



شرح براية المبتدي

للوَرَكُم بُرَهَٰ أَى لِلرَّيْنَ إِلَيْ الْحَيْرِي عَهِبُ لِي بُنِي أَلِيَ بَكُرَ لِلْمِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْنَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللهِ تَعْلَيْزَانِي اللّهِ تَعْلَيْنَانِي اللّهِ تَعْلَيْنَانِي اللّهِ تَعْلَيْنَانِي اللّهِ تَعْلَيْنَانِي اللّهُ وَلَيْنَانِي اللّهِ عَلَيْنَانِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهِ عَلَيْنَانِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ عَلَيْنَانِي اللّهُ وَلِي اللّهِ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهِ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهِ وَلِي اللّهِ وَلِي اللّهِ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهِ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهِ وَلِي اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهِ اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّ

المجلدالأول

كتاب الطهارة كتاب الصلاة

طبعت جليلة مصححت ملونت بحواشي جليلة ومفيلة قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطاته



سعر مجموع ثماني مجلدات السعو : =/1050 روبية

(منتل ۸ جلد ی =/1050 روپ)

اسم الكتاب : الهداية شرح بداية المبتدي

تأليف : للإمام برهان الدين أبي الحسن

على بن أبي بكر المرغيناني 🗻

الطبعة الأولى: ٢٠٠٧هـ/ ٢٠٠٧ء

الطبعة الجديدة : ٢٠١١هـ/ ٢٠١١ء

عدد الصفحات: ١٤٤٠



AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan

الهانف: 492-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: 92-21-34023113+92-21

الموقع على الإنتران: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرى، كراتشي. ياكستان 2196170-92-94+

مكتبة الحرمين ، اردو بازار ، لاهور . 4399313-221-92+

المصباح، ١٦ - اردو بازار، لاهور. ١٥-42-7124656,7223210

بك ليند، سي بلازه كالح رود راوليندي. 5557926 -5773341, 5557926

دار الأخلاص، نزد قصه حواني بازار، يشاور. 91-2567539+92-91

مكنية رشيدية، سركي رود، كونه. 7825484+92-333

وأيضا يوجد عندجميع المكتبات المشهورة

بسم الثدالرحن الرحيم

تاثرات علمائے عظام (اقتباسات)

حضرت مولا نامفتي محدر فيع عثاني صاحب مظلمالعالي

دارالعلوم كراچي

آ نجناب كاكرال قدرعطية الهداية المعجلد الاوّل "ملكر باعث مسرت ہوا۔ جس خوبصورت اور ديده زيب انداز ميں اس كتاب كوشائع كيا گيا ہے وہ قابل تحسين ہے۔ اور بيا شاعت جن خصوصيات پر مشتمل ہے ان كی فہرست د كھے كر بھی مسرّت ہوئی۔ اللہ تعالی اسے طلبہ اور اہل علم كے لئے زيادہ سے زيادہ نافع بنائے۔ آمين ۔ اور اس كی تياری ميں آپ نے اور آپ كے رفقاء نے جومحت شاقد استعال كی ہے اللہ تعالی اس كی جزائے خيرعطافر مائے۔ آمين

حضرت مولا نامفتی محرتق عثانی صاحب مظله العالی دارالعلوم کراچی

ھدا میہ جلداول کا نیاطبع شدہ نسخہ موصول ہوا۔ ہاشاءاللہ خوب ہے۔اس نسخہ کی تیاری پر جومحنت ہوئی ہے وہ قابل دادومبار کباد ہے۔ سائز بھی نہایت موز دل ہےاوراس کھاظ سے اگر مدارس میں ھدایہ کا درس اس نسخے کی بنیاد پر ہوتو انشاءاللہ آسان اورمناسب رہےگا۔اللہ تعالیٰ آپ حضرات کی اس کا وش کوشرف قبول عطافر ماکراسے علماء وطلبہ کیلئے نافع بنا کیں۔آمین ہے آمین۔

> حضرت مولا نامفتی عبدالرؤوف سکھروی صاحب مرظله العالی دارالعلوم کراچی

کتابت وطباعت کود کیچ کراوراس کی خصوصیات کو پڑھ کردل خوش ہوا، ماشاءاللہ خوب کام کیا ہے، دل ہے دعا ہے اللہ تعالیٰ اس خدمت کو قبول فرمائیں اور علاءاور طلباء کے لئے اس کو نافع بنائیں۔ آمین ۱۳۲۷/۳/۵ھ

> حضرت مولا نامفتی محموداشرف عثانی صاحب مدظله العالی دارالعلوم کراچی

جتنی خوشی ہوئی بیان سے باہر ہے، بچپن سے دلی آرز و چلی آرہی ہے کہ درس نظامی کی کتب تہذیب وتر قیم کے ساتھ شے انداز

سے شائع ہوں اور عصر حاضر کی ضروریات کوسامنے رکھ کرائے حواثی کوتر تیب دیا جائے۔اللہ تعالیٰ آپ کی کاوش کواپنی بارگاہ میں مقبول فرمائیں اور اس طباعت جدیدہ کوطلباء اور علماء کے لئے نفع عام کا ذریعہ بنادیں۔آمین ۳۲۷/۳/۵

> حضرت مولا ناعبدالرؤوف غر نوی صاحب مدخله العالی جامعة العلوم الاسلامیه، علامه محمد یوسف بنوری ٹاؤن کراچی

ماشاءاللہ آپ حضرات نے سیح معنوں میں اچھی محنت کی ہے، طباعت اچھی اور دکش ہے، تھی محنت کی گئی ہے، احادیث و آثار کی تخ تئے سے تو دل کافی خوش ہوا، کتاب کے آخر میں اطراف احادیث کی فہرست سونے پر سہا گاہے، املاء کا خیال اور اس کے قواعد کا اہتمام پرانے نسخوں میں نہیں رہا ہے اور نہ ہی علامات ترقیم کا کوئی خیال رہا ہے آپ نے ان دونوں کی رعایت کر کے بڑھنے والوں کیلئے کافی سہولت کا سامان مہتا کر دیا ہے اس طرح مشکل الفاظ پراعراب لگا کر آپ نے بڑھنے والوں کیلئے مزید سہولت فراہم کردی ہے۔ سے اس مرح مشکل الفاظ پراعراب لگا کر آپ نے بڑھنے والوں کیلئے مزید سہولت فراہم کردی ہے۔

ڈ اکٹر حضرت مولا ٹاشیر علی شاہ صاحب مدخلہ العالی دارالعلوم ،اکوڑہ خٹک سرحد

فقرت عيناي، وثلج صدري برويتها في ثوب جديد، وصورة رائعة، محفوفة بالميزات الفريدة، والمحاسن العديدة، تجذب النواظر، وتسرّا الخواطر، فجزى الله القائمين على شئون مكتبة البشرى احسن ما ينجازى عباده المحسنين ووققهم لطبع المصادر الأخرى طبعة مزدهرة بهذه الخصائص النيّرة إنه ولى التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان. ٣٢٤/٣/١ه

حضرت مولا نامفتی عبدالستار رحمه الله جامعه خیرالمدارس ملتان

الهدایہ کانسخہ بہت پسند آیا،ادارہ کی بیکاوش لائق تحسین اور باعث صدتیر یک ہے۔ دعاہے کہ اللہ تعالیٰ ادارہ کی اس می جمیل کو شرف قبولیت عطافر مائے اور دُنیوی اور اُخروی ترقیات سے نوازے اور اہلِ ادارہ کواخلاص اور تقویٰ کے ساتھ خدمت دین کے لئے قبول رکھے آمین ۲۷/۴/۷۱ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

لايختلف اثنان في أهمية كتاب "الهداية" لدارسي الفقه الإسلامي عامةً، ولدارسي الفقه الحنفي خاصةً، فلذلك أكبَّ الناس عليه إكباباً منذ ألّف هذا الكتاب الفريد، حتى لايوثق على علم من لامعرفة له بـ "الهداية"، ولايقبل قوله في الفقه ولايؤخذ برأيه، وقد اشتغل العلماء وطلبة علم الفقه بدراسة هذا الكتاب منذ فمانية قرون.

كما لايشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فحيلنا الجديد لايستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما اتفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في بحال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "الهداية" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء المتخصصين في الفقه والحديث لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام، وكانت هذه اللجنة مشتملةً على:

١. الأستاذ/عبد الرحمن عالم السيد

٢. الأستاذ/ مفيض الرحمن أحمد حسين

٣. الأستاذ/ ساحد ابن العيد

ماجستير في اللغة العربية ومتخصص في الفقه.

متخصص في الفقه والحديث.

متخصص في الحديث.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتنسيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملاقم يسرُّ الناظرين ويُسمّهل للدارسين، وقد أشرف على هذه اللجنة فضيلة الشيخ/محمد أنور البدخشاني (أستاذ الحديث في جامعة العلوم الإسلامية علامة محمد يوسف بنوري تاؤن، كراتشي) حزاه الله عنّا خير الجزاء - وأوصاها بنصائحه القيّمة.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العليُّ القدير.

> إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر كراتشي - باكستان ۲۰ شعبان، ۱۶۲۹هـ

منهج عملنا في الكتاب:

أولاً: من ناحية الكتابة والطباعة اتبعنا الخطوات التالية:

- اختيار اللون الأحمر لنصوص كتاب "بداية المبتدي"، وللآيات ولنصوص الأحاديث المخرحة في الحواشى فقط.
 - ٢. غلظ نصوص الكتاب التي تم شرحها في الحواشي.
 - ٣. وضع النحمة الحمراء على الحديث الذي تم تخريجه في الحواشي.
 - اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشى.
 - ٥. كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
 - ٦. تشكيل ما يُلتبس أويُشكل من الكلمات الصعبة.

ثانياً: من ناحية شرح الكتاب اتبعنا الخطوات الآتية:

- اهتممنا اهتماماً بالغاً وبذلنا قصارى جهدنا في تصحيح الأخطاء الإملائية الموجودة في المطبوعات القديمة والجديدة.
 - ٢. راجعنا لبيان معاني الكلمات الصعبة والغريبة، إلى القواميس وشروح الهداية المعتمدة.
- - ٤. ذكرنا في بعض المسائل الفقهية القول المفتى به وأشرنا إليه بقولنا: "تنبيه" (بلون أحمر).
- ه. ذكرنا في بعض المسائل الفقهية ربطها بالواقع وصورة تطبيقها في عصرنا الحاضر وأشرنا إليه بقولنا: "ملحوظة" (بلون أحمر).
- ٦. اهتممنا بتخريج الأحاديث والآثار التي في الكتاب، مصرحاً بها، أو مشاراً إليها، وراجعنا إلى مصادرها الأصلية من كتب الأحاديث المعتبرة وقد اعتمدنا في ذلك جزئياً على "نصب الراية" و"إعلاء السنن".

ترجمة المؤلف وبيان بعض مصطلحاته وآدابه في الكتاب

اسمه ونسبه: هوشيخ الإسلام الإمام الهمام برهان الدين: أبوالحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل البن أبي بكر الفرغاني، المرغيناني، المشهور بصاحب "الهداية"، من أولاد سيدنا أبي بكر الصديق الله الله عنه، كان متعبدًا بارعًا في العلوم، فقيها أصولياً ثقة ناسكاً.

مولده ونشأته وطلبه العلم: ولد صاحب "الهذاية" عقيب صلاة العصر من يوم الاثنين، الثامن من رحب سنة إحدى عشرة وخمسمائة من الهجرة النبوية (٨ رجب ١ ٥هـ). نشأ الشيخ المرغيناني في أسرة علم، وكانت لها مكانة اجتماعية، فحثه أبوه وحدة لأمه على طلب العلم، فتلقى العلم من أبيه في بلده وهوصغير، وعلمه حده لأمه عمربن حبيب مسائل الفقه في وقت مبكر، وبدأ يلقنه مسائل الحلاف في نعومة شبابه. سمع الحديث من بعض علماء بلده كصاعد بن أسعد المرغيناني، وقرأ على زياد بن إلياس أبي المعالي أشياء من الفقه والخلاف بعد وفاة حده، ثم ارتحل في طلب العلم، وقد سافر إلى مرو، ولقي عمد بن عبدالله الكُثميهين، وقرأ عليه أكثر "صحيح البخاري"، وأجاز له الباقي سنة خمس وأربعين وخمسمائة (٥٤هـ). ومن رحلاته السفر إلى سمرقند ولقي بما على بن محمد الإسبيحابي شيخ المذهب في ما وراء النهر في زمانه وتفقه عليه وارتحل أيضا إلى مدينة نسف، والتقى بعمر بن عمد بن أحمد النسفي، هذه بعض رحلات المرغيناني التي وصلت إلينا وقد سافر إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك الحج عام ٤٤٥هـ. واتحه بعد ذلك إلى مدينة الرسول مخلاق وصحب عمر بن عبد المؤمن البلخي أحد شيوحه.

شيوخه: وقد تفقه صاحب "الهداية" على الأثمة المشهورين ومشايخ من مشاهير مذهب الإمام أبي حنيفة عليه، ومنهم:

- أحمد بن عبدالرشيد بن الحسين، المقلب بقوام الدين، البخاري، والد صاحب "الخلاصة".
 - ٢. على بن محمد بن إسماعيل الإسبيحابي السمرقندي، أبوالحسن المعروف بشيخ الإسلام.
 - ٣. عمر بن محمد بن أحمد، الملقب بنجم الدين، أبو حفص النسفي، الحنفي، السمرقندي.
 - قيس بن إسحاق بن محمد، أبو المعالى المرغيناني، ثم السمرقندي.
 - همد بن محمد بن الحسن، منهاج الشريعة.
 - عمد بن محمود بن على، العلامة أبوالرضا، الطرازي، سديد الدين.

تلاميذه: لقد تتلمذ على صاحب "الهداية" الجم الغفير من التلاميذ وتخرج على يديه الكثيرون من علماء المذهب ممن صار لهم شأن كبير فيما بعد في التدريس والإفتاء وغيرهما من بحال العلم والعمل، منهم:

- ١. عماد الدين بن على بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني، المرغيناني، ابن صاحب "الهداية".
- ٢. عمر بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، الفرغاني، أبوحفص، الملقب بنظام الدين، ابن صاحب "الهداية".
- ٣. محمد بن على بن أبي بكر بن عبدالجليل، حلال الدين، أبوالفتح، المرغيناني، الفرغاني، ابن صاحب "الهداية".
 - عمد بن عبدالستار بن محمد، العمادي، الكردري، شمس الأثمة، أبوالوجد.
 - هان الإسلام الزرنوجي، صاحب كتاب "تعليم المتعلم طريق التعلم".
 - ٦. الحسين بن على بن حجاج.
 - ٧. عمر بن محمود بن محمد القاضى، الإمام.
 - محمد بن أبي بكر، الملقب بزين الدين، عم محمود بن أبي بكر بن عبد القاهر، والد سراج الدين عمر.
 - ٩. محمد بن علي بن عثمان، القاضي، السمرقندي.
 - ١٠. محمد بن محمود بن الحسين، بحد الدين الأستروشيني.
 - ١١. محمود بن الحسين، الملقب بحلال الدين، وبرهان الدين، الأستروشيني.

كلام أهل العلم في شأنه: أثنى على صاحب "الهداية" كثير من العلماء من أهل العلم والفضل ممن عاصره والذين بعده. وقد أقر له بالفضل والتقدم في العلم أهل عصره، كالفقيه المشهور، الحسن بن منصور، المعروف بقاضي حان، والإمام أحمد بن محمد بن عمر المشهور بالعتّابيّ، والشيخ ظهير الدين البخاري، صاحب "الفتاوى الظهيرية"، و"الفوائد الظهيرية"، وصاحب "المحيط البرهاني" و "الذخيرة" محمود بن أحمد بن عبدالعزيز، الملقب ببرهان الدين، وكان من كبار الفقهاء، وأعيان الأمة في عصره.

مكانته في المذهب: قسم علماء المذهب الفقهاء إلى سبع طبقات، ذكرها ابن كمال أحمد بن سليمان باشا في رسالة له، وجعل صاحب "الهداية" من الطبقة الخامسة من أصحاب الترجيح، وقال اللكنوي رداً عليه.... فحعلُ قاضى خان في مرنبة ثالثة وحطُّ القدوري وصاحب "الهداية" عنها، ليس مما ينبغي.

أدبه وأخلاقه: كان صاحب "الهداية" متصفاً بالزهد والورع وكثرة العبادة، وبكثرة الصوم حتى حُكي عنه أنه بقي يؤلف الهداية" ثلاث عشرة سنة، وكان صائماً في تلك المدة لا يفطر أصلا، وكان يجتهد ألا يطلع على صومه أحد، فإذا جاء الخادم بالطعام تصدق به سرًا على طلبته فيظن خادمه أنه أكله بنفسه، فبركة إخلاصه وزهده وورعه صار كتابه الهداية" مقبولاً بين العلماء.

۰ ۱ مقلمة

وفاته: توفي صاحب "الهداية" ليلة الثلاثاء، الرابع عشر من ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة من الهجرة النبوية (٩٣٥هـ) ودفن بسمرقند.

مصنفاته: ومن جملة كتبه التي ألفها:

- ١. "بداية المتدي".
- ۲. "كفاية المنتهى"
- ٣. "التجنيس والمزيد".
- ٤. "شرح الحامع الكبير" للإمام محمد بن الحسن الشيباني في الفروع الفقهية.
 - ٥. "كتاب الزيادات"، ذكره ملا على القاري.
- ٦. كتاب في "الفرائض" ذكره هكذا ابن قطلوبغا، وطاش كبرى زاده، وذكره حاجي خليفة، وإسماعيل
 باشا باسم "الفرائض العثماني".
- ٧. "مختار محموع النوازل"، ذكره ابن قطلوبغا بهذا الاسم، وطاش كبرى زاده، وذكره حاجي محليفة باسم "محتارات مجموع النوازل"، وتبعه إسماعيل باشا، وسماه حاجي محليفة في موضع آخر باسم "مختار الفتاوى" والصواب "مختارات النوارل"؛ لأن اللكنوي ذكره بهذا الاسم وهو محقق.
- ٨. "المزيد" في فروع الحنفية، ذكره هكذا حاجي خليفة، وإسماعيل باشا. وذكره ملا على القاري باسم "التحقيق والمزيد" وذكر بأن صاحب "الهداية" ذكره هكذا.
- ٩. "مشيخة الفقهاء"، ذكرها ملا علي القاري هذا الاسم، وهو كتابه الذي جمع فيه أسماء مشايخه،
 وذكره ابن قطلوبغا.
- ١٠ "مناسك الحج"، ذكره ابن قطلوبغا، وملا علي القاري، وطاش كبرى زاده، وحاجي خليفة، وإسماعيل باشا، واللكنوي.
- ١١. "منتقى المرفوع"، ذكره حاجي خليفة بصيغة الشك فقال: لعله تأليف برهان الدين على بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني، المرغيناني، الحنفي، المتوفى سنة ٩٣٥ه، وتبعه في ذلك إسماعيل باشا، و لم يشك، وذكره اللكنوي باسم "المنتقى".
 - ١٢. "نشر المذاهب"، ذكره هكذا حاجي عليفة وإسماعيل باشا، وذكره اللكنوي باسم "نشر المذهب".
 ١٣. "الهداية"، وهي أشهر تواليفه وها اشتهر فصار يقال له: صاحب الهداية.

كتابه الهداية ومكانتها في المذهب: كتاب "الهداية" للإمام المرغينايي هو مختصر لكتابه كفاية المنتهي"، فقد صنف أولا "بداية المبتدي" ووعد في مقدمتها أن يشرحها وفعل ذلك، وسماه بكفاية المنتهي، فلما فرغ منه تبين له أنه أطنب في شرحه فاختصره بكتابه هذا الذي سماه بـ "الهداية"، جمع فيه بين الرواية والدراية، وذكر أصول المسائل وترك الزوائد في كل باب، وجمع في الكتاب بين مسائل "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن على، و "مختصر القدوري"، ولم يتحاوزهما إلا عند الضرورة. ورتبه مثل ترتيب "الجامع الصغير"، ذكر هذا في مقدمة كتاب "البداية", وسبب ذلك أن علماء زمانه كانوا يرغبون الكبير والصغير بحفظ "الجامع الصغير" والمختصر القدوري" من أحسن المختصرات في المذهب وأنفعها، وأشهرها. فأراد أن يجمع بينهما. وهو كتاب مهم في الفقه وعلى وحه الخصوص في مذهب الإمام أبي حنيفة ركي. اعتنى به العلماء اعتناءً كثيرًا لا مثيل له في كتب الفقهاء والمذاهب. والكتاب وحد قبولاً منذ عهد مؤلفه. قال العلامة العيني في شرحه: إن كام مثل له في كتب الفقهاء والمذاهب. والكتاب وحد قبولاً منذ عهد مؤلفه. قال العلامة العيني في شرحه: إن كاب "الهداية" قد تباهجت به علماء السلف، وتفاحرت به فضلاء الخلف، حتى صار عمدة المدرسين في كلام مدارسهم، وفحر المصدرين في مجالسهم، فلم يزالوا مشتغلين به في كل زمان، ويتدارسونه في كل مكان، وذلك لكونه حاوياً لكنز المقائق، وحامعاً لرمز الحقائق، ومشتملاً على غتار الفتاوي، ووافياً بخلاصة أسرار الحاوي، كافياً في إحاطة الحادثات، وشافيا في أحوبة الواقعات، مؤصلاً على قواعد عجيبة، ومفصلاً على قواعد عجيبة، ومفصلاً على قواعد غيق،

الكتب المصنفة على الهداية: شروح "الهداية" وحواشيها:

وشروح "الهداية" كثيرة جدًا لا تكاد تنحصر كما قال طاش كبرى زاده، منها:

- الفقيه، الحنفى، المتوف سنة ٦٠٦هـ.
- ٢. "الفوائد الفقهية" لحميد الدين على بن محمد بن على الضرير، البخاري، الرامشي، المتوفى سنة
 ٣٠٠ه. شرح "الهداية" في جزأين علق فيه على مواضع مشكلة.
 - ٣. "فاية الكفاية في دراية الهداية" لتاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي.
- خواش على "الهداية" لجلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخبازي، المتوفى سنة ٢٩١هـ. والكتاب صنفه في مجلدين و لم يكمله. وأكمله محمد بن أحمد القونوي، وسماه "تكملة الفوائد".
 - "شرح الهداية" لعلى بن محمد بن الحسن، علاء الدين، الخلاطي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ.
- ٢. "الغاية شرح الهداية" للشيخ القاضي، شمس الدين، أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، السروجي، المتوفى سنة ٧١٠ه. من أوسع شروح "الهداية"، وصل إلى كتاب الأيمان وتوفي قبل إكماله، وأكمله سعد الدين بن محمد بن الديري.

- ٧. "النهاية شرح الهداية"، لحسام الدين حسين بن علي بن حجاج، الملقب بالسغناقي، الحنفي، المتوفى
 سنة ٧١٠هـ. ويلقب بشارح "الهداية".
 - ٨. "شرح الهداية" لحافظ الدين النسفى، عبدالله بن أحمد بن محمود، المتوفى سنة ١٧١ه.
- ٩. "شرح الهداية" لنجم الدين أبي الطاهر إسحاق بن علي بن يجيى الحنفي، المتوفى سنة ٧١١ه. وهو حاشية في مجلدين مشحونة بالفوائد النفيسة.
- ١٠. "شرح الهداية "لشمس الدين محمد بن عثمان بن أبي الحسن المعروف بابن الحريري، المتوفى سنة ٧٢٨هـ.
- ١١. "شرح الهداية" لعبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، صاحب "كشف الأسرار شرح أصول البزدوي" وضع شرحاً على "الهداية" إلى كتاب النكاح، فخرمته المنية قبل أن يتمه.
- ١٢. "شرح الهداية" لأحمد بن الحسن شهاب الدين المعروف بابن الزركشي، المتوفي سنة ٧٣٧هـ. وقيل: ٧٣٨هـ.
- ١٣. "شرح الهداية" لإبراهيم بن على بن أحمد المشهور بابن عبدالحق، الواسطى، الفقيه، المحدث، المتوفى سنة ٧٤٤هـ.
 - ١٤. "شرح الحداية" لأحمد بن حسن التبريزي، الجاربردي، الشافعي، المتوفى سنة ١٤٤هـ.
- ١٠. "شرح الحداية" لتاج الدين أبي محمد أحمد بن عبدالقادر بن أحمد المشهور بابن مكتوم، الحنفي، المتوفى
 سنة ٩٤٧ه، و لم يكمله.
- ١٦. "شرح الهداية" لأحمد بن عثمان بن إبراهيم المعروف بابن التركماني، المتوفى سنة ٧٤٤ه، شرح "الهداية" و لم يكمله.
- ١٧. "معراج الدراية" إلى شرح الهداية لمحمد بن محمد بن أحمد قوام الدين الكاكي تلميذ علاء الدين البحاري، والسغناقي، توفي سنة ٧٤٩هـ.
 - ١٨. "الغاية في شرح الهداية" للمؤلف السابق.
- ١٩. شرح الهداية" لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم الشهير بابن التركماني المتوفى سنة ١٥٠هـ،
 شرح الهداية و لم يكمله، وأكمله ابنه جمال الدين من حيث وقف أبوه.
 - ٠٠. "شرح الهداية" لنجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد، أبوإسحاق الطرسوسي، الدمشقي، المتوفي ٧٥٨هـ.
- ٢١. شرح الهداية المسمى بــ "غاية البيان ونادرة الأقران" لأمير كاتب بن أمير عمر العميد الأتقاني الأتراري، المتوفى سنة ٧٥٨هـ.
- ٢٢. "الكفاية شرح الهداية" لجلال الدين بن شمس الدين، الخوارزمي، الكرلاتي، تلميذ السغناقي، المتوفى
 سنة ٧٦٧هـ وهو مطبوع.
- ۲۳. شرح الهداية المسمى بـــ "التوشيح" لعمر بن إسحاق بن أحمد، الغزنوي، القاضي، سراج الدين، أبوحقص، الهندي، المتوفى سنة ٧٧٣ه. وهو في ستة مجلدات كبار على طريق الجدل.

- ٢٤. "النهاية على الهداية" لمحيى الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي، الحنفي، صاحب "الجواهر المضيئة"،
 المتوفى سنة ٧٧٥هـ.
 - ٧٠. "التكملة في فوائد الهداية" لمحمود بن أحمد القوتوي، المتوفي سنة ٧٧٧ه.
- ٢٦. "خلاصة النهاية في مختصر شرح الهداية" للسغناقي، لجمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود، المعروف بابن السراج الدمشقى، القونوي، المتوفى سنة ٧٧٧هـ.
- ٣٧. "خلاصة النهاية حاشية الهداية" لأبي الثناء جمال الدين، محمود بن أحمد بن مسعود القونوي، المتوف ٧٧٧هـ.
- ۲۸. "العناية في شرح الهداية" لمحمد بن محمد بن محمود الرومي، أكمل الدين، البابرتي، المتوفى سنة ٢٨٦هـ،
 وهو مطبوع.
 - ٢٩. "التنبيه على مشكلات الهداية" لابن أبي العز، المتوفى سنة ٧٩٢هـ وهو مطبوع.
 - ٣٠. "شرح الهداية للسيد الشريف على بن محمد بن علي الجرحاني، الحنفي، المتوفى سنة ١٦٨هـ.
 - ٣١. "شرح الهداية" للشيخ تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني، الشافعي، المتوفى سنة ٨٢٩هـ.
- ٣٢. "شرح الهداية" لشرف الدين يعقوب بن إدريس بن عبدالله الرومي، الحنفي، المشهور بقره يعقوب، المتوفى سنة ٨٣٣هـ.
- ٣٣. "البناية في شرح الهداية" للعلامة الفقيه المحدث بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، القاضي، الحنفي، العيني، المصري، المتوفى سنة ٨٥٥ه وهو مطبوع.
- ٣٤. حاشية على "الهداية" لمحد الدين محمد بن أحمد، المدعو بمولانا زاده، الخطائي، الحنفي، المتوفى سنة ٩٥٨هـ.
- ٣٥. "فتح القدير" لكمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد، السيواسي، ثم السكندري، العلامة المشهور بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ. شرح "الهداية" ووصل إلى كتاب الوكالة و لم يكمله، وأكمله قاضي زاده، المتوفى سنة ٩٨٨هـ، وسماه "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار" وهو مطبوع مع تكملته.
- ٣٦. حاشية لسري الدين بن إبراهيم الدوري، المصري، الحنفي، المتوفى سنة ٦٩ . ١ه، وهي على "شرح الأكمل".
 - ٣٧. "ترغيب اللبيب إلى تخليص شروح الهداية عن حروح العلامة ابن الكمال".
 - ٣٨. "زبدة الدراية في شرح الهداية" لعبد الرحيم بن على الآمدي، القاضي الحنفي.
- ٣٩. "شرح الهداية" لحميد الدين مخلص بن عبدالله الهندي الدهلوي شرّح "الهداية" شرحاً حسناً ولم يكمله.
 - . ٤. "العناية بشأن الهداية" لجلال الدين أحمد بن يوسف الثباتي، وهي نكت على "الهداية".
 - ٤١. "الكفاية شرح الهـــداية" لمحمود بن عبيدالله بن محمود تاج الشريعة المحبوبي.

الكتب المخرجة لأحاديث الهداية: لقد عني جمع من العلماء في تخريج الأحاديث التي استدل بما صاحب "الهداية" في كتابه، وبيان حالها صحة وضعفاً.

- عمود بن عبيدالله بن صاعد، علاء الدين، الحارثي، المروزي، من كبار الأئمة في المذهب الحنفي،
 وفي معرفة الخلاف، توفي سنة ٢٠٦ه. صنف كتاباً وسماه "التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة".
- ٢. "الكفاية في معرفة أحاديث الهداية" في مجلدين لعلي بن عثمان بن إبراهيم، علاء الدين، المارديني،
 المشهور بابن التركماني، المتوفى سنة ٧٥٠هـ.
 - ٣. "تخريج أحاديث الهداية والخلاصة" للمصنف السابق.
- ٤. "نصب الراية الأحاديث الهداية" لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أو يوسف بن عبدالله،
 المتوفى سنة ٧٦٢هـ.
- ه. "العناية في معرفة أحاديث الحداية"، لعبد القادر بن محمد بن محمد، أبو محمد، محيى الدين، القرشي،
 الحنفي، المتوفى سنة ٥٧٧ه.
 - ٣. "الدراية في مسحب تخريج أحاديث الهداية" للحافظ أحمد بن على بن حجر، المتوفى سنة ١٨٥٢هـ
- ٧. "منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي"، لقاسم بن قطلوبغا بن عبد الله، زين الدين أبوالعدل، الفقيه الحنفي، المتوفى سنة ٩٧٨هـ.

عادات صاحب الهداية فيها: اعلم أن له فيها آداباً وعادات لزوماً أو غلبة. منها: أنه إذا قال: "قال عليه" يريد نفسه، قال أبو السعود: إن صاحب "الهداية" إذا ذكر خاصة تصرفه يقول: "قال العبد الضعيف عفا عنه" إلا أن بعض تلامذته بعد وفاته قدس سره غير هذه العبارة، إلى "قال عليه" انتهى، وإنما لم يذكر نفسه بصيغة المتكلم تحرزاً عن توهم الأنانية، وهذا من العادات المستمرة لسادات الفقهاء والمحدثين عليه. ومنها: أنه يؤخر دليل المذهب الذي هو المحتار عنده، وفي "نتائج الأفكار": من عادة المصنف المستمرة أن يؤخر القوي عند ذكر الأدلة على الأقوال المحتلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم، وإن كان قدم القوي في الأكثر عند نقل الأقوال. ومنها: أنه إذا قال "مشائنا" يريد به علماء ما وراء النهر من بخارا وسمرقند، ومنها: أنه إذا قال: "في ديارنا" يريد به المدن التي وراء النهر. ومنها: أنه يعبّر عن الآية التي ذكره فيما قبل بـــ"ماتلونا"، وعن الحديث الذي ذكره فيما قبل بـــ"ماتوينا".

وقلما يقول إشارة إليه "لما ذكرنا" وربما يقول "لما بينا" مشيراً إلى الكتاب والسنة والمعقول. وفي "مفتاح السعادة": أنه يقول: "لما ذكرنا" فيما هو أعم ويعبّر عن قول الصحابي ١١٠ بالأثر، وقد لا يفرق بين الخبر والأثر. ومنها: أنه يجعل كثيرًا ما علة النص دليلاً مستقلاً عقلياً على أصل المسألة إفادة للفائدتين. ومنها: أنه يعبّر عن الدليل العقلي بالفقه ويقول: "والفقه فيه كذا". ومنها: أنه ربما يذكر الدليل العقلي بعد العقلي كأنه يؤمي إلى لمُّه، قال في "نتائج الأفكار": دأب المصنف أنه يقول بعد ذكر دليل على مدعَّى: وهذا لأن إلخ، ويريد به ذكر دليل لميٌّ بعد أن ذكر دليلا إنياً. ومنها: أنه حيث ذكر "الأصل" أراد به "المبسوط" للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني. وقال في "كشف الظنون": "الأصل" الذي كان يستصحبه الإمام وهو من رواية الإمام أبي حنيفة نفسه، وهو أصل الفقه. ومنها: أنه حيث يذكر لفظ "المختصر" يريد به "مختصر القدوري" وحيث يذكر لفظ "الكتاب" يريد به "مختصر القدوري" أيضاً. ومنها: أنه يذكر لفظ "قال" إذا كانت المسألة مسألة "القدوري" أو "الجامع الصغير"، أو كانت مذكورة في "البداية". وقال القاضي محمود العيني: "الهداية" في الحقيقة شرح "الجامع الصغير" للإمام محمد "والقدوري". وفي "مفتاح السعادة": يذكر لفظ "قال" في أول كل مسألة إذا كانت مسألة "القدوري"، أو "الجامع الصغير" أو كانت مذكورة في "البداية"، وإن كانت مذكورة في غيرها لا يذكر قال: أقول: هذا بحسب الغالب وإلا قال صاحب "الهداية" في أوائل كتاب الإقرار: "قال: وإن قال: له علىّ أو قبلي إلخ"، وقال في "نتائج الأفكار": إن هذا القول قول الإمام محمد في "المبسوط"، وليس هذه المسألة في "الجامع الصغير"، فتأمل.

ومنها: أنه إذا قال: هذا الحديث محمول على المعنى الفلاني يريد به أنه حمله على هذا المعنى أثمة الحديث، وإذا قال: نحمله، يريد به أنه بحمل على هذا المعنى، ولم يحمله أهل الحديث. ومنها: أنه لا يذكر الفاء في جواب أما اعتماداً على ظهور المعنى. الشبخ عبدالحي اللكنوي طالع كثيرًا من النسخ المطبوعة والقديمة المصححة بالقلم فما وجد فيها هذا الالتزام بل قد يأتي بها، وقد لا يأتي. ومنها: أنه إذا قال: "عند فلان" يريد أنه مذهبه، وإذا قال: "عن فلان" يريد أنه رواية عن فلان، وقال العيني في شرح "الهداية": كلمة "عن" تستعمل في غير ظاهر الرواية، وقال ابن الهمام: إن كلمة "عند" تدل على المذهب. ومنها: أنه يسقط الواو في إن الوصلية، كذا قيل: قال صاحب "الهداية" في أخر فصل وكالة الرجلين: وأما المرتد فتصرفه في ماله إن كان نافذًا إلخ، وشرحه في "نتائج الأفكار" بقوله: أي وإن كان نافذًا إلخ، والشبخ عبدالحي اللكنوي ما وجد هذا الالتزام في النسخ الصحيحة. ومنها: أنه إذا تحقق نوع مخالفة بين عبارة "القدوري" و"الجامع الصغير" يصرح بلفظ "الجامع الصغير".

ومنها: أن لفظ "قالوا" إنما يستعمله فيما فيه اختلاف؛ إذ حكم الإجماع يعلم بإحراء اللفظ على إطلاقه بدونه. ومنها: أنه يجيب السؤال المقدر، ولا يصرح السؤال والجواب بقول: فإن قيل كذا قلنا كذا، وأمثاله إلا في مواضع عديدة ومنها: أنه إذا أورد النظير في مسألة ثم أراد أن يشير، فيشير إلى النظير باسم الإشارة الذي يستعمل للبعيد، ويشير إلى تلك المسألة التي أورد لها النظير بالذي يستعمل للقريب. ومنها: أنه إذا قال: "والتحريج كذا" يريد به تخريج نفسه، وينسب تخريج غيره إلى صاحبه.

بسم الله الوحمن الوحيم

الحمد لله الذي أعلى مَعَالَمَ العلم وأعلامَه، وأظهر شعائرَ الشرع وأحكامَه، وبعث رسلاً وأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - إلى سبل الحق هادين، وأخلفهم علماء إلى سنن سننهم داعين، يسلكون فيما لم يُؤثَرُ عنهم مسلك الاجتهاد، مسترشدين منه في ذلك،

الحمد لله: اختار هذه الجملة اتباعاً لكتاب الله سبحانه، وتنبيهاً على أن الحمد لله تعالى وإن لم يحمدوه، واللام للاستغراق، أي جميع المحامد له. (ملخصاً من حاشية عبد الحي) معالم: جمع معلم، موضع العِلْم، قيل: المراد الأصول التي يوقف بها على الأحكام من نحو الجواز والفساد والحل والحرمة وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. (الكفاية) أعلامً ه: الضمير المحرور راجع إلى العلم، ويمكن أن يرجع إلى لفظ الله تعالى، ولا يخفى معناه على ذى الفهم على كل تقدير، أي علماؤه. شعائو: جمع شعيرة، قيل: المراد بها ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتهار كالأذان والجمعة وصلاة العيد والأضحية.

وأحكامه: وأحكام الشرع هي الحل والحرمة والصحة والفساد وغيرها. (العناية) وسلاً وأنبياء: إشارة إلى الفرق والتغاير بين الرسول والنبي كما قبل: الرسول هو النبي الذي معه كتاب كموسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام والنبي هو الذي ينبئ عن الله تعالى وإن لم يكن معه كتاب كيوشع عليه السلام وهو الظاهر. (العناية) هادين: أي مبينين طرق الحق والصواب. وأخلفهم [إشارة إلى حديث "العلماء ورثة الأنبياء"]: أى جعلهم خلفاء، إلى سنن هن السنن جمع سنة، بضم السين وتشديد النون، والمراد من لفظ السنن الأول الطريق، وبلفظ السنن الثاني إما العادات، فيكون المعنى داعين إلى طرق موصلة إلى عادات الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام، بحيث لو اختار الإنسان هذه الطرق لوصل إلى عاداقم وأخلاقهم أو الطرق، فيكون المعنى داعين إلى طرق موصلة لسالكيها إلى طرق الأنبياء الموصلة إلى الحق تعالى شأنه. (مقتبساً من حاشية عبد الحي سك فيما لم يُؤثُون أى لم يوجد عنهم مأثور أي مروياً. مسلك الاجتهاد: وفيه بيان أهم لا يخرجون عن فيما لم يُؤثُون أبعوهم في طريقهم إذا وحدوه، وأهم متبعوهم على الدوام لأهم إن وحدوا مأثوراً عنهم عملوا به واتبعوهم فيه، وإن لم يجدوا تبعوهم في طريقهم إذا لم يوح إليهم وهو الاجتهاد وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل الظن وكم شرعى. (العناية)

وهو وَلِيُّ الإرشاد، وخصَّ أوائل المستنبطين بالتوفيق، حتى وضعوا مسائل من كلِّ جَلِيٌّ ودقيق، غيرَ أن الحوادث متعاقبة الوقوع، والنوازل يضيق عنها نطاق الموضوع، واقتناصُ الشوارد بالاقتباس من الموارد، والاعتبارُ بالأمثال من صنعة الرجال، وبالوقوف على المآخذ يُعضُ عليها بالنَّوَاجذ. وقد حرى على الموعدُ في مبدء "بداية المبتدي"، أن أشرحها بتوفيق الله تعالى شرحًا أرسمه بـ "كفاية المنتهي"، فشرعتُ فيه، والوعدُ يُسَوَّعُ بعضَ المُسَاع،

أواثل: أراد بأواثل المستنبطين أبا حنيفة وأصحابه على بدليل قوله حتى وضعوا مسائل من كل حلي ودقيق، فإتهم الذين تولوا قواعد المسائل الفقهية الشرعية وتبيينها، والمراد بالجلي المسائل القياسية لظهور إدراكها غالباً، وبالدقيق المسائل الاستحسانية لخفاء إدراكها. قيل ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هو ألف ألف ومائة ألف وسبعون ألفاً ونَسيّف مسألة. (العناية) غير أن الحوادث إلى احواب عما يقال: إذا كان أوائل المستنبطين وضعوا مسائل من كل جليّ ودقيق فأي حاجة تدعو إلى الاستنباط والتصنيف، ووجهه ألهم وإن وضعوا ذلك إلا أن الحوادث (متعاقبة الوقوع، والنوازل) أي الواقعات. (العناية)

واقتناص: أى اصطياد الصيود النافرة، شبه المسائل التي يستصعب فهمها أو إفهامها بالصيود النافرة في انتفاء المؤانسة والارتباط، وأثبت له الاقتناص الذي هو الاصطياد على سبيل الترشيح، ثم شبه المآخذ التي يستنبط منها المسائل بالموارد في أن كلاً منهما محل لأخذ ما هو سبب الحياة، فإن الماء سبب الحياة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ النَّمَاءِ كُلُّ شَيْءٍ حَيْ ﴾ وكذلك العلم. (مقتبساً من حاشية عبد الحي ينه الشوارد: جمع شاردة أى الصيود الوحشية. (البناية) بالاقتباس: أى بالأخذ والاستخراج.

الموارد: جمع المورد، والمراد بها الأصول أي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. من صنعة الرجال: أى وقياس الأحكام على نظائرها بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرحولية. وبالوقوف: هذه الجملة إشارة إلى أن تصوير المسائل إذا كان مع الدليل يصير محكمًا، فذلك إشعار بأنه لم يكتف في كتابه بذكر المسائل، بل أورد الدلائل أيضاً. يُستوعُ غُ: أى يجوز الشروع في الشرح بعض التحويز، لمعارضة الموانع الدينية والدنيوية من الشروع إياه، ولولا معارضة تلك الموانع لكان الموعد موجبا قويا للشروع.

بعض المساغ: أي يجوز بعض التحويز أي شرعت في شرح البداية الموسوم بـــ "كفاية المنتهي"، والحال أن الوعد الذي حرى لي يجوز ما أتصدى له، لأن الخلف في الوعد مذموم شرعاً وإن كان صعوبة هذا الأمر تقتضى الامتناع عنه. هذا من المصنف عليه هضم النفس وتعظيم شأن التصنيف.(الكفاية)

وحين أكاد أتّكي عنه اتكاء الفراغ، تَبيّنتُ فيه نَبْدًا من الإطناب، وخشيت أن يُهْجَرَ المحله الكتاب، فصرفْتُ العِنانَ والعناية إلى شرح آخر موسوم بـــ"الهداية" أجمعُ فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية ومتون الدراية، تاركاً للزوائد في كل باب، مُعرضًا عن هذا النوع من الإسهاب، مع ما أنه يشتمل على أصول يَنْسَحِبُ عليها فصول، وأسال الله تعالى أن يوفقني لإتمامها، ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها، حتى إنّ من سَمَتُ همتُه إلى مزيد الوُقوف، يرغب في الأطول والأكبر،

أتكئ عنه: أي كنت متكتاً عليه فلما انتهى كدت أستريح لفراغي عنه.(الكفاية) نبُذًا: أي شيئاً قليلاً. من الإطناب: هو الكلام الزائد على المقصود لنكتة وفائدة، فإن لم يكن فيه فائدة، فهو تطويل.

الكتاب: المراد منه إما "الكفاية"، أى الناس يتركون "الكفاية" ولا يقفون على ما فيها للإطناب فرسمت "الهداية" المأخوذة منه. أو المتن، أي "بداية المبتدي"؛ لأنه لما كان "الكفاية" شرحًا ذا تطويل تترك، فيترك المتن لعدم وحود شرحه سواه. أو الكتابة أى بسبب التطويل يترك كتابة "الكفاية"، فلا يتوجه الناس إلى نقله، فلا يشتهر حتى يصير مهجورًا. (مقتبساً من حاشية عبد الحي بك) عنان العناية: كأنه شبه العناية بالمطية؛ لأن كلاً منهما موصل إلى المقصد، فأثبت له العنان على سبيل التحييل.

بين عيون الرواية: بمعنى المرويات من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي المرويات المحتارة.

ومتون الدراية: المتن الصلب، أي الدلائل العقلية القوية، لأن قوة الشخص بالظهر، وكذلك قوة العلم بالدليل. تاركًا للزوائد: أراد به الزوائد المعهودة، فإن الكتاب خال من الزيادة التي ليست لها فائدة.

مع ما دفع لما يتوهم أنّ في هذا الكتاب قصورًا، فإنه وإن كان قد دفعه بقوله: معرضًا إلخ، دفعه مرة أخرى توضيحًا للمرام. يَنْسحبُ: أي يتفرَّع عليها فروع. اختتامها: بضمير الإفراد في كلا الموضعين والضمير للهداية، وفي بعض النسخ بلفظ التثنية فيهما فالضمير للشرحين.(العناية) حتى إنّ إلخ: متعلق بما عُلم سابقًا من صرف عنان القصد إلى افتتاح شرح حاو الأصول يخرج منه فروع حال من الإطناب بعد فراغه عن رسم الشرح الأكبر الموسوم بــ "كفاية المنتهى". سمتُ: من السُّمُو بضمتين وتشديد الواو بمعني العلو.

ومن أعجَلُه الوقتُ عنه يقتصر على الأقصر والأصغر، وللناس فيما يعشقون مذاهب. (الهدابة)
والفن حيرٌ كله ثم سألني بعضُ إخواني أن أمليَ عليهم المجموع الثاني، فافتتحتُه مستعينًا بالله تعالى في تحرير ما أقاوله، متضرعا إليه في التيسير لما أحاوله، إنه الميسر لكل عسير، (اطله)
وهو على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

عنه: أى الوقوف على مضامين الأكبر، وللناس فيما يعشقون مذاهب: أي طرق مختلفة. مقتبس من قول الشاعر أبي فراس، وقبله:

على لربع العامرية وقفه »« ليملى على الشوق والدمع كاتب ومن عادي حبُّ الديار لأهلها »« وللناس فيهما يعشقون مذاهب والفن: اللام للعهد، أي هذا الفن حير كله قليله وكثيره، أو الفن مطلقاً خير كله فإن العلم مطلقاً خير من الجهل. المجموع الثاني: الظاهر أنَّ المراد منه الهداية؛ لأن الكلام مسوق لأجله، لا الدفتر الثاني منها؛ لعدم دلالة السهابي عليها، فيكون قوله "صرفت وشرعت" محمولين على العزم.

كتاب الطهارات

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية، ففرض الطهارة غَسْل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس بهذا النص.

كتاب: هو في الأصل: مصدر سمي به المكتوب تسمية المفعول بالمصدر على التوسع الشائع، واصطلاحاً: طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة، سواء كانت مستقلة في نفسها ككتاب اللقطة، أو تابعة لما بعدها ككتاب الطهارة، أو مستتبعة لما قبلها ككتاب الصلاة أو نوعاً واحدة ككتاب اللقطة, وأنواعاً منها ككتاب الطهارة، واحتار لفظ الكتاب دون الباب؛ لأن اشتقاق الكتاب يدل على الجميع بخلاف الباب، والغرض جميع أنواع الطهارة لا نوع منها. [مجمع الأفحر ١٧/١]

الطهارات: المشروعات أربعة بالإستقراء: حقوق الله تعالى، وحقوق العباد، وما احتمع فيه الحقان، وحق الله تعالى، أو حق العبد فيه غالب، وقدم المصنف في البيان حقوق الله تعالى لعظمها، ثم قدمت الصلاة ؛ لأنها أقوى أركان الإسلام بعد الإيمان، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾ الآية، وقال النبي ﷺ: "الصلاة عماد الدين"، وهي من أعلى معالم الدين ما خلت شريعة عنها. الطهارات: لما كانت الطهارة شرطًا لا تسقط بخلاف الشروط الباقية للصلاة، قدَّمَها على الشروط الباقية.

الطهارات: في الإتيان بالجمع إشارة إلى أن الطهارة أنواع، فإن رفع النحاسة طهارة, ورفع الخبث أيضاً طهارة وهما نوعان مختلفان. الطهارات: الطهارة بالضم اسم لما يتطهر به من الماء وقيل: هو فضل ما يتطهر به، وبالكسر آلة النظافة، وبالفتح مصدر بمعنى النظافة لغة. وفي الاصطلاح عبارة عن صفة تحصل لمزيل الحدث أو الخبث عما تتعلق به الصلاة. الطهارات: وشرط وجوبها الحدث أو الخبث، وسببها وجوب الصلاة لا وجودها؛ لأن وجودها مشروط بها فكان متأخراً عنها والمتأخر لايكون سبباً للمتقدم، وحكمها إباحة الصلاة أو ما يضاهيها لمن قامت به (العناية)

إذا قمتم: ظاهر الآية يقتضي وجوب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وهو مذهب أهل الظاهر، عدثاً كان أو غيره. والجمهور على خلافه, قالوا: معناه، إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون.(العناية) نكتة: وإنما جاء بإذا وهي تستعمل في الأمور الكائنة لامحالة دون إن وهي في الأمور المترددة ؛ لأن القيام إلى الصلاة من الأمور الكائنة لامحالة, نظراً إلى الإيمان.(الكفاية)

والغَسْلُ: هو الإسالة، والمسحُ: هو الإصابة. وحَدُّ الوجه من قُصاص الشَّعرِ إلى أسفل المُذَّقَن وإلى شَرِّمِيَتَي الأذن؛ لأن المواجهة تقع بهذه الجملة وهو مشتق منها. والمرْفَقَان والحَمْ والحَمْ والحَمْ والحَمْ والحَمْ والحَمْ والحَمْ والحَمْ والحَمْ الواجهة والمُرْفَقَان والحَمْ الواجهة والمُرْفَقَانِ وَالحَمْ المُعْبَانِ يَدْ خُلان فِي الغَسْل عندنا خلافًا لزفر، هو يقول: إن الغاية لاتدخل تحت المُغَيَّا كالليل في باب الصوم. ولنا: أن هذه الغاية لإسقاط ما وراءها؛ إذ لولاها لاستوعبت الوظيفة الكلَّ، وفي باب الصوم لـمَدِّ الحكم إليها؛ إذ الاسمُ يُطلَق على الإمساك ساعة.

والغسل: إنما فسر الغَسْلَ والمسح مع ظهور معناهما، إشارةً إلى دفع ما ذهب إليه الشافعي من تكرار مسح الرأس على ما سيجيء، وإلى أنّ البلل بالماء في المغسولات لا يسقط الفرض، كما روي عن أبي يوسف على (العناية) الشعو: اللام عوض عن المضاف إليه، والمراد منه شعرٌ ينبت على حانب مقابل لجانب القفا.

الذَّفْن: مجتمع اللحيين من أسفلهما.(القاموس المحيط) شحّمتيُّ: شحمة الأذن: ما لان من أسفلها, وهو مُعَلَّقُ القُرْط.(المغرب) والمرفقان: المرُّفَق بكسر الأول على وزن المنبر ملتقى عظم العضد والذراع.

هو يقول إلخ: هذا الذي ذكره المصنف لزفر يخالف ما ذُكر له في نُسخ الأصول، فإنّ المذكور له أنّ فيها تعارض الأشباه، وهو أنّ من الغايات ما يدخل كقوله: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، ومنها ما لايدخل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ وقوله: ﴿ثُمّ أَبَمُّوا الصّيَامَ إلى اللّيل ﴾ وهذه الغاية أعني المرافق تشبه كلاً منهما، فلا تدخل بالشك. وتأويل كلام المصنف أنّ هذه الغاية أعني المرافق لا تدخل بتعارض الأشباه كما لم تدخل في قوله إلى الليل. (العناية)

ولنا: يعني أن الغاية على نوعين: نوع يكون لمدَّ الحكم إليها، ونوع يكون لإسقاط ما وراءها، والفاصل بينهما حال صدر الكلام فإن كان متناولاً لما وراءها كانت للثاني وإلا فللأول. وما نحن فيه من الثاني؛ لأن ذكر اليد يتناول الآباط, بدليل أن الصحابة ﴿ وهم أهل اللسان – فهموا ذلك من آية التيمم فتبقى المرافق داخلة بخلاف ذكر الصوم, فإنه يتناول الإمساك ساعةً فكانت لمدّ الحكم إليها فيبقى الليل خارجاً.(العناية)

إذ لولاها إلخ: قد ذكر صاحب "الكافي" في كتاب السرقة أن اليد ذات مقاطع ثلث: من الرسغ, والمرفق, والإبط، وكل ذلك يحتمل حنيئذ.

والكعب: هو العظم الناتئ هو الصحيح، ومنه الكاعب. قال: والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية، وهو رُبْعُ الرأس؛ لما روى المغيرة بن شعبة "أن النبي الله أتى سُبَاطَة قومٍ فبال، وتَوَضَّأ ومَسح على ناصيته وخفيه"، والكتاب مُجْمَلٌ فالتحق بيانًا به. وهو حجة على الشافعي هذه في التقدير بثلاث شعرات، وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب. وفي بعض الروايات قدَّره بعض أصحابنا بثلاث أصابع من أصابع اليد؟

هو الصحيح: احتراز عما روى هشام عن محمد كله، أنه الذي في وسط الرجل عند معقد الشراك فإنّ مراد محمد ره بذلك الكعب الذي يقطع المحرم أسفله من الخف إذا لم يجد نعلين. [فتح القدير ١٥/١] الكاعب: هي الجارية التي يبدو ثديها للنهود.(العناية) والمفروض: أي المقدر على جهة الفرضية. ربع الرأس: وهو كما ترى يشير إلى أنه يجوز من أي حانب كان.(العناية) سُبَاطة قوم: هي المزبلة والكناسة تكون بفناء الدُوَر مُرفقاً لأهلها, وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل, وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك؛ لألها لا تخلو عن النجاسة.[فتح الباري ٣٩٢/١] -والكتاب مُجْمَل إلخ: حواب عمّا يقال: حديث المغيرة خبر واحد لايزاد به على الكتاب, ووجهه أنه ليس من باب الزيادة على الكتاب بل الكتاب مجمل, فالتحق الخبر بياناً به, ويجوز أن يقع حبر الواحد بياناً لمحمل الكتاب, وفيه بحث. (العناية) وهو حجة على الشافعي ينه: مسألة مسح الرأس في المقدار مخمسة: قولان من أصحابنا، وقول الشافعي هيه، وقول مالك كي، وقول الحسن البصري. قال الحسن: المفروض أكثر الرأس، استدلّ مالك بفعل النبي ﷺ فإنه مسح بيديه كلتيهما، أقبل بهما وأدبر، وبه استدلّ الحسن إلا أنه قال: الأكثر يقوم مقام الكل، ولكنا نقول: إن فعل الرسول ﷺ لا يدل على الركنية؛ لإفضائه إلى زيادة على النص، وإنما كان ذلك لإكمال الفضيلة، ولايجوز اعتبار الممسوح بالمغسول؛ لأن المسح بين على التخفيف، وفي كتاب الله تعالى ما يدلُّ على التبعيض في المسح لاتصال الفعل إلى محل المسح بحرف الباء، وعن هذا قال الشافعي ١٠٠٠ يتأدّى بأدن ما يطلق عليه اسم الرأس، قيل: هو ثلاث شعرات؛ لأنه المتيقن، لكنا نقول: من مسح برأسه ثلاث شعرات لا يقال: إنه مسح برأسه عادةً. (النهاية) وفي بعض السروايات: هي رواية النوادر وهي غير ظاهــر الرواية.(البناية) وذكر ابن رستم هي في نوادره: أنه إذا وضع ثلاث أصابع ولم يمدّها، جاز في قول محمد في الرأس والخف جميعًا. (الكفاية) لأنها أكثر ما هو الأصل في آلة المسح. قال: وسنسن الطهارة: غَسْلُ اليدين قبسل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه؛ لقوله عليه : إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يَعْمِسَنَّ يدَه في الإناء حتى يغسلَها ثلاثًا؟* فإنه لا يدري أين باتت يدُه. ولأن اليد آلة التطهير، فتُسَنُّ البداية بتنظيفها، وهذا الغَسْلُ إلى السرسُع لوقوع الكفاية به في التنظيف.

وسنن الطهارة: السنة ما واظب عليه ﷺ مع تركه أحياناً. (فتح القدير) غَسل اليدين: الظاهر أن المذكور في الكتاب بيان ما هو السنة في حق المستيقظ الشاك الذي يريد أن يغترف من الإناء، لا بيان سنة غسل اليدين قبل غسل الأعضاء الذي هو سنة للمستيقظ وغيره، سواء أراد الاغتراف أو لا، وإلا فلا وجه للتقييد بقوله: قبل إدخالهما الإناء، وبقوله: إذا استيقظ إلخ. قبل إدخالهما الإناء: ذكر الإناء ههنا وقع على عادقم، فإلهم كانوا يتوضئون من الإناه. (النهاية)

إذا استيقظ: تعليقه بالاستيقاظ، فمنهم من أطلق فيه، ومنهم من قيده بما إذا نام مستنجيًا بالأحجار أو متنجس البدن، أما لو نام متبقنًا طهارتهما مستنجيًا بالماء، فلا يسن له. وقيل: بأنه سنة مطلقاً للمستيقظ وغيره في ابتداء الوضوء وهو الأولى. [فتح القدير ١/ ١٨] فلا يغمسن: ظاهر النهي يدل على الحرمة، ويؤكده نون التأكيد، لكنه خبر واحد، فلو جعلنا الغسل فرضًا، يلزم الزيادة على الكتاب به، وذا لا يجوز عندهم، فلا بدّ من أن يحمل على الوجوب أو السنة، لكن الأول لا يجوز؛ لأن الواجب لا يكون في الطهارة، فلا بدّ من أن ينزل من الوجوب بقدر الضرورة، فحملناه على السنة.

ولأنَّ اليد: مبناه أيضاً على أنَّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لكنه ترك، لأن طهارة العضو حقيقةً وحكمًا تدلُّ على عدم الوجوب.(العناية) إلى الرسخ: منتهى الكف عند المفصل.(العناية)

* أخرجه الأئمة الستة في كتبهم [نصب الراية ٢/١] أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة الله أن النبي الله الذات الذي الله الذات الله المستقط أحدثكم من يومه فلا يعمس يده في الإناء حنى يغسسلها ثلاثًا؛ فإنسه لا يدري أبين باثت يده.[رقم: ٦٤٣، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثًا |

قال: وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء؛ لقوله عليمة: "لا وُضوء لمن لم يسمّ الله" والمراد به نفي الفضيلة، والأصح ألها مستحبّة وإن سمّاها في الكتاب سنة، ويُسمّي قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح. قال: والسواك؛ لأنه عليم "كان يواظب عليه" وعند فَقُدِد، يعالج بالإصبع؛

تسمية الله تعالى: قال الطحاوي: هو أن يقول: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام، هو المنقول عن السلف، وقيل: إنه مرفوع إلى النبي هي واستدل بقوله هي "لا وضوء لمن لم يسمّ الله"، ووجه ذلك: أنَّ لا لنفي الجنس، فحقيقته يقتضي أن لا يكون وضوء إلا بتسمية، وإليه ذهب أصحاب الظواهر وأحمد، وجعلوا التسمية من شروط الوضوء، لكنا قلنا: المراد به نفي الفضيلة؛ لئلا يلزم نسخ آية الوضوء به (العناية) والأصح: وكوفحا سنة مختار الطحاوي والقدوري (العناية)

هو الصحيح: احتراز عما قيل: قبله فقط، وما قيل: بعده فقط؛ لأن ما قبله حال الانكشاف، والأصح قبله أيضاً لا حال الانكشاف ولا في محل النجاسة. [فتح القدير ٢١/١] والسواك: أي استعماله، حذف المضاف لأمن الإلباس، والسواك اسم لخشبة معينة للاستياك. وينبغي أن يكون من الأشجار المرة؛ لأنه يطيب النكهة ويشد الأسنان ويقوي المعدة، ويكون في غلظ الخنصر، وطول الشبر، ويستاك عرضًا لا طولاً عند المضمضة. (العناية)

يواظب عليه: أي مع تركه أحيانًا، بدليل أنه على علم الأعرابي الوضوء، ولم ينقل فيه تعليم السواك. (الكفاية) عند فقده: "في الكافي": ولا يقوم الإصبع مقام الخشبة عند وحودها، فهو بظاهره يدل على أن لو عالج بالإصبع مع وحود الخشبة وحضورها، لا يكون عاملاً بالسنة. وفي بعض الحواشي: وأما عند وجودها فالأولى استعمالها؛ لأنها قوي على إزالة ما على الأسنان من الدَّرَن لخشونتها من الإصبع، فهو يدل على أنه يقع سنة.

[&]quot; أحسر حه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ﴿ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا صلاة لِمَنْ لا وُضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر الله عليه".[رقم: ١٠٣، باب في التسمية على الوضوء]

^{**}فيه أحاديث: منها ما أخرجه البخاري عن حذيفة، قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يَشُوْصُ فاه بالسواك.[١٤٧/١]

لأنه على "فعل كـــذلك" قـــال: والمضمضة و الاستنشاق؛ لأنه على "فعلهما على المواظبة". ** وكيفيته: أن يُمَضْمضَ ثلاثًا، يأخذ لكل مرة ماءً جديدًا ثم يستنشق، كذلك هو الـــمَحْكِيُّ من وضوئه على ***

وكيفيته: إنما تعرّض لكيفيتهما نفيًا لقول الشافعي، فإنّ عنده الأفضل أن يتمضمض ويستنشق بكف بماء واحد.(العناية) لكل مرة: لأنه أبلغ في الطهارة.

"كما ورد في حديث أبي مطر قال: بينما نحن جلوس مع أمير المؤمنين علي في المسجد على باب الرحبة، حاء رحل فقال: أربي وضوء رسول الله ﷺ ؟ _ وهو عند الزوال _ فدعا قديرا فقال: التيني بكوز من ماء فغسل كفيه ووجهه ثلاثًا، وتمضمض ثلاثًا، فأدخل بعض أصابعه في فيه، واستنشق ثلاثًا، وغسل ذراعيه ثلاثًا، ومسح رأسه واحدة، فقال: داخلهما من الوجه، وخارجهما من الرأس، ورحليه إلى الكعبين ثلاثًا، ولحيته تَهْطُلُ على صدره، ثم حسا حسوة بعد الوضوء ثم قال: أين السائل عن وضوء رسول ﷺ ؟ كذا كان وضوء بي الله ﷺ [رقم: ١٣٥٦، المسند للإمام أحمد بن حنبل]

"السذين رووا صفة وضوء النبي يشخ من الصحابة عشرون نفراً؛ عبد الله بن زيد بن عاصم، وعثمان بن عفان، وابن عباس، والمغيرة بن شعبة، وعلى بن آبي طالب، والمقدام بن معد يكرب، والربيع بنت معوذ، وأبو مسالك الأشعري، وأبو هسريرة، وأبو بكرة، ووائل بن حجر، ونفير أبوجبير الكندي، وأبو أمامة، وعائشة، وأنس، وكعب بن عمرو اليمامي، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن أبي أوق، والبراء بن عازب، وأبو كاهل، وكلهم حكوا فيه المضمضة والاستنشاق. أما حديث عبد الله بن زيد: فرواه الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ١/١] أخرج البخاري عن عمر بن يجيى، عن أبيه، قال: شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي على فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم، فكفاً على يديه فغسلهما ثلاثًا ثم أدخل يده ف الإناء يده فغسل واستنش و استنثر ثلاثًا بثلاث غرفات من ماء، ثم أدخل في الإناء يده فغسل وحيه والمنافقين مرتين، ثم أدخل يده فمسح برأسه، فأقبل وحيه وأدبر بما، ثم أدخل يده في الإناء فغسل رجليه. [1/٢٥ رقم: ١٨٤، باب مسم الرأس مرة]

*** قوله: هو المحكى من وضوئه ﷺ، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن حده كعب بن عمرو اليامي أن وسول الله ﷺ توضأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا، ياخذ لكل واحدة ماء حديدًا، الحديث. [٨٢/١] رجاله ثقات. [حاشية إعلاء السنن ٨٢/١]

ومسح الأذنين، وهو سنة بماء الرأس عندنا، خلافاً للشافعي؛ لقوله عليه: "الأذنان من الرأس"، * والمواد: بيان الحكم دون الحلقة. قال: وتخليل اللّحْسيّة؛ لأن النبي عليه أمسره جبريلُ عليه بذلك. **

ومسح الأذنين: عن الحلواني وشيخ الإسلام يدخل الخنصر في أذنيه ويحرّكهما، كلما فعل التهى، والسلام يدخل الخنصر في أذنيه ويحرّكهما، كلما فعل التهاية والسلام يدخل السبابتين، والسلام أنه الله مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين، وخالف إنماميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما وباطنهما، وقول من قال: يعزل السبابتين في مسح الرأس من مشايخنا يدل على أنّ السنة عنده إدخالهما وهو الأولى.[فتح القدير ٢٤/١]

خلافا للشافعي على: فإنه يقول: هو سنة بماء حديد. (العناية) والمواد إلى: ووجه التمسك، أنّ المراد بقوله: "الأذنان من الرأس" إما أن يكون لبيان الحقيقة، وهو غيث غير مبعوث لذلك، على أنه مشاهد لايحتاج إلى بيان، أو بيان ألهما ممسوحان كالرأس، لا بماء الرأس، ولا سبيل إليه؛ لأنّ الاشتراك بين الشيئين في أمر لا يوجب كون أحدهما من الآخر، كالرجل من الوجه لاشتراكهما في الغسل، والحف من الرأس لاشتراكهما في الغسل، والحف من الرأس لاشتراكهما في المسح. وإما لبيان ألهما ممسوحان بماء الرأس وذلك يناسب الذكر عند مسح الأذنين بماء واحد ؛ فإنه إذا كان

من أبعاض الرأس حقيقة وحكماً حاز أن يمسح بماء واحد، فكذا إذا حكم الشرع بذلك. [العناية ٢٤/١] أهره: وجه التمسك أنّ الأمر للوجوب، إلا أنا تركناه لئلا يعارض الكتاب، وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك أن لو أفاد الفرضية و لم يقل به أحد، وأما إذا أفاد الوجوب فلا مانع كخبر الفاتحة، والحق أن الوجوب يثبت بالمواظبة من غير ترك، و لم يثبت ذلك، فإنه روي عن أبي حنيفة أنه قال: ما روي أن النبي الله أخذ كفاً من ماء فخلل به لحيته، وقال: "هذا أمرني ربي" لم يثبت إلا مرة واحدة، وعن هذا نقل عنه أنه قال: مسح اللحية حائز، ليس بسنة. ومعني قوله: "حائز" أن صاحبه لا ينسب إلى البدعة وهو المنقول عن محمد على، كما ذكر في الكتاب. (العناية)

^{**} هذا الحديث أخرجه ابن أبي شببة في مصنفه عن أنس أن النبي ﷺ قال: أناني جبرئيل فقال: إذا توضأت فخلل خبنك.[١٣/١، باب في تخليل اللحية في الوضوء]

وقيل: هو سنة عند أبي يوسف عله جائز عند أبي حنيفة ومحمد عليه؛ لأن السنة إكمالُ الفرض في محلّه، والداخل ليس بمحل الفرض. قال: وتخليل الأصابع؛ لقوله عليه: "خلّلوا أصابعكم كي لاتَتَخَلَّها نَارُ جَهنّمَ"؛ * ولأنه إكمال الفرض في محله. قال: وتكرار الغسلُل

هو منة: يستحب أن يمسح ثُلَّتُ اللحية أو رُبُعَها، وفي بعض الروايات تمسح كلها، وهو الأصح. ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والأذن في قول محمد، وهو رواية عن الإمام. (النهاية) جائز: أي لو فعل لا ينسب إلى البدعة كما يبدع ماسح الحلقوم. [الكفاية ٢٥/١] تنبيه: الفتوى على قول أبي يوسف طاله والأدلة ترجح قوله وقد رجحه صاحب المبسوط. [رد المحتار ٢٩١/١] ملحوظة: عن "الظهيرية" أن تخليل الأصابع إنما يكون بعد التثليث؛ لأنه سنة التثليث. [رد المحتار ٢٩٢/١] لأن السنة إلى السنة في أركان الوضوء هو إكمال فرض الطهارة في محله كالتثليث، واستبعاب الرأس، وتخليل الأصابع، وكل ذلك سنة المحنى الإكمال في الطهارة، ولا يوجد هذا المعنى في تخليل اللحية، فلا يكون سنة، وبحدا بسقط ما يقال: لا يلزم أن يكون السنة من إكمال الفرض، فكثير من السنن كالحتان لم يشرع لإكمال الفرض في محله، وكذا يسقط ما يروى: أنّ النية والترتيب سنتان في الوضوء، وليسا لإكمال الفرض في محله.

والداخل: أي داخل اللحية. (العناية) ليس بمحل الفرض: لعدم وحوب إيصال الماء إليه بالاتفاق. واعترض بأن المضمضة والاستنشاق سنتنان وداخل الفم ليس محل الفرض في الوضوء. وأجيب بأن الفم والأنف من الوحه من وحه؛ إذ لهما حكم الخارج من وجه والوجه محل الفرض. (العناية) وتخليل الأصابع: صفته في الرحلين: أن يخلّل بخنصر يده اليسري خنصر رجله اليمني، ويختم بخنصر رجله اليسري، في القنية كذا ورد، والله أعلم. ومثله فيما يظهر أمر اتفاقي لا سنة مقصودة. [فتح القدير ٢٦/١] في محله: أي في محل الفرض وقد قلنا: إن غسل اليدين والرجلين فرض وتخليل أصابعهما إكمال الفرض فيكون سنة. (البناية)

وتكرار الغسل: قيد به لإفادة أنه لا يسن التكرار في المسح، ثم قيل: الأول فريضة، والثاني سنة، والثالث إكمال. وقيل: الثاني والثالث سنة، وقيل: الثاني سنة والثالث نفل. والظاهر أنه معنى الأول وقيل: على عكسه.[فتح القدير ٧٧/١]

" لايوجد بهذا اللفظ. وقال الزيلعي: أحاديث تخليل اللحية أمثلها حديث لقيط بن صبرة رواه أصحاب السنن الأربعـــة من حديث عاصم بن لقيط بن صبرة قال: قال رسول الله ﷺ: إدا توضأت فأسبغ الوضوء وخلّل بين الأصابح. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [نصب الراية ٢١/١]

إلى الثلاث؛ "لأن النبي علينا توضأ مرقً مرقً، وقال: هذا وضوء لايقبل الله تعالى الصلاة إلا به، وتوضأ مرتين مرتين، وقال: هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين، وتوضأ ثلاثًا، وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي، فمن زاد على هذا أونقص فقد تعدّى وظلم" والوعيد لعدم رؤيته سنةً.

توضأ مرةً مرةً: أي غُسَل كل عضو مرة.(العناية) لا يَقْبَل: المراد بالقبول الجواز.(العناية)

فمن زاد: أي على التثليث، وعبارة أخرى أو زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث أو نقص عنه معتقداً أن السنة هذا. فأما لو زاد لطمأنينة القلب عند الشك أو لنية وضوء آخر فلا بأس به؛ لأنه أمر بترك ما يريبه إلى ما لا يريبه، كذا في المبسوط. [الكفاية ٢٧/١] فقد تعدى: يرجع إلى الزيادة؛ لأنه محاوزة عن الحد؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلْمَ نَفْسَهُ ﴿ وَالظّلم يرجع إلى النقصان، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلْمَ نَفْسَهُ ﴾. والظلم يرجع إلى النقصان، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ تَطْلِمُ مِنْهُ شَيْمًا ﴾ أي: لم تنقص. [الكفاية ٢٧/١]

وظلم: يرد ههنا أن في صورة الزيادة يستحق الوعبد؛ لفعل الإسراف والله لا يحب المسرفين. وأما في صورة النقصان فلا وحه للوعبد؛ إذ غاية الأمر ترك السنّة، وبه لا يستحق التارك الوعبد. والجواب عنه: أنّ الوعبد لعدم رؤيته سنة، يعني معنى الحديث، فمن زاد على العدد أو نقص عنه معتقدًا عدم سُنّسيّته فقد تعدّى وظلم على نفسه، وهذا هو حاصل قول المصنف "والوعبد إلخ".

لعدم رؤيته سنة: هذا جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: إن الشارع رتب على الزيادة والنقصان وعيداً فمقتضاه الإطلاق. وتقرير الجواب: بأن الوعيد بعدم رؤيته الثلاث سنة، والحديث ليس على ظاهره وأشار بذلك إلى أنه اختار من تأويلات هذا الحديث التأويل الذي قبل: إنه إذا زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث، وأما إذا أراد طمأنينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به ولا يدخل تحت الوعيد. [البناية ١٧٢/١-١٧٣]

* أخرج أبو داود في سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء، فغسَل كفيَّه ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ثم غسل ذراعيه ثلاثًا، ثم مسح برأسه، وأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبماميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطنَ أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أونقص فقد أساء وظلم – أو: ظلم وأساء – [1/1. [7]

قال: ويُسْتَحَبُّ للمتوضئ أن ينوي الطهارة، فالنية في الوضوء سنةٌ عندنا، وعند الشافعي كله فرضٌ؛ لأنه عبادةٌ فلا تصح بدون النية كالتيمّم. ولنا: أنه لا يقع قربةً إلا بالنية.

ويستحب: والمستحب ما يُثابُ على فعله، ولا يُلامُ على تركه. أن ينوي: قبل: أن ينوي إزالةَ الحدث أو استباحة الصلاة. [البناية ١٩٧/١] سنة: فإن قلت: قال المصنف: ويستحب النية في الوضوء، ثم قال: فالنية في الوضوء سنة عندنا، وهذا ما وجهه؟ قلت: قال الأتراري — وتبعه الأكمل — : إنما قال "سنة" بعد أن قال "ويستحب"؛ لأن الاستحباب على ما اختاره القدوري، فأورده بلفظه، ثم ذكر ما هو المختار عنده. قلت: له وحه آخر عندي، وهو أنه ذكر استحباب النية في الطهارة، والطهارة أعم من الوضوء، فالمتوضئ إذا أراد أن يطهر ثوبه أو بدنه أو المكان الذي يصلي فيه من النحاسة يستحب له أن ينوي؛ لعموم قوله على: "الأعمال بالنيات"، وهذا عمل أيضاً مطلوب مرغوب فيه. فإذا نوى تطهير هذه الأشياء يحصل له الثواب فيكون مستحباً، وإذا لم ينو لا يضره ذلك؛ لأن تارك المستحب لا يلام. وأما ذكره بلفظ النية في الوضوء فلنصب الخلاف بيننا وبين الشافعي بأن النية عنده وجماعة آخرين فرض، فأقل الأمر أن يذكر في مقابلة لفظ السنة. [البناية ١٩٧/١]

لأنه عبادة: لأنَّ العبادة فعل يؤتى بما تعظيمًا لله تعالى، بأمره ويثاب عليه وهو موجود في الوضوء قال الخانات الوضوء على المادة؛ لقوله تعالى: الله ما أُمِرُوا إلَّا لَيْعُبُدُوا الله المُحْلِصِينَ لَهُ الدَّينَ فِي حعل الإخلاص وهو النية حالاً للعابدين، والأحوال شروط، وما لم ينو فما أخلصه عن الاستعمال للتبرد والتعليم أو العادة. [الكفاية ٢٨/١]

لا يقع إلى: هذا قول بموجب العلة حيث التزم ما ألزمه الشافعي على، يعني أن الوضوء لا يقع قربة إلا بالنية، هذا مسلم إلا أن الكلام فيما وراءه، وهو أن استعمال الماء في أعضاء الوضوء، هل يوجب الطهارة بدون النية أم لا؟ قلنا: بأنه يوجب، وذلك لأن أعضاء الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلاة، حيث أمرنا بالتطهير لحقها، وهو لا يتحقق بدون النجاسة، إذ تطهير الطاهر محال، والماء طهور بطبعه، فإذا لاقى النجس طهره، قصد المستعمل الطهارة أو لا، كالماء للإرواء، والطعام للإشباع؛ لأن استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا محالة. فإذا ثبتت الطهارة في أعضاء الوضوء بهذا الطريق كان مفتاحاً للصلاة وإن لم ينو؛ لأن الوضوء جعل شرطاً للصلاة بوصف كونه طهارة، لا بوصف أنه قربة، بخلاف التيمم؛ لأن التراب لم يعقل مطهراً، فلا يكون مزيلاً للحدث أصلاً، فلم يبق فيه إلا معني التعبد، وذلك لا يحصل بدون النية. [الكفاية 1/٨/١]

ولكنه يقع: معنى هذا الاستدراك، أنه ليس كلامنا في أن الوضوء لا يكون عبادة إلا بالنية، وإنما كلامنا في استعمال الماء المطهر في أعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية حتى يكون مفتاحاً للصلاة أو لا. ولا مدخل لكونه عبادة في ذلك، ويفيد ذلك بدولها. [البناية ١١٨/١] المطهر: وهو الماء الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴾ (البناية) بخلاف التيمم: لأن التراب لم يعتبر شرعاً مطهراً إلا للصلاة لا في نفسه فكان التطهير به تعبدًا محضًا، وفيه يحتاج إلى النية أو هو أي التيمم ينبئ لغةً عن القصد فلا يتحقق دونه بخلاف الوضوء، ففسد قياسه على التيمم. [فتح القدير ٢٨/١ -٢٩]

ويستوعب: وكيفية الاستيعاب: أن يبل كفه وأصابع يديه ويضع بطون ثلاث من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين والإهامين ويجافي الكفين ويمدهما إلى مؤخر الرأس، ثم يمسح الفودين بالكفين ويمدهما إلى مقدم الرأس ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإهامين وباطن الأذنين بباطن السبابتين ويمسح رقبته بظاهر اليدين حتى يصير ماسحاً ببلل لم يصر مستعملاً هكذا روت عائشة على مسح رسول الله على وهكذا المنقول عن السلف، وعن أبي حنيفة ومحمد على أنه يبدأ من أعلى رأسه إلى حنبيه ثم إلى قفاه عكسه، كذا في مبسوط شيخ الإسلام, [البناية ١٧٧/١]

بالمسح: أي يستحب أن يستوعب رأسه بالمسح على ما اختاره القدوري وهو سنة يعني على اختياره.[العناية ٢٩/١] التنليث: لأنه ركن في الوضوء، فكان التثليث فيه سنة كغسل الوحه والبدين والرحلين.(العناية)

 والذي يُروَى من التثليث محمول عليه بماء واحد، وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة كله، ولأن المفروض هو المسح، وبالتكرار يصير غسلاً فلا يكون مسنونًا، فصار كمسح المخف بخلاف الغسل؛ لأنه لا يضرُّه التكرار. قال: ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالميامن، فالترتيب في الوضوء سنة عندنا، وعند الشافعي كله فرض؛ لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَ كُمْ الآية، والفاء للتعقيب.

والذي يروى: بالتمريض يشعر بضعفه, وقد روي عن عثمان من حديث عامر بن شقيق وفيه ذلك المقال المتقدم. قال أبو داود: ورواه وكيع عن اسرائيل، فقال: توضأ ثلاثاً ثلاثاً فقط. قال: وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن المسح مرة واحدة, فإلهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً, وقالوا: "ومسح برأسه" لم يذكروا عدداً. [فتح القدير ٢٩/١] وهو مشروع: روى الحسن عن أبي حنيفة في المجرد: إذا مسح ثلاثاً بماء واحد كان مسنوناً, وما سوى ذلك من تقرير الكتاب غني عن البيان. (فتح القدير)

ولأن إلخ: دليل آخر وتقريره: المفروض هو المسح، والمسح يصير بالتكرار غسلا، فالمفروض هو الغسل، وهو خلاف الكتاب والسنة والإجماع، فلا يكون التكرار مسنونًا؛ لأنّ السنة في الوضوء إكمال الفرض في محله لا نقله من كونه مسحًا إلى كونه غسلاً. كمسح الخف: تقريره: مسح الرأس مسح في الوضوء، وكل ما هو مسح في الوضوء لا يسنّ تثليثه كمسح الخف.(العناية)

بخسلاف الغسل: معناه: أنَّ المسح يفسده التكرار، بخلاف الغسل فإنه لا يفسده، فكان قياس الشافعي الممسوح على المغسول فساسدًا. [العناية ٣٠/١] وبالميامن: قد يقال: إن كانت البداية بالميامن من جملة الترتيب لم يستقم نصب الخلاف على الوجه المذكور، إذ البداية بالميامن ليست بسنة عندنا، ولا فريضة عند الشافعي بل هي فضيلة، وإن لم يكن من جملته لم يستقم عطفه على قوله: بما بدأ الله تعالى.

في الوضوء: الكلام في كونه مستحباً، أو سنة كما تقدم. (العناية)

والفاء للتعقيب: أي الفاء في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾. ووجه الاستدلال: أن الفاء للتعقيب، والتعقيب يدل على الترتيب، فيفيد ترتيب غسل الوجه على القيام إلى الصلاة، وإذا ثبت الترتيب فيه ثبت في غيره؛ لأنه معطوف على المرتب، والمعطوف على المرتب مرتب. [البناية ١٧٤/١] ولنا: أن المذكور فيها حرف الواو، وهي لمطلق الجمع باجماع أهل اللغة، فتقتضي إعقابَ غَسْلِ جملة الأعضاء. والبداءة بالميامن فضيلة؛ لقوله عليه: "إن الله تعالى يحبُّ التيامُنَ في كلِّ شيء حتى التنعُّلِ والترجُّلِ". *

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء: كل ما يخرُج من السّبيلين؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدُّ مِنْكُمْ مِنَالُغَائِطِ﴾ الآية، وقيل لرسول الله ﷺ: ما الحدَثُ؟ قال: "ما يخرج من السبيلين"**

باجماع أهل اللغة: فإن قيل: كيف ادّعى المصنف إجماع أهل اللغة ومنهم من يقول: إنه يفيد الترتيب، ومنهم من يقول: إنه يفيد القران. يجاب: بأنّ أبا على الفارسي ذكر أنّ النحاة أجمعوا على أنّ الواو للحمع المطلق، ذكره سيبويه في سبعة عشر موضعًا في كتابه، فاعتمد المصنف على ذلك، وبأن خلاف القليل لا يمنع الإجماع اللغوي. [العناية ٢٠-٣٠] كل ما يخرج: أي خروج كل ما يخرج من السبيلين. (العناية) من السبيلين: المراد من السبيلين، سبيل الحي، حتى إذا خرج من الميت بعد الغسل لا يعاد الغسل. فإن قلت: هذه الكلية منتقضة بالربح الخارج من الذكر وقبل المرأة، فإن الوضوء لا ينتقض به في أصح الروايتين. قلت: الذي يخرج منهما اختلاج وليس بربح. وأيضاً الفرج محل الوطء لا النجاسة، فلا يجاوز الربح النجاسة، والربح طاهر في نفسه وهو اختيار المصنف. [البناية ٢٠٣/١]

^{*} هذا الحديث هذا اللفظ لم يخرجه أحد، ولكن الأئمة الستة أخرجوه قريباً منه في كتبهم من حديث مسروق.[البناية ١٨٧/١] أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة الله قالت: كان النبي على يُبحبُ يُحبُ التيمَن ما استطاع في شأنه كلّه في طهوره وتُرْجُله وتنعُّله.[رقم:٤٢٦]

^{**} هذا الحديث بهــــذه العبارة لا يعرف أصلاً، ولكن روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر هما قال: قال رسول الله على: لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من قُبل أو دُبر. أخرجه الدار قطني في غرائب مالك، وقال: في إسناده أحمد بن اللحلاج وهو ضعيف. [البناية ١٣٣/١]

وكلمة "ما" عامّة فتتناول المعتاد وغيره. والدُم والقيْحُ إذا خرجا من البدن فتجاوزا إلى موضع للمُحقّة حُكمُ التطهير، والقيء ملء الفم. وقال الشافعي عظم: الخارج من غير السبيلين لاينقُضُ الوضوء؛ لِمَا رُوِي "أنه عليمًا قاء فلم يتوضأ"، * ولأن غَسْل غير موضع الإصابة أَهْرٌ تَعَبّديٌّ

المعتاد وغيره: أجمع العلماء على أن الخارج المعتاد من أحد السبيلين، كالغائط والريح من الدبر والبول والمذي من القبل ناقض للوضوء. واختلفوا في غير المعتاد، كالدود والحصاة يخرج من الدبر، فعندنا ينقض، وهو قول عطاء، والحسن البصري، وحماد بن أبي سليمان، والحكم، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور. وقال مالك وقتادة: لا ينقض.[البناية ١٣٢/١ فتجاوزًا: شرط الخروج؛ لأن نفس النجاسة غير ناقض مالم توصف بالخــروج، إذ لو كان نفسها ناقضاً لما حصلت الطهارة لشخص ما.(الكفاية) إلى موضع إلخ: احتراز عما يبدو ولم يخرج و لم يتحاوز، فإنه لا يسمى خارجاً فكان تفسيراً للخروج، ورداً لما ظن زفر أن البادي خارج. يلحقه حكم التطفير: أي يلحقه حكم هو التطهير، والمراد: أن يجب تطهيره في الجملة كما في الجنابة، حتى لو سال الدمُّ من الرأس إلى قصبة الأنف انتقض الوضوء، بخلاف البول إذا نزل إلى قصبة الذكر و لم يظهر؛ لأن النجاسة هناك لم تصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير وفي الأنف وصلت إلى ذلك إذ الاستنشاق؛ في الجنابة فرض. العناية ٣٤-٣٣/١ وقال الشافعي إلخ: ذكر الزاهدي في "المجتبي" أن الخارج من بدن الآدمي نوعان: طاهر، كالعرق والمخاط، وإنه ليس بحدث بالإجماع. ونجس، وإنه أربعة أنواع: خارج من السبيلين معتاد كالبول والغائط، وخارج منهما غير معتاد كدم المستحاضة، وخارج من غير السبيلين كثير وخارج منه قليل. فالأول حدث بالإجماع. والثاني حدث عند الكل إلا عند مالك. وأما الثالث فهو حدث عندنا خلافاً للشافعي. ومذهبنا مذهب العبادلة والعشرة المبشرة. وأما الرابع فهو حدث عند زفر خلافًا للباقيين، انتهى ملخصاً. [السعاية ٢٠٥/١] أمرٌ تعبِّديُّ: هذا دليل الشافعي من جهة العقل. قوله: تعبدي أي أمر تعبدنا به أي كلَّفنا الله به من غير معني يعقل؛ إذ العقل إنما يقتضي وحوب غسل موضع إصابة النجاسة، فيقتصر على مورد الشرع، وهو المخرج المعتاد. ويجوز أن يكون معناه أمر تعبدي، أن القياس يقتضي وحوب غسل كل الأعضاء، كما في المني بل بطريق أولى؛ لأن الغائط أنجس من المني؛ للاختلاف في نجاسته دون الغائط. فالاقتصار على الأعضاء الأربعة أمر تعبدي. [البناية ١٣٦/١ * هذا الحديث غريب، لا ذكر له في كتب الحديث. واستدل الشافعي ومن تبعه فيما ذهب إليه بأحاديث: منها ما رُوي عن النبي ﷺ: أنه قاء فغسل فمه فقيل له: ألا تتوضأ وضوءك للصلاة، فقال: هكذا الوضوء

من القيء. والجواب عن هذا الحديث: أنه غريب فلا يعارض المشهور. [البناية ١٣٥/١]

فَ لَيُقْتَصَرُ على مَوْرِدِ الشرع، وهو المخرج المعتاد. ولنا: قوله عليه: "الوضوء من كلِّ دم سائل"، * وقوله عليه: "من قاء أو رَعَفَ في صلاته، فلينصرف وليتوضأ وليَبنِ على صلاته، ما لم يتكلّم". ** ولأن خروجَ النّجَاسَة مؤثّرٌ في زوال الطهارة، وهذا القدر في الأصل معقول، والاقتصار على الأعضاء الأربعة غير معقول، لكنه يتعدّى ضرورةً تعدّي الأوّل،

رعف: الرُّعاف: الدم يخرج من الأنف. (مختار الصحاح) ولأن خووج النَّجَاسَة: هذا حواب لقول الشافعي، حيث قال: غسل غير موضع الإصابة تعبدي ليس بمعقول، وفيه إثبات لصفة النحاسة لما يخرج من غير السبيلين بطريق القياس. ومعنى قوله: "مؤثر في زوال الطهارة" ظاهر؛ لأن النحاسة إذا وحدت في محل تنفي الطهارة عن ذلك المحل، وإذا زالت عنه توجد الطهارة فيه؛ لأن بينهما منافاة. وقال تاج الشريعة: النحاسة معنى إذا اختص بمكان، يوجب الإخلال بالتقرب إلى المعبود، ويمنع كمال التعظيم في العبادة. في العبادة والطهارة معنى إذا اختصت بمحل يوجب كمال التقرب به إلى المعبود، وتمام التعظيم في العبادة. والنحاسة ضد الطهارة، ومن ضرورة تحقق أحد الضدين انتفاء الضد الآخر. (وهذا القدر) أي كون النحاسة يؤثر في زوال الطهارة، (في الأصل) وهو الخارج من السبيلين. (معقول) يعني يدركه العقل فيقاس عليه غيره، وهو الخارج من غير السبيلين. [البناية ١٩٣١-١٤٠]

والاقتصار: أي العقل يقتضي أن يغسل بعضاً مَّا، وذلك البعض في الواقع هو المحل الذي حرج منه النَّجَاسةُ، لكن الشارعَ اكتفى من المطلق بالأعضاء الأربعة، وذلك غير معقول المعنى.

^{*} أخرجه الدار قطني في سننه من حديث عمر بن عبد العزيز عن تميم الداري قال: قال رسول الله يلين: الوضوء من كل دم سائل. [١٥٧/١، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه ١٥٧/١] ** أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن أبي مُليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله يلين: من أصابه فيء أو رُعاف او قَلْس أومَذِي فلينصرف فليتوضأ ثم ليبن على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم. [رقم: ١٢٢١] وروى الترمذي في جسامعه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء أن رسول الله يلين قاء فأفطر فتوضأ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال: صدق أنا صبّبت له وضوءه، وقال: حديث حسين أصح شيء في هذا الباب. [رقم: ٨٧، باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف]

غير أن الخروجَ إنما يتحقَّق بالسَّيلانِ إلى موضع يلحقُه حكمُ التطهير وبملِ الفم في القيء؛ لأن بزوال القشْرَة تظهر النَّحَاسَةُ في محلِّها، فتكون باديةً لا خارجةً، بخلاف السبيلين؛ لأن ذاك الموضع ليس بموضع النجاسة، فيُستَدَلُّ بالظهور على الانتقال والخروج. ومل الفم: أن يكون بحال لا يُمكن ضبْطُه إلا بتكلُّف؛ لأنه يخرج ظاهرًا فاعتبر خارجًا. وقال زفر كله: قليل القيء وكثيره سواء، وكذا لايشترط السَّيلانِ اعتباراً بالمخرج المعتاد، ولإطلاق قوله عليه: "ليس في القطرة والقطرتين ولإطلاق قوله عليه: "ليس في القطرة والقطرتين

غير أن إلخ: حواب لسؤال مقدر وهو أن يقال: شرط صحة القياس أن لا يتغير حكم الأصل ولم يوجد؛ إذ في الأصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا، قلنا: مناط الحكم في الأصل والفرع هو الخروج، والخروج إنما يتحقق بالانتقال عن موضع النجاسة، وفي الأصل يحصل بمجرد الظهور، ولأن ذلك الموضع ليس موضع النجاسة فإذا ظهرت علم ألها انتقلت إلى موضع آخر، وفي الفرع لا يتحقق الخروج إلا بالسيلان؛ لأن تحت كل حلدة رطوبة فإذا زالت كانت بادية لا خارجة كالبيت إذا الهدم كان الساكن ظاهراً لا منتقلاً عن موضعه (الكفاية) وبملء الفم: معطوف على قوله: بالسيلان وهو أن يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج، وقيل: أن يمنعه من الكلام، وقيل: أن يزيد على نصف الفم كذا في "النهاية". [الكفاية ٢٩٨٦] للمس بحوضع النجاسة المثانة ليس بحوضع النجاسة : أي لأن موضع الطهر ليس محل النجاسة وهو الإحليل وموضع النجاسة المثانة فبالظهور يعلم أنه قد انتقل عن محله إلى محل آخر. [البناية ٢١/١٤] لأنه يخرج ظاهراً: حاصله أن له شبقين: شبه بالظاهر إذا فتح الفم، وشبه بالباطن إذا ضم، فالمناسب أن يعتبر في حق الملء الأول؛ لأن الغالب الخروج، وفي غير الملء يعتبر الثاني؛ لأن الظاهر عدم الخروج. القلس: أي القيء، لكن قال في "المغرب": الخروج، وفي غير الملء يعتبر الثاني؛ لأن الظاهر عدم الخروج. القلس: أي القيء، لكن قال في "المغرب": القلس: القيء ملء الفم، فعلى هذا لا يصح الاستدلال به. القطرة والقطرتين: أراد به القلة، وسماها قطرة؛ لأنه على عرضية التقاطر، ويدل عليه، قوله: "إلا أن يكون سائلاً". [الكفاية ١/٩٣]

* هذا الحديث أخرجه الدار قطني في سننه قال: حدثنا سوار بن مصعب عن زيد بن على عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "القلُّسُ خدتٌ".[١٥٥/١، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه]

من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً". * وقولُ على ﴿ حَينَ عَدّ الأحداثَ جَملةً: "أو دَسْعَةً مَلاً الفَمَ". وإذا تعارضت الأخبار يُحمل ما رواه الشافعي ﴿ على القليل، وما رواه زفر ﴿ عَلْمُ على الكثير، والفرق بين المسلكين ما قد بينّاه. ولو قاء متفرّقًا بحيث لو جُمِعَ يملأ الفم، فعند أبي يوسف ﴿ يُعتبر اتحاد المجلس، وعند محمد ﴿ يعتبر اتحاد السبب، وهو الغَثَيانُ.

وقول على: فلم يعرف، وروى البيهقي في "الخلافيات"عنه ﷺ: "يعاد الوضوء من سبع: من إقطار البول، والدم السائل، والقيء، ومن دُسَّعَة تملأُ الفم، ونوم المضطحع، وقهقهة الرجل في الصلاة، وحروج الدم". [فتح القدير ٣٨/١] المسلكين: يعني السبيلين وغيرهما. [فتح القدير ٣٩/١-٤٠] ما قدمناه: أي الفرق بين المخرج المعتاد وغيره هو حواب لزفر عن اعتباره غير المعتاد بالمعتاد، وقال صاحب "الدراية": أراد بالمسلكين السبيلين وغيرهما أو الفم والسبيل. وقال السغناقي: والفرق بين المسلكين أي بين الفم والسبيلين، ويروى: والفرق بين المسألتين، قوله: ما قدمناه يعني في مسألة الدم من كون القليل ناقضاً في السبيلين غير ناقض في غير السبيلين أو عند قوله "غير أن الخروج" إلى آخره.[البناية ١٤٦/١] يعتبر اتحاد المجلس: لأن لاتحاد المجلس أثرًا في جمع المتفرقات ولهذا تتحد الأقوال المتفرقة في النكاح والبيع وسائر العقود باتحاد المجلس وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة تتعدد بتعدد المجلس وتتحد باتحاده، وعند محمد ك اتحاد السبب وهو الغثيان أي إذا قاء ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحداً. وإن كان قاء بعده كان السبب مختلفاً؛ لأن لاتحاد السبب أثراً أيضاً في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح إنساناً جراحات ومات منها قبل تخلل البرء يتحد الموجب ومتى تخلل البرء يختلف الموجب، وكذا لو مرض العبد في يد البائع فبرئ فباعه فمرض في يد المشتري إن كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد وإلا فلا. وكذلك البول في الفراش والسرقة والإباق. وذكر في "الكافي": والأصح قول محمد عليه؛ لأن الأصل إضافة الأحكام إلى الأسباب، وإنما ترك في بعض الصور للضرورة كما في سحدة التلاوة؛ إذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل؛ لأن كل تلاوة سبب. وفي الأقارير اعتبر المجلس للعرف، وفي الإيجاب والقبول لدفع الضرر.[الكفاية ٢٠/١]

* رواه الدار قطني في سننه عن أبي هريرة عن النبي على قال: ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دمًا سائلاً، خالفه حجاج بن نصير. ورواه أيضاً عن ميمون بن مهران عن أبي هريرة عن رسول الله على قال: ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء حتى يكون دمًا سائلاً. [٧/١، ١٩٠١، باب في الوضوء من الجارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه]

ثم ما لا يكون حدثًا لا يكون نحسًا، يُروى ذلك عن أبي يوسف على وهو الصحيح؛ لأنه ليس بنجس حكمًا، حيث لم تنتقض به الطهارة. وهذا إذا قاء مِرَّةً، أو طعامًا، أو ماءً، فإن قاء بلغمًا فغيرُ ناقض عند أبي حنيفة ومحمد رجهًا، وقال أبو يوسف على: ناقض إذا كان ملءَ الفم، والخلاف في المرتقي من الجوف، أما النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق؛ لأن الرأس ليس بموضع النجاسة. لأبي يوسف على: أنه نجس بالمجاورة. ولهما: أنه لزج لا تتحلّلُه النجاسة، وما يتصل به قليل، والقليل في القيء غير ناقض. ولو قاء دمًا وهو عَلَقٌ لا تتحلّلُه النجاسة، وما يتصل به قليل، والقليل في القيء غير ناقض. ولو قاء دمًا وهو عَلَقٌ

وهو الصحيح: احتراز عن قول محمد عِشه: إنه يُحس، وكان الاسكاف والهندواني يُفتيان بقوله، وجماعة اعتبروا قول أبي يوسف رفقًا بأصحاب القروح، حتى لو أصاب ثوب أحدهم أكثرُ من قدر الدرهم لا تمتنع الصلاة فيه مع أن الوحه يساعده؛ لأنه ثبت أن الخارج بوصف النجاسة حدث وأن هذا الوصف قبل الخسروج لا يثبت شرعًا، وإلا لم يحصل لإنسان طهارة فلزم أن ما ليس حدثًا لم يعتبر خارجًا شرعًا وما لم يعتبر خارجًا لم يعتبر نحساً فلو أخذ من الدم البادي في محله بقطنة وألقى في الماء لم يتنجس.[فتح القدير ١-٤٠/١] حكمًا: إشارة إلى أن النجس هو ما يحكم الشرع بنجاسته، والشرع لم يحكم بنجاسته؛ لأن حكمه بالنجاسة يستلزم كونه حدثا وليس بحدث لما دل عليه من الدليل فلا يكون نحسا. العناية ١٠/١ وهذا: أي الذي ذكرنا من انتقاض الطهارة بملء الفم. (العناية) موة: بكسر الميم وتشديد الراء. قال الجوهري: المرة إحدى الطبائع الأربع، وقال: المرارة التي فيها المرة، والمرة القوة أيضاً، وهي إحدى الطبائع.[البناية ٧/١] بالمجاورة: أي بمحاورة ما في المعدة من النَّخاسة، وقد خرج إلى موضع يلحقه حكم التطهير فيكون ناقضاً كالطعام والصفراء.[العناية ١/١] أنه لزج: لَزجَ الشيء إذا كان يتمدد ولا ينقطع، وعن الحلواني: البلغم لزج دسم لا يمازجه نحاسة (المغرب) لا تتخلله النجاسة: أي لا يتداخله النحاسة ولا يدخل في أجزائه. [البناية ١٤٨/١] وهو علق: ذكر شمس الأثمة السرحسي في "الجامع الصغير"؛ فأما إذا كان الدم منجمداً كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم؛ لأن ذلك ليس بدم، وإنما هي مرَّة سود اء، وبمذا يُعلم أن موصوف السوداء "المرة" في قوله: "لأنه سود اء محترقة"، ثم السود اء المحترقة تخرج من المعدة، وما يخرج من المعدة لا يكون حدثاً ما لم يكن ملء الفم. [الكفاية ١/١ ٤ - ٤٦] علق: الدم الجامد الغليظ لتعلق بعضه ببعض، والقطعة منه: علقة، ومنه قول بعضهم: "دم منجمد منعلق"، وهو قياس لا سماع. (المغرب)

يعتبر فيه ملء الفم؛ لأنه سوداء محترقة، وإن كان مائعًا فكذلك عند محمد سلاً اعتبارًا بسائر أنواعه، وعندهما: إن سال بقوة نفسه يُنتقض الوضوء وإن كان قليلاً؛ لأنَ المعدة ليست بمحل الدم، فيكون من قُرحَة في الجوف. ولو نزل من الرأس إلى ما لان من الأنف، نقض الوضوء بالاتفاق؛ لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير فيتحقق الخروج. والنومُ مضطجعًا، أو متّكئًا، أومستندًا إلى شيء لو أزيل عنه لسترخاء المفاصل فلا يَعْرَى عن خروج شيء عادةً،

فكذلك: أي فكان الحكم المذكور يعتبر فيه ملء الفم. (البناية) بسائر أفواعه: وأنواع القيء خمسة: الطعام، والماء، والمرّة، والصفراء، والسوداء. (الكفاية) فيكون من قُرْحة: فيعتبر بالخارج من القرحة الظاهرة، والمعتبر هناك السَّيَلاَن، فكذلك ههنا. ذكر في "مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده": أن قول أبي يوسف في هذه المسألة مضطرب، منهم من حعله مع محمد عمد عمد عمد من ومنهم من حعله مع أبي حنيفة على، واختاره المصنف. (العناية) من الأنف: أي (الموضع) الذي لان من الأنف يعني المارن. فإن قيل: حكم هذه المسئلة قد علم من قوله في أول الفصل: "والدم والقيح إذا خرجا من البدن فتحاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، فكان ذكره تكراراً. أحيب: بأن ذكره ههنا ليس لبيان حكمه؛ لكونه معلوماً من ذلك إذا وصل الدم إلى قصبة الأنف، وإنما ينقض إذا وصل إلى ما لان، وإليه أشار بقوله: "بالاتفاق"، وقوله: "لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، يعني وصل إلى ما لان، وإليه أشار بقوله: "بالاتفاق"، وقوله: "لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، يعني بالاتفاق؛ لعدم الظهور قبل ذلك عند زفر على [العناية الاك]

مضطجعًا: لأن الاضطحاع سبب لاسترخاء المفاصل، فلا يخلو عن خروج ربح عادةً، والثابت عادةً كالمتيقن به. (العناية) مستنداً: ولو نام مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب. وعن الطحاوي على: أنه ينقض، فإن نام قاعداً فسقط، روي عن أبي حنيفة على أنه قال: إن انتبه قبل أن يصل حنبه إلى الأرض لم ينقض وضوؤه؛ لأنه لم يوحد شيء من النوم مضطحعاً وهو الحدث بخلاف ما إذا انتبه بعد السقوط؛ لأنه وحد شيء من النوم حال الاضطحاع. [الكفاية ٢/١ع-٤٣]

والثابت عادةً كالمتيقن به، والاتكاء يُزيلُ مُسكة اليقظة؛ لزوال المَقْعَد عن الأرض، ويبلغ الاسترخاء في النوم غايّته بهذا النوع من الاستناد، غير أن السنّد يمنعه من السقوط، بخلاف النوم حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو الصحيح؛ لأن بعض الاستمساك باق؛ إذ لو زال لَسَقَط فلم يتمَّ الاسترخاء. والأصل فيه قوله عليه: "لا وضوء على من نام قائمًا أو قاعدًا أو راكعًا أو ساجدًا، إنما الوضوء على من نام مضطحعًا استرخت مفاصله". * والغلبة على العقل بالإغماء والجنون؛ لأنه فوق النوم مضطحعًا في الاسترخاء، والإغماء حَدَثُ في الأحوال كلها،

كالمتيقن به: ألا ترى أن من دخل المستراح، ثم شك في وضوئه، فإنه يُحكم بنقض وضوئه؛ لأن العادة جرت عند الدخول في الخلاء بالتبرز بخلاف ما إذا شك بدون الدخول. مسكة اليقظة: أي التماسك الذي يكون لليقظان. (العناية) هو الصحيح: احتراز عما ذكر ابن شجاع أنه لا يكون حدثًا في هذه الأحوال إذا كان في الصلاة، أما إذا كان خارج الصلاة، فهو حَدْثٌ، والذي صححه هو ظاهر الرواية. والأصل فيه: أي في كون النوم غير ناقض للوضوء في هذه الأحوال. (العناية)

والغلبة: المراد منه المغلوبية، والغالب هو الإغماء أو الأمر المفضى إلى الإغماء. والجنون: بالرفع؛ لأنه ليس عطفًا على الإغماء؛ لأنه ليس غلبة على العقل بل زواله. وفي "الخلاصة": السَّكَرُ حَدَثٌ إذا لم يعرف به الرحل من المرأة. أنتح القدير ١/د٤] لأنه: أي لأن كل واحد من الجنون والإغماء. فوق النوم: لأن النائم بتنبه بالتنبيه دوهما. (البناية) حدث: وصف الإغماء بأنه حدث باعتبار أنه سبب للحدث.

في الأحوال كلها: يعني حال القيام والقعود والركوع والسحود؛ لوجود الاسترخاء، وهو القياس في النوم؛ لروال المقعدة عن الأرض، ووجود أصل الاسترخاء، لكن تركنا هذا القياس في النوم بقوله عليما: "لا وضوء عبى من نام قائماً" الحديث. والإغماء فوقه، كما مر فلا يقاس عليه، ولا يلحق به دلالة؛ إذ لا يلزم من أن لا يكون أعلاها باقضا. [العناية ١/د٤]

* أحرج البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي خالد الدالاني عن ابن عباس بنتم قال: قال رسول الله بنتيج لا يجب الوضوء على من نام حالسا أو قائما أو ساحلًا حتى يصع حنبه؛ فإنه إدا وضع حنبه استرحت مفاصله.[١٩٤/١، رقم:٩٨٨] وهو القياس في النوم، إلا أنّا عرفناه بالأثر، والإغماء فوقه فلا يقاس عليه. والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود، والقياس ألها لا تنقض، وهو قول الشافعي كله ليس بخارج نحس، ولهذا لم يكن حدثًا في صلاة الجنازة، وسجدة التلاوة، وخارج الصلاة. ولنا: قوله عليمة: "ألا من ضَحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعًا" وبمثله يُترك القياس، والأثر ورد في صلاة مطلقة فيُقتصر عليها. والقهقهة: ما يكون مسموعًا له ولجيرانه.

عرفناه بالأثر: أنه ليس بناقض في جميع الأحوال. في كل صلاة: احترز به عن صلاة الجنازة، فإنما لاتنقض الوضوء وتبطلها (أي الصلاة). (البناية) صلاة: المسراد ما أصلها الركوع والسحود فإنه لو قهقه فيما يصليه بالإيماء لعسذر أو راكباً يومئ بالنفل أو الفرض لعذر انتقض. وكسذا أيضاً لا تنقض قهقهة النائم في الصلاة ولا تبطل الصلاة ...؛ لأنما إنما جعلت حدثاً بشرط كوفما جناية ولا جناية من النائم. [فتح القدير ١/٤٤] تنبيه: قال في الدر المحتار تحت قول المصنف "وقهقهة بالغ": فلا يبطل وضوء صبي ونائم بل صلاقهما، وبه يفتى. [١٩٨١-٤٨٣] وبمثله: أي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون، وكان راويه معروفاً بالفقه والتقدم في الاحتهاد كأبي موسى هذه. فيقتصر عليها: أي على الصلاة المذكورة فلا يتعدّى إلى صلاة الجنازة، وسَحَدة التلاوة، وصلاة الصبي، وصلاة الباني بعد الوضوء على إحدى الروايتين. [البناية ١٩٢١] الجنازة، وسَحَدة التلاوة، وصلاة الصبي، وصلاة الباني بعد الوضوء على إحدى الروايتين. [البناية ١٩٢١] ما كان مسموعاً له فقط، فلا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة، وعن التبسم، وهو ما لا صوت فيه أصلاً، بل تبدو أسنانه له فقط، فلا ينظهما. [رد المحتار ١٩٢١]

" فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلة. أما المسندة: فرويت من حديث أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الملك، وعمران بن الحصين، وأبي المليح. أما حديث أبي موسى: فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي ثنا محمد بن أبي نعيم الواسطي ثنا مهدي بن ميمون ثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العائية عن أبي موسى، قال: بينما رسول الله من يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره ضرر به فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة، فأمر رسول الله من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة". [نصب الراية 1/٥٥-٩٦]

والضّحك: ما يكون مسموعًا له دون جيرانه، وهو - على ما قيل - " يُفسد الصلاة دون الوضوء. والدابّة تخوج من الدبر ناقضة، فإن خرجت من رأس الحرّح، أوسقط اللّحم لاتنقض. والمراد بالدابّة: الدُّودَة؛ وهذا لأن النجس ما عليها، وذلك قليل، وهو حدث في السّبيلين دون غيرهما، فأشبه الحُشاء والفُساء، بخلاف الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرحل؛ لأنما لا تنبعث عن محل النجاسة، حتى لو كانت المرأة مُفضاةً يُستحب لها الوضوء؛ لاحتمال خروجها من الدبر. فإن قُشرَت نفُظة فسال منها ماء أو صديد أو غيره،

على ما قيل: في حديث جابر على: أن الضحك يفسد الصلاة دون الوضوء. (البناية) والدابّة تخوج: أي الدودة التي تنشأ في الجرح إذا حرجت منه أو لحم سقط منه لم ينقض؛ لأن نفس الدودة ليست بنحسة. ولهذا لو غسلت جازت الصلاة معها، فلم يبق من النحس إلا ما عليها. وذلك قليل وهو حدث في السبيلين دون غيرهما. (العناية) والمراد إلى: إنما فسرالدابة بالدودة؛ لأن الدابة ما يدب على الأرض، فريما يتوهم أن المراد بها ما يدخل الجرح كالذباب فيحرج منه، فإنه لا ينقض ففسره بياناً لذلك. [العناية ٢/١٤ ٤-٤٤]

وهذا: أي الفرق بين كونه ناقضًا في صورة وغير ناقض في صورة أخرى. مفضاة: التي اختلط سبيلاها. (فتح القدير) قشرت: إنما أعاد هذه المسألة وإن كانت تُعلم مما تقدم ليعلم الفرق بين الخارج والمخرج، أو ليُعلم أن حكم الماء حكم غيره. (العناية) نفطة: والنفطة بالحركات الثلاث في نوها، بثرة تخرج في اليد من العمل ملأن ماء. (البناية) [ويقال بالفارسية: آبله]

* في حديث جابر هي: إن الضحك يفسد الصلاة دون الوضوء، وروى الطبراني وأبو يعلى الموصلي والدار قطني من حديث جابر أن رسول الله في كان يصلي بأصحابه صلاة العصر، فتبسم في الصلاة، فلما انصرف قبل له: يا رسول الله! تبسمت وأنت تصلي؟!، قال: فقال: إنه مرّبي ميكائيل، وعلى جناحه عبارً، فضحك إليّ، فتبسمت إليه، وهو راجع من طلب القوم. وفي معجم الطبراني: ذكر جبريل مكان ميكائيل. [البناية ١٦٢/١] وأخرج الدار قطني في سننه عن جابر، قال: ليس في الضحك وضوء، وفي رواية عن جابر: أنه سُئِل عن الرجل يضحك في الصلاة؟ فقال: يُعيْدُ الصَّلاة، ولا يُعيد الوضوء. [١٧٢/١، رقم: ٢٣٩١]

إن سال عن رأس الجُـرح نقض، وإن لم يَسِلْ لاينقض، وقال زفر صلىه: ينقض في الوجهين، وهي مسألة الخارج من غير السبيلين، وهذه الجملة نحسة؛ لأن الدم ينضج فيصير قيحًا، ثم يزداد نضحًا فيصير صديدًا، ثم يصير ماءً، هذا إذا قشرَها فخرج بنفسه، أما إذا عَصَرها فخرج بعصره لاينقض؛ لأنه مُخرَج وليس بخارج، والله أعلم.

فصل في الغُسل

وفرض الغسل: المضمضة، والاستنشاق، وغُسل سائر البدن، وعند الشافعي كه: هما سنـــتان فيه؛ لقوله عليم: "عشر" من الفطرة" أي: من السنة،

هذه الجملة: أعني قوله: "ماء أو صديد أوغيره". هذا: أي الذي ذكر أنه إذا سال نقض.(العناية) لأنه مخرج إلخ: لا تأثير يظهر للإخراج وعدمه في هذا الحكم بل النقض لكونه حارجاً بحساً وذلك يتحقق مع الإخراج كما يتحقق مع عدمه فصاركالفصد وقشر النفطة، فلذا اختار السرخسي في جامعه النقض. وفي "الكافي": والأصح أن المخرج ناقض، انتهى. وكيف وجميع الأدلة الواردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النحس، وهو ثابت في المخرج. [فتح القدير ١/٨٤]

الغسل: إنما ذكر الغسل بعد الوضوء؛ لأن الحاجة إلى الوضوء أكثر، و لأن محل الوضوء جزء البدن، ومحل الغسل كله، والجزء قبل الكل، أو اقتداءً بكتاب الله تعالى، فإنه وقع على هـذا الترتيب. (العناية) سائو البدن: فيجب تحريك القُـرط والخـاتم الضيقين. (فتح القدير) من الفطرة: الفطرة لغة الخلقة سمى السنة 14 لأنما مقتضى الطبيعة السليمة.

* رواه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٢٠/١] أخرج مسلم في صحيحه عن عائشة قالت: قال رسول الله على: عشر من الفطرة: قص الشوارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العائة، وانتقاص الماء. قال زكريا: قال مصعب: ونسيتُ العاشرة إلا أن تكون المضمضة، زاد قتيبة: قال وكيع: انتقاص الماء يعني الاستنجاء. [٢٣/٣، رقم: ٢٦١، باب خصال الفطرة]

وذكر منها المضمضة والاستنشاق، ولهذا كانا سنتين في الوضوء. ولنا: قوله تعالى:

هُإِنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهْرُوا ﴾، وهو أمر بتطهير جميع البدن، إلا أن ما يتعذر إيصال الماء إليه خارج عن النص بخلاف الوضوء؛ لأن الواجب فيه غسل الوجه، والمواجهة فيهما منعدمة. والمواد بما روى حالة الحدث بدليل قوله عليه: "إلهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء". " وسنته: أن يبدأ المغتسل فيغسل يديه وفرجه، ويُزيل نحاسة إن كانت على بدنه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة إلا رجليه، ثم يُفيض الماء على رأسه وسائر حسده ثلاثًا، ثم يتنحّى عن ذلك المكان فيغسل رجليه،

ما يتعذّر إلح: كداخل العينين لما في غسلهما من الضرر والأذى، وهذا سقط غسلهما عن حقيقة النجاسة بأن كحل عينيه بكحل نجس، والمضمضة والاستنشاق، لا تعذر فيهما وهذا افترض غسلهما في النجاسة الحقيقية فيفترض أيضاً في الجنابة. [العناية ١/، ٥] والمواجهة فيهما. أي في مُحلَّي المضمضة والاستنشاق معدومة. والمواد: حواب عن حديث الشافعي على بحمله على الوضوء. (العناية)

يديه وفرجه: لم يكتف بذكر إزالة النجاسة؛ لأن الفرج مسنون اغتساله، نجسًا كان أو لا، وكذا البدان. وضوءه للصلاة. هذا احتراز عما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة على أن الجنب يتوضًا، ولا يمسح رأسه؛ لأنه لا قائدة في المسح؛ لوجود إسالة الماء من بعد، وذلك يعدم معنى المسح، والصحيح ظاهر الرواية؛ لما روي أنه الما توضأ وضوءه للصلاة إلا رحليه، والوضوء يشمل الغسل والمسح. [الكفاية ١/١٥-٥٦] ثم يُقيض: لم يذكر كيفية الصبّ، واختلف فيه، فقال الحلواني: يفيض على منكبه الأيمن ثلاثًا، ثم الأيسر ثلاثًا، ثم على سائر حسده، وقيل: يبدأ بالأيمن، ثم بالرأس، ثم بالأيسر. [فتح القدير ١/١٥]

ثم يذكر أحد من الشراح أصل هذا الحديث. [البناية ١٧٧/١] أخرج الدار قطني في سننه عن ابن سيرين قال:
 اه. رسول الله ﷺ بالإستنشاق من الجنانة تلائد. [٢٨٧/١]، رقم: ٤٠٣، باب ما روي في المضمضة والإستنشاق في غسل الجنابة] رواه الثقات عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين. [نصب الراية ١٣٣/١]

هكذا حكَت ميمونة على المحتسال رسول الله على وإنما يؤخّر غسل رجليه؛ لأهما في مستنقع الماء المستعمل، فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخّر. وإنما يبدأ بإزالة النجاسة الحقيقية؛ كيلا تزداد بإصابة الماء. وليس على المرأة أن تنقُض ضفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر؛ لقوله على لأم سلمة ها: "أما يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك"، ** وليس عليها بَلُّ ذوائبها، هو الصحيح؛ لما فيه من الحرج بخلاف اللحية؛ لأنه لا حرج في إيصال الماء إلى أثنائها. قال: والمعاني الموجبة للغسل: إنزال المنى على وجه الدَّفْق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة، وعند الشافعي كله: خروج المنى كيفما كان يوجب الغسل؛

اغتسال إلخ: قلت: ولبس في حديث ميمونة ما يدل على المواظبة، ولا أن يتوضأ وضوءه للصلاة، فالأولى التمسك بما روت عائشة هي: كان رسول الله في إذا اغتسل من الجنابة بدأ يغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة. الحديث. أن تنقض: وفي وجوب نقض ضفائر الرجل المحتلاف الرواية والمشايخ، والاحتياط الوجوب. [فتح القدير ٢/١٥] والمرأة: لحديث أم سلمة في بعض الفاظها، ألها لما سألت النبي في عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل، فقال عليه: أتجد لذلك لذه؟ قالت: نعم. قال عليه: فلتغتسل. [العناية ٢/١٥] * أخرجه الأئمة الستة في كتبهم مطولاً ومختصراً عن عبد الله بن عباس في. [نصب الراية ١٣٤/١] أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس في قال: حدثتني حالتي ميمونة قالت: أدنيت لرسول الله في غسله من الجنابة، فعسل كفيه مرتين، أو ثلاثًا، ثم أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ به على فرجه، وغسله بشماله، تم صرب بشماله الأرض. فلم تنحى عن مقامه ذلك، فعسل رحليه، ثم أتبته بالمنديل، فرده. [٣١٨، وقم: ٣١٧، باب صفة غسل الجنابة] فلكها دلكاً شديله إلى المرأة أشد ضفر رأسي أفاقضه لغسل الجنابة؟ قال: لا، إنما يكفيك أن نحشي يا رسول الله! إلى امرأة أشد ضفر رأسي أفاقضه لغسل الجنابة؟ قال: لا، إنما يكفيك أن نحشي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء، فنطهرين. [١/١٥، وقم: ٣٣٠، باب حكم ضفائر المغتسلة] على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء، فنطهرين. [١/١٥، وقم: ٣٣٠، باب حكم ضفائر المغتسلة]

لقوله على: "الماء من الماء" أي: الغسل من المني. ولنا: أن الأمر بالتطهير يتناول الجُنب، والجنابة في اللغة: خروج المني على وجه الشهوة، يقال: أُجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة، والحديث محمول على الخروج عن شهوة. ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد حله: انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة، وعند أبي يوسف له نظهوره أيضًا؛ اعتبارًا للخروج بالمزايلة؛ إذ الغُسل يتعلق بهما. ولهما: أنه متى وجب من وجه، فالاحتياط في الإيجاب. والتقاء الختائين من غير إنزال؛ لقوله عليه: "إذا التقى الحتانان وتوارت الحَشَفة وجب الغسل، أنزل أو لم ينزل"، **

والجنابة في اللغة إلخ: إذا ثبت في اللغة أن الجنابة هو الخروج على وجه الشهوة ثبت أن لاغسل على من خرج منه المني بلا شهوة. والحديث: هذا حواب عن ما قاله الشافعي في الحديث الذي استدل به وهو قوله عليه: "الماء من الماء". البناية ١٨٥/١] محمول: لأنه يتناول البول والمذي والودي والمني عن شهوة وغير شهوة، والكل غير مراد إجماعًا، وهو عام فيراد به أخص الخصوص لما عرف، والمني عن شهوة مراد إجماعًا، فيحمل عليه. وعند أبي يوسف كله: ثمرة الخلاف تظهر فيمن أمسك ذكره حتى سكنت شهوته فحرج بلا شهوة يجب الغسل عندهما، لاعنده. [بحمع الأفر ٢٨/١] والتقاء الختانين: أي مع تواري الحشفة، والختن موضع القطع من الذكر والأنثى، التقاؤهما كناية عن الإيلاج لطيفة. [الكفاية ١/٥٥]

[&]quot; الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الحدري عن أبيه قال: حرحت مع رسول الله على يوم الاثنين إلى قباء، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله على باب عتبان، فصرخ به فخرج يجرّ إزاره. فقال رسول الله على: "أعجلنا الرجل"، فقال عتبان: يارسول الله! أرأيت الرجل يُعجَل عن امرأته ولم يمن، ماذا عليه؟ قال رسول الله على: إنما الماء من الماء. [٢١/٤، رقم: ٣٤٣، باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لايوجب الغسل إلا أن ينزل المني وبيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع]

^{**} أخرجه الإمام أبو محمد عبد الله بن وهب في مسنده، أخبرنا الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله، أن النبي الله سئل عما يوجب الغسل؟ فقال: "إذا التقى الحتانان وغابت الحشقة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل"، وذكر عبد الحق في أحكامه من جهة ابن وهب، =

ولأنه سبب الإنزال، ونفسه يتغيب عن بصره، وقد يخفى عليه لقلّته فيقام مقامه. وكذا الإيلاج في الدبر لكمال السببية، ويجب على المفعول به احتياطًا، بخلاف البهيمة وما دون الفرج؛ لأن السببية ناقصة. قال: والحيض؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطَّهَرْنَ﴾ بالتشديد، وكذا النفاس؛ بالإجماع.

نفسه: أي نفس الإنزال يتغيب عن بصره. (الكفاية) فيقام مقامه: ولأنه لما قام مقام الإنزال في حق وحوب الحد، فلأن يقوم مقامسه في حق وحوب الاغتسال أولى؛ ولهذا احتج على الله على الأنصار، فقال: يوجبون الرحم ولا يوجبون صاعاً من الماء. (الكفاية) وفي "المحيط": لو أتى من امرأته وهي بكر فلا غسل ما لم ينسزل؛ لأن ببقاء البكارة يعلم أنه لم يوجد الإيلاج. (النهاية) لكمال السببية: لأنه سبب لخروج المني غالباً كالإيلاج في القبل. [الكفاية 1/10] دون الفوج: وهو التفحيذ والتبطين، فإنه لا يجب الغسل أيضاً؛ لنقصان السببية إذا لم ينسزل. [العناية 1/10]

والحيض: أي انقطاعه، وكذا في النفاس. (فتح القدير) حتى يُطَهِّرُن: وجه التمسك به على وجوب الاغتسال مباحاً هو أن الله تعالى منع الزوج من الوطء قبل الاغتسال، والوطء تصرف واقع في ملكه فلوكان الاغتسال مباحاً أو مستحباً لم يمنع الزوج من حقه، فعُلم أنه واحب. قوله: "حتى يطهّرن" بالتشديد معناه: حتى يطهّرن أي يغتسلن، وقرئ بالتخفيف معناه: حتى ينقطع دمهن، وكلا القراء تين يجب العمل بهما، فذهب أبوحنيفة إلى أن له أن يقرها في أقل الحيض لا يقرها حتى يغتسل أو يمضي عليها له أن يقرها في أكثر الحيض بعد انقطاع اللم إن لم تغتسل، وفي أقل الحيض لا يقرها حتى يغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل. وذهب الشافعي إلى أنه لا يقربها حتى تَطهُر وتتطهر، فيحمع بين الأمرين. [البناية ١٩٤/١] بالإجماع: منشأه ههنا النص في الحيض، والقياس عليه فإن فيه أيضاً أذى والقذر، بل فيه أكثر زمانًا وأظهر.

= وقال: إسناده ضعيف حدًا، فالظاهر إنما ضعفه بالحارث بن نبهان. [البناية ٢٧٥/١] فالحديث حسن، لاسيما وله متابع. [إعلاء السنن ٢٢٢/١] وقد يعضد هذا ما أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن سائلاً سأل البي في أبوجب الماء إلا الماء؟ فقال: "إذا التقى المنانان وعيبت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أو لم سرل". [٢٤٦/٥، رقم: ٤٤٨٦) وجاله رجال الحسن. [إعلاء السنن، ١٤٦/١] ومعناه في الصحيحين. أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة في أن نبي الله في قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، فقد وجب عليه العسل، وفي حديث مطر: وإن لم أبسزل". [٣٤/٤)، رقم: ٣٤٨، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الحتانين]

قال: وسَنَّ رسولُ الله ﷺ الغسل للجمعة، والعيدين، وعرفة، والإحرام*، نَصَّ على السّنية. وقيل: هذه الأربعة مستحبة، وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حسناً في "الأصل". وقال مالك عليه: هو واجب؛ لقوله عليه: "من أتى الجمعة فليغتسل "** ولنا: قوله عليه: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونَعِمَت، ومن اغتسل فهو أفضل "***،

'أما الجمعة: ففي صحيح البحاري من حديث عبد الله بن عمر ﴿ يقول: سمعت رسول الله ﴿ يقول: من حاء منكم الجمعة فلبخسل. [٢/٥/٥] رقم: ٨٤٣، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل وأما العيدان: ففيهما أحاديث. [نصب الراية ١٨٥/١] أخرج ابن ماجه عن عبدالرحمن بن عقبة بن الفاكة بن سعد عن حد الفاكة بن سعد وكانت له صحبة أن رسول الله ﴿ كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة. وكان الفاكة يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام. وعن ابن عباس قال: كان رسول الله ﴿ يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى. [رقم: ١٣١٥، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين] وسنده لا بأس به. وأخرج الطحاوي عن زاذان قال: سألت عليًا ﴿ عن الغسل، فقال: اغتسال إذا شئت فقلت: إنما أسألك عن الغسل الذي هو الغسل. قال: يوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم الفطر، ويوم النحر. [١٩١٨، باب غسل يوم الجمعة] ورجاله رجال مسلم إلا ابن مرزوق فهو من رحال النسائي تقة كما في "التقريب" فهو حديث صحيح. [إعلاء السنن ١٣٤/١] وأما الإحرام: فأخرج مسلم في صحيحه عن عائشة ﴿ قالت: نفست أسماء بنت عُميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله ﷺ أبابكر يأمرها أن تغسل وتُهلُّ. [٤/٧)، رقم: ١٢٠٩، باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض] تغتسل وتهلُّ. الحديث أخرجه الترمذي في جامعه عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي عقول: "من أتى الجمعة " هذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي عقول: "من أتى الجمعة " هذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي عقول: "من أتى الجمعة "

*** رُوي من حديث سمرة بن جندب، ومن حديث أنس، ومن حديث الخدري، ومن حديث أي هريرة، ومن حديث أي هريرة، ومن حديث حابر، ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة، ومن حديث ابن عباس ﴿ [نصب الراية ٨٨/١] أخوج الترمذي في جامعه حديث سمرة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: "من توضأ يوم الجمعة فيها وبعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل". وقال: حديث سمرة حديث حسن. [رقم: ٤٩٧، باب ماجاء في الوضوء يوم الجمعة] وفي "سنن أبي داود": ومن اغتسل فهو أفضل. [رقم: ٣٥٤، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة]

فليغتسا ". [رقم: ٤٩٢، باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة]

وهذا يُحمل ما رواه على الاستحباب، أو على النسخ. ثم هذا الغسل للصلاة عند أي يوسف على وهو الصحيح؛ لزيادة فضيلتها على الوقت، واختصاص الطهارة بها، وفيه خلاف الحسن. والعيدان بمنزلة الجمعة؛ لأن فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال؛ دفعًا للتأذي بالرائحة، وأما في عرفة والإحرام فسنبينه في المناسك إن شاء الله تعالى. قال: وليس في المذي والودي غسل، وفيهما الوضوء؛ لقوله علية: "كل فحل يمذي وفيه الوضوء"، والودي: الغليظ من البول غسل، وفيهما الوضوء؛ لقوله علية: "كل فحل يمذي وفيه الوضوء"، والودي: الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه خروجًا، فيكون معتبرًا به. والمني: خاثر أبيض ينكسر منه الذكر. والمذي رقيق يَضْرب إلى البياض، يخرج عند ملاعبة الرجل أهله، والتفسير مأثور عن عائشة على. **

أو على النسخ: بدليل ما روي عن عائشة وابن عباس الله على قالا: كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه، والمسجد قريب السقف، فكان يتأذى بعضهم برائحة بعض، فأمروا بالاغتسال، ثم نسخ حين لبسوا غير الصوف، وتركوا العمل بأنفسهم.[العناية ٥٨/١]

خلاف الحسن: تظهر غرته فيمن لا جمعة عليه، هل يسن له الغسل أو لا. (فتح القدير) فسنبينه: والحاصل أن الاغتسال أحد عشر نوعاً خمسة منها فريضة: الاغتسال من التقاء الختانين، ومن إنزال الماء، ومن الاحتلام، ومن الحيض، والنفاس، وأربعة منها سنة: الاغتسال يوم الجمعة، ويوم عرفة، وعند الإحرام، والعيدين، وواحد منها واحب: وهو غسل الميت، وآخر مستحب: وهو غسل الكافر إذا أسلم. [الكفاية ١٩٥] والمنى: أي منى الرجل يدل عليه تفسيره بقوله: حاثر أي غليظ.

* هذا جزء من حديث رواه ثلاثة من الصحابة هي، وهم: عبد الله بن سعد، ومعقل بن يسار، وعلي بن أبي طالب هي. [البناية ٢٠١/١] أخرج أبو داود في سننه عن حزام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد الأنصاري قال: سألت رسول الله على عما يوجب الغسل؟ وعن الماء يكون بعد الماء؟ فقال: ذلك المذي وكل فحل يمذي فتغسل من ذلك فرحك وأنثيبك وتوضأ وضوء ك للصلاة. [٢٥٢/١، رقم: ٢١٣، باب في المذي]

"" لم يثبت هذا عن عائشة الله الله الله الله الله الرزاق في مصنفه عن قتادة وعكرمة قالا: هي ثلاثة: المني والمذي والودي فالمني: فهو الماء الدافق الذي يكون فيه الشهوة، ومنه يكون الولد ففيه الغسل، وأما المذي: فهو الذي يكون مع فهو الذي يخرج إذا لاعب الرجل امرأته فعليه غسل الفرج والوضوء، وأما الودي: فهو الذي يكون مع البول وبعده وفيه غسل الفرج والوضوء. [البناية ٢٠٥/١]

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

الطهارة من الأحداث حائزة بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار، والبحار؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴾، وقوله عالية: "الماء طَهور لا يُنجِّسه شيء إلا ما غيَّر لونه أو طعمَه أو ريحه"، وقوله عالية في البحر: "هو الطَّهور ماؤه، والحل ميتته" **، ومطلق الاسم ينطلق على هذه المياه. قال: ولا يجوز بما اعتصر من الشجر والثمر؛

باب: في بعض النسخ فصل في المياه. (فتح القدير) لما فرغ من بيان الطهارتين ذكر ما تحصل به الطهارة، وهو الماء المطلق. (العناية) يجوز به الوضوء؛ لم يذكر الغسل معه مع أن الكلام فيه وفي الوضوء؛ اكتفاءً بالوضوء. من الأحداث: قيد بالأحداث؛ لأن ثبوت الحكم في الجنب بالطريق الأولى. والآبار: جمع بير أصله بئر جمع أن المنات في وسطها، وجمعها في القلة أبؤر وأبار بهمزة بعد الياء، ومن العرب من يقلب الهمزة فتكون أباراً، فإذا كثرت فهي بنار. (البناية) وأنزلنا من السماء إلخ: وجه التمسك بالآية في حق ماء السماء والأودية الحاصلة بماء السماء ظاهر، وأما في حق ماء العيون والآبار، فإما لأن أصل المياه جميعها من السماء؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَهُ تُرَالَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَسَلَكُهُ يَنَابِعَ فِي الأَرْضَ ﴾ وإما لأن التمسك بالآية يرجع إلى ماء السماء، والتمسك بطهورية باقي المياه بالحديثين اللذين ذكرهما. [البناية ٢٠٦/١]

" أخرجه ابن ماجه في سننه عن راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله على: "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه". [رقم: ٥٣١، باب الحياض] وأخرج الطحاوي مرسلاً عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله على: "الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على لونه أو طعمه أوريحه". [١/٥١، باب الماء تقع فيه النجاسة] والحديث مؤيد بالمرسل الصحيح. [إعلاء السنن ٢٦٧/١ رقم: ٢٢١]

** أخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأرزق قـــال: إن المغيرة بن أبي بردة _ وهو من بني عبدالدار_ أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: "سأل رجل رسول الله على فقال: يا رسول الله! إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضاً بماء البحر؟ فقال رسول الله على: هو الطهور ماؤه، والحل ميتنه". [١٨٨/١، رقم: ٨٤، باب الوضوء بماء البحر]

لأنه ليس بماء مطلق، والحكم عند فقده منقول إلى التيمم، والوظيفة في هذه الأعضاء تعبدية، فلا تتعدَّى إلى غير المنصوص عليه. وأما الماء الذي يقطر من الكرَّم، فيجوز التوضي به؛ لأنه ماء يخرج من غير علاج، ذكره في "جوامع أبي يوسف عليه"، وفي الكتاب إشارة إليه حيث شرَط الاعتصار. ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فأخرجه عن التدوري طبع الماء، كالأشربة، والحل، وماء الباقلاء، والمرق، وماء الورد، وماء السزر دج؛ لأنه لا يُسمَّى ماء مطلقًا. والمراد بماء الباقلاء وغيره: ما تغيّر بالطبخ، فإن تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به. قال: ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فغيَّر أحد أوصافه،

ليس بماء مطلق: لأنه إعند إطلاق الماء لا يطلق عليه، وتحقيق ذلك: أنا لو فرضنا في بيت إنسان ماء بئر، أو بحر أو عين، أوماء أُعْتصرَ من شجر أو ثمر، فقيل له: هات ماءً، لا يسبق إلى ذهن المخاطب إلا الأول.(العناية) والحكم: أي التطهير أو وجوب التطهير بالماء. منقول: إلى التيمم، قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّدُوا﴾. (العناية) غير المنصوص عليه: لأن شرط القياس أن لا يكون حكم الأصل معدولاً به عن القياس، وليس فيما نحن فيه كذلك، فلا يصح القياس بخلاف إزالة النجاسة الحقيقية. [البناية ١/١]

من غير علاج: فيكون باقياً على الصفة التي كانت له قبل. ذكره: فيه ضميران مرفوع ومنصوب أي ذكر أبو يوسف على و جوامعه جواز الوضوء بالماء الذي يقطر من الكرم أيام كسحه، وهو أيام تنظيف فروعه من أطرافه لتتقوى الأصول، وتطرح العنب كثيراً... ويجوز أن يكون الضمير المرفوع فيه راجعاً إلى الذي جمع الجوامع آخذاً عن أبي يوسف على. [البناية ٢١١/١] ولا يجوز: أي لا يترتب عليه آثار الطهارة. الزردج: هو ما يخرج من العصفر المنقوع يطرح ولا يطبخ به، ذكره المطرزي، وقيل: ماء عروق الزعفران، قال الأتراري: كأنه معرب. قلت: هو معرب زرده. [البناية ٢١٢/١]

ما تغير بالطبخ: لأنه امتزج به أحزاء الباقلاء، وأما إذا تغير بدون الطبخ فلم يمتزج به أحزاؤه.

فغيّر أحد أوصافه: التي هي الطعم واللون والريح، إشارة إلى أنه إذا غَــيَّر الوصفين لا يجوز التوضي به، قال في "النهاية": لكن المنقول عن الأساتذة أنه يجوز حتى إن أوراق الأشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة، ثم إنهم يتوضؤون منها من غير نكير، وكذا أشار في شرح الطحاوي إليه، ولكن شرطه أن يكون باقياً على رقته. [العناية ١٣/١]

كماء المُله، والماء الذي اختلط به اللبن، أوالزعفران، أو الصابون، أو الأشنان. قال الشيخ الإمام: أجرى في المختصر ماء الزردج مجرى المرق، والمروي عن أبي يوسف علله: أنه بمنسزلة ماء الزعفران وهو الصحيح، كذا اختاره الناطفي والإمام السرخسيُّ. وقال الشافعي علله: لا يجوز التوضي بماء الزعفران وأشباهه مما ليس من جنس الأرض؛ لأنه ماء مقيد، ألا ترى أنه يقال: ماء الزعفران، بخلاف أجزاء الأرض؛ لأن الماء لا يخلو عنها عادةً. ولنا: أن اسم المساء باق على الإطلاق، ألا ترى أنه لم يتجدد له اسم على حدة، وإضافته إلى الزعفران كإضافته إلى البئر والعين،

كماء الملة: أي السيل لأنه يجيء بتغير طين، هذا إذا كان رقة الماء غالبة، وإن كان الطين غالباً لا يجوز الوضوء به. كذا في "الذخيرة" [البناية ٢١٣/١] مجرى المرق: أي في عدم جواز التوضي بجما. (العناية) هو الصحيح: لأنه خالطه طاهر، فغير أحد أوصافه (العناية) وقال الشافعي إلخ: اعلم أن الاتفاق على أن الماء المطلق تزال به الأحداث أعني ما يطلق عليه الماء والمقيد لا يزيل؛ لأن الحكم منقول إلى التيمم عند فقد المطلق في النص، والخلاف في الماء الذي خالطه الزعفران ونحوه، مبني على أنه تقيد بذلك أو لا، فقال الشافعي وغيره: تقيد؛ لأنه يقال: ماء الزعفران، ونحن لا ننكر أنه يقال ذلك، ولكن لايمتنع مع ذلك ما دام المخالط مغلوباً أن يقول القائل فيه: هذا ماء من غير زيادة. [فتح القدير ٢٣/١]

وأشباهه: أي أشباه الزعفران أو أشباه ماء الزعفران، بإرجاع الضمير إلى الزعفران - المضاف إليه للفظ "الماء" - أو إلى المضاف. لأنه ماء مقيد: فعنده يجوز التيمم مع وحود ماء الأشنان والزعفران ونحوه، ونحن نقول: إن شرط المصير إلى التيمم عدمُ مطلق الماء، وهذا ماء مطلق، فلا يجوز التيمم مع وجوده. وإضافته: يعني أن هذه الإضافة لتمييز هذا الماء عن سائر المياه، فتحقق اسم الماء، إذ التمييز إنما يحتاج إليه عند الاشتراك بخلاف ماء الباقلاء والورد والشجر، فإنه للتقييد.

كاضافته إلى البئر والعين: يعني لا كإضافة إلى العنب في قوله: ماء العنب، فيراد به عصره، وذلك لأنه لو أتى يماء الزعفران عند طلب مطلق الماء لا يخطأ لغة بخلاف ماء العنب.

ولأن الخلط القليل لا معتبر به؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه كما في أحزاء الأرض، فيعتبر الغالب، والغلبة بالأجزاء لا بتغيّر اللون، هو الصحيح. فإن تغيّر بالطبخ بعد ما خلط به غيره، لا يجوز التوضي به؛ لأنه لم يبق في معنى المنزل من السماء؛ إذ النار غيّرته، إلا إذا طبخ فيه ما يُقصد به المبالغة في النّظافة كالأشنان ونحوه؛ لأن الميت قد يُغسَل بالماء الذي أغلي بالسّدر، بذلك وردت السنة، إلا أن يغلب ذلك على الماء، فيصير كالسّويق المخلوط؛ لزوال اسم الماء عنه. وكل ماء وقعت فيه النجاسة لم يجز فيصير كالسّوية المخلوط؛ لزوال اسم الماء عنه. وكل ماء وقعت فيه النجاسة لم يجز الوضوء به، قليلاً كانت النجاسة أو كثيراً، وقال مالك عليه: يجوز ما لم يتغير أحد أوصافه؛ لما روينا. وقال الشافعي عليه: يجوز إن كان الماء قلتين؛

لا معتبر به: لأن الماء لا يخلو عنه عادة، فلو اعتبر ما يعتبر لزم أن لا يوجد ماء مطلقاً.

هو الصحيح: كأنه احتراز عمَّا ذكر في "التحفة" أنه يعتبر الغلبة أوَّلاً من حيث اللون أو الطعم، ثم من حيث الأجزاء، فإن كان شيئاً يخالف لونه لون الماء كاللبن. فإن غلب لون الماء يجوز التوضى به، وإن كان مغلوباً لم يجز نحو ماء الطبخ. والعبرة للطعم إن كان شيئاً له طعم يظهر في الماء، والغالب طعم ذلك الشيء لم يجز التوضى به كنقيع الزبيب، وإن كان شيئاً لا طعم له، فالعبرة فيه لكثرة الأجزاء.

بعد ما خلط به غيره: قيد به، لأنه إذا طبخ به وحده، وتغير يجوز الوضوء به. [البناية ١١/١]

إلا إذا طبخ فيه: استثناء من قوله: لايجوز التوضى به، وإنما حاز بذلك؛ لأن السنة وردت به في غسل الموتى بالماء الذي أغلي بالسدر.[العناية ٦٤/١] بذلك: لم ترد السنة بذلك على الوحه المذكور، ولم أر أحداً من الشراح حققوا نظره في هذا المكان.[البناية ٢١٨/١] كل هاء: المراد منه الماء الدائم الذي لم يكن عشراً في عشر كالأواني والآبار.[الكفاية ٦٤/١] قليلاً: احتراز عن قول مالك.(العناية)

كثيراً: احتراز عن قول الشافعي. (العناية) لما روينا: أراد به قوله ﷺ: "الماء طهور لا ينحسه شيء" الحديث. إن كان الماء قلتين: اضطربت أقوالهم في مقدار القلتين، فقيل: القلتان خمس قرب، كل قربة خمسون مناً، وقيل: ثلاث مائة من تقريباً لا تحديداً، وقيل: القلة حرة تحمل من اليمن تَسَعُ قربتين. [العناية ١٦٤/]

لقوله على: "إذا بلغ الماء قلّتين لم يَحمِل حَبَثاً".* ولنا: حديث المستيقظ من منامه، ** وقوله على: "لا يبولَنَّ أحدُكم في الماء الدائم ولا يغتسلَنَّ فيه من الجنابة". *** من غير فصل. والذي رواه مالك على ورد في بئر بُضاعة، وماؤها كان حارياً في البساتين. وما رواه الشافعي على ضعّفه أبو داود، أو هو يضعف عن احتمال النجاسة.

حديث المستيقظ: وحه التمسك به أنه لما ورد النهي عن الغمس لأحل احتمال النجاسة، فحقيقة النحاسة أولى أن يكون نحساً. [العناية ٢٤/١] لا يبولن إلخ: هو حجة على الفريقين، أما على مالك فإنه نحي عن الاغتسال فيه، وإنه لا يغير أحد أوصاف الماء بيقين، وأما على الشافعي فلأنه نحي عن البول في الماء الدائم، ومطلق النهي يقتضي التحريم لاسيما على مذهبه، ولو لم يكن منحساً كان كسكب الماء فيه وهو ليس بمحرم. و لم يفصل بين دائم وغير دائم فكان القلتان وغيرهما سواء. [العناية ٢٤/١]

فصل: بين القلّة وغيره. (العناية) والذي رواه مالك: قلت: يريد به حديث "الماء طهور" إلخ، وقد تقدم أول الباب، ووروده في بئر بضاعة. بئو بضاعة: الباء في بضاعة تكسر وتضم، كذا في "الصحاح"، وفي "المغرب": بالكسر لا غير عن الغوري، وهي بئر قديمة بالمدينة وكان ماؤها كثيراً فقيل: إنه ثمان في ثمان. [الكفاية ٢٦/١] ضعفه أبو داود: وهذا كلام غير صحيح، فإن أبا داود روى حديث القلتين، وسكت عنه فهو صحيح عنده على عادته في ذلك.

أو: والتأويل خطأ من وجهين: أحدهما: أن هذا التأويل يَرُدُّه ما روي في الرواية الأخرى: "إذا بلغ الماء قلتين لا يتنحس"، والثاني: أن ما فوق القلتين ما لم يبلغ عشراً في عشر أيضاً ضعيف عن احتمال النحاسة، فلا يحتاج إلى التأويل. عن احتمال النجاسة: يريد أنه لقلته يضعف عن احتمال الخبث ومقاومته. [الكفاية ٦٧/١]

^{*} رواه الأربعة من حديث ابن عمر ﷺ [البناية ٢٢٠/١] أخرج أبوداود في سننه عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: سئل النبي ﷺ عن الماء وما ينوبه من الدواب والسّباع؟ فقال ﷺ: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الحنث". [١٧٩/١، رقم: ٦٤، باب ما ينجس الماء]

^{**} تقدم أول الكتاب، رواه أصحاب الكتب الستة. [نصب الراية ١١٢/١]

^{***} أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من الجنابة". [١٨٢/١، رقم: ٧١، باب البول في الماء الراكد]

والماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة حاز الوضوء منه إذا لم يُر لها أثر؛ لأنها لا تستقر مع حريان الماء، والأثر: هو الطعم، أو الرائحة، أو اللون. والجاري: ما لا يتكرر استعماله، وقيل: ما يذهب بتبنة قال: والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحويك الطرف الآخر، إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النحاسة لا تصل إليه؛ إذ أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة، ثم عن أبي حنيفة عليه أنه يُعتبر التحريك بالاغتسال، وهو قول أبي يوسف عليه، وعنه التحريك باليه،

والماء الجاري: ألحقوا بالجاري حوض الحمام إذا كان الماء ينــزل من أعلاه، حتى لو أدخلت القصعة النجسة أو اليد النجسة فيه لا ينجس.(فتح القدير) والجاري: وقيل فيه ما يُعدُّه الناس حاريًا، قيل: هو الأصح.[فتح القدير ١٩/١] ما لا يتكرو استعماله: وذلك بأنه إذا غسل يده وسال الماء منها إلى النهر، فإذا أخذه ثانياً لا يكون فيه شيء من الماء الأول.[العناية ١٨/١]

الذي لا يتحرك: المراد بالتحرك: هو التحرك بالارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه لا بعد المكث، ولا معتبر بالحباب؛ فإن الماء وإن كثر يعلوه ويتحرك.(العناية) بتحريك الطرف الآخر: واعلم أن أصحابنا اتفقوا على أن الماء إذا خلص بعضه أي وصل إلى بعض كان قليلاً، وإذا لم يخلص كان كشيراً لاينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كالماء الجاري، ثم اختلفوا فيما يعرف به الخلوص.[العناية ٧٠/١]

لا تصل إليه: يعني في الحال، أما الوصول إليه في المآل باعتبار رقة الماء، وخلوص بعضه ببعض مما لا يمكن الاحتراز عنه، ولهذا كان عفواً عند الشارع. فوق أثر النجاسة: فلما لم يصل إليه أثر التحريك، فأثر النجاسة أولى بأن لا يصل. عن أبي حنيفة يهيه: رواه أبو يوسف عليه. بالاغتسال: صورة هذا: أن يغتسل إنسان في حانب منه اغتسالاً وسطاً، فلم يتحرك الجانب الآخر. [البناية ٢٣٣/١] التحريك بالميد: بأن يتحرّك أحد جانبيه بتحريك البد تحريكاً متوسطاً.

وعن محمد علم بالتوضي. ووجه الأول: أن الحاجة إلى الاغتسال في الحياض أشد منها إلى التوضي، وبعضهم قدَّروا بالمساحة عشراً في عشر بذراع الكرباس؛

بالتوضي: لأن التحريك بالوضوء أخف من التحريك بالاغتسال، ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعاً للضرورة، فإن القياس أن يتنجس الكثير؛ لأن الجزء الذي لاقاه النجاسة يتنجس بالملاقاة فيتنجس الجزء الذي يجاوره ثم وثم حتى يصير الكل نجساً كما في غير الماء من المائعات لكن سقط حكم النجاسة تخفيفاً، فلما اعتبر التخفيف في التحريك.[الكفاية ٧٠/١]

ووجه الأول إلخ: ووحه الثاني: أن التحريك يكون بالاغتسال، وبالتوضي، وبغسل اليد، إلا أن التحريك بغسل اليد يكون أخف، فكان الاعتبار به أولى توسعة للناس... وذهب المتأخرون إلى أنه يعرف بشيء آخر غير التحريك، فمنهم من اعتبر بالكدرة، فقال: إذا اغتسل فيه وتكدر الماء فإن وصلت الكدرة إلى الجانب الآخر فهو مما يخلص وإلا فلا. وروي عن أبي حفص الكبير أنه اعتبر بالصبغ، فقال: يُلقى زعفران في جانب منه، فإن أثر الزعفران في الجانب الآخر، فقليل وإلا فلا. وروي عن أبي سليمان الجوزجاني أنه اعتبر بالمساحة إن كان عشراً في عشر، فهو مما لا يخلص بعضه لا يخلص. وعن محمد في "النوادر": أنه سئل عن هذه المسألة فقال: إن كان مثل مسجدي هذا فهو مما لا يخلص بعضه إلى بعض، فلما قام مسح مسجده، فكان ثمانياً في ثمان في رواية، وعشراً في عشر في رواية، وبقول أبي سليمان الجوزجاني أخذ عامة المشايخ. [العناية ١٠/٧] أشد: لأن الوضوء يكون في البيوت عادةً. [البناية ١٣٣٨]

قَلَّرُوا بِالْمَسَاحَةِ: فإن قلت: نصب المقدرات بالرأي لا يجوز، وكيف اخترتم في حد الماء الكثير بالعشر في العشر، وما استنادكم؟ وهذا كل واحد من الأئمة الثلاثة استند في هذا الباب على الأثر... قلت: حديث بعر بضاعة يصلح أن يكون مستنداً في التقدير بالعشر، وبيان ذلك: أن محمدًا لما سئل عن ذلك، قال: إن كان قدر مسجدي فهو كثير، فلما قاسوه وجدوه ثمانياً في ثمان من داخله، وعشراً في عشر من خارجه، وقبل: اثني عشر في اثني عشر، وكان وسع بعر بضاعة ثمانياً في ثمان. والدليل عليه ما قاله أبو داود: وقد قدرت بعر بضاعة بردائي مددته عليها، ثم ذرعته فإذا عرضها ستة أذر ع، وسألت الذي فتح لي باب البستان وأدخلني إليه هل غُـيِّر بناؤها عما كانت عليه؟ فقال: لا، ورأيت فيها ماء متغير اللون انتهى. فإذا كان عرضها ستة أذر ع يكون طولها أكثر منها؟ لأن الغالب أن يكون الطول أمد من العرض، ولو كانت البئر مدورة، لقال: فإذا دورها ستة أذرع فإذا أضيف ما في الطول من الزيادة إلى العرض يكون مقدار ثمانية أو أكثر؛ لأن مبني ذلك على التقدير لا على التحرير، فأخذ في الطول من الزيادة إلى العرض يكون مقدار ثمانية أو أكثر؛ لأن مبني ذلك على التقدير لا على التحرير، فأخذ محمد من هذا ولكنه ما اعتبر إلا خارج مسجده الأصلى؛ للاحتياط في باب العبادات. [البناية ١٩٣٥]

عشرا في عشو: بأن يصير مائة ذراع. بذراع الكرباس. هو ست قبضات ليس فوق كل قبضة إصبع قائمة. قائمة، وجعل الولوالجي سبعاً، وذراع المساحة سبع فوق كل قبضة إصبع قائمة.

توسعةً للأمر على الناس، وعليه الفتوى. والمعتبر في العمق: أن يكون بحال لا ينحسر الاغتراف هو الصحيح، وقوله في الكتاب: "جاز الوضوء من الجانب الآخر" إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع، وعن أبي يوسف على أنه لاينجس إلا بظهور أثر النحاسة فيه كالماء الجاري. قال: وموت ماليس له نفس سائلة في الماء لا يُنجسه كالبق، والذَّباب، والزَّنابير، والعقرب، ونحوها. وقال الشافعي على: يفسده؛ لأن التحريم لابطريق الكرامة آية النجاسة، بخلاف دُود النّحل، وسُوسِ الثّمَار؛ لأن فيه ضرورة. ولنا: قوله على فيه: "هذا هو الحلال أكله، وشربه،

توسعة: تعليل لأصل المساحة لا للكمية. وعليه الفتوى: والكل في المربع، فإن كان الحوض مدوراً، فقدر بأربعة وأربعين، وثمانية وأربعين، والمختار: ستة وأربعون. [فتح القدير ٧٠/١] هو الصحيح: وقيل: ذراع، وقيل: شبر. [فتح القدير ٧١/١] إشارة إلى أنه إلخ: قلت: وإلى أن يترك من موضع النجاسة إلى ما لا يصل إليه أثر النجاسة. ينجس: وعلى هذا صاحب "المبسوط" و "البدائع"، وجعله صاحب "الكنـز" الأصح، ومشايخ بخارى وبلخ قالوا في غير المرئية: يتوضأ من جانب الوقوع، وفي المرئية لا. [فتح القدير ٧٢/١]

موضع الوقوع: لعله أراد من موضع الوقوع موضعاً يتحرك بالتحريك. لاينجس: وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرئية وغيرها. [فتح القدير ٧٢/١] نفس: بسكون الفاء الدم.

سائلة: أي دم سائل، وذكر الزنابير بلفظ الجمع دون غيره؛ لأن فيه أنواعاً شتى. [الكفاية ٢٢/١] في الماء: ليس قيداً احترازياً، بل اعتباره يجري بحرى العادة. يفسده: أي موت هذه الأشياء المذكورة ينحس الماء. [البناية ٣٣٦/١] آية النجاسة: أي علامة النجاسة، واحترز بقوله: "لا بطريق الكرامة" عن الآدمي، فإنه حرام لكرامته. (البناية) لأن فيه ضرورة: فإن قيل: دود النحل وسوس الثمار إذا ماتت فيها مع أنها ميتة لا ينحس النحل والثمار، أحاب بقوله: لأن فيه ضرورة. [العناية ٢٢/١] هذا: يعني ما وقع فيه ماليس له نفس سائلة.

والوضوء منه". * ولأن المُنجِّس هواختلاط الدم المسفوح بأجزائه عند الموت، حتى حَلّ المُذكَّى؛ لانعدام الدم فيه، ولا دَمَ فيها، والحرمة ليست من ضرورتما النجاسة كالطين. والمدبرين ما المعيش في الماء فيه: لأيفسده، كالسمك، والضَّفدع، والسَّرَطان، وقال الشافعي حشه: يفسده إلا السمك؛ لما مو. ولنا: أنه مات في معدنه فلا يُعطى له حكم النجاسة كبيضة حَالَ مُحُها دماً، ولأنه لا دم فيها، إذ الدموي لا يسكن في الماء، وهذه الحيونات

ولأن المنجس إلخ: الحاصل أنها حال الحياة ليست نحسة، والموت ليس مُنَجَّسا؛ لأنه تفريق العروق مثلاً، وليس شيء منه يوحب النحاسة، وليس شيء من انتقال الدم من موضعه، فيعتبر هذا. حتى حلّ: يعني أن سبب شرعية الذكاة في الأصل سبباً للحل لزوال الدم بها، لكن الشارع أقام نفس الفعل من الأهل مقامه. [فتح القدير ٧٣/١] لانعدام: بإقامة الفعل منابه، ولا دم فيها: أي في الأشياء المذكورة من البق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها.

الحرمة: حواب عن استدلال الشافعي على فإن الطين حرام لا لكرامته وليس بنحس. (العناية) كالسمك إلى: هذه داخلة في المسئلة قبلها؛ لأن ما يعيش في الماء لا دم فيه. ثم لا فرق بين أن يموت في الماء أو خارجه ثم ينقل إليه في الصحيح. وغير الماء من المائعات كالماء. [فتح القدير ٧٣/١] لما مو: يعني من قوله: لأن التحريم لا بطريق الكرامة إلى (العناية) كبيضة: حتى لو صلّى وفي كُمّه تلك البيضة تجوز الصلاة معها؛ لأن النحاسة في معدفها. (العناية) محها: بضم الميم وتشديد الحاء المهملة أي صفرتها. (البناية) لا دم فيها: وما ترى من أنه دم، فهو ليس دماً حقيقةً.

" رواه الدار قطني في سننه عن بقية، حدثني سعيد بن أبي سعيد عن بشر بن منصور عن علي بن زيد بن حدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: يا سلمان! كُل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم، فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه. لم يروه غير بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف. [١٠٧/١، رقم: ٨٠، باب كل طعام وقعت فيه دابة ليس لها دم] وأما سعيد بن أبي سعيد هذا فذكره الخطيب وقال: واسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفت الجهالة، والحديث مع هذا لا ينزل عن الحسن انتهى. وأما بقية فهو ابن الوليد ثقة من رجال مسلم إلا أنه مدلس، وقد صرح بالتحديث، والباقون كلهم ثقات، وإن كان في بعضهم كلام لا يضرً، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ٢٦٨/١-٢٦٩، رقم: ٢٢٣]

والدم هو المنحّس، وفي غير الماء، قيل: غير السمك يفسده؛ لانعدام المُعْدن. وقيل: البريّ لايفسده؛ لعدم الدم، وهو الأصح، والضفدع البحري والبريّ فيه سواء. وقيل: البريّ مفسد؛ لوجود الدم وعدم المعدن، وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء، ومائيّ المعاش دون مائيّ المولد مفسد. قال: والماء المستعمل لا يُطهّر الأحداث، خلافاً لمالك كالشافعي حيث هما يقولان: إن الطّهور ما يُطهّر غيرَه مرةً بعد أحرى كالقطوع. وقال زفر حيث وهو أحد قولي الشافعي حيث بن كان المستعمل متوضئاً فهو طَهور، وإن كان مُحدثاً فهو طاهر غير طهور؛ لأن العُضّو طاهر حقيقة، وباعتباره يكون الماء طاهراً، لكنه نجس حكماً، وباعتباره يكون الماء نجساً، فقلنا: بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة؛ عملاً بالشّبْهين. وقال محمد هي سوهو رواية عن أبي حنيفة هي سنة علم طاهر غير طهور؛ بالشّبةين. وقال محمد هي سوهو رواية عن أبي حنيفة هي سنة علم طاهر غير طهور؛

غير الماء: كالخل والعصير والحليب ونحوها. (العناية) لانعدام المعدن: وهو قول نصير بن يجيى ومحمد بن سلمة، وهو رواية عن أبي يوسف ين العناية) لا يفسده: هو قول محمد بن مقاتل، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة بن وهشام عن محمد سنة العناية [العناية] والضفدع البحري: هو ما يكون بين أصابعه سترة بخلاف البري. (فتح القدير) وما يعيش إلخ: بيان أن المراد بما يعيش في الماء ماكان توالده ومثواه فيه. (العناية) والماء المستعمل: بدأ بالحكم قبل تعريفه الأنه أهم مع أن في تعريفه اختلافاً.

خلافاً لمالك إلخ: للشافعي في الماء المستعمل أقوال ثلاثة: أظهر أقواله كما قاله محمد: إنه طاهر غير طهور، وقال في قول: إن كان المستعمل محدثاً فهو طاهر غير طهور، وإن كان متوضئًا فهو طاهر غير طهور، وإن كان متوضئًا فهو طاهر طهور، وهو قول زفر في قال مالك في: طاهر وطهور إلا أنه أحب إليَّ أن يتوضأ بغيره. [الكفاية ٧٥/١] نجس حكماً: أراد به النحاسة الحكمية بسبب إزالة الحدث أو التقرب على الاختلاف. (البناية)

عملاً بالشّبَهين: شبه الطهارة وشبه النجاسة، فباعتبار الشبه الأول يكون طاهرا مطهراً، وباعتبار الشبه الثاني لا يكون طاهراً أصلاً، والحكم عليه بأحدهما إبطال للآخر، وإعمالهما ولو ـــ بوجه ـــ أولى من إهمال أحدهما، فعُملَ بحما بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة.[البناية ٢٤٧/١] هوطاهر: وهو المختار للفتوى؛ لعموم البلوى.(العناية)

لأن ملاقاة الطاهر الطاهر لا تُوجب التنجُّس، إلا أنه أقيمت به قُربة فتغيرت به صفته كمال الصدقة، وقال أبوحنيفة وأبو يوسف يجهل هو نحس؛ لقوله عليه: "لا يَبُولَنَّ أحدكم في الماء الدائم" الحديث، ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية. ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه: أنه نحس نجاسة غليظة اعتبارًا بالماء المستعمل في النجاسة الحقيقية، وفي رواية أبي يوسف عنه عليه فيدر بالدرمم وهو قوله —: إنه نحس نحاسة خفيفة بملكان الاختلاف.

لأن إلخ: قلنا: لا نسلم أنه لاقى الطاهر، بل لاقى النجس؛ لأن نجاسة المحل وإن لم تظهر على الإطلاق، فقد ظهرت في حق منع الصلاة وغيره. أقيمت به قربة: حتى لو غسل أعضاء الوضوء متبرداً لا بنية القربة، فإن الماء يبقى حنيتذ طهوراً عنده.(النهاية) كمال الصدقة: الذي أقيم به القربة وقد تغيرت صفته حتى لم يحل لرسول الله على وعلى أهل بيته، ولكنه في نفسه طاهر، حلال في نفسه، حتى يحل لغيره [البناية ٢٤٨/١] لا يبولن إلح: فإن النبي على سوّى بين النجاسة الحكمية والحقيقية، فإنه كما لهى عن البول كذلك لهى عن الاغتسال، دلً على أن الاغتسال فيه يوجب النجاسة كالبول. [الكفاية ٢٧/١]

ماء أزيلت به إلخ: لأن عضو المحدث والجنب له حكم النجاسة شرعاً، وقد أزيلت تلك النجاسة بالماء فينجس كما في الحقيقية، فانتقل حكم النجاسة إليه كما في الحقيقية.[البناية ٢٤٨/١]

رواية الحسن: وهي رواية شاذة غير مأخوذة به. [بحمع الأفر ١٩/١] نجاسة غليظة: قال عبدالوهاب الشعران في "الميزان"؛ سمعت سيدي علياً الخواص يقول: مدارك الإمام أبي حنيفة على دقيقة لا يُطلعُ عليها إلا أهل الكشف من أكابر الأولياء، قال: وكان الإمام أبوحنيفة على إذا رأى ماء الميضاة يعرف سائر الذنوب التي خَرَتُ فيه من الكبائر والصغائر، فلهذا جعل ماء الطهارة إذا تطهر به المكلف له ثلاثة أحوال: أحدها: أنه كالنجاسة المغلظة؛ احتياطاً؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب كبيرة، الثاني: أنه كالنجاسة المتوسطة؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب صغيرة. الثالث: أنه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب مكروها، أو خلاف الأولى، فإن ذلك ليس ذنباً حقيقة؛ لجواز ارتكابه في الجملة، وفهم المكلف ارتكب مكروها، أو خلاف الأولى، فإن ذلك ليس ذنباً حقيقة؛ لجواز ارتكابه في الجملة، وفهم الاختلاف العلماء يورث التخفيف، كما سيحىء (العناية)

قال: والماء المستعمل: هو ماء أزيل به حدث، أو استعمل في البدن على وجه القربة، قال على: وهذا عند أبي يوسف على، وقيل: هو قول أبي حنيفة على أيضًا. وقال محمد على: لا يصير مستعملاً إلا بإقامة القربة؛ لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام إليه وألها تُزال بالقرب. وأبو يوسف على يقول: إسقاط الفرض مؤثر أيضاً، فيثبت الفساد بالأمرين. ومنى يصير الماء مستعملاً ؟ الصحيح: أنه كما زايل العضو صار مستعملاً؟ لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة، ولا ضرورة بعده. والجُنبُ

والماء المستعمل: سبب كون الماء مستعملاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف نطبًا: هو إزالة الحدث أو قصد القربة، وعند محمد: هو قصد القربة فقط. وعند زفر والشافعي: إزالة الحدث لاغير. فلو توضأ محدث بنية القربة صار الماء مستعملاً بالإجماع، ولو توضأ رجل متوضي بنية التبرد لا يصير الماء مستعملاً بالإجماع، ولو توضأ رحل متوضي بنية التبرد لا يصير الماء مستعملاً عندهما وعند زفر، خلافاً لمحمد؛ لعدم قصد القربة، وكذا عند الشافعي؛ لعدم إزالة الحدث عنده بلا نية، ولو توضأ المتوضئ بقصد القربة صار مستعملاً عند الثلاثة خلافاً لزفر والشافعي عليها. [العناية ٧٨/١]

وهذا عند أبي يوسف على: أي كون الماء مستعملاً بأحدهما قول أبي يوسف على، وقيل: هو قول أبي حنيفة هله أيضاً. وذكر في "مبسوط شيخ الإسلام": قالوا: يجب أن يكون قول أبي حنيفة على كقول أبي يوسف على.(الكفاية) نجاسة الآثام: والإثم قذر؛ لقوله بلله: "من أصاب من هذه القاذورات، فليستتر بستر الله تعالى".[الكفاية ٧٨/١] مؤثر أيضاً: في كون الماء مستعملاً؛ لأن الحدث الحكمى أغلظ من النجاسة العينية.(البناية)

بالأمرين: أي فساد الماء بإسقاط الفرض وهو إزالة الحدث، وإقامة القربة. (البناية) الصحيح: احترز به عن قول كثير من المشايخ، وهو قول سفيان الثوري كه أنه لا يصير مستعملاً حتى يستقر في مكان. (فتح القدير) العضو: أي يصير الماء مفاحنًا وقت زواله عن العضو وقت الاستعمال من غير توقف إلى وقت الاستقرار في مكان. (العناية) والجنب: هذه المسألة التي خرَّج أبوبكر الرازي اختلاف أبي يوسف ومحمد في علة استعمال الماء منها، فقال: عند أبي يوسف يثبت الاستعمال برفع الحدث وبالاستعمال تقرباً، وعند محمد ما لم ينو القربة لا يصير مستعملاً. إفتح القدير ١٩٧١-٨٠]

إذا انغمس في البئر لطلب الدّلو، فعند أبي يوسف كله: الرجل بحاله؛ لعدم الصّبّ، المورين. وعند محمد كله: وهو شوط عنده لإسقاط الفرض والماء بحاله؛ لعدم الأمرين. وعند محمد كله كلاهما طاهران: السرجل؛ لعدم اشتراط الصب، والماء؛ لعدم نية القسربة، وعند أبي حنيفة كلاهما نحسان: الماء؛ لإسقاط الفرض عن البعض بأول الملاقاة، أبي حنيفة كلاهما نحسان: الماء؛ لإسقاط الفرض عن البعض بأول الملاقاة، والرجل؛ لبقاء الحدّث في بقية الأعضاء، وقيل: عنده نحاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل، وعنه: أن الرجل طاهر؛ لأن الماء لا يُعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال، وهو أوفق الروايات عنه. قال: وكلّ إهاب دُبغ فقد طهر، وحازت الصلاة فيه والوضوء منه، إلا جلد الخنور والآدمى؛

إذا انغمس إلح: أي الجنب الذي ليس في بدنه نجاسة من المني وغيره، فيه إشارة إلى أنه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء عند الكل. (الكفاية) شوط عنده: أي في الماء الذي هو ليس بجار، ولا هو في حكم الجاري، حتى إنه لا يشترط في الماء الجاري والحياض الكبيرة. [الكفاية ٧٩/١] لعدم الأمرين: وأما أبويوسف فيحكم بنحاسة المستعمل وهو بكل من الأمرين، فإذا انغمس وحكمنا بطهارته استلزم ذلك الحكم بكون الماء مستعملاً، ولو حكمنا باستعماله لكان نجساً بأول الملاقاة، فلا تحصل له الطهارة، فكان الحكم بطهارته مستلزماً للحكم بنحاسته، فقلنا: الرجل بحاله، والماء بحاله. [فتح القدير ١/١٨] بأول الملاقاة: فإن الماء يصير به مستعملاً، وإن لم توجد النية؛ لألها ليست بشرط لسقوط الفرض. [العناية ١/١٨] أوفق الروايات عنه: أي عن أبي حنيفة؛ لكونه أكثر مناسبة لأصله، ولكونه أسهل للمسلمين. (البناية) أوفق الروايات عنه: أي عن أبي حنيفة؛ لكونه أكثر مناسبة لأصله، ولكونه أسهل للمسلمين. (البناية) إهاب: يتناول كلّ حلد يحتمل الدبّاغة، لا ما لايحتمله، فلا يطهر حلد الحية والفارة به كاللحم. [فتح القدير ١٨/١] إلا جلد الحنسزير والآدمي: فإن قلت: في المسألتين مبن الاستثناء ماهو؟ قلت: معرفة هذا مبنية على معرفة الله على معرفة المناه على معرفة المناه المناه الكفاه المناه على معرفة هذا مبنية على معرفة المناه المناه المناه المناه على معرفة المناه المن

شيء، وهو أن جلد الخنسزير يقبل الدباغ أو لا، وكذلك جلد الآدمي. فاختلف فيه، فقال بعضهم: حلد

الحنسزير لا يقبل الدباغ؛ لأن فيه حلوداً مترادفة بعضها فوق بعض، ذكره في " المحيط" و "البدائع". وقيل:

يقبل الدباغ، ولكن لا يجوز استعماله؛ لأنه نحس العين، لأنه رجس. والهاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رَجْسٌ ﴾ =

لقوله على: "أيّما إهاب دُبغ فقد طهر" وهو بعمومه حجة على مالك على جلد الميتة، ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة بإهاب، وهو قوله على: "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب، ** لأنه اسم لغيرالمدبوغ،

= ينصرف إليه دون لحمه؛ لقربه، فلذلك لا يجوز الانتفاع به، ولا بيعه، ولا جميع أنواع التملكات، ولا يضمن مثله للمسلم، وهو رواية عن أبي يوسف ينظم ذكره في المحيط، وهو مذهب الليث بن سعد وداود. وأما حلد الآدمي فقد ذكر في "المحيط" و"البدائع": أن حلد الإنسان يطهر بالدباغ، ولكن يحرم سلخه ودبغه والانتفاع به؛ احتراماً له كشَعره، وفي أحد قولي الشافعي: الآدمي ينحس بالموت، ويطهر حلده بالدباغ في أحد الوجهين إلا أن المقصود منه لما لم يحصل استثنى مع المستثنى. وقبل: حلد الآدمي أيضاً لا يقبل الدباغ كحلد الحنزير. فإذا عرفت هذا، فقد توجه في الاستثناء وجهان: أحدهما: أن يكون الاستثناء من دبغ، ويكون المعنى: وكل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ فقد طهر إلا حلد الحنزير والآدمي، فإنه لا يطهر؛ لأنه لا يقبل الدباغ. والوجه الثاني: أن يكون الاستثناء من قوله: طهر، والمعنى: كل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ طهر إلا حلد الحنزير، فإنه لا يطهر، وإن كان يقبل الدباغ. [البناية ١/٤٥٢ – ٢٥٥]

بعمومه: لكونه نكرة اتصفت بصفة عامة. (العناية) على مالك: فإنه يقول: لا يطهر لكنه ينتفع به في الجامد من الأشياء دون المائع. (العناية) وفي "النهاية": وقال بعض الناس: إن كان حلد ما يؤكل لحمه، يطهر بالدباغ؛ لحديث ميمونة على، وهو ما روي عن رسول الله الله انه مر بشاة لميمونة، فقال: هلا انتفعتم بإهابها، فقيل: إنها ميتة، فقال: إنها حرم من الميتة أكلها. وإن كان حلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالدباغ؛ لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ الْمُيْنَةُ ﴾. [الكفاية ١/١٨]

" روي من حديث ابن عباس هُما، ومن حديث ابن عمر هُما. [نصب الراية ١٩٥/١] أخرج الترمذي في حامعه حديث ابن عباس عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ أَبُما إهاب دُبغ فقد طهر، هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٧٢٨، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت]

** رواه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ١٧١/١] أخرج أبو داود في سننه عن الحكم بن عتيبة أنه انطلق هو وناس معه إلى عبد الله ابن عُكيم _ رجل من جهينة _ قال الحكم: فدخلوا وقعدت على الباب، فخـرجوا إليّ، فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم، أن رسول الذّ على حمينة قبل موته بشهر: أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب. [٤١٢٥، رقم: ٤١٢٥]

وحجة على الشافعي على والمحليات وليس الكلب بنجس العين، ألا ترى أنه يُنتفع به حراسة واصطيادًا، بخلاف الخنزير؛ لأنه نجس العين، إذ "الهاء" في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ منصرف إليه؛ لقربه، وحرمة الانتفاع بأجزاء الآدمي؛ لكرامته، فخرجا عما رَوَيناه. ثم ما يمنع النَّثنَ والفسادَ فهو دباغ وإن كان تشميساً أو تتريباً؛ لأن المقصود يحصل به، فلا معنى الاشتراط غيره.

في جلد الكلب: فإن الشافعي يقول بعدم طهارة حلد الكلب بالدباغ وتخصيص الكلب موافق لما ذكر في "الأسرار"، وذكر في "المسوط": أن كل ما لايؤكل لحمه لا يطهر حلده بالدباغ عند الشافعي قياساً على حلد الخنسزير والأدمى وعلى هذا لا فائدة في تخصيصه.[العناية ٨٣/١] وليس إلخ: حواب عن قياس الشافعي 🎂 الكلبَ على الخنــزير، وإن لم يذكر في الكتاب، واختلفت الروايات في كون الكلب نحس العين، فمنهم من ذهب إلى ذلك، قال شمس الأثمة في "مبسوطه": والصحيح من المذهب عندنا: أن عين الكلب نحس، إليه يشير محمد في الكتاب في قوله: وليس الميت بأنحس من الكلب والخنسزير، قيل: والأصح أنه ليس بنجس العين؛ لأنه ينتفع به حراسةً واصطياداً، وليس نحس العين كذلك. [العناية ١٨٢/١] فانه وجس: قال الله تعالى: ﴿قُلْ لا أَجَدُ فِي مَا أُوحِيَ إِليَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْنَةُ أَوْ دما مَسْفُوحاً اوُ لَحْمَ خِنْزِيرِ فَإِنَّهُ رَجْسٌ أَوْ قِسْقاً أَهِلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. عما رويناه: يعني من قوله ﷺ: "أيما إهاب دبغ..." الحديث.(العناية) ثم ما يمنع إلخ: لما تبين بقول النبي ﷺ: "أيما إهاب دبغ فقد طهر" أن الدباغ يُوجب الطهارة، بقي الكلام في معنى الطهارة والدباغة، فقال: ثم إلخ. فهو دباغ: قال محمد في كتاب "الأثار": أحبرنا أبو حنيفة ك عن حماد عن إبراهيم قال: كل شيء يمنع الجلد من الفساد، فهو دباغ. [العناية ١ /٨٣] وإن كان إلخ: الدباغة أعم من أن تكون حقيقيةً كالقَرَظ ونحوه، أو حكميةً كالتتريب والتشميس، والإلقاء في الريح، فإن كانت بالأولى لايعود نحساً أبداً، وإن كانت بالثانية، ثم أصابه الماء، ففيه روايتان عن الإمام، والأظهر: أنه يعود؛ قياساً، وعندهما لا يعود؛ استحساناً، وهو الصحيح. [مجمع الأنفر ١٠/١] المقصود: وهو منع الفساد بإزالة الرطوبات النَّجسة. (العناية) لاشتراط: من قَرَظ أو عفص أو شت أو نحوها كما شرطه الشافعي ك.(العناية) غيره:كالقرظ وهو ورق شجر يدبغ به، والشث بالشين المعجمة والناء المثلثة نبت طيب الرائحة. ثم ما يطهر حلده بالدباغ يطهر بالذّكاة؛ لأنها تعمل عمل الدّباغ في إزالة الرطوبات النّجِسة، وكذلك يطهر لحمه، هو الصحيح، وإن لم يكن مأكولاً. قال: وشعر الميتة وعظمها طاهر، وقال الشافعي عليه: نَجِس؛ لأنه من أجزاء الميتة. ولنا: أنه لا حياة فيهما؛ ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يُحِلُّهما الموتُ؛ إذ الموت زوال الحياة، وشعر الإنسان وعظمه طاهر، وقال الشافعي عليه: نحس؛ لأنه لا يُنتفع به ولا يجوز بيعه. ولنا: أن عدم الانتفاع والبيع لكرامته، فلا يدل على نجاسته، والله أعلم.

فصل في البئر

وإذا وقعت في البئر نحاسة: نُزحت، وكان نزحُ ما فيها من الماء طهارةً لها بإجماع السلف،

يطهر: إنما يطهر الجلد بالذكاة إذا كانت في المحل من الأهل، فذكاة المحوسي لايطهر بها الجلد بل بالديغ؛ لأنما إماتة. [فتح القديسر ١/٣٨-٨٤] بالذكاة: بالذال المعجمة الذبح، وبالسزاء المعجمة التطهير. وقال الشافعي في إلخ: ذكر في "المبسوط": وهذا الاختلاف بني على أن لا حياة للشعر والعظم عندنا، وقال الشافعي في: فيهما حياة، وقال مالك في: في العظم حياة دون الشعر. [الكفاية ١/٥٠٨] أجزاء الميتة: قلنا: لانسلم أن كل جزء من أجزاء الميت نجس، بل النجس منه ما كان فيه حياة. [العناية ١/٥٨] زوال الحياة: قال شيخي: هذا تعريف بلازم الشيء، بل الموت أمر حسي يلزم منه زوال الحياة. (النهاية) ولا يجوز بيعه: مع إمكان الانتفاع به فكان نجساً. (العناية) فصل في البشر: لما ذكر حكم الماء القليل بأنه يتنجس كله عند وقوع النجاسة فيه، حتى يراق كله، ورد عليه ماء البئر نقضاً في أنه لا ينسزح كله في بعض الصور، فذكر ماء البئر في فصل على حدة بياناً لوجه المخالفة. [العناية ١/٣٨] نزحت: ما لم يكن عشراً في عشر، إسناد مجازي أي نزح ماؤها، والأولى أن يسند إلى النجاسة. [فتح القدير ١/٣٨] عشراً في عشر، إسناد مجازي أي نزح ماؤها، والأولى أن يسند إلى النجاسة. [فتح القدير ١/٣٨] طهارة لها: إشارة إلى أنه إنما أنها تطهر بمجرد النسزح من غير توقف على غسل الأحجار وغيره. [البناية ١/٣٨٦] السلف: الصحابة ومن بعدهم. (العناية)

ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس. فإن وقعت فيها بَعْرة أو بعرتان من بَعْر الإبل أو الغنم: لم تُفسد الماء استحساناً، والقياس: أن تفسده؛ لوقوع النجاسة في الماء القليل. وجه الاستحسان: أن آبار الفَلوَات ليست لها رؤوس حاجزة، والمواشي تبعر حولها، فتلقيها الريح فيها، فحُعل القليل عفواً؛ للضرورة، ولا ضرورة في الكثير، وهو ما يستكثره الناظر إليه في المروي عن أبي حنيفة كله، وعليه الاعتماد.

مسائل الآبار: لأن القياس أحد الأمرين إما أن تطم البئر كلها طماً لتنجس الأوحال والجدران، وإما أن لا تتنجس أبداً؛ إذ الماء ينبع من أسفله فكان كالماء الجاري. قال محمد على: اتفق رأتي ورأي أي يوسف أن ماء البئر في حكم الماء الجاري إلا أنا تركنا القياس واتبعنا الآثار. [العناية ١٨٦/١] ماء البئر مخصوص بأحكام يخالف فيها حكم الماء القليل، فإن حكمه يتفاوت بتفاوت الماء اتباعاً للآثار، ومن هذا قالوا: مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار، وإلا ففيه قياسان: إذا وقعت فيه نجاسة أن لا ينتفع به أبدًا؛ لاختلاط النجاسة بالأوحال والجدران. وإما أن لا ينجس أبدًا كالماء الجاري؛ لأنه كلما يؤخذ من أعلاه ينبع من أسفله، فصار كحوض الحمام إذا كان يصيب من حانب، ويؤخذ من حانب حتى لا يتنجس، كما نقل عن محمد على. (النهاية)

بعرة أو بعرتان: كنى به عن القلة و لم يرد به التخصيص بالبعرتين، وأن ما زاد عليه مفسد حتى يخالف ما سيحيء من تفسير الكثير. وجه الاستحسان: لا فرق على هذا الوجه بين الرطب واليابس، والصحيح والمنكسر، وروث الفرس والحمار، وحثي البقر والجاموس، وبعر الإبل والغنم؛ لشمولها الضرورة المذكورة في الكتاب. [العناية ٨٧/١] أن آبار إلخ: هذا يقتضي الفرق بين آبار الفلوات والأمصار، فلذا اختلف فيها، فبعض المشايخ على ألها تتنجس بالبعر وأخواته؛ لألها لا تخلو عن حاجز، وبعضهم لا ينجسها اعتباراً لوجه آخر من الاستحسان، وهو أن البعر صلب، وما عليه من الرطوبة رطوبة الأمعاء، فلا ينتشر من سقوطه في الماء نجاسة، وعلى هذا ينبغي أن ينجس بالمنكسر، قال شيخ الإسلام: الصحيح أن الكل والبعض سواء؛ للضرورة، والبلوى. [فتح القدير ٨٦/١] الفلوات: جمع فلاة وهي المفازة. (البناية)

وعليه الاعتماد: احتراز عما قيل: الكثير ثلاث، وقيل: أن يأخذ ربع وحه الماء، وقيل: أكثره، وقيل: كله، وقيل: أن لا يخلو دلو عن بعرة.[فتح القدير ٧/١] ولا فرق بين الرَّطب واليابس، والصحيح والمنكسر، والرَّوث والخِشْي والبَعْر؛ لأن الضرورة تشمل الكل. وفي الشاة - تَبْعَر في الهِحُلب بعرة أو بعرتين - قالوا: تُومي البعرة ويُشرب اللبن؛ لمكان الضرورة، ولا يُعفى القليل في الإناء على ما قيل؛ لعدم الضرورة، وعن أبي حنيفة حَشِيد: أنه كالبئو في حق البعرة والبعرتين. فإن وقع فيها خُرْءُ الحَمَام أو العُصفور لا يفسده، خلافاً للشافعي حَشِي، له: أنه استحال إلى نَتن وفسادٍ، فأشبه خُرْءَ الدجاج. ولنا: إجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساجد مع ورود الأمر بتطهيرها، * واستحالته

المحلب: بكسر الميم آلة للحلب بفتح اللام وهو مصدر. (البناية) ترهى: معناه لا ينجس إذا رميت قبل أن يتغير لونه. (البناية) لمكان الضرورة: لأن من عادتما ألها تبعر عند الحلب، وللضرورة أثر في إسقاط حكم النجاسة. [العناية) للمرابع: في عدم تنجس الإناء بالبعرة والبعرتين. (العناية) خُوء: خرق الحمام أو العصفور طاهر عندنا. (العناية) للشافعي: والقياس ما قاله الشافعي. (الكفاية) استحال إلخ: فإن ما يحيله الطبع من الغذاء على نوعين: نوع يحيله إلى نتن وفساد كالبول والغائط، وهو نجس بالاتفاق، ونوع يحيله إلى صلاح كالبيض واللبن والعسل، وهذا من النوع الأول فأشبه خرء الدجاج. [العناية ١/٨٨] للى صلاح كالبيض واللبن والعسل، وهذا من النوع الأول فأشبه خرء الدجاج. [العناية المهارته بدلالة خوء الدجاج: وهو نجس بالاتفاق. (العناية) إجماع المسلمين: واستحسن علماؤنا طهارته بدلالة الإجماع، فإن الصدر الأول ومن بعدهم أجمعوا على اقتناء الحمامات في المساحد حتى المسجد الحرام مع ورود الأمر بتطهيرها؛ بقوله تعالى: ﴿أَنْ طَهْرًا بُتِينَ ﴾ الآية، وقوله تحلى المساحد كم صبيانكم" وفي ذلك دلالة ظاهرة على عدم نجاسته. [العناية ١٨٨١م] واستحالته: جواب عن الشافعي هي (البناية) قلت: كأن الشافعي اعتبر نفس النان، ونحن نعتبر التفاحش منه، ونفس النان موجود في خرء الحمام، والفاحش قلت: كأن الشافعي اعتبر نفس النان، ونحن نعتبر التفاحش منه، ونفس النان موجود في خرء الحمام، والفاحش قلت: كأن الشافعي اعتبر نفس النان، ونحن نعتبر التفاحش منه، ونفس النان موجود في خرء الحمام، والفاحش

منه فائت، فقال الشافعي كه: بنجاسته، وقلنا: بعدم نجاسته، وهذا يسقط ما يقال: إنه إن استحال إلى تتن

فلا وجه لنفيه، وإلا فلا وجه لإثباته، وهل هذا إلا تكذيب بلا دليل من كل واحد للآخر.

^{*} فيه رواية عن عائشة في، وسمرة بن جندب في [نصب الراية ١٢٢/١] أخرج أبوداود في سننه حديث عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: "أمر رسول الله في بناء المساجد في الدور وأن تُنَظّف وتُطَيّب". [رقم: ٤٥٥، باب اتخاذ المساجد في الدور]

لا إلى نتن رائحة فأشبه الحَمْأة. فإن بالت فيها شاة: نُزح الماء كله عند أبي حنيفة المهن الطين الأسود المتن و البر وأبي يوسف بها، وقال محمد يطله: لا يُنسزح إلا إذا غلب على الماء، فيحرج من أن يكون طهوراً. وأصله: أن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده، نجس عندهما. له: أن النبي على أمر العُرَفِين بشوب أبوال الإبل وألبالها. * ولهما: قوله عليم: "استنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه "** من غير فصل.

شاة: بول ما يؤكل لحمه. طاهر عنده: حتى لو وقع في الماء القليل لا يوجب نجاسته، ويجوز التوضي به إلا أن يكون البول غالبًا، فحينئذ لايجوز التوضي، كما لو وقع فيه لبن غالب على الماء.(النهاية) تجس عندهما: وإن وقعت قطرة منه في الماء القليل يتنجس؛ لأن القطرة في الماء يكون كثيرًا، وإذا أصاب

الثوب وكان كثيراً فاحشاً، لا تجوز الصلاة معه، وعند محمد يجوز. (النهاية) العونيين: عرينة تصغير عرنة، واد بحذاء عرفات، سميت كها قبيلة ينسب إليها العرنيون بحذف ياء فعيلة. (العناية) بشرب: ووجه الاستدلال أنه عشد أمرهم بشرب أبوال الإبل، ولو كان نحساً لما أمر بذلك؛ لكونه حراماً، وقد قال النبي عليه: إن

الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرَّم عليكم. [العناية ٨٨/١]

فهما إلخ: على أن التاريخ ههنا مجهول، فيحمل على ألهما وردا معاً، فيحملان على المعارضة دون التخصيص؛ إذ المخصَّص لا بد أن يكون متأخراً، وإذا تعارضتا رحّحنا المحرم. فإن عامة إلخ: وجه مناسبة عذاب القبر مع ترك استنزاه البول هو أن القبر أول منزل من منازل الآخرة، والطهارة أول منزل من منازل الصلاة. (النهاية) فصل: بين بول ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل (النهاية)

* رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٧٦/١] أخرج البخاري في صحيحه عن أنس قال: قدم أناس من عكل أو عرينة فاحتووا المدينة فأمرهم النبي للقاح، وأن يشربوا من أبوالها وألبالها، فانطلقوا، فلما صحّوا قتلوا راعي النبي للله واستاقوا النَّعَم، فجاء الخبر في أول النهار فبعث في آثارهم، فلما ارتفع النهار حي بهم، فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم، وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة، يستسقون، فلا يسقون، قال أبوقلابة: فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيـمالهم وحاربوا الله ورسوله. [رقم: ٣٣٣، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها]

** أخرج الدار قطني في سننه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة هذه أن رسول الله ﷺ قال: استنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه.[٣١٤/١، باب نجاسة البول والأمر بالتنزه منه والحكم في بول ما يؤكل لحمه]

ولأنه يستحيل إلى نتن وفساد، فصار كبول ما لايؤكل لحمه، وتأويل ما رُوي: أنه عليه ورئف شفاءهم فيه وحيًا، ثم عند أبي حنيفة ولله: لا يحل شربه للتداوي ولا لغيره؛ لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يُعرض عن الحرمة، وعند أبي يوسف ولله: يحل للتداوي؛ للقصة، وعند محمد ولله: يحل للتداوي وغيره؛ لطهارته عنده. قال: وإن ماتت فيها فارة، أو عصفورة، أو صَعْوَة، أو سُوْدَائِيَّة، أو سام أبرص: نزح منها ما بين عشرين دلوا إلى ثلاثين يحسب كِبر الدلو وصِغرها، يعني بعد إخراج الفارة؛ لحديث أنس فله أنه قال في الفارة: إذا ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها:

شفاءهم: ولا يوجد مثله في زماننا.(الكفاية)، ولأن النبي ﷺ عَلِم موقم مرتدين وحُياً، ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في نحس. يحل: قلت: كانه أراد بقوله: "يحل" أنه يعامل به معاملة الحلال، أعم من أن يكون حلالاً كالميتة عند المخمصة، أو مرحَّصاً فيه كأكل مال الغير عند خوف الهلاك.

وإن ماتت إلخ: حاصل هذه المسائل: أن الحيوان الواقع في البئر لا يخلو من أوجه سبعة: إما أن يكون فأرة أو نحوها، أو نحوها، أو شاة أونحوها، وكل منها: إما أن يخرج حياً أو ميتاً، والميت إما أن يكون منتفخاً أو لا فما أخرج حياً لا ينجس في الفصول كلها التنجس إلا الخنزير لكونه نجس العين، والكلب عند من يقول بنجاسة عينه، والصحيح عند المصنف أنه ليس بنجس العين كما تقدم. [العناية ١٩/١] أو صعوة إلخ: قال المطرزي: الصعو: صغار العصافير، الواحدة صعوة. والسودانية: طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجراد. وسام أبرص: الكبير من الوزغ. (العناية)

نزح منها إلخ: وفي "الجوهرة": الفأرة إذا وقعت هاربة من الهر ينزح كله؛ لأنها تبول، وكذا إذا كانت مجروحة، أو متنجسة. [مجمع الأنهر ٥٤/١] بعد إخراج الفأرة: أشار بهذا إلى أن النزح إنما يكون معتبراً إذا كان بعد إخراج الفأرة؛ لأن سبب نجاسة البئر حصول الفأرة الميتة فيها، فلا يمكن الحكم بالطهارة مع بقاء السبب الموجب للنجاسة. [البناية ٢٨٦/١]

"نزح منها عشرون دلوًا"، * والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجُثّة، فأخذت عُمّها، والعشرون بطريق الإيجاب، والثلاثون بطريق الاستحباب. قال: فإن ماتت فيها حمامة أو نحوها كالدجاجة والسنّور: نزح منها ما بين أربعين دلواً إلى ستين، وفي "الجامع الصغير": أربعون أو خمسون، وهو الأظهر؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري فظه أنه قال في الدجاجة إذا ماتت في البئر: " يُنوح منها أربعون دلواً"، ** وهذا لبيان الإيجاب، والخمسون بطريق الاستحباب. ثم المعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقى به منها،

عشرون دلواً: لو نزح منها عشرون وهو يقطر فيها لم يضرها، وذلك لأن النـــزح على وحه لا يقطر شيء منه فيها متعذر.(النهاية) ونحوها: من الصعوة وغيرها. وهو الأظهر: قيل:لأن "الجامع الصغير" آخر المصنفات، فيكون القول المذكور فيه هو المرجوع إليه.[العناية ١/١٩] ينــــزح: مع إخراج ما وقع.

* لم يذكر هذا في كتب الأحاديث المشهورة. [البناية ٢٨٦/١] وفي الفارة أثر على على الطحاوي عن عطاء بن السائب عن ميسرة أن علياً على قال: في بئر وقعت فيها فارة فماتت قال: يُنزَحُ ماؤها. وفيه أيضاً عن عطاء عن ميسرة وذاذان عن على على قله قال: إذا سقطت الفارة، أو الدابة في البئر فانزحها حتى يغلث الماء. [١٧/١، باب الماء تقع فيه النحاسة] والأثر الأول ذكره في "آثار السنن"، ثم قال: إسناده حسن، والسند الثاني فيه كلام لكنه يتأيد بالأول. [إعلاء السنن ١٩٥١] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء قال: إذا وقع الجرذ في البئر نزح منها عشرون دلواً، فإن تفسخ، فأربعون دلواً، فإذا وقعت الشاة نزح منها أربعون دلواً، فإن تفسحت نزحت كلها، أو مائة دلو. [١٩٢/١، باب في الفارة والدحاجة وأشباههما تقع في البئر] قول التابعي فيما لا يدرك بالقياس مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ١٨٧/١]

** ذكر المصنف هذا كما ترى موقوفاً، وذكر في "مبسوط فخر الإسلام" مرفوعاً ونبَّه على هذا صاحب "الدراية،" وليس له أصل بل ذكره الطحاوي. [البناية ١/ ٢٨٨] أخرج الطحاوي عن حماد بن أبي سليمان أنه قال في دحاجة وقعت في بنر فماتت قال: ينسزح منها قدر أربعين دلواً أو خمسين ثمّ يتوضأ منها. [١٨/١، رقم: ٤٠، باب الماء تقع فيه النجاسة] وقول التابعي فيما لا يدرك بالقياس مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ٢٨٧/١]

وقيل: دلو يسع فيها صاع، ولو نُزح منها بللو عظيم مرةً مقدار عشرين دلواً جاز؛ لحصول المقصود. قال: وإن ماتت فيها شاة، أوكلب أو آدمي: نزح جميع ما فيها من الماء؛ لأن ابن عباس وابن الزبير على أفتيا بنزح الماء كله حين مات زنجيّ في بئر زمزم. * فإن انتفخ الحيوان فيها أو تَفسّخ، نزح جميع ما فيها، صَغُر الحيوان أو كبُر؛ لانتشار البلّة في أجزاء الماء.

يسع: وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة على (العناية) لحصول المقصود: وهو نزح المقدار الذي قدَّرَه الشرع (العناية) ماتت فيها شاة إلخ: أما في غير الكلب والخنزير إذا استخرج حياً لاينزح شيء من الماء. وهذا إذا لم يصب الماء فمه، أما إذا أصابه فإن كان سؤره طاهراً فالماء طاهر، وإن كان سؤره نحساً فالماء نحس، وإن كان مكروها، ويستحب أن ينزح منها عشر دلاء، وإن كان مشكوكاً ينزح ماء البئركله كذا في شرح الطحاوي (النهاية)

كلب: موت الكلب ليس بشرط، حتى لو انغمس وأخرج حياً ينسزح جميع الماء، وكذا كل ما سؤره نجس، أو مشكوك، وإن كان مكروها، فيستحب نزحه في رواية، والشاة إذا أخرجت حيةً إن كانت هاربةً من السبع نزح كله خلافاً لمحمد، والآدمي إذا أخرج حياً إن كان محدثاً نزح أربعون، وإن كان حنباً نزح كله، ولو وقع آدمي ميت قبل الفسل ينتحس، وإن بعد الفسل لا، إلا أن يكون كافراً أو جنباً. [مجمع الأنحر ١٥٤٨]

"أما الذي روي عن ابن عباس الله وجلاً فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن قتادة عن ابن عباس أن زنجياً وقع في زمزم فمات، قال: فأنزل إليه وجلاً فأخرجه، ثم قال: إنزحوا ما فيها من ماء، ثم قال للذى في البئر: ضع دلوك من قبل العين التي تلى البيت أو الركن، فإنما من عيون الجنة.[١٦٢/١، باب في الفارة والمحاجة وأشباههما تقع في البئر] فإن قلت: قال البيهقي في "المعرفة": رواه قتادة عن ابن عباس الله مرسلاً وقتادة لم يلقه ولا سمع منه إنما هو بلاغ بلغه...قلت: المراسيل عندنا حجة، ولا سيما إذا أرسلت من طرق مختلفة.[البناية ٢٩٢/١] وأما الذي روي عن ابن الزبير الله فأخرجه الطحاوي عن عطاء أن حبشياً وقع في زمزم فمات فأمر ابن الزبير فَنُزح ماؤها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فإذا عين تجري من قبل الحجر الأسود، فقال ابن الزبير: حسبكم.[٢٤١، رقم: ٢٧، باب الماء تقع فيه النجاسة] وإسناده صحيح باعتراف الشيخ ابن دقيق العيد به في "الإمام".[إعلاء السنن، ٢٨٦/١، رقم: ٢٤٧]

قال: وإن كانت البئر مَعيناً بحيث لا يمكن نزحُها: أخرجوا مقدارَ ما كان فيها من الماء، وطريق معرفته: أن تُحفر حفرة مثلُ موضع الماء من البئر، ويُصبّ فيها ما يُنسزح منها إلى أن تمتلئ، أو تُرسَل فيها قصبة، ويجعل لمبلغ الماء علامة، ثم ينسزح منها عشرُ دلاء مثلاً، ثم تعاد القصبة فينظركم انتقص، فينسزح لكل قدر منها عشرُ دلاء. وهذان عن أبي يوسف ك. وعن محمد ك. نزح مائتا دلو إلى ثلاثمائة، فكأنه بني قوله على ما شاهد في بلده. وعن أبي حنيفة كما هو دابه، وقيل: يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة يغلبهم الماء، و لم يُقدر الغلبة بشيء كما هو دابه، وقيل: يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمر الماء، وهذا أشبه بالفقه. قال: وإن وحدوا في البئر فأرة أو غيرها، ولا يُدرَى متى وقعت، و لم تنفخ و لم تنفشخ؛ أعادوا صلاة يوم وليلة إذا كانوا توضؤوا منها،

معيناً: من معنت الأرض أي رويت، وماء معين أي جار (العناية) مقدار ما: إشارة إلى أن الاعتبار للماء الذي كان زمن وقوع النحاسة [العناية ٩٢/١] فينسزح إلخ: حتى إذا كان طول الماء عشر قبضات، فانتقص لعشر دلاء قبضة واحدة يعلم أن كل الماء مائة دلو ، فينسزح تسعون دلواً أخرى (العناية) وعن محمد على والمروي عن أبي حنيفة على إذا نزح منها مائة دلو يكفي، وهو بناءً على آبار الكوفة لقلة الماء فيها [الكفاية ٩٢/١] ها شاهد إلخ: لأن بلده بغداد، وغالب مياه آبار بغداد لا تزيد على ثلاث مائة دلو (العناية) مثله: أي البئر المعين النجس. يغلبهم: أي أخرجوا الماء حتى لا يطيقوا أزيد منها. كما هو دأبه: فإن عادته أن يُفوض مثل هذا إلى رأي المبتلي به، كما تقدم من قوله: هو ما يستكثره الناظر وكما في حبس الغريم وحدًّ التقادم (العناية) أشبه بالفقه: أي بالمعني المستنبط من الكتاب والسنة؛ لأن الأخذ بقول الغير هو المرجع فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير، قال الله تعالى: فإناسالوا أهل الذَّكر الأن الأحد بقول الغير هو المرجع فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير، قال الله تعالى: فإناسالوا أهل الذَّكر في وكما في حزاء الصيد حيث قال: في بحُكم به دُوا عَدُل مُكم والشهادة، حيث قال: الله تعلم هاء الله تستفاد ممن له علم هاء ليدخلا تحت أهل الذكر . إالعناية ١٩٣١٩]

وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها، وإن كانت قد انتفخت أو تفسخت: أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها، وهذا عند أبي حنيفة عليه. وقالا: ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت؛ لأن اليقين لايزول بالشك، وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يَدرِي متى أصابته. ولأبي حنيفة عليه: أن للموت سبباً ظاهراً – وهو الوقوع في الماء – فيحال به عليه، إلا أن الانتفاخ والتفسيخ دليل التقادم، فيُقدر بالثلاث، وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقد قال المُعلَّى: هي على الخلاف، فيُقدَّر بالثلاث في البالي، ضبطها. وأما مسألة النجاسة فقد قال المُعلَّى: هي على الخلاف، فيُقدَّر بالثلاث في البالي، وبيوم وليلة في البالي، المؤلف في المالي، وبيوم وليلة في البالي، المؤلف في المالي، وبيوم وليلة في البالي، وبيوم وليلة في البالي، المؤلف في المالي، وبيوم وليلة في العرب، ولو سئلم فالثوب بمرأى عينه، والبئر غائبة عن بصره، فيفترقان.

وهذا: أي المذكور من الإعادة بالفرق المذكور. وقالا إلخ: وكان أبو يوسف على يقول بقول أبي حنيفة على، حتى رأى طائراً في منقاره فأرة ميتة، فألقاها في البئر، فرجع إلى هذا القول.(النهاية) لأن اليقين إلخ: بيانه: أن الماء كان طاهراً بيقين، ووقع الشك في نجاسته فيما مضى، واليقين لا يزول بالشك، فلا يحكم بالنجاسة إلا زمان التيقن بوقوع النجس؛ لأن اليقين يزول بيقين مثله وهذا هو القياس.[العناية ٩٣/١]

كمن رأى إلخ: حيث لا يلزمه إعادة شيء من الصلوات. (النهاية) أن للموت إلخ: يعني أن الإحالة على السبب الظاهر واحب عند خفاء المسبب، والكون في الماء قد تحقق، وهو سبب ظاهر للموت، والموت فيه في نفس الأمر قد خفي، فيحب اعتبار أنه مات فيه إحالةً على السبب الظاهر عند خفاء المسبب. [فتح القدير ١٩٣٨] فيحال: كمن حرح إنساناً فلم يزل صاحب فراش حتى مات يحال بموته على الجراحة؛ لأنه هو السبب الظاهر. (العناية) فيقدَّر بالثلاث: قلت: قدر مدة الانتفاخ ههنا بثلاثة أيام، وقال في الميت الذي دفن بلا صلاة: إنه يُصلى عليه قبل أن ينتفخ، والمعتبر في ذلك أكبر رأي المبتلى هو الصحيح؛ لاختلاف الحال بالزمان والمكان، فلم يقدر الانتفاخ ههنا بالثلاث. دون ذلك: وأما اليوم والليلة فلساعاته حكم ساعة واحدة.

لا يمكن: لما فيه من التسرحيح بلا مرجح. مسألة النجاسة: جواب عن قياسهما على مسسألة الثوب. في البالي: هو أخص من اليابس؛ لأنه عبارة عن اليابس الذي تقادم عهده، وقدم العهد لا يتحقق إلا يمضى مدة طويلة، فيقدر بالثلاث. فيفترقان: فالقياس مع الفارق.

فصل في الأسآر وغيرها

وعَرَقُ كلَّ شيء معتبر بسؤره؛ لأهما يتولدان من لحمه، فأخذ أحدهما حكم صاحبه. قال: وسؤر الآدمي وما يؤكل لحمه طاهر؛ لأن المختلط به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهراً، ويدخل في هذا الجواب الجنب، والحائض، والكافر.

في الأسآر: لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها وهو السؤر. الأسآر: وهي أربعة عندنا: طاهر كسؤر الأدمي وما يؤكل لحمه، ومكروه كسؤر الهرة، وبحس كسؤر الخنسزير وسباع البهائم، ومشكوك فيه كسؤر البغل والحمار.(العناية)

معتبر: هذا جواب القياس، ولكنهم استحسنوا في غرق الحمار، فجعلوه طاهراً؛ لأن النبي الله ركبة كثيراً. الخماء أي العرق واللعاب المذكور في ضمن السؤر. (النهاية) وسؤر الآدمي: مطلقاً إلا حال شرب الخمر، فإن سؤره في تلك الحالة نجس قبل بلع ريقه، فإن بلع ريقه ثلاث مرات طهر فمه عند الإمام؛ لأن المائع مطلقاً مطهر من غير اشتراط صب عنده، والقرس وما يؤكل لحمه بغير كراهة من الطيور والدواب إلا الإبل، والبقر الجلالة، وهي التي تأكل العذرة. [بحمع الأغر ١/٥٥] طاهو: لما روي: "أن النبي الله أتي بقدح من لبن فشرب، وناول الباقي أعرابياً كان من يمينه فشربه، ثم ناوله أبابكر فشربه"، ولأن عين الآدمي طاهر، وإنما لا يؤكل؛ لكرامته، لا لنجاسته.

الجنب: لأن ما لاقي الجنب من الماء شفتاه، أو إحدى شفتيه، والشفتان طاهرتان حقيقة؛ لأنه لا نحاسة على أعضائه من حيث الحقيقة؛ لمايينا، والنجاسة الحكمية على قول محمد على لا تغير صفة الماء إذا لم يقصد به القربة، ولم يقصد به ههنا القربة، إنما قصد به الشرب، فلا يتغير صفة الماء على مذهبه، وكذا على قولهما؛ لأن النجاسة الحكمية وإن كانت توجب تنجس الماء إذا أسقط به فرضاً، وقد أسقط به فرضاً، وإن قصد به الشرب، إلا أن الماء لم يتنجس نفياً للحرج، كما سقط اعتبار النجاسة في إدخال اليد، وإن سقط به الفرض من اليد. (النهاية) والحائض: لما رُوي أن عائشة شربت من إناء في حال حيضها، فوضع فمه رسول الله على موضع فيها، وشربه. والكافر: لما رُوي أن رسول الله الله النهائية أنزل وفد ثقيف في المسجد، وكانوا مشركين، ولو كان عين المشرك نحساً لما فعل ذلك، ولا يعارض بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُون نَحِسُّ﴾؛ لأن المراد به النجس في الاعتقاد. [العناية المُعْلِية الماء]

وسؤر الكلب نجس، ويُغسل الإناء من وُلُوغه ثلاثاً؛ لقوله عليه: "يغسل الإناء من وُلُوغ الكلب ثلاثاً" ولسانه يلاقي الماء دون الإناء، فلما تنجَّس الإناء فالماء أولى، وهذا يفيد النجاسة والعَدَد في الغَسل، وهو حجة على الشافعي سلك في اشتراط السبع، ولأن ما يُصيبه بوله يطهر بالثلاث، فما يصيبه سؤره – وهو دونه – أولى، والأمر الوارد السور، (البول) التداء الإسلام. وسؤر الحنزير نجس؛ لأنه نجس العين على ما مرَّ، وسؤر سباع البهائم نحس، خلافاً للشافعي سلك فيما سوى الكلب والحنزير؛

ولوغ الكلب: حقيقة الولوغ شرب الكلب المائعات بأطراف لسانه، ذكره في "الصحاح". (النهاية) حجة على الشافعي على الذي يشترط في ولوغ الكلب غسل الإناء سبع مرات. بالسبع: فيه تأمل؛ لأنه قد روى في حديث الغسل سبع مرات أبوهريرة على أيضاً، وهو ممن أسلم سنة سبع من الهجرة، والأولى أن يقال: هو محمول على التنظيف، لا على الاشتراط، والتفصيل في فتح الباري. وسؤر سباع: كالأسد والفهد والنمر. (النهاية) خلافاً للشافعي على الأنه سؤر حيوان يطهر حلده بالدباغ والذكاة، فكان طاهراً.

[&]quot;روي عن أبي هريرة هذه من طريقين: الأول أخرجه الدار قطني...(و) الطريق الثاني أخرجه ابن عدي. [نصب الراية ١٨٤/١-١٨٥] أخرج الدار قطني في سننه عن الأعرج عن أبي هريرة هذه عن النبي في الكلب ولغ في الإناء أنه يفسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا. تفرد به عبدالوهاب عن إسماعيل وهو متروك الحديث. [١٦٥/١، باب ولوغ الكلب في الإناء] وفيه أيضا عن عطاء عن أبي هريرة هذا قال: إذا ولغ الكلب في الإناء فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات. هذا موقوف ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء. [١٦/١، ابب ولوغ الكلب في الإناء قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": وهذا سند صحيح. [نصب الراية ١٨٥/١] وأخرج الطحاوي عن محمد بن سيرين أنه كان إذا حدث عن أبي هريرة هذه فقيل له: عن النبي الله ققال: "كل حديث أبي هريرة هذه عن النبي الله الله ١٤/١٠) باب سؤر الهرة]

لأن لحمهما نحس، ومنه يتولّد اللعاب، وهو المعتبر في الباب. وسؤر الهرة طاهر مكروه، وعن أبي يوسف عليه أنه غير مكروه؛ لأن النبي عليه "كان يُصغي لها الإناء، فتشرب منه، ثم يتوضأ به". * ولهما: قوله عليه: "الهرة سَبُع"، ** والمراد: بيان الحكم

في الباب: أي في باب طهارة اللعاب ونجاسته. طاهر مكروه: قال شمس الأثمة في شرح "الجامع الصغير": وهذا تبين جهل العوام أهم يتركون الهرة تدخل تحت لحافهم وتلحسهم، فلا يغسلون ذلك الموضع، وذلك مكروه عند أبي حنيفة على. ويضعون الطعام بين يدي الهرة، فتأكل بعضه، فيرفع الجاهل ويأكله، وذلك مكروه. (النهاية) غير مكروه: روي عن عائشة على ألها كانت تصلي وفي بيتها قصعة من هريسة، فحاءت هرة فأكلت منها، فلما فرغت من صلاقا دعت جاريات لها، فكن يتحامين من مقام فمها، وأكلت. (النهاية)

الهرة سبع: وهذا الحديث يدل على النجاسة، وحديث عائشة الله الله الطهارة، فأثبتنا حكم الكراهة عملاً بحما.(النهاية) بيان الحكم: لأنه الله بعث لبيان الشرائع.(العناية)

دون الخِلْقَة والصورة، إلا أنه سقطت النجاسة؛ لعلة الطواف* فبقيت الكراهة. وما رواه محمول على ما قبل التحريم. ثم قيل: كراهته لحرمة اللحم، وقيل: لعدم تحامِيها النجاسة، وهذا يشير إلى التنزه، والأول إلى القرب من التحريم. ولو أكلت فأرة ثم شربت على فوره الماء: يتنجس، إلا إذا مكثت ساعة لغسلها فمها بلعاتها، والاستثناء على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رها، ويسقط اعتبار الصب؛ للضرورة، وسؤر الدجاجة المُخَلاة مكروه؛ لأنها تخالط النجاسة،

إلا أنه إلى: فإن قبل: فكان الواجب القول بنجاسته، أجاب بقوله: إلا أنه إلى. [العناية ٢٩٦] لعلة الطواف: المنصوصة في قول النبي ﷺ: "إلها ليست بنجسة لأنما من الطوافين عليكم والطوافات" رواه الأربعة. (فتح القدير) فبقيت: يعني ألها تدخل المضايق، ولازمه شدة المخالطة بحيث يتعذر معه صون الأواني منها، الماسخ الفيس والضرورة اللازمة من ذلك أسقطت النجاسة، كما أنه سبحانه تعالى أوجب الاستثنان، وأسقطه عن المملوكين، والذين لم يلغوا الحلم. [فتح القدير ٢/٩٠] وما رواه: أبو يوسف من إصغاء الإناء. (العناية) ما قبل التعويم: ولو سلم فيحوز أن يكون النبي ﷺ فعله لتعليم الجواز، ورب فعل يكون مكروها يفعله لتعليم الجواز. إلى التنسزه: قبل: وهو الأصح والأقرب إلى موافقة الأثر. (العناية) والاستثناء: يعني قوله: إلا إذا مكثت ساعة؛ لأنحما أيحوران إزالة النجاسة بالماتعات الطاهرة، ولكن الصب شرط عند أبي يوسف للتطهير في العضو، وسقط ههنا للضرورة. [العناية ١٩٨١] على مذهب أبي حنيفة هذا إلى: فأما على قول عمد فلا؛ لأن النجاسة لا تزال عنده إلا بالماء (الكفاية) المخلاة: الجائلة في عذرات الناس (مجمع الأنفر) وكانت عند ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل عليها [قالت:] فسكبت له وضوء، قالت: فحاءت هرة وكانت عند ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل عليها [قالت:] فسكبت له وضوء، قالت: فحاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أحجين ما ابنة أحي؟ فقلت: فحاءت هم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: "إنما ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عابركم أو الطوافات". قال: عمم، فقال: إن رسول الله شخطة قال: "إنما ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عابركم أو الطوافات". قال: عمم، فقال: إن رسول الله شخطة قال: "إنما ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عابركم أو الطوافات". قال:

هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٢، باب ما جاء في سؤر الهرة]

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها إلى ما تحت قدميها لا يُكره؛ لوقوع الأمن عن المخالطة، وكذا سؤر سباع الطير؛ لأنها تأكل المَيْتَاتِ، فأشبه المخلاة، وعن أبي يوسف عليه أنها إذا كانت محبوسة ويعلم صاحبها أنه لا قَذَرَ على منقارها لا يكره، واستحسن المشايخ هذه الرواية. وسؤر ما يسكن البيوت كالحية والفأرة وانوبها مكروه؛ لأن حرمة اللحم أوجبت نجاسة السؤر، إلا أنه سقطت النجاسة لعلة الطواف فبقيت الكراهة، والتنبيه على العلة في الهرة. قال: وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه، قيل: الشك في طهارته؛

محبوسة: والمحبوسة على وجهين: أحدهما أن تكون محبوسة في بيت نفسها، والثاني: أن تكون محبوسة للتسمين يكون رأسها وأكلها وشربها خارج البيت، والأولى تجول في عذرة نفسها دون الثانية، وإنما قيد بقوله: بحيث إشارة إلى الوجه الثاني. [العناية ٩٨/١] وكذا سؤر سباع المطير: أي كما يكره سؤر الدحاجة يكره سور سباع المطير، والقياس أن يكون نجساً كسؤر سباع البهائم؛ لتنجس لعابها المتولد من اللحم النجس، وجه الاستحسان ألها تشرب بمنقارها، وألها عظم حاف طاهر بخلاف سباع البهائم، فإلها تشرب بلسائها، ولسائها، ولأن في سباع المطير ضرورة؛ لألها تنقضي في الهواء فتشرب، ولا يمكن صون الأواني منها سيما في الصحارى بخلاف سباع البهائم، لكن سباع الطير تأكل العذر غالباً، فلذا أورث كراهة.

واستحسن المشايخ: قال الفقيه أبو الليث: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة على أنه قال: إن كان هذا الطير لا يتناول الميتة كالبازي الأهلي ونحو ذلك فلا يكره الوضوء منه. (العناية) لأن حرمة اللحم: أي لا بطريق التكريم، فلا ينقض الحكم بالآدمي. والتنبيه على العلة في الهوة: قيل: معناه: وبقي التنبيه على العلة التي كانت في الهرة. [العناية ٩٩/١] مشكوك فيه: كان الشيخ أبوطاهر الدباس ينكر هذه العبارة، ويقول: لايجوز كون شيء من أحكام الشرع مشكوكاً فيه، بل هو محتاط فيه، وفي "النوازل": يحل شرب ماء شرب منه الحمار. [فتح القدير ٩٩/١] والمشايخ قالوا: المراد بالشك التوقف؛ لتعارض الأدلة، والشافعي يجعله طاهراً وطهوراً. (العناية)

لأنه لو كان طاهراً لكان طَهوراً ما لم يَغلب اللّعابُ على الماء. وقيل: الشك في طَهوريته؛ لأنه لو وَجَد الماء المطلق لايجب عليه غسل رأسه. وكذا لَبنُه طاهر، وعَرَقُه لا يمنع جوازَ الصلاة، وإن فحُش، فكذا سؤره، وهو الأصح، ويُروى نصُّ محمد على طهارته. وسبب الشك تعارض الأدلة في إباحته وحرمته، أو اختلاف الصحابة هذا في نجاسته وطهارته. وعن أبي حنيفة على: أنه نجس؛

لأنه لو كان طاهراً إلخ: أما إثبات الملازمة فلأن الماء لا يكون طاهراً غير مشكوك إلا وأن يكون اللعاب المختلط به طاهراً غير مشكوك؛ لاستحالة أن لا يكون الماء مشكوكاً مع الشك فيما هو المختلط به؛ إذ الماء يتصف بصفة المختلط به، ومتى كان اللعاب طاهراً غير مشكوك لا يخرج الماء عن الطهورية إلا بعد أن يغلب المعاب عليه، غسل وأسه: بعد ما مسح رأسه بسؤر الحمار ولو كان الشك في طهارته لوحب. [العناية ١٩٩] وكذا لبنه: أي الحمار؛ إذ المذكور هو الحمار، طاهر: قيل: هذا ليس بظاهر الرواية، وإنما هو فيه نحس، والمذكور في الكتاب إنما هو رواية عن محمد. (العناية)

لا يمتع جواز الصلاة: هو إحدى الروايات عن أبي حنيفة، وفي رواية: هو نجس نجاسة خفيفة، وفي رواية: نخس نجاسة غليظة، والمشهور هو المذكور في الكتاب. قال القدوري ينه: عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة. [العناية ١٠٠/١] وهو الأصح: أي القول بأن الشك في طهوريته أصح. (العناية) ويروى إلخ: هو ما روي عن محمد سنه أنه قال: أربع لو غمس فيها الثوب لم ينحس، وهي سؤر الحمار، والماء المستعمل، ولمن الأتان، وبول ما يؤكل لحمه. [العناية ١٠٠/١]

تعارض الأدلة: فحديث حيبر في إكفاء القدور، وفي بعض رواياته: "أنه على أمر منادياً ينادي بإكفائها، فإنها رجس" رواه الطحاوي وغيره. يفيد الحرمة، وحديث غالب ابن أبحر حيث قال له على: هل لك من مال؟ فقال: ليس لي مال إلا جميرات لي، فقال على: "كل من سمين مالك" يفيد الحل. [فتح القدير ١٠٠/١] وطهارته: قال شيخ الإسلام: والأصح في النمسك دليل الإشكال، وهو أن الحمار يربط في الدور والأفنية، فيشرب من الأواني، وللضرورة والبلوى أثر في إسقاط النجاسة، كما في الفأرة والهرة إلا أن الخمار متقاعدة عن الضرورة في الحمار نقاعدة عن الضرورة في الهر والفأرة؛ لأقما تدخلان في مضايق البيت بخلاف الحمار، =

ترجيحاً للحرمة والنجاسة، والبغل من نسل الحمار، فيكون بمنــزلته. فإن لم يجد غيرهما: يتوضأ بمما ويتيمّم، ويجوز أيهما قُدّم، وقال زفر عظما: لايجوز إلا أن يُقَدَّم الوضوء؛ لأنه ماء واجب الاستعمال، فأشبه الماء المطلق. ولنا: أن المُطَهِّر أحدهما، فيفيد الجمع دون الترتيب. وسؤر الفرس طاهر عندهما؛ لأن لحمه مأكول،

= ولو لم يكن الضرورة ثابتة أصلاً، كما في سؤر السباع والبهائم، لوجب الحكم بنجاسة سؤره بلا إشكال، ولو كانت الضرورة مثل ضرورة الهرة، لوجب الحكم بإسقاط النجاسة، فثبتت الضرورة من وجه دون وجه، فقد استوى ما يوجب الطهارة والنجاسة، فتساقطا للتعارض فوجب المصير إلى ما كان ثابتًا قبل التعارض، والثابت قبله شيئان: الطهارة في جانب الماء، والنجاسة في جانب اللعاب؛ لأن اللعاب متولد من اللحم، والحمه نجس، فكان اللعاب نحساً، وليس أحدهما أولى من الآخر، فبقى الأمر مشكلاً. (النهاية) ترجيحا للحرمة والنجاسة: واستشكل بما إذا أخبر عدل خل طعام، وآخر بحرمته، فإنه يرجع حبر الحل، وبما إذا أخبر عدل بطهارة الماء، و آخر بنجاسته ترجح الطهارة. وأجيب بأن تعارض الخبرين في الطعام يوجب التهاتر والعمل بالأصل - وهو الحل - ، ولا يَبوز ترجيح الحرمة بالاحتياط؛ لاستلزامه تكذيب المخبر بالحل من غير دليل، فأما أدلة الشرع في حل الطعام وحرمته، فتوجب الترجيح بدليل، وهو تقليل النسخ الذي هو خلاف الأصل على ما عرف في الأصول، والعمل بالاحتياط واجب عند عدم المانع. وكذا تعارض الخبرين في الماء يوجب التهاتر والعمل بالأصل؛ لوقوع الشك في اختلاط النجاسة به، والأصل عدمه، فبقي الماء على أصله، وهو الطهارة، فأما ههنا فقد اختلط اللعاب المتولد من اللحم بالماء بيقين، وقد ترجح جهة الحرمة فيه باتفاق الروايات عن أصحابنا، وهي مبنية على النجاسة على ما بيَّنا فيجب ترجيح النجاسة بجذا الدليل. [العناية ٢/١] غيرهما: أي سؤر الحمار والبغل. ويجوز أيهما قدّم: فرعان: الأول: اختلفوا في النية في الوضوء بسؤر الحمار، والأحوط أن ينوى. الثانى: لو توضأ بسؤر الحمار وصلى الظهر، ثم تيمم وصلاها صحت الظهر. (فتح القدير) أن المطهّر: يعني أن المُطَهّر في الواقع، إما السؤر أو التراب، فإن كان الأول فلا فائدة في استعمال الثاني، تقدم أو تأخر، وإن كان الثاني فلا يضر التقديم والتأخير، فوجب الضم دون الترتيب.[العناية ٢/١] فيفيد الجمع: وصورته: أن يتوضأ ويتيمم ثم يصلي، أو يتوضأ فيصلي، ويتيمم فيصلي ثانيا، أو بالعكس.

وكذا عنده في الصحيح؛ لأن الكراهة لإظهار شرَفه. فإن لم يجد إلا نبيذ التمر، قال أبو حنيفة حظه: يتوضأ به ولا يتيمم؛ لحديث ليلة الجن، فإن النبي على توضأ به حين لم يجد الماء. * وقال أبويوسف عليه: يتيمم ولا يتوضأ به، وهو رواية عن أبي حنيفة حظه،

في الصحيح: احتراز عن الروايات الباقية فإنه ذكر في "المحيط" في سؤر الفرس عن أبي حنيفة على أربع روايات: قال في رواية: أحبُّ إليُّ أن يتوضأ بغيره، وهو رواية البلخي عنه، وفي رواية الحسن عنه: أنه مكروه كلحمه، وفي رواية: هو مشكوك كسؤر الحمار، وفي رواية كتاب الصلاة: هو طاهر، وهو الصحيح. (العناية) لأن الكواهة إلى: كراهة لحم الفرس في رواية؛ لاحترامه؛ لأنه آلة الجهاد، لا لنجاسته فلا يؤثّر في كراهة سؤره. (بحمع الأنفر) نبيذ التمر: إنما ذكر نبيذ التمر في فصل الأسآر؛ لأن له شبها خاصاً بسؤر البغل والحمار على قول محمد، فإنه يقول: بضم التيمم إلى الوضوء به؛ احتياطًا. [العناية ١٠٣/١]

"روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٢/١] أخرج الدار قطني في سننه حديث ابن مسعود نا أبو سعيد مولى بني هاشم، نا حماد بن سلمة عن على بن زيد عن أبي رافع عن ابن مسعود على أن النبي الله قال له ليلة الجن: أمعك ماء؛ قال: لا، قال: أمعك نبيذ؛ أحسبه قال: نعم، فتوضأ به. على بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه عن ابن مسعود. [٢٠٣/١، رقم: ٢٤٣، باب الوضوء بالنبيذ] أبو سعيد من رحال البحاري ثقة، وثقه أحمد وابن معين والطبراني والبغوي والدار قطني وابن شاهين، كذا في "التهذيب"، وحماد بن سلمة من رحال الجماعة ثقة. [إعلاء السنن ٢٠٦/١ رقم: ٢٧٦]

وفي حاشية "إعلاء السنن"؛ وعلي بن زيد مختلف فيه، وقد وثق (مجمع الزوائد)، وهو من رجال مسلم والأربعة، قال يعقوب بن شيبة؛ ثقة، صالح الحديث، وقال الترمذي: صدوق، وقال الساجي: كان من أهل الصدق، ويتحمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري بحرى من أجمع على ثبته، كذا في "التهذيب"، وفي "الترغيب" للمنذري. وقال الترمذي: صدوق، وصحح له حديثاً في السلام وحسن له غير ماحديث. قلت: فلا ينسزل حديثه عن درجة الحسن، وأبو رافع الصائغ اسمه نفيع، حاهلي إسلامي مشهور من علماء التابعين وكبارهم، روى عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبي هريرة وهم ممن يمكن سماعه عن ابن مسعود بلا ريب، على أن صاحب "الكمال" صرح بأنه سمع منه، كذا في "الجوهر النقي"، فالحديث حسن، واندفع بما ذكرنا، ما أورده الدار قطني من جهة على بن زيد، وسماع أبي رافع من ابن مسعود. [إعلاء السنن ٢/١]

وبه قال الشافعي على: عملاً بآية التيمم؛ لأنها أقوى، أو هو منسوخ بها؛ لأنها مَدَنية * وليلة الجن كانت مكية. وقال محمد عليه: يتوضأ به ويتيمم؛ لأن في الحديث اضطرابًا وفي التاريخ جهالةً، فوجب الجمع؛ احتياطًا. قلنا: ليلة الجن كانت غير واحدة،

عملاً بآية التيمم: فإنما تنقل التطهير عند عدم الماء المطلق إلى التراب، ونبيذ التمر ماء من وجه. (العناية) لأنها مدنية: لأن آية التيمم نزلت بالمدينة. وليلة الجن: كما ورد التصريح به في بعض الروايات. يتوضأ: قول محمد بوجوب الجمع بين الوضوء به والتيمم رواية أيضًا عن أبي حنيفة على أفتح القدير ١٠٥/١] اضطرابًا: بالاعتبار أن بعض الأحاديث تدل على أن ابن مسعود شهد مع رسول الله على أبلة الجن، وبعض الروايات تدل على أنه لم يشهدها معه، وإذا وقع الاضطراب في الحديث لم يكن بذاك.

وفي التاريخ جهالة: فإهم اختلفوا في انتساخ هذا الحديث لجهالة التاريخ.(العناية)

قلنا إلى: [جواب عن استدلال أبي يوسف] دفع دخل مقدر، تقريره: أن آية التيمم مدنية بلاشك، كما يشهد عليه أقوال المفسرين، وليلة الجن مكية، كما صرح به في بعض الروايات عن عبد الله بن مسعود، فما معنى جهالة التاريخ، بل لا حرم يكون الحديث منسوخاً. غير واحدة: كلامه يوهم أن ليلة الجن كانت بالمدينة، و لم ينقل ذلك في كتب الحديث فيما علم، لكن ذكر صاحب "آكام المرحان في أحكام الجان" أن ظاهر الأحاديث الواردة في وفادة الجن ألها كانت ست مرات، وذكر منها مرة في بقيع الغرقد، حضرها ابن مسعود ومرتين بمكة، ومرة رابعة خارجة المدينة حضرها الزبير بن العوام، وعلى هذا لايقطع بالنسخ. [فتح القدير ١٠٤/١]

فلا يصح دعوى النسخ، والحديث مشهور عملت به الصحابة ويمناه يزاد على الكتاب. وأما الاغتسال به فقد قيل: يجوز عنده؛ اعتبارًا بالوضوء، وقيل: لا يجوز؛ لأنه فوقه. والنبيذ المحتلف فيه: أن يكون حُلُوًا رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء، وما اشتدَّ منها صار حراماً لا يجوز التوضي به وإن غَيَّرَته النار، فما دام حلواً رقيقاً، فهو على الخلاف، وإن اشتد فعند أبي حنيفة وهما: يجوز التوضي به؛ لأنه يحل شربه عنده. وعند محمد وهم لا يتوضأ به؛ لحرمة شربه عنده، ولا يجوز التوضي عما سواه من الأنبذة جَرياً على قضية القياس.

دعوى النسخ: إذ يجوز أن يكون الدفعة الثانية في المدينة بعد آية التيمم. مشهور: ليس يريد به المشهور الاصطلاحي، بل المعنى اللغوي. عملت به الصحابة: ففي "سنن الدارقطني" عن عبد الله بن محرر عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: "النبيذ وضوء من لم يجد الماء"، وأخرج أيضًا عن الحارث عن علي: "أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبيذ، وأخرج أيضاً عن مزيدة بن جابر عن على قال: لا بأس بالوضوء بالنبيذ. [نصب الراية ٢٠١/١] وعن هذا قال أبوحنيفة هذه الكبار من الصحابة هذه كون عبد الله مع رسول الله الله الحن قلنا: في الباب ما يكفى للاعتماد عليه، وهو رواية هذه الكبار من الصحابة هذه كذا في "المبسوط". [الكفاية ١٠٥/١] على الكتاب: فيكون التقدير بحكم الزيادة: فإن لم تجدوا ماءً ولا نبيذ تمر فتيمموا.

وأما الاغتسال: اختلف مشايخنا على في الاغتسال بنبيذ التمر عند أبي حنيفة على، فمنهم من لم يُحَوِّزُهُ لأن الأثر في الوضوء خاصة، والأصح أنه يجوز؛ لأن المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه. [الكفاية ١٠٥/١] حلواً: أن يلقى تميرات في ماء حتى صار الماء حلواً رقيقاً، ولا يكون مشتداً ومسكراً. [العناية ١٠٥/١] من الأنبذة: قال الأوزاعي على: يجوز التوضي بسائر الأنبذة بالقياس على نبيذ التمر. [الكفاية ١٠٥/١]

باب التيمم

ومن لم يجد ماءً وهو مسافر، أو خارج المصر- بينه وبين المصونحو ميل أو أكثر-يتيمم بالصعيد؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّبا﴾، وقولِه على " "التراب طَهور المسلم ولو إلى عشر حِجَج مالم يجد الماء."*

التيمم: قال شمس الأنمة السرخسي - التيمم في اللغة القصد، وفي الشرع عبارة عن القصد إلى الصعيد للتطهير. [الكفاية ١٠٦/١] هاء: أي يكفي لرفع الحدث؛ لأن ما دون ذلك وجوده وعدمه سيان. (الكفاية) أو خارج المصور: رد من قال إنه لا يجوز التيمم إلا للمسافر ذكره في "المحيط" وقال: ومن الناس من قال: لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر إلا إذا قصد سفراً صحيحاً، والمعين ويجوز التيمم لمن هو خارج المصر وإن لم يكن مسافراً، وفيه أيضاً نفي لجواز التيمم في الأمصار سوى المواضع المستثناة، وهذا موافق لما ذكره في شرح الطحاوي حيث قال: إن التيمم في المصر لا يجوز إلا في ثلاثة أحوال، أحدها: إذا حاف قوات صلاة الجنازة إن توضأ. والثانية: عند خوف الجنب من البرد بسبب الاغتسال. [البناية ١٨١/١] بينه وبين المصر: متعلق بكل من المسافر وخارج المصر كما هو الأظهر، والمراد بالمصر: موضع الماء، بينه وبين المصور: متعلق بكل من المسافر وخارج المصر كما هو الأظهر، والمراد بالمصر: موضع الماء، ثلاث دراع وحمسمائة إلى أربعة آلاف، وفي تفسير غيره: أربعة آلاف وهو تُسلُث الفرسخ. وفي تفسير غيره: أربعة آلاف وهو تُسلُث الفرسخ. وفتح القدير ١٠٨/١] ملحوظة: يقدر الآن الميل الشرعي بما يساوي ١٠٦٠٩ كيلو متر (واحد كيلو متر واحد كيلو متر واحد كيلو متر واحد كيلو متر واحد ملوات متعددة. عشر حجج: جمع حجة بالكسر وتشديد الجيم.

" روي من حديث أبي ذر، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ٢٠٢/١] أخرج الترمذي في جامعه حديث أبي ذر عن عمرو بن بُحدان عن أبي ذر أن رسول الله على قال: إن الصعيد الطب ضهور المسلم، وإن أم يُحد ماء عشر سين، فإذا وحد الماء فليمُسنه بشريه. فإن ديث حير، وقال: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٢٤، باب ماجاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء]

والميل هو المختار في المقدار؛ لأنه يلحقه الحرَج بدخول المصر، والماء معدوم حقيقة، والمعتبر: المسافة دون خوف الفوت؛ لأن التفريط يأي من قبله. ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف إن استعمل الماء اشتدَّ مرضه: يتيمم؛ لما تلونا، ولأن الضرر في زيادة المرض فوق الضور في زيادة ثمن الماء، وذلك يبيح التيمم فهذا أولى، ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحرُّك أو بالاستعمال. واعتبر الشافعي عظم خوف التَّلف، وهو مردود بظاهر النص.

هو المختار: أي في مقدار بُعد الماء، وجه كونه مختاراً أن المسافة القريبة جداً مانعة من جواز التيمم، والبعيدة بحوزة له فقدر البعد بالميل؛ لإلحاق الحرج إلى وصول الماء، وفيه احتراز عن غيره من الأقوال، وعن محمد: شرطه أن يكون بينه وبين المصر ميلان، وعن أبي يوسف: لو ذهب إليه وتوضأ به تذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له التيمم، قال في "الذخيرة": وهذا أحسن جداً. [البناية ٥/١] في المقدار: وروى عن زفر: إن كان بحيث يصل إلى الماء قبل حروج الوقت لا يجزئه التيمم، وإلا فيجزئه وإن قرب الماء منه.(العناية) والماء معدوم حقيقة: تقريره: أن المنصوص عليه كون الماء معدوماً، وههنا معدوم حقيقة، لكن نعلم بيقين أن عدمه مع القدرة عليه بلا حرج ليس بمُجَوِّز للتيمم، وإلا لجاز لمن سكن بشاطئ البحر وقد عدم الماء من بيته، فجعلنا الحد الفاصل بين البعد والقرب لُحوق الحرج؛ لأن الطاعة بحسب الطاقة، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جعل عَلَيْكُمْ فِي الدُّينِ مِنْ حر - فِهِ. [العناية ١٠٨/١] خوف القوت: احتراز عما ذكرنا من قول زفر آنفًا. (العناية) يأتي من قبله: بتأخير الصلاة، فليس له أن يتيمم إذا كان الماء قريبًا منه (النهاية) لما تلونا: أراد به قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُنْــتُمْ مُرْضَى ﴾ (البناية) فوق النضور: لأن ثمن الماء مال، والمال خُلق لوقاية النفس، فكان تبعاً، ولما كان الحرج مدفوعاً عن الوقاية التي هي تبع، فلأن يكون مدفوعاً عن الموقى الذي هو الأصل، أولى.(الكفاية) خوف التلف: أي تلف نفسه، أو عضوه.(العناية) بظاهر النص: لأن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْـــنَّهُ مُرْضَى﴾ بإطلاقه يبيح التيمم لكل مريض إلا أنه خرج من لايشتد مرضه بسياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ سَا لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَرْجِ﴾ فإن الحرج إنما يلحق من يشتد مرضه به فيبقى الباقي على ظاهرها [العناية ١٠٩/١]

ولو خاف الجنب إن اغتسل أن يقتله البردُ أو يُمرضه: يتيمم بالصعيد، وهذا إذا كان خارج المصر؛ لِما بينًا، ولو كان في المصر فكذلك عند أبي حنيفة على خلافاً لهما. هما يقولان: إن تحقق هذه الحالة نادر في المصر، فلا يعتبر. وله: أنَّ العَجز ثابت حقيقة، فلا بد من اعتباره. والتيمم ضربتان: يمسح بإحداهما وجهه، وبالأخرى يديه إلى المرفقين؛ لقوله عليلا: "التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين"، **

ولو خاف الجنب: ولم يذكر: المُحْدِث إذا خاف الهلاك من الوضوء في المصر، وقال في "الأسرار": هما سواء. (العناية) وهذا إذا إلخ: إشارة إلى حواز التيمم للذي يريد به التيمم لأحل الخوف من استعمال الماء من الموت أو المرض. (البناية) لما بينًا: أراد به قوله: "لأنه يلحقه الحرج بدخول المصر". (البناية)

خلافاً فهما: أي لأبي يوسف ومحمد، وذكر في "قاضي خان": الجنب الصحيح في المصر إذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم عنده، والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في قولهم جميعاً. [البناية ٢٤٨/١] فلابد من اعتباره: ولو كان نادراً في المصر، إذ النادر إذا تحقق فلا بد أن يجب الخروج عن عهدته، ولهذا لو عدم الماء في المصر يتيمم وإن كان نادراً كما لو عدم في البر. [البناية ٢٤٨/١] والتيمم ضربتان: قولهم: "ضربتان" يفيد أن الضرب ركن، ومقتضاه أنه لو ضرب يديه فقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح بتلك الضربة؛ لأنها ركن، فصار كما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء. [فتح القدير ٢٠/١]

إلى الموفقين: نفي لقول الزهري: فإنه يمسح إلى الآباط، وهو رواية عن مالك ينه، ولرواية الحسن عن أي حنيفة على: أنه إلى الرسغ، وهو رواية عن ابن عباس الله العناية ١١٠/١] ضوبة للوجه إلخ: وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين بأنه ثلاثه ضربات، وعلى الأوزاعي والشافعي بأنه إلى الرسغين، وعلى الزهري ينه بأنه إلى الآباط، وعلى مالك ينه بأنه إلى نصف الذراع. [الكفاية ١١١/١]

* أخرج الحاكم في " المستدرك" عن أبي الزبير عن حابر عن النبي الله قال: "التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة للبدين إلى المرفقين". [١٨٠/١، أحكام التيمم] قوله: عن حابر في الله قال في "عمدة القاري" بعد نقل هذا الحديث: وأخرجه البيهقي أيضاً، والحاكم أيضاً من حديث إسحاق الحربي، وقال: هذا إسناده صحيح، وقال الذهبي أيضاً: إسناده صحيح، ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحته. [إعلاء السنن ١٨٨١، رقم: ٢٨٥]

وينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب؛ كيلا يصير مُثلَةً، ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية؛ لقيامه مقام الوضوء، ولهذا قالوا: يخلِّل الأصابع وينزع الخاتم ليتم المسح. والحدث والجنابة فيه سواء، وكذا الحيض والنفاس؛ لما روي أن قوماً جاءوا إلى رسول الله على وقالوا: إنا قوم نسكن هذه الرّمال، ولانجد الماء شهراً أو شهرين، وفينا الجنب والحائض والنفساء،

وينفض: النفض تحريك الشيء ليسقط ما عليه من غبار أو غيره. (العناية) بقدر إلخ: إشارة إلى أنه لا يقدر عبرة، كما روي عن محمد، بل إن احتاج إلى الثاني فعل، ولا بمرتين كما روي عن أبي يوسف، بل إذا تناثر بمرة لا يحتاج إلى الثاني. [العناية ١/ ، ١١] كيلا يصير: فيه إشارة إلى أن النفض واحب. مثلة: المثلة ما بمثل به من تبديل خلقته، وتغيير هيئته، سواء كان بقطع عضو، أو تسويد وحه، أو تغييره. (العناية) ولا بد: يعني أن الاستيعاب شرط في التيمم حتى إذا ترك شيئاً لم يجزكما في الوضوء. (العناية) ظاهر الرواية: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة على أنه قال: الأكثر يقوم مقام الكل. (العناية)

مقام الموضوء: والاستيعاب في الوضوء شرط، فكذا فيما قام مقامه (العناية) والحداث والجنابة إلخ: أي في التيمم من حيث الجواز والكيفية والآلة سواء، وهو قول أصحابنا وعليه العلماء، وهو المروي عن علي وابن عباس وعائشة هذا، وقال بعض الناس: لا يتيمم الجنب والحائض والنفساء، وهو المروي عن عمر وابن مسعود وابن عمر هذا ومنشأ الاختلاف فيما بينهم: أن قوله تعالى: وأو لامستم النساء محمول على اللس باليد أو على الجماع، فذهب الأولون إلى الثاني والآخرون إلى الأول، وقالوا: القياس أن لا يكون التيمم طهوراً وإنما أباحه الله تعالى للمحدث، فلا يباح للحنب؛ لأنه ليس بمعقول المعنى حتى يصح القياس وليست الملامسة في معناه لتلحق به بل هي فوقه، وقال الأولون: الملامسة أريد بها الجماع بحازاً؛ لسياق الآية، فإن الله تعالى بين حكم الحدث والجنابة في آية الوضوء ثم نقل الحكم إلى التراب حال عدم الماء وذكر الحدث الأصغر بقوله: ﴿أَوْ حَاءَ أَحَدٌ مَنْكُمْ مِن الْغَائِطِ﴾، فيحمل "لامستم" على الحدث الأكبر؛ لتصير الطهارتان والحد ثان مذكورين في آية التيمم كما في ذكر آية الوضوء، ولئلا يلزم التكرار؛ لأن الأصغر مذكور في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مَنْكُمْ مِن الْغَائِطِ﴾ في حق التيمم فحمل "لامستم" عليه تكرار! العناية ا/١١١

فقال: "عليكم بأرضكم". * ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رهي الكرّ ما كان من جنس الأرض، كالتراب، والرّمْل، والحجر، والجصّ، والنّورّة، والكحل، والزّرنيخ، وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والرّمْل، وقال الشافعي حضه: لا يجوز إلا بالتراب المنبّ، وهو رواية عن أبي يوسف حضه؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمّ مُواصَعِيداً طَيّباً ﴾ بالتراب المنبّ، قاله ابن عباس فرحه، غير أن أبا يوسف عضه زاد عليه الرمل بالحديث الذي رويناه. ولهما: أن الصعيد اسم لوجه الأرض، سمى به لصعوده،

كالتراب إلى: وكذا الياقوت والفيروزج والزمرد؛ لأنها أحجار مضيئة، ولا يجوز التيمم باللؤلؤ ولو مسحوقاً، والزجاج المتخذ من الرمل وشيء آخر، والماء المنجمد والمعادن إلا أن يكون في محلها، أو مختلطاً بالتراب والتراب غالب. إمجمع الأنحر ٢٠/١] وقال أبو يوسف: هذا قوله المرجوع عنه كان يقول أولاً هكذا ثم رجع فقال: لا يجوز إلا بالتراب الخالص. (البناية) المنبت: الذي له غبار. (البناية) لصعوده: أي لكونه نماية ما يصعد إليه من باطن الأرض. [البناية ٢٦/١]

"الحديث رواه البيهقي في سننه عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن أي هريرة على قال: جاء أعرابي إلى رسول الله في فقال: إنا نكون في الرمل، وفينا الحائض والجنب والنفساء، فيأتي علينا أربعة أشهر لا نحد الماء، قال: عليك بالتراب يعبي التسم. (وقال): هذا حديث يعرف بالمثنى بن الصباح عن عمرو، والمثنى غير قوي. [7/ ٢١، ١١، باب ما روي في الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم عند انقطاع الدم إذا عدمتا الماء] فإن قلت: هذا الحديث ضعيف فلا يتم به الاستدلال، قلت: قد ورد في ذلك حديث عمران بن الحصين. [البناية ٤/١، ٥] أخرجه البخاري في صحيحه، وفيه: ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضاً، ونودي بالصلاة فصلى بالناس، فلما انفتل (رسول الله في من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: ما منعك يا فلان أن تصلى مع القوم؟ قال: أصابتني حنابة ولا ماء، قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك. [رقم: ٢٤٤، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء]

والطيب يحتمل الطاهر، فحمل عليه؛ لأنه أليق بموضع الطهارة، أوهو مراد بالإجماع. ثم لا يُشترط أن يكون عليه غبار عند أبي حنيفة عليه؛ لإطلاق ما تَلُونا، وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد عليها؛ لأنه تراب رقيق.

يحتمل الطاهر: هذا حواب عما قاله الشافعي: أن معنى طيباً في قوله تعالى: ﴿فَتَبَمَّمُوا صَعِيداً طَيّباً﴾ تراباً منبتاً، ثم استدل على ذلك بقول ابن عباس حيث فسر الطيب بالمنبت. تقرير الجواب: أن الطيب مشترك بين الطاهر والنظيف والحلال والمنبت، والطيب إما بمعنى الطاهر؛ فإن الطيب في اللغة خلاف الجنيث وإما بمعنى النظيف، فقال أبو اسحق: الطيب: النظيف. وإما بمعنى الحلال، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيّبَاتِ مَا رَزْقُنَاكُمْ ﴾ وإما بمعنى المنبت، كفوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطّبِّبُ يَحْرُ لَجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّه ﴾. والأكثر على أنه بمعنى الطاهر، وقد أريد به الطاهر بالإجماع؛ لأن الطهارة شرط فيه؛ لأن النحس لا يكون طهوراً، فإذا أريد به هذا المعنى لا يراد غيره؛ لأن المشترك لا عموم له. [البناية ١/٣٦١-٣٦٢]

بموضع الطهارة: لأنه قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّالَةُ اللَّاللَّا اللّلْمُلْمُلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

عند أبي حنيفة هـ: ومحمد عنه في إحدى الروايتين. (العناية) لإطلاق ما تلونا: من قوله تعالى: ﴿فَيَمُّمُواصَعِيداً طَيّباكِه، وفي رواية أخرى عنه، وهو قول الشافعي وأبي يوسف وأحمد عينه: لايجوز بدونه؛ لقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ أي من التراب، وهو كما ترى يوجب المسح بشيء من الأرض؛ لكون كلمة "من" للتبعيض. والجواب أن الضمير يحتمل أن يعود إلى الحدث، أو يحمل "من" على ابتداء الغاية. [العناية ١١٣/١] بالغبار: بأن نفض ثوبه أو لبده وارتفع الغبار فتيمم منه يجوز عندهما. (البناية)

مع القدرة إلخ: وأبو يوسف لم يجوّزه مع القدرة على الصعيد، لأن الغبار ليس بتراب خالص، ولكنه من التراب من وجه، والمأمور به التيمم بالصعيد، فعند القدرة عليه لا يجوز العدول عنه، وأما عند العجز عنه فيجوز كالإيماء عند العجز عن الركوع والسجود.[العناية ١١٣/١] والنية فرض في التيمم، وقال زفر حلك، ليس بفرض؛ لأنه خَلَف عن الوضوء، فلا يخالفه في وصفه. ولنا: أنه ينبئ عن القصد، فلا يتحقّق دونه، أو جُعل طهوراً في حالة مخصوصة، والماء طهور بنفسه على مامر. ثم إذا نوى الطهارة أو استباحة الصلاة: أجزأه، ولا يُشترط نية التيمم للحدث أو للجنابة، هو الصحيح من المذهب. فإن تيمم نصراني يريد به الإسلام، ثم أسلم، لم يكن متيمماً عند أبي حنيفة ومحمد به الله وقال أبو يوسف بعلله: هو متيمم؛

خلف: لأن الخلف هو ما لا يجوز الإتيان به إلا عند عذر وُجد في الأصل، وما نحن فيه كذلك لا محالة، والخلف لا يخالف الأصل في وصفه أي في وصفه الذي هو الصحة فإن الوضوء بدون النية صحيح. فلو لم يصح التيمم بدونها كان الخلف مخالفاً للأصل في وصفه، وهو لا يجوز؛ لخروجه عن الخلفية إذ ذاك. [العناية ١١٤/١] أو جعل إلخ: دليل آخر وتقريره: جعل التراب طهوراً بشرطين، بشرط عدم الماء، وبشرط أن يكون التيمم للصلاة؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تُجِدُهِا مَاءً فَتَيَمُّمُوا﴾ بناء على قوله تعالى: ﴿إِذَا فَمُثّمُ إلى الصَلاة فَاغْسِلُوا وُجُوْهُكُمْ ، والمراد به فاغسلوا للصلاة، فكذا قوله تعالى: ﴿فَيَسَمُهُ الله للصلاة، فكما لا يفيد الطهارة حال وجود الماء فكذا لا يفيدها حال عدم النية. [العناية ١١٤/١]

والماء طهور بنفسه: أي بطبعه فلا يحتاج إلى النية بخلاف التراب فإنه ملوّث بطبعه فافترقا. وقال الأكمل: قوله: والماء طهور بنفسه حواب سؤال، تقديره: أن الماء أيضاً في الآية جعل طهوراً في حالة مخصوصة كما ذكرتم فكان الواحب أن تكون النية فيه شرطاً وتقدير الجواب: أن الماء طهور بنفسه أي عامل بطبعه فلا يحتاج إلى النية كما في إزالة النحاسة العينية، قلت: السؤال غير موجه؛ لأنه يقول فيه: أن الماء أيضاً في الآية جعل طهوراً في حالة مخصوصة. وليس كذلك بل الماء مطهر في جميع الحالات وليست طهارته مقتصرة على وقت إرادة الصلاة بخلاف التراب، فإن طهارته مقتصرة على وقت إرادة الصلاة كما ذكرنا. [البناية ١/٥٦٦] أجزاه: لأن التيمم طهارة ولا يلزمه نية أسباها كما في الوضوء فلا يشترط التعيين، ألا ترى أنه لو توضأ للظهر يجوز أداء العصر به وكذا على العكس. [البناية ٢٦٦٦] من المذهب: لأن التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز، أحدهما عن الآخر إلا بالنية كصلاة الفرض عن النافلة. [العناية ١/٥١٦]

لأنه نوى قربة مقصودة. بخلاف التيمم لدخول المسجد، ومس المصحف؛ لأنه ليس بقربة مقصودة. ولهما: أن التراب ما جُعل طهوراً إلا في حال إرادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة، والإسلام قربة مقصودة تصح بدونها، بخلاف سجدة التلاوة؛ لأنما قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة. وإن توضأ لا يريد به الإسلام، ثم أسلم فهو متوضئ، خلافاً للشافعي سلم؛ بناءً على اشتراط النية، فإن تيمم مسلم، ثم ارتد، ثم أسلم: فهو على تيممه. وقال زفر سلم: بطل تيممه؛ لأن الكفر ينافيه، فيستوي فيه

قربة مقصودة: أما القربة: فلأن الإسلام أعظم القرب، وأما أمّا مقصودة: فلأن المراد به ههنا ما لايكون في ضمن شيء آخر كالمشروط، وإذا كان كذلك صح تيممه كالمسلم تيمم للصلاة. [العناية ١٥/١] كلاف التيمم: فإنه لا يكون متيممًا. (العناية) تصح بدو أها: يقتضي أنه لو تيمم للصلاة صح عندهما وليس كذلك، فالحاصل ألهما لا يصححان منه تيمماً أصلاً؛ بناء على عدم صحة النية منه فما يفتقر إليها لا يصح منه. وهذا؛ لأن النية تُصيَّر الفعل منتهضاً سبباً للثواب ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال الكفر، ولذا صححوا وضوءه؛ لعدم افتقاره إلى النية و لم يصححه الشافعي لما افتقر إليها عنده. [فتح القدير ١٩٦١] سجدة التلاوة إلى النيق من الكوب و ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن حيث لا يجوز الصلاة بذلك التيمم في قول عامة العلماء، حتى الو نوى المسلم بالتيمم سحدة التلاوة يصير متيمماً لا أن يريد به أن الكافر إذا تيمم يريد به سحدة التلاوة يصير متيمماً فإن الكافر إذا تيمم للصلاة ثم أسلم لا تجوز الصلاة بذلك التيمم، نص على هذا شيخ الإسلام في مبسوطه، فكذلك إذا تيمم لسجدة التلاوة. [الكفاية ١١٦١]

فهو متوضئ: عندنا؛ لأن النية فيه ليست بشرط عندنا، فعدم أهليته لا يضر، وقال الشافعي على: ليس متوضئ؛ لأن النية شرط، وهو ليس من أهلها. [العناية ١١٦/١] بطل تيممه: لأن الشارع جعل التراب طهور المسلم، لا طهور الكافر؛ للحديث: "التراب طهور المسلم" ولهذا لا يصح من الكافر، وبالارتداد ارتفعت طهوريته. [الكفاية ١١٧/١] فيستوي فيه إلخ: فكما لايصح ابتداء التيمم، وهو كافر، لا يصح بقاؤه مع الكفر. (فتح القدير)

الابتداء والبقاء كالمحرمية في النكاح. ولنا: أن الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهراً، فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه، كما لو اعترض على الوضوء، وإنما لا يصح من الكافر ابتداء؛ لعدم النية منه. ويَنْقُضُ التيمُم كلُّ سَيء يَنْقُضُ الوضوء؛ لأنه خلف عنه فأخذ حُكمَه، وينقضه أيضًا رؤية الماء إذا قدر على استعماله؛ لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية التراب، وحائف السَّبع، والعدوِّ، والعطش عاجز حكماً،

كالمحرمية في النكاح: كما يمنع ابتداء النكاح يمنع بقاءه، حتى لوكان الزوجان صغيرين، فأرضعتهما امرأة ارتفع النكاح، أوكبيرين فمكّنت الزوجة ابن زوجها ارتفع بعد الثبوت، والأصل: أن كل صفة منافية لحكم يستوي فيها الابتداء والبقاء، إلا أن يخرج شيء بالنص كبقاء الصلاة عند سبق الحدث، حتى حاز البناء. [فتح القدير ١١٧/١] ولنا أن الباقي: حاصله تسليم الأصل المذكور، ومنع صدقه في المتنازع فيه. أي ليس التيمم نفسه باقياً ليرتفع بورود الكفر. (فتح القدير) لعدم النية منه: أي هكذا التيمم في نفسه لاينافيه الكفر، وإنما ينافي شرطه، وهو النية المشروطة في الابتداء وقد تحققت. [مجمع الأفر ١٩٤١] لأنه خلف عنه: ولا شك أن الأصل أقوى من الخلف فما كان ناقضاً للأقوى كان ناقضاً للأضعف بطريق الأولى، فكل ما ينقض الوضوء ينقض التيمم. (العناية) رؤية الماء: إنما الناقض الحدث السابق لكن أضاف الانتقاض إلى الرؤية مجازاً؛ لما أن عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب طهوراً عند رؤية الماء المقدور على استعماله. [الكفاية ١٩٧/١]

على استعماله: لأنه إذا قدر عليه، ولكن لم يقدر على استعماله، فوجوده كعدمه. (مجمع الألهر) الذي هو غاية: سماه غاية من حيث المعنى؛ إذ ليس في لفظ الكتاب العزيز ما يدل على ذلك، والمذكور في الحديث قوله على "ما لم يجد الماء"، وكلمة ما للمدة أي مادام أنه غير واحد للماء ولكن معناهما يلتقيان في أن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله، فسمي باسم الغاية. (العناية) والعطش: على نفسه أو دابته أو رفيقه. وكذا إذا خاف الجوع بأن كان محتاجاً إلى الماء للعجين، أما إن احتاج إليه للمرقة، فلا يتيمم. (فتح القدير) عاجز: لأن صيانة النفس أوجب من صيانة الطهارة بالماء، فإن لها بدلاً، ولا بدل للنفس، أو لأن هذا في معني المريض بجامع أنه يفضي إلى الهلاك، و حواز التيمم في حق المريض منصوص عليه، فألحق هذا به. [الكفاية ١٩٨١]

والنائم عند أبي حنيفة عند تقديراً، حتى لو مرّ النائم المتيمم على الماء بطل تيممه عنده، والمراد: ما يكفي للوضوء؛ لأنه لا معتبر بما دونه ابتداءً فكذا انتهاءً. ولا يتيمم إلا بصعيد طاهر؛ لأن الطيب أريد به الطاهر في النص، ولأنه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء. ويُستحب لعادم الماء وهو يرجوه ... أن يؤخّر الصلاة إلى آخر الوقت،

عند أبي حنيفة: ذكر في "فتاوى قاضي حان": متيمم مر على ماء وهو نائم، ذكر في بعض الروايات: أن على قول أبي حنيفة علم ينتقض تيممه، ثم قال: وقيل: ينبغي أن لا ينتقض عند الكل؛ لأنه لو تيمم، ويقربه ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل... والفرق بين النائم وحائف العدو والسبع: أن النوم في حالة السفر على وحه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر نومه، وجعل كاليقظان حكماً.[الكفاية ١١٨/١]

تقديرا: واعلم أنهم فرعوا لو صلى بتيمم، فطلع عليه رجل معه ماء، فإن غلب على ظنه أنه يعطيه بطلت قبل السؤال، وإن غلب أن لا يعطيه يمضي على صلاته. وإن أشكل عليه يمضي ثم يسأله فإن أعطاه ولو بيعاً بثمن المثل ونحوه أعاد وإلا فهي تامةً. (فتح القدير) والمواد: من الماء يعني الماء في قوله: "وينقضه رؤية الماء" ما يكفي، فلو وجد المتيمم ماء، فتوضأ به فنقص عن إحدى رجليه إن كان غسل كل عضو ثلاثًا، أو مرتين انتقض تيممه، أو مرة لا ينتقض؛ لأنه في الأول وجد ما يكفيه؛ إذ لو اقتصر على أدنى ما يتأدى به الفرض كفاه بخلاف الثاني. [فتح القدير ١٩/١]

بصعيد طاهر: وعن هذا قلنا: إن الأرض إذا تنحست، ثم حفت لا يجوز التيمم بها، ويجوز الصلاة عليها؟ لقول النبي في "زكاة الأرض يبسها" إلا أن اشتراط الطهارة في التيمم، إنما ثبت بعبارة النص، فلا يعارضه خبر الواحد، وأما اشتراط الطهارة في مكان الصلاة، فثبت بدلالة النص، فيعارضه خبر الواحد. (النهاية) النص: يعني قوله تعالى: ﴿ فَتَيمَمُوا صعيداً طَيّباً ﴾. (العناية) يرجوه: وإن لم يرج يتيمم في الوقت المستحب؟ لأنه لا يفيد التأخير. (الكفاية)

يؤخو الصلاة: والحاصل: أنه إذا رجا الماء يؤخر إلى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة، وإن كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب، كوقت الإسفار في الفجر، والإبراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله، لكن ذكر شراح "الهداية" وبعض شراح "المبسوط": " أنه إن كان لا يرجو الماء يصلي في أول الوقت؛ لأن أداء الصلاة فيه أفضل، إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة، =

فإن وجد الماء توضأ، وإلا تيمم وصلى؛ ليقع الأداء بأكمل الطهارتين، فصار كالطامع في الجماعة. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف صلاً في غير رواية الأصول: أن التأخير حتم؛ لأن غالب الرأي كالمتحقق. وجه الظاهر: أن العجز ثابت حقيقة، فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله. ويصلي بتيممه ماشاء من الفرائض والنوافل، وعند الشافعي سلك فرض؛ لأنه طهارة ضرورية.

= ولا يتأتى هذا في حق من في المفازة، فكان التعجيل أولى كما في حق النساء؛ لأنهن لا يصلين بجماعة"، وتعقبهم "الأتقابي" في "غاية البيان": "بأنه سهو منهم لتصريح أتمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة"، وأحاب في "السراج" "بأن تصريحهم محمول على ما إذا تضمن التأخير فضيلة، وإلا لم يكن له فائدة، فلا يكون مستحباً"، وانتصر في "البحر" لــ "الأتقاني" بما فيه نظر كما أوضحناه فيما علقنا عليه. والذي يؤيد كلام الشراح أن ما ذكره أثمتنا من استحباب الإسفار بالفجر والإبراد بظهر الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة، وتأخير العصر؛ لاتساع وقت النوافل، وتأخير العشاء؛ لما فيه من قطع السمر المنهى عنه، وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر؛ لأنه في الغالب يصلي منفرداً، ولا يتنفل بعد العصر، وبياح له بعد العشاء كما سيأتي، فكان التعجيل في حقه أفضل، وقولهم: كتكثير الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيها. [ردالمحتار ١٣١/١] كالطامع في الجماعة: ليس باحتراز عن غير الطامع، بل هو إلزام على الشافعي؛ لأن مذهبه أن التأخير مستحب إذا كان طامعاً في الجماعة. [العناية ١٢٠/١] كالمتحقق: ألا ترى أن الله تعالى سمى غالب الرأي علماً، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّ عَلِمُتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾. (العناية) إلا بيقين: وكذلك جواز التيمم للمريض.... إنما كان لكون غالب الرأي بمنزلة المتحقق. (الكفاية) تنبيه: في "المعراج" عن "المجتبى": "يتخالج في قلبي فيما إذا كان يعلم أنه إن أخر الصلاة إلى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة أقلُّ من ميل، لكن لا يتمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت، الأولى أن يصلي في أول الوقت مراعاةً لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف". [رد المحتار ١٣١/١-١٣٢] وعند الشافعي عنده لا رافع، وتارةً على أنه رافع للحدث عندنا، مبيح عنده لا رافع، وتارةً على أنه طهارة ضرورية عنده مطلقة عندنا، كما اقتصر عليه المصنف.[فتح القدير ١٢١/١] لكل فوض: قيد به، لأنه يجيز النوافل المتعددة بالتيمم الواحد تبعيةً للفرض.(فتح القدير) طهارة ضرورية: والحاجة في الفرائض تزول بفرض

واحد، ولا تستجدد حاجة أخرى إلا لجيء وقت آخر بخلاف النوافل فإن الحاجة إلى النوافل دائمة.(الكفاية)

ولنا: أنه طَهور حال عدم الماء، فيعمل عمله ما بقي شرطه. ويتيمم الصحيح في المصور إذا حضوت جنازة ــ والولي غيره ــ فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة؛ لأنما لا تُقضى فيتحقق العجز. وكذا من حضر العيد، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن يفوته العيدُ: يتيمم؛ لأنما لا تعاد، وقوله: "والولي غيره"، إشارة إلى أنه لا يجوز للولي، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة على، هو الصحيح؛ لأن للولي حق الإعادة، فلا فَوات في حقه. وإن أحدث الإمام أو المقتدي في صلاة العيد: تيمم وبنى عند أبي حنيفة على عند أبي حنيفة على قالا: لا يتيمم؛

أنه طهور: أي التراب طهور بشرط عدم الماء بالنص، وكل ما هو طهور بشرط يعمل عمله ما بقي شرطه كالماء، فإنه طهور بشرط كونه طاهراً، ويعمل عمله ما دام شرطه موجوداً. (العناية) ويتيمم الصحيح: وكذا إذا حضرت صلاة العيد، وهذا عندنا، وقال الشافعي: لايتيمم لهما؛ لأن التيمم طهور شرعاً عند عدم الماء، ومع وجوده لا يكون طهوراً، ولا صلاة إلا بطهور، ومذهبنا مذهب ابن عباس شرعاً عند عدم الماء، ومع وجوده لا يكون طهوراً، ولا صلاة إلا بطهور، ومذهبنا مذهب ابن عباس شرعاً الله حاءتك جنازة فجئت على غير وضوء وتخاف أن تفوتك، تيمم وصلٌ، ونقل عن ابن عمر شاق في صلاة العيد مثله، وقد ورد أن النبي شرق رد السلام بطهارة التيمم حين خاف الفوت بمواراة المسلم عن بصره، فصار هذا أصلاً في أن كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أداؤه بالتيمم مع وجود الماء، وصلاة الجنازة تفوت لا إلى بدل؛ لأنما لا تعاد عندنا، فكان الخلاف مبنياً على هذا الأصل (النهاية) في المصر: احتراز عن المفازة؛ لأن التيمم فيها جائز، وليًّا كان أو غيره؛ لعدم الماء فيها غالبًا (العناية) في المصر: احتراز عن المفازة؛ لأن التيمم فيها جائز، وليًّا كان أو غيره؛ لعدم الماء فيها غالبًا (العناية) في المحورة: ثم لو صلى به فحضرت أخرى خاف فوتما كذلك، كان له أن يصلى بذلك التيمم عندهما فيتحقق العجز: ثم لو صلى به فحضرت أخرى خاف فوتما كذلك، كان له أن يصلى بذلك التيمم عندهما خلافاً محمد. [فتح القدير ١٢٢/١] وهو رواية: أي عدم جواز التيمم للولي (العناية) هو الصحيح: احتراز عن ظاهر الرواية أنه يجوز للولى أيضًا؛ لأن الانتظار فيها مكروه [فتح القدير ١٢٢/١] تيمم وبنى: وفي "المحبط":

لو علم أنه لو اشتغل بالوضوء لا يفرغ الإمام عن صلاته لا يجزئه التيمم. [مجمع الأنفر ٦٤/١]

لأن اللاحق يصلي بعد فراغ الإمام، فلا يخاف الفوت. وله: أن الخوف باق؛ لأنه يوم زحمة، فيعتريه عارض يُفسد عليه صلاته، والخلاف فيما إذا شرع بالوضوء، ولوشرع بالتيمم تيمَّم وبني بالاتفاق؛ لأنا لو أو جبنا الوضوء يكون واجداً للماء في صلاته فيفسد. ولا يتيمم للجمعة وإن خاف الفوت لوتوضا، فإن أدرك الجمعة صلاها وإلا صلى الظهر أربعاً؛ لأنما تفوت إلى حَلَف - وهو الظهر - بخلاف العيد. وكذا إذا خاف فوت الوقت لو توضأ: لم يتيمم، ويتوضأ ويقضي ما فاته؛ لأن الفوات إلى حَلَف، وهو القضاء. والمسافر إذا نسي الماء في رَحلِه فتيمم وصلَّى، ثم ذكر الماء لم يُعِدها عند أبي حنيفة ومحمد بهاها.

اللاحق يصلي: وذلك في حكم الصلاة بالجماعة (العناية) يوم زهمة: أي لأنه يوم ازدحام، فلا يُؤمن اعتبراض عارض يعتريه (العناية) بالاتفاق: ذكر في "الفوائد الظهيرية": فإن كان شروعه بالتيمم، فسبقه الحدث تيمم وبني عند أبي حنيفة هيه بلا إشكال، وأما على قولهما: فاختلف المتأخرون، قال بعضهم: تيمم وبني، كما هو قول أبي حنيفة سيه لأنه لا يمكنه التوضي للبناء؛ لما فيه من بناء القوي على الضعيف، كما إذا وجد الماء في خلال الصلاة يستأنفها، ولا يبني عليها. وقال بعضهم: لا، بل يتوضأ ويبني، ويجوز أن يكون ابتداء الصلاة بالتيمم، والبناء بالوضوء، كما قلنا في جُنب معه من الماء قدر ما يكفي لوضوئه: فإنه يتيمم ويصلي، فإذا تيمم وتحرم للصلاة، ثم سبقه الحدث يتوضأ بذلك الماء ويبني، الكفاية ١٢٣/١-١٢٣٠] أربعًا: قيل: هو تأكيد وقطع لإرادة الجمعة بالظهر مجازًا؛ لكونها خلفه (العناية)

وهو الظهر: أطلق الخلف على الظهر مع أنه ليس بخلف؛ لأن أربع ركعات لا يكون خلفاً عن اثنين، إما لأنه خلف عند البعض، وإما لأنه يتصور بصورة الخلف حيث يصار إليه عند العجز عن أداء الجمعة. والمسافر إلخ: وذكر الإمام الزاهدي أن المسألة على ثلاثة أوجه: إما أن وضعه بنفسه، ولم يطلبه، أو وضعه غلامه أو أجيره، وهو لا يعلم، أو وضعه بنفسه ونسيه، ففي الأول: لاتجوز صلاته بالإجماع؛ لأن التقصير حاء من قبله حيث لم يطلب، وفي الثاني: يجوز بالإجماع؛ لأن المرء لا يخاطب بفعل الغير، وإن وضعه بنفسه ثم نسيه، فهو على الاختلاف. (النهاية) إذا نسي الماء: قيد بالنسيان؛ لأن في الظن لا يجوز له التيمم بالإجماع ويعيد الصلاة. (الكفاية)

وقال أبويوسف على أيعيدها. والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه، أو وضعه غيره بأمره. وذِكْرُه في الوقت وبعده سواء. له: أنه واحد للماء، فصار كما إذا كان في رحله ثوب فنسيه؛ ولأن رحل المسافر معدن للماء عادةً، فيُقترض الطلب عليه. ولهما: أنه لا قدرة بدون العلم وهو المراد بالوجود وماء السرحل مُعدُّ للشرب، لا للاستعمال. ومسألة الثوب على الاختلاف، ولو كان على الاتفاق ففرض الستر يفوت لا إلى خَلف، والطهارة بالماء تفوت إلى خلف، وهو التيمم. وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أنَّ بقُرْبه ماءً؛ لأن الغالب عدم الماء في الفَلوَات ولا دليل على الوجود، فلم يكن واحداً للماء. وإن غلب على ظنه أن هناك ماءً: لهماء نظراً إلى الدليل، أن هناك ماءً: لهماء نظراً إلى الدليل،

وقال أبويوسف على: وهو قول الشافعي على معدن للماء: وكل ما هو معدن للماء عادةً يفترض على المتيمم طلب الماء فيه (العناية) فيفترض الطلب: ولذا وحبت الإعادة إذا صلى بثوب نحس، أو عرياناً، أو بنجاسة حقيقية ناسياً الماء، والثوب الطاهر في رحله؛ لوجود علة اشتراط الطلب. [فتح القدير ١٢٤/١] وماء الوحل: تقريره: أن رحل المسافر معدن الماء عادة معداً للشرب، أو الاستعمال، والأول مسلم غير مفيد، والثاني ممنوع (العناية) ومسألة الثوب: حواب عن المقيس عليه، وتقريره: أن الحكم فيه عندنا كالماء، فلاينتهض حجةً. يعني أن الفرق بينهما موجود، فلم لا يجوز أن يكون الحكم مضافاً إلى الفارق دون المشترك، فلا يصح القياس. [العناية ١٢٤/١]

وليس إلخ: وقال الشافعي: الطلب شرط يمنة ويسرة لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءٌ فَتَيَمَّمُوا﴾، وعدم الوحدان لا يتحقق إلا بعد الطلب. ولنا: أن قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا﴾ يقتضي عدم الوحدان مطلقًا عن قيد الطلب، فيعمل بإطلاقه. [العناية ١ / ١٦] إذا لم يغلب: وقال أبو يوسف: سألت أباحنيقة عن المسافر لا يجد الماء أيطلب عن يمين الطريق وعن يساره، قال: إن طمع في ذلك فعل. (النهاية) أنَّ بقوبه: ولو علم أن بقربه ماء لم يجز له التيمم، فكذا إذا غلب على ظنه. (العناية)

ثم يطلب مقدار العَلْوَة، ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رفقته. وإن كان مع رفيقه ماء طلب منه قبل أن يتيمم؛ لعدم المنع غالبًا، فإن منعه منه تيمّم؛ لتحقق العَجْز، ولو تيمم قبل الطلب: أجزأه عند أبي حنيفة عليه؛ لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير، وقالا: لا يجزئه؛ لأن الماء مبذول عادةً. ولو أبي أن يُعطيه إلا بشمن المثل، وعنده ثمنه: لا يجزئه التيمم؛ لتحقّق القدرة، ولا يلزمه تحمّل الغبن الفاحش؛ لأن الضرر مُسقِط، والله أعلم.

مقدار الغلوة: الغلوة بالفتح: مقدار رمية سهم، وقيل: ثلاث مائة ذراع إلى أربع مائة ذراع. (العناية) عند أبي حنيفة: لم يذكر في عامة النسخ قول أبي حنيفة على في هذا الموضع، بل قيل: لا يجوز التيمم قبل الطلب إذا كان في غالب ظنه أنه يعطيه مطلقاً من غير نكير بين أصحابنا الثلاثة. (النهاية) وقالا: وعن الجصاص لا خلاف بينهم، فمراد أبي حنيفة هلى إذا غلب على ظنه منعه، ومرادهما إذا ظن عدم المنع. (فتح القدير) ولو أبي إلخ: هذه على ثلاثة أوجه: إما أن أعطاه بمثل قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء، أو بالغبن اليسير، أو بالغبن الفاحش، ففي الوجه الأول والثاني: لا يجزئه التيمم؛ لتحقق القدرة على الماء، فإن القدرة على المدل قدرة على الماء، فيمن المواضع التي النفس مسقط، الوجه الثالث: جاز له التيمم؛ لوجود الضرر، فإن حرمة مال المسلم كحرمة نفسه، والضرر في النفس مسقط، فكذا في المال. [العناية ١/١٥٦ - ١٢٦] إلا بشمن: أي بقيمة يسباع مثل هذا الماء في مثل هذا الموضع بعوضه. وعنده ثفيه فإن لم يكن معه لهن، فهو يتيمم بالإجماع. (النهاية) ولا يلزمه: وقال الحسن البصري ساهة: يلزمه الشراء بحميع ماله. (الكفاية) تحمل الغبن: وقول الشافعي على: الزيادة على ثمن المثل عذر في ترك الشراء قليلة كانت أو كثيرة. (العناية) الفاحش: اختلف في تفسير الغبن الفاحش، ففي "النوادر": جعله في تضعيف الثمن، وقال بعضهم: هو ما لا يدخل تحت تقويم المُقومين. (العناية)

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة، والأخبار فيه مستفيضة، * حتى قيل: إن من لم يَرَه كان مبتدعًا، لكن من رآه ثم لم يمسح آخذاً بالعزيمة،

جائز: يعني للرحال والنساء للإطلاق. (فتح القدير) بالسنة: نفي لما قال بعضهم: أن ثبوته بالكتاب الكريم وهو قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ وقد تكلمنا في أول الكتاب في الآية الكريمة مستقصى. (البناية) والأخبار فيه: قال أبوحنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءيي فيه مثل ضوء النهار، وعنه: أحاف الكفر على من لم يرالمسح على الخفين؛ لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر، وقال أبو يوسف ١٠٠٠ خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به؛ لشهرته، وقال أحمد: ليس في قلبي من المسح شيء. فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ ما رفعوا وما وقفوا، وروى ابن المنذر في أحرين عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ "أنه عليه الصلوة والسلام مسح على الخفين". [فتح القدير ٢٦/١ -١٢٧] مستفیضة: وبمن روی المسح عنه ﷺ أبوبكر و عمر وعلى و ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس وسعد والمغيرة وأبوموسي الأشعري وعمرو ابن العاص وأبوأيوب و أبوأمامة وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله وأبوسعيد وبلال وصفوان بن عسال وعبد الله بن الحارث بن جزء وسلمان وثوبان وعبادة بن الصامت ويعلى بن مرة وأسامة بن زيد وعمرو بن أمية الضمري وبريدة وأبوهريرة وعائشة ١٢٧/١]. [فتح القدير ١٢٧/١] حتى قيل إلخ: ومما يدل على أنه مبتدع ما روي عن أبي حنيفة على أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة؟ فقال: هو أن يُفَضِّل الشيخين _ يعني أبابكر وعمر - على سائر الصحابة ١٠٠٠ وأن يحب الختنين، - يعني عثمان وعلياً هما-، وأن يرى المسح على الخفين. [العناية ٧/٧١] لم يوه: أي لم يعتقد حوازه. (العناية) مبتدعًا: قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر: لم يرو عن أحد من الصحابة إنكار المسح إلا ابن عباس وعائشة و

أبي هريرة ١٠٠٥ فأما ابن عباس وأبو هريرة ١٠٠٥ نقد جاء عنهما بالأسانيد الحسان خلاف ذلك، وموافقة سائر الصحابة، وأما عائشة ١٠٠٠ ففي "صحيح مسلم": أنما أحالت ذلك على على، وفي رواية: قالت: وسئلت عنه - أعنى المسح - مالي بهذا علم، وما رواه محمد بن مهاجر البغدادي عنها: لأن أقطع رجلي بالموسى أحب إليّ من أن أمسح على الخفين، حديث باطل، نص على ذلك الحفاظ. [فتح القدير ١٢٧/١-١٢٨]

* أخرج البخاري في صحيحه عن همام بن الحارث قال: رأيت جرير بن عبد الله بال، ثم توضأ، ومسح على خفيه، ثم قام، فصلى، فسئل، فقال: رأيت النبي على صنع مثل هذا. قال إبراهيم: فكان يُعجبهم، لأن جريراً كان من آخر من أسلم. [رقم: ٣٨٧، باب الصلاة في الخفاف]

كان مأجورًا. ويجوز من كل حَدَثٍ موجِبٍ للوضوء، إذا لَبِسَهما على طهارة كاملة، ثم أحدث. خَصَة بحَدَثٍ موجِبٍ للوضوء؛ لأنه لا مسحَ من الجنابة على ما نُبِيِّن إن شاء الله تعالى، وبحَدَث متأخر؛ لأن الحُف عهد مانعًا، ولو جوزناه بحدث سابق كالمستحاضة إذا لبست على السَّيَلان ثم خرج الوقت، والمتيمم إذا لبس ثم رأى الله كان رافعًا. وقوله: "إذا لبسهما على طهارة كاملة" لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس، بل وقت الحدث، وهو المذهب عندنا، حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم أكمل الطهارة، ثم أحدث: يجزئه المسح، وهذا؛ لأن الخف مانع حلولَ الحدث بالقدم، فيراعَى كمال الطهارة وقت المنع، حتى لو كانت ناقصةً عند ذلك كان الخف رافعًا.

مأجوراً: لأن العمل بالعزيمة أولى. (البناية) موجب للوضوء: وحعل الحديث موجباً بحاز؛ لأنه ناقض للوضوء، فكيف يكون موجباً؟ والموجب إرادة الصلاة، والحدث شرطه، فجاز أن يضاف الإيجاب إليه، كما في صدقة الفطر. [البناية ١٩٨/١] وبحدث: معطوف على قوله: بحدث موجب للوضوء. (النهاية) مانعاً: لسراية الحدث إلى القدم، لا رافعاً للحدث؛ لأن الرافع هو المطهر والخف ليس كذلك. (العناية) كالمستحاضة: أي التي سال دمها وقت الوضوء واللبس، أو وقت الوضوء دون اللبس، أو بالعكس، فإنحا لا تمسح بعد خروج الوقت، وأما إذا كان منقطعاً وقت الوضوء واللبس، فإنحا والصحيح سواء. (النهاية) ثم خرج الوقت: وتوضأت، فإنما لا تمسح؛ لأن بخروج الوقت ظهر الحدث السابق، فلو حوزنا المسح كان الخف رافعاً وليس كذلك. (العناية) لا يفيد إلخ: يعني اشتراط القدوري كمال الطهارة وقت لبس الخفين لا يجوز؛ لأن المذهب اشتراط الكمال وقت الحدث، أشار إليه بكلمة الإضراب بقوله: "بل وقت الحدث" أي بل اشتراط الكمال وقت الحدث هو الذي يفيده. [البناية ١٩٩٦] عندنا: خلافاً للشافعي على، فإنه يشترط الكمال وقت المند، (البناية) لأن الخف إلخ: وكل ما هو مانع حلول الحدث بالقدم يراعي كمال الطهارة فيه وقت المنع عن حلول الحدث. (العناية) كمال الطهارة فيه وقت المنع عن حلول الحدث. (العناية) كمال الطهارة: لأنها لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعاً حدثاً كان بالرّجلين من حيث الحكم، وهو شرع مانعاً لا رافعاً. (العناية)

ويجوز للمقيم يوماً وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها؛ لقوله على: "يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها" قال: وابتداؤها عقيب الحدث؛ لأن الخف مانع سراية الحدث، فتعتبر المدة من وقت المنع. والمسح على ظاهرهما خطوطًا بالأصابع، يبدأ من قبل الأصابع إلى الساق؛ لحديث المغيرة على أن النبي على وضع يديه على حفيه ومَدهما من الأصابع إلى أعلاهما مسحة واحدة، وكأني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله على خطوطاً بالأصابع"، ** ثم المسح على الظاهر حَتْم،

ويجوز إلخ: ذكر في "الأسرار" قال عامة العلماء: مدة المسح مقدرة، وقال مالك: غير مقدرة، ذكر من غير فصل بين المقيم والمسافر كما ترى.(النهاية) عقيب الحدث: لا من وقت اللبس، كما ذهب إليه الحسن البصري مستدلاً بأن حوازه بسببه، فتعتبر من وقته، ولا من حين المسح، كما ذهب إليه الأوزاعي وأبو ثور وأحمد في رواية.[العناية ١٣١/١] سواية الحدث: أي وصوله إلى الرجل.(النهاية)

وقت المنع: أي لأن المانع عن الشي إنما يكون مانعا حقيقة عند طريان الممنوع، ثم الحقيقة أولى بالاعتبار فتعتبر المدة من عنده.[البناية ٢/١٠٤] خطوطًا: هو منصوب على الحال بمعنى مخططًا.(العناية) قبل الأصابع: صورته: أن يضع أصابع اليمنى على مقدم خفه الأيمن، وأصابع اليسرى على مقدم الأيسر، ويمدهما إلى الساق فوق الكعبين، ويفرج أصابعه، هذا هو الوجه المسنون، ولو مسح بإصبع واحدة ثلاث مرات، كل مرة بماء حديد على موضع حديد حاز، وإلا لا يجوز.[فتح القدير ١٣١/١]

*الحديث رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن شريح بن هانئ قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله فللله فلله فقال: جعل رسول الله فلله فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله فلله فلله فلله فلاته ألم ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقبم.[١٩٦١، وقم: ٢٧٦، باب التوقيت في المسح على الخفين] * حديث المغيرة بن شعبة لم يرو على هذا الوجه.[البناية ٢٥٧١] وإنما أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي عامر الخزاز قال:حدثنا الحسن عن المغيرة بن شعبة قال: رأيت رسول الله فلا بال، ثم جاء حتى توضا، ومسح على خفيه، ووضع يده اليمني على خفه الأيمر، على حلى الخفين.[١٩٥١، ١٩٥٧، باب من كان لا يرى المسح] رحاله رحال الجماعة.[إعلاء السنن ٢٥١٥، وقم: ٢١٧، وقم: ١٩٥٧، باب من كان لا يرى المسح]

حتى لا يجوز على باطن الخف وعَقِبه وساقِه؛ لأنه معدول به عن القياس، فيراعَى فيه جميع ما ورد به الشرع، والبداءة من الأصابع استحباب؛ اعتباراً بالأصل، وهو الغسل. وفرض ذلك مقدار ثلاث أصابع من أصابع اليد، وقال الكرخي عظه: من أصابع الرّجل، والأول أصح؛ اعتباراً لآلة المسح. ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يَبِيْنُ منه قلرُ ثلاث أصابع من أصابع الرّجل، فإن كان أقل من ذلك حاز، وقال زفر والشافعي بعثا: لا يجوز وإن قل؛ لأنه لما وجب غسل البادي يجب عسل الباقي. ولنا: أن الحِفاف لا تخلو عن قليل خرّقٍ عادةً فيلحقهم الحررجُ في النرع، وتخلو عن الكبير فلا حرج. والكبير: أن ينكشف قدر ثلاث أصابع الرحل أصغرها

عن القياس: إذ القياس أن لا يقوم المسح الذي لا يزيل النجاسة مقام الغسل الذي يزيلها، كما أشار إليه علي بن أبي طالب هذه بقوله: "لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره، ولكني رأيت رسول الله على على ظاهر الخفين دون باطنهما." [العناية ١٣٢/] ثلاث أصابع: لأن نبي الله على رأى رجلاً يغسل خفيه فقال: "أما يكفيك ثلاث أصابع". أصابع الرجل: لأن المسح يقع عليه. (العناية) ينين إلى: يعني إذا كان في محل الفرض منفرجاً، أو ينفرج عند المشي، فإن كان شقًا لا يظهر ماتحته إن كان أكثر من ثلاث أصابع، أو يظهر منه دولها، وهو أكبر منها لا يمنع، ولو كان في الكعب لم يمنع وإن كان أكثر من ثلاث أصابع، أو يظهر منه دولها، وهو أكبر منها لا يمنع، ولو كان في الكعب لم يمنع وإن كثر، كذا في "الاختيار". وفي "الفتاوى": فإن كان الخرق في موضع العقب إن كان يخرج منه أقل من نصف العقب حاز المسح عليه، وإن كان أكثر لا يجوز. [فتح القدير ١٣٢/١]

قلرُ ثلاث: في "مبسوط شيخ الإسلام"; فقد اعتبر في حق الخرق ثلاث أصابع الرجل، وفي حق المسح ثلاث أصابع البد، والفرق بينهما هو أن الخرق إذا كان مقدار ثلاث أصابع إنما منع حواز المسح؛ لأنه مما يمنع قطع السفر، والمشي إنما يتحقق من الرِّجل فيعتبر ثلاث أصابع الرجل، وأما فعل المسح فإنما يعتبر من البد، فاعتبر بأصابع البد.(النهاية) لا تخلو: وإن كان حديداً، فآثار الدروز والأشافي حرق فيه ولهذا يدخله التراب.(العناية)

هو الصحيح؛ لأن الأصل في القدم هو الأصابع، والثلاث أكثرها فيقام مقام الكل، واعتبار الأصغر للاحتياط، ولا معتبر بدخول الأنامل إذا كان لا ينفرج عند المشي، ويُعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة، فيُجمع الخَرْق في خف واحد، ولا يجمع في خفين؛ لأن الخرق في أحدهما لا يمنع قطع السفر بالآخر، بخلاف النجاسة المتفرقة؛ لأنه حامل للكل، وانكشاف العورة نظير النجاسة. ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل؛ لحديث صفوان بن عَسّال عليه أنه قال: "كان رسول الله على يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خِفَافنا ثلاثة أيام ولياليها،

هو الصحيح: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة سطك أن المعتبر ثلاث أصابع من أصابع اليد؛ لأنه آلة المسح، وعما قال شمس الأثمة الحلواني: المعتبر في الخرق أكبر الأصابع إن كان الخرق عند أكبرها، وأصغرُها إن كان عند أصغرها. (العناية) هو الأصابع: ولهذا قالوا: بأن من قطع أصابع رجل إنسان فإنه يلزمه جميع الدية. (الكفاية) ولا معتبر إلخ: ولم يذكر إذا كان يبدو قدر ثلاث أنامل من أصابع الرجل، قال بعضهم: كمنع المسح، وإليه أشار شمس الأثمة السرخسي، وقال بعضهم: لا يمنع، و الشرط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكمالها، وإليه مال شمس الأثمة الحلواني، وقال في "النهاية": وهو الأصح. العناية ١٣٣/١]

بخلاف النجاسة: يعني إذا كان في أحد الخفين نجاسة قليلة، وفي الأخرك للك بجمع بينهما. (العناية) نظير النجاسة: يعني أنه يجمع وإن كان في مواضع، كما يجمع النجاسة المتفرقة في بدن الإنسان، أو ثوبه، أو خفه، وفي "الزيادات": لو انكشف شيء من فرحها، وشيء من بطنها، وشيء من فخذها، وشيء من ساقها، وشيء من شعرها بحيث لو جمع يكون ربع ساقها، أو شعرها، أو فرجها لا يجوز صلاقا. [البناية ٢/١٥] ولا يجوز: لأن الجناية لما الزمته غسلَ جميع البدن، كان الحدث سارياً إلى القدم، فلا ينوب المسح عنه؛ لما أن المسح إنما يعمل باعتبار أن الحدث حل بظاهر الخف، و لم يسر إلى القدم، وههنا سرت النحاسة، فلم يعمل عمله، ولأنه لا يتأتى الغسل مع وحود الخف ملبوساً، وهذا التقرير يغني عن التصوير. (النهاية)

عليه الغسل: قيل: صورته: مسافر أحنب ولا ماء عنده، فتيمم ولبس، ثم أحدث، ووجد ماء يكفي وضوءه لا يجوز له المسح؛ لأن الجنابة سرت إلى القدمين.[فتح القدير ١٣٤/١] لا عن جَنابة، ولكن من بول، أو غائط، أونوم"، * ولأن الجنابة لا تتكرر عادة، فلا حرج في النزع بخلاف الحدث؛ لأنه يتكرر. ويَنقُض المسحَ كلَّ شيء ينقض الوضوء؛ لأنه بعض الوضوء. وينقضه أيضًا نَرْعُ الخف؛ لسراية الحدث إلى القدم حيث زال المانع، وكذا نزعُ أحدهما؛ لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة. وكذا مُضِي المدة؛ لما روينا، وإذا تَمَّت المدة: نزع حفيه وغسل رجليه وصلّى،

لا عن جنابة: بكلمة "لا" النافية فالمعنى عدم النرع، ليس عن حنابة؛ فإن فيهما النرع، ولكن عن بول أو غائط أو نوم، والمشهور في الروايات كلمة "الا" الاستثنائية، فالمعنى أمرنا أن لا ننرع خفافنا إلا من حنابة، فننرع فيها ولكن عن بول أو غائط أو نوم، ففيها عدم النرع، ثم المشهور في كتب المحدثين بالواو في قوله: أو غائط أو نوم، والمشهور في كتب الفقه بـــ"أو" كذا قال العيني. ولأن الجنابة إلخ: يشير إلى أن شرعية المسح لدفع الحرج، والحرج فيما يتكرر، وهو الحدث دون الجنابة. (العناية)

لسراية الحدث: وقد غسل سائر الأعضاء، ولم يغسل القدمين، فكان عليه غسل القدمين. (النهاية) لتعذر الجمع: يعني المسح مع الغسل لم يشرع، والمسح طهارة غير معقولة، فيقتصرعلى مورد الشرع، فالمراد بالتعذر التعذر الشرعي. أو المراد: أنه يتعذر حكم الجمع بينهما. (النهاية) وظيفة واحدة: وهي غسل الرجلين وقيد بالواحدة؛ لأنهما في غيرها يجتمعان كغسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرحلين. (العناية)

مضى المدة: وفي "فتاوى قاضى خان": ماسح الخف إذا انقضت مدة مسحه في الصلاة، ولم يجد ماء فانه يمضى على صلاته؛ لأنه لا فائدة في قطع الصلاة؛ لأن حاجته بعد انقضاء المدة إلى غسل القدمين، فلو قطع الصلاة، وهو عاجز عن غسل الرجلين، فإنه يتيمم، ولا حظ للرجلين من التيمم، فلذا يمضي على صلاته، ومن المشايخ من قال: تفسد، والأول أصح. (النهاية) لما روينا: وهو قوله كا: "يمسح المقيم يومًا وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها". (البناية) نزع: لسريان الحدث إلى القدمين. (البناية)

* رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه. [نصب الراية ١٨٢/١] أخرجه الترمذي في جامعه عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا نسزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول وبوم. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٦، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم]

وليس عليه إعادة بقية الوضوء، وكذا إذا نزع قبل المدة؛ لأن عند النزع يسري الحدث السابق إلى القدمين كأنه لم يغسلهما، وحكم النزع يثبت بخروج القدم إلى الساق؛ لأنه لا معتبر به في حق المسح وكذا بأكثر القدم، هو الصحيح. ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة: مسح ثلاثة أيام ولياليها؛ عملاً بإطلاق الحديث، ولأنه حكم متعلق بالوقت، فيُعتبر فيه آخرُه، بخلاف ما إذا استكمل المدة للإقامة ثم سافر؛

وحكم النسزع إلخ: قال شيخ الإسلام: إذا توضأ الرجل ولبس خفيه، ثم بدا له أن ينسزعهما، فأخرج رجليه إلى الساق، ثم بدا له أن يعيدهما، فأراد أن يمسح على الخف بعد ذلك ليس له ذلك، وإنما عليه أن يغسل رجليه في قول علمائنا.(النهاية) لأنه: أي لأن الساق ...وإنما قال: "به" مع أن الساق مؤنثة سماعية إما باعتبار العضو.[البناية ٢٠/١] لا معتبر به: لألها ليست بمحل له، وما لا معتبر به في حقه، فالخروج إليه ناقض.(العناية)

وكذا إلخ: أي وكذا يثبت حكم النزع بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف، وفي "مبسوط شيخ الإسلام": أخرج رجليه إلى الساق ثم أعادهما، لا يمسح عليهما بعد ذلك. وقال الشافعي عليه في القديم: له المسح لما أنه لم يظهر من محل الفرض شييء فلا يلزمه الغسل. وفي الجديد: وهو الأصح وهو قولنا، وقول مالك، وأحمد: لا يجوز المسح؛ هو الصحيح هو المروي عن أبي يوسف، وفي "شرح الطحاوي": إذا حرج أكثر المعقب من الخف ينتقض مسحه، وعن محمد عليه إذا بقي في الخف من القدم قدر ما يجوز المسح عليه حاز، وإلا فلا، وهذا إذا قصد النزع، ثم بدا له أن لا ينزع فتركها. [البناية ١/١٥]

باكثر القدم: ووجهه: أن الاحتراز عن خروج القليل متعذر. (العناية) وهذا قول أبي يوسف على وعنه في "الإملاء": بخروج نصفه، وعن محمد إن كان الباقي قدر محل الفرض - أعني ثلاثة أصابع اليد - لا ينتقض، وقال أبو حنيفة على: إن خرج أكثر العقب يعني إذا أخرجه قاصداً إخراج الرّجل، بطل المسح. [فتح القدير ١/ ١٣٦] هو الصحيح: أي القول باشتراط خروج الكل، أو الأكثر؛ لثبوت حكم الانتقاض من خروج أكثر القدم. ثلاثة أيّام: سواء سافر قبل انتقاض الطهارة أو بعده قبل كمال مدة المقيم، وفي الثاني خلاف السافعي. لنا: العمل بإطلاق قوله على: "بمسح المسافر" الحديث. [فتح القدير ١٣٦/١-١٣٧]

متعلق بالوقت: وكل ما هو كذلك يعتبر فيه آخر الوقت، كالحائض إذا طهرت فيه تحب عليها الصلاة، والطاهرة إذا حاضت فيه سقطت عنها.[العناية ١٣٧/١] لأن الحدث قد سرى إلى القدم، والحف ليس برافع. ولو أقام وهو مسافر، إن استكمل مدة الإقامة: نزع؛ لأن رخصة السفر لاتبقى بدونه، وإن لم يستكمل أعلها؛ لأن هذه مدة الإقامة وهو مقيم. قال: ومن لَبِس الجُوْمُوق فوق الحف: مسح عليه، خلافاً للشافعي على خلافاً للشافعي على فإنه يقول: البَدَلُ لا يكون له بدلٌ. ولنا: أن النبي على مسح على الجُرْمُوقَين، * ولأنه تبع للخف استعمالاً وغوضاً فصارا كخف ذي طاقين، وهو بدل عن الرِّجل لا عن الخف، بخلاف ما إذا لبس الجرموق بعد ما أحدث؛ لأن الحدث حلَّ بالخف فلا يتحول إلى غيره، ولو كان الجرموق من كرباس: لا يجوز المسح عليه؛ لأنه لا يصلح بدلاً عن الرِّجل إلا أن تَنْفُذَ البلَّة إلى الخف.

الجرموق: بضم الجيم والميم: ما يلبس فوق الخف. (بحمع الألهر) لا يكون له بدل: يعني بالرأي، فإن الشرع ورد بالمسح على الخفين بدلاً عن الرحلين لا غير، فتحويز المسح على الجرموق إقامة بدل عنه بالرأي وهو لا يجوز. (العناية) استعمالاً وغرضاً: أما الاستعمال: فإنه يدور مع الخف مشياً وقياماً وقعوداً وارتفاعاً وانخفاضاً، وأما الغرض: فإنه وقاية للحف، كما أن الخف وقاية للرحل. [العناية ١/ ١٣٧] ذي طاقين: أي فصار الخف من هاتين الجهتين كخف ذي طاقين. [البناية ١/ ٥٩٦] وهو بدل: حواب عن قول الخصم ... وتقريره: إنا لا نسلم أنه بدل الخف وإنما هو بدل عن الرحل كالخف. [العناية ١/ ١٣٨] بخلاف ما إلخ: فإنه لا يجوز المسح عليه عندنا أيضاً. كرباس: فإن كانا من أديم أو نحوه جاز عليهما المسح سواء لبسهما منفردين، أو على فوق الخفين. (شرح الوقاية) بلالاً عن الرجل: إذ لا يمكن تتابع المشي عليه إلا أن تنفذ البلة، فيصير المسح عليهما مسحاً على الخف فيحوز. (حاشية شرح الوقاية)

^{*} هذا الحديث رواه بلال وأنس وأبوذر ألبناية ١٩٤/١] أخرج أبوداود في سننه عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالاً عن وضوء النبي تشخ فقال: كان يخرج يقضي حاجته، فأتبه بالماء فيتوضأ، ويمسح على عمامته وجرموقيه. [رقم: ١٥٣، باب المسح على الخفين]

ولا يجوز المسح على الجَوْرَين عند أبي حنيفة ره إلا أن يكونا مجلدين أو منعًليْن. وقالا: يجوز إذا كانا تنحينين لا يَشفّان؛ لما رُوي: "أن النبي الله مسح على جوربيه"، ولأنه يمكنه المشي فيه إذا كان تنحيناً، وهو: أن يستمسك على الساق من غير أن يُربَط بشيء، فأشبه الخف. وله: أنه ليس في معنى الخف؛ لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان مُنعَلاً، وهو محمل الحديث، وعنه: أنه رجع إلى قولهما، وعليه الفتوى. ولا يجوز المسح على العمامة، والقَلنسُوة، والبُرْقع، والقُفّازين؛ لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء، والرخصة لدفع الحرج.

عند أبي حيفة على: وعنه أنه رجع إلى قوفما، وبه يفتى. (شرح الوقاية) مجلدين إلى: المجلد: هو ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله، فيكون كالخف، والمنعل: بالتخفيف وسكون النون، ويجوز تشديد العين مع فتح النون، ما وضع الجلد على أسفله كالنعل. [بجمع الأفر ١/٥٧] وعنه: عن أبي حنيفة هي أنه مسح على حوربيه في مرضه، ثم قال لعواده: "فعلت ما كنت أمنع الناس عنه"، فاستدلوا به على رجوعه. (العناية) أنه رجع: في آخر عمره قبل موته بتسعة أيام، وقيل: بثلاثة أيام. (بحمع الأفر) ولا يجوز المسح: فيه نفى قول من يجوز المسح على العمامة كالأوزاعي وأحمد بن حنبل وأهل الظاهر، قالوا: صح أن رسول الله في مسح على عمامته وخفيه. وقلنا: المسح على الخف ثبت رخصة لدفع الحرج ولاحرج في نزع هذه الأشياء، والتمسك بالحديث ضعيف؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَالْمَسْحُوا بِرُوُ وسِكُمْ لِي يَقتضي عدم جواز مسح غير الرأس، والعمل بالحديث يكون زيادة عليه بخبر الواحد، وهو نسخ فلا يجوز، أو هو منسوخ. [العناية ١/٠٤١] والعمامة إلى: بكسر العين واحد العمائم، وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين معروفة، وبرقع القاف وفتحها الخمار، وقفازين بضم القاف وتشديد الفاء ما يعمل للبدين؛ لدفع البرد.

[&]quot;روي من حديث المغيرة بن شعبة، ومن حديث أبي موسى، ومن حديث بلال، فحديث المغيرة رواه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ١٨٤/١] أخرج الترمذي في جامعه عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال: توضأ النبي الله ومسح على الجوريين والنعلين. وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٩، باب ما جاء في المسح على الجوريين والنعلين]

ويجوز المسح على الجبائر وإن شدَّها على غير وضوء؛ لأنه على فعله، وأمَرَ علياً به، * ولأن الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف، فكان أولى بشرع المسح، ويكتفي بالمسح على أكثرها،

ويجوز: قال قاضي حان: هذا إذا كان يضره المسح على الجراحة.(العناية) الجبائر: وهي العيدان التي تشد على العظام المكسورة.[بحمع الأنمر ٧٥/١] غير وضوء: وإنما شرطت الطهارة في الخف دونما؛ لأنما تربط غالبًا حال العجلة والضرورة، فاشتراط الطهارة فيها مفض إلى الحرج.(حاشية شرح الوقاية)

على أكثرها: لم يذكر في ظاهر الرواية أنه إذا مسح على بعض الجبائر دون بعض هل يجزيه أولا، وذكر في "أمالي الحسن بن زياد" أنه إذا مسح على الأكثر أجزأه، وإن مسح على النصف لا يجزيه، والفرق بينه وبين مسح الرأس، والمسح على الخفين حيث لا يشترط فيهما الأكثر أن مسح الرأس شرع بالكتاب، والباء دخلت المحل، فأوجبت تبعيضه، والمسح على الخفين إن كان بالكتاب، كان حكمه حكم المعطوف عليه، وإن كان بالسنة، فهي أوجبت مسح البعض، فأما المسح على الجبائر: فإنما ثبت بحديث على ههم، وليس فيه ما ينبئ عن البعض إلا أن القليل سقط اعتباره؛ دفعاً للحرج وأقيم الأكثر مقامه. [العناية ١٤٠/١]

* هما حديثان. [نصب الراية ١٨٦/١] فحديث مسحه على أخرجه الهيثمي "في مجمع الزوائد" عن أبي أمامة عن النبي الله أنه لما رماه ابن قمئة يوم أحد، رأيت النبي الله إذا توضأ حل عن عصاله، ومسح عليها بالوضوء، ورواه الطبراني في "الكبير" وفيه: حفص بن عمر العدني وهو ضعيف. [رقم: ١٤٣٠، باب المسح على الجبيرة] قلت: هو مختلف فيه، وقال ابن أبي حاتم: أخبرنا أبوعبد الله الطهراني ثنا حفص بن عمر العدني، وكان ثقة، كما في "قمذيب التهذيب"، وقد عرفت غير مرة أن الاختلاف غير مضر. [إعلاء السنن ١/٠٥٠]

وأما حديث على فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن خالد عن زيد بن على عن أبيه عن حده عن على على على الحبائر. [رقم: ٩٢٣، باب على على على الحبائر. [رقم: ٩٢٣، باب المسح على العبائب والجروح] وسنده حسن كذا في "كنـز العمال". [إعلاء السنن ١/٥٥] قال المنذري: وصح عن ابن عمر على المسح على العصابة موقوفاً عليه، وساق بسنده أنّ ابن عمر توضأ، وكفه معصوبة، فمسح عليها، وعلى العصابة، وغسل سوى ذلك، وقال الحافظ أبوبكر أحمد بن الحسين الحافظ: هو عن ابن عمر صحيح، والموقوف في هذا كالمرفوع؛ لأن الأبدال لا تنصب بالرأي. [فتح القدير ١٣٩/١] =

ذكره الحسن على، ولا يتوقت؛ لعدم التوقيف بالتوقيت. وإن سقطت الجبيرة عن غير بُرء: لا يبطل المسح؛ لأن العذر قائم، والمسح عليها كالغسل لما تحتها، مادام العذر باقياً. وإن سقطت عن برء: بطل؛ لزوال العذر، وإن كان في الصلاة: استقبل؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل، والله أعلم.

الحسن: بن زياد تلميذ أبي حنيفة في "إملائه". ولا يتوقت إلى: بيان الفرق بين مسح الحنف ومسح الجبيرة وذلك بأمور: منها: ما تقدم من قوله: وإن شدها على غير وضوء، فإن المسح على الخف من غير طهارة لايجوز كما تقدم. ومنها: أنه لا يتوقت بوقت مقدر؛ لعدم التوقيف بالتوقيت حيث لم يرد فيه أثر ولا خبر، والمقادير لا تعرف إلا سماعاً فيمسح إلى وقت البرء. ومنها: أن الجبيرة إن سقطت عن غير برء لم يبطل المسح بخلاف الخف فإنه إذا نزع بطل المسح؛ لأن العذر قائم، والمسح عليها كالفسل لما تحتها مادام العذر باقياً. [العناية ١/١٦] كالفسل لما تحتها: ولهذا لو مسح على عصابة فسقطت، فأخذ أخرى لا تجب الإعادة عليه، لكنه الأحسن. ونتح القدير ١/١٤١] لأنه قدر إلى: فصار كَالمُتَيَمّ بجد الماء في خلال صلاته فإنه يستقبلها كذلك. (العناية) حوديث الباب أخرجه أبوداود في سننه من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال: خرجنا في سعر فأصاب رحلاً منا حجر، فشجه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تحدون في رخصة في التيمم؟ قالوا: ما تجد لك رخصة، وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على النبي وتشير أحمر بذلك، فقال: "قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السوال، إنما كان يكفيه أن يتيسم، ويعصر، أو فقال: "قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السوال، إنما كان يكفيه أن يتبسم، ويعصر، أو يعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده". [رقم: ٣٣٦٦، باب المحدور يتيمم]

باب الحيض والاستحاضة

أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وما نقص من ذلك فهو استحاضة؛ لقوله عليه: "أقل الحيض للحارية البكر والثيّب ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة أيام"، *

الحيض: لقب الباب بالحيض دون النقاس؛ لكثرته أو لكونه حالة معهودة في بنات آدم دون النفاس. والحيض لغةً: هو الدم الخارج ومنه: "حاضت الأرنب"، وعند الفقهاء: هو دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء والصغر. العناية ١٤١/١]

"روي من حديث أبي أمامة، ومن حديث واثلة بن الأسقع، ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس بن مالك، ومن حديث عائشة هذه الملك سمعت العلاء قال: سمعت في سننه حديث أبي أمامة من حديث حسان بن إبراهيم الكرماني ثنا عبد الملك سمعت العلاء قال: سمعت مكحولاً يحدث عن أبي أمامة قال: قال رسول الله فلي: أقل ما يكون من الحيض للجارية البكر والثيب ثلاث، وأكثر ما يكون من الحيض عشرة أيام، فإذا رأت الدم أكثر من عشرة أيام فهي مستحاضة، تقضي ما زاد على أيام أفرائها، ودم الحيض لا يكون إلا دما أسود عبيطًا، تعلوه حمرة، ودم المستحاضة رقيق تعلوه صفرة، فإن كثر عليها في الصلاة، فلتحثي كرسفاً، فإن ظهر الدم علتها بأخرى. فإن هو عليها في الصلاة فلا تقطع الصلاة وإن قطر، ويأتيها زوجها، وتصوم. وعبد الملك هذا رجل مجمول، والعلاء هو الدن كذر مده ما هذا الحرارة وإن قطر، ويأتيها زوجها، وتصوم. وعبد الملك هذا رجل مجمول، والعلاء هو الدن كذر مده ما هذا الحرارة الحرارة الحرارة الحرارة المعاهة شرةًا المامة شرةًا المعاهة الم

ابن كثير، وهو ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئًا. [٢١٨/١، كتاب الحيض] فإن قلت: هذه الأحاديث كلها ضعيفة فلا يصح الاحتجاج هما... قلت: أحاب القدوري في "التجريد": أن ظاهر الإسلام يكفي لعدالة الراوي ما لم يوجد فيه قادح، وضعف الراوي لا يقدح إلا أن تقوى جهة الضعف، وقد ذكر النووي في "شرح المهذب": أن الحديث إذا روي من طرق، ومفرداتها ضعيفة يحتج به، وقول الدارقطني: مكحول لم يسمع أبا أمامة غير مسلم؛ لأنه أدرك أبا أمامة، وسمع في عصره، وإذا روى عنه فالظاهر

السماع؛ فإن الشرط عند مسلم إمكان اللقاء، ولو ثبت إرساله فالمرسل حجة عندنا. [البناية ٢٠/١] وفي "فتح القدير": فهذه عدة أحاديث عن النبي في متعددة الطرق، وذلك يرفع الضعيف إلى الحسن، والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأي، فالموقوف فيها حكمه الرفع، بل تسكن النفس بكثرة ما روي فيه عن الصحابة والتابعين إلى أن المرفوع مما أحاد فيه ذلك الراوي الضعيف، وبالجملة قله أصل في الشرع بخلاف قولهم: أكثره خمسة عشر يوماً، لم نعلم فيه حديثاً حسناً ولا ضعيفاً. [فتح القدير ١٤٣/١]

وهو حجة على الشافعي على التقدير بيوم وليلة. وعن أبي يوسف على: أنه يومان والأكثر من اليوم الثالث؛ إقامة للأكثر مقام الكل. قلنا: هذا نقص عن تقدير الشرع. وأكثره عشرة أيام ولياليها، والزائد استحاضة؛ لما روينا، وهو حجة على الشافعي في التقدير بخمسة عشر يومًا. ثم الزائد والناقص استحاضة؛ لأن تقدير الشرع يمنع إلحاق غيره به. وما تراه المرأة من الحُمْرة، والصُّفْرة، والكُدْرة في أيام الحيض حيض حتى ترى البياض و أيام الحيض حيض حتى ترى البياض حالصًا. وقال أبو يوسف على: لا تكون الكُدْرة حيضاً إلا بعد الدم؛ لأنه لو كان من الرَّحِم لتأخَر خروج الكَدرِ عن الصافي. ولهما ما رُوي: أن عائشة على جعلت ما سوى الرَّحِم لتأخر خروج الكَدرِ عن الصافي. ولهما ما رُوي: أن عائشة على جعلت ما سوى

هذا نقص: هذا جواب عما ذهب إليه أبو يوسف، تقديره: أن الشرع نص على عدد معين، فلا يجوز تغييره، فلو جاز النقص فيه لجاز في إقامة اليومين مقام الثلاثة؛ لألهما أكثرها، ولأن العدد بعد النص عليه يعتبر كماله، كإعداد الركعات وأيام الصيام وغيره. [البناية ٢٨٣١٤] لما روينا: أي الحديث المذكور. (البناية) وهو حجة: أي أكثر الحيض. (البناية) بخمسة عشر يوماً: وقال الشافعي: خمسة عشر يوماً، وهو قول أي حنيفة رقيد الأول؛ لقوله للميخ في نقصان دين المرأة: "تقعد إحداهن شطر عمرها لا تصوم ولا تصلي"، والمراد به زمن الحيض، والشطر؛ هو النصف. [العناية ٢٤٣/١]

وما تراه المرأة إلخ: بيان ألوانه وهي ستة: السواد والحمرة والصفرة والكدرة والخضرة والترابية، ولم يذكر السواد؛ لأنه لا إشكال في كونه حيضاً لقوله على: "دم الحيض أسود عبيط محتدم" أي طري شديد الحمرة يضرب إلى السواد أما الحمرة: فهي اللون الأصلى للدم إلا أنه عند غلبة السوداء يضرب إلى السواد.[العناية ١٤٤/١] لأنه لو كان إلخ: حاصله: أن المعتاد في دم الرحم أن يخرج الصافي أولاً، ثم الكدر، وفي دم العرق على العكس، فلما خرج الكدر أولاً، علم أنه من العرق، وإلا لزم خلاف العادة.

ما سوى إلح: روى عنها أيضًا ألها قالت: "كنا نعد الصفرة والكدرة حيضاً في عهد رسول الله ﷺ وهذا أولى بالتمسك مما تمسك به صاحب "الكافي" من قول عائشة ﷺ: "لا حتى ترين القصة البيضاء"؟ لأنه نفي الخروج عن الحيض بكل شيء من ألوانه إلا بالبياض، ولا كلام فيه، فإن أبايوسف في أيضًا لا يرى الخروج بالكدرة ونحوه من الألوان، وإنما خالف في أن رؤية الكدرة هل يوجب الدخول في الحيض؟ فزعم أنه لا يوجبه، وزعم الطرفان أنه يوجبه على ما سبق.

البياض الخالص حيضًا*، وهذا لا يعرف إلا سماعًا، وفَمُ الرحم منكوس، فيخرج الكدر أولاً كالجرَّة إذا تُقب أسفلُها. وأمّا الحُضرَةُ، فالصحيح: أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء: تكون حيضًا، ويُحمل على فساد الغذاء، وإن كانت كبيرة لا ترى غير الخضرة: تُحمل على فساد الكنب، فلا تكون حيضاً. والحيض يُسقط عن الحائض الصلاة،

سماعًا: فيحمل على أله اسمعت ذلك من رسول الله بيل (العناية) فيمُ الرحم: جواب عن قول أبي يوسف علله: "لتأخر خروج الكدر عن الصافي" وكأنه قول بالموجب (العناية) ثقب: فإن الكدرة تخرج أولاً (العناية) فساد الغذاء: كألها أكلت غذاء فاسداً أفسد صورةً دمها. وإن كانت كبيرة: أي آئسة وهي أن تكون في خمس وخمسين سنة على ما هو المختار [العناية ٢٥/١] فساد المنبت: لأن فساد الغذاء لا يدوم، فيكون لفساد المنبت، فلا يكون حيضاً؛ إذ الحيض هو الدم الخارج من منبت الولد، وبعد ما فسد لم يبق المنبت منبتاً له. فلا تكون حيضاً: لأن الدم في الأصل لا يكون أخضر.

والحيض إلخ: هذا بيان أحكام الحيض، قال في "النهاية" وغيرها: ألها اثنا عشر: ثمانية يشترك فيها الحيض والنفاس، وأربعة مختصة بالحيض دون النفاس، فأما الثمانية: فترك الصلاة لا إلى قضاء، وترك الصوم إلى قضاء، وحرمة الدخول في المسجد، وحرمة الطواف بالبيت، وحرمة قراءة القرآن، وحرمة مس المصحف بدون الغلاف، وحرمة جماعها، والثامن: وجوب الغسل عند انقطاع الحيض. وأما الأربعة المخصوصة بالحيض: فانقضاء العدة، والاستبراء، والحكم ببلوغها، والفصل بين طلاقي السنة والبدعة. [العناية ١٤٥/١]

يسقط: ظاهره: أن الصلاة تجب عليها ثم تبطل؛ إذ السقوط يتلو الوجوب، وإليه مال القاضي أبوزيد، فإنه يقول: إن الصلاة تجب عليها؛ نظراً إلى الوقت، ثم يسقط للحرج، وعامة المشايخ على أنها لا تجب عليها أصلاً.

* هذا الحديث أحرجه مالك في "الموطأ" عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه - مولاة عائشة أم المومنين - ألها قالت: كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدُّرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة. [رقم: ٨٥، باب المرأة ترى الصفرة والكدرة] وأخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، ولفظه: قال: وكن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصّة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة، وبلغ ابنة زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصابيح من حوف الليل، ينظرن إلى الطهر فقالت: ما كان النساء يضعن هذا وعابت عليهيّ. [باب اقبال المحيض وإدباره]

ويحرم: وإنما قال: يحرم عليها الصوم، ولم يقل: يسقط؛ إشارةً إلى أنه يُقضى. (العناية) إباحة الدخول: متمسكاً بقوله تعالى: ﴿لا تُقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلا حُنْباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلِ حَتَّى تَعْتَسِلُوا ﴾ والمراد بالصلاة المسجد؛ إذ الصلاة حنباً لا يجوز، وإن كان عابر سبيل. الآية محتملة لوجهين، أحدهما: أن يراد بالصلاة المسجد، وبالجنب حقيقته، وثانيهما: أن يكون المراد بالجنب من لم يغتسل، وبالصلاة حقيقتها، لكن تعين الاحتمال الثاني؛ لقول النبي ﷺ: "لا أحل المسجد" إلخ.

ولا تطوف: أي ويمنع الحيض الطواف بالبيت وكذا الجنابة؛ لما في "الصحيحين:" أنه على قال لعائشة هذا لما خاضت بسرف: "اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي"، فكان طوافها حراماً ولو فعلته كانت عاصية معاقبة. [البحر الرائق ١/٤٠٤] ولا يأتيها زوجها: وأما الاستمتاع بما بغير الجماع فمذهب أي حنيفة وأي يوسف والشافعي ومالك: يحرم عليه ما بين السرة والركبة، وهو المراد بما تحت الإزار، ومذهب محمد بن الحسن وأحمد: لا يحرم ما سوى الفرج. [فتح القدير ١٤٧/١]

[&]quot; أخرج مسلم في صحيحه عن معاذة قالت: سألت عائشة فللها فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل، قالت: كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة. [١٤٠٩/٢، رقم: ٧٤٧، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة]

^{**} أخرج أبوداود في سننه عن حسرة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة تقول: جاء رسول الله على ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد، فقال: "وجَّهوا هده البيوت عن المسجد"، ثم دخل النبي في يصنع القوم شيئًا رجاء أن ينــزل فيهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال: وجّهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولاحتب. [٢٦٢/١، رقم: ٣٣٥، باب في الجنب يدخل المسجد]

لقوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَ ﴾، وليس للحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن؛ لقوله عليه: "لا تقرأ الحائضُ والجنبُ شيئًا من القرآن"، * وهو حجة على مالك حلله في الحائض، وهو بإطلاقه يتناول ما دون الآية، فيكون حجةً على الطحاوي في إباحته. وليس لهم مس المصحف إلا بغلافه، ولا أخذُ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصرّته، وكذا المحدث لايمس المصحف إلا بغلافه؛ لقوله عليه التهاد؛

لقوله تعالى إلى: ووطوها في الفرج عالماً بالحرمة، عامداً بختاراً كبيرة، لا جاهلاً ولا ناسياً، ولا مكرهاً فليس عليه إلا التوبة والاستغفار. [البحر الرائق ٤٠٤/١] على مالك عليه: فإنه يُحوّز للحائض قراءة القرآن دون الجنب، قال: لأن الجنب قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال، فيلزمه تقديمه على القراءة، والحائض عاجزة عن ذلك، فكان لها أن تقرأ. [الكفاية ١٤٨/١] في إباحته: ذكر نجم الدين الزاهد أنه رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة عليه، وأن عليه الأكثر. [فتح القدير ١٤٨/١]

مس المصحف: وكذلك ليس هم مس اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿لاَ يَمْسُهُ إِلّا المُطَهّرُونَ ﴾. [الكفاية ١٤٩] فيه سورة: ذكر السورة بناءً على أن العادة جرت سابقاً على كتابة السورة على الدراهم. لقوله على: ﴿إِنَّه لَقُرُآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكُنُونِ لاَ يَمسُهُ إِلّا المُطهّرُونَ ﴾؛ لأن قوله: ﴿لاَ يَمسُهُ ﴾ يحتمل أن يكون صفة لكتاب مكنون، والمراد به: اللوح المحفوظ، المُطهّرُون ﴾؛ لأن قوله: ﴿لاَ يَمسُهُ ﴾ يحتمل أن يكون صفة لكتاب مكنون، والمراد به: اللوح المحفوظ، بالشك، وجوابه: أن الآية: تصلح حجة على الوجه الأول أيضًا، وذلك؛ لأن المصحف في العالم العلوي هو المصحف في العالم العلوي هو أخرج الترمذي في جامعه عن نافع عن ابن عمر عن البي في قال: لا تقرء الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن. [1/ ٤ ، ١، رقم: ١٣١، باب ما جاء في الجنب والحائض أفما لا يقرآن القرآن] وقال الزيلعي: قال ابن عدي أبوحاتم وقفه على ابن عمر في إنصب الرابة ١/٧٥١] قال المؤلف: لا يضرنا وقفه فإن الموقوف في مثل هذا أبوحاتم وقفه على ابن عمر في [نصب الرابة ١/٧٥٧] قال المؤلف: لا يضرنا وقفه فإن الموقوف في مثل هذا كلمرفوع. [علاء السنن ١/٢٥٧ – ٢٦٨] وأخرج الدار قطني في سنته عن عبد الله بن رواحة أن رسول الله في أنهي للحنب والحائض عن قراء القرآن] عن العائض عن قراء القرآن]

"لا يمسُّ القرآنَ إلا طاهر". * ثم الحدث والجنابة حَلاَّ اليدَ، فيستويان في حكم المس، والجنابة حَلَّت الفمَ دون الحدث، فيفترقان في حكم القراءة. وغلافه ما يكون متجافياً عنه دون ما هو متصل به كالجلد المُشرَّز، هو الصحيح، ويكره مسه بالكُمّ، هو الصحيح؛ لأنه تابع له، بخلاف كتب الشريعة لأهلها، حيث يُرَخَّص في مسها بالكم؛ لأن فيه ضرورة. ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان؛ لأن في المنع تضييع بالكم؛ لأن فيه ضرورة. ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان؛ لأن في المنع تضييع حفظ القرآن، وفي الأمر بالتطهير حرجاً هم، وهذا هو الصحيح.

ثم الحدث إلى: بيان مشاركتهما في حرمة المس، واقتراقهما في حكم القراءة، وتقريره: لما ثبت حكم الحدث في اليد لم يجز مس المصحف باليد لهما جميعًا، ولما لم يثبت حكم الحدث في الفم حيث لم يجب غسله، وثبت حكم الحنابة فيه حيث وحب غسله، حازت قراءة المحدث دون الجنب. [العناية ١٤٩/١] في حكم المسى: ولا يكره النظر إليه أي القرآن، لجنب وحائض ونفساء؛ لأن الجنابة لا تحل العين. [الدر المحتار ٥٨١/١] متجافيًا: أي متباعدًا بأن يكون شيئًا ثالثًا بين الماس والممسوس، ولا يكون متصلاً به كالجلد المشرز فينبغي أن لا يكون تابعاً للماس كالكم ولا للممسوس كالجلد المشرز. (العناية) متصلاً به كالجلد المشرز: أي الملصوق به فيقال: مصحف مشرز أي مضموم شرز أجزاؤه بعضها مع بعض أي شدّه. (البناية) ويكره مسه: المراد بقوله: "يكره مسه بالكم" كراهة التحريم، ولذا قال في "الفتاوي"؛ لا يجوز للحنب والحائض أن يمسا المصحف بكمهما أو ببعض ثياهما؛ لأن الثباب بمنزلة يديهما. [فتح القدير ١٩٤١] إشارة إلى أن مسها بالكم لأن فيه ضرورةً، وفيه إشارة إلى أن مسها بالاطهارة مكروه. (العناية) ولا بأس إلى: معناه: لا بأس أن يدفع الطاهرون المصحف إلى الصبيان المحدثين؛ لأنه لو لم يكن كذلك، فإما أن يمنع عنهم المصحف، وفيه تضييع حفظ القرآن، أو يؤمروا بالتطهير، وفيه حرج عليهم؛ لأفهم لم يكلفوا بذلك. [العناية ١٠٥١]

^{*} أخرج الطبراني في معجمه الكبير عن سليمان بن موسى قال: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لايمس القرآن إلا طاهر.[٢٤٣/١٣] وقال الهيثمي في "بحمع الزوائد": ورجاله موثقون.[٣٨٧/١] رقم: ١٥١٢]

قال: وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام: لم يُعل وطؤها حتى تغتسل؛ لأن الدم يلرُّ تارةً، وينقطع أحرى، فلا بد من الاغتسال؛ ليسترجَّع جانب الانقطاع، ولو لم تغتسل ومضى عليها أدن وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريمة: حل وطؤها؛ لأن الصلاة صارت دينًا في ذمَّتها، فطهرت حكمًا. ولو كان انقطع الدم دون عادمًا فوق الثلاث: لم يقرَبُها حتى تمضي عادتُها وإن اغتسلت؛ لأن العود في العادة غالب، فكان الاحتياط في الاجتناب، وإن انقطع الدم لعشرة أيام حل وطؤها قبل الغسل؛ لأن الحيض لا مزيد له على العشرة، إلا أنه لا يُستحب قبل الاغتسال؛ للنهي في القراءة بالتشديد. قال: والطّهر إذا تخلّل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي،

وإذا انقطع: أراد به الانقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده: "ولو كان انقطع الدم دون عادةما". (الكفاية) يدو: بكسر الدال وضمها: أي يسيل. (العناية) ليتوجع جانب الانقطاع: أي ليتأكد جانبه بجريان أحكام الطاهرات عليها شرعًا. حل وطؤها: وإن انقطع لتمام العشرة حل وطؤها قبل الغسل؛ لأن الحيض لا يزيد على العشرة، فلا يحتمل عود الدم بعده، لكن يستحب أن لا يطأها حتى تغتسل، وقال الشافعي ومالك وأحمد وزفر: لا يحل وطؤها قبل الغسل. [مجمع الأفر ١/١٨]

حكمًا: لأن الشرع إذا حكم عليها بوجوب الصلاة ولا تصح حال كونها حائضاً، دلُ أنه حكم بطهار قا. (العناية) فوق الثلاث بالطريق الأولى؛ إذ العود فيها أظهر؛ لابتلاء بنات آدم بالحيض في كل شهر، وأنه لا يكون أقل من ثلاثة أيام.

والطهر! إلى العشرة، ولو رأت يوماً دماً وثمانية طهراً، ويوماً دماً فالعشرة كلها كالدم المتوالي؛ لإحاطة الدم بطرفي العشرة، ولو رأت يوماً دماً، وتسعة طهراً، ويوماً دماً لم يكن شيء منه حيضاً. [العناية ١٥٢/١] إذا تخلل إلى: فإن كانت مبتدأة فالكل الحاب على المعادة فأيام العادة حيض، والباقي استحاضة.

قال على الدم المدة الحدى الروايات عن أبي حنيفة على ووجهه: أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالإجماع، فيُعتبر أوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة. وعن أبي يوسف على وهو رواية عن أبي حنيفة على: وقيل: هو آخر أقواله : أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يومًا لا يفصل، وهو كله كالدم المتوالي؛ لأنه طهر فاسد، فيكون بمنزلة الدم. والأخذ بهذا القول أيسو، وتمامه يعرف في "كتاب الحيض". وأقل الطهر خمسة عشر يومًا، هكذا نقل عن إبراهيم النجعي، وإنه لا يُعرف إلا توقيفاً،

هذه إلخ: أي رواية محمد عنه، والثانية: وهو قول زفر: أن الدم إن كان في مدة الحيض ثلاثة أيام لا يكون الطهر فاصلاً، ويكون كالدم المتوالي، وإن كان أقل من ذلك يكون فاصلاً، والثالثة: وهو قول محمد: أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام، لا يكون فاصلاً، وإن كان ثلاثة أيام فصاعداً، فإن كان أقل من الدمين، أو مثلها لا يكون فاصلاً أيضًا، وإن كان أكثر منهما يكون فاصلاً، والرابعة: ما روي عن أبي يوسف عله. الزكاة: فإن شرط وجوها كمال النصاب في طرفي الحول، والنقصان في خلاله لا يضر. (العناية)

أن الطهر إلخ: وحجته في ذلك أن الطهر الذي هو دون خمسة عشر لا يصلح للفصل بين الحيضتين، فكذا للفصل بين الدمين؛ لأن أقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوماً، فما دونه فاسد. (النهاية) طهر فاسد: الفاسد لا يتعلق به أحكام الصحيح شرعًا. (العناية) أيسر: لعدم التفصيل فيه أصلاً، وفي القول الأول تفصيل من حيث إن الطهر الفاسد لا يكون فاصلاً، إذا كان الدم محيطاً في العشرة، ويكون محيطاً إذا لم يكن فيه، وفي القول الثاني والثالث تفصيل ظاهر. كتاب الحيض: الذي صنّفه محمد بن الحسن كتاباً مستقلاً في أحكام الحيض. (البناية)

هكذا نقل إلخ: وقال عطاء: أقله تسعة عشر؛ لأنه يشتمل الشهر عادة على الحيض والطهر، وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يومًا، وإذا كان أكثر الحيض عشرة، بقي تسعة عشر يومًا، ولنا: أن مدة الطهر نظير الإقامة من حيث إنها تعيد ما كان ساقطاً من الصوم والصلاة، وقد ثبت بالأحبار أن أقل مدة الإقامة خمسة عشر، فكذا أقل مدة الطهر. (النهاية) وإنه لا يعرف إلخ: والظاهر أنه منقول عن النبي الله الأنه مقدار، والمقادير في الشرع لا تعرف إلا سماعاً. (العناية)

ولا غاية لأكثره؛ لأنه يمتدُّ إلى سنة وسنتين، فلا يتقدَّر بتقدير إلا إذا استمر بها الدم، فاحتيج إلى نصب العادة، ويعرف ذلك في "كتاب الحيض". ودم الاستحاضة كالرُّعاف الدائم لا يمنع الصوم، ولا الصلاة، ولا الوطْء؛ لقوله على "توضئي وصلّي وان قطر الدمُ على الحصير"، * واذا عُرِف حكم الصلاة ثبت حكم الصوم والوطء بنتيجة الإجماع. ولو زاد الدم على عشرة أيام، ولها عادة معروفة دولها: رُدّت إلى أيام عادتها، والذي زاد استحاضة؛

ولا غاية لأكثره: معناه ألها تصلي و تصوم ما دامت ترى الطهر وإن استغرق عمرها. (العناية) منة وسنتين: وقد لا تحيض أصلاً. (فتح القدير) إلا إلها استمر: فإنه يكون حينئذ لأكثره غاية عند عامة العلماء خلافاً لأبي عصمة سعد بن معاذ المروزي والقاضي أبي حازم؛ فإنه لا غاية لأكثره عندهما على الإطلاق؛ لأن نصب المقادير بالسماع، ولا سماع ههنا، وعلى هذا إذا بلغت امرأة، فرأت عشرة دمًا، وسنة أو سنتين طهرًا، ثم استمر لها الدم، فعندهما طهرها ما رأت، وحيضها عشرة أيام، تدع الصلاة والصوم من أول زمان الاستمرار عشرة أيام، وتصلي سنة أو سنتين. [العناية ١/٥٥١]

ويعرف ذلك: ولما كان في الأقوال كثرة أعرض المصنف عنها، وقال: ويعرف ذلك إلى. (العناية) بنتيجة الإجماع: قيل أي بدلالته، وتقريره: أجمع المسلمون على وجوب الصلاة، وهو يوجب وجوب الصوم وحل الوطء بالطريق الأولى؛ لأنه لما جعل الدم عدماً في حق الصلاة مع المنافاة الثابتة بينهما؛ لكونه منافياً لشرطها، فلأن يجعل عدماً في حق الصوم والوطء الذين لا منافاة بينهما أولى. (العناية) عادة معروفة: وهي تثبت بمرتين، لا بمرة واحدة، كما ذهب إليه بعضهم.

* أخرجه ابن ماجه عن عروة بن الزبير، عن عائشة اللها قالت: جاء ت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي الله فقالت: يا رسول الله! إني امرأة أستحاض، فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك عرق، وليس بالحيضة، احتنبي الصلاة أياء محيضك، نم اغتسلي، وتوصني لكل صلاة، وإن قطر الدم على الحصير. [رقم: ٦٢٤، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عادت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم]

لقوله عليه: "المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها"، * ولأن الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به. وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة، فحيضها عشرة أيام من كل شهر، والباقي استحاضة؛ لأنا عرفناه حيضًا، فلا يخرج عنه بالشك، والله أعلم.

فصل

والمستحاضة، ومن به سَلَسُ البول، والرُّعَاف الدائم، والجُرْح الذي لايرقاً: يتوضئون لوقت كل صلاة، فيُصَلُّون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل.

لقوله عليمة؛ ووجه الاستدلال: أن من زاد دمها على عشرة فهي مستحاضة، والمستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، وأيام أقرائها أيام عادقا المعروفة، فما زاد عليها لا تدعها فيه، وإلا لم يبق للإضافة فائدة. [العناية ١٥٨/١] يجانس: من جهة أنه زيادة على المقدر ... إذ المقدر العادي كالمقدر الشرعي فالزائد عليه كالزائد عليه _ ومن جهة أنه مخالف للمعهود. [فتح القدير ١٥٨/١]

لأنا عرفناه إلخ: أي لما استمر الدم ثلاثة أيام، عرفنا أنه حيض. ولما حاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلاثة، أن المرئي فيها حيض أم استحاضة، فلا يخرج عنه بالشك. والله أعلم. [الكفاية ١٥٨/١] سَلَسُ البول إلخ: لما ذكر المستحاضة للمعنى الذي ذكرنا من أن الدماء المحتصة بالنساء ثلاثة: حيض، واستحاضة، ونفاس، ذكر أيضًا من هو في حكمها. (النهاية)

سلس البول: و هو من لا يقدر على إمساكه. (العناية) الدائم: أي الشامل للأوقات بحيث لا يسع الصلاة. لا يوقا: أي الذي لا يسكن دمه. (العناية) والتوافل: لا يراد به الحصر، بل يصلون النذور والواحبات أيضًا مادام الوقت باقياً عندنا. (الكفاية)

* أخرج ابن حبان في صحيحه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة الله قالت: سئل رسول الله الله الله الله الله الله عن المستحاضة، فقال: تدع الصلاة اليّامها، ثم تغتسل غسلاً واحداً، ثم تتوضأ عند كل صلاة. [١٨٩/٤، رقم: ١٣٥٥، باب وحوب الوضوء للمستحاضة عند كل صلاة]

وقال الشافعي على: تتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة؛ لقوله على: "المستحاضة تتوضأ لكل صلاة"، * ولأن اعتبار طهارتها ضرورة أداء المكتوبة، فلا تبقى بعد الفراغ منها. ولنا: قوله على: "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة"، ** وهو المراد بالأول؛ لأن "اللام" تستعار للوقت،

قال الشافعي ينظم: هذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي ينظم في المستحاضة، ومن به سلس البول، واستطلاق البطن، وانفلات الريح من الدبر، وأما في حق صاحب الجُرْح السائل، والرعاف الدائم، فالخلاف بيننا وبينه بوجه آخر؛ لما أنه لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثًا. [الكفاية ١٩٩١] لكل مكتوبة: والنفل تبع للفرض، فلا يفرد له حكم على حدة. ولأن اعتبار إلخ: الحاصل أن اعتبار طهارة المستحاضة للضرورة، وما يكون اعتباره للضرورة يتقدر بحسبها.

بعد الفراغ منها: يشعر بأن أداء النوافل إنما يجوز له عند الشافعي قبل المكتوبة لا بعدها. بالأول: أي بما رواه الشافعي. (العناية) لأن الأول محتمل، والثاني: محكم، فيحمل المحتمل على المحكم. تستعار: فإن للوقت اختصاصًا بالأشياء، فباعتبار أن الاختصاص لازم للوقت استعير لفظ اللام له.

* أخرجه ابن ماجه عن عدي بن ثابت عن أبيه عن حده عن النبي الله قال: المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل، وتتوضأ لكل صلاة، وتصوم، وتصلي. [رقم: ٦٢٥، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بما الدم]

"• قال بعضهم: هذا غريب يعني بلفظ: لوقت كل صلاة، قلت: ليس كذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم إطلاعه عليه أن يكون غريباً، بل روي هذا الحديث هذا اللفظ في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش: وتوضئي لوقت كل صلاة، ذكره ابن قدامة في "المغنى"، ورواه الإمام أبوحنيفة في هكذا: "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة"، ذكره السرخسي في "المبسوط"، وروى أبو عبدالله بن بطة بإسناده عن حمنة بنت جحش أنه علية أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة، والغسل يعني الوضوء، فبطل الاشتراط لكل صلاة. [البناية ٢٧٧/١] وفي شرح مختصر الطحاوي: روى أبوحنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة الله أن النبي الله قال لفاطمة بنت أبي حبيش: "وتوضئي لوقت كل صلاة". ذكره محمد في الأصل معضلاً. [فتح القدير ٢٩/١]

يقال: آتيك لصلاة الظهر: أي وقتها، ولأن الوقت أقيم مقام الأداء؛ تيسيراً، فيدار الحكم عليه. وإذا حرج الوقت: بطل وضوعهم واستأنفوا الوضوء لصلاة أحرى، وهذا عند علمائنا الثلاثة. وقال زفر: استأنفوا إذا دخل الوقت، فإن توضؤوا حين تطلع الشمس: الاعراهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر، وهذا عند أبي حنيفة و محمد بها وقال أبو يوسف و زفر بعينا: أجزأهم حتى يدخل وقت الظهر. وحاصله: أن طهارة المعذور تنتقض بخروج الوقت-أي: عنده- بالحدث السابق عند أبي حنيفة ومحمد بها المعذور تنتقض بخروج الوقت-أي: عنده- بالحدث السابق عند أبي حنيفة ومحمد بها وبدخوله عند زفر بيانه، وبأيهما كان عند أبي يوسف بينه. وفائدة الاختلاف لا تظهر الطهارة مع المنافى؛ للحاجة إلى الأداء، ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر،

آتيك لصلاة: يراد بها الوقت، وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةُ ﴾ أي أوقات الصلوة، و السنة: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "جعلت لي الأرض مسحدًا وطهوراً أينما أدركتني الصلاة تيممت، وصليت"، وأراد بذلك وقت الصلاة، لا نفس الصلاة؛ لأن الصلاة فعله وإنه لايسبقه ولا يتأخر عنه، وكذلك يقال في مبتدل الكلام: آتيك لصلاة الظهر أي وقت صلاة الظهر، فحملنا الصلاة المذكورة في الحديث على الوقت؛ تحرزاً عن التعارض وتوفيقاً بين الحديثين. [الكفاية ٢٠٠١] ولأن الوقت: في قوله علينه: "لوقت كل صلاة"، هذا دليل موافق للقواعد الشرعية.

تيسيرًا: لأن المكلف قد يأتي في الوقت بالأداء وقد يأتي بالقضاء، فلو لم يُقَم الوقت مقام الأداء لأدَّى إلى الحرج. عند زفو: رأى فخر الإسلام أن زفر لم ير ذلك، ولا أبا يوسف، فالكل متفقون على انتقاضه عند الحروج. [فتح القدير ١٦١/١] وفائدة الاختلاف إلخ: إنما انحصرت فيهما؛ لأن في الأولى دخولاً بلا خروج، فلا تنتقض عند أبي حنيفة ومحمد حتى يذهب وقت الظهر، وتنتقض عندهما: وفي الثانية خروجاً بلا دخول، فتنتقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ولا تنتقض عند زفر. [العناية ١٦١/١]

فلا تعتبر: أي لا تعتبر الطهارة قبل الوقت. (النهاية)

ولأبي يوسف على: أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده. ولهما: أنه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت؛ ليتمكن من الأداء كما دخل الوقت؛ وخروج الوقت دليل زوال الحاجة، فظهر اعتبار الحدث عنده. والمراد بالوقت: وقت المفروضة، حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له أن يصلي الظهر به عندهما، وهو الصحيح؛ لأنها بمنسزلة صلاة الضحى، ولو توضأ مرة للظهر في وقته، وأخرى فيه لعصر، فعندهما: ليس له أن يصلي العصر به؛ لانتقاضه بخروج وقت المفروضة. والمستحاضة: هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه، وكذا كل من هو في معناها، وهو من ذكرناه، ومن به استطلاق بطن، أو انفلات ربح؛ لأن الضرورة بمذا تتحقّق، وهي تعم الكل.

فصل في النفاس

والنفاس: هو الدم الخارج عقيب الولادة؛ لأنه مأخوذ من تنفَّس الرحم بالدم، أو من خروج النَّفْس بمعنى الولد، أو بمعنى الدم. والدم الذي تراه الحامل التداءُ؛

قبله ولا بعده: هذا أيضًا لا يستقيم إلا وأن يراد بالانتقاض بالدخول عدم اعتبارها في أداء الوقتية. المراد بالوقت: أي الذي اعتبر خروجه و دخوله. بمنسزلة صلاة الضحى: من حيث ألها ليست بمفروضة، حتى قال بعض المشايخ: إلها صلاة الضحى أديت بجماعة (العناية) ذكرناه: يعني قوله: ومن به سلس البول، والرعاف الدائم، والجرح الذي لايرقاً... فيكون حكم الكل حكم المستحاضة، ولو أريد تعريف المعذور قبل: هو من حصل به العذر بدوام الحدث وقت صلاة كاملاً ثم لا يخلو عنه منذ توضأ فيه إن دام والقيود تعرف مما تقدم. انفلات: أي خروج الشيء فلتة أي بغتة . بحذا: أي بما ذكرنا من الأحداث (العناية)

أو حال ولادتما قبل خروج الولد: استحاضة وإن كان ممتدًا. وقال الشافعي سلام حيضٌ؛ اعتباراً بالنفاس؛ إذهما جميعاً من الرحم. ولنا: أن بالحبل ينسد فم الرحم، كذا العادة، والنفاس بعد انفتاحه بخروج الولد، ولهذا كان نفاسًا بعد خروج بعض الولد فيما رُوي عن أبي حنيفة ومحمد رحيهًا؛ لأنه ينفتح، فيتنفس به. والسَّقْطُ الذي استبان بعضُ خَلْقِه: وَلدٌ، حتى تصير المرأة به نفساء، وتصير الأمة أم ولد به، وكذا العدة تنقضي به. وأقل النفاس لاحَد له؛ لأن تقدمُ الولد عَلَمُ الخروج من الرحم، فأغنى عن المتداد جُعل علماً عليه بخلاف الحيض. وأكثره أربعون يومًا، والزائد عليه استحاضة؛

ممتداً: أي وإن كان نصاب الحيض ممتداً. (الكفاية) اعتبارًا بالنفاس: أي إذا امتد الدم الخارج حال ولادتها وقبل حروج الولد، يقول الإمام أبوحنيفة على: إنه استحاضة، وقال الشافعي على: بل هو حيض كما أن ما حرج من الدم بعد الولادة نفاس، كذلك الدم الخارج قبل الولادة حيض؛ لأن منبعهما الرحم. بالحبل ينسد: وذلك؛ لأن فم الرحم منكوس، ولا يتقرر في المنكوس شيء في محرى العادة، إلا إذا انسد فمه. والسقط: بالحركات الثلاث في السين، (البناية) أي الولد الناقص الذي ظهر بعض أعضائه فهو في حكم الولد. بعض خلقه: كإصبع أو ظفر. (فتح القدير) أم ولد: إن ادعاه المولى. (العناية)

لاحد له: وعليه اتفق أصحابنا، فلو انقطع دم النفاس بعد الولادة ساعة يجب عليها أن تصوم وتصلي بعد الاغتسال، صرح بذلك شيخ الإسلام في "مبسوطه". تنبيه: فما تعارف في زماننا هذا من أن النساء لا تؤدين الفرائض إلا بعد انقضاء أربعين يوماً وإن انقطع الدم قبله، ذنب كبير. امتداد: بالتنوين، أي عند امتداد دم، وقوله: ــ جعل علماً ـ جملة وقعت صفة لقوله ــ امتداد ــ و "جعل" على صيغة المجهول و "علما" نصب على أنه مفعول ثان لجعل. [البناية ٢/١٤]

عليه إلخ: حروج الدم من الرحم يعني لايشترط الامتداد في النفاس؛ لأن حروج الولد أغنى عن ذلك بخلاف الحيض، حيث يشترط فيه امتداد الدم ثلاثة أيام شرعاً ليعلم بذلك أن الدم من الرحم؛ إذ لا دليل على كونه من الرحم إلا بالامتداد. [البناية ٢٩٦/١]

لحديث أم سلمة هيء الني على وقت للنفساء أربعين يومًا"، وهو حجة على الشافعي على وعتبار الستين. وإن جاوز الدم الأربعين، وقدكانت ولدت قبل ذلك، ولها عادة في النفاس: رُدّت إلى أيام عادها؛ لما بينا في الحيض، وإن لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها أربعون يومًا؛ لأنه أمكن جَعْلُه نفاساً، فإن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها من الولد الأول عند أبي حنيفة و أبي يوسف عيها، وإن كان بين الولدين أربعون يومًا. وقال محمد على من الولد الأخير، وهو قول زفر عليه؛ لأنها حامل بعد وضع الأول، فلا تصير نفساء كما أنها لا تحيض، ولهذا تنقضي العدة بالولد الأخير بالإجماع. ولهما: أن الحامل إنما لا تحيض؛ لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا، وقد انفتح بخروج الأول، وتنفس بالدم، فكان نفاسًا، والعدة تعلَّقَت بوضع حمل مضاف إليها، فيتناول الجميع.

بطن واحد: هما ولدان من بطن واحد بين ولادهما أقل من سنة أشهر. (بحمع الأهر) الولد الأول: ما لم يكن بين الولدين سنة أشهر؛ لأهما حينئذ توأمان. [فتح القدير ١٦٧/١] أن الحاهل: جواب عن استدلالهما. والعدة إلى: حواب عن قياس محمد النفاس على انقضاء العدة، ووجهه: أن العدة تنقضي يوضع حمل مضاف إليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولاتُ الأَحْمالُ أَحَدُهُنَ أَنُ يَضَعُى حَمْلَهُنَ ﴾، والحمل اسم لكل ما في البطن، وما بقي الولد في بطنها موجوداً كانت حاملاً، فلا تنقضي العدة حتى تضع الجميع. [العناية ١٦٧/١] "رواه أبو داود في سننه عن كثير بن زياد قال: حدثتني الأزديّة قالت: حججت، فدخلت على أم سلمة، فقلت: يا أم المؤمنين! إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة الحيض! فقالت: لا تقضين، كانت المرأة من نساء النبي الله تقعد في النّفاس أربعين ليلةً لا يأمرها النبي الله بقضاء صلاة الناس. [٢٠٢/١] ٣٠٠٣٠، رقم: ٣١٥، باب ما حاء في وقت النفساء] وفي رواية: تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً، أو أربعين ليلةً رقم: ٣١٦، باب ما حاء في وقت النفساء]

باب الأنحاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلّي، وثوبه، والمكان الذي يصلي عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَرِيّنَابِكَ فَطَهِّرْ﴾، وقال عليه: "حُتّيه، ثم اقرُصيه، ثم اغسليه بالماء، ولا يضرُّك أَثْرُه" أَهُ وإذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب، وجب في البدن والمكان؛ لأن الاستعمال أثرُه " أم وإذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب، وجب في البدن والمكان؛ لأن الاستعمال في حالة الصلاة يَشمَل الكلّ ويجوز تطهيرها بالماء، وبكل مائع طاهو يُمكن إزالتها به،

وثيابك فطهر: أي فطهرها من النجاسة، والأمر للوجوب (البناية) وقال على: المصنف إنما استدل به على وجوب الطهارة من الثياب. حتيه: الحت: القشر باليد و العود، والقرص: القشر بأطراف الأصابع كلاهما من باب طلب، ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو افتتح الصلاة وتحت قدمه أكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلاته فاسدة؛ لأنه لابد من القيام وذلك يكون بالقدم [الكفاية ١٩٩١] في البدن: بطريق أولى؛ لأهما ألزم للمصلي منه؛ لتصور انفصاله بخلافهما. [فتح القدير ١/ ١٦٩-١٧] في البدن: الدليل على اشتراط طهارة المكان أنه لما ثبت وجوب طهارة الثوب بقوله تعالى: ﴿وَثِيابُكَ فَطَهّرُ ﴾، بعبارته دل ذلك على اشتراط طهارة المكان أيضًا؛ لأنه إنما وجب طهارة الثوب؛ لأن حالة الصلاة حالة مناجاة مع الرب، وهي أعلى حال العبد، فيجب أن يكون على أحسن الأحوال، وذلك في طهارته، وطهارة ما صلى فيه، وقد وجب عليه تطهير الثوب بالنص مع قصور الاتصال به، وإمكان الصلاة بدونه، فلأن يشترط طهارة مكانه مع كمال اتصاله به أولى.

مانع: بعضهم قيده بالطاهر، فإنه إذا لم يكن طاهراً لا يطهر. طاهو: احتراز عن بول ما يؤكل لحمه؛ فإن الأصح أن التطهير لا يحصل به.(العناية)

كَالْخُلُّ وماء الورد ونحو ذلك مما إذا عُصر انعصر، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف عينا. وقال محمد وزفر والشافعي حينه: لا يجوز إلا بالماء؛ لأنه يتنجَّس بأول الملاقات، والنَّجسُ لا يفيد الطهارة، إلا أن هذا القياس تُرك في الماء للضرورة. ولهما: أن المائع قالع، والطهورية بعلة القلع والإزالة والنجاسة للمجاورة، فإذا انتهت أجزاء النجاسة يبقى طاهرًا، وجواب الكتابي لايُفَرِّق بين الثوب والبدن، وهذا قول أبي حنيفة على وإحدى الروايتين عن أبي يوسف حينه. وعنه: أنه فرَّق بينهما، فلم يُجوِّزُ في البدن بغير الماء. وإذا أصاب الخفي نُعاسة لها جرم، كالروث والعَذرة، والدم، والمني، فحقت، فدلكه بالأرض، جاز. وهذا استحسان.

القياس: قلنا: المعنى الذي لأحله سقط القياس في حق الماء ذلك المعنى موجود في غيره من المائعات. (النهاية) قالع: من قلع الشيء وأقلعه، إذا أزاله من موضعه. (البناية) والطهورية: أي إفادة الماء الطهورية بعلة أنه يقلع النجاسة. القلع والإزالة: والحاصل أنا نعلم أن طهورية الماء ليست إلا لكونه قالعًا مزيلاً، وعلة القلع والإزالة موجودة في المائع، فيثبت الطهورية فيه. والنجاسة: جواب عن استدلالهم، وهو في الحقيقة قول بالموجب، أي سلمنا أنه تنجس يأول الملاقاة لكن المحل لم يكن نحسًا لعينه، بل كانت النجاسة للمجاورة، فإذا انتهت أجزاء النجاسة بالعصر بقى المحل طاهرًا. [العناية ١٧٠/١]

فلم يُجوز: والفرق له: أن البدن كما يقبل النجاسة الحكمية يقبل النجاسة الحقيقية، ثم الحكمية اختص زوالها بالماء، فكذا الحقيقية، وأيضًا حرارة البدن حاذبة، فلا يدخل فيه إلا الماء. والعذرة: الروث يكون في الحيوانات والعذرة يكون في الإنسان. فجفت: وفي الحيط: ذكر في "الجامع الصغير" في النجاسة التي لها حرم إذا أصاب الخف أو النعل وحكه أو حته بعد ما يبس أنه يطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف عها. [الكفاية ١٧١/١] فدلكه: قلت: الدلك بالأرض ليس بشرط، بل الحك والحت يكفيان أيضًا؛ لأنهما يعملان عمل المسح، فيقومان مقامه. جاز: أي طهر في حق جواز الصلاة استحساناً. (العناية)

وقال محمد حلله: لا يجوز وهو القياس إلا في المني خاصة؛ لأن المتداخل في الخف لا يُزيلُه الجَفَاف والدَّلُك، بخلاف المني على مانذكره. ولهما: قوله عليه: "فإن كان بهما أذًى فليمسحهما بالأرض؛ فإن الأرض لهما طهور"، * ولأن الجلد لصلابته لا تتداخلُه أجزاء النجاسة إلا قليلاً، ثم يجتذبه الجرمُ إذا جَفَّ، فإذا زال زال ما قام به. وفي الرَّطْب أجزاء النجاسة إلا قليلاً، ثم يجتذبه الجرمُ إذا جَفَّ، فإذا زال زال ما قام به. وفي الرَّطْب لا يجوز حتى يغسله؛ لأن المسح بالأرض يُكثِّره ولا يُطهره. وعن أبي يوسف حلله: أنه إذا مسحه بالأرض حتى لم يبق أثر النجاسة يطهر؛ لعموم البلوى، وإطلاق ما يُروى، وعليه مشايخنا. فإن أصابه بول فيبس، لم يجُزُ حتى يغسله. وكذا كلُّ ما لا جرمَ له كالخمر؛ لأن الأجزاء تتشرَّب فيه،

وقال محمد: وبه قال زفر والشافعي في الجديد، في "المحيط": والصحيح أن محمداً رجع من هذا القول في "الري" لما رأى من كثرة السَّرِقِينَ في الطرق.[البناية ٧١٥-٧١٤] وهو القياس: أي على الثوب والبساط بجامع أن النحاسة تداخلت في الحنف تداخُلها فيهما، وإليه أشار بقوله: لأن المتداحل في الحنف... [العناية ١٧١/١] لا يزيله: حتى إلها تبقى متصلة بالحف بعد الجفاف.(النهاية)

وفي الرطب: أي في الروث والغذرة والدم أصاب الخف، وهي رطب بعد لا يطهر إلا بالغسل. (النهاية) ما يروى: من حديث "فإن كان بهما أذّى". وعليه: قال شمس الأئمة السرخسي: وهو صحيح وعليه الفتوى للضرورة. (العناية) ما لا جرم له: الفاصل بين ما له جرم و ما لا جرم له هو: أن كل ما يُرى بعد الجفاف ليس بعد الجفاف على ظاهر الخف كالعذرة والدم ونحوه، فهو ذو جرم، ولا ما لا يُرى بعد الجفاف ليس بدي جرم. [مجمع الأفر ١٨٨٨]

^{*} أخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي بي بمعناه قال: إذا وطئ الأذى بخفيه، فطهورهما التراب. [٣٣٦/١] رقم: ٣٨٩، باب الأذى يصيب النعل] وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه. [١/٢٤٨، رقم: ٥٩١، باب إذا وطئ أحدكم بنعليه في الأذى فإن التراب لهما طهور]

ولا جاذب يجذبها، وقيل: ما يتصل به من الرمل والرماد جرم له. والتُّوب لا يجَزِي فيه الا الغَسل وإن يبس؛ لأن الثوب لتخلخُله يتداخله كثيرٌ من أجزاء النجاسة، فلا يخُرجها إلا الغَسل. والمني نجس يجب غسله إن كان رَطْباً، فإذا حَفَّ على الثوب أجزاً فيه الفَرْك؛ لقوله عليمًا لعائشة على النافعي على النافعي على النافعي على النافعي على النافعي على النافعي عليه ما رويناه،

لا جاذب: كما كان في ذي جرم، كما مر. وقيل إلخ: قال الإمام المحبوبي: إذا مشى الرجل على بول، أو خمر، ثم مشى على الرماد، أو الرمل، أو التراب، فالتصق به وحف، فمسحه بالأرض حتى تناثر أنه يطهر، وما التصق به كالجرم له، وقال السرحسي: وهو صحيح. (هاية) جرم له: الحاصل أن الجرم أعم من أن يكون من جنس النجاسة، أو من غير جنسها. لتخلخله: قولهم: أجزاء الثوب متخلخلة، أي في خلالها فرج لرخاوتها. (النهاية)

والمني نجس: وكونه أصل علقة الآدمي لاينفي صفة النجاسة كالمضغة والعلقة، وتعلق الشافعي بحديث ابن عباس لا يصح؛ لأن ذلك موقوف عليه، ولئن ثبت كونه مرفوعاً فنقول: الحديث يشهد لنا من وحه؛ لأنه أمر بالإماطة، والأمر للوجوب، والتشبيه بالمخاط والبزاق وإن كان يشهد له، فظاهر الأمر يشهد لنا، فسقط الاحتجاج به. (النهاية)

الفرك: وعن البعض أن مني المرأة لا يطهر بالفرك؛ لأنه يكون رقيقًا.(النهاية) واحتلف في ما إذا كان للثوب طاق آخر، فنفذت البلة إلى الطاق، الصحيح أنه يطهر بالفرك؛ لأنه من أجزاء المني.

وقال الشافعي هشه: وهو مروي عن علي، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وعائشة ﷺ، و داود، وأحمد في أصح الروايتين، وهو مذهب أصحاب الحديث.

* هذا الحديث بهذا اللفظ غريب.[البناية ٧٢١/١] أخرج الدار قطني في سننه عن عمرة عن عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابسًا وأغسله إذا كان رطباً.[٣٠٦/١] رقم: ٤٤٢، باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطباً ويابسًا] صحيح.[إعلاء السنن ٣٨٢/١] وقال عليمًا: "إنما يُغسل الثوب من خمس"، * وذكر منها "المني"، ولو أصاب البدن، قال مشايخنا عليه يطهر بالفرك؛ لأن البلوى فيه أشد وعن أبي حنيفة عليه: أنه لايطهر إلا بالغسل؛ لأن حرارة البدن جاذبة فلا يعود إلى الجرم، والبدن لا يمكن فركه. والنجاسة إذا أصابت المرآة أو السيف اكتفي بمسحهما؛ لأنه لا تتداخله النجاسة،

وقال عليمًا: دليل آخر على نجاسته.(العناية) منها المني: ولفظه إثباتاً يدل على الوجوب، وأيضًا القِرَان في الذكر يدل على القِرَان في الذكر يدل على القِرَان في الحكم، فإذا بعض الأمور نجسة يجب غسلها، فكذا في البعض الآخر.

مشايخنا: قيل: يريد مشايخ ما وراء النهر. (العناية) أشد: لانفصال الثوب عن المني دون البدن. (العناية) فلا يعود: ما تشرّب منه البدن إلى الجرم، ولئن عاد فإنما يطهر بالفرك أيضاً، والبدن لايمكن فركه. (العناية) اكتفى بمسحهما: وبه قال مالك على. وقال زفر والشافعي وأحمد: لا يطهر إلا بالغسل، وهو القياس، وقال الزاهدي في "شرح المختصر": سيف، أو سكين أصابه البول، أو الدم، في الأصل: أنه لا يطهر إلا بالغسل، والعذرة الرطبة واليابسة تطهر بالحت عند الشيخين، وعند محمد: لا يطهر إلا بالغسل. وفي "مختصر الكرخي": السيف يطهر بالمسح من غير فصل بين الرطب واليابس، والبول والعذرة، والإمام القدوري احتار ما ذكره الكرخي، وكذا المصنف؛ لأنه أطلقه، ولم يذكر خلاف محمد، وهو المختار للفتوى؛ لأن الصحابة الله كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم، ثم يمسحولها، ويصلون معها. [مجمع الأفر ١/٩٨]

* أخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن زكريا، نا ثابت بن حماد، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمار بن ياسر قال: أتى عليَّ رسول الله ﷺ، وأنا على بئر أدلو ماء في ركوة لي، فقال: يا عمار! ما تصنع؟ قلت: يا رسول الله! بأبي وأمي أغسل ثوبي من نخامة أصابته، فقال: يا عمار! إنما يغسل الثوب من خمس: من الغائط، والبول، والقيء، والدم، والمني، يا عمار! ما نخامتك، ودموع عينيك، والماء الذي في ركونتك إلا سواء. لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف جداً، وإبراهيم وثابت ضعيفان. [١/٣١٠-٣١، باب نجاسة البول، والأمر بالتنزه منه، والحكم في بول ما يؤكل لحمه] ورواه ابن عدي في "الكامل" وقال: لا أعلم روى هذا الحديث عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد، وقال البيهقي: هذا حديث باطل، وإنما رواه ثابت بن حماد وهو متهم بالوضع: قال العيني في "البناية"؛ علي بن زيد روى له مسلم مقروناً به، وقال العجلي: لا بأس به، وفي موضع آخر قال: يكتب حديثه، وروى له الحاكم في "المستدرك"،

وما على ظاهره يزول بالمسح. وإن أصابت الأرض نجاسة فجَفّت بالشمس، وذهب أثرها، جازت الصلاة على مكانها. وقال زفر والشافعي عليه: لا تجوز؛ لأنه لم يوجد المُزيل، ولهذا لا يجوز التيمم به. ولنا قوله عليه: "ذكاة الأرض يُبْسُها"*، وإنما لا يجوز التيمم به؛ لأن طهارة الصعيد ثبتت شرطًا بنص الكتاب، فلا تتأدّى بما ثبت بالحديث. وقَدْرُ الدرهم وما دونه من النّجس المغلّظ: كالدم، والبول، والخمر،

فجفت إلخ: (قيد) اتفاقي لا فرق بين الجفاف بالشمس أوالنار أوالريح، والمراد من الأثر الذاهب اللون أو الريح. [فتح القدير ١٧٤/١] أثرها: وهو اللون والرائحة والطعم. (مجمع الأنفر)

لا يجوز التيمم بها: وذكر ابن كأس النخعي عن أصحابنا أنه يجوز التيمم به؛ لأنه حكم بطهارته حين ذهب أثر النحاسة بدليل حواز الصلاة عليها.(النهاية) ذكاة الأرض: أي طهارتها حفافها إطلاقاً لاسم السبب على المسبب؛ لأن الذكاة وهي الذبح، سبب الطهارة في الذبيحة.[العناية ١٧٤/١]

يُبْسها: أي يبسها ذكاتما؛ لأن يبس الأرض طهارة، وطهارة الأرض قد يكون يبسًا، وقد يكون بالماء. وإنما: جواب عن قولهما: "ولهذا لايجوز التيمم ها". (العناية) فلا تتأدى إلخ: فلا تتأدى بما ثبت بخبر الواحد؛ لأنه لايفيد القطع فلا تكون الطهارة قطعية بجفاف الأرض. [العناية ١٧٥/١]

من النجس المغلظ: النجاسة على نوعين: غليظة وخفيفة، فالغليظة عند أبي حنيفة على: ما ورد بنجاسته نص قطعي، والخفيفة ما لم يكن كذلك كما سيأتي.(عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية) كالدم: السائل إلا دم الشهيد في حقه. وإنما قيدنا بالسائل؛ لأن ما بقي منه في اللحم والعروق ليس بنجس.(مجمع الأنحر)

= وقال الترمذي: صدوق، وأما ثابت فلم يتهمه أحد بالوضع غير البيهةي مع أنه ذكره في كتابه "المعرفة" ولم ينسبه إلى الوضع، وإنما حَكَى فيه قول الدار قطني وابن عدي. وقال البزار؛ وثابت بن خماد كان ثقة، ولا يعرف أنه روى غير هذا الحديث، وله متابع، ورواه الطبراني في "معجمه الكبير". [البناية ٢٢٦١] "هذا لم يرفعه أحد إلى النبي على وإنما هو مروي عن أبي جعفر محمد بن على. [البناية ٢٢٩١] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن محمد بن المهاجر عن أبي جعفر قال: زكاة الأرض يسها. [٢٥٥، رقم: ٢٢٤، باب في الرجل يطأ الموضع القذر يطأ بعده ما هوأنظف] وكذلك أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إسماعيل الأزرق عن ابن الحنفية قال: إذا حفت الأرض، فقد زكت [٢٥٥، رقم: باب من قال: إذا كانت حافة فهو زكاتما] رجاله رجال الجماعة وهو مما لا ينزرك بالقياس، فله حكم الرفع، فهو مرسل تابعي، وهو حجة عندنا. [إعلاء السنن ٢٩٥١]

وخُرء الدجاج، وبول الحمار، حازت الصلاة معه، وإن زاد لم تَجُز. وقال زفر والشافعي عليه: قليل النجاسة وكثيرُها سواء؛ لأن النّص اللُوجِبَ للتطهير لم يَفْصِل. ولنا: أن القليل لا يمكن التحرُّز عنه، فيُجعل عفواً، وقَدَّرناه بقدر الدرهم؛ أحداً عن موضع الاستنجاء، ثم يُروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة، وهو قدرُ عَرض الكف في الصحيح، ويُروى من حيث الوزن — وهو الدرهم الكبير المثقال — وهو ما يبلغ وزنه مثقالاً. وقيل في التوفيق بينهما: إن الأولى في الرقيق، والثانية في الكثيف، وإنما كانت نجاسة هذه الأشياء مغلظة؛ لأنها ثبتت بدليل مقطوع به. وإن كانت مخففة،

الدجاج: والبط والأوز وغيره. للتطهير: وهو قوله تعالى ﴿وَثِيَابُكُ فَطَيَّرُ﴾. لم يَفْصل: بين القليل والكثير. (العناية) أخلًا إلخ: وجه الأخذ ذكر القاضى الإمام أبو زيد الدبوسي على في "الأسرار"، وقال: رُوي عن النبي على أنه قال: "من اكتحل فليوتر، ومن لا فلاحرج عليه، ومن استحمر فليوتر، ومن لا فلاحرج عليه"، والاستحمار: هو الاستنجاء، فثبت أن الاستنجاء غير واجب بالحجارة، فعلم أنه سقط حكمه؛ لقلة النجاسة، وأن ذلك القدر عفو، ولأن الشافعي على وافقنا أن الاستنجاء بالماء سنة غير واجب، والحجارة لا تستأصل النجاسة عنه، ولهذا لو جلس على ماء قليل نجسه كما لو أصاب موضعًا آخر من بدنه، فمسحه بالحجارة لم يطهر، فدل ضرورةً أنه عفو؛ لقلة المكان. [الكفاية ١٧٨/١-١٧٩]

في الصحيح: متعلق بقوله: اعتبار الدرهم من حيث المساحة، لا بقوله: وهو قدر عرض الكف؛ لعدم رواية الخلاف. الكبير المثقال: أي الدرهم الكبير الذي وزنه على قدر المثقال. وقيل: القائل الفقيه أبو جعفر. (العناية) في التوفيق بينهما: كان الحامل على التوفيق هو أن الرواية الثانية لو كانت على الظاهر أدى إلى القول بعفو المغلظة، وإن كان يبلغ الأكثر، فإنها إذا كانت رقيقة ربما يأخذ أكثر من الربع. إنما احتاج إلى ذكر التوفيق؛ لأن محمداً ذكر الدرهم الكبير في "النوادر"، واعتبره من حيث العرض، فقال: الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف، وذكره في كتاب الصلاة، واعتسبره من حيث الوزن، فقال أبو جعفر على: نوفق بين ألفاظ محمد عله. هذه الأشياء: يعني المذكورة في أول البحث مغلظة. (العناية)

كبول ما يؤكل لحمه: جازت الصلاة معه حتى يبلغ رُبع الثوب، يُروى ذلك عن أبي حنيفة عليه؛ لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش، والربع ملحق بالكل في حق بعض الأحكام، وعنه: ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر. وقيل: ربع الموضع الذي أصابه كالذي والدّخريص، وعن أبي يوسف عليه: شبر في شبر، وإنما كان مخففاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف حليه؛ لمكان الاختلاف في نجاسته، أو لتعارض النّصيّن؛ على اختلاف الأصلين.

ربع الثوب: فإذا بلغ ربع الثوب كان تَحِساً غير معفو عنه. وفي مجمع الألهر: قال صاحب التحفة: وأما حد الكثير في النجاسة الخفيفة فهو الكثير الفاحش، ولم يذكر حده في ظاهر الرواية، واختلفت الروايات عن الإمام، روي عن أبي يوسف ينه أنه قال: سألت أبا حنيفة ينه عن الكثير الفاحش، فكره أن يحد فيه حداً، وقال: الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه، وروى الحسن عنه أنه قال: شبر في شبر، وذكر الحاكم في مختصره عن الطرفين الربع، وهو الأصح. [مجمع الألهر ١٩٤/١] والربع: فهو كالكثير الفاحش. بعض الأحكام: فيلحق به ههنا كمسح الرأس، وانكشاف العورة وغيرهما. (العناية)

وعنه إلح: المحتلفوا في الربع، فقيل: ربع ثوب يجوز فيه الصلاة كالمتزر؛ لأنه أقصر الثوب، وقيل: ربع أيّ ثوب كان، وهو المتبادر من المتن، وفي المضمرات: أنه ربع جميع الثوب هو الصحيح، وفي الكرماني: الأصح ربع الموضع المصاب إن كان كُماً فكُما، وإن ذيلاً فذيلاً؛ لأنه أدخل في الاحتياط، وعليه فتوى أكثر المشايخ، وعن أبي يوسف ذراع في ذراع.(حاشية شرح الوقاية)

كالذيل: المراد بالذيل القدر الذي يفهم من قولهم؛ فلان مشمر الذيل كذا في الفوائد الظهيرية. (الكفاية) والدخريص: بكسر الدال والراء المهملتين بينهما خاء معجمة ساكنة، وآخره صاد مهملة ما يوسع به القميص من القطعتين في اليمين والشمال. شبر في شبر أي شبر طولاً، وشبر عرضًا. (العناية) والحمد وإنحا كان: يعني بول ما يؤكل لحمه. (العناية) وهو طاهر عند محمد فلا يتأتى قوله ههنا. [الكفاية ١٨٠/١] اختلاف الأصلين: يشير إلى الحديث: "استنزهوا من البول"، وحديث العرنيين، فإن الأصل عند

أبي حنيفة 此 تعارض النصين، وعند أبي يوسف ك تعارض المذهبين.

وإذا أصاب الثوب من الرَّوث أو من أخثاء البقر أكثر من قدر الدرهم: لم تجز الصلاة فيه عند أبي حنيفة عليه؛ لأن النص الوارد في نجاسته - وهو ما رُوي: "أنه عليمًا رمى بالرَّوثة وقال: هذا رجس أو ركس" - لم يعارضه غيره، وبهذا يثبت التغليظ عنده، والتخفيف بالتعارض. وقالا: يُحزِئه حتى يَفْحُش؛ لأن للاجتهاد فيه مساغاً، وبهذا يثبت التخفيف عندهما، ولأن فيه ضرورة لامتلاء الطرق بها، وهي مؤثرة في التخفيف، بخلاف بول الحمار؛ لأن الأرض تُنَشِّفُه. قلنا: الضرورة في النعال

الثوب: وكذا البدن والمكان لا غيرها كالماء، فإنه يصير بالقليل نجسا غير معفو عنه. أختاء البقر: أي أو روث البقرة. رجس: أي نجس ولفظة "أو" لشك الراوي. لم يعارضه غيره: لأن البلوى لا تعتبر في النص ألا ترى أن البلوى في بول الحمار أكثر؛ لأنه يترشش، فيصيب النياب، ومع ذلك لا يُعفى عنه أكثر من قدر الدرهم، وكذلك البلوى للآدمي في بوله أكثر، واختلاف العلماء لا يخرجها عن كونها غليظة؛ لأنه لما لم يُرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي، والرأي لا يعارض النص. وإنما قال أبوحنيفة على: بخفة نجاسة بول ما يؤكل لحمه؛ لأن قوله عليه: "استنزهوا من البول" عارضه حديث العرنيين. [الكفاية ١٨١/١] للاجتهاد: أي لثبوت الاجتهاد إذ يكفي احتمال الاجتهاد.

مساغاً: لأن مالكاً على يقول: بأن البعر والروث وحثي البقر طاهر؛ وقال ابن أبي ليلى: السرقين ليس بشيء، قليله وكثيره لا يمنع. [الكفاية ١٨١/١] فيه ضرورة: خصوصاً لصاحب الدواب، وللبلوى تأثير في تخفيف حكم النحاسة، ألا ترى أن لها تأثيراً في إسقاط النجاسة، كما في سؤر الهرة إلا أن الضرورة في الأرواث دون الضرورة في سؤر الهرة، فأوجبنا التخفيف دون الإسقاط. (النهاية) تنشفه: فلا يبقى على وجه الأرض منه شيء يبتل به المار بخلاف الروث. (العناية)

* أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول: أتى النبي الله الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث، فلم أحده، فأخذت روثة، فأتيته بها، فأخذ الحجرين، وألقى الروئة، وقال: هذا ركس. [رقم: ١٥٦، باب لا يُستنجى بروث]

قد أثّرت في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسح، فتكفي مؤنتُها. ولا فرق بين مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم، وزفر فرَّق بينهما، فوافق أبا حنيفة على غير مأكول اللحم، ووافقهما في المأكول. وعن محمد على: أنه لما دخل الريَّ ورأى البلوى، أفتى بأن الكثير الفاحش لايمنع أيضاً، وقاسوا عليه طينَ بخارا، وعند ذلك رجوعه في الخف يروى.

قد أثرت إلى حاصله أن الضرورة ليست إلا في النعال، ولأجل الضرورة صار النعال طاهرة بالمسح، وليس في غيرها ضرورة، فلا يتعدى أثر الضرورة إلى غيرها. فتكفي: من غير غسل كما يؤمر به في البول. (النهاية) فوق بينهما: فإن زفر هلك قاس الخارج من أحد السبيلين بالخارج من السبيل الأخر، وهو البول، يختلف حكمه باختلاف كونه مأكول اللحم، وغيرمأكول اللحم، فكذا الخارج من هذا السبيل كذا في الفوائد الظهيرية. [الكفاية ١٨١/١] الريّ : بفتح الراء وتشديد الياء اسم مدينة في عراق العجم كبيرة ويكون قدر عمارها فرسخاً ونصفاً في مثله، وفيها قران جاريان، وها قبر محمد بن الحسن والكسائي، وفيها ولد الرشيد؛ لأن المهدي تركها في خلافة المنصور وبناها، فلذلك تسمى الري المحمدية، والنسبة إليها رازي على غير القياس، وكان دخول محمد الري مع هارون الرشيد. [البناية ٢١/١٥]

وقاسوا عليه: أي قاس مشايخ بخارى على قياس قول محمد. (البناية) يعني قال المشايخ: لا يكون الكثير الفاحش منه مانعًا، وإن كان مختلطاً بالعَذِرات. [العناية ١٨١/١] طين بخارا: وإن فحش؛ لما فيه من الضرورة، وإن كان ترابه مختلطاً بالعذرات ويبتني على هذا مسألة معروفة، وهي أن الماء والتراب إذا اختلطا وصارا طيناً وأحدهما نحس، فقيل: العبرة فيه للماء، وقيل: للتراب، وقيل: للغالب، وقيل: أيهما كان طاهراً فالطين طاهر، وبه قال الأكثر، وقيل: إن كانا نحسين فالطين طاهر؛ لأنه صار شيئاً آخر كالخمر إذا تخللت، والكلب والخنزير إذا صارا ملحاً في المملحة. [البناية ٢١/١٥]

وعند ذلك: أي عند دخول محمد الري. رجوعه: عن الرواية المشهورة عنه في الخف أنه لا يطهر بالدلك بالأرض. (العناية) يروى: أي رجوعه عن قوله في الخف: بأنه لا يطهر بالدلك يروى عنه، وقد تقدم أن مذهبه أن النبحاسة التي لها حرم إذا أصابت الخف لا يجزئ فيها الدلك، بل يشترط فيها الغسل، فرجع عن قوله هذا إلى قولهما فقال: يجزئ فيها الدلك، ولا يحتاج إلى الغسل لما رأى من كثرة السرقين في طريق الري وكثرة الزحام. [البناية ٢/١٦]

بول الفرس: وكذا كل ما يؤكل لحمه كما يدل عليه الدليل. ولحمه ماكول: وبول ما يؤكل لحمه بحس نجاسة مخفقة عند أبي يوسف في (العناية) لتعارض الآثار: فإن حديث العربيين يدل على طهارة البول في الجملة، وحديث استنزهوا من البول يدل بعمومه على نجاسة البول مطلقاً. [البناية ٢٩٣١] أجزأت إلخ: هذا قول الإمام؛ لأنها تذرق في الهواء، والتحامي عنها متعذر، وعندهما مغلّظة في رواية الحري عند الشيخين، وعند محمد في نجس نجاسة غليظة، وقال شمس الأثمة السرحسي: إن حرء ما يؤكل لحمه طاهر عند الشيخين؛ إذ لا فرق بين مأكول اللحم وغيره في الحزء. [مجمع الأنمر ١٩٤١] وهو الأصح: ويفهم من لفظ المصنف أن أبا يوسف مع أبي حنيفة رها في الروايتين جميعًا، وهكذا ذكره فحر الإسلام في "الجامع الصغير". [العناية ١٨٢/١]

لعدم المخالطة: أي لعدم مخالطة هذه الطيور التي لا يؤكل لحمها مع الناس ولا تأوى البيوت. (البناية) فلا يخفف: بل يغلظ بخلاف الحمام والعصفور لوحود المخالطة فيهما. (البناية) يفسده: لإمكان صون الأواني عنه، وبه أخذ أبوبكر الأعمش. (العناية)

أوالحمار أكثر من قدر الدرهم أجزأت الصلاة فيه، أما دم السمك؛ فلأنه ليس بدم على التحقيق، فلا يكون نجسًا. وعن أبي يوسف بيسه: أنه اعتبر فيه الكثير الفاحش، فاعتبره نجسًا، وأما لعاب البغل والحمار؛ فلأنه مشكوك فيه، فلا يتنجَّس به الطاهر. فإن انتضح عليه البول مثل رؤوس الإبر، فذلك ليس بشيء؛ لأنه لايستطاع الامتناع عنه. والنحاسة ضربان: مرئية، وغير مرئية. فما كان منها مرئياً، فطهارته بزوال عينها؛ لأن النحاسة حلّت المحلَّ باعتبار العين، فتزول بزوالها، إلا أن يبقى من أثرها ما تشقُّ إذالته؛ لأن الحرج مدفوع، وهذا يشير إلى أنه لا يُشترط الغسلُ بعد زوال العين، وإن إن بالغسل مرة واحدة، وفيه كلام. وما ليس بمرئي فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر؛ لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يُقطع بزواله، على ظن الغاسل أنه قد طهر؛ لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يُقطع بزواله،

ليس بدم: ألا ترى أنه يحل تناوله من غير ذكاة، وما يسيل منه عند الشق، فذاك ليس بدم، إنما ذاك ماء أبيض متغير، ألا ترى أنه إذا ألقي في الشمس ابيضَّ، وسائر الدماء تسوَّدُ بالشمس (النهاية) نجساً: وكذا دم البق والقُمَّل والبُرْغوث والذباب طاهر كما في "الخانية" (بجمع الأفر) مشكوك فيه: وعند أبي يوسف نجس مخفف حتى إذا فحش يمنع حواز الصلاة؛ لأنه يتولَّد من اللحم النجس، وإنما قُدَّر بالكثير الفاحش للضرورة. [بجمع الأفر ١/٥٥] مثل رؤوس الإبو: جمع إبرة وهو المخيَّط، ولو كان مقدار عرض الكف أو أكثر إذا جمع (بجمع الأفر)، وقال الهندواني: يدل على أنه لو كان مثل الجانب الآخر اعتبر، وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين؛ دفعًا للحرج، وما لم يعتبر إذا أصابه ماء فكثر لا يجب غسله. [فتح القدير ١٨٣/١] ليس بشيء: أي ليس بشيء معتبر في النجاسة حتى يجب غسله. (الكفاية) وعن أبي يوسف يجب غسله؛ ليس بشيء: أي ليس بشيء معتبر في النجاسة حتى يجب غسله. (الكفاية) وعن أبي يوسف يجب غسله؛ لأنه نجس، وعند الشافعي لا يعفى فيما يمكن إزالته. [بحمع الأفر ١٥٥١] ما تشق إزالته: أي لوها أو رئيها ما يحتاج فيه إلى استعمال غير الماء كالصابون والأشنان. [فتح القدير ١٨٤/١] وهذا: أي الحكم بأن طهارته بزوال عينه. وفيه كلام: أي للمشايخ فمنهم من قال: يُغسل بعد زوال العين ثلاثًا إلحاقاً له بعده بنحاسة غير مرثية، وعن الفقيه أبي جعفر مرتين كغير مرئية غسلت مرة. [فتح القدير ١٨٤/١]

فاعتُبر غالب الظن كما في أمر القبلة، وإنما قَدّرُوا بالثلاث؛ لأن غالب الظن يحصل عنده، فأقيم السبب الظاهر مقامه؛ تيسيراً، ويتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه، ثم لابد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية؛ لأنه هو المستخرج.

فصل في الاستنجاء

الاستنجاء سنة؛ لأن النبي عليمًا واظب عليه، * ويجوز فيه الحجر، وما قام مقامه، يمسحه حتى يُنَقِّيه؛ لأن المقصود هو الإنقاء، فيُعتبر ما هو المقصود. وليس فيه عدد مسنون، وقال الشافعي كله: لابد من الثلاث؛ لقوله عليمًا: "وليستنج بثلاثة أحجار"، ** ولنا: قوله عليمًا: "من استجمر فليُوتر، فمن فعل فحَسُن،

أمر القبلة: أي في باب التحري، فإنه يعتبر فيه غالب ظن المصلي المسافر الفاقد جهة القبلة. بحديث: فإنه ذكر فيه حتى يغلسها ثلاثاً (العناية) ظاهر الرواية: احتراز عما روي عن محمد من الاكتفاء بالعصر في المرة الأخيرة. (فتح القدير) هو المستخرج: لأن العصر هو مستخرج النحاسة. الاستنجاء: هو إزالةً ما على السبيل من النحاسة فإن كان للمزال به حرمة أو قيمة كره كقرطاس، وخرقة، وقطنة، وخل [فتح القدير ١٨٧/١] سنة: وقال الشافعي: هو فرض (مجمع الأنمر) وما قام مقامه: يعني من الأعبان الطاهرة المُزيلة، فخرج الزحاج والثلج والآجر والحزف والفحم. [فتح القدير ١٨٧/١]

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٢١٣/١] منها: ما أخرجه البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة، سمع أنس بن ماك يقول: كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء، فأحمل أنا وغلام إداوةً من ماء وعنسزةً يستنجى بالماء. [رقم: ١٥٢، باب حمل العنسزة مع الماء في الاستنجاء]

^{**} أعرجه البيهقي في سننه عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا دهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها لغائط، ولا بول، وليستنج بثلاثة أحجار، وتحى عن الروث، والرَّمَّة، وأن يستنجي الرجل بيمينه.[١٦٧/١، رقم:٤٩٧، باب وحوب الاستنجاء بثلاثة أحجار]

ومن لا فلا حرج"، * والايتار يقع على الواحد، وما رواه متروك الظاهر؛ فإنه لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف: جاز بالإجماع، وغسله بالماء أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿ فِيْهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ نزلت في أقوام كانوا يُتبعون الحجارة الماء، ثم هو أدب، وقيل: هوسنة في زماننا، ويُستعمل الماء إلى أن يقع في غالب ظنّه أنه قد طهر، ولا يقدّر بالمرّات إلا إذا كان موسوسًا،

وما رواه: جواب عن استدلال الشافعي. متروك: أو يحمل الأمر على الاستحباب؛ توفيقاً بين الحديثين. (العناية) جاز بالإجماع: فعلم أن المراد عدد المسحات غير أنه قدّر بالثلاث؛ لأن غالب الظن يحصل عنده. [فتح القدير ١٨٨/١] وغسله: أي بعد المسح بالأحجار. نزلت في إلخ: قلت: رواه البزار في "مسنده": حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال: وحدت في كتاب أبي، عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء ﴿فِيه رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهُرُوا واللهُ بِحبُّ المُطَهِرين في فسأهم رسول الله ﷺ فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء. انتهى. [نصب الراية ٢٨٦/١]

هو أدب: أي غسله بالماء أدب؛ لأن رسول الله ﷺ كان يستنجي بالماء مرة ويتركه أحرى. (العناية) سنة: روي عن الحسن البصري ﷺ أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إنه سنة، فقيل: كيف يكون سنة؟ ورسول الله ﷺ والحيار من الصحابة كعمر وابن مسعود ۞ تركوه، فقال: هم كانوا يبعرون بعراً وأنتم تثلطون ثلطًا. [الكفاية ١٨٩/١] في زهائنا: والنظر إلى ما تقدم أول الفصل من حديث أنس وعائشة ۞ يفيد أن الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان؛ لإفادته المواظبة، وإنما يستنجي بالماء إذا وجد مكاناً يستر فيه نفسه، ولو كان على شط فحر ليس فيه سترة لو استنجى بالماء قالوا: يفسق، وكثيراً ما يفعله عوام المصلين في الميضأة فضلاً عن شاطىء النيل. [فتح القدير ١٨٩/١]

ولا يقدر بالمرات: بل يفوض إلى رأي المستنجي يغسل إلى أن يقع في قلبه أنه قد طهر، وبعضهم قدروا بالثلاث، وبعضهم بالسبع. [الكفاية ١٨٩/١] موسوسًا: بكسر الواو؛ لأنها حديث النفس، فهو نفسه يتحدث، وإذا فتح وجب وصله فيقال: موسوساً إليه أي تلقى إليه الوسوسة. [فتح القدير ١/ ١٨٩-١٩] * أخرجه أبو داود عن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن البي الله قال: من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، أرقم: ٣٥، باب الاستتار في الخلاء

فَيُقَلَّو بالثلاث في حقّه، وقيل: بالسبع. ولوحاوزت النحاسة مخرجها: لم يجُز فيه إلا الماء، وفي بعض النسخ: إلا المائع، وهذا يُحقق احتلاف الروايتين في تطهير العُضو بغير الماء على ما بينا، وهذا؛ لأن المسح غير مُزيل، إلا أنه اكتُفي به في موضع الاستنجاء، فلا يتعدّاه، ثم يُعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف بعثا؛ لسقوط اعتبار ذلك الموضع. وعند محمد على موضع الاستنجاء؛ اعتباراً بسائر المواضع. ولا بروث؛ لأن النبي على عن ذلك، * ولو فعل يُجزيه؛

فيقدر بالثلاث: كما في نحاسة غير مرئية؛ لأن البول غير مرئي، والغائط وإن كان مرئياً، فالمستنجي لا يراه، فكانت بمنزلة نجاسة غير مرئية. [الكفاية ١٨٩/١-١٩] وقيل: اعتباراً بالحديث الذي ورد في ولوغ الكلب. (العناية) لم يجز: استعمال شيء لتطهيرها. وهذا: يعني أن قوله: إلا الماء، يدل على أن إزالة النجس الحقيقي عن البدن لا يجوز إلا بالماء. وقوله: إلا المائع يدل على أن إزالته تجوز بالمائع الذي يمكن إزالة النجاسة به. ما بينا: أي في أول باب الأنجاس. [العناية ١٩٠/١]

وهذا لأن إلخ: أي الذي قلنا: من اشتراط المائع إذا حاوزت النحاسة مخرجها؛ لما أن المسح غير مزيل إلا أنه اكتفي به في موضع الاستنجاء بالضرورة، والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها، فلا يتعدى إلى غيرها، فلا يجوز إلا الماء، أو المائع.(العناية) لسقوط إلخ: تقدم أن كون قدر الدرهم ليس مانعاً مأخوذ من سقوط غسل أحد السبيلين، ومعنى هذا ليس إلا أنه سقط شرعًا بدليله.[فتح القدير ١٩٠/١]

بسائر المواضع: يعني أن في سائر المواضع قدر الدرهم عفو، فإذا زاد عليه يكون مانعاً، فكذا في موضع الاستنجاء.[العناية ١٩١/١] يُجُزيه: ولا يكون عاملاً بالسنة.

* فيه أحاديث. [نصب الراية ٢١٩/١] منها: ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة ﴿ قال: اتُّبعت النبي ﷺ وخرج لحاجته، فكان لا يلتفت، فدنوت منه، فقال: ابغني أحجارًا أسْتُلفض لها الو خوه الا تأتني معظم، ولا روث، فأتيته بأحجار بطرف ثيابي، فوضعتُها إلى حنبه، وأعرضت عنه، فلما قضى أتبعه لهن. [رقم: ١٥٥، باب الاستنجاء بالحجارة]

لحصول المقصود، ومعنى النهي في الروث: النجاسة، وفي العظم: كونُه زادَ الجن. ولا يستنجي بطعام؛ لأنه إضاعة وإسراف، ولا بيمينه؛ لأن النبي الله ألى عن الاستنجاء باليمين. *

النجاسة: المشهور أن العظام طعام الجن، والروث طعام دواهم، ولذا استدل المصنف على عدم حواز الاستنجاء بالروث بنجاسته.

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٢٠/١] أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي الله قال: إد بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بسيه، ولا يستنجي ببسيد، ولا يتنفس في الإناء. [رقم: ١٥٤، باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال]

كتاب الصلاة باب المواقيت

أول وقت الفجر إذا طلع الفحرُ الثاني، وهو البياض المعترِض في الأنق، وآخرُ وقتها مالم تَطلُعِ الشمسُ؛ لحديث إمامة حبريل على فإنه أمّ رسول الله على فيها في اليوم الأول حين طلع الفحر،

كتاب الصلاة: قد تقدم في أول الكتاب وجه تقديم الصلاة على سائر المشروعات بعد الإيمان، وهي في اللغة: عبارة عن الدعاء، وفي الشرع: عبارة عن الأركان المعهودة، والأفعال المخصوصة، وسميت بالصلاة؛ لاشتمالها على المعنى اللغوي، فهي من المنقولات الشرعية، وسبب وجوها: أوقاقها، والأمر طلب أداء ما وحب في الذمة بسبب الوقت، و قد ذكرنا وجه ذلك في التقرير. وشرائطها: الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، والوقت، والنية، وتكبيرة الافتتاح. [العناية 1/14]

الصلاة: وهي فريضة قائمة، وشريعة ثابتة عرفت فرضيتها بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيْمُوا الصَّلُوةَ﴾، وقوله تعالى: ﴿خَافِظُوا عَلَى الصَّلُوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسُطَى﴾، فإنه يدل على فرضيتها، وعلى كونها خمساً؛ لأنه أمر بحفظ جميع الصلوات، وعُطف عليها الصلاة الوسطى، وأقل جمع يتصور معه وسطى هو الأربع. وبالسنة وهو قوله عليه: "إن الله تعالى فرض على كل مسلم ومسلمة في كل يوم وليلة خمس صلوات" وهو من المشاهير وبالإجماع.(العناية) المواقيت: جمع ميقات، والميقات ما وقت به أي حدد من زمان كمواقيت الصلوات أو مكان كمواقيت الاحرام.[العناية ١٩١/١]

أول وقت الفجر: أي أول وقت صلاة الفجر، وإنما قدم وقت الفجر وإن كان الواجب تقديم الظهر كما ورد في الحديث؛ لأنه أول صلاة فرضت، لعدم الاختلاف في أوله وآخره بخلاف غيره. (الكفاية) البياض المعترض: أي يظهر طولاً وعرضاً. مالم تطلع الشمس: أي قبيل طلوع الشمس، وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء. [الكفاية ١٩٢/١]

وفي اليوم الثاني حين أسفَرَ جدًّا وكادت الشمس تطلع، * ثم قال في آخر الحديث: "ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأُمَّتك"، ولا مُعتبر بالفجر الكاذب، وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يَعقُبُه الظلامُ؛ لقوله عليه: "لا يَعُرّنكم أذانُ بلالٍ ولا الفجرُ المستطيل،

ثم قال: الحتلف في أول صلاة صلاًها رسول الله ﷺ بجبريل، فرواية الدار قطني عن ابن عمر تشهد بأنها صلاة الفجر، وبقية الأحاديث تشهد بأنها صلاة الظهر، وهذا هو الصحيح. ويشهد له ما رواه الطبراني عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا: أول صلاة فرضت على رسول الله ﷺ صلاة الظهر.

وهو البياض الذي: هذا تفسير الفحر الكاذب، وهو البياض الذي يبدو ويظهر ضوءه مستطيلاً ذاهباً في السماء كذنب السرحان أي الذلب، ثم يعقبه ظلمة يعني بمضي أثره ويصير الجو مظلماً ما كان، ويسمى كاذباً؛ لأنه يضيء ثم يسود ويذهب النور فيختلف ويعقبه الظلام فكان كاذباً، والعرب تشبهه بذنب السرحان لمعنيين أحدهما: لطوله، والثاني: أن ضوءه يكون في الأعلى دون الأسفل، كما أن الذئب يكثر شعر ذنبه في أعلاه لا في أسفله. [البناية ٢/٦] يعقبه الظلام: تصريح بأن الفحر الأول بعد طلوعه يغيب، ويطلع الثاني بعد غيبوبته، حيث قال: ثم يعقبه الظلام، وليس كذلك عند المشاهدة، فإنا نشاهد أنه لا يغيب، بل يبقى إلى أن يطلع الفحر الثاني من تحت الأفق المظلم الشبيه بالخيط الأسود.

أذان بلال: اعلم أن بلالاً كان يؤذن قبل طلوع الصبح الصادق، وكان ابن أم مكتوم يؤذن بعده، فلذلك قال على: "لا يغرنكم أذان بلال" أي لا تظنوا بأذانه دحول وقت صلاة الفجر، فإنه ليس للفجر، بل للتهجد، أو السحور كما يدل عليه الرواية، فإنه يؤذن ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم.

* أخرج الترمذي في جامعه عن نافع بن جبير بن مطعم قال: أحبرين ابن عباس أن النبي على قال: أمني جبريل على عدد البيت مرتبن، فصلى بي الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، تم صنى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله، لوقت العصر بالأمس، تم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العثماء الأخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، ثم التفت إليّ جبريل فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس على حديث حسن صحيح. [١٩/١ ، رقم: ١٤٩ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي النبي المناس

وإنما الفجر المستطير في الأفق" أي: المنتشر فيه. وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس؛ لإمامة جبريل عليمة في اليوم الأول حين زالت الشمس. ** وآخر وقتها عند أبي حنيفة والذا صار ظلَّ كل شيء مثليه سوى فيء الزوال، وقالا: إذا صار الظلَّ مثله، وهو رواية عن أبي حنيفة وفيء الزوال: هو الفيء الذي يكون للأشياء وقت الزوال. لهما: إمامة جبريل عليم في اليوم الأول في هذا الوقت. ولأبي حنيفة وله عليم قوله عليم "أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم، " في وأشدُ الحر في ديارهم في هذا الوقت، وإذا تعارضت الآثار لاينقضي الوقت بالشك. وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين، وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس؛

أبودوا: يعني صلُّوها إذا سكنت شدة الحر.(العناية) هذا الوقت: يعني إذا صار ظل كل شيء مثله.(العناية) تعارضت الآثار: يعني حديث الإمامة وهذا الحديث.(فتح القدير)

^{*} أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: أمَّني جبريل عليه عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس __إلى أن قال __: فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله. [رقم: ٣٩٣، باب المواقيت]

لقوله عليه: "من أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرُب الشمس فقد أدركها". * وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس، وآخو وقتها مالم يَغِب الشَّفق، وقال الشافعي كله: مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات؛

من أدرك: هذا الحديث يدل على بقاء وقت العصر بعد الاصفرار بالإشارة، وما رُوي أن النبي الله قال: "وقت العصر ما لم يصفر الشمس" بعبارته يدل على انعدام وقته بالاصفرار، والعبارة راجحة. في مجمع الألهر: وقال الحسن: إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر، وأظن أن مراده خرج الوقت المختار، وإلا يلزم أن يوجد وقت مهمل بينه وبين المغرب، ولم يوجد في الروايات.[١٠٦/١]
فقد أدركها: وهو مخالف لحديث جبريل، والحمل على أن قول جبريل على: "الوقت فيما بين هذين" يراد به الوقت غير المكروه أولى من الحمل على النسخ، وكذا في المغرب والعشاء، ولذا قلنا: أن تأخير

المغرب مطلقاً مكروه، وتأخير العشاء إلى ما بعد نصف الليل مكروه، ولظهور عدم صلاة حبريل في الوقت المكروه بخلافه في أول وقت العصر حيث لا يتأتى هذا فتعين النسخ فيه. [فتح القدير ١٩٥/١] وآخو وقتها: أي آخر وقت صلاة المغرب إلى آخر وقت غيبوبة الشفق، وبه قال الثوري وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود وابن المنذر وهو قول الشافعي في القديم، واختاره من ينمي إلى الحديث من أصحابه كابن حزيمة والخطابي والبيهقي والبغوي في التهذيب والغزالي في الأخبار، وصححه العجلي وابن الصلاح. وقال النووي: هو الصحيح. [البناية ٢٨/٢] مقدار ما يصلي: أي قال الشافعي علمه: وقت صلاة المغرب قدر ما يصلي فيه ثلاث ركعات وهو قوله الجديد. وقال الغزالي: في وقت المغرب قولان أحدهما: أنه بمتد إلى غروب الشفق، وإليه ذهب أحمد. والثاني: إذا مضى بعد الغروب وقت وضوئه وأذان وإقامته وقدر خمس ركعات فقد انقضى الوقت كذا في الوسيط، ويقال: وينبغي أن يكون سبع ركعات؛ لأنه يصلي ركعتين عندهم قبل فرض المغرب ومقدار ما يكسر سورة الجوع من الأكل في حق الصائم؛ لقوله عليه إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فابدءوا به قبل أن تصلوا، وهو قول الأوزاعي، وقال الأكمل: ما ذكره المصنف من جهة الشافعي عليه ليس بكاف على أن الذي ذكره هو الذي في الحلية. =

* أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك وكعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر. [رقم: ٥٧٩، باب من أدرك من الفجر ركعة]

لأن جبريل عليه أم في اليومين في وقت واحد. * ولنا: قوله عليه: "أول وقت المغرب حين تغرُّبُ الشمس، وآخر وقتها حين يغيب الشفق"، ** وما رواه كان للتحرُّز عن الكراهة. ثم الشفق: هو البياض الذي في الأفق بعد الحمرة عند أبي حنيفة هيه.

= وعن الإمام مالك على ثلاث روايات: أحدها: كقولنا، والثانية: كقول الشافعي في الجديد. والثالثة: يبقى إلى طلوع الفجر، وهي قول عطاء وطاؤوس على [البناية ٢٩/٣-٢٩] قلت: ليس مذهب الشافعي ما ذكر؛ لأن وقت المغرب في قوله الجديد: هو مقدار ما يتطهر ويؤذن ويقيم، ويصلي ثلاث ركعات وركعتين بعده، والاحتيار في جميع ذلك بالوسط، حتى إذا مضى هذا المقدار انقضى الوقت، وفي قوله القديم: يمتد وقتها إلى غيبوبة الشفق، قال النووي: والأحاديث الصحيحة مُصَرِّحة بالقديم، وتأويل بعضها متعذر هو الصواب. واحتاره ابن حرير والخطابي والبيهقي والغزالي، وعلى القول الجديد لو شرع بعضها متعذر هو الصواب في وقته، حاز له مدها إلى غروب الشفق على الصحيح، وإن لم يجز تأخير غيرها من الصلوات إلى خروج بعض عن الوقت؛ لما رُوي أن الرسول الله قرأ سورة الأعراف في المغرب.

في وقت واحد: وذلك؛ لأن الوقت لوكان ممتداً لم يؤم جبريل في اليومين في وقت واحد؛ لأنه كان يعلم أول الوقت وآخره (العناية) وها رواه: من إمامة جبريل على في اليومين في وقت واحد كان للتحرز عن الكراهة؛ لأن تأخير المغرب إلى آخر الوقت مكروه [العناية ١٩٥/١] هو البياض إلى: قال ابن النجيم: إن الصحيح المفتى به قول صاحب المذهب، لا قول صاحبيه (مجمع الأغر) وأما قولهما: من أن الشفق المعتاد في العرف هو الحمرة، قلنا: ليس كذلك فإلهم كما يطلقون اسم الشفق على الحمرة يطلقونه على البياض، كذا جاء عن المبرد وأحمد بن يجيى (النهاية) عند أبي حنيفة على : وقد نقل عن أبي بكر الصديق ومعاذ بن حبل وعائشة وابن عباس الله و رواية، وأبي هريرة الله وبه قال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والمزني وابن المنذر والخطابي، واختاره المبرد و ثعلب. [فتح القدير ١٩٦/١]

^{*} تقدم ذلك في حديث ابن عباس فيهما. إنصب الراية ٢٩٥/١

^{**} هذا الحديث بهذه العبارة لم يذكره أحد ولكن بمعناه رواه مسلم. [البناية ٢٩/١] أخرج مسلم عن عبد الله ين عمرو بن العاص أنه قال: سئل رسول الله عن وقت الصلواة....وفيه: ووقت صلاة المعرب إذا غابت الشمس، ما لم يسقط الشفق، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل. [١٩٥٩، رقم: ١٣٦٣، باب أوقات الصلوات الخمس]

وعندهما: هو الحُمْرَة، وهو رواية عن أبي حنيفة، وهو قول الشافعي عليه؛ لقوله عليه: "وآخر وقت المغرب إذا اسودًّ عليه؛ "الشفق الحمرة". * ولأبي حنيفة عليه قوله عليه: "وآخر وقت المغرب إذا اسودًّ الأفق"، ** وما رواه موقوف على ابن عمر فيما، ذكره مالك عليه في "المُوطَأ"، *** وفيه اختلاف الصحابة. وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق، وآخر وقتها ما لم يطلع الفحر الثاني؛ لقوله عليه: "وآخر وقت العشاء

الله المعلق المعلق الأنجر المعلق الأبحر الهو الحموة: وفي "المبسوط": قول الإمام أحوط، وقولهما أوسع أي أرفق للناس. (مجمع الأنهر) وهو رواية: رواية أسد عن الإمام. (مجمع الأنهر) وها رواه: يعني قوله التحليق الشفق هو الحمرة" (العناية) اختلاف الصحابة: أي ولئن سُلم أنه مرفوع، فالحديث المرفوع لا يصح الاستدلال به إذا كان فيه اختلاف الصحابة. وآخر وقت العشاء إلخ: وتكلم الطحاوي على "شرح الآثار" ههنا كلاماً حسناً ملخصه: أنه قال: يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفحر، وذلك؛ لأن ابن عباس وأبا موسى الأشعري وأبا سعيد الخدري في رووا "أن النبي الله أخرَها إلى الفحر، وذلك؛ لأن ابن عباس وأبا موسى الأشعري وأبا سعيد الخدري في رووا "أن النبي الله أخرَها إلى الله أخرها حتى انتصف الليل" وروى ابن عمر عشر الله أخرها حتى انتصف الليل" وروى ابن عمر عشر النه أخرها حتى ذهب عامة الليل"، وروت عائشة في "أنه اعتم بها حتى ذهب عامة الليل"، وكل هذه الروايات في الصحيح. قال: فثبت بذلك أن الليل كله وقت له [البناية ٢٤/٢]

"أخرجه الدارقطي في سننه عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله في: الشفق الحسرة فإذا غاب الشفق وحست الصلاة. [٢٩٨/، باب في صفة المغرب والصبح] قال البيهقي: الصحيح موقوف. [نصب الراية ٢٣٣/] وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه مرفوعًا عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله في وفيه، ووقت المغرب إلى أن نذهب حمرة الشفق. [٢١٤/١، رقم: ٣٥٤، باب كراهة تسمية صلاة العشاء عتمة] ** هذا الحديث هذا اللفظ غريب لم يرد هكذا. [البناية٣١/٣] وأخرج أبو داود عن أبي مسعود الأنصاري في وفيه، ويصلي المغرب حين تسقط الشمس، ويصلي العشاء حين يسود الأفق. [٣٩٧/١، رقم: ٣٩٤، باب في المواقيت] *** قال الزيلعي: والذي وحدته في "موطأ الإمام مالك" من رواية يجيى بن يجيى، قال مالك: الشفق هو الحمرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحمرة فقد وجبت صلاة العشاء، وخرجت من وقت المغرب. [ص: ٢٠٠ رقم: ٣٢] ولم أحد فيه غير ذلك لا مرفوعاً ولا موقوفاً، وينظر من غير رواية يجيى. [نصب الراية ٢٠٢/١]

حين يطلُعُ الفجر" وهو حجَّة على الشافعي على تقديره بذَهاب ثلث الليل. وأول وقت الوتر بعد العشاء، وآخره ما لم يطلع الفجر؛ لقوله عليم في الوتر: "فصَلُّوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر"، ** قال في العشاء إلى طلوع الفجر"، ** قال في العشاء الله عندهما،

وهو حجة: احتج بحديث الإمامة. (النهاية) على الشافعي إلخ: ووجه ذلك أنه يدل على قيام الوقت إلى الفجر، وحديث إمامة حبريل يدل على أن آخر الوقت هو ثلث الليل فتعارضا، وإذا تعارضت الآثار لا ينقضي الوقت الثابت يقينًا بالشك. [العناية ١٩٦/١] في تقديره إلخ: في "مبسوط شيخ الإسلام": ثم إذا غاب الشفق أجمعوا على أنه يدخل وقت العشاء، واختلفوا في أنه متى يخرج، فعلى قول علمائنا: لا يخرج وقت العشاء ما لم يطلع الفجر الثاني. وقال الشافعي في قول: بأنه يخرج وقت العشاء متى مضى ثلث الليل، وقال في قول: متى مضى نصف الليل خرج وقت العشاء إلا أن يكون مسافراً، فيمتد حينئذ إلى وقت طلوع الفجر الثاني، وقال في قول: بأنه يخرج ما لم يطلع الفجر الثاني، (النهاية)

"هذا الحديث بهذه العبارة لم يرد وهو غريب. [البناية ٢/٤٣] أحرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو عن النبي المنتور المناه النبي المنتور المنتور المنتور النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي النبي المنتور النبي ا

** أخرجه أبوداود عن خارجة بن حذافة: قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: إن الله تعالى قد أمدّكم بصلاة، وهي خير لكم من حمر النّعم، وهي الوتر، فجعلها فيما بين العشاء إلى طلوع الفحر. [٢٤٩/٢-٢٥٠، رقم: ١٤١٣، باب استحباب الوتر]

وعند أبي حينفة عليه: وقته وقت العشاء، إلا أنه لا يُقَدَّم عليه عند التذكّر؛ للترتيب. فصل

ويستحب الإسفار بالفحر؛ لقوله على: "أَسْفِرُوا بالفحر، فإنه أعظم للأجر"، * وقال الشافعي كله:

وقته وقت العشاء: لأن الوتر عنده فرض عمالاً، والوقت إذا جمع بين صلاتين واجبتين كان وقتاً لهما جميعًا كالفائتة و الوقتية. [العناية ١٩٧/١] لا يقدم عليه: في "مبسوط شيخ الإسلام": إذا أوتر قبل العشاء معمداً، كان عليه الإعادة بلا خلاف، وإن أوتر ناسيًا قبل العشاء أو صلى العشاء على غير وضوء، ثم نام وقام وتوضاً، وأوتر ثم تذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء، فعلى قول أبي حنيفة هيه. لا يعيد الوتر، وعلى قولهما: يعيد، فإنه على قولهما: يعيد في الحالين؛ لأن الوتر عندهما سنة من سنن العشاء. (النهاية) ويستحب: بحيث يمكن أداؤه بترتيل أربعين أية، أو أكثر، ثم إن ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء وإعادته على الوجو الملكور. [ملتقى الأبعر ١٩٧/١] الإسفار: يقال: أسفر العبيح أي أضاء، ومنه أسفر بالصلاة إذا صلاها في الإسفار. والباء للتعدية، ولا يمكن حمل الأمر على الوجوب إجماعاً، فتعين الاستحباب. [الكفاية ١٩٧/١] أعظم للأجر: والمعنى الفقهي فيه: أن تأخير الفجر إلى آخر الوقت مباح بلا كراهة، وتقليل الجماعة أمر مكروه، وكذلك إيقاع الناس في الحرج، والتغليس في الفجر يؤدي إلى أحد الأمرين: إما إزعاج الناس لأول الوقت، وفيه حرج؛ لأنه أمر بخلاف العادة، وإما تقليل الجماعة، وهو فاسد. ألا ترى أن رسول الله على تعجيل الصلاة لأول الوقت. (النهاية) وقال الشافعي عنه: وقال المنافعي عنه: وقال الغراءة سنة فوق تعجيل الصلاة لأول الوقت. (النهاية) وقال الشافعي عنه: وقال الطحاوي: يبدأ بالتغليس، ويختم بالإسفار، ويجمع بينهما بتطويل القراءة. [العناية ١٩٧/١]

* روي من حديث رافع بن خديج، ومن حديث بلال، ومن حديث أنس، ومن حديث قتادة بن النعمان، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث حواء الأنصارية. إنصب الراية ٢٣٥/١ أخرج الترمذي في حامعه حديث رافع بن خديج عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله على يقول: "أسفروا بالفحر فإنه أعظم للأجر". [رقم: ١٥٤، باب ما جاء في الإسفار بالفجر]

يُستحب التعجيل في كل صلاة، والحجة عليه ما رويناه، وما نرويه. قال: والإبراد بالظهر في الصيف، وتقديمُه في الشتاء؛ لما روينا، ولرواية أنس فيه قال: كان رسول الله على إذا كان في الصيف أبرَدَ بها. * وتأخيرُ العصر ما لم تتغيّر الشمس في الصيف والشتاء؛ لما فيه من تكثير النوافل؛ لكراهتها بعده. والمعتبرُ: تغيّر القرص،

يستحب التعجيل: لقوله عائلًا: "أول الوقت وضوان الله وأخره عفو الله"، والعفو يستدعى تقصيرًا، وقال ﷺ في حواب: أيُّ العما أحب إلى الله؟ قال: "الصلاة لأول وقتها". أفتح القدير ١٩٨/١ في كل صلاة: بأسباب الصلاة كالطهارة والستر والأذان، كما دخل الوقت، فإنه لا يعد حينتذ مؤخرًا، والشغل الخفيف كأكل اللقمة، وكلام كثير لا يمنع إدراكه، ولا يكلف على خلاف العادة. ولو كان متلبسًا بالأسباب بأن كان متوضعًا مستور العورة، وأخرَّ بقدر الاشتغال بما كان مدركا للفضيلة أيضاً. ما رويناه: يعني ما روينا من حديث رافع بن خديج، وهو قوله كللة: "أسفروا بالفجر"، ودلك؛ لأنه أمر بذلك، وأقله النَّدُب.(العناية) وما نوويه: إشارة إلى قوله: "وإذا كان في الصيف أبرد بما". ودلك: لأنه يدعى التعجيل في كل صلاق، فإذا ثبت التأخير في البعض كان حجة عليه. العباية ١٩٨١١ لما روينا: من قوله عليناً: "أبردوا بالظهر فإن شدة الحرا". الحديث وقوله: "لمَّا روينا" متعلق غوله: 'والإبراد بالظهرا". وقوله: أولزو به أنسل إلح متعلق بالمسألتين جميعا. العباية ١٩٩١ | تكثير النواقل: وهذا كان تعجيل المعرب أفصال؛ لأن أداء النافلة قلبها مكرود. إنصابة ١٩٩١ والمعتبرُ تغيّر القرص: أي العرد في تعير الشمس هو تغير قرصها. واختلفوا فيه فلاهب المصنف إلى أن تغير القرض بأن لا أخار فيه الأنصار وهو معنى قوله: أوهواً أي بعير الفرص أن يصير حال لا أخار فيه الأعين يعني لا أخار الأعين في النصر إبيه لدهاب صوته، وعن سجعي بعير الصوء قساد تعير الصوء يتحقق بعد الروال، وقبل: أنَّا يبعر الشعاع على خيصان. = * حديث أحرجه المحاري عن أبي حندة (وهو حالد لن دينار) سمعت أنس بن مالث يفول: كان النبي علله إدا اشتد البرد بكّر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة. وقال يولس من كبر: "حبرنا أبو حندة وقال: بالصلاة ولم يذكر الجمعة، وقال نشر من تالب: حدثنا أنم حمدة قال: صلى ما أمير الحمعة، ثم قال لأنس ١١١٥ كيف كان النبي ﷺ يصلى الطهر. [رقم: ٩٠٦. باب إذا اشتد الحر يوم احسعة]

وهو أن يصير بحال لا تَحَارُ فيه الأعينُ، هو الصحيح، والتأخير إليه مكروه. ويُستحب تعجيلُ المغرب؛ لأن تأخيرها مكروه؛ لما فيه من التشبُّه باليهود، وقال عليلًا: "لا تزال أمني بخير ما عَجَّلُوا المغربَ وأخَّرُوا العشاء". "قال: وتأخير العشاء إلى ما قبل تلث الليل؛ لقوله عليلًا: "لولا أن أشق على أمني لأخرْتُ العشاء إلى ثلث الليل"، **

= وقيل: توضع طشت ماء في الأرض المستوية فإن ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغير الشمس، وإن وقعت في الجوف فلم يتغير. وفي "المحيط": تغيرها بصفرة أو حمرة. وفي "المرغيناني": إذا كانت الشمس مقدار رمح لم يتغير ودونه قد تغيرت. وقيل: إن كان يمكن النظر إلى القرص من غير كلفة ومشقة فقد تغيرت. [البناية ٢٦/٦] هو الصحيح: أي تغير القرص وهو الذي فسره، هو الصحيح، واحترز به عن بقية الأقوال التي ذكرناها. (البناية) والتأخير إليه مكروه: أي إلى تغير القرص مكروه. وفي "القنية": هذه الكراهة هي كراهة تحريم، قالوا: أما الفعل فغير مكروه؛ لأنه مأمور بالفعل ولا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الأمر به. [البناية ٢٠/٢] لا تزال إلى: دليل منقول على استحباب تعجيل المغرب، ومعناه: لا تزال أمني بخير مدة تعجيلهم المغرب، ووجه التمسك أن الشرع رتب استمرار الخير على تعجيل المغرب، والمباح لا يترتب على فعله خير شرعي. [العناية ٢٠٠/١]

' هذا الحديث له أصل ولكن بغير هذه العبارة. [البناية ٤٩/٢] أخرج أبو داود في سننه عن مرثد بن عبدالله قال: قدم علينا أبوأيوب غازياً وعقبة بن عامر يومئذ على مصرر، فأخر المغرب، فقام اليه أبو أيوب فقال: ما هذه الصلاة يا عقبة؟ فقال شغلنا. قال: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تزال أستى حيراً، أو عال: "على العفرة، ما لم يؤخروا المغرب إلى أن نشتبك النحوم!. [٣٤٩/١، رقم: ٢٢١، باب وقت المغرب]

** أخرجه الترمذي عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: لولا أن أشق على أمني لأمرقمم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل، أو مصفه. وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.[١٣١/١ رقم: ١٦٧، باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة،] ولأن فيه قطع السَّمَو المنهي عنه بعده، * وقيل: في الصيف تُعَجَل؛ كيلا تتقلل الجماعة، والتأخير إلى نصف الليل مباح؛ لأن دليل الكراهة _ وهو تقليل الجماعة _ عارضه دليل النَّدْب، وهو قطع السَّمر بواحدة، فتثبت الإباحة. وإلى النصف الأخير مكروه؛ لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السمر قبله.

تُعجِّل: أي العشاء، وفي "المحيط" و"البدائع": ويؤخر العشاء إلى ثلث الليل أفضل ويعجل في الصيف؛ كيلا تتقلل الجماعة، قال شيخ الإسلام: وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أفضل عند علمائنا في الشتاء من التعجيل في الوقت، وفي الصيف التعجيل أفضل من التأخير، وكذلك ذكر التفصيل بين الشتاء والصيف في "فتاوى قاضى خان"؛ كيلا يتقلل الجماعة؛ لأن الليل قصير والنوم غالب. [البناية ٢/٣]

والتأخير: بيان هذا أن في التأخير إلى نصف الليل يلزم تقليل الجماعة، وتقليلها دليل الكراهة فكان ينبغي أن يكون التأخير إلى هذه الغاية مكروها، إلا أنه يحصل في هذا التأخير قطع السمر المنهي أصلاً ورأساً؛ لأنه وقت غلبة النوم، وقطع السمر دليل الاستحباب فتعارض الدليلان فتساقطا؛ لعدم إمكان العمل بمما، وعدم إمكان الترجيح، فثبتت الإباحة. (غاية البيان) قد انقطع: يعني أن الإباحة في آخر النصف الأول إنما يثبت لمعارضة دليل الندب دليل الكراهة، وهنا في آخر النصف الآخر لم يوجد دليل الندب أصلاً؛ لانقطاع السمر من قبل، فلم يثبت الإباحة، فثبتت الكراهة؛ لبقاء دليلها سالماً عن المعارض. [غاية البيان ٢٩/١-)

"حديث السمر المنهي عنه بعد العشاء رواه الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢٤٧/١] أخرج البخاري عن سيار بن سلامة قال: دخلت أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي، فقال له أبي: كيف كان رسول الله على يصلي المكتوبة؟ فقال: _ وفيه _ وكان يُستحبُّ أن يؤحر من انعشاء التي تدعونحا العتمة، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها. [رقم: ٤٧٥، باب وقت العصر]

ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل أن يؤخّره إلى آخر الليل، فإن لسم يَعْقى بالانتباه أوتر قبل النوم؛ لقوله عليظ: "من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ومن طَمِع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل". * وإذا كان يوم غيم، فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب: تأخيرها، وفي العصر والعشاء: تعجيلهما؛ لأن في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر، وفي تأخير العصر توهم ألوقوع في الوقت المكروه، ولا توهم في الفجر؛ لأن تلك المدة مديدة، وعن أبي حنيفة عليه: التأخير في الكل؛ للاحتياط، ألا ترى أنه يجوز الأداء بعد الوقت لا قبله.

آخر الليل: وفي بعض النسخ: ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل تأخيرها إلى آخر الليل، فإن لم يثق بالانتباه أوتر قبل النوم، وهو ظاهر. [العناية ٢٠٢/] لم يشق: أي لم يعتمد اليقظة بعد النوم. وإذا كان إلح: يعني هذا الذي قلنا من بيان الاستحباب فيما إذاكانت السماء مصحية، أما إذا كانت متغيمة فالضابط العين مع العين، يعني أن كل صلاة في أول اسمها عين كالعصر والعشاء يعجل وإن لم تكن، نؤخر. وإنما يعجل العصر؛ احترازاً عن الوقوع في الوقت المكروه، والعشاء؛ احترازاً عن تقليل الجماعة، والصلوات الباقية مدتما مديدة مع أن في تعجيل الفجر احتمال الأداء قبل الوقت، وفي تعجيل الظهر كذلك، وكذا في المغرب، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: التأخير أفضل في جميع الصلوات يوم الغيم، وهو أقرب إلى الاحتياط؛ لجواز الأداء بعد الوقت، وعده حوازه قبله. [غاية البيان ٤٤/١]

على اعتبار: أي على اعتبار وقوع المطر، وحصول الطين، والغيم الرطب سبب للمطر، وتكاسل الناس في الحروج إلى المسجد مستدلين بقوله ﷺ: "إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال". [البناية ٢/٣٥] المدة مديدة: فيؤمن أن يقع الأداء وقت طلوع المشمس مدة مديدة، فيؤمن أن يقع الأداء وقت طلوع الشمس. [العناية ٢٠٢/١] يجوز الأداء: أي أداء الصلاة بعد الوقت قضاء.

" أخرجه مسلم في صحيحه، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ؛ من حاف أن لا يقوم من أخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر اخر الليل، فإن صلاة أخر الليل مشهودة، ودلك أفضل.[رقم: ١٧٦٦، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله]

فصل في الأوقات التي تُكْرَه فيها الصلاة

لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيامها في الظّهيرة، ولا عند غروبها؛ لحديث عقبة بن عامر علي قال: "ثلاثة أوقات نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيها، وأن نَقْبُرَ فيها موتانا: عند طلوع الشمس حتى ترتفع، وعند زوالها حتى تَزُوْلَ، وحين تَضيَّفَ للغروب حتى تغرب". * والمراد بقوله: "وأن نقبر"، صلاة الجنازة؛ لأن الدفن غير مكروه. والحديث بإطلاقه حجة على الشافعي ك

فصل: لما ذكر الأوقات التي يستحب فيها الصلاة استدعى ذلك ذكر ما يقابله من الأوقات التي يكره فيها الصلاة. (النهاية) الأوقات التي إلخ: أي هذا فصل في بيان الأوقات التي تكره فيها الصلاة، ولقب الفصل بما تكره مع أن فيه ما لا تجوز الصلاة فيه باعتبار الغالب، أو لأن عدم الجواز مستلزم الكراهة. [البناية ٧/٢] لا تجوز إلخ: اعلم أن الفرائض لا تجوز عندنا في هذه الأوقات، وكذا النوافل في بعض الروايات، وعند الشافعي كله يجوز الفرض في هذه الأوقات في جميع البلدان، وتجوز النوافل عنده فيها بمكة.[العناية ٢٠٢/١] قيامها في الظهيرة: أي وقت وقوف الشمس في نصف النهار. (مجمع الأنمر) عند: بدل من أوقات أي وقت طلوع الشمس حتى ترتفع أي ارتفاع الشمس. حتى ترتفع: اختلف العلماء في الارتفاع الذي تحل الصلاة عنده قال في "الأصل": إذا ارتفع الشمس قدر رمح أو رمحين، وقال الفضيلي: ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فالشمس في الطلوع فلا تصح الصلاة. [العناية ٢٠٤/١] تضيف: أصله تتضيف بالتاتين، فحذف أحدهما، يقال: ضافت الشمس إذا مالت للغروب. (النهاية) غير مكروه: أي بالإجماع نَصُّ على ذلك الشيخ أبوحامد، وصاحب "الحاوي"، والشيخ نصير. حجة على الشافعي كله إلخ: قلت: هذه الترديدات والتصرفات كلها من عدم الوقوف على نص مذهب الشافعي وعدم الرجوع إلى أمهات كتب أصحابه، فنقول: مذهب الشافعي جواز الفرائض في هذه الأوقات، = " رواه الجماعة إلا البخاري.[نصب الراية ١/٠٥٠] أخرج مسلم في صحيحه عن موسى بن على، عن أبيه قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن: أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب. [٢٣٧٦/٤]، رقم: ١٨٩٧، باب الأوقات التي نهي عن الضَّلاة فيها] في تخصيص الفرائض، وبمكة في حق النوافل، وحجة على أبي يوسف على أباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال. قال: ولا صلاة جنازة؛ لما روينا، ولا سجدة تلاوة؛ لأنما في معنى الصلاة إلا عصر يومه عند الغروب؛

= ومن النوافل ماله سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف، دون النوافل المطلقة، وفي مكة تجوز النوافل المطلقة أيضاً. وقال النووي في "الروضة": يجوز في هذه الأوقات قضاء الفرائض والسنن والنوافل التي أخذها الإنسان ورداً له، وتجوز صلاة الجنازة وسجود التلاوة، وسجدة الشكر، وركعتا الطواف، وصلاة الكسوف، ولا تكره فيها صلاة الاستسقاء على الأصح. وعلى الثاني تكره كصلاة الاستخارة، وتكرد ركعتا الإحرام على الصحيح. قأما تُعية المسجد فإن اتفق دخوله لغرض كدرس علم أو اعتكاف أو انتظار صلاة ونحو ذلك لم يكره، وإن دخل لا لحاجة بل ليصلي التحية فوجهان أقيسهما الكراهة انتهي. البناية ٢٠/٢ - ٦١] تخصيص الفرائض وبمكة: واختلف نسخ الهداية في هذا الموضع فلذلك تردد الشراح فيه ولم يحرروا كما ينبغي خصوصاً تحرير مذهب الشافعي 🏝 على ما هو المسطور في كتب أصحابه المعتمد عليها... والصحيح من الرواية أن يذكر الفرائض والنوافل ويذكر بمكة بدون الباء، ورأيت في حط شيخي أن عند الشافعي 🖖 يجوز الفرائض في جميع الأمكنة دون النوافل، وفي مكة يجوز عنده الفرائض والنوافل.[البناية ٣/٣] في إباحة النفل: روي عن أبي يوسف أنه قال: "لا بأس بالصلاة وقت الزوال يوم الجمعة"؛ لحديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ "تُهي عن الصلاة في نصف النهار إلا يوم الجمعة". وأجيب بأنه منقطع، أو معناه: ولا يوم الجمعة. [العناية ٢٠٤/١ لما ووينا: يعين قوله: "وأن نقير موثانا".(العناية) معني الصلاة: في أنها يشترط لها ما يشترط للصلاة يعني: لما كانت في معني الصلاة كانت داخلة تحت النهي. العناية ٢٠٥/١ إلا عصو يومه: هذا استثناء من قوله: "ولا عند غروها" يعني لو صلى عصر يومه عند غروب الشمس حازت صلاته لأن السبب أي سبب وحوب الصلاة هو الجزء القائم من الوقت الذي يتصل به الأداء؛ لأنه لو تعلق بالكل أي لأن السبب لو تعلق بكل الوقت جملة لوجب الأداء بعده أي لوجب أداء الصلاة بعد ذلك الوقت؛ لوجوب تقدم السبب بجميع أجزائه على المسب، فلا يكون أداء. ولو تعلق بالجزء الماضي أي ولو تعلق سبب الوجوب بالجزء الماضي من الوقت فالمؤدي بكسر الدال في آخر الوقت قاض؛ لأنه أدى بعد خروج الوقت فيكون قضاء. وإذا كان كذلك أي وإذا كان الأمر كما ذكرنا من أن السبب هو الجزء القائم إلى آخره، فقد أداها أي أدى الصلاة التي هي العصركما وحبت أي باتصال الأداء بما فإن كان وقتها صحبحاً بأن لا يكون موصوفا بالكراهة ولا منسوبا إلى الشيطان كالظهر مثلاً وحب المسبب كاملاً فلا يتأدى ناقصاً، = لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت؛ لأنه لو تعلَّق بالكل لوجب الأداء بعده، ولو تعلَّق بالجزء الماضي، فالمؤدِّى في آخر الوقت قاضٍ. وإذا كان كذلك فقد أدَّاها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات؛ لألها وجبت كاملة فلا تتأدّى بالناقص. قال في والمراد بالنفي _ المذكور في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة _ الكراهة، حتى لو صلاها فيه، أو تلا سجدة فيه، فسجدها: حاز؛ لألها أدّيت ناقصةً كما وجبت؛ إذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة. ويُكره أن يتنفَّل بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب؛ لما روي أنه على عن ذلك، ولا بأس بأن يُصلِّي في هذين الوقتين الفوائت، ويسجد للتلاوة، ويصلي على الجنازة؛ لأن الكراهة كانت لحق الفرض؛

⁼ وإن كان فاسداً أي ناقصاً بأن يكون منسوباً إلى الشيطان كالعصر يستأنف وقت الاصفرار وجب الفرض به ناقصاً، فيجوز أن يتأدى ناقصاً؛ لأنه أداه كما وجب بخلاف غيرها من الصلوات يعني غير العصر. [البناية ٢٦/٢] الوقت: أي الذي يلي الشروع. (الكفاية) بالكل: لأن السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت، فما لم يوجد كله لا يحصل السبب؛ لأن المجموع ينتفي بانتفاء جزء، وإن صلق بعد الوقت يكون قضاء. [الكفاية ٢٠٥/١] كله لا يحصل السبب؛ لأن المجموع ينتفي بانتفاء جزء، وإن صلق بعد الوقت يكون قضاء. [البناية ٢٨/٢] والمراد بالنفي: أي: في قول القدوري على: ولا صلاة جنازة ولا سجدة تلاوة، الكراهة. [البناية ٢٨/٢] لأن الكراهة: الحاصلة في هذين الوقتين كانت لحق الفرض؛ ليصير الوقت من بعدهكالمشغول به أي بالفرض فلم يجز النفل فيهما؛ لأن الشغل التقديري بالفرض أولى من الشغل الحقيقي بالنفل لا لمعني في الوقت بالفرض، ولهذا لو ابتدأ العصر يعني ليست الكراهة في هذين الوقتين لمعني في نفس الوقت، بل لشغل الوقت بالفرض، ولهذا لو ابتدأ العصر في أول الوقت ومده إلى المغرب لا يكره بالاتفاق، فلو كانت الكراهة لمعني في الوقت لكان هذا مكروهاً. عن أخرج البخاري في صحيحه عن أبي العالية، عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر على: أن النبي كلى لهي عن الصلاة بعد الصبح حني تشرق الشمس، وبعد العصر حني تغرب. ورقم: ١٥٠١، باب الصلاة بعد الفحر حتى ترتفع الشمس)

ليصير الوقت كالمشغول به، لا لمعنى في الوقت، فلم تظهَر في حق الفرائض، وفيما وجب لعينه كسجدة التلاوة، وظهرت في حق المنذور؛ لأنه تعلَّقَ وجوبُه بسبب من جهته، وفي حق ركعتي الطواف، وفي الذي شَرع فيه ثم أفسده؛ لأن الوجوب لغيره، وهو حتم الطواف، وصيانة المؤدَّى عن البطلان.

= وقوله: لا لمعنى في الوقت تأكيد لقوله: لحق الفرض، وفيه إشارة إلى الفرق بين النهي الوارد في هذين الوقتين والوارد في الأوقات الثلاثة المذكورة، بأن ذلك لمعنى في الوقت وهو كونه منسوباً إلى الشيطان فيظهر في حق الفرائض والنوافل وغيرها. [البناية ٧١/٢]

وجب لعينه: المراد بما وجب لعينه ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعد أن كان نفلاً كالمنذور، وسواء كان مقصودًا بنفسه أو لغيره، كمخالفة الكفار وموافقة الأبرار في سجدة التلاوة، وقضاء حق الميت في صلاة الجنازة. وعن أبي يوسف: لا يكره المنذور ولا أثر لإيجاب العبد، كما لا أثر لتلاوته في إثبات الكراهة في السجدة، وقد يقال: وجوب السحدة في التحقيق متعلق بالسماع، لا بالاستماع، ولا التلاوة، وذلك ليس فعلاً من المكلف، بل وصف خلقي فيه بخلاف النذر، والطواف المشروع فيه، ولولاه لكانت الصلاة نفلاً. [فتح القدير ٢٠٨/٢] بسبب من جهته: يعني لما كان وحوب المنذور بسبب من جهة الناذر، لا من جهة الشرع جعل كالتطوع المبتدأ، فيؤثر في المنذور أيضًا؛ لأنه مثل التطوع المبتدأ من حيث إن كُلاً منهما من جهة العباد بخلاف صلاة الجنازة، وسجدة التلاوة. (النهاية)

الذي شرع فيه: وعن الشيخ محمد بن الفضل: رجل جاء إلى الإمام، وحاف لو اشتغل بالسنة أن يفوته الفحر بالجماعة، يترك السنة، ويقضيها بعد ما طلعت الشمس عند محمد، وإن أراد أن يقضيها قبله يشرع في السنة، ثم يفسدها، فإذا فرغ من الفرائض يقضيها قبل الطلوع، ولا يكره؛ لأنها صارت ذينًا عليه كمن شرع في التطوع، ثم أفسدها، ثم قضاها، وإذًا لا يكره، كذا ههنا. وعن المشايخ من قال في هذه الحيلة أمر بإفساد العمل، وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تُبْعِلُوا أَعُمالُكُ فَالأَحسن أَن يشرع في السنة، ثم يكبر للفريضة، وينحرج بهذا التكبير من السنة، ويصير شارعًا في الفريضة، ولا يصير مفسداً للعمل، بل مجاوزًا من عمل إلى عمل كذا في "شرح الأوراد" وإنه على محلاف المتن. المؤدّى: فيما إذا شرع ثم أفسد.

ويُكره أن يتنفّل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر؛ لأنه عليم يزد عليهما * مع حرصه على الصلاة. ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض؛ لما فيه من تأخير المغرب، ولا إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة إلى أن يفرُغَ من خطبته؛ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة.

ركعتي الفجر: قال شيخ الإسلام: والنهي فيه عما سوى ركعتي الفحر لحق ركعتي الفحر، حتى لو نوى تطوعاً كان عن ركعتي الفحر، فقد منع عن تطوع آخر دونه ليبقى جميع الوقت كالمشغول بركعتي الفحر مراعاة لحقه، ولكن الفرض الآخر فوقه، فحاز أن يصرف الأوقات إليه بخلاف الأوقات الثلاثة. (النهاية) حرصه على الصلاة: يعني أن الترك مع الحرص على احراز فضيلة النفل دليل الكراهة. [العناية ١/ ٢٠٨] يوم الجمعة: قال الشيخ اللكنوي في حاشيته: أقول: لو حذف المصنف هذه الكلمة لكانت العبارة أخصر وأشمل؛ لشمولها خطبة، العيدين، والاستسقاء، وصلاة الكسوف والحسوف.

أخرج مسلم في صحيحه عن حفصة قالت: كان رسول الله الله الله الفجر المبصلي إلا ركعتين خفيفتين. [۲۱۷۷/۳] رقم: ۱٦٤٨، باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما]

باب الأذان

الأذان سنة للصلوات الخمس، والجمعة دون ما سواها؛ للنقل المتواتر، وصفة الأذان معروفة، وهو كما أذّن الملك النازل من السماء، "

الأذان: هو لغة: الإعلام مطلقاً، وشرعاً: إعلام دخول وقت الصلاة بوجه مخصوص، ويطلق على الألفاظ المخصوصة، والترتيب بينها مسنون، فلو غيَّر الترتيب كانت الإعادة أفضل. [مجمع الأنحر ١١٣/١] سنة: سنة مؤكدة هو الصحيح. (مجمع الأنحر) هو قول عامة الفقهاء، وكذا الإقامة، وقال بعض مشايخنا: واحب؛ لقول محمد: "لواجتمع أهل بلد على تركه قاتلناهم عليه"، وأجيب بكون القتال؛ لما يلزم الاجتماع على تركه من استخفافهم بالدين. [فتح القدير ١٩٥١] والجمعة: وذكر الجمعة؛ لدفع وهم من يتوهم أن لا أذان لها كصلاة العيدين بجامع ألهما يتعلقان بالإمام والمصر الجامع، وإلا فهي داخلة تحت الخمس. [العناية ٢٠٩/١] ما سواها: فلا يؤذن للعيد والكسوف. (فتح القدير)

للنقل المتواتو: الظاهر أنه متعلق بكلا المطلوبين، أما سنية الأذان للصلوات الخمس، فقد تواتر من زمان النبي الله الآن سنيته، وعمل الصحابة به، وأذّن بالنفس النفيس الله وإن اختلف فيه، لكن عملته الصحابة به بخضرته، وبعد وفاته الله به، فكانت سنة تقريرية وأمرية، لا فعلية. وأما عدم سنيته لباقي الصلوات، فقد روي في الأحاديث وقوع الكسوف زمن النبي الله وصلاة العيدين والجنازة بلا أذان وإقامة، والله أعلم. وهو كما: واختلف في ذلك الملك فقيل: نزل به جبريل الله وقيل: كان غيره. (العناية)

ولا ترجيع فيه، وهو: أن يُرجِّع فيرفع صوتَه بالشهادتين بعد ما خفض بهما، وقال الشافعي على أمره بالترجيع"، ولنا: أنه الشافعي على أمره بالترجيع"، ولنا: أنه لا ترجيع في المشاهير، وكان ما رواه تعليماً، فظنّه ترجيعاً. ويزيد في أذان الفحر بعد الفلاح: الصلاة خير من النوم مرتين؛ لأن بلالاً فلي قال: "الصلاة خير من النوم" مرتين،

ولا ترجيع فيه: صورة الترجيع: أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية: "أشهد أن محمدا رسول الله" حفياً إلى قوله: "أشهد أن لا إله إلا الله" رافعاً صوته، فيكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر. [الكفاية ٢١١/١] وقال الشافعي: وعنده لو تركه لا يضر البتة. أموه بالترجيع: احتج الشافعي بحديث أبي محذورة، وبالقياس على التكبير، فكما أن يأتي بلفظة التكبير أربع مرات، فكذا بكلمة الشهادتين. (النهاية) ولنا: وأما التكبير فهو دليلنا، فإن ذكر التكبير مرتين لما كان بصوت واحد، فهو ككلمة واحدة. (النهاية)

لا توجيع: ولأن المقصود من الأذان "حي على الصلاة حي على الصلاة"، ولا ترجيع في هاتين الكلمتين ففيما سواهما أولى. (النهاية) في المشاهير: فيه أحاديث: منها حديث عبد الله بن زيد بجميع طرقه، ومنها ما في أبي داود عن ابن عمر قال: إنما كان الأذان على عهد رسول الله في مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، الحديث. [فتح القدير ٢١١/١] ويزيد: وهذه الزيادة مستحبة بالنص، وأما زيادة "حي على خير العمل" فمكروهة تحريماً صرح به في "البحر الرائق"؛ إذ لا أثر له في الأحاديث والآثار إلا ما شذ، وقد صنفت في هذه المسئلة رسالة سميتها "بالرد الأكمل على المؤذن بحي على خير العمل"، ثم أدرجتها في "التحقيق العجيب".

= فقم مع بلال فالق عليه ما رأيت فليؤذن به فإنه أندى صوتاً منك، فقمت مع بلال فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به. قال: فسمع دلك عمر بن الخطاب عليه وهو في بيته، فخرج يجر رداءه يقول: والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما أري، فقال رسول الله على فلله الحمد [٢٥٨٧، وقم: ٥٠٠، باب كيف الأذان] * أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن محيريز، عن أبي محذورة أن نبي الله على علمه هذا الأذان، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن مرتين، أشهد أن محمدا رسول الله مرتين، حي على العملاة مرتين، حي على العملاة مرتين، حي على العملاة مرتين، حي على الفلاح مرتين - زاد إسحاق - الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله إلى باب صفة الأذان]

حين وجد النبيَّ عليم راقداً، فقال عليم الما أحسن هذا يا بلال! اجعله في أذانك"، * وخص الفجر به؛ لأنه وقت نوم وغفلة، والإقامة مثل الأذان، إلا أنه يزيد فيها بعد الفلاح: "قد قامت الصلاة" مرتين، هكذاً فعل المَلكُ النازل من السماء ** وهو المشهور، ثم هو حجة على الشافعي حلله في قوله: إنها فرادى فرادى إلا قوله: "قد قامت الصلاة"، مرتين. ويترسل

اجعله: وهو للندب بقرينة قوله: "ما أحسن هذا". (البحر الرائق) على الشافعي: فإنه يقول: يشفع الأذان، ويوتر الإقامة؛ لحديث أنس، أن النبي على أمر بلالاً بذلك. (العناية) ويترسل إلخ: بيان السنن التي فيه، وهي نوعان: ما يرجع إلى نفس الأذان، ومايرجع إلى صفات المؤذن، فالأول: هو أن يأتي به رافعاً صوته ويفصل بين كلمتي الأذان بسكتة مطولاً غير مطرب وهو الترسل من "ترسل في قراءته" إذا تمهل فيها وتوقف، ولا يفصل بين كلمتي الإقامة بل يجعلهما كلاماً واحداً وهو الحدر، ويكون صوته أخفض من صوت الأذان، ويرتب بين كلمات الأذان والإقامة كما شرع فإن قدم بعضاً وأخر بعضاً فالأفضل الإعادة؛ مراعاةً للترتيب، وأن يوالي بين كلمات الأذان والإقامة حتى لو ترك الموالاة فالسنة أن يعيد الأذان ويستقبل بهما القبلة إلا في الصلاة والفلاح. والثاني: وهو أن يكون ذكراً عاقلاً صالحاً عالماً بالسنة وبأوقات الصلاة، فأذان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية، وأذان البالغ أفضل، وأذان غير العاقل والسكران يعاد، وكذلك أذان المرأة. [العناية 17/1]

** أخرجه أبو داود عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل - وفيه -: فجاء عبد الله بن زيد رجل من الأنصار - وقال فيه - : فاستقبل القبلة، قال: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن تحمداً رسول الله، حي على الصلاة _ مرتين _ حي على الفلاح _ مرتين _ حي على الفلاح _ مرتين _ الله أكبر، لا إله إلا الله، ثم أمهل هُنية، ثم قام، فقال: مثلها إلا أنه قال: زاد بعد ما قال: =

في الأذان، ويحدُر في الإقامة؛ لقوله عليم لبلال: "إذا أذّنتَ فترسَّل، وإذا أقمت فاحدُر"، * وهذا بيان الاستحباب. ويستقبل بمما القبلة؛ لأن الملك النازل من السماء أذّن مستقبل القبلة، ** ولو ترك الاستقبال جاز؛ لحصول المقصود، ويُكره؛ لمخالفته السنة. ويُحوِّل وجهَ للصلاة والفلاح يَمْنَةً ويَسْرَةً؛ لأنه خطاب للقوم فيواجههم به،

في الإقامة: لو ترسل فيها قيل: يكره لمحالفة السنة، وقيل ما ذكره في المتن: يشير إلى عدم الكراهة حيث قال: "وهذا بيان الاستحباب"، والحق هو الأول؛ لأن المتوارث الترسل فيكره تركه، وفي "فتاوى قاضيحان": أذن ومكث ساعة ثم أحذ في الإقامة فظنها أذاناً فصنع كالأذان [فقيل له: هذه إقامة]. فعرف يستقبل الإقامة؛ لأن السنة في الإقامة الحدر، فإذا ترسل ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين. [فتح القدير ١٩٣١] ويستقبل: إلا في الحيعلتين. ويُحول: وقال الحلواني: إذا أذن لنفسه لا يُحول، والصحيح: أنه يحول. [جمع الأفر ١٩٦١] يَمْنةُ ويُسرةُ: ثم قبل: يلتفت يمنة للصلاة ويسرة للفلاح، وقبل: يمنة ويسرة لكل منهما، واختار بعضهم الأول، والثاني أوجه. [فتح القدير ٢١٣/١] فيواجههم: ويقع لمن خلفه إعلام بذلك الالتفات مع ثبات القدمين، فلا حاجة إلى ارتكاب المكروه باستدبار القبلة اللازم من مواجهتهم. [فتح القدير ٢١٣/١]

= "حي على الفلاح": قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، قال: فقال رسول الله ﷺ: "لفنها بلالاً" فأذن بها بلال.[٣٩٥-٣٩٥، رقم: ٥٠٨، باب كيف الأذان]

* أخرجه الترمذي في جامعه عن جابر بن عبد الله، - وفيه -: أن رسول الله على قال لبلال: يا بلال! إذا أذَّت فترسّل في أذانك، وإذا أقمت فاحدُر، قال أبو عيسى: حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسناد بجهول. [١٥١/١، رقم: ١٩٥، باب ما جاء في الترسل في الأذان] وأخرج الدار قطني في سننه عن أبي الزبير - مؤذن بيت المقدس - قال: جاء نا عمر بن الخطاب فقال: إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحدم. وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس، وهو تابعي قلم مشهور يعني أن سنده محتج به. [إعلاء السنن ١٦/٢]

** أخرجه أبو داود في سننه عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن حبل - وفيه -: فحاء عبد الله بن زيد - رجل من الأنصار...، وقال فيه: فاستقبل القبلة. الحديث.[٣٩٥/١، رقم: ٥٠٨، باب كيف الأذان]

وإن استدار في صَوْمَعته فحَسَن. مواده: إذا لم يستطع تحويْلَ الوجه يميناً وشمالاً مع نبات قدميه مكانهما كما هو السنة، * بأن كانت الصومعة متسعة، فأما من غير حاجة فلا. والأفضل للمؤذّن أن يجعل إصبعيه في أذنيه، بذلك أمرَ النبي عليم بلالاً عليم، ** ولأنه أبلغ في الإعلام، وإن لم يفعل فحسن؛ لأنها ليست بسنة أصلية.

في صومعته: وهي الموضع العالي على رأس المئذنة، يقف فيها يؤذن. مواده إلخ: يعني إذا كانت مأذنة بحيث لو حَوَّلَ وجهة مع ثبات قدميه لا يُعصل الإعلام، استدار فيها، فيخرج رأسه من الكوة اليسني، ويقول: ما قاله، ثم يذهب إلى الكوة اليسرى، فيفعل فيه ما فعل. [مجمع الأنمر ١١٦/١] متسعة: لا يمكنه الإعلام إلا بالاستدارة، فعلى هذا قوله: "بأن كانت" متعلق بنفي الفعل أي عدم الاستطاعة بسبب أن كانت الصومعة متسعة، أو معناه: إذا لم يقدر على التحويل مع ثبات قدميه؛ لخوف السقوط بأن كانت الصومعة مئذنة ضيقة، ففي المكان المرتفع الضيق لا يمكن التحول مع إثبات قدميه، فكان قوله: بأن كانت متعلقاً بالفعل المنفي.

إصبعيه: لأنه أبلغ في الإعلام. وحاز وضع يديه أيضًا كما في "الدرر". (مجمع الألفر) فحسن: أي فالأذان حسن لا ترك الفعل؛ لأنه وإن لم يكن من السنن الأصلية، حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد وهو الأصل في باب الأذان، لكنه فعل أمر به النبي الله بلالاً، فلا يليق أن يوصف تركه بالحسن، ولم يؤثر في زوال الحسن المتمكن في نفس الأذان الذي هو من سنن الهدى، فكان معناه أن الأذان بذلك الفعل أحسن، وبتركه حسن. (العناية) أصلية: أي لم يكن في أذان الملك النازل من السماء؛ ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد عليه، وهو الأصل، وإنما كان ذلك لإقامة سنة الصوت، ألا ترى إلى قوله عليه؛ "فإنه: أندى لصوتك"، علّل بذلك. [الكفاية ٢١٤/١]

* أخرجه مسلم في صحيحه عن عون ابن أبي جُحَيفة عن أبيه - وفيه -: قال: فخرج النبي عليه حلة حمراء. كأني أنظر إلى بياض ساقيه. قال: فتوضأ وأذن بلال، قال: فجعلت أتَــتَــبّع فاه ههنا وههنا - يقول: يميناً وشمالاً - يقول: حي على الصلاة، حي على الفلاح...إخ. [١٧٢٩/٣]، رقم: ٩٩،١، باب سترة المصلي] ** أخرجه ابن ماجه في سننه عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد - مؤذن رسول الله على - حدثني أبي عن أبيه عن حده أن رسول الله على أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه، وقال: إنه أرفع لصوتك. [رقم: ٧١٠، باب السنة في الأذان]

والتثويب في الفحر: "حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح" مرتين بين الأذان والإقامة، حسن؛ لأنه وقت نوم وغفلة، وكُرِه في سائر الصلوات، ومعناه: العود إلى الإعلام بعد الإعلام، وهو على حسب ما تعارفوه، وهذا التثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة هيم لتغير أحوال الناس، وخَصُّوا الفحر به؛ لما ذكرنا، والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها؛ لظهور التواني في الأمور الدينية. وقال أبو يوسف هيه:

والتثويب: والتثويب في الفجر: "الصلاة خير من النوم" كما في الترمذي، قال في "المبسوط": أما معين التثويب لغة: الرجوع، ومنه سمى الثواب به؛ لأن منفعة عمله تعود إليه، ويقال: "ثاب إلى المريض نفسه" إذا برئ، فهو عود إلى الإعلام بعد الإعلام. سائر الصلوات: لما روي أن عليًا الله رأى مؤذَّنا يثوب في العشاء، فقال: أخرجوا هذا المبتدع من المسجد، وروى مجاهد قال: دخلت مع ابن عمر الله مسجداً، يصلى فيه الظهر، فسمع مؤذنا يثوب فغضب وقال: قم، حتى نخرج من عند هذا المبتدع.[العناية ٢١٤/١] معناه إلخ: أي معنى التثويب العود إلى الإعلام بعد الإعلام وهذا معناه الشرعي، وفي اللغة: التثويب الرجوع مطلقاً كما ذكرناه "وهو" أي التثويب "على حسب ما تعارفوه" أي ما تعارفه أهل كل بلدة من التنحنع، أو قوله: "الصلاة الصلاة" أو قوله: "قامت قامت"؛ لأنه للمبالغة في الإعلام وإنما يحصل ذلك بما تعارفوه "وهذا" إشارة إلى قوله: "والتثويب في الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح" مرتين بين الأذان والإقامة تثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة الله أي بعد زمانهم؛ لتغير أحوال الناس وهو توانيهم وكسلهم في باب العبادة "وخصوا الفحر به" أي خص علماء الكوفة الفحر بالتثويب يعني لم يثوبوا إلا في الفحر خاصة "لما ذكرنا" وهو قوله: "لأنه وقت نوم وغفلة، والمتأخرون استحسنوه" أي العلماء المتأخرون استحسنوا التثويب "في الصلوات كلها، لظهور التواني في الأمور الدينية" فعلى هذا استحسان المتأخرين إحداثاً بعد إحداث، وفي "الجامع البرهاني": نزل سائر الأوقات في زماننا منــزلة وقت الفجر في زمان النبي ﷺ. قلت: استحسان المتأخرين التثويب في كل الصلوات ليس بلفظ معين ولا شرطوا عين ذلك اللفظ بل ذكروا ما تعارفوا. [البناية ٢/٢] قال أبو يوسف: في شرح "الجامع الصغير" لقاضي خان: وإنما قال أبو يوسف ذلك: في أمراء زمانه؛ لألهم كانوا مشغولين بالنظر في أمور الرعية، فاستحسن زيادة الإعلام في حقهم، ولا كذلك أمراء زماننا.(النهاية)

لا أرى بأسًا أن يقول المؤذن للأمير في الصلوات كلها: "السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، حي على الصلاة، حي على الفلاح، الصلاة يرحمك الله." واستبعده محمد رياله؛ لأن الناس سواسية في أمر الجماعة. وأبويوسف رياله حصهم بذلك؛ لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين؛ كيلا تفوهم الجماعة، وعلى هذا القاضي والمفتى. ويجلس بين الأذان والإقامة إلا في المغرب، وهذا عند أبي حنيفة رياله. وقالا: يجلس في المغرب أيضًا حلسة خفيفة؛ لأنه لا بد من الفصل؛ إذ الوصل مكروه، ولا يقع الفصل بالميلية كما بين الخطبتين.

واستبعده: أقول: لا وحه لاستبعاده، أو لم يسمع ما ورد في الأحاديث من أن بلالاً كان يحضر بباب الحجرة النبوية، وينبره بالصلاة بعد ما أذن في الفجر، وهذا هو أصل أبي يوسف في التخصيص.

سواسية: جمع سواء على خلاف القياس. (النهاية) والمفتى: وكل من يعمل للعامة. (النهاية) ويجلس: لا خلاف أن وصل الأذان بالإقامة مكروه؛ لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت؛ ليتأهبوا للصلاة بالطهارة، فيحضروا المسجد لإقامة الصلاة، وبالوصل ينتفى هذا المقصود، فإن كانت الصلاة مما يتطوع قبلها، مسنونًا كان أو مستحبًا، يفصل بينهما بالصلاة؛ لقول النبي على: "بين كل أذانين صلاة" قاله ثلاثاً وقال في الثالثة: "لمن شاء"، فإن لم يصل يفصل بينهما بجلسة خفيفة؛ لحصول المقصود به. [العناية ١٩/١]

عند أبي حنيفة: حاصل المذهب: أن العلماء اتفقوا على أنه لا يصل الإقامة بالأذان في المغرب، بل يفصل بينهما، لكنهم اختلفوا في مقدار الفصل، فعند أبي حنيفة: المستحب أن يفصل بينهما بسكتة يسكت قائماً ساعة، ثم يقيم. ومقدار السكتة عنده: قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، وروي عنه مقدار ما يخطو ثلاث خطوات، وعندهما: يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين، وذكر الإمام الحلواني الخلاف في الأفضلية، حتى إن عند أبي حنيفة صطلاء إن جلس حاز، والأفضل: أن لا يجلس، وعندهما على العكس ذكره التمرتاشي. (النهاية) ولا يقع: على ما قال الإمام.

ولأبي حنيفة عليه: أن التأخير مكروه، فيكتفي بأدن الفصل؛ احترازًا عنه، والمكان في مسألتنا مختلف وكذا النغمة، فيقع الفصل بالسكتة، ولا كذلك الخطبة. وقال الشافعي عليه: يفصل بركعتين؛ اعتباراً بسائر الصلوات، والفرق قد ذكرناه. قال يعقوب: رأيت أبا حنيفة يؤذن في المغرب ويقيم، ولا يجلس بين الأذان والإقامة، وهذا يفيد ما قلنا،

لأبي حنيفة: تمذيب المرام: أنه لا بد من الفصل البتة، ثم التأخير مكروه، فيكتفي بأدن الفصل؛ ليوجد ما لابد منه، ويجتنب من الكراهة، وقياسهما على جلسة الخطيب فيما بين الخطبتين فاسد؛ لأن مكان الخطبتين واحد، فلا يعد السكتة فصلاً البتة بخلاف ما نحن فيه؛ لأن مكان الأذان والإقامة مختلفة عادةً، فيكتفى كا. وأما قوضما: إن السكتة موجودة بين كلمات الأذان أيضًا، فلمّا لم تعد فصلاً، لاتعد فصلاً ههنا أيضًا، فحوابه: أن هناك النغمة واحدة فلا يعد السكتة فصلاً، وههنا نغمة الأذان والإقامة مختلفة، فتفكر.

التأخير: وعن هذا قلنا: لا يتنفل بعد الغروب قبل الفروس. (النهاية) مختلف: هذا جواب من جهة أبي حنيفة بنظه عن قولهما في الفصل بين الأذان والإقامة مقدار الجلسة بين الخطبتين، وتقريره: أن القياس غير صحيح؛ لأن المكان أي مكان الأذان والإقامة فيما نحن فيه وهو معنى قوله: في مسألتنا مختلف بكسر اللام؛ لأن مكان الأذان غير مكان الإقامة، والمكان بين الخطبتين متحد فلا يقاس عليه "وكذا النغمة" وهي الترسل في الأذان، والحدر في الإقامة شيئان مختلفان "فيقع الفصل" أي إذا كان الأمر كذلك فيقع الفصل بينهما بالسكتة؛ لوقوعها بين شيئين مختلفين، ولا كذلك الخطبة؛ لأن مكافا متحد فلا يقع الفصل بين الخطبتين المجرد السكتة؛ لأنها توجد بين كلماقا أيضاً فلا بد من الجلسة. [البناية ١٠٩/١ م-١٠٩]

ولا كذلك: لأن المكان واحد، والهيئة متحدة فلا يقع الفصل إلا يجلسة. (الكفاية) قال الشافعي: والمذكور هنا من مذهب الشافعي مناف لما تقدم في باب المواقيت من وقت المغرب، وهو أن يصلي فيه ثلاث ركعات. (العناية) ذكر ناه: إشارة إلى قوله: أن التأخير مكروه. (العناية) قال يعقوب: وإنما ذكر محمد في "الجامع الصغير" أبا يوسف باسمه دون كنيته؛ دفعاً لتوهم التسوية في التعظيم بين الشيخين، وكان محمد مأموراً من جهة أبي يوسف أن يذكره باسمه حيث ذكر أبا حنيفة. [العناية ٢١٥/١] ما قلنا: أن لا جلوس عنده في أذان المغرب وإنما أورده؛ ليؤكد قول أبي حنيفة علله بقعله. (العناية)

وأن المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة؛ لقوله عليناً: "ويؤذن لكم خياركم". * ويؤذن للأعلى المستحب كون المؤذن علما السنع الفحر غداة ليلة التعريس بأذان وإقامة، ** وهو حجة على الشافعي حظه في اكتفائه بالإقامة. فإن فاتته صلوات أذن للأولى وأقام؛ كما روينا، وكان مخيراً في الباقي إن شاء أذن وأقام؛ ليكون القضاء على حسب الأداء،

وأن المستحب: معطوف على "ما قلنا" يعني يفيد ما قلنا، ويفيد استحباب كون المؤذن....(العناية) خياركم: فعلم أن المراد أن المستحب كونه عالمًا عاملاً؛ لأن العالم الفاسق ليس من الخيار؛ لأنه أشد عذابًا من الجاهل الفاسق على أحق القولين، كما تشهد الأحاديث الصحيحة، وصرحوا بكراهة أذان الفاسق من غير تقييد بكونه عالمًا أو غيره، وروي مثله في الصبي العاقل أيضاً، لكن ظاهر الرواية في الصبي العاقل عدم الكراهة بخلاف غير العاقل. [فتح القدير ٢١٦/١] يؤذن: أي يستحب الأذان للفائنة سواء كانت قضاؤها منفرداً أو بالجماعة. ليلة التعريس: التعريس النرول في آخر الليل (العناية)

في اكتفائه: في أحد قوليه وفي الآخر: لا. (فتح القدير) لما روينا: من حديث ليلة التعريس. (العناية) أذن وأقام: وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف بإسناده إلى رسول الله على حين شغلهم الكفار قضاهن بأذان وإقامة يعني الأربع صلوات. (فتح القدير) ليكون القضاء إلخ: لم يعلله بما روي؛ لأن المروي لا يدل على قضاء الفوائت المتعددة نعم حديث الخندق يدل، وهو غير مدرك.

حسب الأداء: ثم الأصل عندنا أنه يؤذن لكل فرض أدّيَ أو قضي إلا الظهر يوم الجمعة في المصر، فإن أداءه بمما مكروه، روي ذلك عن على. [فتح القدير ٢١٩/١]

** أخرج أبوداود في سننه عن الحسن عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ كان في مسير له، فتاموا عن صلاة الفحر، فاستيقظوا بحر الشمس، فارتفعوا قليلاً حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذناً، فأذن، فصلى ركعتين قبل الفحر، ثم أقام، ثم صلى الفحر، [٣٦٣/١]، رقم: ٤٤٤، باب في من نام عن صلاة أو نسيها]

وإن شاء اقتصر على الإقامة؛ لأن الأذان للاستحضار، وهم حضور. قال على وينبغي محمد على أنه يقيم لما بعدها ولا يؤذن، قالوا: يجوز أن يكون هذا قولُهم جميعًا. وينبغي أن يُؤذّن ويقيم على طُهر، فإن أذّن على غير وضوء: جاز؛ لأنه ذكر وليس بصلاة، فكان الوضوء فيه استحبابًا كما في القراءة، ويُكرَه أن يقيم على غير وضوء؛ لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة. ويُروى أنه لاتُكره الإقامة أيضًا؛ لأنها أحد الأذانين. ويُروى أنه يكره الأذان أيضًا؛ لأنه يصير داعيًا إلى ما لا يجيب بنفسه.

حضور: قال في "الصحاح": هم حضور أي حاضرون. وعن محمد: هو في غير رواية الأصول، ووجهه: أهما صلاتان اجتمعتا في وقت واحد فيؤذن ويقام للأولى، ويقام للباقية كالظهر والعصر بعرفة، ولهما: ما روى أبو يوسف بسنده وكذا من قدمنا معه أنه الله حين شغلهم الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات عن الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء قضاهن على الولاء، وأمر بلالاً أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن، ولألها صلاة مفروضة يقيمها المخاطب بالإقامة بالجماعة، فيقيمها كالجماعة بخلاف النساء، وصلاة عرفة لو كان على القياس أفياس أفياس أفياس أفياس ألم يعارض لنص، فكيف وهما على خلاف القياس أفترد الإقامة والنهاية) قالوا إلى المرازي: يجوز أن يكون هذا قولهم جميعاً، والمذكور في الكتاب محمول على الصلاة الواحدة، فيرتفع الحلاف الرازي: يجوز أن يكون هذا قولهم جميعاً، والمذكور في الكتاب محمول على الصلاة الواحدة، فيرتفع الحلاف الرواية والعناية) جميعاً: يعني الإمام أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمدًا على استحباب الوضوء فيه؛ لكوته الرواية والعناية المحال الموضوء فيه؛ لكوته الوضوء والعناية) أحد الأذانين: والآخر - وهو الأذان - لا يكره بلا وضوء، فكذا الإقامة والصلاة بالاشتفال بأعمال الموضوء والعناية) أحد الأذانين: والآخر - وهو الأذان - لا يكره بلا وضوء، فكذا الإقامة والعلاة لكن الموذن صار داعباً لل عمل وهو التهبؤ للصلاة؛ لأنه وإن كان داعباً للصلاة لكن المقصود من ذلك قميؤ الصلاة، وهو لم يتهياً، فيدخل تحت قوله: ﴿أَتُأَمُّرُونَ النَّاسَ بالَبِرَّ وَتُشَوَّنَ أَنْفُسُكُمْ﴾. لا يُجب بنفسه: أي لا يقبل بنفسه لعدم قيئه بالوضوء.

ويُكره أن يؤذن وهو حنب روايةً واحدةً. ووجه الفرق على إحدى الروايتين: أن للأذان شبهًا بالصلاة فتُشترَط الطهارة عن أغلظ الحدَثَين دون أخفهما؛ عملاً بالشبهين. وفي "الجامع الصغير:" إذا أذّن وأقام على غير وضوء لا يُعيد، والجنب أحب إليَّ أن يعيد، وإن لم يُعِد أجزأه، أما الأول: فلخفة الحدث. وأما الثاني: ففي الإعادة بسبب الجنابة روايتان، والأشبه أن يعاد الأذان دون الإقامة؛ لأن تكرار الأذان مشروع دون الإقامة، وقوله: إن لم يُعِد أجزأه، يعني الصلاة؛ لأنما جائزة بدون الأذان الأذان والإقامة. قال: وكذلك المرأة تؤذن،

رواية واحدة: في كراهية أذان الجنب رواية فقط بخلاف أذان المحدث؛ فإن فيه روايتين: مكروه في رواية، وغير مكروه في رواية. الفوق: أي بين عدم كراهة الأذان بغير الوضوء، وكراهته بالجنابة. (النهاية) شبها إلخ: في أفسا يفتتحان بالتكبير، ويؤديان مع الاستقبال، ويترتب كلمات الأذان كأركان الصلاة ويختصان بالوقت ولا يتكلم فيهما إلا أنه ليس بصلاة على الحقيقة، ولو كان صلاة على الحقيقة لم يجز مع الحدث والجنابة فإذا كان مشبها هما كره مع الجنابة؛ اعتباراً للشبه، ولم يكره مع الحدث؛ اعتباراً للحقيقة، ولم يعكس؛ لأنا لو اعتبرنا في الحدث حانب الشبه لزمنا اعتباره في الجنابة بطريق الأولى؛ لأن الجنابة أغلظ الحدثين فكان يتعطل حانب الحقيقة. [العناية ٢٢٠/١] الجامع الصغير: ذكره لاشتماله على ما ليس "في القدوري" من الإعادة؛ لأن الكراهة - وهي المذكورة فيه - لا تستلزم الإعادة، كأذان القاعد والراكب في المصر يكره، ولا إعادة. إفتح القدير ٢٢٠/١] أما الأول: يعني عدم إعادة أذان المحدث وإقامته. (العناية)

أما النابي: يعني استحباب الإعادة بسبب الجنابة (العناية) روايتان: في ظاهر الرواية: يُستحب، وفي رواية الكرحي: يجب. والأشبه: إعادة الأذان فقط؛ لأن تكرار الأذان مشروع في الجملة كما في الجمعة بخلاف الإقامة [العناية ٢٠٠/١] وكذلك: أي يعاد الأذان إذا تأذنت المرأة المرأة تؤذن: يشعر أن المقصود هو الأذان؛ لأن الظاهر أنه من تتمة "الجامع الصغير".

معناه: يُستحب أن يعاد؛ ليقع على وجه السنة. ولا يُؤذَّنُ لصلاة قبل دخول وقتها، ويعاد في الوقت؛ لأن الأذان للإعلام، وقبل الوقت تجهيل. وقال أبو يوسف صلىه وهو قول الشافعي على حله من يجوز للفحر في النصف الأخير من الليل؛ لتوارث أهل الحرمين. والحجة على الكل قوله عليه لبلال فيه "لا تؤذن حتى يستبين لك الفحر هكذا"، ومَد يَديه عرضًا. * والمسافر يؤذن ويقيم؛ لقوله عليه لابني أبي مليكة هي الذا سافرتما فأذنا وأقيما"، **

معناه إلخ: قال الإمام المحبوبي: قال: المرأة تؤذن أحب إليَّ أن يعاد، وإن صلوا أجزأهم؛ لأن أذان النساء لم يكن في المتقدمين، فكان من جملة المحدثات، ولما لم يُفَوَّض إلى واحدة منهن حين يحضرن الجماعة، فبعد انتساخ ذلك أولى؛ ولأن المؤذن مندوب أن يرفع صوته حتى يستحب له أن يعلوا المنارة، أو أعلى المواضع عند الأذان، والمرأة منهية عن رفع الصوت؛ لأن في صوقحا فتنة، ولذا جعل البي الله التسبيح للرحال؛ والتصفيق للنساء، وكذلك منهية عن تشهير النفس بأن يكون في بيتها وراء الحجاب، فلذا يستحب إعادة أذالها. (النهاية) وجه السنة: هو كون المؤذن رجلاً. على الكل: أي على أبي يوسف والشافعي وأهل الحرمين. ومد: هذا من كلام الراوي. لابني أبي مليكة: الصواب مالك بن الحويرث وابن عم له، وقد ذكره المصنف

" أخرج أبو داود في سننه عن شداد مولى عياض بن عامر عن بلال أن رسول الله على قال له: لا نؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا, ومد يديه عرضا. [7/١ ٤ - ٧٠٤، رقم: ٥٣٥، باب في الأذان قبل دخول الوقت] وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن سفيان عن جعفر بن برقان، - وفيه -: فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر، ثم جاءه من الغد فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر، ثم جاءه من الغد فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر هكذا وجمع بين يديه ثم فرّق بينهما. [7/١٥، ١٥، رقم: ١٨٠، باب رواية من روى النهي عن الأذان قبل الوقت قال [ابن دقيق العيد في "الإمام": رجال إسناده ثقات. [فتح القدير ٢٢١/١)

في الصرف على الصواب كما ذكره صاحب المبسوط وفخر الإسلام في "الجامع". [فتح القدير ٢٢٢/١]

** أخرجه الأئمة البنة في كتبهم مختصراً ومطولاً. [نصب الراية ٢٩٠/١] أخرج البخاري في صحيحه عن مالك بن الحويرث عن النبي الله قال: إذا حضرت الصلاة فأذّنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبر كما. [١٨٥/٢]، رقم: ٦٥٨، باب إثنان فما فوقهما جماعة]

فإن تَركهما جميعًا يُكره، ولو اكتفى بالإقامة جاز؛ لأن الأذان لاستحضار الغائبين، والرَّفْقَةُ حاضرون، والإقامة لإعلام الافتتاح، وهم إليه محتاجون، فإن صلَّى في بيته في المصر يُصلي بأذان وإقامة؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة، وإن تركهما جاز؛ لقول ابن مسعود هيئة: "أذان الحَيِّ يَكفينا".*

يكره: لأنه مخالف للأمر المذكور في حديث مالك بن الحويرث. (فتح القدير) الغانبين: فيه أن الأذان أيضًا للتأهب، ولم يحصل. هيئة الجماعة: المراد بهيئة الجماعة الاشتمال على الأذان والإقامة، فيجري هذا الدليل في المنفرد والجماعة. تركهما جاز: إذا صلى في داره. يكفينا: وبهذا يظهر الفرق بين المقيم والمسافر، فإن المسافر ليس له أذان، ولا إقامة إذا لم يؤذن ولم يقم لا حقيقةً ولا حكمًا، بخلاف المقيم، فإنه وإن لم يكن له أذان وإقامة حقيقةً لكن له كلاهما حكمًا.

" هذا غريب، والمصنف أخذه من "المبسوط"، وفيه: روي عن ابن مسعود أنه صلى بعلقمة والأسود في بيته فقيل له: تؤذن وتقيم قال: أذان الحيّ يكفينا [البناية ٢٣٣/١] وروى الطبراني في "المعجم الكبير" عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه في داره بغير إقامة وقال: إقامة المتبر تكفي. [٩٢٧٨، رقم: ٢٥٧/٩] وفي رواية عن ابراهيم أن ابن مسعود وعلقمة والأسود صلوا بغير أذان وإقامة قال سفيان: كفتُهم إقامة المتبر. [٩٢٧٨، رقم: ٢٥٧/٩] وأخرج مسلم في صحيحه عن إبراهيم عن الأسود و علقمة، وفيه: قالا: أتينا عبدالله بن مسعود في داره فقال: أصلى هم لاء خلفكم؟ فقلنا: لا، قال: فقوموا، فصلوا، فلم يأمرنا بأذان ولا إفامة. [٣/٠٩٧، رقم: ١١٧١، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق]

باب شروط الصلاة التي تتقدمها

قدمناه: في صدر الكتاب وباب الأنجاس. (فتح القدير) أي على كيفية قدمناها. لقوله تعالى: الأوجه أن يستدل بالإجماع على افتراض الستر في الصلاة. عند كل مسجد: عام فلا يختص بالمسجد الحرام. (العناية) تفسير المسجد بالصلاة باعتبار إطلاق اسم المحل على الحال، وإنما فسره به؛ لأن ذلك ليس للناس، وإلا لكان السوق بهذا المعنى أولى، فمن تخصيص المسجد يعلم أن المراد به الصلاة، ما يواري: إنما صح الإراءة باعتبار أن الزينة مسبب فيكون من باب إطلاق المسبب على السبب.

عند كل صلاة: ثم ههنا بحث: وذلك؛ لأن العرب كانوا يطوفون بالبيت عراة، الرجال بالنهار، والنساء بالليل، وكانوا يقولون: لانطوف البيت في الثياب التي ارتكبنا فيها الذنوب، فنسزل قوله تعالى: ﴿ يُحُدُّوا وَعَيرها، لا كما زعمتم أن نزع الثياب عند الطواف حَسَن، فكانت الآية ناطقة بافتراض الستر عند الصلاة مثل افتراضه في غيرها، ولا دلالة لها على كونه من فروض الصلاة؛ لجواز أن يكون الشيء فرضًا في الصلاة، ولا يكون من فروض الصلاة؛ لا ولا للآية على كون الستر فرضًا ولا يكون النسر فرضًا لله المستر فرضًا لله الله عنه وحوابه: أن التعميم الوارد في قوله تعالى: ﴿ عِنْدُ كُلُّ مَسْجِدٍ ﴾ ينافي حمله على هذا المعنى؛ إذ لا يجب عليه، وجوابه: أن التعميم الوارد في قوله تعالى: ﴿ عِنْدُ كُلُّ مَسْجِدٍ ﴾ ينافي حمله على هذا المعنى؛ إذ لا يجب الستر حينئذ عند كل مسجد بل عند مسجد يراه فيه غيره، ولما قال: ﴿ عِنْدُ كُلُّ مَسْجِدٍ ﴾ علم أن المراد بيان لنوم الستر لحق العبادة؛ تعظيماً لشأنه، وهذا لما عرف من أنه إذا كان للنص محملان يحتاج في أحدهما إلى التخصيص دون الآخر، فما لا يحتاج فيه إلى ذلك، فهو أحق، والله أعلم.

* أخرج أبو داود في سننه عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار.[١/٨٤٤، رقم: ٦٤١، باب المرأة تصلي بغير خمار] أي: لبالغة. وعورة الرجل ما تحت السُرَّة إلى الركبة؛ لقوله عليه: "عورة الرجل ما بين سُرَّته إلى ركبته"، ** وبهذا تبين أن السُرَّة إلى ركبته"، ** وبهذا تبين أن السُرَّة ليست من العورة، خلافًا لما يقوله الشافعي عليه، والركبة من العورة خلافًا له أيضًا، وكلمة "إلى" نَحملُها على كلمة "مع" عملاً بكلمة "حتى"،

لبالغة: لأن الحائض لا صلاة لها لا بخمار، ولا بغيره، فكان بحازاً عن البالغة؛ لأن الحيض يستلزم البلوغ. (العناية) ليست من العورة: لأنه قال: "ما بين سرته إلى ركبته "وقال "ما دون سرته" والمفهوم من ذلك؛ أن لا تكون السرة عورة. [العناية ٢٢٤/١] والركبة من العورة: إن المشايخ اختلفوا في أن الركبة مع الفخذ عضو واحد، أو كل منهما عضو على حدة، قال المصنف في "التحنيس": ثم الركبة إلى آخر الفخذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان، والفخذ مغطى جازت صلاته؛ لأن نفس الركبة من الفخذ أقل من الربع، قال: وقد قيل: بألها بانفرادها عضو واحد، ولكن الأول أصح؛ لألها ليست بعضو على حدة في الجقيقة بل هي ملتقى عظم الفخذ والساق، وإنما حرم النظر إليها من الرجال؛ لتعذر التمييز، فعلى الأول "من" تبعيضية، وعلى الثاني بيانية. قال: وبدن الحرة كلها عورة، "كلها" تأكيد للبدن، وتأنيثه لتأنيث المضاف إليه كما في قولهم: ذهبت بعض أصابعه. [العناية ٢٢٥/١]

وكلمة "إلى" إلخ: وهذا حواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: إن كلمة إلى في قوله: "إلى ركبته" في الحديث للغاية، وهي في هذا الموضع لمد الحكم إليها فلا ندخل. وتقرير الجواب: أن "إلى" ههنا تحمل على معنى "مع" كما في قوله تعالى: ﴿أَمُوالُهُمْ إِلَى أَمُوالُكُمْ أَي مع أموالكم؛ دفعاً للتعارض عن كلام صاحب الشرع، والتعارض ظاهر بين قوله: ما دون سرته حتى يجاوز ركبته، وقال بعض المشايخ: قوله: إلى ركبتيه غاية للاسقاط؛ لأن قوله: ما بين سرته يتناول ما تحت السرة فبقيت الركبة تحت العورة. [البناية ٢٧/٢]

* أخرج الدار قطني في سننه عن أبي حمزة الصيرفي - وهو سوار بن داود - نا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ مُرُوا صبيانكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع، وإذا زوج أحدكم عبده أمته، أو أجيره فلا ينظر إلى ما دون السرة، وفوق الركبة، فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة.[١٥٥٥-٥،١، وم.٥٧٥، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها] رواه الدار قطني، وسكت عنه، ورجاله ثقات.[إعلاء السنن ١٥٧/٢، وقم: ٦٢٩] * هذا غريب هذا اللفظ، ولكن معناه لا يكون خارجاً من الأحاديث المذكورة.[البناية ٢٠/٢]

أو عملاً بقوله عليه: "الركبة من العورة". * وبَدَنُ الحرّة كُلّها عورةً إلا وَجهَها وكَعّيها؛ لقوله عليه: "المرأة عورة مستورة"، * * واستثناء العُضْوَين للابتلاء بإبدائهما. قال طلحت وهذا تنصيص على أن القدَم عورة، ويروى ألها ليست بعورة، وهو الأصح. فإن صلّت وربع ساقها أو ثلثه مكشوف": تعيد الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد بعيله، وإن كان أقل من الربع لا تُعيد. وقال أبو يوسف على الا تُعيد إن كان أقل من النصف؛ لأن الشيء إنما يُوسَف عالم المناه الله أقل منه الدخول في ضده.

أو عملا: عطف على قوله: عملاً بكلمة حتى، وهذا جواب ثان، وتقديره: أن قوله علية: ما بين سرته إلى ركبته يدل على أن الركبة من العورة، وبينهما تعارض ظاهر، فإذا أبقينا "إلى" على حالها تساقطا، ويعمل حينئذ في كون الركبة من العورة العورة، وبينهما تعارض ظاهر، فإذا أبقينا "إلى" على حالها تساقطا، ويعمل حينئذ في كون الركبة من العورة الحديث آخر، وهو قوله عليه: "الركبة من العورة". [البناية ١٣١/٢] كلها: وفي بعض النسخ كله. (فتح القدير) لا تُعيد: ووجهه أن القليل عفو؛ لاعتباره عدمًا باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير. (فتح القدير) بالكثرة: الحاصل أن الأقل من النصف ليس بكثير. الخووج عن حد القلة؛ يعني أن النصف لما خرج عن حد القلة؛ لأن مقابله ليس بأكثر منه كان داخلاً تحت حد الكثرة، وأنه لما لم يكن داخلاً في ضده، أي ضد القليل وهو الكثير، فإن مقابله وهو النصف الآخر ليس بأقل منه لم يكن داخلاً تحت حد الكثرة، وكان قليلاً لا تجب به الإعادة. (العناية)

^{*} أخرجه الدار قطني في سننه عن أبي الجنوب [عقبة بن علقمة] قال: سمعت علياً على يقول: قال رسول الله على الركبة من العورة. أبو الجنوب ضعيف. [٥٠٦/١] رقم: ٨٧٧، باب ... وحد العورة التي يجب سترها] فإنه وإن كان حديثاً ضعيفاً، لكن الضعيف إذا تأيـــد معناه بحديث صحيح يصلح للإعتضاد، وههنا كذلك؛ لأن رواية المتن أرواية عمرو بن شعيب السابق] تؤيده. [إعلاء السنن ١٥٨/٢]

^{**} أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: المرأة عورة فإذا حرجت استشرفها الشيطان، قال أبوعيسي: هذا حديث حسن غريب. [٢٣٠/٣، رقم: ١١٧٣، باب استشراف الشيطان المرأة إذا خرجت]

ولهما: أن الربع يحكي حكاية الكمال، كما في مسح الرأس، والحلق في الإحرام، ولهما: أن الربع يحكي حكاية الكمال، كما في مسح الرأس، والحلق في الإحرام، ومن رأى وَجْهَ غيره يُخبرُ عن رؤيته وإن لم يرَ إلا أحدَ جوانبه الأربعة. والشّعرُ والبطنُ والفَحِدُ كذلك يعني على هذا الاختلاف؛ لأن كلَّ واحد عُضُو على حدة، والمبواد به: النازلُ من الرأس هو الصحيح. وإنما وُضِعَ غَسْلُه في الجنابة؛ لمكان الحَوَج، والعورة الغليظةُ على هذا الاختلاف، والذَّكرُ يُعتبر بانفراده وكذا الأُنْتَيان، وهذا هو الصحيح دون الضمّ. وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمّة، وبطنها وظهرُها عورة، وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة؛

حكاية الكمال: يعني أن ربع الشيء أقيم مقام الكل في مواضع كثيرة من الأحكام، واستعمال الكلام. [العناية / ٢٢٧] ومن رأى وجه إلخ: يقال: رأيت فلاناً وإن لم ير منه إلا وجهه أحد جوانيه الأربعة، فكذا ههنا احتياطاً في باب العبادة. (العناية) هذا الاختلاف: أي الاختلاف الذي تُقدَّم آنفًا، وهو انكشاف ربع العورة مانع عندهما، وعند أبي يوسف انكشاف النصف في رواية، وانكشاف ما فوقه في جميع الروايات. (النهاية) عُضو: وجَعَل الشَّعر من الأعضاء للتغليب، أو لأنه جزء من الآدمي، حتى لا يجوز بيعه. (العناية) والمراد به: مراد المصنف من الشَّعر الذي ذكره ههنا، هو الشعر النازل من الرأس. هو الصحيح عن اختيار صدر الشهيد: على فإنه ذكر في "الجامع الصغير" أن المراد بالشعر ما على الرأس، وأما المسترسل هل هي عورة، فيه روايتان. [الكفاية ٢٢٨/١] لمكان الحرج: أي لا؛ لأنه ليس من البدن، أو ليس ثما تناوله حكم البدن. (فتح القدير) هذا الاختلاف: يعني الذي تقدم من انكشاف الربع أو النصف. (العناية) يعتبر بانفراده: حتى لو انكشف من الأكر عنع ما ذكره، وبمحموع هذا ينتفي ما ذكره الكرخي من اعتباره قدر الدرهم في العورة أو ما فوقه على ما ذكره، وبمحموع هذا ينتفي ما ذكره الكرخي من اعتباره قدر الدرهم في العورة من الأمة: قال في "شرح الطحاوي": ومن كان في رقبتها شيء من الرَّق، فهي في معني الأمة وهذا؛ لأن من الأمة: قال في "شرح الطحاوي": ومن كان في رقبتها شيء من الرَّق، فهي في معني الأمة وهذا؛ لأن

لقول عمر على "ألق عنك الخمار يا دفار! أتتشبه في بالحرائر؟" "، ولألها تخرُجُ لحاجة مولاها في ثياب مِهنتها عادةً، فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال؛ دفعًا للحرج. قال: ومن لم يجد ها يُزِيلُ به النجاسة صلَّى معها و لم يُعِد، وهذا على وجهين: إن كان ربع الثوب أو أكثرُ منه طاهرًا يصلي فيه، ولو صلى عُريانًا لا يجزئه؛ لأن ربع الشيء يقوم مقام كله. وإن كان الطاهر أقل من الربع، فكذلك عند محمد على وهو أحد قولَى الشافعي على النفاع في الصلاة فيه ترك فرض واحد،

يا دفار: بالدال المهملة أي يا منتنة. (العناية) مهنتها: بفتح الميم وكسرها: الخدمة. (العناية) جميع الرجال: يعنى غير السيد. (فتح القدير) لم يجد ها: بالقصر ليتناول الماتعات. (العناية)

أو أكثر: ليس ضروريًا ذكره. يصلي فيه: لأن الربع قام مقام الكل. فكذلك: وفي "الأسرار"! أن خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء، فصار هذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة، ولأن ربع الثوب لو كان طاهراً لم يجز إلا أن يصلي فيه، فكذلك ههنا؛ لأن نجاسة ثلاثة أرباعه في إفساد صلاته فيه، ونجاسة الكل سواء حالة الاختيار، فهما سواء أيضًا حالة الاضطرار في أنه لا يفسد الصلاة إلا أنا نقول: إن خطاب الستر بسبب النجاسة ساقط في حق الصلاة؛ لأن الله تعالى ما خاطب بالستر للصلاة إلا بالطاهر، ولما سقط الخطاب بالستر عنه صار حال العرى كحال الستر باعتبار أن خطاب الستر عنه ساقط، فحينفذ صار عرى العورة كعرى الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر، فلما استوى الحالتان من غير تفاوت بينهما كان مخيرًا بينهما، وأما إذا كان ربع الثوب طاهراً، فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر، وإن سقط بقدر النحس، فرجَّحنا جهة الوجوب؛ لأن الباب باب العبادات. وإنما قدروا بالربع؛ لأنه حد الكثير بقدر النحس، فرجَّحنا جهة الوجوب؛ لأن الباب باب العبادات. وإنما قدروا بالربع؛ لأنه حد الكثير الفاحر منه أقل من الربع. (العناية)

^{*} هذا الأثر غريب، وبمعناه أخرج عبد الرزاق في مصنّفه بإسناد صحيح عن أنس أن عمر ضرب أمةً لآل أنس رآها منقنّعة قال: اكتففي رأسك لا تُشبهين بالحرائر. [١٤٢/٣، وقم: ٥٠٦٤، باب الخمار][البناية ١٤٢/٢]

وفي الصلاة عُريانًا توك الفروض. وعند أبي حنيفة وأبي يوسف عِبها: يتخيَّر بين أن يصلي عريانًا وبين أن يصلي فيه، وهو الأفضل؛ لأن كلَّ واحد هنهما مانع جواز الصلاة حالة الاختيار، ويستويان في حق المقدار، فيستويان في حكم الصلاة، وترك الشيء إلى خَلَف لايكون تركاً، والأفضلية لعدم اختصاص السَّتر بالصلاة واختصاص الشيء إلى خَلَف لا يجد ثوبًا صلى عرياناً قاعداً يُومئ بالركوع والسجود، هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه فإن صلى قائمًا: أجزأه؛ لأن في القعود سَتر العورة الغليظة،

ترك الفروض: وهي القيام، والركوع، والسجود، وترك العورة في الجملة، وهو مانع كما أن ستر كل عورة مانع، وفيه بحث؛ لأن الدليل لا يثبت دعواه؛ إذ للعربان جواز ترك القيام، فلم يلزم ترك الفروض مطلقًا، نعم يلزم ترك الفروض على الوجه الأفضل. هنهما: أي من الانكشاف والنجاسة. (العناية) ويستويان: أي وهما يستويان، خبر مبتدأ محذوف؛ ليكون عطف جملة اسمية على اسمية. (العناية) في حتى المقدار: أي في أن القليل من كل منهما معفو، وإن لم يكونا في كيفية القلة متساويين. لا يكون تركاً: فإن خلف الشيء يكون حكمة حكم ذلك الشيء. اختصاص الطهارة بها: يعني أن نفع الستر شامل للصلاة وغيرها، وهو نظر الناس بخلاف الطهارة.

* أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عكرمة عن ابن عباس قال: الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عربانا، يصلي حالساً. [٨٤/٢] و ما ٤٥٦٥ باب صلاة العربان الرحاله رحال الجماعة إلا إبراهيم بن محمد فمختلف فيه، أثنى عليه الشافعي، وقال: كان ثقة في الحديث، وسئل حمدان بن الاصبهاني: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يجي؟ قال: نعم، قال ابن عدي: هو ممن يُكتب حديثه انتهى، وتركه آخرون كذا في "هذيب التهذيب". [إعلاء السنن ١٦٢/٢] وكذلك روى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة قال: إذا حرج ناس من البحر عراة فأمّهم أحدُهم صلّوا قعوداً، وكان إمامهم معهم في الصف، ويؤمون إيماء، قال معمر: وإل كان على أحدهم ثوب أمّهم قائماً، ويقوم في الصف، وهم خلفه قعوداً صفاً واحداً. [١٦٣/٢)، رقم: ٤٥٦٤ باب صلاة العربان وهو قول أبي حنيفة، والمسألة قياسية يؤيدها أثر ابن عباس. [إعلاء السنن ١٦٣/٢]

وفي القيام أداء هذه الأركان، فيميل إلى أيهما شاء إلا أن الأول أفضل؛ لأن الستر وَجَب لحق الصلاة وحق الناس، ولأنه لا خَلَف له، والإيماء خَلَف عن الأركان. قال: وينوي الصلاة التي يدخل فيها بنيَّة لايفصل بينها وبين التحريمة بعمل، والأصل فيه قوله عليَّلا: "الأعمال بالنيَّات"، * ولأن ابتداء الصلاة بالقيام، وهو متردِّد بين العادة والعبادة، ولايقع التمييز إلا بالنية، والمتقدِّم على التكبير كالقائم عنده إذا لم يوجد ما يقطعه،

أداء هذه الأركان: ظاهر ما في "الهداية" يحكم بأنه لا يجوز الإيماء قائماً، وفي "ملتقى الأبحر": إن شاء صلى عُرياناً بالركوع والسحود، أو مومنًا، إما قائمًا أو قاعدًا. قال الزيلعي: هذا نص على حواز الإيماء قائمًا، وفي "البحر": على هذا فالمخيَّر فيه أربعة أشياء، وينبغي أن يكون الرابع دون الثالث في الفضل، انتهى. قلت: الحق حواز الصور الأربع. أفضل: لأن في القعود ستر العورة الغليظة، وفرضية ستر العورة آكد من فرضية الركوع والسحود بدليل أن النافلة تُصلِّى على الدابة بإيماء، ولا تجوز الصلاة بدون ستر العورة حالة المقدرة بحال ما. (النهاية) بعمل: المراد منه ههنا عمل ليس من جنسه بحوَّزًا في الصلاة، كالأكل والشرب دون الحركة إلى المسجد والتوضى.

ابتداء الصلاة: حاصله أن الصلاة عبادة، والعبادة لا يمكن حصولها بدون نية امتثال الأمر، أو تعظيم الحق إلى غير ذلك، فإن الشخص إذا قام يحتمل ذلك القيام عادة وعبادة وغيرها، فلم يتيقن أنها عبادة، فإذا أريد اعتبار كونها عبادة لزيم النية حتى يتحقق كونه عبادة. إلا بالنية: لا يقال: يحصل بالتكبير؛ لأنا نقول: لا نسلم ذلك؛ فإن الله أكبر يحتمل أن يكون بغرض آخر. كالقائم: وهذا على سبيل الجواز (العناية) عنده: في "الخلاصة": لو نوى قبل الشروع، عن محمد عله لو نوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر أو العصر مع الإمام، و لم يشتغل بعد النية بما ليس من حنس الصلاة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضره النية حازت صلاته بتلك النية، وهكذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف عنه". [فتح القدير ٢٣١/١]

وهو عمل لا يليق بالصلاة، ولا معتبر بالمتأخرة منها عنه؛ لأن ما مضى لايقع عبادةً؛ لعدم النية، وفي الصوم جُوِّزت للضرورة. والنية هي الإرادة، والشرط: أن يعلم بقلبه أيَّ صلاة يصلي، أمَّا الذِّكْر باللسان فلا معتبر به، ويَحسُن ذلك لاجتماع عزيمته. ثم إن كانت الصلاة نفلاً يكفيه مطلق النية، وكذا إن كانت سُنةً في الصحيح، وإن كانت فرضًا، فلا بد من تعيين الفرض، كالظهر مثلاً؛ لاختلاف الفروض، وإن كان مقتدياً بغيره ينوي الصلاة ومتابعته؛ لأنه يلزمه فساد الصلاة من جهته، فلا بد من التزامه. قال: ويستقبل القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴿، تَم من كان بمكة ففرضه إصابة عينها، ومن كان بمكة ففرضه إصابة جهتها هو الصحيح؛ لأن التكليف بحسب الوسع،

بالمتأخرة منها عنه: أي من النية عن التكبير، رد لقول الكرحي؛ فإنه يجوّزها بنية متأخرة عن التحريمة. (العناية) ما مضى: يعني من الأجزاء لا يقع عبادة؛ لعدم النية، والأجزاء الباقية مبنية عليه فلم يجز بخلاف الصوم؛ فإن النية فيه جوّزت متأحرة عن أول جزئه؛ للضرورة؛ لأن ذلك وقت نوم وغفلة، فلو شرطت النية وقت الشروع، وهو وقت انفجار الصبح، لضاق الأمر على الناس، وأما الصلاة: فإنما يبدأ بها في وقت انتباه ويقظة، فلا ضيق في اشتراط النية عنده. ثم ذكر نفس النية بأنما هي الإرادة أي: الإرادة الجازمة القاطعة وذلك؛ لأن النية في اللغة العزم، والعزم: هو الإرادة الجازمة القاطعة. والإرادة: صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرهما، فالنية: هو أن يجزم بتخصيص الصلاة التي يدخل فيها ويميزها عن فعل العادة إن كانت نفلاً، وعما يشاركها في أخص أوصافها - وهو الفرضية - إن كانت فرضاً. [العناية ١٣٣٧] من جهته: أي يلزم المقتدئ فساد الصلاة من جهة الإمام، فلابد كالظهر: أي إذا قرن باليوم. (فتح القدير) من جهته: أي يلزم المقتدئ فساد الصلاة من جهة الإمام، فلابد من التزام الاقتداء حتى لو ظهر ضرب فساد كان ضررًا ملتزمًا. (النهاية) عينها: لأن النبي شخص على ذلك الصحابة والتابعون، فكان إجماعًا على ذلك. (العناية) المسجد الحرام متوجهًا إلى الكعبة، ومضى على ذلك الصحابة والتابعون، فكان إجماعًا على ذلك. (العناية) المسجد الحرام متوجهًا إلى الكعبة، ومن كان غائبًا عن الكعبة، ففرضه جهة الكعبة لا عينها. (النهاية)

ومن كان خائفًا يصلي إلى أيِّ جهة قَدَر؛ لتحقق العذر فأشبه حالة الاشتباه. فإن الشبهت عليه القبلة، وليس بحضرته من يسأله عنها: اجتَهَدَ وصلَّى؛ لأن الصحابة رضوان الله عليه تَحرّوا وصلَّوا، ولم يُنكِر عليهم رسول الله عليه ، ولأن العمل بالدليل الظاهر واحب عند انعدام دليل فوقه، والاستخبار وق التحري،

بحضرته: إشارة إلى أنه ليس عليه طلب من يسأله عند الاشتباه كذا، والأوجه: أنه إذا علم أن للمسجد قوماً

من أهله مقيمين عير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري؛ لأن التحري معلَّق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره. اجتهد: حكم المسألة: فلو صلى من اشتبهت عليه القبلة بلا تحرّ، فعليه الإعادة إلا أن علم بعد القراغ أنه أصاب. (فتح القدير) والاستخبار: فيترك به التحري، فإل لم يخبره المستخبر حين سأله، فصلى بالتحري، ثم أحبره لا يعيد لو كان مخطعًا. [فتح القدير ٧٣٧/١] * أحرجه النرمذي عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كل رجل منا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فنـــزل: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَشَمَّ وَحُهُ اللَّهِ﴾. قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بذاك لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّمَّان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يضعف في الحديث، وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا. [١/٢٥٨، رقم: ٣٤٥، باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم] قلت: يعتبر حديثه في الشواهد.[إعلاء السنن ١٧٧/٢] وأخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن معاذ بن حبل قال: صلينا مع رسول الله ﷺ في يوم غيم في سفر إلى غير القبلة، فلما قضى الصلاةً وسلَّم تجلت الشمس، فقلنا: يا رسول الله! صلينا إلى غير القبلة فقال: "قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله عزوجل". رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه أبوعبلة والـــد إبراهيم، ذكره ابن حبان في الثقات، واسمه شمر بن يقظان. [٩٢/٢، باب الاجتهاد في القبلة] وأخرج الحاكم في "المستدرك" عن حابر قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ في مسير أوسير، فأظل لنا غيم، فتحيرنا، فاختلفنا في القبلة، فصلى كل واحد منا على حدة، فجعل كل واحد منا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فلم يأمرنا بالإعادة، وقال: قد أجزأت صلاتكم. هذا حديث محتج برواته كلهم غير محمد بن سالم، فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح انتهي. وقال الذهبي: هو أبو سهل واه. [٧/٨٠، رقم:٧٤٣، باب ما بين المشرق والمغرب قبلة] قلت: فالحديث ضعيف، ولكن الضعيف إذا تعددت طرقه يصلح للاحتجاج، وهنا كذلك كما ترى. [إعلاء السنن ١٧٧/٢] فإن عَلِمَ أنه أخطأ بعد ما صلّى لا يُعيدُها. وقال الشافعي عليه: يُعيدها إذا استدبر؛ لتيقنه بالخطأ، ونحن نقول: ليس في وسعه إلا التوجّه إلى جهة التحري، والتكليف مقيدٌ بالوسع. وإن علم ذلك في الصلاة استدار إلى القبلة وبني عليه؛ لأن أهل قباء لمّا سمعوا بتحوّل القبلة استداروا كهيئتهم في الصلاة، واستحسنه النبي علين وكذا إذا تَحوّل رأيه إلى جهة أخرى توجّه إليها؛ لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدّى قبله. قال: ومن أمّ قومًا في ليلة مُظلمة فتحرّي القبلة وصلّى إلى المشرق، وتحرّى من خلفه فصلى كل واحد منهم إلى جهة، وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الإمامُ: أجزأهم؛ لوجود التوجّه إلى جهة التحري، وهذه المخالفة غيرُ مانعة، كما في جَوْف الكعبة. ومن علم منهم بحال إمامه تفسد صلاته؛ لأنه اعتقد أنّ إمامه على الخطأ، الكعبة. ومن علم منهم بحال إمامه تفسد صلاته؛ لأنه اعتقد أنّ إمامه على الخطأ، وكذا لو كان متقدمًا عليه؛ لتركه فرضَ المقام.

قباء: بالضم والمد: من قرى المدينة.(العناية) ومن أم إلخ: أي صلى قوم في ليلة مُظلمة بالجماعة، وتحرَّوا القبلةَ، وتُوَجَّه كلُّ واحد إلى جهة تُحرِّيه، ولم يعلم أحد أن الإمام إلى أي جهة توجه، لكن يعلم كل واحد أن الإمام ليس خلفه جازت صلاقم.[شرح الوقاية ١٥٨/١]

المخالفة: أي مخالفة المقتدي عن الإمام. في جوف الكعبة: فإنه لو جعلَ بعضُ القوم ظَهَره إلى ظهره جاز. على الخطأ: قالوا: دلت المسألة على الخطأ في الاجتهاد.

[&]quot; أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر قال: بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إد جاءهم أتِ فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشاء، فاستداروا إلى الكعبة.[رقم: ٤٠٣، باب ما جاء في القبلة ومن لم يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة]

باب صفة الصلاة

فرائض الصلاة ستة: التحريمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ فَكُبّرْ﴾، والقراءة؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا الافتتاح، والقيام؛ لقوله تعالى: ﴿وَوَقُومُوالِلّهِ قَانِتِينَ﴾، والقراءة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمَحُدُوا﴾، والقعدة تَيَسّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾. والركوعُ والسحودُ؛ لقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد؛ لقوله علي لابن مسعود ﴿ الله حين علَّمَه التشهد: "إذا قلتَ هذا، أو فَعلتَ هذا فقد تَمّتْ صلاتُك"، * علّق التمام بالفعل، قرأ أولم يقرأ. قال: وما سوى ذلك فهو سنة، أطلق اسم السنة، وفيها واجبات: كقراءة الفاتحة،

باب: شرع في المقصود بعد الفراغ من مقدماته (فتح القدير) صفة: أي بيان الصلاة أوطريقة الصلاة. التحريمة: إنما اختصت التكبيرة الأولى هذا التسمية؛ لأنها تُحرِّم الأشياء المباحة قبلها بخلاف سائر التكبيرات وهي فرض (العناية) لقوله تعالى: روي أنه لما نزل "قال رسول الله ﷺ" الله أكبر فكبّرت حديجة وفرحت وأيقنت أنه الوحي". [العناية / ٢٣٩] قانتين: أي مطيعين، وقيل: خاشعين، وقيل: ساكتين (العناية) والقعدة: اختلف مشايخنا في قدر الفرض من القعدة، قيل: قدر ما يأتي بالشهادتين، والأصح: أنه قدر قراءة التشهد إلى عبده ورسوله (فتح القدير) إذا قلت: قال النووي: اتفق الحفاظ على ألها مدرجة، والحق أن غاية الإدراج هنا أن تصير موقوفة، والموقوف في مثله له حكم الرفع. [فتح القدير ٢٤٠١] أولم يقرأ: لأن معناه إذا قلت هذا وأن قعدت، لإجماعنا أنه لا يقول هذا إلا في القعود. [الكفاية ٢/٠٤٠] سوى ذلك: أي ما سوى ما ذكرنا من الفرائض فهو سنة (العناية) واجبات: أن المراد بالواجب ههنا ماتجوز الصلاة بدونه ويجب بتركه ساهياً سجدتا السهو. [العناية ٢/١٤١] أخرجه أبو داود في سننه عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبدالله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله، فقد قضيت هذا، أن تقوم فقم، وإن شنت أن تقعد فاقعد. [رقم: ٢٠٩٠) باب النشهد]

وضم السورة إليها، ومراعاة الترتيب فيما شُرِع مكرّرًا من الأفعال، والقعدة الأولى، وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة، والقنوت في الوتر، وتكبيرات العيدين، والجَهْر فيما يُحْهَرُ فيه، والمنحافتة فيما يخافت فيه ولهذا تجب عليه سجدتا السَّهو بتركها، هذا هو الصحيح، وتسميتُها سنةً في الكتاب؛ لما أنه تُبتَ وحوبُها بالسنة. قال: وإذا شرَع في الصلاة كَبَر؛ لما تلونا، وقال عليه "تحريمُها التكبير"، وهو شرط عندنا،

فيما شرع مكرراً: يعني في الركعة الواحدة كالسجدة الثانية من الركعة الأولى، فإن من تركها ساهياً وقام وأتم صلاته ثم تذكر فإن عليه أن يسجد السجدة المتروكة ويسجد للسهو لترك الترتيب، وقوله: فيما شرع مكرراً، احتراز عما شرع غير مكرر فيها كالركوع، فإنه بعد السجود لا يقع معتداً به بالاجماع. [العناية ٢٤١/٦] وذكر في "حواشي الهداية" نقلاً عن "المبسوط" كالسجدة، فإنه لو قام إلى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة قبل أن يسجد الأخرى يقضيها، ويكون القيام معتبراً؛ لأنه لم يترك إلا الواجب. أقول: قوله "فيما تكرر"، ليس قيداً يُوجب نفي الحكم عما عداه، فإن مراعاة الترتيب في الأركان التي لا تتكرر في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واحبة أيضًا على ما سيأتي في باب سجود السهو أن سجود السهو يجب بتقديم ركن إلى الترتيب بين الركوع والقراءة واحب مع أهما غير مكرر في ركعة واحدة وقد قال في "الذخيرة": أما تقليم الركن نحو أن يركع قبل أن يقرأ؛ فألأن مراعاة الترتيب واجبة عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزفر، فإلها فرض عنده، فعلم أن رعاية الترتيب واحبة ما لا يتكرر في الصلاة على سبيل الفرضية، عنده، فعلم أن رعاية الترتيب واحبة ما لا يتكرر في الصلاة على سبيل الفرضية، وهو تكبير الافتتاح، والقعدة الاخيرة، فإن مراعاة الترتيب في ذلك فرض. [شرح الوقاية ١٩١١/١٦١] لما تلونا: أراد به قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ فَكَرُوهُ فِل مراعاة الترتيب في ذلك فرض. [شرح الوقاية ١٩١١/١٠] لما تلونا: أراد به قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ فَكَرُوهُ وَلَا لَالعناية)

* روي من حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث عبدالله بن زيد، ومن حديث عبدالله بن زيد، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٣٠٧/١] أخرج أبوداود في سننه حديث علي عن محمد بن الحنفية عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم. [رقم: ٢١٨، باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة]

خلافاً للشافعي على حتى إن من تحرَّم للفرض كان له أن يؤدِّي بها التطوع عندنا. وهو يقول: إنه يُسْترط لها ما يُشترط لسائر الأركان، وهذا آية الرُّكْنيّة. ولنا: أنه عَطَف الصلاة عليه في قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾، ومقتضاه المغايرة، ولهذا لايتكرَّرُ كتكرُّر الأركان، ومواعاة الشرائط لما يتصل به من القيام. ويرفع يديه مع التكبير، وهو سنة؛ لأن النبي عليه واظب عليه، * وهذا اللفظ يشير إلى اشتراط المقارنة، التكبير، وهو سنة؛ لأن النبي عليه واظب عليه، * وهذا اللفظ يشير إلى اشتراط المقارنة،

تحرّم للفرض إلخ: فإن التكبير للافتتاح لما صار شرطاً عندنا جاز أداء النفل بنية الفرض، كما لو طهر توضأ للفرض، فأدى هما التطوع جاز، فكذا هذا، وعن الشافعي: لايتأدى النفل بتحريمة الفرض؛ لألها ركن. (النهاية) لسائر الأركان: من الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، والنية، والوقت. وكل ما يشترط له ما يشترط لسائر الأركان ركن؛ قياسًا على كل واحد من الأركان. [العناية ٢٤٣/١] عطف الصلاة على الذكر، ولو كان ركناً لما جاز ذلك، يُلزم عطف الكل على. الجزء، وفيه عطف الشيء على نفسه؛ لاشتمال الكل على جزئه. [العناية ٢٤٤/١]

ومراعاة الشرائط: من الطهارة، وستر العورة، وغيرهما، جواب عن قوله: يشترط لها ما يشترط لسائر الأركان، ووجهه: أن اشتراط ذلك ليس للتحريمة نفسها، وإنما هو لما يتصل به من القيام الذي هو ركن. ألا ترى أن الأداء لما انفصل عن الإحرام في باب الحج فم يشترط للاحراء سائر شرائط الأركان، فإن الوقت شرط لأداء سائر الأركان، ولا يُشترط للإحرام عندنا، والاختلاف فيهما على نسق واحد. [العناية ٢٤٣/١] سنة: قلت: هذا معروف في أحاديث صفة صلاة النبي الله الأن النبي الله حين عَلَمَ الأعرابي واحبات الصلاة لم يذكر فيه رفع اليدين بخلاف قراءة الفاتحة، وضم السورة، فإنحما مذكورتان في بعض الروايات.

واظب عليه: وهي وإن كانت من غير ترك تفيد الوجوب، لكن إذا لم يكن ما يفيد أنها ليست لحامل الوجوب، وقد وجد، وهو تعليمه الأعرابي من غير ذكره. [فتح القدير ٢٤٤/١]

" هذا معروف في أحاديث صفة صلاته على، منها: حديث ابن عمر أخرجه الأثمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٠٨/١] أخرج البخاري في صحيحه حديث ابن عمر عن سالم بن عبدالله عن أبيه، وفيه: أن رسول الله على كان يرفع بديه حَذْوَ مَنْكَبِيه إذا افتتح الصلاة. [رقم: ٧٣٥، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء]

وهو المروي عن أبي يوسف، والمَحْكِيُّ عن الطحاوي، والأصح: أنه يرفع يديه أولاً، ثم يكبِّر؛ لأنَّ فعْلَه نفي الكبرياء عن غير الله، والنفي مقدم على الإثبات. ويرفع يديه حتى يُحَاذِي بِابِهَاهَيه شحمتي أذنيه، وعند الشافعي عليه يرفع إلى مَنْكَبَيْه، وعلى هذا تكبيرة القنوت، والأعياد، والجنازة. له:حديث أبي حُميد الساعدي عليه قال: "كان النبي عليه إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه". * ولنا: رواية وائل بن حجر، والبراء، وأنس عليه: "أن النبي عليه كان إذا كبر رفع يديه عليه حَذاء أذنيه، **

عن الطحاوي: فعلاً واختاره شيخ الإسلام، وصاحب "التحفة"، و "قاضيخان". (فتح القدير) والأصح: لحديث وائل بن حجر: أن النبي الله حين قام إلى الصلاة يرفع يديه ثم يكبر، ولكنه لما كان معارضاً لحديث آخر، وهو أن النبي الله كَبَّرَ ثم رفع، ترك المصنف الاحتجاج بالحديث المسطور. نفي الكبرياء: لأن في فعله وقوله معنى النفي والإثبات؛ لأنه ينفي بفعله الكبرياء عن غير الله، ويثبت بقوله لله تعالى. [العناية ٢٤٤/١] والنفي مقدم: كما في كلمة الشهادة. (الكفاية) بإنجاميه: وبرؤوس أصابعه فروع أذنيه. (فتح القدير) وعند الشافعي: ومذهبنا قول أبي موسى الأشعري، ومذهب الشافعي قول ابن عمر، ذكره شمس الأئمة السرحسي. [العناية ٢٤٥/١]

"رواه الجماعة إلا مسلمًا. [نصب الراية ٩/١] أخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالساً في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، فذكرنا صلاة النبي ﷺ، فقال أبو حميد الساعدي: أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ، رأيته إدا كبّر جعل يديه حذو منكبيه، الحديث. [رقم: ٧٢٧، باب سنة الجلوس في التشهد]

** أما حديث واثل: فأخرجه مسلم عن عبدالجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم ألهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي الله وفع يديه حين دخل في الصلاة كبر، - وصف همام حيال أذنيه - الحديث. [رقم: ٧٩٦، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرته، ووضعهما في السحود على الأرض حذو منكبيه] وأما حديث البراء: فأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن عبدالرحمن بن أبي ليلي عن البراء بن عازب قال: كان النبي الله إدا كبر رفع يديه حتى نرى إبحاميه قريباً من أذنيه. [رقم: ٢١٧٨٠، ١٧٨٠،] =

ولأن رفع اليد لإعلام الأصمم، وهو بما قلناه، وما رواه يُحمَل على حالة العذر. والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها، هو الصحيح؛ لأنه أستَرُلها. فإن قال بدل التكبير: الله أحلُّ أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو لا إله إلا الله، أو غيره من أسماء الله تعالى: أجزأه

لإعلام الأصم: وقال السغناقي: قلت: كان يجب عليه أن يقول: ورفع اليد لإعلام الأصم أيضًا، بزيادة قوله: "أيضا" لرفع التناقض صورة؛ لأنه ذَكر أولاً أن معنى رفع اليد نفي الكبرياء عن غير الله تعالى، فلا يكون لغيره، حتى يكون لتخصيصه فائدة، ولذا يكون هو لغيره معه إذا كان له معنيان وهو النفي، والإعلام، وهو يحصل بذكر قوله: أيضًا إلا أن المصنف اتبع شمس الأئمة السرخسي كذلك ذكره، فإن دأبهم ترك التكلف، وتفهيم المعاني. [البناية ١٩٥/ ١٩٦- ١٩]

وهو: أي إعلام الأصم بما قلناه من رفعهما حتى يحاذي بإبهاميه شحمتي أذنيه. (العناية) وما رواه: يعني من حديث أبي حميد يحمل على حالة العذر، روي عن وائل بن حجر أنه قال: قدمت المدينة، فوجدهم يرفعون أيديهم إلى الأذنين، ثم قدمت عليهم من قابل، وعليهم الأكسية والبرانس من شدة البرد، فوجدهم يرفعون أيديهم إلى المناكب. [العناية ٢٤٦/١] هو الصحيح: هو رواية محمد بن مقاتل عن أصحابنا، واحترز به عن رواية الحسن عن أبي حنيفة ألها ترفع حذاء أذنيها. (فتح القدير)

فإن قال بدل التكبير إلخ: اعلم أن الشارع في الصلاة إذا قال: الله أكبر، كان شارعاً في الصلاة بلا خلاف، وكذلك إذا قال: الله الكبير، خلافاً له وللشافعي. بلا خلاف، وكذلك إذا قال: الله الكبير، خلافاً له وللشافعي. أما إذا قال: الله أحل، أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو لا إله إلا الله، أو قال: الحمد الله، أو سبحان الله، أو لا إله غيره، فقد قال أبو حنيفة و محمد: أحزأه، وقال أبو يوسف: إن كان يُحسن التكبير أي يمكنه أن يقول: الله أكبر، أو الله الكبير لا يجوز، وإن لم يحسن جاز. [العناية ٢/١ ٢٤٧-٢٤]

يقول: الله اكبر، أو الله الا كبر، أو الله الاجبر لا يجور، وإن ثم يحسن جار. [العناية ١/١ ٢ ٢-١٤] أجزأه: وقد استدل على الإجزاء بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَرَبّهِ فَصَلّى﴾، والمراد: تكبيرة الافتتاح؛ لأن الذكر الذي يتعقبه الصلاة بلا فصل هو تكبيرة الافتتاح، فقد شرعت بمطلق الذكر، فلا يجوز تقييده بلفظ دون لفظ؛ لأنه نسخ. وهل يكره؛ الأصح: أنه يكره، فقد ذكر القدوري عن أبي حنيفة نصاً أنه كره الافتتاح إلا بقوله: الله أكبر.

= وأما حديث أنس: فأخرجه الحاكم في مستدركه عن عاصم الأحول عن أنس قال: رأيت رسول الله الله كبر فحاذي بإيجاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه، وانحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يده. هذا إسناد صحيح فحاذي بإيجاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه، وانحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يده. هذا إسناد صحيح

محادی بوهامیه ادلیه عم ر کلع حتی استفر کل مفصل منه، واقحط بالنگبیر حتی نسفت ر قبناه یده. فعد بستد طبختی علی شرط الشیخین. ولا أعرف له علة و لم یخرجاه.[۲٦۲/۱، باب أن النبي ﷺ کان إذا رکع فرّج بین أصابعه] ١٨٦

عند أبي حنيفة ومحمد نطينا. وقال أبو يوسف بينه إن كان يُحسنُ التكبير: لم يجزئه إلا قوله: الله أكبر، أو الله الأكبر، أو الله الكبير. وقال الشافعي بطيعة: لا يجوز إلا بالأول؛ لأنه هو المنقول، والأصل فيه التوقيف. والشافعي بينه يقول: إدخال الألف واللام فيه أبلغ في الثناء فقام مقامه. وأبو يوسف بينه يقول: إذ أفعل وفعيلاً في صفات الله تعالى سواء، بخلاف ما إذا كان لا يحسن؛ لأنه لا يقدر إلا على المعنى. ولهما: أن التكبير هو التعظيم لغةً وهو حاصل. فإن افتتح الصلاة بالفارسية، أو قرأ فيها بالفارسية، أو ذبح وسمّى بالفارسية،

يُحسن التكبير إلى: وذكر في كتاب الصلاة: وقال أبو يوسف هذا: إذا كان يُحسن التكبير، ويعلم أن الصلاة تفتح بالتكبير، لا يصير شارعًا إلا بما ذكرنا من الألفاظ، فأما إذا كان لا يعرف الافتتاح بالتكبير بجزئه، وإن كان يحسن التكبير. [الكفاية ٢٤٦/١] إلا قوله إلى: قال أبو يوسف في "الجامع الصغير" ص:٧٣؛ إذا كان يحسن التكبير لم يجزه إلا الله أكبر والله الكبير. أو الله الكبير: وعن أبي يوسف: لو قال: الله الكبار يصير شارعًا. (النهاية) المنقول: من فعله في وهو المتوارث من قوله. (فتح القدير) أبلغ في الثناء: لأن تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتدأ، كما في قولك: "زيد العالم"، وقد عرف ذلك في موضعه، فيكون ما زاد فيه من المبالغة في مقابلة ما فاته من كونه منقولاً، فانجبر الفائت بما زاد. (العناية) سواء: لأنه لا يراد بأكبر إثبات الزيادة في صفته بالنسبة إلى غيره بعد المشاركة؛ لأنه لا يساويه أحد في أصل الكبرياء، فكان أفعل بمعني فعيل. [فتح القدير ٢/٤٧] أن التكبير: أي المذكور في قوله تعالى:

هو التعظيم: قال الله تعالى: ﴿ فَلمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرُنْهُ ﴾ أي غظّمنه. (العناية) أو ذبح: لو سمّى عند الذبح بالفارسية، أو لبّى بالإحرام بالفارسية، وبأي لسان كان، حاز في قولهم جميعًا، سواء كان يحسن العربية أو لا، وزاد على ذلك الإمام التمرتاشي بقوله: وكذا الشهادة عند الحكام، واللعان، والعقود يصح، وكذلك لو حلف لا يدعو فلاناً، فدعاه بالفارسية يحنث. (النهاية)

وهو يحسن العربية: أحرزاه عند أبي حنيفة على وقالا: لا يجزئه إلا في الذبيحة، وإن لم يحسن العربية: أجزأه. أما الكلام في الافتتاح فمحمد مع أبي حنيفة في العربية، ومع أبي يوسف في الفارسية؛ لأن لغة العرب لها من المزيّة ما ليس لغيرها. وأما الكلام في القراءة، فوجه قولهما: إن القرآن اسم لمنظوم عربي كما نطق به النص، إلا أن عند العجز يُكتفى بالمعنى كالإيماء، بخلاف التسمية؛ لأن الذّكر يحصل بكل لسان. ولأبي حنيفة على قوله تعالى: ﴿وَإِنّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوّلِينَ ﴾، ولم يكن فيها بهذه اللغة، ولهذا يجوز عند العجز، إلا أنه يصير مسيئًا لمخالفته السنة المتوارثة، ويجوز بأي لسان كان سوى الفارسية،

فمحمد إلخ: فيحوز عنده بكل ما أفاد التعظيم بعد كونه عربيًا. ومع أبي يوسف في الفارسية، فلا يجوز بها الافتتاح. [فتح القدير ٢٤٧/١] فوجه قولهما إلخ: وعن الشافعي مثله، ولهما: أن القرآن معجز، والإعجاز في النظم والمعنى جميعًا، فإذا قدر عليهما لا يتأدى الواجبُ إلا بهما، فإذا عجز عن النظم أتى بما قدر عليه كمن عجز من الركوع والسجود يصلي بالإيماء. (النهاية) كما فطق به النص: يعني قوله تعالى: ﴿قُرْآناً عَرَبِياً غَيْرَ عَرِي، فالفرض العربي. (فتح القدير)

التسمية: فإن المقصود بها الذكر قال الله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا مَمّا لَمْ يُذْكُرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ وهو يحصل بكل لسان سواء كان يحسن العربية و لم يحسن في قولهم جميعاً. [العناية ٢٤٨/١] و لأبي حنيفة: له: ما روي أن الفرس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاتحسة بالفارسية، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، بنام يزدان بخشائنده إلخ، فكانوا يقرؤون في الصلاة إلى أن تعلموا العربية، وبعد ما كتب عرض على النبي اللهم عمده عمده النبي الله النبي اللهم، و لم ينكر عليه النبي الله كلاهما بحهولان] معناه، عمده اللعقة: العربية، فتعين أن يكون بمعناه فيها، والمقرؤ بالفارسية على سببل الترجمعة مشتمل على معناه، فيكون حائزاً إلحاقاً به. (البناية) ويجوز بأي لسان إلخ: أي يجوز القراءة عند العجز بأي لسان كان كما أنه يجوز بالفارسية، أي ليس الجواز منحصر بالفارسية.

هو الصحيح؛ لما تلونا. والمعنى لايختلف باختلاف اللغات، والخلاف في الاعتداد؛ ولا خلاف في أنه لا فساد، ويُروَى رجوعُه في أصل المسألة إلى قولهما، وعليه الاعتماد. والخطبة والتشهد على هذا الاختلاف، وفي الأذان يعتبر التعارف. ولو افتتح الصّلاة باللّهم اغفرلي: لا يجوز؛ لأنه مَشُوبٌ بحاجته فلم يكن تعظيماً حالصًا، وإن افتتح بقوله: اللهم، فقد قيل: يجزئه؛ لأن معناه: يا الله! وقيل: لا يجزئه؛

هو الصحيح: احتراز عن قول أبي سعيد البردعي فإنه قال: إنما جوز أبوحنيفة القراءة بالفارسية دون غيرها من الألسنة. ويروى لقرب الفارسية من العربية، قال الكرحي: والصحيح النقل إلى أي لغة كانت. [العناية ٢٤٨/١] والمعنى إلخ: الحاصل: معنى القرآن كما يُؤدَّى بالفارسية يؤدى بغيره من التركية بلا اختلاف، واللفظ العربي ليس بضروري؛ لما مر من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُر الْأَوْلِينَ﴾، فما وحه التحصيص بالفارسية. والخلاف: فعنده يجوز بالفارسية، وعندهما لا إلا بالعربية.(فتح القدير) في الاعتداد: أي في أنه إذا قرأ بالفارسية هل يكون محسوبًا عن فرض القراءة أو لا. [العناية ٢٤٨/١] ولاخلاف إلخ: مخالف لماذكر الإمام نحم الدين النسفي، والقاضي فخرالدين ألها تُفسد عندهما. [فتح القدير) لا فساد: وهذا إذا قرأ بالفارسية كل لفظ بما هو في معناه من غير أن يزيد فيه شيئًا، وأما بالفارسية على سبيل التفسير يُفسد بالإجماع.(النهاية) ويووى: عن الإمام رواه نوح بن أبي مريم. وعليه الاعتماد: أي على القول بالرجوع الاعتماد ولتنسزيله منسزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعنى جميعاً بالإجماع. (البناية) هذا الاختلاف: فعنده يجوز بالفارسية، وعندهما لا إلا بالعربية. [فتح القدير ٧٤٩/١] يعتبر التعارف: وفي التنبيه على مشكلات الهداية " لابن أبي العز الحنفي: في اعتبار التعارف في الأذان نظر، فإن الأصحاب قد أنكروا الترجيع في الأذان مراعاةً لاتباع المنقول. وأنكروا على الشيعة قولَهم: "حيى على خير العمل"، وإن كانت بمعني "حي على الصلاة". فكيف إذا عدل إلى لغة أخرى غير التي ورد بما النقل.[٣٠/٣] باللُّهم اغفولي: أو أعوذ بالله، أو إنا لله، أو ما شاء الله، أو لا حول ولا قوة إلا بالله، أو بالتسمية لا يكون شارعاً؛ لتضمينها السؤال في المعنى أو صــريَّا. [فتح القدير ٢٤٩/١] لأن معناه يا الله!: يفيد الصحة "بيا الله" نفسه اتفاقًا. (فتح القدير)

لأن معناه يا الله! آمنًا بخير، فكان سؤالاً. قال: ويَعتمد بيده اليمني على السرى تحت السرة"، * تحت السُرَّة؛ لقوله عليمة: "إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة"، * وهو حجة على مالك في الإرسال،

ويعتمد: ففي الحديث المرفوع لفظ الأخذ، وفي حديث على هذه الوضع، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن كفه اليمني على ظاهر كفه اليسرى، ويحلق بالحنصر، والإهام على الرسغ؛ ليكون عاملاً بالحديثين. [الكفاية ١/٥٠/] بيده اليمني: الباء زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَدَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، أي ويقصد وضع يده اليمني على اليسرى. (النهاية) لقوله عليه ذكر في نسخ "الهداية"، ونسب صاحب "الكافي" و "المبسوط"، والنووي والشارحون هذا القول إلى على، أي هو موقوف على على على هذه وليس بمرفوع. والله أعلم.

وضع إلخ: المراد بالوضع هو الوضع على وجه الأخذ والاعتماد بدليل ما روى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي "أن النبي الله كان يعتمد بيده اليمنى على اليسرى تواضعاً". وما روي أن النبي الله أمرنا أن ناخذ شماثلنا بأيماننا، فحينئذ يكون الحديث موافقًا للمدعي. في الإرسال: وقال مالك هه: بأنه يرسل إرسالاً، وإن شاء اعتمد، فالإرسال عند مالك هه عزيمة والاعتماد رخصة، وفي "المبسوط": الإعتماد سنة إلا على قول الأوزاعي، فإنه كان يقول: يتخير المصلى بين الاعتماد والإرسال. [الكفاية ١/١٥٠]

"هذا قول علي بن أبي طالب عله وإسناده إلى النبي على غير صحيح. [البناية ٢٠٨/٢] أخرج أبو داود في سننه عن عبدالرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن أبي جحيفة أن علياً على قال: السنة وضع الكف على الكف في الصلاة آخت السرة. [رقم: ٧٥٦، باب وضع اليمنى على اليسيرى في الصلاة] وقال: سمعت أحمد بن حنبل يُضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي انتهى، قلت: و لم ينسبه أحد إلى الكذب، وإنما يضعف من قبل حفظه، فحاله كحال ابن أبي ليلي وابن لهيعة وغيرهما، في "تهذيب التهذيب": قال البزار: ليس حديثه حديث حافظ، وقال العجلي: ضعيف حائز الحديث يكتب حديثه انتهى، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٩٣/٢] وقول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة.... وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور. [إعلاء السنن ١٩٣/٢] وأخرج الهيئمي في "بجمع الزوائد" عن جابر قال: مر رسول الله الله برجل وهو يصلي قد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع البمنى على البسرى، رواه أحمد والطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح. [رقم: ٧-٣٠، باب وضع اليد على الأخرى]

وعلى الشافعي: وحجته حديت وائل قال: "صلبت مع رسول الله الله المحين على البسرى على البسرى على البسرى على البسرى. ولأن الوضع إلخ: هد تعليل بمقابلة حديث وائل، فيرد. ثم الاعتماد: أي اعتماد يده البسرى. [البناية ٢١٠/٢] حتى لا يرسل إلخ: فعند محمد على يرسل يديه في حالة الثناء، فإدا أخذ في القراءة اعتمد، وفي ظاهر الرواية: كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد. [الكفاية ٢٥٠/١] والأصل إلخ: قاله شمس الأئمة الحلوالي، وبه كان يفتي شمس الأئمة السرحسي، وبرهان الأئمة والصدر الشهيد وذكر في فتاوى قاضي حان. [العناية ٢٥٠/١] يعتمد فيه: أي يضع يمينه على الشمال. هو الصحيح: احتراز عن قول الإمام الزاهدي أبي حفص الفضلي، وعن قول أصحاب الفضلي، فقال أبو حفص على: السنة في صلاة الجنازة، وفي تكبيرات العيد، والقومة التي بين الركوع والسحود، الإرسال، وقال أصحاب الفضلي، منهم: القاضي الإمام أبو على النسفي على، والحاكم عبد الرحمن

" قلت: غريب من حديث على عظه، وقد روي من حديث ابن عمر، ومن حديث حابر. [نصب الراية [٣١٩/١] أخرج الطبراني في المعجم الكبير حديث ابن عمر عن محمد بن المنكدر عن عبدالله بن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال: إني وجهت وجهي للدي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً، وما أنا من المشركين، سنحانك اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا من المسلمين. [رقم: ١٣٣٢٤، ١٣٣٢، ٣٥٤-٢٥٤]

الكاتب، والإمام الزاهد عبد الله الخيري عليًّا: السنة في هذه المواضع: الاعتماد.[الكفاية ٧/٠٥٠]

ولهما: رواية أنس في أن النبي على كان إذا افتتح الصّلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ولم يزدعلى هذا، وما رواه محمول على التهجد، وقوله: وجل تناؤك، لم يُذكر في المشاهير، فلا يأتي به في الفرائض، والأولى أن لا يأتي بالتوجّه قبل التكبير؛ لتتصل النبية به، هو الصحيح. ويستعيذ بالله من الشيطن الرحيم؛ لقوله تعالى: هُواَلَّةَ القُرْآنَ فَاسْتَعِدْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّحِيمِ، معناه: إذا أردت قراءة القرآن. والأولى أن يقول: "أستعيذ بالله"؛ ليوافق القرآن، ويقرُب منه "أعوذ بالله"، ثم التعوّد تبع للقراءة دون الثناء عند أبي حنيفة ومحمد علي الم تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي،

هو الصحيح: احترارعن قول بعض المتأحرين: إنه يقولها قبل التكبير، ومنهم الفقيه أبوالليث. [العناية ٢/٢٥٢] ويستعيذ إلخ: وهو سنة عند عامة السلف، وعن النوري وعطاء: وجوبه؛ نظراً إلى حقيقة الأمر. (فتح القدير) ويقرب منه وقال مالك: لا يتعود في الصلاة. أعوذ بالله: اختار أبو عمرو وعاصم وابن كثير: أعوذ بالله من الشيطان الرحيم، ون الشيطان الرحيم، ونه قول ابن سيرين، وبكل ذلك ورد الأثر. (النهاية) واختار همزة: أستعيد بالله من الشيطان الرحيم، وهو قول ابن سيرين، وبكل ذلك ورد الأثر. (النهاية) تبع للقراءة: لانه شرع لافتتاح القراءة، فكان كالشرط، وشرط الشيء ما يكون تابعًا للمشروط إن كان سابقًا كالطهارة. (النهاية) لما تلونا: من قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ الآية. (العناية) حتى يأتي به: ثمرة ما قبله في قوله: تبع للقراءة فالمسبوق عبيه القراءة، فيأتي به. وعند أبي يوسف يأتي له المقتدي؛ لأنه يسبح. (البناية)

* أخرجه الدار قطني عن حميد عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر، ثم رفع يديه حتى يحاذي إبحاميه أذنيه ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حدك ولا إله غبرك. [٧٠٠/١] باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير] ثم قال: إسناده كلهم ثقات. [نصب الراية ٢١/٠٢] قال المؤلف: قد تكلم في بعض رواته كما فَصُله الزيلعي، وقد عرفت غير مرة أن الاختلاف لا يضر، وكفى بالدار قطني موثقاً. [علاء السنن ١٨٣/٢] وأخرج الهيئمي في مجمع الزوائد عن أنس عن النبي الله أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يُحاذي أذنيه يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حدك ولا إله غيرك، رواه الطبراني في الأوسط، ورحاله موثقون. [رقم: ٢٦٢٢، باب ما يستفتح به الصلاة]

ويُؤخّر عن تكبيرات العيد، خلافاً لأبي يوسف حله. ويقرأ بسم الله الرّحمن الرّحيم، هكذا نقل في المشاهير * ويُسرُّ بحما؛ لقول ابن مسعود عليه: "أربع يُخفيهن الإمام"، وذكر الأحاديث المشهورة من بالتسمية والنعود منها التعوُّذ، والتسمية، وآمين. ** وقال الشافعي حلله: يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة؟ والرابع: الثناء.

عن تكبيرات العيد: أي يؤخر الإستعاذة عن تكبيرات الزوائد فيأتي بها بعد التكبيرات عندهما، وعند أي يوسف يؤتى بها عقيب الثناء بعد تكبيرة الإفتتاح. [البناية ٢١٨/٢] خلافًا لأبي يوسف: لأنه شرع بعد الثناء، وإنه من حنسه؛ لأنه دعاء كالأول، وتبع الشيء ما كان بعده فنبغي أن يأتي به المقتدي. (العناية) ويقرأ إلخ: معطوف على قوله: ويستعيذ، وقوله: هكذا نقل في المشاهير احتراز عن قول مالك، وما احتج به، فإنه يقول: لا يأتي المصلي بالتسمية لا سراً، ولا جهراً؛ لما روينا من حديث أنس في. [النعاية ٢٥٣/٦] يجهر بالتسمية: وهو قول ابن عباس وأبي هريرة في (النهاية) عند الجهر بالقواءة: في "المسوط"؛ المسألة في الحقيقة يبتني على أن التسمية ليست بأول آية من الفاتحة، ولا من السور عندنا، بل آية نزلت للفصل بين السورتين، لا من السور، وهو اختيار أبي بكر الرازي، حتى قال محمد: يكره للحنب والحائض قراءة التسمية على وحه قراءة القرآن، وقال الشافعي: التسمية آية من أول الفاتحة قولاً واحداً، وله في أوائل بقية السور قولان.

" فيه أحاديث. [نصب الراية ٣٢٣/١] منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن نعيم المحمر قال: كنت وراء أي هريرة فقراً بسم الله الرحمن الرحيم إلى أن قال- ويقول إذا سلم: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلوة برسول الله الله على شرط الشيخين و لم يخرجاه. [٣٣٢/١، باب أن رسول الله على قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية]

** هذا غريب. [البناية ٢٢٥/٢] وبمعناه ما أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المرزبان (أبو سعد البقال) عن أبي وائل عن عبد الله (ابن مسعود) أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم، والاستعاذة، وربنا لك الحمد. [٢١١/١، باب من كان لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم] ورجال هذا السند رجال الجماعة غير البقال وهو ثقة. [إعلاء السنن ٢١٢/٢] وأخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: أربع يتعافت بهن الإمام: سبحانك اللهم وخمدك، والتعوذ من الشيطان، وبسم الله الرحمن الرحيم، وآمين، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة على. [رقم: ٨٣، باب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم]

لما رُوي "أن النبي عليم جهر في صلاته بالتسمية"، * قلنا: هو محمول على التعليم؛ لأن أنسًا في أخبر "أنه عليم كان لا يجهر بها". ** ثم عن أبي حنيفة عليه أنه لا يأتي بها بها في أوّل كل ركعة كالتعوذ، وعنه: أنه يأتي بها احتياطاً، وهو قولهما، ولا يأتي بها في أوّل كل ركعة كالتعوذ، وعنه: فإنه يأتي بها في صلاة المخافتة.

قلنا إلخ: وقيل: كان الجهر في الابتداء قبل نزول قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَحُفْيةً ﴾ [العناية ١/٥٤/١] على التعليم: أي على تعليم ألها بين التعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالتكبير للإعلام [الكفاية ١/٥٤/١] وذلك التعليم فعلي، فإن التعليم كما يكون بالقول يكون بالفعل. لأن أنسًا: لم يستدل في رد الشافعي بقول ابن مسعود، بل مما روي عن أنس؛ لأن ما حكاه عن النبي الله أقوى، عن أبي حنيفة: هي رواية الحسن عنه (فتح القدير) أنه لا يأتي: وروي عن أبي حنيفة أن المصلي إذا سمى أول صلاته فإنه لا يعيدها؛ لألها شرعت لافتتاح الصلاة [البناية ٢/٩٥٠] كالتعوذ: يعني أن التعوذ يكون في أول الركعات فكذا البسملة . وعنه: أي عن أبي حنيفة وهو رواية أبي يوسف (العناية) احتياطًا: لأن العلماء اختلفوا في التسمية، ألها من الفاتحة أم لا، وعليه قراءة الفاتحة في كل ركعة، فكان عليه قراء تما في كل ركعة؛ ليكون أبعد عن الاختلاف (العناية) في صلاة المخافتة: لأنه أقرب إلى متابعة المصحف، ولا يأتي بها فيما يجهر؛ لئلا يختلف نظم القراءة [العناية ١/٥٥٠]

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٢٣٦/١] منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن محمد بن أبي السري الله العسقلاني قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان مالا أحصى صلاة الصبح والمغرب، فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وسمعت المعتمر يقول: ما آلو أن أقتدي بصلاة أبي، وقال أبي: ما آلو أن أقتدي بصلاة أنس بن مالك وقال أنس بن مالك: ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله على الرحيم]

^{**} أخرجه مسلم في صحيحه عن شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس قال: صليت مع رسول الله على وأبي بكر و عمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. [رقم: ٨٩٠، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة] وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد عن أنس أن رسول الله على كان يُسرُّ ببسم الله الرحمن الرحيم وأبو بكر وعمر. رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله موثقون. [رقم: ٢٦٣١، باب في بسم الله الرحمن الرحيم]

ثم يقرأ فاتحة الكتاب، وسورة أو ثلاث آيات من أي سورة شاء، فقراءة الفاتحة الاتتعين ركناً عندنا، وكذا ضَمُّ السورة إليها، خلافاً للشافعي على الفاتحة، ولمالك عندنا، وكذا ضَمُّ السورة إلا مالاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها"، ولمالك على قوله على: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، ** ولنا: قوله تعالى: ﴿ فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾، والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل،

ثم يقرأ إلخ: اختلف العلماء فيما هو الركن من القراءة، فذهب علماؤنا إلى ركنية قراءة آية، والشافعي إلى ركنية الفاتحة، ومالك إلى ركنية الفاتحة وضم سورة معها. [العناية ٢٥٥/١] أو ثلاث آيات إلخ: قلت: أو آية طويلة، وفي "الذخيرة": قراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة من واجبات الصلاة بالإجماع، فلو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة سهواً، فعليه السهو. لاتتعين وكناً: أي هي بخصوصها ليست ركناً، وإن وقعت من الركن لحصول الفرض، وهو القراءة في ضمنها، فإن العام يتحقق في ضمن الخاص.

خلافًا للشافعي إلخ: قال الشافعي على: بتعين الفاتحة ركناً حتى لو ترك حرفاً منها في ركعة لا تجوز صلاته. [الكفاية ١٥٥/ إلا بفاتحة: قال صاحب "التنقيح": انفرد زياد بن أيوب بلفظ: لا يجزئ، ورواه جماعة: "لا صلاةً لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" هو الصحيح. ولنا قوله تعالى إلخ: وجه الاستدلال أن قوله: "من القرآن" مطلق، ينطلق على ما يسمى قرآنا، فيكون أدى ما ينطلق عليه القرآن فرضًا؛ لكونه مأموراً به، فإن قراءته خارج الصلاة ليست بفرض، فتعين أن تكون في الصلاة. [العناية ٢٥٥/١]

بخبر الواحد إلخ: حواب لمالك والشافعي عليًا كما ذكرنا، فإن قيل: لا نسلم إنه خبر واحد بل هو مشهور تلقته الأمة بالقبول، فتحوز الزيادة به، وأحيب بالمنع؛ لأن المشهور ما تلقاه التابعون بالقبول، وقد اختلفوا في هذه المسألة، وبأنه مؤول؛ لاحتمال كونه مذكوراً لنفى الجنس أو لنفى الفضيلة. [العناية ٢٥٥/١]

^{*} أخرجه الترمذي وابن ماجه يمعناه. إنصب الراية ٣٦٣/١ أخرج الترمذي في جامعه عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو عيرها. [رقم: ٣٣٨، باب ماجاء في تحريم الصلاة وتحليلها]

^{**} روى الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٦٥/١] أخرج البخاري في صحيحه عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. [رقم: ٧٥٦، باب وجوب القراء ة للإمام والمأموم]

فقلنا: بوجوبهما. وإذا قال الإمام: "ولا الضالين"، قال: "آمين"، ويقولها المؤتم؛ لقوله عليمًا: "إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا"، * ولا مُتَمَسَّكَ لمالك في قوله عليمًا: "إذا قال الإمام: ولاالضالين، فقولوا: آمين " ** من حيث القسمة؛ لأنه قال في آخره: فإن الإمام يقولها. قال: ويُخفُونها؛ لما روينا من حديث ابن مسعود، *** ولأنه دعاء، فيكون مبناه على الإخفاء، والملدُّ والقصرُ فيه وجهان، والتشديدُ فيه خطأ فاحش.

فقلنا: بوجوهما: على إرادة الأعم من السورة بالسورة، فإن الواحب بعد الفاتحة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة سواء كان ذلك سورة أولا. [فتح القدير ٢٥٦/١] قال آهين: وإنما قال: ذلك؛ نفياً لشبهة القسمة التي يقتضيها ظاهر الحديث، وهو قوله على: "إذا قال الإمام: ﴿ ولا الصَّالِّينَ ﴾ فقولوا: آمين"، كما هو مذهب مالك. [العناية ٢٥٦/١] ويقولها المؤتم: هذا أعم من كونه في السرية إذا سمعه، أو في الجهرية، وفي السرية منهم من قال: يقوله، ومنهم من قال: لا. (فتح القدير) فإن الإمام يقولها: قلت: فيه ححتان لنا: السرية منهم من قال: يقوله، والثانية; على الشافعي بأنه يخفيها الإمام؛ لأنه لو كان جهراً لكان مسموعًا، فحينئذ استغين عن قوله: فإن الإمام يقولها. لما روينا: وهو: "أربع يخفيهن الإمام". (الكفاية) مسموعًا، فحينئذ استغين عن قوله: فإن الإمام يقولها. لما روينا: وهو: "أربع يخفيهن الإمام". (الكفاية) "حير الدعاء ما يحفي وخير الرزق ما يكفي"، ولأن بإخفائها يقع التمييز بين القرآن وغيره، فإنه إذا جهر "حير الدعاء ما يحفي وخير الرزق ما يكفي"، ولأن بإخفائها يقع التمييز بين القرآن وغيره، فإنه إذا جهر المس بشيء، وقيل: عندهما لا تفسد، وعليه الفتوى، قال الحلواني: له وجه؛ لأن معناه ندعوك قاصدين إلى الماسين، وقيل: عندهما لا تفسد، وعليه الفتوى، قال الحلواني: له وجه؛ لأن معناه ندعوك قاصدين إحابتك؛ لأن معناه ندعوك قاصدين. إفتح القدين. إفتح القدير ١٣٥/١)

^{*} أخرجه الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢٦٨/١] أخرج البخاري عن أبي هريرة أن النبي على قال: إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه. [رقم: ٧٨، باب جهر الإمام بالتأمين]

** أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: إدا قال الإمام: عير المغضوب عليهم ولاالضالين فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينُه تأمين الملائكة غفرله ماتقدم من ذنبه. [رقم: ٩٢٨، باب جهر الإمام بآمين]

^{***} وهو الذي ذكره فيما تقدم عن قريب عند قوله: ويلزمها. [البناية ٢٥٠/٢]

قال: ثم يُكبِّر ويركع، وفي "الجامع الصغير": ويكبر مع الانحطاط؛ لأن النبي علية كان يكبر عند كل خَفْض، ورفع. * ويحذف التكبير حذفًا؛ لأن المد في أوله خطأ من حيث الدين؛ لكونه استفهامًا، وفي آخره لحن من حيث اللغة. ويعتمد بيديه على ركبتيه ويُفرِّج بين أصابعه؛ لقوله علي لأنس عليه: "إذا ركعت فضع يَدَيك على ركبتيك وفرِّج بين أصابعك". ** ولا يُندَب التفريج إلا في هذه الحالة؛ ليكون أمكن من الأخذ، ولا إلى الضمِّ إلا في حالة السجود، وفيما وراء ذلك يُترَك على العادة.

خَفُض ورفع: والمراد بالخفض والرفع ابتداء كل ركن وانتهاؤه. (العناية) ويحدُف: أي لا يمد في غير موضع المد، والحذف في الأصل الإسقاط، ويعتبر به عن ترك التطويل والتخليط في القراءة. [البناية ٢٥٤/٦] لكونه استفهاماً: فهذا يقتضي أن لا يثبت عنده كبرياؤ الله تعالى، وعظمته، وهو كفر، وفي آخره لحن من حيث اللغة أي عدول عن سنن الصواب في اللغة؛ لأن أفعل التفضيل لا يُعتمل المد في اللغة، حتى قال مشايخنا: لو أدخل المد بين الباء والراء في لفظ أكبر عند افتتاح الصلاة، لا يصير شارعًا في الصلاة، بخلاف ما لو فعل المؤذن في أذانه حيث لا تجب إعادة الأذان، وإن كان خطأ؛ لأن أمر الأذان أوسع، وهذا يشير بأن الضمير في أوله وآخره راجع إلى لفظ أكبر، بخلاف ما ذكر في "كشف الغوامض" أي لا يمد في كلمة "الله"، ولا في "أكبر". (النهاية) من الأخذ: كأن الأخذ ملحوظ في قول النبي على: "فضع يديك" وإن كان العبارة لا تدل عليه.

حالة السجود: أي ولا يندب إلى ضم الأصابع إلا في حالة السجود؛ ولأن اليد أقوى في الإقعاد عليها وازداد قوتها عند الضم، ولتقع رؤوس الأصابع مواجهة إلى القبلة.[البناية ٢٥٦/٢] وراء ذلك: أي فيما وراء الركوع والسجود، وهو حالة الافتتاح والتشهد.(العناية) يتوك: أي لا يضم كل الضم، ولا يفرج كل التفريج.(العناية) على العادة: أي على الوضع الطبعي المعتاد.

أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله من يكبر في كل حفض،
 ورفع، وقيام، وقعود، وأبوبكر وعمر, قال أبو عيسى: حديث عبدالله بن مسعود حديث حسن صحيح.
 [رقم: ٢٥٣، باب ماجاء في التكبير عند الركوع والسجود]

[&]quot;" أخرجه الطيراني في "المعجم الصغير" عن أنس هيء، وفيه: ثم قال لي: يا بني إذا ركعت قضع كفيك على ركبتيك، وفرَّج بين أصابعك، وارفع يديك عن حنبيك. [رقم: ٨٤٢، ص٣١٣، ٣١٣]

ويبسُطُ ظَهرَه؛ لأن النبي عليه كان إذا ركع لا يُصوِّبُ رأسَه، ولا يُقْنعُه. ** ويقول: سبحان يُنكُسُه؛ لأن النبي عليه كان إذا ركع لا يُصوِّبُ رأسَه، ولا يُقْنعُه. ** ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه؛ لقوله عليه: "إذا ركع أحدُكم فليقل في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه" ** أي: أدنى كمال الجمع. ثم يرفع رأسَه، ويقول: سمع الله لمن حمده، ويقول المؤتم: وبنا لك الحمد،

ولا يتحمله يقال: تحس إذا طاطا راسه اي محقص، فهو تلاني بحرد من باب صرب يصرب، وليس من باب التفعيل. كمال الجمع: وشيخ الإسلام قال في "مبسوطه": يريد به أدنى من حيث جمع العدد، فإن أقل جمع العدد ثلاثة، والمصنف جمع بينهما فقال: أدنى كمال الجمع : [العناية ٢٥٩/١]
ربنا لك الحمد: وروي: "ربنا ولك الحمد"، وروي: "اللهم ربنا لك الحمد". (العناية)

ولا يرفع: معناه يسوي رأسه بعجزه؛ لأنه مأمور بالاعتدال، وذلك بتساويهما.(العناية) ولا ينكسه: يقال: نكس إذا طأطأ رأسه أي خفض، فهو ثلاثي بحرد من باب ضرب يضرب، وليس من

^{*} روى أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في مسنده حدثنا الحسين بن علي بن زيد حدثني أبي عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء قال: كان النبي الله إدا ركع بسط ظهره، وإذا سجد وجه أصابعه قبل القبلة, [نصب الراية ٢٧٤/١] إسناده صحيح. [إعلاء السنن ٢١/٣]

[&]quot; أحرجه الترمذي عن أبي حميد الساعدي مطولاً، وفيه: ثم قال: الله أكبر، وركع، ثم اعتدل، فلم يصوب رأسه و لم يقنع. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٣٠٤، باب ما جاء في وصف الصلاة] "" أبو داود في سننه عن عون بن عبدالله عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله على إدا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات: سبحان ربي العظيم، وذلك أدناه، فإذا سجد فليفل: سحان ربي الأعلى ثلاثاً، وذلك أدناه. قال أبوداود: وهذا مرسل، عون لم يدرك عبدالله. [رقم: ٨٨٦،باب مقدار الركوع والسجود] وأخرج الترمذي في جامعه عن حذيفة، وفيه: أنه صلى مع النبي الله فكان يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى. قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٢٦٣، باب ماحاء في التسبيح في الركوع والسجود]

ولا يقولُها الإمام عند أبي حنيفة عليه، وقالا: يقولها في نفسه؛ لما روى أبو هريرة فيها النبي عليم كان يجمع بين الذكرين"، * ولأنه حَرَّضَ غيرَه فلا ينسى نفسه، ولأبي حنيفة قوله عليم "إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد"، ** هذه قسمة، وإنما تنافي الشركة، ولهذا لاياتي المؤتم بالتسميع عندنا، خلافًا للشافعي عليه، ولأنه يقع تحميده بعد تحميد المقتدي، وهو خلاف موضوع الإمامة، وما رواه محمول على حالة الانفراد. والمنفرد يجمع بينهما في الأصح،

ولا يقولها الإمام: وفي "شرح الأقطع": عن أبي حنيفة ين يجمع بينهما الإمام والمأموم. (فتح القدير) لما روى إلخ: دليل على أصل القول، وأما الإخفاء فمجمع عليه. يجمع: وكان غالب أحواله الإمامة. (العناية) بين الذكرين: يعني سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد. تنافي الشركة: أي إلا إذا دل الدليل على خلافه، كما في التأمين. ولهذا: أي ولأن القسمة تنافي الشركة. (العناية)

بعد تحميد المقتدي: لأن المقتدي يأتي بالتحميد حين يقول الإمام التسميع، فلا حرم يقع تحميده بعد تحميد المقتدي. (العناية) موضوع الإمامة: أي السبيل المعين لمنصب الإمامة، فإن سبيله موافقة المأموم، أو متابعته، وليس شئي منها متحققاً ههنا. في الأصح: احتراز عن القولين الآخرين المذكورين بعده، أحدهما: الاكتفاء بالتسميع، والآخر: الاكتفاء بالتحميد. العناية ١/١٦٠]

* أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث أنه سمع أباهريرة يقول: كان رسول الله الخا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله من حمده حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا لك الحمد. [رقم: ٧٨٩، باب التكبير إذا قام من السحود]

** روي من حديث أنس، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي موسى، ومن حديث أبي سعيد الحدري الحدري الله الرابة ٢٧٧/١] أخرج البخاري حديث أبي هريرة عن أبي صالح عن أبي هريرة الله من أن رسول الله الحمد، فإنه من وافق قوله أن رسول الله غفرله ما تقدم من ذنبه. [رقم: ٧٩٦، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد]

وإن كان يُروى الاكتفاء بالتسميع، ويروى بالتحميد، والإمام بالدلالة عليه آت به معنى قال: ثم إذا استوى قائمًا كَبُّرَ وسجد، أما التكبير والسجود فلما بَينًا، وأما الاستواء قائمًا فليس بفرض، وكذا الجلسة بين السجدتين، والطمأنينة في الركوع والسجود، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بهليًا وقال أبو يوسف: يفترض ذلك كله، وهو قول الشافعي؛ لقوله عليًا: "قُمْ فَصَلٌ فإنك لم تصلّ "*

الاكتفاء بالتسميع: لما ذكرنا أنه إمام في حق نفسه.(العناية) ويروى بالتحميد: وجه الاكتفاء بالتحميد، وهو المذكور في "الجامع الصغير" أن الجمع بين الذكرين يفضي إلى وقوع الثاني في حالة الاعتدال، و لم يشرع لاعتدال الانتقال ذكر مسنون، كما في القعدة بين السجدتين.[العناية ١/ ٢٦]

والإمام إلخ: حواب عن قولهما: لأنه حرض غيره إلخ. (العناية) آت به معنى: ومعناه: أن الدال على الخير كفاعله. (العناية) كبّر: يتبادر منه أن التكبير واقع في القيام، وليس كذلك، بل يتصل التكبير به بمعنى أنه يبدأ في القيام، ويتم في الخفض؛ لما ذكر أن النبي على يكبر عند كل حفض ورفع، وأيضًا لو كان واقعاً في القيام لزم ثبوت ذكر مسنون في القومة. فلما بَينًا: يعني ما ذكر قبل هذا من أنه على كان يكبر عند كل حفض ورفع، وما ذكره في أول الباب من قوله: ﴿ الْ حَفْضُ وَرَفْع، وما ذكره في أول الباب من قوله: ﴿ الْ حَفْضُ وَرَفْع، وما ذكره في أول الباب من قوله: ﴿ الْ حَفْضُ وَرَفْع، وما ذكره في أول الباب من قوله: ﴿ الْ حَفْضُ وَرَفْع، وما ذكره في أول الباب من قوله: ﴿ الْ حَفْضُ وَرَفْع، والعناية)

وأما الاستواء: قائماً بعد الركوع، ويسسى قومة.(العناية) يفترض ذلك: أي المذكور من القومة، والجلسة، والطمأنينة.(البناية) فإنك لم تصل: فالحديث ناطق بعدم حواز الصلاة بغير الطمأنينة.

* أخرجه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله الله الله المسجد فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على رسول الله الله الله الله الله وقال: ارجع فصل فإنك لم تصل فرجع الرجل فصلى، كما كان صلى، ثم جاء إلى النبي الله فسلم عليه، فقال له رسول الله الله وعليك السلام ثم قال: ارجع فصل فإنك لم تصل حتى فعل ذلك ثلاث مرار، فقال الرجل: والذي بعثك بالحق! ما أحسن غير هذا فعلمني، قال: إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم اجلس حتى تطمئن حالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها. قال القعنبي عن اسعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، وقال في آخره: فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك، وما انتقصت من هذا شيئاً فإنما انتقصته من صلاتك. [رقم: ٥٥، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود]

قاله لأعرابي حين أخف الصلاة. ولهما: أن الركوع هو الانحناء، والسجود هو الانخفاض لغة، فتتعلق الركنية بالأدني فيهما، وكذا في الانتقال؛ إذ هو غير مقصود، وفي آخر ما رُوي تسميتُه إياه صلاةً حيث قال: "وما نَقصت من هذا شيئًا فقد نقصت من صلاتك"، ثم القومة والجلسة سنة عندهما، وكذا الطمأنينة في اتخريج الجرحاني"، وفي "تخريج الكرخي" واجبة، حتى تجب سجدتا السهو بتركها ساهياً عنده. ويعتمد بيديه على الأرض؛

لأعرابي: اسمه خلاد بن رافع فللله والقدير) هو الانخفاض لغة: قلت: فالسجود عبارة عن وضع الجُبهة على الأرض، لا عن مطلق الخفض، فإنه ضد الارتفاع، ويطلق على الركوع أيضًا، كما جاء في الحديث: "أن النبي فلله يكبر عند كل خفض ورفع"، وكأنه أراد بالانخفاض التام الذي هو الالتزاق بالأرض، والوضع عليه. وكذا في الانتقال: أي القومة، والجلسة، أي من الركوع إلى السجدة، ومن السحدة إلى سجدة أخرى. إذ هو غير مقصود: أي كما يكتفى بالأدنى في الركوع والسجود لإطلاق النص يكتفى بالأدنى في الركوع والسجود لإطلاق النص يكتفى بالأدنى في الانتقال أيضًا؛ إذ هو غير مقصود، إنما المقصود تحقيق السجود، فيتقدّر بقدر ما يتحقق به السجود؛ إذ لو اشترط فيه ما لا يتوقف عليه السجود، لكان مقصودًا، وأنه خلاف الإجماع.

وفي آخو: جواب عن حديث الأعرابي, (العناية) صلاة: فلو كان ترك التعديل مفسداً لَمَا سماه صلاة، كما لو ترك الركوع أو السجود. (العناية) ثم القومة: ثم إذا لم يكن التعديل عندهما فرضاً، فهل هو واحب، أو سنة؟ فأما الطمأنينة في الانتقال، وهي القومة، والجلسة، فهي سنة عندهما, وأما الطمأنينة في الركوع والسجود، ففي "تخريج الجرحاني": سنة، وفي تخريج الكرحي: واجبة، حتى تجب سجدتا السهو بتركها عنده. [العناية ٢٩٢/١] سنة عندهما: قلت: ينبغي أن تكونا واجبتين؛ لورود الأمر بهما في حديث الأعرابي، اللهم إلا إذا ثبت عدم مواظبة النبي اللهم إلا إذا ثبت عدم مواظبة النبي اللهم ذلك.

واجبة: أقول: هذا هو الأصح، كيف لا؟ وقد قال رسول الله الله الأعرابي الذي خفف في صلاته: "صل فإنك لم تصل"، والأمر للفرضية، ولولا أنه خبر الواحد لقلنا بما قال به الشافعي، وخبر الواحد يُثبِت الواحب للنية، فلا بد أن يكون واجباً، والقول بكونه سنة مخالف للحديث الصريح الصحيح، فافهم. ويعتمد: يعني يضع، لا أن يأخذ.

لأن وائل بن حجر وَصفَ صلاةً رسول الله ﷺ: فسجد وادَّعَمَ على راحتَيه ورفع عَجِيزَتَه، * قال: ووضع وجهَه بين كفَّيه، ويديه حِذَاء أذنيه؛ لما روي أنه على كذلك. ** قال: وسجد على أنفه وجَبهَته؛

والل بن حجر: الحجر بضم الحاء، وبعده الجيم كذا في المغرب. (الكفاية) وصف: أي بالفعل، لا بالقول. والاعم: ومعنى ادعم على راحتيه اتكأ وهو افتعال من دعمت الشيء أي جعلته دعامة. (العناية) عجيزته: هي العجزة للمرأة، فاستعير للرجل، والعجز مؤخر الشيء، هذا القول وإن لم يكن له مدخلا فيما ادعاه لكن من متمّمات الحديث، فلذا تعرض له. على أنفه: تقديم الأنف على الجبهة باعتبار أن الأنف أقرب إلى الأرض، فيضعه أولاً.(العناية) وجبهته: ثم قيل في كيفية السحود: والقيام منه أن يضع أولاً ما كان أقرب إلى الأرض عند السحود، وأن يرفع أولا ما كان إلى السماء أقرب، فيضع أولا ركبتيه، ثم يديه، ثم وجهه، وقال بعضهم: يضع أنفه، ثم جبهته، ويرفع أولاً وجهه، ثم يديه، ثم ركبتيه.[العناية٢٦٢/١] " هذا الحديث لم يرو عن والل بن حجر، وإنما روي عن البراء بن عازب.[البناية ٢٧٣/٢] أخرج أبو داود في سنته حديث البراء بن عازب عن أبي اسحاق قال: وصف لنا البراء بن عازب: فوضع بديه، واعتمد على ركبتيه، ورقع عجيزته، وقال: هكذا كان رسول الله على يسجد [رقم: ٨٩٦، باب صفة السحود] ورواه ابن حبان والبيهقي، وهو حديث حسن. [اعلاء السنن ١٩/٣] حدثنا محمد بن الصباح ثنا شريك عن أبي اسحاق قال: وصف لنا البراء بن عازب السحود: فسحد فادَّعَمْ على كفيه، ورفع عجيزته، وقال: هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ. رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده.[نصب الراية ٢٨٠/١] قلت: محمد بن الصباح شيخ أبي يعلى ثقة حافظ من رجال الجماعة كما في التقريب، وبقية السند سند الحديث السابق. [اعلاء السنن ٣/ ١٩ -٢٠] ** لم أحده إلا مفرِّقاً. [نصب الراية ١/١٨١] فروى مسلم في صحيحه صدره الأول من حديث واثل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة، - إلى أن قال-: فلما سجد سجد بين كفيه. [رقم: ٨٩٦، باب وضع يده اليمني على اليسري] وروى اسحاق بن راهويه في مسنده باقيه، فقال: أخبرنا الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: رمقت النبي ﷺ فلما سجد وضع يديه حذاء أذبه. [نصب الراية ٢/١٨] قلت: رجاله رجال مسلم غير كليب، وهو صدوق، قال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، رأيتهم يستحسنون حديثه، ويحتجون به، وذكره ابن حبان في الثقات كذا في "هذيب التهذيب". إعلاء السنن ١٨/٢

لأن النبي علمة واظب عليه. * فإن اقتصر على أحدهما: جاز عند أبي حنيفة، وقالا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وهو رواية عنه؛ لقوله عليمًا: "أُمِرتُ أن أسجد على سبعة اعظم"، ** وعدَّ منها الجبهة. ولأبي حنيفة: أن السجود يتحقق بوضع بعض الوجه، وهو المأمور به إلا أن الحدَّ والذَّقنَ خارج بالإجماع، والمذكورُ فيما روى الوجه في المشهور.

جاز: والفتوى على قولهما. (شرح الوقاية) أموتُ: وحه التمسك هذا الحديث أن الأمر بالسحود بحمل؛ لأن السحدة عبارة من وضع بعض الوجه على الأرض، ومطلق البعض غير مراد بالإجماع حتى لو وضع الحند والذقن لا يجزئه، فكان مجملاً فيما يُراد به، فيلحق هذا الخبر بياناً لمجمل الكتاب، وقد ذكر فيه الجبهة دون الأنف، فالفرضية تثبت بخبر الواحد إذا كانت بياناً لمجمل الكتاب، ولا يثبت به ابتداء.

على سبعة أعظم: أي على اليدين، والركبتين، والقدمين، والجبهة. (العناية)

أن السجود [لخ: أن السحود يتحقق بوضع بعض الوحه؛ لأن وضع جميعه غير ممكن؛ لأن الأنف والجبهة عظمان ناتفان يمنعان وضع جميع الوحه، وهذا ظاهر [العناية ١/ ٢٦٣]

خارج بالإجماع: لأن وضع الذقن ليس تعظيماً، والخد يستلزم الانحراف من القبلة، فما بقي إلا الجبهة والأنف. الوجه: لا الجبهة، فيكون الأنف مع الجبهة داخلين على السواء.(النهاية) في المشهور: روي في سنن الأربعة عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله الله يقول: "إذا سحد العبد سحد معه سبعة آراب: وحهه، وكفاه، وركبتاه، وقدماه".[فتح القدير ٢٦٤/١]

أخرجه الترمذي عن أبي حميد الساعدي أن النبي الله كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض،
 وتُحَمى يديه عن جنبيه، ووضع كفيه حده منكبيه، قال أبو عيسى: حديث أبي حميد حديث حسن صحيح. [رقم: ٢٧٠، باب ماجاء في السجود على الجبهة والأنف]

^{**} أخرجه الأثمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٣٨٣/١] أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس على قال: قال النبي على: أمرتُ أن أسجد على سبعة أعظُم: على الجبهة __ وأشار بيده على أنفه __ واليدين والركبتين وأطراف القدمين، ولا نكفتُ الثبابَ والشَّعرَ. [رقم: ٨١٢، باب السحود على الأنف]

ووضعُ اليدين والركبتين سنة عندنا؛ لتحقَّقِ السجود بدوهُما، وأما وضعُ القدمين فقد ذكر القدوري أنه فريضةٌ في السجود. قال: فإن سجد على كَورِ عِمَامتِه، أو فاضل تُوبه: جاز؛

سنة: أي ليس بفرض، ولا بواجب، أما الأول: فلأن نص السحدة مطلق يقتضي الإجزاء بوضع الجبهة والأنف سواء وضع الأعضاء الآخر، أولا، فلو قلنا: بافتراض وضع الركبتين، واليدين بحديث "أمرت أن أسجد" إلح لزم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد، وإنه لا يجوز, وأما الثاني: فلأن النبي لله لم يذكره في حديث الأعرابي حين علمه الواجبات، فلو كان واجباً لذكره، ولقول النبي لله: "مثل الذي يصلى وهو عاقص كمثل الذي يصلى وهو مكفوف" شبه العاقص بالمكفوف، وهو تارك للسنة، فكذا المكفوف، فظهر أن قول النبي لله: "أمرت" إلخ إما محمول على الاستحباب، أو على اختصاصه بالنبي لله، وقد يستدل على عدم اللزوم، بأنه لو وجب وضعهما، لوجب الإيماء بهما عند العُجز، كما في الجبهة، وإذ ليس فليس.

عندنا: احتراز عن قول زفر، وهو قول الشافعي، ومختار الفقيه أبي الليث: أنه واحب؛ لقوله على المرت أن أسحد على سبعة أعضاء". [العناية ٢٦٤/١] لتحقق إلخ: قلت: كأنه دليل على عدم الافتراض المفهوم عن دعوى السنية، وتقريره: أنه لا وجه لافتراضهما سوى أن لا يتوصل إلى السحدة به؛ لما عرفت أن الحديث الوارد في الباب لا يصلح لإثبات الفرضية، ولكن السحود يتحقق بدون وضعهما كما لا يخفى، فلا يكون فرضاً؛ إذ الحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة، وإنما قلنا: إنه دليل على ذلك؛ لأن السنية لا تثبت إلا بالمواظبة، أو بدليلها، ولا ينتفى بإمكان التحقق بدو هما.

أنه فريضة: لأن السحدة إنما يتم بالوضع والرفع، وكلاهما لا يتيسر إلا بوضعهما، وما لايتيسر الفرض إلا به يفترض أيضًا، وذلك؛ لأن المعتبر من القدرة هو المعتاد، دون ما فيه كُلُفةٌ ظاهرة، والسحدة بدون وضع القدم لا يحصل إلا بكلفة بليغة بخلاف ما إذا رفع الركبتين، أو اليدين حيث لا يحتاج إلى كلفة زائدة منتفية في العادة. في السجود: فإذا سحد ورفع أصابع رحليه عن الأرض لا يجوز، كذا ذكره الكرخي والجصاص، ولو وضع إحداهما جاز، قال قاضي خان: ويكره، وذكر الإمام التمرتاشي أن اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية، وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الإسلام في "مبسوطه"، وهو الحق.[العناية ٢٦٥/١] جاز: خلافاً للشافعي، فإنه لا يجوز السحدة عنده على كور العمامة، وزعم أن كشف الجبهة عند السحود واحب.

"لأن النبي على كان يسجد على كُورِ عمامته". * ويُروى "أنه على صلّى في ثوب واحد يتقي بفضوله خَرَّ الأرض وبَردَها" ** ويُبدي صبْعَيه؛ لقوله على: "وأبد ضبّعَيه كان المسجد على والأبداء، وهو: ضبّعَينك "، *** ويُروى: و "أبدً" من الإبداد، **** وهو: المدّ، والأول من الإبداء، وهو: الإظهار. ويجافي بطنه عن فحديه ؛ "لأنه على كان إذا سجد جافى حتى إن بَهْمَةً الإظهار. ويجافي بطنه عن فحديه ؛ "لأنه على كان إذا سجد جافى حتى إن بَهْمَةً

إن بهمة: البهم بفتح الباء أولاد الضأن والمعز الصغار. (مختار الصحاح)

* روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث عبدالله بن أبي أوفى، ومن حديث عبدالله بن أبي أوفى، ومن حديث حابر، ومن حديث ابن عمر. [نصب الراية ٣٨٤/١] أخرج عبدالرزاق في مصنفه حديث أبي هريرة عن يزيد بن الأصم أنه سمع أبا هريرة يقول: كان رسول الله ينظ بسجد على كور عمامته. [رقم: ١٥٦٤، باب السجود على العمامة] وأخرج البخاري في صحيحه تعليقاً: وقال الحسن: كان القوم يسجده ل على العمامة والقلنسوة ويداه في كمه. [باب السحود على الثوب في شدة الحر]

"* أخرجه الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن ابن عباس الله النبي الله صدى في بوب واحد متوشحا يتقي بفضوله حرّا الأرض وبردها. رواه أحمد وأبو يعلى "والطبراني في الكبير" والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح.[رقم: ٢١٩٨، باب الصلاة في الثوب الواحد وأكثر منه]

*** هذا غريب لم يرد مرفوعاً هكذا. [البناية ٢٨٤/٢] وإنما روى عبد الرزاق في مصنفه عن آدم بن على قال: رآني ابن عمر وأنا أصلي لا أتجافي عن الأرض بذراعي، فقال: با ابن أخي لاتسط بسط السبع، وادعم على واحتيك، وأبد ضعيك؛ فإنك إذا فعلت ذلك سجد كلُّ عُضُو منك. [رقم: ٢٩٢٧، باب السجود] وأخرج الهيثمي حديث ابن عمر في مجمع الزوائد مرفوعًا، واللفظ له عن ابن عمر قال: قال رسول الله على إدا صليت فلا تبسط ذرا عيك بسط السبع، وادعم على راحنيك، وحاف مرفقيك عن ضبعبك. رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات. [رقم: ٢٧٦٧، باب السجود] وصححه الحاكم في المستدرك، وأقره عليه الذهبي. [إعلاء السنن ٢٠/٣]

**** هذه الرواية ليست لها أصل، ولا لها وجود في كتب الحديث، وكان ينبغي أن يحتج في هذا بما رواه البخاري ومسلم.[البناية ٢٨٥/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن عبدالله بن مالك ابن بحينة قال: كان النبي ﷺ إذا سحد فرّج بين يديه حتى مرى إبطيه، قال: وقال ابن بكير: حدّثنا بكر بياض إبطيه.[رقم: ٣٥٦٤، باب صفة النبي ﷺ]

لو أرادت أن تَمُرَّ بين يديه لمرَّت"، * وقيل: إذا كان في الصف لا يجافي؛ كيلا يُؤذي حارَه. ويوجّه أصابع رحليه نحو القبلة؛ لقوله على: "إذا سجد المؤمنُ سجدَ كُلُّ عُضُو منه فليُوجّه من أعضائه القبلة ما استطاع"، ** ويقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا، وذلك أدناه؛ لقوله على: "إذا سجد أحدُكم فليقل في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا وذلك أدناه"، *** أي: أدنى كمال الجمع، ويُستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختم بالوتو؛ "لأنه على كان يختم بالوتو"، ****

الصف لا يجافي: هذا إذا كان في الصف ازدحام وقرب البعض من البعض، وإذا لم يكن كذلك لا يترك السنة؛ لأنه لا إيذاء.[البناية ٢٨٦/٢] نحو القبلة: المحفوظ رواية ذلك من فعله.(فتح القدير)

ويقول: قالوا ويكره تركها ونقصها من الئلاث، والتصريح بأنه أمر استحباب يفيد أن هذه الكراهة كراهة تنزيه. [فتح القدير ٢٦٧/١] يختم بالوتر: إن كان متعلقا بـــ"يستحب"، فالأمر ظاهر، وحاصله أن ثبوت الاستحباب إنما يتحقق بشرط الختم على الوتر، وإن كان متعلقًا بـــ"يزيد"، فبَعْد بمعنى مع.

يختم: يعني تسبيحات الركوع والسحود. (البناية) بالوتو: أي ضد الشفع قد يستدل لذلك بالحديث المشهور: "إن الله وتر يحب الوتر".

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن ميمونة قالت: كان النبي ﷺ إذا سجد. لو شاءت بُهمة أن تمر بين يديه شرت.[رقم: ١١٠٧، باب الإعتدال في السحود]

^{**} هذا الحديث غريب. [البناية ٢٨٦/٢] أخرج النسائي في سننه عن أبي حميد الساعدي قال: كان النبي على إذا أهوى إلى الأرض ساجداً حافي عضديه عن إبطيه، وفتح أصابع رجليه، مختصر. [رقم: ١١٠٢، باب فتخ أصابع الرحلين في السحود] ورجاله كلهم ثقات [أي نصبهما وغمز موضع المفاصل منهما، وثناها إلى باطن الرحل، وأصل الفتخ الكسر] كذا في "مجمع البحار". [إعلاء السنن ٣٩/٣] وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي حميد الساعدي، وفيه: فإذا سجد وضع يديه عير مُفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رحليه القبلة. [رقم: ٨٢٨، باب سنة الجلوس في التشهد]

^{***} سبق تخريج هذا الحديث.

^{***} هذا الحديث غريب جدا. [البناية ٢٨٨/٢]

وإن كان إماماً لا يزيد على وجه يُمل القومَ حتى لا يؤدي إلى التنفير. ثم تسبيحات الركوع والسحود سنة؛ لأن النص تناولهما دون تسبيحاتهما، فلا يزاد على النص، والمرأة تنخفض في سحودها وتلزق بطنها بفخذيها؛ لأن ذلك أسترُلها. قال: ثم يرفع رأسه، ويكبر؛ لما روينا، فإذا اطمأن حالسًا كبر وسحد؛ لقوله عليم في حديث الأعرابي: "ثم ارفع رأسك حتى تستوي حالسًا" ، ولو لم يستو حالسًا وكبر وسحد أحرى: أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد، وقد ذكرناه. وتكلموا في مقدار الرفع، والأصح: أنه إذا كان إلى المحدود أقرب: لا يجوز؛ لأنه يعد ساجدًا، وإن كان إلى الجلوس أقرب: حاز؛ لأنه يُعدُ حالسًا، فتتحقق الثانية. قال: فإذا اطمأن ساجدًا كبر، وقد ذكرناه، أي السحدة النابة

فلا يزاد على النص: عدم الزيادة لا يستلزم القول بالسنية؛ لجواز الوجوب والمواظبة. [فتح القدير ١/ ٢٦٧] ثم يرفع إلخ: فريضة؛ لما أن السحدة الثانية فرض، فلابد من رفع الرأس ليتحقق السحدة الثانية، والتكبير سنة. (النهاية) لما روينا: إشارة إلى قوله: "لأن النبي الخلخ كان يكبر عند كل حفض ورفع". (الكفاية) وقد ذكرناه: أي في فوله: وأما الاستواء قائماً فليس بفرض وكذا الجلسة بين السحدتين ... [البناية ١/ ٢٩٠] في مقدار الرفع: قال المصنف: والأصح أنه إذا كان إلى السحود أقرب لا يجوز؛ لأنه يعد ساحداً، وإن كان إلى الجلوس أقرب حاز؛ لأنه يعد حالساً، فتتحقق السحدة الثانية يعني بعد ذلك المقدار من الرفع، وهو المروي عن أبي حنيفة ذكره في "شرح الطحاوي". [العناية ١/ ٢٦٧] لأنه يعد ساجداً: أي بالسحدة الأولى؛ لقربه إليه، فلم يتحقق الثانية. وقد ذكرناه: قيل: أراد به قوله: "كان يكبر عند كل خفض ورفع"، والمناسب لذلك أن يقول: ماروينا، ولعله إشارة إلى قوله: لما روينا. [العناية ١/ ٢٦٧] أخرج البخاري في صحيحه عن أخرجه الأثمة الستة عن أي هريرة ها. [نصب الراية ٢٨٨/١] أخرج البخاري في صحيحه عن

أبي هريرة ﴿ فَيْهُ وَفِيهُ: ثُمُ اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وافعل ذلك في صلاتك

كلها. [رقم: ٧٥٧، باب وحوب القراءة للإمام والمأموم]

واستوى قائماً على صدور قدميه ولا يقعد، ولا يعتمد بيديه على الأرض. وقال الشافعي ينظمه بيديه على الأرض؛ لما روى أن النبي عليه فعل ذلك. * ولنا: حديث أبي هريرة: "أن النبي عليه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه"، ** وما رواه محمول على حالة الكبر، ولأن هذه قعدةُ استراحة والصّلاة ما وُضِعَتْ لها.

على صدور قدميه: المقصود أنه يقوم بالوضع الذي يجلس. ولا يقعد: أي لا يجلس حلسة خفيفة. (العناية) ولا يعتمد إلى خلافاً للشافعي، الخلاف بيننا وبين الشافعي على موضعين: في اعتماد اليدين، عندنا يعتمد هم على ركبتيه، وعنده يعتمد هما على الأرض، والثاني: في الجلسة. [الكفاية ٢٦٨/١] وما رواه: وما رويناه محمول على حالة القدرة، فيُوفق بين الأحبار من هذا الوجه. (العناية) حالة الكبر: يعني فعل ذلك حين ما كبر وأسن. (العناية)

* أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي قلابة قال: أخبرني مالك بن الحويرث الليثي أنه رأى النبي ﷺ يصلى فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً.[رقم: ٨٢٣، باب من استوى قاعداً في وتر (أي الركعة الأولى) من صلاته ثم نهض]

** أخرجه الترمذي في جامعه عن حالد بن إياس عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال: كان النبي ينهض في الصلاة على صدور قدميه. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة عليه العمل عند أهل العلم يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه، وخالد بن إياس ضعيف عند أهل الحديث. [رقم: ٢٨٨، باب ماجاء كيف النهوض من السحود] قلت: ولكن قال ابن عدي: أحاديثه كلها غرائب وأفراد، ومع ضعفه يكتب حديثه انتهى، كذا في "تمذيب التهذيب"، ولا يخفى أن حديثه هذا له شواهد صحيحة. [إعلاء السنن ٣/٥] قوله: "عليه العمل عند أهل العلم" يدل على حسنه؛ لأنه لو لم يكن حسناً بل ضعيفاً لما عملوا به سيما عند المعارضة، وقال المحقق ابن الهمام في الفتح: وقول الترمذي: "العمل عليه عند أهل العلم" يقتضي قوة أصله، وإن ضعف خصوص هذا الطريق. [إعلاء السنن ٣/٩٤] أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن النعمان بن أبي عياش قال: أدركت غير واحد من أصحاب النبي من كان يقول: إذا رفعت رأسه من المسجدة في أول ركعة والثالثة قام كما هو و لم يجلس. [١٩٥٣، باب من كان يقول: إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية في الركعة الأولى فلا تجلس] إسناده حسن. [إعلاء السنن ٢/٨٤]

ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى؛ لأنه تكرار الأركان إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ؛ لأنهما لم يُشرَعا إلا مرةً واحدة، ولا يرفع يدّيه إلا في التكبيرة الأولى، خلافًا للشافعي في الركوع، وفي الرفع منه؛ لقوله عليه "لا تُرفَعُ الأيدي إلا في سبع مواطن: تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة القنوت، وتكبيرات العيدين"،*

تكوار الأركان: والتكرار يقتضي إعادة الأول.(العناية) إلا إلخ: استثناء من قوله: ويفعل في الركعة الثانية إلخ. لا يستفتح: قيل: أي لا يقول: سبحانك اللهم إلخ، ويسمى هذا دعاء الاستفتاح.(العناية)

لم يشرعا: على وجه السنة والإستحباب. خلافًا للشافعي إلى: وفي المسألة حكاية: روي أن الأوزاعي لقي أبا حنيفة على وجه السند الحرام، فقال: ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع، وعند رفع الرأس منه، وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر: أنه على كان يرفع يديه عندهما، فقال أبو حنيفة: حدثني حماد عن إبرهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود في أن النبي كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح، ثم لا يعود فقال الأوزاعي عجباً من أبي حنيفة: أحدثه بحديث الزهري عن سالم، وهو يحدثني بحديث حماد عن إبراهيم، فرجَّع حديثه بعلو إسناده، فقال أبو حنيفة على: أما حماد، فكان أفقه من الزهري، وإبراهيم كان أفقه من سالم، ولولا سبق ابن عمر في القلت: بأن علقمة أفقه منه، وأما عبدالله فعبدالله، فرجَّع حديثه بفقه الرواة، لا بعلو الإسناد، والكلام في فعبدالله، فرجَّع حديثه بفقه الرواة، لا بعلو الإسناد، والكلام في همدنا الموضع كثير، وهذا المختصر لا يحتمله [العناية ٢٩/١]

إلا في سبع مواطن: يُشكل برفع اليد في الدعاء إلا أن يقال: المراد حصر الرفع المنصوص.

* واحتج أصحابنا بحديث البراء بن عازب...وبالحديث الذي ذكره المصنف ولكنه بغير اللفظ الذي ذكره.[البناية ٢٩٣/٢] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عباس أن النبي الله قال: السحود على سبعة أعضاء: اليدين، والقدمين، والركبتين، والجبهة. وبه عن النبي الله وفع الأيدي إذا رأيت البيت، وعلى الصفا والمروة، وبعرفة، وبجمع، وعند رمي الجمار، وإذا أقيمت الصلاة.[رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٩، ٤١٠/٢، ١٧٠٩ على الصفا والمروة، وبعرفة، وبجمع، وعند رمي الجمار، وإذا أقيمت الصلاة.[رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٩، وإذا كلم عن المنا ٢٨٠٨] (و) ذكر قلت: ورجاله كلهم ثقات إلاسيف بن عبيد الله فصدوق كما في التقريب.[إعلاء السنن ١٨٠٨] (و) ذكر البخاري معلّقاً في كتاب رفع اليدين فقال: وقال وكيع عن ابن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي الله قال: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن. الحديث كذا في الزيلعي.[إعلاء السنن ١٨٢/٣]

وذَكُرَ الأربع في الحج، والذي يُروَى من الرفع محمولٌ على الابتداء، كذا نُقِلَ عن ابن الزبير. * وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتَرَشَ رِحلَه اليسرى فجلس عليها، ونَصَب اليمنى نَصْبًا، ووجَّه أصابعَه نحو القبلة.

وذكر الأربع في الحج: هو تكبير عرفات، وتكبير الجمرتين، وتكبير الصفا والمروة، وتكبير الاستلام. كذا: أي بحمل ما رواه على الابتداء.(الكفاية) أصابعه: أي أصابع الرِحلين جميعاً، لكن أصابع اليمني مرفوعة، وأصابع اليسرى مخفوضة، لكن رؤوسها مائلة إلى القبلة.

* وأما ما قاله في الهداية: والذي يُروى من الرفع محمول على الإبتداء كذا نقل عن ابن الزبير ١١١٥٪، فأورد عليه الزيلعي بأنه غريب، وذكره ابن الجوزي في التحقيق، فقال: وزُعَمت الحنفية أن أحاديث الرفع منسوخة بحديثين، رووا أحدهما عن ابن عباس قال: "كان رسول الله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى دلك"، والثاني رووه عن ابن الزبير "أنه رأى رجلًا يرفع يديه من الركوع، فقال: مه، فإن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه". قال: وهذان الحديثان لا يعرفان أصلاً، وإنما المحفوظ عن ابن عباس وابن الزبير خلاف ذلك، فأخرج أبو داود عن ميمون المكي "أنه رأى ابنَ الزبير وصلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد، قال: فذهبت إلى ابن عباس فأخبرته بذلك قال: إن أحببتُ أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة ابن الزبير" ولو صح ذلك لم تصح دعوى النسخ؛ لأن من شرط الناسخ أن يكون أقوى من المنسوخ انتهي. [٣٩٢/١] قلت: وأحسن ما يستدل به على النسخ ما بيناه سابقاً أن أحاديث الرفع قد ورد فيها ما اعترفتم بنسخه أيضاً، كالرفع عند الرفع من السجدتين، والرفع بين السجدتين وغيرهما، وقال الحافظ في الفتح: روى الطحاوي حديث الباب (أي حديث ابن عمر) في مشكله من طريق نصر بن على عن عبد الأعلى بلفظ: "كان يرفع يديه في كل حفض، ورفع، وركوع، وسحود، وقيام، وقعود، وبين السجدتين، ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك". وهذه رواية شاذة فقد رواه الإسماعيلي عن جماعة من مشايخه الحفاظ عن نصر بن على المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك انتهى، قلت: سكوت الحافظ عن رجال الطحاوي يدل على أنهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة ما لم تكن مخالفة منافية لرواية الثقات، وههنا كذلك، فان التطبيق ممكن؛ بأنه على كانت عادته في الرفع مختلفة، فمرةً كان يرفع في كل رفع وخفض وقيام وقعود، ومرةً لم يرفع في بعض المواضع، فروى ابن عمر كلا العادتين حسب ما رآه، فلا يترك أحد الحديثين بالآخر، والحال هذه. [إعلاء السنن ٨٣،٨٤/٣] هكذا وصفت عائشة قعودَ رسول الله ﷺ في الصلاة. * ووَضَع يديه على فَحِدْيه، وبَسَط أصابعه، وتشهيَّدَ. يُروى ذلك في حديث وائل بن حجر **
ولا ينبض

* أخرجه مسلم في صحيحه عن عائشة قالت: كان رسول الله كالله يستفتح الصلاة بالتكبير. الحديث، وفيه: كان يفرّش رحله اليسري وينصب رحله اليمني، وكان يبهي عن عقبة الشيطان، وينهي أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع، وكان يختم الصلاة بالتسليم. [رقم: ١١١٠، باب ما يجمع صفة الصلاة] وأخرج النسائي في سننه عن عبدالله وهو ابن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: من سنة الصلاة أن تُنصب القدم اليمني، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسري.[رقم: ١٥٥، باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد] قلت: ورجاله رجال الصحيحين إلا الربيع بن سليمان بن داود شيخ النسائي وهو ثقة، وإلا إسحاق بن بكر فهو من رجال مسلم ثقة، قال في "آثار السنن": وإسناده صحيح.[إعلاء السنن ٢/٣] ** ذلك إشارة إلى وضع اليدين.... ولكن ليس كل ذلك في حديث وائل بن حجر.[البناية ٣٦٠/٢] أحرج الترمذي في جامعه حديث واثل عن عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه، عن واثل بن حجر قال: قدمت المدينة قلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ، فلما جلس يعني للتشهد، افترش رجله اليسري، ووضع يده اليسري يعني على فخذه اليسرى، ونصب رجله اليمني. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم. [رقم: ٢٩٢، باب ماحاء كيف الجلوس في التشهد] وأخرج مسلم في صحيحه عن علي بن عبدالرحمن الْمُعَاوِيِّ أَنه قال: رآني عبدالله بن عمر وأنا أعبث بالحصى في الصلاة – إلى أن قال –: قلت: وكيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: إذا حلس في الصلاة وضع كفه اليمني على فخذه اليمني، وقبض أصابعه كلها. وأشار بإصبعه التي تلي الإبجام، ووضع كفه اليسري على فخذه اليسري.[رقم: ١٣١١، باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفحذين] قال المحقق في "الفتح": ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق، فالمراد – والله أعلم – وضع الكف، ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة انتهي، قال الشيخ: في هذا الحديث وأمثاله الوضع على الفخذين، وفي حديث عباس بن سهل وغيره ورد الوضع على الركبتين، والجمع بينهما بأن الكفين كانتا على الفخذين وأطراف الأصابع عند الركبتين، وهو المذهب عندنا. [إعلاء السنن ١٠٩/٣] وكذلك أخرج مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمين التي تلي الإبجام، فدعابها، ويده اليسرى على ركبته اليسرى باسطُها عليها. [رقم: ١٣٠٩، باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفحذين] ولأن فيه توجية أصابع يديه إلى القبلة. فإن كانت اهرأة حلست على إليتها اليسرى، وأخرجت رِجليها من الجانب الأيمن؛ لأنه أسترُلها. والتشهد: التحياتُ لله، والصلواتُ، العادات البدية والطيبات، السلام عليك أيها النبي إلى آخره، وهذا تشهَّدُ عبد الله بن مسعود وللهناء فإنه العادات البالية قال: "أخذ رسولُ الله كلى يبدي، وعَلَّمني التشهد كما كان يُعلّمني سورةً من القرآن، وقال: قل: التحيات لله – إلى آخره –". * والأخذُ بحذا أولى من الأخذ بتشهد ابن عباس،

السلام عليك: حكاية السلام الذي رده الله تعالى على نبيه على ليلة المعراج؛ لما أثنى على الله بثلاثة أشياء ردَّ الله عليه في مقابلها ثلاثة أشياء، السلام بمقابلة التحيات، والرحمة بمقابلة الصلوات، والبركة بمقابلة الطيبات. والبركة هي النماء والزيادة.[العناية ٢٧٣/١] أخذ؛ ليكون حاضراً، فلا يفوته شيء.

بمذا أولى: بوجوه ذكر بعضها في الكتاب.(العناية)

* أخرجه الألمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ١٩/١] أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله قال: كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله على الله السلام على الله السلام على فلان، فقال لنا رسول الله على أدات يوم: إن الله هو السلام فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قافا أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يتخير من المسألة ما شاء. [رقم: ١٩٩٧، باب التشهد في الصلاة] وفي رواية قال: سمعت ابن مسعود يقول: علمني رسول الله قطالة التشهد وكفّي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن، واقتص التشهد عنها ما اقتصوا. [رقم: ١٩٠١، باب التشهد في الصلاة]

وهو قوله: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا إلى آخره؛ لأن فيه الأمرَ، وأقله الاستحباب، والألف واللام وهما للاستغراق، وزيادة الواو، وهي لتجديد الكلام، كما في القسم، وتأكيد التعليم. ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى؛ لقول ابن مسعود: علّمني رسولُ الله على التشهد في وسط الصلاة، وآخرها. ** فإذا كان وسط الصلاة نحض إذا فرغ من التشهد،

لأن: متصل بقوله: أولى (النهاية) وأقله الاستحباب: وللأمر مراتب وأقلها الاستحباب (البناية) والألف واللام: في قوله: السلام عليك (العناية) وزيادة الواو: أي واو العطف فبها يصير كل كلام على حدة؛ لأن العطف للمغايرة، وبغير الواو يصير الكل ثناء واحداً بعضه صفة بعض [البناية ٢١٢٣] وتأكيد التعليم: هو مستفاد من قوله: "كما علمي سورةً من القرآن"، فإن الني الني كان يكرر السورة مراراً حتى يُحفظ ولا يزيد: أي على مقدار التشهد (العناية) هذا عندنا، وقال الشافعي: يزيد الصلاة على النبي الني النهائة على مقدار التشهد ولا يزيد الصلاة على عنده سنة، قال الطحاوي: قول من قال: إنه سنة مخالف للإجماع (النهاية) أخرجه الجماعة إلا البخاري [نصب الراية ٢٠٠١٤] أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس أنه قال: كان رسول الله الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشيد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله [رقم: ٢٠٥، باب التشهد في الصلاة]

** أخرجه أحمد في "مسنده" عن عبد الله بن مسعود قال: علّمني رسول الله على التشهد في وسط الصلاة، وفي آخرها: فكنا تحفظ عن عبدالله حين أخبرنا أن رسول الله على علمه إياه قال: فكان يقول - إذا جلس في وسط الصلاة، وفي آخرها على وركه اليسرى -: التحيات لله، والصلوات، والطببات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فقال: ثم إن كان في وسط الصلاة هض حين يفرغ من تشهده وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو، ثم يسلم. [رقم: ٢٩٢/٧] وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": رواه أحمد ورحاله موثقون. [٣٩٢/٧، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه]

وإذا كان آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء. ويقرأ في الركعتين الأُخْرَيَيْن بفاتحة الكتاب وحاها؛ لحديث أبي قتادة " أن النبي عليم قرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب وحدها "، * وهذا بيان الأفضل، هو الصحيح؛ لأن القراءة فرض في الركعتين على ما يأتيك من بعد، إن شاء الله تعالى. وجلس في الأخيرة كما جلس في الأولين

لحديث إلى: دليل على قراء ة الفاتحة في الأخريسين، لا على القراءة. وهذا إلى: وذكر في "المحيط": وإن ترك القراءة والتسبيح في الأخريين لم يكن عليه حرج، ولم يكن عليه سجدتا السهو إن كان ساهياً، لكن القراءة أفضل، هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القدوري في "شرحه". وروى الحسن عن أبي حنيفة على أنه لو سبّح في كل ركعة من الأخريين ثلاث تسبيحات أجزأه، وقراءة الفاتحة أفضل، فإن لم يقرأ أو لم يسبّح كان مسيئاً إن كان متعمداً، وإن كان ساهياً، فعليه سحدة السهو؛ لأن القيام في الأخريين مقصود، فيكره إخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعاً، كما في الركوع والسحود، وعن أبي يوسف هي أنه قال: يسبح فيهما ولا يسكت، إلا أنه إذا أراد أن يقرأ الفاتحة، فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة، وبه أخذ بعض المتأخرين. [الكفاية ٢٧٤/١] الأفضل: وأشار به أنه ليس سنة. فإن قرأ فقد أتى بالأفضل، وإن ترك فلا شيء عليه. (البناية) فوض: لا يقال: لو كان فرضاً لزم أن لا يقع من إذا أتى به في الأخرين؛ لأنا نقول: وقوعها فيه باعتبار فوض: لا يقال: لو كان فرضاً لزم أن لا يقع من إذا أتى به في الأخرين؛ لأنا نقول: وقوعها فيه باعتبار أفا قضاء، لا أداء. وجلس في الأخيرة؛ وقال مالك: يتورك في القعدتين؛ لحديث أبي حميد: أن النبي في الأخيرة: قبل: إنما قال: في الأخيرة؛ ليتناول قعدة العجز، وقعدة المسافر. وليس بواضح؛ لأن قوله: في الأخيرة: قبل: إنما قال: في الأخيرة؛ ليتناول قعدة العجز، وقعدة المسافر. وليس بواضح؛ لأن قوله: "كما حلس في الأولى" ينبو عن ذلك. [العناية ٢٧٤/١]

^{*} أخرجه مسلم في صحيحه عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويُسمعنا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب.[رقم: ١٠١٣، باب القراءة في الظهر والعصر]

^{**} وفي هذا الحديث علة أخرى، وهي أن بين محمد بن عمرو بن عطاء وبين أبي حميد رجل بحهول بين ذلك الطحاوي.[البناية ٢٩٩/٢]

ولأنها أشق على البدن، فكان أولى من التورك الذي يميل إليه مالك، والذي يرويه أنه عليمًا خلق الكبر. وتشهّد، وهو أنه عليمًا حالة الكبر. وتشهّد، وهو واحب عندنا، وصلّى على النبي عليمًا، وهو ليس بفريضة عندنا، خلافاً للشافعي فيهما؛

ولألها أشق: وما كان أشق فهو أفضل.(العناية) يميل إليه مالك: وفي "المصابيح": حديث أبي حميد على وجه يوافق مذهب الشافعي دون مالك. ضعفه الطحاوي: قال: هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر، وهو ضعيف عند نقلة الحديث. (العناية) على حالة الكبر: لم يقل: في حالة الضعف؛ رعاية للأدب. فيهما: أي في قراءة التشهد والصلاة على النبي ﷺ فإنهما فرضان عنده، أما التشهد، فلما رواه ابن مسعود ١٠٠٠: كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد:"السلام على الله، السلام على حبريل وميكائيل"، فقال النبي عليه: قولوا:"التحيات لله" - إلى أن قال في أخره -:"إذا قلت هذا أو فعلت هذا، فقد ثمت صلاتك"، أطلق اسم الفرض على التشهد، وقال له: "قل"، والأمرللوجوب، وعلَّق التمامَ به، فلا يتم بدونه. وأما الصلاة على النبي ﷺ؛ فلقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ والأمر للوجوب، ولا وحوب خارج الصلاة، فكان فيها، ولنا على عدم فرضية التشهد: حديث ابن مسعود، فإنه علق على التمام بأحد الأمرين، وأجمعنا على أن التمام متعلق بالقعدة، فإنه لو تركها لم تجزه، فلا يتعلق بالثاني؛ ليتحقق التخيير، فإن موجب التخيير بين الشيئين الإتيان بأحدهما، وكذلك على عدم فرضية الصلاة على النبي المنه؛ لأنه علق بأحدهما، فمن علق بثالث غيرهما، وهو الصلاة على النبي عليه، فقد خالف النص، والجواب عن استدلاله بالحديث: أن معين الفرض التقدير أي قبل أن يقدر التشهد، والأمر صدر على سبيل التعليم، فلا يفيد الفرضية، فإنه لم يعدها في بعض الكلمات، فإن الفرض عندهم خمس كلمات، وقد أحبنا عن قوله: "علق التمام به" آنفاً، وعن الآية أنا لا نسلم أنه لا وحوب لها خارج الصلاة؛ فإنها واحبة فيه، إما مرة واحدة، كما ذكره الكرخي، أو كلما ذكر النبي ﷺ كما اختاره الطحاوي، فكفينا مؤنة الأمر؛ لأن الوجوب الذي يقتضيه الأمر قد حصل،

* رواه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ٢٣/١] أخرج أبو داود في سننه عن أبي حميد الساعدي قال: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ - إلى أن قال -: حتى إذا كانت السحدة التي فيها التسليم أخر رجله البسرى، وقعد متوركا على شقه الأيسر، قالوا: صدقت هكذا كان يصلي ﷺ [رقم: ٧٣٠، باب افتتاح الصلاة]

فإنه لا تدل الآية على كونها في الصلاة البتة. [العناية ٧٥/١]

لقوله على "إذا قلت: هذا أو فعلت فقد تحت صلاتك، إن شئت أن تقومَ فقم، وإن شئت أن تقومَ فقم، وإن شئت أن تقعُد فاقعُد "* والصلاة على النبي على خارجَ الصلاة واجبة، إما مرةً واحدة، كما قاله الكرحي، أو كلما ذُكرَ النبي على كما اختاره الطحاوي، فكفينا مؤنة الأمر، والفوضُ المرويُ في التشهد هو التقدير. ** قال: ودعا بما شاء مما يشبه ألفاظ القرآن،

فقد تحت صلاتك: قلت: التمسك بالحديث على ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة من أن الخروج بصنعه فرض، وأن معناه: قاربت التمام، مشكل إلا أن يقال: الحديث يوجب تمام الصلاة بالقعدة، غير أنه ترك موجبه في زيادة الخروج بفعله بدلالة النص والإجماع على مايجيء بيانه، ولا دليل على زيادة الصلاة والتشهد، فبقى في حقهما عاملاً بموجبه. والصلاة: إشارة إلى ما ذكرنا من الجواب عن استدلاله. (العناية) والفرض المروي: أي لفظ الفرض الذي روي في تشهد ابن مسعود في حديثه الآخر. (البناية) بما يشبه إلخ: مثل أن يقول: اللهم اغفرلي ولوالدي، ومثل قوله: واغفر لأبي. (العناية)

* أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" عن القاسم بن مخيمرة، قال: أحد علقمة بيدي، وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله على أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد في الصلاة - وفيه - "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله". قال: فإذا قضيت هذا، أو قال: فإذا فعلت هذا، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقعد فاقعد. [رقم: ٢٠٠٤، ١/١٠٩ - ١٩] ورواه الطبراني في "الأوسط"، وبين أن ذلك من قول ابن مسعود من قوله: فإذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك، كذلك لفظه عند الطبراني ورجال أحمد موثقون. [رقم: ٢٨٦١، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه] قلت: يمكن الجمع بأنه قال: مرة من عند نفسه ومرة رفعه، وهو غير منكر رأي رواه مرفوعاً وموقوفاً) فربما يفتي الصحابي بما سمعه عن النبي على فيظن أنه فتياه وليس بمرفوع، ثم يرفعه في وقت، ونظائره كثيرة، وهذا إذا صح سند الطبراني ولكنه لم يصح كما فيظن أنه فتياه وليس بمرفوع، ثم يرفعه في وقت، ونظائره كثيرة، وهذا إذا صح سند الطبراني ولكنه لم يصح كما يدل عليه سياق كلام الهيشمي علا أنه إن كان موقوفاً فهو في حكم المرفوع؛ لأنه ليس مما يدرك بالرأي فلا يضر وقفه في الاحتجاج به. [إعلاء السنن ٢٠/١٤٥] وأيضاً أخرجه أبو داود كما سبق.

** أخرجه النسائي في سننه عن ابن مسعود قال: كنا نقول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد. [رقم: ١٦٧٨، باب ايجاب التشهد] والأدعية المأثورة؛ لما روينا من حديث ابن مسعود قال له النبي عليه: "ثم اختر من الدعاء أطيبَه وأعجبَه إليك". * ويبدأ بالصلاة على النبي عليه الكون أقرب إلى الإجابة. ولا يدعو بما يُشبِه كلام الناس؛ تحرزاً عن الفساد، ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ،

والأدعية: تجوز بالنصب عطفاً على "ألفاظ"، وبالجر عطفا على "القرآن". (العناية) المأثورة: هي المروية عن رسول الله على رسول الله على الله الحديث المقدم عن ابن مسعود على: علمني رسول الله على التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها، فإذا كان وسط الصلاة فحض إذا فرغ من التشهد، وإذا كان في آخر الصلاة دعى لنفسه بما شاء، لا يتم دليله. وإن أراد بما في حديث ابن مسعود على الآخر: "ثم ليختر من المسألة ما شاء"، فبذلك لم يتم دليله ولا سيما عند الدعاء أعجبه إليه، فيدعوبه"، وفي رواية: "ثم يتخير من المسألة ما شاء"، فبذلك لم يتم دليله ولا سيما عند البخاري: "ثم ليختر بعد من الكلام ما شاء"، ذكره في "الدعوات" وفي "الاستئذان"، بل الكل دليل للشافعي وحجة له في إباحة الدعاء بكلام الناس نحو: اللهم زوجني امرأة حسناء واعطني بستاناً أنيقاً. ولو استدل المصنف بحديث أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس لكان أصوب، و لم أر أحداً من الشراح حقق هذا الموضع فأكثرهم لم يذكروا شيئاً من ذلك، واعتذر بعضهم وقال: ولعله سقط من النسخ، وأراد به حديث أن صلاتنا هذه... الحديث. البناية ٢٣٣/٢]

ليكون أقرب: وذلك؛ لأنه يستحيب الدعاء للنبي الله ولا يحسن من الكريم أن يستحيب بعض الدعاء دون بعض آخر فيستحيب الجميع. (العناية) تحوزاً: أي تحرزاً عن إفساد الجزء الملاقي لكلام الناس، لا جميع الصلاة بالاتفاق؛ لأن حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا يُفسِد الصلاة، فكيف ما يُشبِهه، وهذا عندهما ظاهر، وكذا عند أبي حنيفة؛ لأن كلام الناس صنع من المصلي، فتتم به صلاته، فكان بالدعاء الذي يشبه كلام الناس بعد التشهد خارجاً عن الصلاة، لا مفسِداً لها. [العناية ٢٧٧/١] عن الفساد: الظاهر أنه أراد بالفساد ههنا هو الخروج لا على وجه المسنون، أو أراد به نفس الخروج عنها، والسنة في الدعاء أن يأتي بها في حال الصلاة؛ لأنها حال المناجاة، والدعاء ساعتهذا أسرع إلى القبول، فلا يأتي بالدعاء على وجه يخرجه عن الصلاة.

المحفوظ: عند الرواة المقبول بينهم. (البناية)

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبدالله قال: كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة - إلى أن قال -: ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو. [رقم: ٨٣٥، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب]

وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله: اللهم زَوِّجني فلانة يُشبه كلامَهم، وما يستحيل كقوله: اللهم اغفرلي، ليس من كلامهم، وقوله: اللهم ارزقني من قبيل الأول؛ لاستعمالها فيما بين العباد، يقال: رزق الأميرُ الجيشَ. ثم يُسلّم عن يمينه، فيقول: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره مثل ذلك؛ لما روى ابن مسعود: أن النبي عليمًا كان يُسلّم عن يمينه حتى يُرَى بياضُ حدّه الأيمن، وعن يساره حتى يُرَى بياض حدّه الأيسر. * وينوي بالتسليمة الأولى مَنْ عن يمينه من الرجال والنساء والحَفَظَة، وكذلك في الثانية؛ لأن الأعمالُ بالنيات، ولا ينوي النساء في زماننا، ولا من لاشرْكة له في صلاته، هو الصحيح؛ لأن الخطاب حظُّ الحاضرين.

من قبيل الأول: واختلف في قوله: "اللهم ارزقني"، فمنهم من يقول: لا بأس به؛ لأن الرازق هو الله ليس الا ومنهم من يقول: لا بأس به؛ لأن الرازق هو الله ليس الا ومنهم من يقول: تقسد به الصلاة واختاره المصنف، وفي بعض النسخ: هو الصحيح. [العناية ٢٧٨/١] الأول: أقول: يُردُّه ماورد في السنن: أن النبي الله كان يدعو فيما بين السحدتين: "اللهم اغفرلي وارزقني" الحديث. أن النبي عليه وابن مسعود الله العديد العناية ١/٢٧٨] ينوي: ولا بد من النبية؛ لأن السلام قربة وهي لا تكون إلا بالنبة. (البناية)

وكذلك في الثانية: أي ينوي فيها ما نوى في الأولى. (العناية) في زماننا: يعني أن ما قاله محمد من نية النساء كان في زماهم، وأما في زماننا فلا ينوي النساء؛ لأن حضورهن الجماعات متروك بإجماع المتأخرين. [العناية ٢٧٩/١] هو الصحيح: أكثر مشايخنا يخص هذه النية من شاركه في الصلاة من الرحال والنساء. (النهاية) حظ الحاضرين: بخلاف سلام التشهد، لأنه تحية عامة للحضور والغيب الصالحين من عباده، على ما قال على: إذا قال المصلي: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصاب كل عبد صالح من أهل السماء والأرض". [العناية ٢٧٩/١]

^{*} أخرجه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ٢/١٦] أخرج النسائي في سننه عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله على كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يُرَى بياضُ خده الأيمن، وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيسر. [رقم: ١٣٢٦، باب كيف السلام على الشمال]

ولا بد للمتقدي من نية إمامه، فإن كان الإمام من الجانب الأيمن، أو الأيسر: نواه فيهم، وإن كان بحدائه نواه في الأولى عند أبي يوسف؛ ترجيحاً للجانب الأيمن، وعند محمد وهو رواية عن أبي حنيفة – نواه فيهما؛ لأنه ذوحظ من الجانبين. والمنفرد ينوي الحفظة لا غير؛ لأنه ليس معه سواهم، والإمام ينوي بالتسليمتين، هو الصحيح، ولا ينوي في الملائكة عدداً محصوراً؛ لأن الأحبار في عددهم قد اختلفت، فأشبه الإيمان بالأنبياء عليهم السلام، ثم إصابة لفظة السلام واجبة عندنا، وليس بفرض خلافاً للشافعي عليه، هو يتمسك بقوله عليم: "تحريمها التكبير وتحليلها التسليمُ".*

من نية إمامه: قيل: تخصيص الإمام بالذكر يؤيد قول من يقول: ينوي من يشاركه في الصلاة دون غيره. العناية ٢٧٩/١ بحذائه: أي وإن كان المقتدي على حذاء الإمام. توجيحاً: لأن التيمن معتبر. (البناية) وهو: الضمير راجع إلى ما هو مذكور حكماً أي ما ذهب إليه محمد. من الجانبين: فإن له نسبة من اليمين، ونسبة من اليسار. هو الصحيح: هذا احتراز عن قول بعضهم: ينوي الإمام في التسليمة الأولى، والأصح أنه ينوي في التسليمتين كذا ذكره قاضيحان على. (الكفاية)

عدداً محصوراً: يشير إلى أن المراد بالحفظة ليس الكرام الكاتبون فقط، كما زعم بعضهم أنه ينوي به ذلك، وهم اثنان: واحد عن يمينه يكتب الحسنات، وآخر عن يساره يكتب السيئآت، بل المراد بها من معه من الملائكة، ولا يحصر في ذلك عدداً معلوماً؛ لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت. [العناية ٢٨٠/١] قد اختلفت: وفي بعض الأخبار مع كل مؤمن ملكاً، وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكاً، وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وستون ملكاً. (الكفاية) بالأنبياء: نؤمن بكلهم ولا نحصرهم في عدد لئلا يخرج منهم من هو منهم، ولا يدخل فيهم من ليس منهم. [العناية ٢٨٠/١] بقوله عليه: ووجه ذلك: أنه لما قال: "تحريمهما التكبير"، فكان لا يصح الدخول في الصلاة إلا بالتكبير، فكذلك قوله: "وتحليلها التسليم"، أي لا يخرج من الصلاة إلا به. [البناية ٢٨٠/٢]

^{*} أخرجه أبو داود عن على قال: قال رسول الله على: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم. [رقم: ٦١٨، باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة]

ولنا: ماروينا من حديث ابن مسعود، * والتخيير ينافي الفرضية والوحوب، إلا أنا أثبتنا الوجوب. عا رواه احتياطاً، وبمثله لا تثبت الفرضية، والله أعلم.

فصل في القراءة

قال: ويجهر بالقراءة في الفجر، وفي الركعتين الأوليين من المغرب والعشاء إن كان إماماً، ويُخفى في الأخريين، هذا هوالمأثورالمتوارث. **

والتخيير: أي التخيير الذي يفهم من قوله للتلا: إذا قلت هذا، أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك، ينافي بقاء الفرض أو الواحب عليه. [البناية ٣٣٨/٢] وبمثله: لأنه خبر واحد. وبمثله لا تثبت الفرضية.(العناية)

* وقد ذكره في أول باب الصلاة عن عبد الله بن مسعود ١٠٥٠. [البناية ٣٣٨/٢]

"" فيه حديثان مرسلان أخرجهما أبو داود في "مراسيله" أحدهما عن الحسن، والآخر عن الزهري، قال: سن رسول الله الله الله القرآن وسورة في كل ركعة، سراً في نفسه، ويقرأ في الركعتين الأخريين من صلاة الظهر بأم القرآن وسورة في كل ركعة، سراً في نفسه، ويقرأ في الركعتين الأخريين من صلاة الظهر، أم القرآن في كل ركعة، سراً في نفسه، ويفعل في العصر مثل ما يفعل في الظهر، ويجهر الإمام بالقراءة في الأوليين من المغرب، ويقرأ في كل واحدة منهما بأم القرآن وسورة، ويقرأ في الركعة الآخرين في نفسه الفرآن، سراً في نفسه، ثم يجهر بالقراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العشاء، ويقرأ في الأخريين في نفسه بأم القرآن، وينصت من وراء الإمام، ويستمع لما جهر به الإمام، لا يقرأ معه أحد، والتشهد في الصلوات بأم القرآن، وينصت من وراء الإمام، ويستمع لما جهر به الإمام، لا يقرأ معه أحد، والتشهد في الصلوات من حين يجلس الإمام، والناس خلفه في الركعتين، انتهى. ومرسل الحسن نحوه، وذكرهما عبد الحتى في "أحكامه" من جهة أبي داود، وقال: إن مرسل الحسن أصحر. [نصب الراية ١/٢] قلت: هو مرفوع مرسل، ومراسيل الزهري وإن كانت عندهم ضعيفة فقد تأيد بما سيأتي بعده، وأما عندنا فمراسيل الأثمة من التابعين مقبولة الزهري وإن كانت عندهم ضعيفة فقد تأيد بما سيأتي بعده، وأما عندنا فمراسيل الأثمة من التابعين مقبولة "أوفينا عن كذا"، أو "أمر فلان بكذا ونحوه"، ويدخل فيه أيضاً ما لا يقال من قبل الرأي، ولا بحال للاجتهاد فيه، فيُحمل على السماع، فإذا حاء مثل ذلك عن الصحابي فهو في حكم المرفوع المتصل، وإذا حاء عن التابعي فمرفوع مرسل أي مرفوع معني ومرسل لفظاً. [إعلاء السنن ٢٠٤-١)

وإن كان منفرداً، فهو مخير، إن شاء جهر وأسمع نفسه؛ لأنه إمام في حق نفسه، وإن شاء خافت؛ لأنه ليس خلفه من يسمعه، والأفضل هو الجهر؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة. ويُخفيها الإمامُ في الظهر والعصر وإن كان بعرفة؛ لقوله عليه "صلاة النهار عجماء" أي ليست فيها قراءة مسموعة،

فهو مخير: يعني أنه إمام من وحه دون وجه؛ لأنه إمام في حق نفسه دون غيره، والجهر من خواص الإمامة، فخير بين أن بجهر، ويكتفي بأدنى الجهر، وهو إسماع نفسه؛ لأن المقصود من الجهر التفكر في آيات الله تعالى، وهو يحصل في حقه بإسماع نفسه، فلا يزيد عليه، وإن شاء خافت؛ اعتباراً لجانب عدمها. وإن كان يؤدي الفريضة السرية، فظاهر الرواية أنه أيضاً عنير بين الجهر والسر؛ لأن وحوب السر من خصائص الجماعة، وإذ ليست فليس، وذكر الناطفي في "واقعاته": رواية عن أبي حنيفة أن المنفرد إذا جهر قيما يخافت يجب عليه سجود السهو. [السعاية ٢٦٩/٦] وأسمع نفسه؛ دفعاً لما يقال: فائدة الجهر الإسماع، ولا إسماع ههنا؛ إذ ليس معه وأحد يسمعه، ووجهه: أن الفائدة لم تنحصر في إسماع الغير، بل من فائدته إسماع نفسه، فيحهر لذلك، أو بيان للحكم وهو أن لا يجهر ههنا كل الجهر؛ إذ ليس معه أحد يسمعه بل يأتي بأدن الجهر. [العناية ٢٨٣/١] في حق نفسه: لأن الإمام يقرأ وهو أيضاً يقرأ، والإمام غير مقتد بغيره فكذلك هذا. (البناية)

لأنه ليس إلى: كناية عن أنه ليس إماماً في الواقع. ليكون الأداء إلى: فيه دليل على أن الجهر هو إسماع الغير؛ لأن هيئة الجماعة هو الجهر بمعنى إسماع الغير؛ إذ المقصود تدبر القوم، ولا يحصل إلا بإسماعهم. صلاة النهار: عام مخصوص خص منه الجمعة والعيدين.(العناية) عجماء: هو من العجم، وهو الخلو، فالعجماء من هو خال عن النطق. ليست فيها قراءة: ظاهر الحديث يدل على أنه لا قراءة في صلاة النهار، وهو قول ابن عباس، ولكنا لما عرفنا وجوب القراءة فيها بقول النبي على "لا صلاة إلا بقراءة"، وبما روي عن النبي على أنه كان يسمع الآية والآيتين أحياناً في الظهر، وأنه يضطرب لحيته في صلاة الظهر والعصر، حملناه على أنه ليس فيها قراءة مسموعة.

" هذا ليس بحديث مرفوع عن النبي على ورواه عبدالرزاق في مصنفه من قول مجاهد وأبي عبيدة. [البناية ٣٤٣/٢] أخرج عبد الرزاق في مصنفه قول أبي عبيدة عن معمر عن عبدالكريم الجزري قال: سمعت أبا عبيدة يقول: صلاة النبار عجماء. [رقم: ٤٢٠١، باب ترديد الآية في الصلاة وباب قراء ة النهار] قلت: رجاله كلهم ثقات، وعبد الكريم هو ابن مالك الجزري ثقة من رجال الجماعة كذا في "التهذيب". [إعلاء السنن ١٢/٤] =

وفي عرفة خلاف مالك، والحجة عليه ما رويناه. ويجهر في الجمعة والعيدين؛ لورود النقل المستفيض بالجهر، وفي التطوع بالنهار يُخافِتُ، وفي الليل يَتَخَيَّرُ؛ اعتباراً بالفرض في حق المنفرد، وهذا لأنه مكمل له، فيكون تبعاً له.

خلاف مالك: وقال مالك: يجهر الإمام فيهما في عرفة؛ لأن المهبلاة هناك تقام بجمع عظيم فيحهر فيها كما في الجمعة. [العناية ٢٨٤/١] بالجهو: فإنه روي أن النبي على حهر فيهما. يخافت: أي يخفى حتماً حتى يكره الجهر للأثر المذكور. (البناية) مكمل له: أي للفرض. وروي أن العبد أول ما يحاسب عن الصلاة فإن كان ترك منها شيئاً يقال: "انظروا إلى عبدي هل تجدون له نافلة"، فإن وحدت كملت الفرائض منها وأدخل الجنة. [البناية ٢/٥٤٣]؛

= وكذلك أخرج عبدالرزاق قول مجاهد عن ابن جريج قال: قال مجاهد: صلاة النهار عجماء. [رقم: ٢٠٠٠، باب ترديد الآية في الصلاة وباب قراء ة النهار] قلت: رجاله كلهم ثقات، وهذا مما لايدرك بالرأي فقول التابعي فيه مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ٢٠/٤] وقال في " إعلاء السنن ": هذا وإن كان من قول التابعي فهو مما لا يقال بالرأي ولا مجال للقياس فيه، فيُحمل على السماع كما قدَّمنا، لاسيما وقد تأيد عمرسل يحيى بن أبي كثير قال: يارسول الله! إن ههنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار، فقال: "أرموهم بالبعر"، وتأيد أيضاً على إخفاء القراءة بالنهار فقول من قال: "إن صلاة النهار عجماء باطل لا أصل له"، غير صحيح عواظبته على إخفاء القراءة بالنهار فقول من قال: "إن صلاة النهار عجماء باطل لا أصل له"، غير صحيح لا أن يراد رفعه حقيقة باطل، فيصح. [إعلاء السنن ٢٠/٤] وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي معمر قال: قلنا لخباب: أكان رسول الله على يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، فقلنا: بم كنتم تعرفون ذاك؟ قال: باضطراب لحيته. [رقم: ٢٤٧، باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة]

* أخرج مسلم في صحيحه عن ابن أبي رافع قال: استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وخرج إلى مكة فصلى لنا أبوهريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة إذا جاءك المنافقون، قال: فأدركت أبا هريرة حين انصرف، فقلت له: إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما بالكوفة، فقال أبوهريرة: إني سمعت رسول الله على يقرأ بهما يوم الجمعة. [رقم: ٢٠٢٦، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة] وأخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن الحارث عن على قال: الجهر في صلاة العبد من السنة، رواه الطبراني في "الأوسط". والحارث ضعيف. [رقم: ٣٢٤٣، باب منه أي باب القراءة في صلاة العبد] قلت: قد مرأنه مختلف فيه، وأنه حسن الحديث فلا يضر الكلام فيه. [إعلاء السنن ١٩/٤]

ومن فاتَتُه العشاء، فصلاً ها بعد طلوع الشمس، إن أمَّ فيها جهر، كما فعل رسول الله ﷺ حين قضى الفحر غداة ليلة التعريس بجماعة. * وإن كان وحده خَافَت حتماً، ولا يتخير، هو الصحيح؛ لأن الجهر يختص إمَّا بالجماعة حتماً، أو بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير، ولم يوجد أحدُهما. ومن قرأ في العشاء في الأوليش السورة،

ومن فاتته إلخ: وليس في بعض النسخ قوله: ومن فاتته العشاء إلى قوله: ومن قرأ في العشاء، والصواب ذكرها؛ لأنما من أصل مسائل "الجامع الصغير" حيث قال فحر الإسلام في "الجامع الصغير": هذه المسألة مسألة هذا الكتاب، والمصنف التزم ذكر مسائل "الجامع الصغير". [العناية ٢٨٥/١] بعد طلوع: قيد به؛ لأنه لو صلاها قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفحر لا يستحب الجهر بالقراءة؛ لما فيه من اشتباه الأمر على الناس أنه يصلي صلاة الفجر، أم صلاة العشاء، كذا قال صاحب "الفوائد": وفيه أنه منقوض بما إذا قضى العشاء بالجماعة في وقت العشاء، فإنه يجهر فيها، مع أن فيه اشتباه الأمر على الناس أنه يصلي الوقتية، أو الفائتة، فالوحه أن يقال: إنه قيده به يبين أن المعتبر في حكم الجهر والمخافتة حالة الأداء، لا حالة القضاء، وحالة أداء العشاء حالة الأداء، بخلاف قبل طلوع الشمس خالة الخمار، ومع ذلك يجهر فيها؛ اعتباراً بحالة الأداء، بخلاف قبل طلوع الشمس فإنه أيضاً حالة الجهر.

هو الصحيح: قال صاحب "النهاية": مخالف لما ذكره شمس الأثمة السرخسي وفخر الإسلام، وقاضي خان، والتمرتاشي، والمحبوبي في شروحهم "للجامع الصغير". (العناية) إما بالجماعة إلخ: فتقديره: أن الجهر إما أن يكون واحباً، أو حائزاً، وسبب الأول الجماعة، والفرض ههنا عدمه، وسبب الثاني الوقت، والفرض عدمه، فتعين الإخفاء. [العناية ٢٨٥/١]

* أخرجه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: عرّس رسول الله ﷺ ليلة فقال: من يحرسنا الليلة؟ فقال رجل من الأنصار شاب: أنا يا رسول الله أحرسكم، فحرسهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه فما استيقظوا إلا بحرّ الشمس، فقام رسول الله ﷺ، فتوضأ وتوضأ أصحابه، وأمر المؤذن فأذن فصلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الفجر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بما في وقتها، قال محمد: وبه نأحذ، وهو قول أبي حنيفة ﷺ. [رقم: ١٦٨، باب النوم قبل الصلاة وانتقاض الوضوء منه]

ولم يقرأ بفائحة الكتاب لم يُعد في الأخريين، وإن قرأ الفاتحة ولم يَزِد عليها: قرأ في الأخريين الفاتحة والسورة، وجهر، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد صلى وقال أبو يوسف الله الأيقضي واحدة منهما؛ لأن الواجب إذا فات عن وقته لا يُقضى إلا بدليل. ولهما - وهو الفرق بين الوجهين-: أن قراءة الفاتحة شُرِعَت على وجه يَتَرَبَّب عليها السورة، فلو قضاها في الأخريين تترتب الفاتحة على السورة، وهذا خلاف الموضوع، بخلاف ما إذا ترك السورة؛ لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع. ثم ذكر ههنا ما يدل على الوجوب، وفي "الأصل" بلفظة الاستحباب؛ لأنها إن كانت مؤخرة، يدل على الوجوب، وفي "الأصل" بلفظة الاستحباب؛ لأنها إن كانت مؤخرة،

لم يُعد في الأخريين؛ وقال عيسى بن أبان؛ ينبغي أن يكون الجواب على العكس إذا ترك الفاتحة يقضيها في الأخريين، وإن ترك السورة لا يقضي، ووجه ذلك؛ أن قراءة الفاتحة واحبة، وقراءة السورة عير واحبة، والواحب أولى بالقضاء. وحه ظاهر الرواية: أن قراءة الفاتحة واحبة في الأوليين وكذا السورة معها حتى لو ترك إحداهما ساهياً كان عليه سجود السهو قضاها في الشفع الثاني أو لم يقض، وسجود السهو لا يجب إلا بترك الواحب أو بتأخيره إلا أن الشفع الثاني عمل لأداء الفاتحة فإن قرأ الفاتحة فيه مرة يكون أداء، وإلا يكون قضاء، وإن قرأها مرتين كان بدعة؛ لأن تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع، فلهذا لا تقضى الفاتحة بخلاف السورة؛ لأن الشفع الثاني ليس بمحل الأداء للسورة، فحاز أن يكون محلاً للقضاء. [الكفاية ٢٨٣/١]

وجهر: بمما على الصحيح. (العناية) هذا عند أبي حنيفة إلخ: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة يظه أنه يقضيهما. (الكفاية) لا يقضى واحدة منهما: أما الفاتحة فلما يذكر، وأما السورة فلأتما سنة في الأوليين، وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها، فلا تقضى. (الكفاية)

لأن الواجب إلخ: إنما قيد بالواجب؛ لأن الفرض يقضى. لايقضى: ووجه ذلك: أن قضاء الواجب أمر ليس معقول المعنى، فيقصر على مورد النص. ما يدل على الوجوب: لأنه قال: قرأ فيكون بمنزلة الأمر بل آكد. (العناية) بلفظة الاستحباب: لأنه قال: إذا ترك السورة في الأوليين أحب إلي أن يقضيها. إن كانت مؤخرة إلخ: ولم يذكر الشق الآخر، وهو أن تكون السورة متقدمة على الفاتحة لبعده؛ لأنه يفضى إلى غير مشروع آخر، وهو تقديم السورة على الفاتحة، وإن ذهب إليه بعضهم. [العناية ٢٨٧/١]

فغيرُ موصولة بالفاتحة، فلم يمكن مراعاةُ موضوعها من كل وجه. ويجهر بمما هو الصحيح؛ لأن الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيعٌ، وتغييرُ النفل. وهو الفاتحة أولى. ثم المخافتةُ: أن يُسمِعَ نفسهَ، والجهر: أن يُسمِع غيرَه، وهذا عند الفقيه أبي جعفر الهندواني وهيه لأن بحرد حركة اللسان لايسمَّى قراءةً بدون الصوت. وقال الكرحي: أدني الجهر أن يُسمِع نفسه، وأدني المخافتة تصحيحُ الحروف؛

بالفاتحة: الأولى: أوقوع الفصل بالفاتحة الثانية أي فهي غير موصولة بالفاتحة؛ لأن السورة في الثانية والفاتحة في الأولى. [البناية ٢٥١/٢] هو الصحيح: هو ظاهر الرواية احترازاً عما عن أبي حنيفة أنه لا يجهر أصلاً؛ لأن الجمع شنيع وتغيير السورة أولى؛ لأن الفاتحة في محلها وليست تبعاً للسورة، وعنه يجهر بالسورة دون الفاتحة؛ مراعاةً لصفة كل منهما، ولايكون جمعاً تقديراً للالتحاق بمحلها من الأوليين، وصححه التمرتاشي وجعله شيخ الإسلام الظاهر من الجواب. [فتح القدير ٢٨٧/١-٢٨٨] أولى: أي تغير الفاتحة عن محلها أولى من تغير السورة عن محلها وهي واجبة.

أن يُسمع غيرة: تفسير الجهر والمخافتة بما ذكر هو الصحيح، أما دراية؛ فلأن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام، والكلام بالحروف، والحرف كيفية تعرض للصوت، لا للنفس، فمحرد تصحيح الحروف بلا صوت إيماء إلى الحروف بالمخارج، لا حروف، فلا كلام، كذا في "فتح القدير". وأما رواية؛ فلرواية البخاري وغيره عن أبي معمر، قلت لخباب: أكان رسول الله في يقرأ في الظهر والعصر، قال: نعم، قلناله: من أبن علمت قال: باضطراب لحيته، فقد استدل البيهقي بهذا الحديث على أن الإسرار بالقراء وكلاد فيه من إسماع المرء نفسه، فإن ذلك لايكون إلا بتحريك اللسان بالشفتين بخلاف ما لو أطبق شفتيه، وحرَّك لسانه، فإنه لا تضطرب به لحيته كذا في "فتح الباري"، لكن قال في إرشاد الساري: فيه نظر لا يخفى انتهى. ولعل وحهه أن تحريك عضلات المخارج مع ضم شفتيه أيضاً يوجد تحريك اللحية، ويمكن أن يجاب عنه بالفرق بين تحريك اللحية، واضطرابها المشعر بكثرة تحركها، والأولى عندي أن يستند بما رواه الشيخان وأبو نعيم في "الحلية" في ترجمة أبي الحسن على بن بكار وغيرهم عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: في كل صلاة يقرأ فما أسمعنا رسول الله في أسمعنا كم، وما أخفى علينا أخفينا عنكم، الحديث. فإنه صريح في أن حد المهر إسماع الغير، وحد السر إسماع نفسه. [السعاية / ٢٧١/ ٢٧٠]

لأن القراءة فعلُ اللسان دون الصّماخ، وفي لفظ الكتاب إشارة إلى هذا، وعلى هذا الأصل كلُّ ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستئناء، وغير ذلك. وأدن ما يُحزِئُ من القراءة في الصلاة آيسة عند أبي حنيفة وقالا: ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة؛ لأنه لايُسمَّى قارئًا بدونه، فأشبه قراءة ما دون الآية. وله: قوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ من غير فصل، إلا أن ما دون الآية خارج،

فعل اللسان: وذلك بإقامة الحروف لا بالسماع.(النهاية) دون الصماخ: يعني فعل الصماخ مما لا مدخل له في تحقق ما نحن فيه، وهو القراءة. لفظ الكتاب: أي قول الكرخي حيث قال في مختصر القدوري: "وإن كان مفرداً فهو مخير، إن شاء جهر وأسمع نفسه، وإن شاء خافت". وجه الإشارة إليه أنه جعل أدنى المخافتة: ما دون إسماع النفس كما ترى، فعلم أن تصحيح الحروف كاف.[البناية ٣٥٣/٢]

كالطلاق إلخ: يعني إذا قال: "أنت طالق"، أو "أنت حر"، ولم يسمع نفسه، وقع الطلاق والعتاق عند الكرخي خلافاً للهندواني، وكذا إذا جهر بهما، وخافت بالاستثناء أوالشرط بحيث أنه لم يسمع نفسه لم يقعا في الاستثناء أصلاً، وتأخرا إلى وجود الشرط عند الكرخي، وعند الهندواني يقعان في الحال. [العناية ٢٨٩/١] وغير ذلك: كالبيع، والتسمية على الذبيحة، ووجوب سجدة التلاوة. (الكفاية)

آية: ثم عنده لو قرأ آية هي كلمات أو كلمتان نحو: فقتل كيف قدر أو ثم نظر جازت بلا خلاف بين المشايخ، أما لو كانت كلمة اسماً أو حرفاً نحو: مدهامتان، ص، ق، ن، فإن هذه آيات عند بعض القراء اختلف فيه على قوله، والأصح أنه لايجوز؛ لأنه يسمى عاداً لا قارئاً. [فتح القدير ٢٨٩/١]

أو آية طويلة: كآية الكرسي وآية المداينة. هادون الآية: وقراءة ما دون الآية غير بحزئة فكذلك قراءة الآية، وحقيقة كلامهما أن الآية الواحدة وإن كانت قرآناً حقيقة إلا أنه في العرف يطلق على ثلاث آيات أو آية طويلة فيصار إليه. [العناية ٢٩٠/١] من غير فصل: بين آية وما فوقها، وهذا؛ لأن الآية الواحدة قرآن حقيقة وحكماً، أما حقيقة فظاهر، وأما حكماً؛ فلأنها تحرم قراءتما على الحائض والجنب فتدخل في إطلاق قوله تعالى: ﴿مِنَ القُرْآنِ ﴾. خارج: لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، والكامل من القرآن ما هو قرآن حقيقة وحكماً، وما دون الآية وإن كان قرآناً حقيقة، لكنه ليس بقرآن حكماً. [العناية ٢٩٠/١]

والآية ليست في معناه. وفي السفر يقرأ بفائحة الكتاب، وأيَّ سورة شاء؛ لما روي "أن النبي عليَّة قرأ في صلاة الفحر في سفره بالمُعَوِّذَيِّين"، * ولأن للسفر أثراً في إسقاط شطر الصلاة، فلأن يؤثِّر في تخفيف القراءة أولى، وهذا إذا كان على عَجَلة من السير، وإن كان في أمّنة وقرارٍ يقرأ في الفحر نحو: سورة "البروج" و"انشقت"؛ لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف. ويقرأ في الحضر في الفحر في الركعتين بأربعين آيةً، أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب، ويُروَى من أربعين إلى ستين، ومن ستين إلى مائة،

ليست: لأن الشارع اعتبرها قرآناً، ولهذا لم يَجُز قراءته للحائض والنفساء. في معناه: أي في معنى ما دون الآية. (العناية) وفي السفر إلخ: واعلم أنه قال محمد في "الجامع الصغير": "يقرأ في السفر بفاتحة الكتاب، وأي سورة شاء" انتهى، ولم يقيده بالعَجَلة، فأفاد إطلاقه حريان هذا الحكم، سواء كان في حالة العجلة أو غيرها، واختار الإطلاق صاحب "الكنــز" أيضًا، ولكن قيد شراح "الجامع" بحالة الضرورة، ومنهم الصدر الشهيد حيث قال: وهذا في حالة الضرورة. وأما في حالة الاختيار، وهو أن يكونوا آمنين في السفر، فيقرأ في صلاة الفحر نحو سورة "البروج" و"انشقت"، وفي الظهر مثل ذلك، وفي العصر والعشاء دون ذلك، وفي المغرب بالقصار جداً، انتهى. [السعاية ٢٨٠-٢٨٠]

ولأن للسفو إلخ: الحاصل أنه لما نقص من الأصل شيء كان الأولى أن ينقص من وصفه.

بأربعين إلخ: وقال صاحب "المحيط": ذكر في الكتاب أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين أو ستين آية سوى فاتحة الكتاب، ثم قال: ولم يرد بقوله: أربعين أو خمسين في كل ركعة بل أراد به أربعين في يكل ركعة بل أراد به أربعين فيها في كل ركعة عشرون كذا في "المحيط".[الكفاية ٢٩١/١]

^{*} أخرجه أبو داود في سننه عن عقبة بن عامر قال: كنت أقود برسول الله ﷺ ناقته في السفر فقال لي: "ياعقبة! ألا أعلمك خير سورتين قُرِئتا"، فعلَّمني "قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس" قال: فلم يريي سُرِرت بهما جدًّا، قال: فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس فلما فرغ رسول الله ﷺ من الصلاة التفت إلي فقال: "يا عقبة كيف رأيت". [رقم: ١٤٦٢، باب في المعوذتين]

وبكل ذلك ورد الأثور، * ووجه التوفيق: أنه يقرأ بالراغبين مائة، وبالكسالي أربعين، وبالأوساط مايين خمسين إلى ستين، وقيل: ينظر إلى طول الليالي وقصرها، وإلى كثرة الأشغال وقلتها. قال: وفي الظهر مثل ذلك؛ لاستوائهما في سعة الوقت، وقال في "الأصل": أو دونه؛ لأنه وقت الاشتغال، فينقص عنه؛ تَحرُّزاً عن الملال. والعصر والعشاء سواء، يقرأ فيهما بأوساط المفصل، وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل، والأصل فيه كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري: "أن اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل، وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل،

ورد الأثر: أي بكل ما ذكرنا من المقادير في القراءة في الفحر في السفر والحضر ورد الأثر. (البناية) ووجه التوفيق: يعني بين الروايات وهو ظاهر. مثل ذلك: أي مثل ما قرأ في الفجر. (العناية) أو دونه: لفظ أو ليس للتخيير؛ لجواز العمل بكل منهما، بل للإباحة. فينقص عنه إلخ: الحاصل أن للظهر شبهين: شبه بالفجر من حيث اتساع الوقت، وشبه بالعصر؛ لأنه وقت الاشتغال، فإذا نظر إلى الأول جعل حكمة حكم العصر. سواء: يعني في سعة الأول جعل حكمة حكم الفحر، وإذا نظر إلى الثاني جعل حكمة حكم العصر. سواء: يعني في سعة الوقت على جهة الاستحباب. (العناية) بأوساط المفصل إلخ: طوال المفصل من سورة "الحجرات" إلى سورة ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ﴾، والأوساط منها إلى "لم يكن" والقصار منها إلى الآخر. [العناية ٢٩٢/١] بقصار المفصل: في "صحيح مسلم": كان رسول الله يقرأ في الظهر قدر ثلاثين آية. (فتح القدير)

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن حابر بن سمرة أن النبي الله كان يقرأ في الفجر بـ "ق والقرآن المجيد" وكانت صلاته بعد تخفيفاً. [رقم: ١٠٢٧. باب القراءة في الصبح] وأخرج البحاري في صحيحه عن سيار بن سلامة قال: دخلت أنا و أبي على أبي برزة الأسلمي فسألناه عن وقت الصلاة فقال: كان النبي الله يصلي الظهر حين تزول الشمس _ إلى أن قال _: ويصلي الصبح وينصرف الرجل فيعرف جليسه، وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة. [رقم: ٧٧١، باب القراءة في الفحر]

وفي المغرب بقصار المفصل". * ولأن مبنى المغرب على العَجَلة، والتخفيفُ أليقُ بها، والعصر والعشاء يُستحب فيهما التأخير، وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب، فيُوقَّتُ فيها بالأوساط. ويُطيلُ الركعة الأولى من الفجر على الثانية؛ إعانةً للناس على إدراك الجماعة. قال: وركعتا الظهر سواء، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف صلاً، وقال محمد على: أحَبُّ إليَّ أن يُطيلَ الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها؛ لماروي "أن النبي على كان يُطيل الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها؛ لماروي "أن النبي على كان يُطيل الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلّها". ***

ويطيل الخ به جَرَى التوارثُ من لَدُن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، وفيه إعانة للناس على إدراك الجماعة، ولا يطيل في غيرها عندهما.[العناية ٢٩٣/ ٢٩٣/ القراءة: لكونما ركناً في الجميع، وكل ما كانا كذلك يستويان في المقدار إلا بعارض غير اختياري.[العناية ٢٩٣/١]

[&]quot;هذا له أصل، ولكن بغير هذا الوجه. [البناية ٢٦١/٢] فأخرج عبدالرزاق في مصنفه عن الحسن وغيره قال: كتب عمر إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل، وفي العشاء بوسط المفصل، وفي الصبح بطوال المفصل. [رقم: ٢٦٧٢، باب ما يقرأ في الصلاة] قلت: لم يُدرِك الحسن عمر هي، وعلى هذا أختلف في الاحتجاج به وقد وُتُق، كذا في "مجمع الزوائد"، وهو من رجال الخمسة، وبقية السند رحالها رجال الجماعة، ومراسيل الحسن صحاح، فلا يضر الانقطاع بينه وبين عمر، قال ابن المديني: مراسيل الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل يسقط منها. انتهى كذا في "التهذيب". [إعلاء السنن ٢٦/٤] وفي الباب حديث مرفوع أخرجه النسائي في سننه عن أبي هريرة قال: ما صليت وراء أحد أشبه صلاةً برسول الله على من فلان، قال سليمان: كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ويخفف الأخريين، وخفف العصر، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في العضر، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في العضر، والقراءة]

^{**} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب، ويسمعنا الآية، ويطيل في الركعة الأولى ما لا يطيل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح. [رقم: ٧٧٦، باب يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب]

فيستويان في المقدار، بخلاف الفجر؛ لأنه وقت نوم وغفلة. والحديث محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية، ولا معتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلاث آيات؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه من غير حَرَج. وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها بحيث لاتجوز بغيرها؛ لإطلاق ما تلونا. ويُكرَه أن يُوقَت بشيء من القرآن لشيء من الصلوات؛ لما فيه من هَجْر الباقي وإيهام التفضيل. ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام خلافاً للشافعي عظه في الفاتحة،

فيستويان: وأما إطالة الركعة الثانية على الأولى، فمكروه بالاجماع. (الكفاية) محمول إلخ: هذا حواب من جهة أبي حنيفة وأبي يوسف عن الحديث الذي احتج به محمد وهو ظاهر. [البناية ٢٦٠/٣] ولا معتبر إلخ: لأن النبي الله قرأ في المغرب بالمعوذتين والثانية أطول بآية. (العناية) وليس إلخ: أي لم يعين الشارع ولم يفرُض سورة معينة في شيء من الصلوات. قراءة سورة بعينها إلخ: هذه المسألة والتي بعدها يُترا أي أهما في إفادة الحكم واحد، وليس كذلك، بل هما متغايران وضعاً وبياناً، أما الوضع؛ فلأن الأولى من مسائل "القدوري"، والثانية من مسائل "الجامع الصغير"، وقد النزم الإتيان بهما إذا اختلفت الروايتان، وأما البيان؛ فلأن معنى الأولى: ليس في شيء من الصلوات مطلقاً تعيينُ قراءة سورة بعينها بحيث لا تجوز الصلاة بغيرها، ومعنى الثانية: يكره أن يعين المصلي شيئاً من القرآن ... لشيء من الصلوات... لا على أنه لا يجوز بغيرها. [العناية ٢٩٣/١] لإطلاق ما تلونا: من قوله تعالى ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَبْسَرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿ (العناية) لا العناية)

الباقي: لأن المواظبة على تعيين شيء من القرآن لشيء من الصلوات هجراً لباقي القرآن من غير المعين، فيدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولَ يُا رَبُّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً﴾، أي متروكاً وأعرضوا عنه.[البناية ٣٦٧/٢] ولا يقرأ: سواء كان في الصلاة الجهرية أو غيرها.(العناية)

المؤتمّ: فالمذهب عند أهل الكوفة أنه لا يقرأ في شيء من الصلوات، وعند أهل المدينة - منهم مالك - يقرأ في صلاة الطهر والعصر، ولا يقرأ في صلاة الجهر.[الكفاية ٢٩٤/١] خلف الإمام: إنما قيد به؛ لأن المؤتم إذا صار صلاة إمامه تماماً، كان له حكم المنفرد. خلافاً للشافعي: فإنه يقول: يجب عليه قراءتما في الصلاة السرّية، وفي الركعات التي لاجهر فيها، وكذا فيما يُجهر فيه على الصحيح من مذهبه.[العناية ٢٩٤/١]

له: أن القراءة ركن من الأركان فيشتركان فيه. ولنا قوله عائلًا: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة المقادي الإمام له قراءة "، * وعليه إجماع الصحابة، وهو ركن مشترك بينهما لكن حظ المقتدي الإنصات والاستماع؛ قال عالمًا: وإذا قرأ الإمام فأنصتوا. * * ويُستحسن على سبيل الاحتياط

ركن من الأركان: فلا يسقط بسبب الاقتداء عند الاختيار كالركوع والسجود، بخلاف ما إذا أدرك الإمامَ في الركوع؛ لأن تلك الحالة حالة الضرورة، وبسبب الضرورة قد يسقط بعض الأركان، ألا ترى أن القيام بعد التكبير ركن، وقد سقط ههنا للضرورة.(النهاية) قراءة: أي يكفي قراءته من قراءته.

إجماع الصحابة: المراد به إجماع أكثر الصحابة، فإنه روي عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة منع المتقدي عن القراءة خلف الإمام. [العناية ٢٩٤/١] وهو ركن مشترك إلخ: جواب عن قوله: القراءة ركن، وتقريره: سلمنا أنه ركن مشترك بينهما، لكن حظ المقتدي. [العناية ٢٩٦/١] على سبيل الاحتياط: أي يستحسن قراءة المقتدي الفائحة احتياطاً ورفعاً للخلاف فيما روى بعض المشايخ عن محمد على [البناية ٣٧٥/٢]

* رُوي من حديث جابر بن عبد الله، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث الخدري، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي الزبير عن ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٧/٢] أخرج ابن أبي شيبة حديث جابر في مصنفه عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: كل من كان له إمام فقراءته له قراءة. [٧٧٧١، باب من كره القراءة خلف الإمام] وهذا سند صحيح. الجوهر النقى. [إعلاء السنن ٧١/٤]

" رُوي من حديث أبي موسى، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ١٤/٢] أخرج النسائي في سننه حديث أبي هريرة عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ إنما الإمام البؤتم به فإذا كبر فكروا، وإذا قرأ فأنصتوا، قال أبو عبد الرحمن: كان المخرمي يقول: هو ثقة يعني محمد بن سعد الأنصاري. ومحمد وقبل قول الله عزوجل: "واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون"] وصححه مسلم في صحيحه، وقال: هو عندي ثقة صحيح، وصححه ابن حزم والإمام أحمد. [إعلاء السنن ٢٥/٦] وقال في حاشية "إعلاء السنن": والجارحون قد اختلفوا في أن الوهم من أبي خالد أو ابن عجلان، وذلك يُوهن الجرح، ثم قد رد الجرح عليهم بثقة الراوي للزيادة، ومتابعة الثقة له عليها، فالحديث صحيح حجة لاشك فيه. وإطلاقه يدل على النهي عن القراءة خلف الإمام في جميع الصلاة، وعن قراءة الفاتحة والسورة، وغيرها سراً، وجهراً. [إعلاء السنن ٤/٥٦]

فيما يُروى عن محمد، ويُكره عندهما؛ لما فيه من الوعيد. * ويَمستمع ويُنصت، وإن قرأ الإمامُ آية الترغيب والترهيب؛ لأن الاستماع والإنصات فرض بالنص، والقراءة وسؤال الجنة والتعوُّذُ من النار كلُّ ذلك مُحلُّ به.

يُروى عن محمد: تقتضي هذه العبارة ألها ليست ظاهر الرواية عنه كما قال في الزكاة خلافاً لأبي يوسف فيما يروى عنه في دين الزكاة، وهو الذي يظهر من قوله في "الذخيرة" وبعض مشايخنا ذكروا أن على قول محمد لا يكره، وعلى قولهما يكره، ثم قال في الفصل الرابع: الأصح أنه يكره، والحق أن قول محمد كقولهما؛ فإن عبارته في كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه، فإنه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الإمام بعد ما أسند إلى علقمة بن قيس أنه ما قرأ قط فيما يجهر فيه ولا فيما لا يجهر فيه قال: وبه نأخذ، لا نرى القراءة خلف الإمام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر ثم استمر في اسناد آثار أخر ثم قال: قال محمد: لا ينبغي أن يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات، وفي موطئه بعد أن روي في صنع القرأة في الصلاة ما روي قال: قال محمد: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر وفيما لم يجهر فيه بذلك جاءت عامة الأحبار، وهو قول أبي حنيفة، وقال السرخسي: تفسد صلاته في قول عدة من الصحابه، ثم لا يخفي أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام؛ لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وليس مقتضى أقواهما القراءة بل المنع. [فتح القدير ٢٩٧١]

ويُكره: المراد كراهة التحريم كما يفيده قول المصنف: "لما فيه من الوعيد". عندهما: فقد رُوي أن منع المقتدي من القراءة مأثورعن ثمانين من الصحابة، وقال علي عليه: "من قرأ خلف الإمام، فقد أخطأ السنة"، وقال عبد الله عليه:"من قرأ خلف الإمام، ألقي على فيه تراباً"، وقال سعد بن وقاص وزيد بن ثابت على "من قرأ خلف الإمام، فلا صلاة له"، وآثار الصحابة إذا كانت غير مدركة بالقياس كان محمولاً على السماع، فيعارض به الخبر المقتضي لوجوب قراءة الفاتحة على المأموم، والنص الموجب و المحرّم إذا تعارضا يعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾. [فتح القدير ٢٩٨/١]

^{*} أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن المحتار بن عبد الله بن أبي ليلى قال: قال على ظه: "من قرأ خلف الإمام فليس على الفطرة". [رقم: ٢٨٣/١٢٧٢،١]

وكذلك في الخُطبة، وكذلك إن صلَّى على النبي عليه الفرضية الاستماع إلا أن يقرأ الخطيبُ قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ الآية، فيصلي السّامعُ في نفسه، واختلفوا في النائي عن المنبر، والأحوطُ هو السكوت؛ إقامةً لفرض الإنصات، والله أعلم.

وكذلك: يستمع القوم وينصتوا. (العناية) في الخطبة: لما رَوى أبو هريرة أن النبي على قال: "من قال الصاحبه والإمام يخطب: "أنصبت" فقد لغا ومن لغا فلا صلاةً له. [العناية ٢٩٨/١] وكذلك إلخ: أي يستمع وينصت، روى عن أبي جعفر الطحاوي أنه قال: يُستحب للقوم أن يستمعوا وينصتوا في الخطبة الأولى، وكذلك في الثانية إلى أن يبلغ إلى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ﴾ [لخ.(النهاية)

إلا أن يقسوأ إلخ: أفاد وجوب السكوت في الثانية كلها أيضاً ما خلا المستثنى، وروي الاستثناء عن أبي يوسف كلما واشتغل هو بالامتثال، فيحب عليهم موافقته وإلا أشبه عدم الالتفات. [فتح القدير ٢٩٩/١]

في نفسه: موافقة لظاهر الأمر، وإن لم يكن الأمر إلا باعتبار وقت من الأوقات. في النائي: فلا رواية فيه عن المتقدمين، واختلف المتأخرون.(فتح القدير) هو السكوت: يعني عدم القراءة والكتابة، ونحوها كالكلام المباح، فإنه مكروه في المسجد في غير حال الخطبة، فكيف في حالها.[فتح القدير ٢٩٨/١]

باب الإمامة

الجماعة سُنَّةٌ مؤكدة؛ لقوله ﷺ: "الجماعة من سُنَنِ الهُدَى لا يتخلف عنها إلا منافق". * وأولى الناس بالإمامة أعلمُهم بالسنة، وعن أبي يوسف: أقرؤهم؛ لأن القراءة لابد منها، والحاجة إلى العلم إذا نابت نائبة، ونحن نقول: القراءة مُفْتَقَرَّ إليها لوكن واحد،

مؤكدة: أي قوية تشبه الواجب في القوة، حتى استدل بمعاهدةما على وجود الإيمان، بخلاف سائر المشروعات، وهي التي يسميها الفقهاء سنة الهدى أي أخذها هدى وتركها ضلالة. [العناية ٢٩٩/١] من ستن الهدى: أي من طرق الأساسية لدين الإسلام. إلا منافق: المراد به العاصي. (العناية) أعلمهم بالسنة: أي بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القرآن ما يجوز به الصلاة، وهو قول الجمهور، وإليه ذهب عطاء والأوزاعي ومالك والشافعي ه . [البناية ٢٨٦/٣] أقرؤهم: أي أعلمهم بالقراءة، وكيفية أداء حروفها ووقوفها. (العناية) لأن القراءة لابلد منها إلخ: أي القراءة ضرورية، وأما العلم بحميع المصالح والمفاسد، فمما لا يحتاج إليه في أداء الصلاة، فإنه يجوز أن يؤدي الصلاة بالطريق الفاضلة، ولم يعلم بالفاسد، وإنما الاحتياج إلى العلم بالجميع إذا نابت نائبة، وهي نادرة.

* هذا من قول ابن مسعود هذه ورفعه إلى النبي الله غير صحيح. [البناية ٣٨٣/٢] أخرج مسلم في صحيحه قول ابن مسعود عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: نقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد عُلم نفاقه، أو مريض إن كان المريض يمشي بين رَجلين حتى بأبي الصلاة، وقال: إن رسول الله على علمنا سنن الهدى، وإنَّ من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يُؤذّن فيه. [رقم: ١٤٨٧، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى] وكذلك أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله قال: من سَرَّه أن يلقي الله تعالى غذا مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنبيكم على سنن الهدى، وإفن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولوتركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر، فيُحسن الطهور، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد الاكتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بما درجة، ويُحطّ عنه بما سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يوترفعه بما درجة، ويُحطّ عنه بما سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يُوتى به يُهادى بين الرجلن حتى يُقام في الصف. [رقم: ١٤٨٨، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

والعلمُ لسائر الأركان. فإن تساووا فأقرؤهم؛ لقوله عليم: "يؤمُّ القومَ أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا سواءً فأعلمهم بالسنة"، * وأقرؤهم كان أعلمهم؛ لألهم كانوا يتلقونه بأحكامه، فقد من الحديث، ولا كذلك في زماننا فقدَّمنا الأعلم. فإن تساووا فأورَعُهم؛ لقوله عليم؛ "من صلى خلف عَالم تقي فكأنما صلى خلف نبي". ** فإن تساووا فأسنُهم؛

لسائر الأركان: فمن حيث إن الأول متعلق بواحد، والثاني متعلق بالكل رُجِّح الثاني. كالوا يتلقونه إلخ: على مارُوي عن عمر أنه حفظ سورة البقرة في ثنتي عشرة سنة. (العناية) فإن تساووا فأورعُهم: ليس في لفظ الحديث في ترتيب الإمامة، إنما في الحديث بعد ذكر الأعلم ذكرُ أقدمهم هجرة، لكن أصحابَنا جعلوا مكان الهجرة الورغ والصلاح؛ لأن الهجرة كانت منقطعة في زمالهم، فجعلوا الهجرة عن المعاصي مكانَّ تلك الهجرة. والورع: الاجتناب عن الشبهات، والتقوى: الاجتناب عن المحرمات. العناية ١ /٣٠٣] لقوله عليمًا: من صلى إلخ: ولأن المستحب في الخلافة أن يُقدُّم العالم الورع التقي، وهي لأمر الدنيا، فلأن يُستحب في التقدمة في باب الصلاة، وهي لأمر الدين أولى.(النهاية) فاستُّهم: ظاهر، ولم يذكر "وإن تساووا في السن،" وذكر غيره أحسنهم خلقاً، ثم أصبحهم وجها، وجملة القول: أن المستحب في التقديم أن يكون أفضل القوم قراءةً، وعلماً، وصلاحاً، ونسباً، وخلقاً؛ وخُلقاً؛ اقتداء برسول الله ﷺ؛ فإنه كان هو الإمام في حياته؛ لسبقه سائر البشر بهذه الأوصاف، ثم أمَّهم الأفضل فالأفضل. [العناية ٣٠٣/١] " أخرجه الجماعة إلا البخاري. إنصب الراية ٢٤/٢ أخرج مسلم في صحيحه عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواءً، فأعلمُهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمُهم هجرةً، فإن كانوا ي الهجرة سواء، فأقدمُهم سلمًا، ولا يُؤمنُ الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تُكْرِفته إلا بإذنه، قال الأشج في روايته: مكان سلَّمًا سنًّا. [رقم: ١٥٣٢، باب من أحق بالإمامة؟] ** هذا الحديث غريب ليس في كتب الحديث. [البناية ٢/ ٣٩٠] ونقل الشيخ ظفر أحمد العثماني عن مرقد الغنوي مرفوعاً: إن سرَّكم أن تُقبِل صلاتُكم فليؤمكم علماؤُ كم، فإلهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم، رواه الطبراني "في الكبير"، قال الشيخ: حديث حسن لغيره كذا في "العزيزي". [إعلاء السنن ١٨/٤]

لقوله عليمًا لإبني أبي مُلَيْكَة: "ولْيَؤُمَّكُما أكبرُكما سِنَّا"، * ولأن في تقديمه تكثير الجماعة. ويُكرَهُ تقديمُ العبد؛ لأنه لايتفَرَّغُ للتعلَّم، والأعرابي؛ لأن الغالب فيهم الجَمل، والفاسق؛ لأنه لا يهتمُّ لأمردينه، والأعمى؛ لأنه لا يتوقَّى النَّجَاسة، وولد الزنا؛ لأنه ليس له أب يُثقِّفُه، فيغلب عليه الجَهل؛ ولأن في تقديم هؤلاء تنفيرَ الجماعة فيُكرَه، وإن تقدَّمُوا حاز؛ لقوله عليمًا: "صَلُّوا خلف كلِّ بَرُّ وفاجرٍ". **

تقديمُ العبد: وقال الشافعي: لا يترجح الحر عليه إذا تساويا في القراءة والعلم والورع؛ لقوله عليه: "اسمعوا

وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجدع".[العناية ٣٠٣/١] لأنه لا يتفرغ للتعلم: ليعلم أحكام الصلاة، الدليل غير حار في العبد المتفرُّغ للعلم، فلا يثبت الكلية. والفاسق: وقال مالك: لا تجوز الصلاة خلفه.(العناية) يتقفه: أي يؤدّبه ويعلمه.(العناية) كل بوٌّ وفاجو: ووحه الاستدلال: أن كل واحد من هؤلاء المذكورين إما أن يكون برا أو فاجراً فتجوز الصلاة خلفه عُلى كل حال. [العناية ١/٥٠٦] * أخرجه الأثمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢٦/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن مالك بن الحويرث عن النبي ﷺ قال: إذا حضرت الصلاةُ فأذِّنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبرُكما. [رقم: ٢٥٨، باب اثنان فما فوقهما جماعة] ** أخرجه الدار قطني عن مكحول عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ قال: صلُّوا خلف كُل بُرٌّ وقاجر، وصلوا على كل برٌ وفاجرٍ، وحاهدوا مع كل برٌ وفاجرٍ. ومكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومَن دُولُه ثقات. [٧/٢]، باب صفة من تجوز الصلاة معه، والصلاة عليه] وحاصله أنه مرسل، وهو حجة عندنا وعند مالك وجمهور الفقهاء، فيكون حجةً عليه، وقد رُوي بعدة طرق للدارقطني وأبي نُعَيم والعقيلي كلها مُضَعَّفَة من قبَل بعض الرواة، وبذلك يرتقي إلى درجة الحسن عند المحققين.[إعلاء السنن ١٩٢/٤] وأخرج أبو داود في سننه عن مكحول عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الجهاد واحب عليكم مع كل أمير برًّا كان أو قاحراً، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برًّا كان أوفاجراً، وإن عمل الكبائرَ، والصلاة واجبة على كل مسلم برًّا كان أو فاجراً، وإن غمل الكبائر". [رقم: ٢٥٣٣، باب في الغزو مع أثمة الجور] وسكتَ عنه، وفي "عون المعبود": قال المنذري: هذا منقَطع، مكحول لم يسمع من أبي هريرة انتهي، وفي "فتح الباري": ولا بأس برواته إلا أن مكحولاً لم يسمع عن أبي هريرة راة اللهي، وفي "العزيزي": رواتُه ثقات لكن فيه انقطاع، ولفظُه في الآخر: "والصلاةُ واحبةٌ على كل مسلم يموت بَرًّا كان أو فاجراً، =

ولا يُطُوّلُ الإمامُ بِمُم الصلاة؛ لقوله عَلَيْل: "مَن أمَّ قوماً فليُصلِّ بِمَم صلاةً أضعفهم؛ فإن فيهم المريض والكبير وذا الحاجة". * ويُكرَه للنساء أن يُصلِّين وحدهن الجماعة؛ لأنها لا تخلو عن ارتكاب مُحَرَّم، وهو قيامُ الإمام وسَط الصفّ، فيُكره كالعُرَاة. فإن فعلن قامت لإمام وسُطَهن؛ لأن عائشة فعلَت كذلك، ** وحُمِل فعلها الجماعة على ابتداء الإسلام، ولأن في التقدم زيادة الكشف. ومن صلّى مع واحد أقامه عن يمينه؛ لحديث ابن عباس في التقدم زيادة الكشف.

ولا يُطُوّلُ: المراد من التطويل المنفي الزيادةُ على مقدار السنة. الجماعة: أي من غير أن يكون الإمام من الرحال. مُحَرَّمٍ: أي كراهة تحريم.(فتح القدير) فيُكره كالعواة: فإن جماعتهم مكروهة. وحُمل الخ: حواب عما يقال: إذا كانت إمامتُهن مكروهة، فكيف فعلَتُ عائشةُ.(العناية)

وإن هو عمل الكبائر" انتهى، وغزاه إلى أبي يعلى وأبي داود، وفي (نصب الراية) الزيلعي: ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "المعرفة"، وقال: إسناده صحيح إلا أن فيه إنقطاعاً اهـ.. قلت: والانقطاع في القرون الثلاثة لا يضر عندنا. [إعلاء السنن ١٩٣/٤ – ١٩٣]

"أحرجه البحاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا صلَّى أحدُكم للناس فليخفّف؛ فإنَّ فيهم الضعيف والسقيم والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليُطوّل ماشاه." [رقم: ٧٠٣، باب إذا صلى لنفسه فليطول ماشاء] وكذلك أخرج البحاري عن أبي مسعود أن رحلاً قال والله يا رسول الله! إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يُطيّلُ بنا، فما رأيتُ وسول الله ﷺ في موعطة أشدً عضبا منه يومئذ، ثم قال: "إنَّ منكم مُنفّرين فأيّكم ما صلى بالناس فليخفّف، فإنَّ فيهم الضعيف والكبير ، دا الحاجة." [رقم: ٧٠٧، باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسحود]

** أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" عن ربطة الحنفية " أن عائشة أمنيهن وقامت بينهن في صلاة مكتوبة".[رقم: ٥٠٨٦، باب المرأة تؤم النساء] وبهذا الإسناد رواه الدار قطني، ثم البيهقي في سننيهما، ولفظُهما: فقامت بينهن وسطاً، قال النووي في "الخلاصة": إسناده صحيح.[إعلاء السنن ٢٤٤/٤]

فإنه علي صلّى به وأقامه عن يمينه، ولا يتأخّرُ عن الإمام، وعن محمد: أنه يَضَع أصابعه عند عقب الإمام، والأول هو الظاهر. فإن صلّى خلفه، أوفي يساره: حاز، وهو مُسيء الأنه خالف السنة. وإن أمَّ إثنين تقدَّم عليهما، وعن أبي يوسف يتوسّطُهما، ونُقِلَ ذلك عن عبد الله بن مسعود في الله علي أنه على أنس واليتيم حين صلّى عن عبد الله بن مسعود في الأثرُ دليلُ الإباحة. ولا يجوز للرجال أن يَقْتَدُوا بامرأةٍ، أوصبي، عما، ** فهذا للأفضلية، والأثرُ دليلُ الإباحة. ولا يجوز للرجال أن يَقْتَدُوا بامرأةٍ، أوصبي،

عن الإمام: في ظاهر الرواية. (العناية) عند عقب الإمام: أي بحيث إذا خرج خطَّ مستقيم من رؤوس الأصابع مَرَّعلى الإمام. لأنه خالف السنة: يعني ما ذكرنا من حديث ابن عباس العقوبة بالنار، ولكن يُوجب حرمان الشفاعة، ونيل المراتب. ذلك: روي أن ابن مسعود صلى بعلقمة والأسود فقام وسطهما. (العناية) واليتيم: أخو أنس لأبيه اسمه عمير. (الكفاية) فهذا: أي تقدَّمُ النبي على دليل الأفضلية، والأثر دليل الإباحة. (العناية)

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٣/٢] أخرج البخاري عن ابن عباس قال: بتُ عند خالتي ميمونة ليلة، فقام النبي على من الليل، فلما كان في بعض الليل قام النبي على فتوضأ من شن معلق وضوعاً خفيفاً، - يُحفّفه عمرو ويُقلّلُه، - وقام يصلي، فتوضأتُ نحوًا مما توضاً، ثم حمّتُ فقُمتُ عن يساره، فخولني، فخطنني عن يمينه ...الحديث.[رقم: ١٣٨، باب التخفيف في الوضوء]

^{**} أخرجه مسلم في صحيحه عن الأسود وعلقمة قالا: أتينا عبدَالله بن مسعود في داره فقال: أ صلّى هؤلاء خلفكم؟ فقلنا: لا، قال: فقوموا فصلوا فلم يأمرنا بأذان وإقامة، قال: وذهبنا لنتوم خلفه، فأخذ بأيدينا فجعل أحدَنا عن يمينه والآخر عن شماله. الحديث. [رقم: ١١٩١، باب الندب إلى وضع الأيدي على الرّكب في الركوع، ونسخ التطبيق]

^{***} أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه. [نصب الراية ٣٥/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك أن جَدَّتَه مُلَيكة دَعَتْ رسولَ الله ﷺ لطعام صنَعَتْه له، فأكل منه، ثم قال: قوموا فلأُصَلِّى لكم، قال أنس: فقمتُ إلى حَصِيرِ لنا قد اسودً من طُول ما لُبِسَ، فتَضحتُه بماء، فقام رسولُ الله ﷺ وصففتُ أنا والبتيمُ وراءه، والعجوز مِن ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم أنصرف. [رقم: ٣٨٠، باب الصلاة على الحصير]

أما المرأة؛ فلقوله عليمًا: "أخرَّوهنَّ من حيث أخرَّهُنَّ اللهُ"، * فلا يجوز تقديمُها. وأما الصبي؛ فلأنه متنفَّل، فلا يجوز اقتداء المفترِضِ به، وفي التراويح والسنن المطلقة: جوَّزه مشايخُ بَلْخ، ولم يجوِّزه مشايخنا على. ومنهم من حقَّق الخلافَ في النفل المطلق بين أبي يوسف ومحمد.

وأما الصبي إلح: وقال الحسن والشافعي: تصح إمامته، وفي الجمعة له قولان: قال في "الأم": لا تجوز. وقال في "الإملاء": تجوز؛ لمنا روى البخاري عن عمرو بن سلمة أنه قال: أمّمتُ على عهد رسول الله فلخ وأنا غلام ابن ست سنين، أو ابن سبع سنين. وسلمة صحابي، والأشهر أن عمرو لم يسمع من النبي لحن، ولم يرو عنه، وقال الخطابي: كان الحسن يُضعّف حديث عمرو بن سلمة، وقال مرةً: دعه ليس بشيء بين، وقال أبوداود: وقيل لأحمد: حديث عمرو اقال: لا أدري ما هذا، ولعله إنما توقف عنه لأنه لم يتحقق بلوغ الأمر إلى النبي قال: وقد حالفه فضلاء الصحابة، وقد قال عمرو: "كنت إذا سحدت حرجت إستي"، وهذا غير سائغ. والعجب ألهم لم يجعلوا قول أبي بكر الصديق و عمر الفاروق، وكبار الصحابة أبو وأفعالهم حجة، واستدلوا بفعل صبي ابن ست سنين، ولا يعرف فرائض الوضوء والصلاة، فكيف يتقدم في الإمامة ومنعُه أحوط في الدين، وعن ابن عباس شخل: لا يؤم الغلام حتى يُختلم، وعن أبي مسعود شخه: لا يؤم الغلام والسنن المطلقة: أي الرواتب، وصلاة العبد على إحدى الروايتين، والوتر عندهما، والكسوفين والاستسقاء على أبدى المؤلف غير الموقت أيضًا؛ لأنه أولى من السنة، فالتخصيص ليس إلا بحسب الذكر. مشايخنا: يعني مشايخ ما النفل غير الموقت أيضًا؛ لأنه أولى من السنة، فالتخصيص ليس إلا بحسب الذكر. مشايخنا: يعني مشايخ ما والنهر بخارى وسمرقند. (العناية)

"هذا غير مرفوع، وهو موقوف على عبد الله بن مسعود. [البناية ٢٠٥/٢] أخرجه عبدالرزاق في المصنفه" عن ابن مسعود قال: كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة لها الخليل تلبس القالبين، تطول بهما لخليلها، فألقي عليهن الحيض، فكان ابن مسعود يقول: أخروهن حيث أخرهن، فقلنا لأبي بكر: ما القالبين؟ قال: رفيصين من خشب. [رقم: ٥١١٥، باب شهود النساء على الجماعة] وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "خيرُ صفوف الرجال أولها، وشرّها وأخرها، وشرّها أولها". [رقم: ٩٨٥، باب تسوية الصفوف وإقامتها]

والمختار: أنه لا يجوز في الصلوات كلِّها، لأن نفلَ الصبي دون نفل البالغ، حيث لا يلزمه القضاء بالإفساد بالإجماع، ولا يُبنَى القويُّ على الضعيف، بخلاف المظنون؛ لأنه مجتهد فيه، فاعتبر العارضُ عَدَمًا، وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي؛ لأن الصلاة متحدةٌ. ويَدسُفُ الرجال، ثم الصبيان، ثم النساء؛ لقوله عاليَّلا: "لِيَلِيني منكم أولُو الأحلام والنَّهَى"، "

والمختار: وهذا احتيار منه لمذهب مشايخ ما وراء النهر. (العناية) على الضعيف: لأن نفل البالغ قوي حيث يلزمه بالشروع، ونفل الصبي ضعيف حيث لا يلزمه بالشروع، وعلى هذا لايجوز الاقتداء به أيضاً في النفل. [البناية ٤٠٧/٢] بخلاف المظنون: حواب عن قياس مشايخ بلخ على المظنون، وتقريره: أن قياس اقتداء البالغ بالصبي على الاقتداء بالظان فاسد. صورة المظنون: أن يقتدي المتنفل بمن يصلي على أنها عليه، يجوز الاقتداء وإن كانت غير مضمونة بالقضاء عندنا؛ لأنه شرع فيه على قصد التزام فرض آخر عليه، وصورة أخرى: شرَع في صلاة على ظن ألها عليه فاقتدى به متنفل ثم أفسده يلزمه القضاء وإن لم يلزم الإمام على تقدير الإفساد. (البناية) مجتهد فيه: لأن عند زفر كله يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض عدما. (الكفاية) فاعتبر العارض عدمًا: أي يجعل الظن عدمًا في حق المقتدي؛ لأنه عارض غير ممتد غرض بعد أن لم يكن بخلاف الصبا. (النهاية) بخلاف اقتداء: لعدم الضمان على واحد منهما فكان بناء الضعيف على الضعيف. (العناية) لقوله عليه: قال الزيلعي في تخريج أحاديث "الهداية": والمصنف استدل بهذا الحديث على قوله: ويصف الرحال إلخ، ولا يُنهَض ذلك إلا على تقديم الرحال فقط. ويمكن أن يُستدَلُّ بحديث أبي مالك الأشعري أن النبي على كان يصُفّهم في الصلاة، فيجعل الرجالُ قُدَّامُ الغلمان، والغلمانَ خلفهم، والنساء خلفَ الغلمان. رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده". وأخرج ابن أبي شيبة عنه أن النبي ﷺ صلى فأقام الرحال يلونه، وأقام الصبيان خلف ذلك، وأقام النساء خلف ذلك. [البناية ٢ - ٩/٢] لَيْلِينِي: أمر من الولي، وهو القرب.(العناية) أولو الأحلام: والأحلام جمع الحلم بالضم، وهو ما يراه النائم، وغلب استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ، والمراد ليلني البالغون منكم، والنُّهي جمع نُهِّية، وهي العقل (العناية) * روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي مسعود، ومن حديث البراء بن عازب. [نصب الراية ٣٧/٢] أخرج مسلم في صحيحه حديث ابن مسعود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله علي: "ليلين منكم أولوا الأحلام والنُّهي، ثم الذين يلونهم ثلاثاً، وإياكم وهيشات الْأسراق". [رقم: ٩٧٤، باب تسوية الصفوف وإقامتها

ولأن انحاذاة مفسدة، +فيؤ حرن. وإن حاذته امرأة وهما مشتركان في صلاة واحدة: فسكرت صلاته إن نوى الإمام إمامتها، والقياس: أن لاتفسك، وهو قول الشافعي عظم، اعتبارًا بصلاقها حيث لا تفسد. وجه الاستحسان: مارويناه، وأنه من المشاهير، وهو المخاطب به دولها فيكون هو التارك لفرض المقام، فتفسد صلاته دون صلاقها، كالمأموم إذا تقدَّم على الإمام. وإن لم ينوإمامتها لم تضره،

المحاذاة: تمهيد لذكر مسألة المحاذاة. (العناية) وإن حاذته: أي حاذت المرأة الرحل، وحد المحاذاة: أن يحاذي عضو منها عضوا من الرجل، حتى لو كانت المرأة على الظُّلة، والرجل بحذائها أسفل منها إن كان يُعاذي الرجل منها تفسُّد صلاتُه. وقال الزيلعي: المعتبر في المحاذاة الكعب والساق على الصحيح، وفي إطلاقه إشعار بأن قليل المحاذاة مفسد، كما قال أبو يوسف، وأما عند محمد فيشترط مقدار ركن. إبحمع الأنفر ١٦٦/١ فسلت صلاته: أي صلاة الرجل؛ استحسانًا دون صلاقا؛ لتركه فرض المقام؛ لأنه مأمور بالتأخير. إمجمع الأهر ١٦٧/١ إن يوى الامام إمامتها: سواء كانت حاضرة وقت النية، أولا، وسواء كانت النية قبل الشروع، أوبعده. اعتبارا بصلاتها: ووجهه ظاهر؛ لأن المحاذاة لما لم توجب فساد صلاة المرأة لم توجب فساد صلاة الرجل؛ لأن المحاذاة فعلُّ يتحقق من الجانبين.[العناية ٣١٣/١] مارويناه: من أن رسولُ الله ﷺ قال: "أخروهن من حيث أخرهن الله"، أمر الرجال بالتأخير في المكان، ولا مكان يجب تأخير هن في غير الصلاة، فتعين التأخير فيها.[العناية ٣١٣/١] المخاطبُ به: لما أنها وإن خُوطبَتُ بالتأخر لكن إنما خوطبت به في ضمن وجود التأخر حين لو خوطيت بالتأخر نصًا، ولم تتأخر تُفسُد صلاقا دون صلاته؛ لترك الخطاب المنصوص. (النهاية) دونها: قلت: قد لا يمكنه التأخير بالتقدم عليها، ولا يفيد تأخيرُه بلا تأخرها، وذلك بأن حاذتُه بعد ما شرع الصلاةُ، فإنَّ تَقدَّمه بْخُطُّوة أو خطوتين مع كو نها مكروهًا ربما يتعذر، بأن لا يكون أمامَه موضعٌ ما يمكنه التخطي، كما إذا كان في المحراب، أوقريب حائط، أو كان التقدم عليها تقدماً على الإمام، ففي هذه الصورة لو أخرها بما يمكن به التأخير كالإشارة باليد، أو الرَّجل، فلم تتأخر وجب أن تفسُّد صلائها، لا صلائه كما حُكيَ ذلك عن مشايخ العراق. فيكون: حواب عن وجه القياس، وتقديره: لا يلزم من عدم فساد صلاقها عدم فساد صلاته؛ لأنه هو المخاطب به أي بقوله عليتلا: "أخروهن" دونها فيكون هو التارك لفرض المقام. [العناية ٣١٣/١

ولا تجوز صلائها؛ لأن الاشتراك لا يثبُتُ دولها عندنا، حلافًا لزفر. ألا توى أنه يلزمه الترتيبُ في المقام، فيتوقف على التزامه كالاقتداء، وإنما يُشترط نية الإمامة إذا ائتَمَّت محاذيةً. وإن لم يكن بجنبها رجلٌ ففيه روايتان. والفرق على إحداهما: أن الفسادَ في الأول لازم، وفي الثاني محتمل. ومن شرائط المجاذبة: أن تكون الصلاة مشتركة،

ولا تجوز صلاتها: قال شمس الأئمة السر حسى: لا تفسد صلاة الإمام، وهذا؛ لأنا لو صَحَحْنا اقتداءَها به بغير النية قَدَرَتُ على إفساد صلاة الرحل كلَّ امرأة متى شاءتُ بأن تَقتَدي به، فتقف على جنبه، وفيه من الضررما لا يخفى، وفي صلاة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا: لا يصح اقتداؤها به ما لم ينو إمامتها. [الكفاية ٤/١] ألا ترى إلخ: توضيح لقوله: لأن الاشتراك لا يثبت دولها، وتقريره: أن الإمام يلزمه الترتيبُ في المقام بالنص، وكل من يلزمه شيء يتوقف على التزامه كالاقتداء، فإن لزوم فساد صلاة المقتدي لَمَّا كان من جانب الإمام محتملاً لم يصح الاقتداء إلا بالالتزام، والالتزام إنحا كذلك لا تصح إمامة الاقتداء لا يصح بدون النية، ليكون الضرر اللازم من جانب الإمام ضرراً مرضيًا كذلك لا تصح إمامة النساء بدون النية ليكون الضرر اللازم للإمام من جانبهن ضرراً مرضيًا. [العناية ١٤/١]

إذا التمت محاذية: أي إذا اقتدت بالإمام محاذية له يشترط نبة الإمام لفساد الصلاة، وأما إذا وقفت حلفه، فإما أن يكون بجنبها رجل أولا، فإن كان فالصواب أن اقتداؤها لا يصح إلا بالنية من جهة الإمام؛ لأنه يلزم الفساد على من بجنبها، وذلك يستدعي النية ممن بجنبها على الأصل المار، إلا أنه مُولِّى عليه من جهة إمامه، فيتوقف ما يلزمه على التزام إمامه، والتزام الإمام الزامه، وإن لم يكن بجنبها رجل، ففيه روايتان. في رواية: لا يصح اقتداؤها؛ لاحتمال الفساد من جهتها، بالمشي والمحاذاة، فتحتاج إلى الالتزام، وف رواية: يصح. [العناية 2/1] إحداهما: وهي رواية الصحة.

الأول: وهو ما إذا كانت محاذية. (العناية) لازم: أي واقع في الحال. (العناية) فلا بد من النية؛ ليكون الفساد بالتزامه. (البناية) الصلاة مشتركة: أي تحريمة وأداء، وأما محاذاتها في الصلاة دون اشتراك، فمُورِثُ الكراهة. (فتح القدير) ذكر في "المحيط": ويعني بالشركة أن يكون لهما إمام فيما يؤديان حقيقة، أو تقديراً كما في اللاحق، ثم الشركة تكون عند اتحاد الفرضين، وعند اقتداء المتطوعة بالمتطوع، وعند اقتداء المتطوعة بالمقترض. (النهاية)

وأن تكون مُطْلَقَهُ، وأن تكون المرأةُ من أهل الشَّهوَة، وأن لا يكون بينهما حائلٌ، لأنها عُرِفت مُفسدةً بالنص بخلاف القياس، فيراعَى جميعُ ما ورد به النص. ويُكره فن حضور الجماعات يعني: الشَّوَابَّ منهن؛ لما فيه من حوف الفتنة، ولا بأسَ للعجوز أن تخرُجَ في الفجر والمغرب والعشاء، وهذا عند أبي حنيفة عليه. وقالا: يَحرُجنَ في الصلوات كلّها؛ لأنه لا فتنة؛ لقلة الرغبة إليها، فلا يُكره كما في العيد.

وأن تكون إلخ: واحترز بذلك عن صلاة الجنازة، فإن المحاذاة فيها ليست بمفسدة؛ لأنه دعاء وقضاء حق الميت لا غير [البناية ٢/٧٦] مُطَلقة: وهي التي لها ركوع وسجود، ولو بالإيماء (بحمع الألهر) أهل الشهوة: أي امرأة عاقلة مشتهاة في الحال، وفي الماضي محرماً كانت أو أحنبية، فيدخل فيها العجوز، وقرخ عنها الصبية التي لا تشتهي [مجمع الألهر ٢٩٦١] بيهنما حائل: وعن هذا قال أبو يوسف: لو قام صف النساء بخذاء صف الرجال فسدت صلاة رجل واحد بين النساء والرجال، وصار ذلك الرجل كسترة بينهم وبينهن، عوفت مفسدة بالنص إلخ: لأن الأمر بالتأخير لمراعاة الترتيب الذي هو فرض المقام الذي هو من حكم الجماعة، والجماعة إنما يكون إذا كانت الصلاة مشتركة تحريمة وأداء، والنص ورد في الصلاة المطلقة بدليل سياق الحديث، وهو قول النبي الله النحي صفوف الرحال أولها،" إلخ، وهذا لا يمكن في الجنازة؛ لأن خير الصفوف فيها آخرها، والأمر بالتأخير ورد لغيره، وهو التحامي عن تشويش الأمر على الرجل، وهو إنما يكون إذا كانت مشتهاة؛ ولم يكن بينهما حائل.

فيراعى إلخ: بناء على أن الفساد كما على حلاف القياس. [فتح القدير ٢/١] ورد به النص: الظاهر منه أن النصَّ الوارد في صفوف النساء اللاتي كانت مستجمعة بجميع هذه الشروط، ولو ثبت ذلك فالأمر في اشتراط هذه الشروط بَيِّن. ويكوه لهن إلخ: كانت النساء يُباح لهن الخروجُ إلى الصلوات، ثم لما صار سبباً للوقوع في الفتنة منعن عن ذلك. (العناية) حضور الجماعات: وقال الشافعي: يباح لهن الخروجُ، واجتج بقول النبي ﷺ: "ولا تمنعوا إماء الله مساحد الله". (النهاية) وقالا إلخ: وأبو حنيفة يقول: إن وقت الظهر والعصر والجمعة وقت يكثر فيه انتشار الفساق، والحريصُ منهم يرغب في العجائز، فيصير حروجُهن سبباً للفتنة. (النهاية)

كما في العيد: إمّا للصلاة، كما روى الحسن عن أبي حنيفة أنهن يخرجن للصلاة، ويقمن في آخر الصفوف، فيصلين مع الرحال؛ لأنهن من أهل الجماعة؛ تبعاً للرحال، أو لتكثير السواد.[العناية ٣١٧/١] وله: أن فَرْطَ الشّبقِ حاملٌ؛ فتقع الفتنة غيرَ أن الفسّاق انتشارُهم في الظهر والعصر والجمعة، أما في الفجر والعشاء فهم نائمون، وفي المغرب بالطعام مشغولون، والجبّائة مُتّسعة، فيمكنها الاعتزالُ عن الرحال، فلا يُكره. قال: ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة، ولا الطاهرة خلف المستحاضة؛ لأن الصحيح أقوى حالاً من المعذور، والشيء لا يتضمن ما هو فوقه، والإمام ضامن بمعنى أنه تَضْمَنُ صلاتُه صلاة المقتدي. ولا يصلي القارئ خلف الأُمّي، ولا المكتسي خلف العاري؛ لقوة حالهما.

فرط المشبق حامل: على الوقاع، فتقع الفتنة بسكون الراء مجاوزة الحد، والشبق: بفتحتين شدة شهوة الضراب.(العناية) والجمعة: جعل الجمعة كالظهر، والمغرب كالعشاء، وقد اختلف في الرواية في ذلك، والمذكور رواية "المبسوط" وغيره، ورواية "مبسوط شيخ الإسلام" الجمعة كالعيد، والمغرب كالظهر.[فتح القدير ٧/١] والجبَّانَة: حواب عن قياسهما على صلاة العيد.والفتوي اليوم على كراهة حضورهن في الصلوات كلها؛ لظهور الفساد. [العناية ٣١٨/١] ولا يصلى الطاهرُ إلخ: الأصل في جنس هذه المسائل أن المقتدي إذا كان أقوى حالاً من الإمام لا تجوز صلائه، وإن كان دونه أو مثلَه جاز؛ لأن المقتدي إذا قدر على أركان لم يقدُّر الإمامُ عليها كان المقتدي فيها كالمنفرد قبل فراغ الإمام من الصلاة؛ لانعدام حواز بناء القوي على الضعيف، والانفراد في موضع الاقتداء قاطعٌ للصلاة. (النهاية) في معنى المستحاضة ﴿ لَحْ: كمن به سَلَسُ البول، واستطلاق البطن، وانفلاتُ الريح، والجرح السائل، والرعاف، ويجوز اقتداء معذور بمثله إذا اتحد عذرهما، لا إن اختلف.[فتح القدير ١/٣١٨] والإمام ضامن: وصلاة المقتدي إذا كانت أقوى حالاً من الإمام فوقَ صلاته، والشيء إنما يتضمن ما هو دونه، أو مثلَّه، لا ما هو فوقه (العناية) صلاة المقتدي: لأنا نعلم بيقين أن معناه ليس الضمان في الذمة، فإن صلاة المقتدي ليست في ذمة الإمام. [العناية ١٨/١] ولا يُصلّى القارئ: وفي "المحيط": أن القارئ إذا اقتدى بالأمِّي، قال بعضهم: لا يصير شارعاً، حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء، وقال بعضهم: يصير شارعاً ثم يفسُد، حتى لو كان في التطوع يجب القضاء، والصحيحُ هو الأول نُصَّ عليه محمد في "الأصل". (النهاية) خلف الأمي: ذكر قاضي خان علم في "فتاواه": ولا يصح اقتداء الأمي بالأخرس، ويصح اقتداء الأخرس بالأمي، وقال في "المحيط": قال بعض مشايخنا: إنما لا يصح اقتداء الأمي بالأخرس؛ لأن الأخرس لايأتي بالتحريمة، وهي فرض، والأمي يأتي بها فصار كاقتداء القارئ بالأمي. [الكفاية ١/٣١٩-٣١٩] ويجوز أن يَوُمَّ المتيممُ المتوضَّنِين، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف عيلاً، وقال محمد عله: لايجوز؛ لأنه طهارة ضرورية والطهارة بالماء أصلية. ولهما: أنه طهارة مطلقة، ولهذا لا يتقدَّر بقدر الحاجة. ويؤمُّ الماسح الغاسلين؛

ويجوز أن يؤم المتيمم إلخ: إذا اقتدى متوضى عنيمم، فرأى المتوضى ماء دون المتيمم تفسد صلائه، وذا دليل على أن اقتداء المتوضى بالمتيمم إنما يجوز إذا كان المتوضى فاقداً للماء، لا مطلقاً. المتوضىن: ذكر في "الخلاصة": أن اقتداء المتوضىء بالمتيمم في صلاة الجنازة جائز بلا خلاف. (النهاية) وهذا عند أبي حنيفة إلخ: هذا في الحقيقة بناء على ما ذكر في أصول الفقه، فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف التراب خَلَفٌ عن الماء، وعند محمد التيمم خَلَف عن الوضوء. (النهاية) لا يجوز: سواء كان مع المتوضئين ماء أولا. (النهاية)

لأنه طهارة ضرورية: من حيث أنه يصار إليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء، ولهما: أنه طهارة مطلقة أي غير مؤقتة بوقت، بخلاف طهارة المستحاضة، وههنا شبهة معروفة فإن محمد الله حعل طهارة التيمم ضرروية هنا فلذلك لم يجوز إمامته للمتوضئين، وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى إذا انقطع دم المعتدة لحيضة في الثالثة وأيامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمحرد التيمم من غير أن تصلي كما إنا اغتسلت فقال؛ لأن طهارة التيمم مطلقة، وهما جعلاها مطلقة هنا حتى تجوز إمامته للمتوضئين، وضرروية هناك حتى قالا؛ بعدم انقطاع الرجعة بمحرد التيمم، وذلك؛ لأن محمداً على اختار الاحتياط في المتوضئين، فلم يجوز إمامة المتوضئين؛ احتياطاً؛ لأنه لما لم يجوز اقتداء المتوضئين به لا بد له من أن يقتدي بالمتوضئ أو يصلي وحده، فيخرج عن عهدة الصلاة إجماعاً، وكذلك في فصل الرجعة لما القطعت الرجعة ليس له أن يراجعها ولا يحل له وطؤها فكان هذا أخذا الرجعة عنها؛ احتياطاً وإن لم يحل لها أداء الصلاة، وههنا يحل لها الصلاة، فأولى أن ينقطع، وكذا لو اغتسلت بسؤر سبب الاحتياط وإن لم يحل لها أداء الصلاة، وهمنا يحل لها الصلاة، فأولى أن ينقطع، وكذا لو اغتسلت بسؤر سبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه؛ لأن أصله واحد غير منقوض، وهو العمل بالاحتياط، وإنما حاياط، وإنما حاياط، وإنما الموادة في من الله المنارع؛ إنما وأبو حنيفة أخوى اختراط أصلة في حق الصلاة ومن يلحقها، وجانب الحقيقة فيما سواه، فإن الشارع إنما أصلة وهوى مد حكم الطهارة المطلقة في حق الصلاة قال الله تعالى: ﴿ وَلَا لِلْ الله الله عنه من حال من اشتما علم الطهارة ألطهادة أله من حال من اشتما علم الطهارة ألطهادة أله من حال من اشتما علم الطهارة ألطهادة أله من اشتما علم الطهارة الطهادة أله من حال من اشتما علم الطهارة ألطهادة ألصلاة أله من حال من اشتما علم الطهارة الطهادة المحلة ألم الشعما علم الطهارة الألهادة أله من حال من اشتما علم الطهارة الطهارة الطهادة المحدة الم

أصلية: ولا شك أن حال من اشتمل على الطهارة الأصلية أقوى من حال من اشتمل على الطهارة الضرورية. [العناية ٣١٨/١] مطلقة: أي غير مؤقّتة بوقتٍ كطهارة المستحاضة. (العناية)

لأن الخف مانع سراية الحدث إلى القدم، وما حلَّ بالخف يُزيله المسع، بخلاف المستحاضة؛ لأن الحدث لم يُعتبر شرعاً مع قيامه حقيقةً, ويصلي القائم خلْف القاعد، وقال محمد على: لا يجوز، وهو القياس؛ لقوة حال القائم، ونحن تركناه بالنص، وهو ما رُوِي "أن النبي علي صلى آخر صلاته قاعداً، والقوم خلفه قيام ". * ويُصلي المُومىء خلف مثله؛ لاستوائهما في الحال، إلا أن يُومىء المؤتم قاعداً والإمام مضطحعاً؛ لأن القعود معتبر، فتثبت به القوة، ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المُومىء؛ لأن حال المقتدي أقوى، وفيه خلاف زفر على، ولا يصلي الذي المفترض خلف المتنفل؛

يُزيله المسح: وإن حل في كل الخف لكن يزول بالمقدار المعتبر من المسح. لم يعتبر: فلم يجز اقتداء غير المعذور بها. خلف المقاعد: إذا كان الإمام قاعداً يركع ويسجد، فاقتدى به من يصلي قائماً بركوع وسحود. (النهاية) لا يجوز: وهو القياس؛ لأن المقتدي بني صلاته على الإمام، وتحريمة الإمام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه. [الكفاية ٢٩ ٣٠ - ٣٦] ونحن تركناه إلخ: فيكون ثابتاً بالاستحسان، وهو راجع على القياس. القعود معتبر: دليله: أن صلاة التطوع مستلقياً بالإيماء مع القدرة على الفعود لا تجوز. [العناية ٢ ٣ ٣٦] حال المقتدي أقوى: من حال الإمام بقدرته على الركوع والسحود دون الإمام، وحاصله: أن حال الراكع والساجد أقوى، فلا يجوز بناؤه على الضعيف. [البناية ٢ ٣ ٤٦] وفيه خلاف زفر: يعني يجوز عند زفر إمامة المومىء للذي يركع ويسجد؛ لأن صاحب الخلف كصاحب الأصل، ولهذا حازت إمامة المتوضىء، وبه قال الشافعي. [البناية ٢ ٢ ٤٣١]

[&]quot; أخرجه البخاري في صحيحه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: دخلت على عائشة فقلت: ألا تُحدَّنيٰ عن مرض رسول الله ﷺ قالت: بلى، وذكرت القصة، وفيها: قال أبوبكر - وكان رجلاً رقيقاً -: يا عمر! صل بالناس، فقال له عمر: أنت أحق بذلك، فصلى أبوبكر تلك الأيام، ثم أن النبي ﷺ وحد في نفسه خفة، فخرج بين رجلين أحدهما العباس لصلاة الظهر، وأبوبكر يصلي بالناس، فلما رآد أبوبكر دهب ليتاخر، فأوما إليه النبي ﷺ بأن لا يتأخر قال: "أجلساني إلى جنبه" فأجلساه إلى حسب أبي بكر، فجعل أبوبكر يصلي - وهو قائم - بصلاة النبي ﷺ ، والناس بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ فاعد. [رقم: ١٨٧، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به]

لأن الاقتداء بناء، ووصف الفرضية معدوم في حق الإمام، فلا يتحقق البناء على المعدوم. قال: ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر؛ لأن الاقتداء شركة وموافقة، فلابد من الاتحاد، وعند الشافعي: يصح في جميع ذلك؛ لأن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة، وعندنا: معنى التضمُّن مُراعيُّ. ويصلي المتنفل خلف المفترض؛ لأن الحاجة في حقه إلى أصل الصلاة، وهو موجود في حق الإمام، فيتحقق البناء. ومن اقتدى بإمام، ثم علم أن إمامه محدث أعاد؛ لقوله عليه: "من أمَّ قوماً ثم ظهر أنه كان مُحدِثاً أو جنباً: أعاد صلاته وأعادوا"،*

شركة وموافقة: شركة يعني في التحريمة، وموافقة يعني في الأفعال، ولا شركة ولا موافقة إلا عند اتحاد ما تحرما له وفعلاه. [العناية ٣٢٣/١] في جميع ذلك: الظاهر أنه إشارة إلى جميع ماتقدم من قوله: ولا يصلي الطاهر إلخ، وعليه يدل كلام صاحب "الكافي"، ولكن ذكر في "الحاوي"، لا بل في "شرحه" أن اقتداء القارئ بالأمي غير حائز. لأن الاقتداء عنده إلخ: يعني أن كل واحد يصلي بذاته إلا أنه يوافق الإمام في الأركان والانتقال من حبث الوقت. [العناية ٢٥/١] قلت: لو كان الاقتداء عنده أداءً على سبيل الموافقة دون التضمن وحب أن لاتفسد صلاة المأموم بفساد صلاة الإمام.

وعندنا: إشارة إلى قوله على "الإمام ضامن"، على ماتقدم من معناه. (العناية) أصل الصلاة: وهذا بناء على أن مطلق النية كاف في صحة النفل، والفرض يشتمل عليه، فيصح الاقتداء بخلاف العكس. (العناية) ثم علم إلى: قيد بالعلم بعد الاقتداء؛ لأنه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء به بالإجماع. [الكفاية ٢٥٣٥-٣٣٦] هذا الحديث لا يُعرف ولكن جاءت فيه الآثار. [البناية ٢٧/٢٤] أخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار أن علي بن أبي طالب على قال في الرجل يصدي بالقوم حُنباً قال: "بعياد ويعيدون". [رقم: ١٣٤، باب ما يقطع الصلاة] وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي حسن له الترمذي، وذكره المنذري في باب الرواة المختلف فيهم من الترغيب فقال: واه وقد وثق. قلت: فالحديث حسن لكن فيه انقطاع، لأن عمروا لم يلق علياً، وهو لا يضرنا لاسيما وقد قال يحيى بن سعيد: مرسلات عمرو بن دينار أحب إلى كذا في "تدريب الراوي". [إعلاء السنن ٤/ ٢٠٩] =

وفيه خلاف الشافعي على ما تقدم، ونحن نعتبر معنى التضمُّن، وذلك في الجواز والفساد. وإذا صلى أمِّي بقوم يقرءُون، وبقوم أمِّينَ: فصلاتهم فاسدة عند أبي حنيفة على، وقالا: صلاة الإمام، ومن لا يقرأ تامة؛ لأنه معذور أمّ قومًا غير معذورين، فصار كما إذا أمَّ العاري عراةً ولابسين. وله: أن الإمام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها، فتفسد صلاتُه؛ وهذا لأنه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءتُه قراءةً له،

وفيه خلاف الشافعي: لقول النبي ﷺ: "أيما رجل صلى بقوم ثم تذكر حنابةً أعاده و لم يعيدوا"، وروي أن النبي ﷺ دخل في صلاة، وأحرم الناسُ خلفه، ثم تذكر أنه حنب، فأشار إليهم كما أنتم ثم خرج، واغتسل ورأسُه يقطر ماءً، و لم يأمر بالإعادة، وروي أن النبي ﷺ قال: "إذا صلى الإمام بقوم وهو على غير وضوء أحزأهم صلاتهم وهو يعيد" قلنا: هذا كان في بدء الإسلام، ثم نسخ بما روينا.

على ما تقدم: من أن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة من غير معنى التضمن. [العناية ١ ٣٢٦] فاسدة: سواء علم الإمام أن خلفه قارئ، أو لم يعلم؛ لأن القراءة فرض، فلا يختلف بين العلم والجهل، كما لو ترك القراءة ناسياً. وقالا إلخ: وعلى هذا الخلاف إذا أم الأخرسُ قارئين وخُرُساً. (فتح القدير) إذا أم العاري إلخ: وكما إذا أم صاحبُ الجرح السائل لأصحاب الجرح والأصحَّاء. وله إلخ: وشرط الكرعي للفساد في إمامة القارئ نية الإمامة؛ لأنه يأتيه الفساد من قبله. [فتح القدير ٢٧٧/١]

وهذا: إشارة إلى ترك فرض القراءة. (العناية)

= وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن أبي جعفر أن علياً صلى بالناس وهو جنب، أو على غير وضوء، فأعادوا، وأمرهم أن يعيدوا. [رقم: ٣٦٦٣، باب الرحل يؤم القوم وهو جنب أو على غير وضوء] وقال الحافظ في "الدراية": فلعلهما أثران (يريد هذا، والأثر السابق عن على قولاً) وسكت عنهما، قلت: إسناده حسن مع انقطاع فيه، وهو لا يضرنا. [إعلاء السنن ٢١٠٤] وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن على بن أبي طالب قال: صلى بنا رسول الله علي يوماً فانصرف، ثم جاء ورأسه يقطر ماء، فصلى بنا، ثم قال: "إني صليت بكم آنفاً وأنا جنب، فمن أصابه مثل الذي أصابي، أو وحد رزًا في بطنه، فليصنع مثل ما صنعت". [رقم: ٧٧٧، ٢٧/٢] ومدار طرقه على ابن لهيعة، وفيه كلام، قلت: ابن لهيعة حسن الحديث كما مر غير مرة، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ٢١/٤]

بخلاف تلك المسألة وأمثالها؛ لأن الموجود في حق الإمام لا يكون موجودا في حق المقتدي. ولو كان يصلي الأُمِّي وحده، والقارئ وحده: حاز، هو الصحيح؛ لأنه لم تظهر منهما رغبة في الجماعة. فإن قرأ الإمام في الأوليين، ثم قدّم في الأحريين أمِّياً: فسدت صلا تُهم، وقال زفر كله: لا تفسد؛ لتأدِّي فوض القراءة. ولنا: أن كل ركعةٍ صلاةً، فلا تُحلَّى عن القراءة إما تحقيقاً، أو تقديراً، ولا تقدير في حق الأمي؛ لانعدام الأهلية، وكذا على هذا لو قدمه في التشهد، والله أعلم تعالى بالصواب.

المسألة: يريد ما استشهدا به من العاري إذا أم عراة ولابسين. (العناية) في حق المقتدي: ولما فسدت صلاة الإمام فسد صلاة جميع المقتدين. (النهاية) لأنه لا يقال للمقتدي العاري بالإمام اللابس: إنه لابس لا عرفاً، ولا شرعاً. ولو كان إلى عن الصلاة بقراءة ولا شرعاً. ولو كان إلى القدرة على جعل الصلاة بقراءة بالاقتداء بالقارئ معتبراً، لما جاز صلاة الأمي وحده، والقارئ وحده؛ لاقتداره صلاته بقراءة بالاقتداء بالقارئ. [العناية ٢٧/١] الأمي: منسوب إلى الأم أي هو كما ولدته أمه. (العناية) هو الصحيح: في "شرح الطحاوي": لا رواية فيه عن أبي حنيفة، واختلف فيه، فقيل: تفسد في قياس. [فتح القدير ٢٧/١]

لأنه لم تظهر منهما إلى: تحقيقه: أن الأمي عند وجود القارئ يجعل قادراً على القراءة من وجه، دون وجه؛ لأنه قادر عليه بالغير عاجز بالذات على ما حققناه، ثم إذا وُجد منهما رغبة في الجماعة ترجح جانب القدرة على جانب العجز، فيعتبر قادراً مخاطباً بجعل صلاته بقراءة، أما إذا لم يوجد منهما رغبة في الجماعة، فلا يصير حينئذ جانب القدرة ظاهراً، فيعتبر عاجزاً، والعجز ينافي الخطاب، والله أعلم. قدم: أي أحدث، فاستخلف أمياً. (العناية) صلاقهم: كمالو استخلف صبياً، أو امرأة. (النهاية)

لا تفسد: وكذا عن أبي يوسف في غير رواية الأصول. (الكفاية) فوض القراءة: يعني أن القراءة فرض في الأوليين وقد تأدى فصار الأمي والقارئ بعده سواء. (البناية) أو تقديراً: كما في الأخريين، فإن القراءة في الأوليين قراءة في الأخريين بالحديث. [العناية ٣٢٨/١] لانعدام الأهلية: والشيء إنما يقدر إذا أمكن تحقيقه. (العناية) وكذا على هذا إلخ: أي قبل أن يقعد قدر التشهد ولو قدمه بعد ما قعد قدر التشهد فهو على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه المعروف بين أبي المعروف المع

باب الحدَث في الصّلاة

ومَن سبقه الحدثُ في الصلاة: انصرف، فإن كان إماماً: استخلف وتوضّأ وبني. والقياسُ: أن يستقبل، وهو قول الشافعي كله؛ لأن الحدث ينافيها، والمَشي والانحراف يفسدانها، فأشبه الحدث العَمْد. ولنا: قوله عليه: "من قاء أو رَعَف أو أمذَى في صلاته:

باب إلخ: لما ذكر أحكام السلامة عن العوارض في الصلاة انفراداً وجماعةً؛ لأنها هي الأصل، ذكر في هذا الباب ما يعرض له من العوارض، ويمنعه من المضي.[العناية ٣٢٨/١] انصوف: والمعين من غير توقف بعد سبق الحدث؛ لأنه إذا وقف يصير مؤدياً جزء الصلاة مع الحدث فتنقطع صلاته فيبنى حينئذ، وأشار إليه بقوله: انصرف وهو جزاء الشرط، والجزاء لا يتراخى عن الشرط، ولو مكث في مكانه قدر ما يؤدي ركناً فسدت صلاته. [البناية ٤٧/٢] استخلف: بأن يأخذ بثوب رجل إلى المحراب أو يشير إليه. (فتح القدير) وتوضأ: معطوف على قوله: وانصرف، لا على قوله: واستخلف، فإن هذين الحكمين لا يختصان بالإمام. وبني: وكان مالك ينظه يقول في الابتداء: بيني، ثم رجع، وقال: لا يبني ثم رجع، وقال: يبني، فعابه محمد ينظم في كتاب الحجة برجوعه من الأثر إلى القياس.[الكفاية ٣٢٩/١] أن يستقبل: لأن الحدث ينافي الصلاة؛ لأنما تستلزم الطهارة، والحدث ينافي الطهارة، ومنافي اللازم مناف للملزوم، والشيء لايبقي مع المنافي. (العناية) يفسدالها: وكل ما يفسدها لا تبقى معه، كالحدث العَمْد، فالصلاة لا تبقى مع المشي والانحراف.[العناية ٣٢٩/١] فأشبه الحدث العمد: أي أشبه الحدث السابق - وهو الحدث السماوي - الحدث العمد، فكما أن في الحدث العمد تبطل الصلاة فكذلك في الحدث السماوي. [البناية ٢/٢٥٤-٤٥٣] ولنا إلخ: و قد أجمع الخلفاء الراشدون وفقهاء الصحابة ١١٠٠ كعبد الله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، وسلمان الفارسي الله على ما قلنا، وبمثله من الإجماع يُترك القياس.[العناية ٢٠/١] قوله ﷺ من قاء إلخ: فإن قلت: هذا الحديث معارض بما روي عن على بن طلق قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا فَسَى أحدكم في الصلاة فلينصرف، وليتوضأ، وليُعد الصلاة"، ولما تعارضت الأخبار وجب الرجوع -إلى القياس، وهو يوجب الاستقبال بما بينا. أجيب بأن التوفيق مقدم على التساقط، ونحن نُوفَق بين الحديثين، فيُحمَل الأول على سبق الحدث من غير تعمد، والثاني على صورة العمد.

فلينصرف وليتوضاً وليبن على صلاته ما لم يتكلم"، * وقال عليه الإنا صلى أحدكم فقاء أو رعَف: فليضع يدَه على فمه، وليقلم من لم يُسبق بشيء". * والبلوى فيما يَسبق دون ما يتعمده فلا يُلحقُ به. والاستئناف أفضل؛ تحرُّزًا عن شبهة الخلاف، وقيل: إن المنفرد يستقبل، والإمام والمقتدي يبني؛ صيانة لفضيلة الجماعة. والمنفرد إن شاء أتم في منزله، أي الأنفل له ذلك

وليقدم إلخ: قلت: هذا القدر من الحديث يصلح دليلاً على قوله: استخلف، لا على قوله: توضأ وبنى، حيث لا يدل على جواز البناء، وعدم فساد الصلاة، كما هو متنازع بيننا وبينه، وإنما يدل على الاستخلاف، والخصّم لا يخالفنا فيه إلا أن يقال: صحة الاستخلاف يدل على بقاء صلاة الإمام؛ إذ لوفسدت فسدت صلاة القوم أيضاً على ما حققناه من أن صلاة الإمام يتضمن صلاة القوم جوازًا وفساداً؛ لقول البني على "الإمام ضامن"، فلا يفيد الاستخلاف، فحينئذ يكون دليلاً على المجموع، وحجةً على الخصم.

من لم يسبق بشيء: أي يقدم المدرك، لا المسبوق، ولو قدم المسبوق فإذا أتم صلاته لزم عليه أن يقدم مدركاً حتى يتم صلاة الإمام بالتسليم، فلزم من تقديم المسبوق تكرار الاستخلاف. والبلوى إلخ: قيل: هو جواب عن قياس الشافعي الحدث السابق بالحدث العمد فاسد؛ لوجود قياس الشافعي الحدث السابق بالحدث العمد فاسد؛ لوجود الفارق؛ لأن السابق فيه البلوى لحصوله بغير فعله، فجاز أن يُجعل معذوراً، بخلاف العمد، فلا يجوز إلحاق السابق به كذا في الشروح. وفيه نظر؛ لأنه قال: والقياس أن يستقبل، وذلك اعتراف بصحة القياس إلا أنه ترك بالنص، وفي الاشتغال ببيان فساده تناقض، والظاهر أن مراده ترك إلحاق العمد بالسابق. [العناية ١/١٣٦]

الاستنناف: أي استقبال الصلاة أفضل من البناء.(البناية) في منـــزله: الذي توضأ فيه بعد الانصراف، وهو اختيار شمس الأثمة السرخسي وشيخ الإسلام خواهر زاده ليكون جميع الصلاة مؤدًّى في مكان واحد.[العناية ٢٣١/١]

" تقدم في نواقض الوضوء من رواية عائشة والخدري. [نصب الراية ٢١/٢] أخرج ابن ماجه في سننه حديث عائشة عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: من أصابه في، أو رُعاف أو قُلْسُ أو مدي، فلينصرف، فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في دلك لايتكلم [رقم: ٢٢٢، باب ماجاء في البناء على الصلاة]

أو لا يكون بينهما حائل، ومَن ظن أنه أحدث، فنحرج من المسجد، ثم عَلم أنه الإمام والمقتدي للمام والمقتدي للمام والقتدي للم يكن خرج من المسجد، يُصَلِّي ما بقي. والقياس لم يُحدِث استقبل الصلاة، وإن لم يكن خرج من المسجد، يُصَلِّي ما بقي. والقياس فيهما: الاستقبال، وهو رواية عن محمد علله؛ لوجود الانصراف من غير عذر.

حائل: أي مانع من صحة الاقتداء. (فتح القدير) ما بقي: من صلاته؛ لأن المسجد - وإن تباعدت أطرافه- عنسزلة مكان واحد بدليل صحة الإقتداء، وعدم تكرر وجوب سجدة التلاوة. [البناية ٢٦/٢] الاستقبال: لوجود الانصراف من غير عذر كما إذا كان على قصد الاعراض. (العناية) كما إذا ظن المتيمة الماء، وكان سراباً، فانصرف من الصلاة، أو ظن المصلي أن في ثوبه نجاسة، فانصرف، وعُلم أن ليس فيه نجاسة، لا يجوز له البناء؛ لوجود الانصراف من غير عذر. عن محمد: خلاف محمد على فيما إذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة؛ ليتحقق الانصراف، وأما إذا كان يمشي في المسجد، ووجهه إلى القبلة بأن كان باب المسجد على حائط القبلة لا تفسد صلاته بالاتفاق. [الكفاية ١٩٣١]

علو: ثابت في نفس الأمر. (فتح القدير)

"هذا الحديث بهذا اللفظ غريب. [البناية ٢/٤٥٤] ولكن أخرج أبو داود وابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هي قالت: قال رسول الله هي إذا أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ بأنفه، ثم لينصر ف. [السنن لأبي داود، رقم: ١١٢٤، باب استئذان المحدث للإمام، والسنن لابن ماجه رقم: ١٢٢٢، باب استئذان المحدث للإمام، والسنن لابن ماجه رقم: ١٢٣٢، باب ما حاء فيمن أحدث في الصلاة كيف ينصر ف] وصححه الحاكم في "المستدرك"، والهينمي في "بحمع الزوائد"، وحَسنه في "الجامع الصغير" والعزيزي. [إعلاء السنن ٢/٥] وأخرج الدار قطني في سننه عن علي موقوفاً، قال: إذا أم الرجل القوم، فوجد في بطنه رزءاً، أو رعافاً، أو قيناً، فليضع ثوبه على أنفه، وليأخذ بيد رجل من القوم فليقدمه. [٢/٥١، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه] ولان قلت: لا يضرنا إرساله؛ لأن المرسل عندنا ولا قلت: استدللتم بحديثيه أحدهما مرسل والآخر ضعيف، قلت: لا يضرنا إرساله؛ لأن المرسل عندنا أبي طالب، وأبي بكر الصديق، وسلمان و عمر و ابن مسعود هي، وروي من التابعين عن علي بن أبي طالب، وأبي بكر الصديق، وسلمان و عمر و ابن مسعود هي، وروي من التابعين عن علقمة، وطاؤوس، وسالم بن عبدالله، وسعيد بن حبير، والشعبي، وإبراهيم النخمي، وعطاء، ومكحول، وسعيد بن المسيب، وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء! وقولهم فيما لا يُدرك بالقياس كالنص في كونه المسيب، وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء! وقولهم فيما لا يُدرك بالقياس كالنص في كونه المسيب، وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء! وقولهم فيما لا يُدرك بالقياس كالنص في كونه المسيب، وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء! وقولهم فيما لا يُدرك بالقياس كالنص في كونه والمحتورة على القياس حتى قال بعضهم: في المسالة إجماع الصحابة. [البناية ٢/٥٥٥]

وجه الاستحسان: أنه انصرف على قصد الإصلاح؛ ألا ترى أنه لو تحقّق ما توهمه: بنى على صلاته، فألحق قصد الإصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج. وإن كان السحد الستخلف فسدت؛ لأنه عمل كثير من غير عذر، وهذا بخلاف ما إذا ظن أنه افتتح الصلوة على غير وضوء، فانصرف، ثم علم أنه على وضوء، حيث تفسد وإن لم يخرج؛ لأن الانصراف على سبيل الرفض؛ ألا ترى أنه لو تحقق ما توهمه يستقبله، فهذا هو الحرف، المانوس الصفوف في الصحراء له حكم المسجد. ولو تقدم قدامه فالحد هو السترة، وإن لم تكن فمقدار الصفوف خلفه، وإن كان منفرداً: فموضع سجوده من كل حانب.

بحقيقته: فعلم أن القصد إلى الشيء ملحق بحقيقة ذلك الشيء. (الكفاية) وإن كان استخلف: أي وإن كان الذي ظن أنه أحدث استخلف ثم علم أنه لم يحدث فسدت أي صلاته وإن لم يخرج من المسجد. (البناية) فهذا: أي هذا الذي ذكرنا أن الانصراف إذا كان على قصد الإصلاح لم تفسد صلاته ما لم يخرج، أويستخلف، وإذا كان على قصد الإعراض والرفض، فسدت. [العناية ٢٣٣/١] هو الحرف: أي الأصل الذي تخرج عليه المسائل، وهو أن الانصراف إذا كان على سبيل قصد الإصلاح لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد، وإذا كان على سبيل الرفض يستقبل وإن لم يخرج من المسجد. [الكفاية ٢٣٣/١]

ومكان الصفوف إلى: أنه إذا كان يصلي في الصحراء لا يخلو إما أن يكون إماماً أو منفرداً، وعلى التقديرين لا يخلو إما أن يكون بينه سترة أو لايكون، فإن كان إماماً وكان الصفوف كالمسحد في حقه فإذا سبقه الحدث فإنه ينصرف ويستخلف ما دام في مكان الصفوف، فإذا خرج من الصفوف و لم يستخلف فقد بطلت صلاته؛ لاختلاف المكانين من غير عذر هذا إذا لم يكن سترة، فإن كانت بين يديه سترة فالمعتبر حد السترة إذا مشى قدامه. [البناية ٤٨/٢] حكم المسجد: فإذا وقع خارجاً عن الصفوف، بأن وقع خلفها لا يجوز له البناء، وكذا إذا جاوز عن الصفوف من جانب اليمين، أو اليسار.

فَمُقَدَّارِ الصَّفُوفِ: أي فالمعتبر مقدار الصفوف التي خلفه أي خلف الإمام حتى إذا كان من آخر الصفوف إلى الأمام خمسة أذرع، فإن لم يخرج عن هذا المقدار يبني ولا يستقبل، وإن خرج عن هذا المقدار ولم يستخلف بطلت صلاته؛ لأن الإمام بعد سبقه الحدث كان عليه الاستخلاف؛ ليسير هو في حكم المقتدي به؛ لأنه صار مقتدياً، وذكر الصفوف بالجمع باعتبار الغالب. [البناية ٤٨/٢]

وإن جُنَّ، أو نام فاحتلم، أو أُغمي عليه: استقبل؛ لأنه يندُرُ وجودُ هذه العوارض، فلم يكن في معنى ما ورد به النص، وكذلك إذا قهقه؛ لأنه بمنزلة الكلام، وهو قاطع. وإن حصر الإمام عن القراءة، فقدَّم غيره: أجرزاهم عند أبي حنيفة، وقالا: لا يُجزئهم؛ لأنه يندُرُ وجوده، فأشبه الجنابة في الصلاة. وله: أن الاستخلاط لعلّة العَجْز، وهو هنا ألزم، والعَجْزُ عن القراءة غيرُ نادرٍ، فلا يلحق بالجنابة. ولو قرأ مقدار في باب المدن ما تجوز به الصلاة: لا يجوز الاستخلاف بالإجماع؛ لعدم الحاجة إليه، وإن سبقه الحدث ما تجوز به الصلاة: لا يجوز الاستخلاف بالإجماع؛ لعدم الحاجة إليه، وإن سبقه الحدث بعد التشهد: توضأ وسلم؛ لأن التسليم واحب، فلا بد من التوضيّى، ليأتي به.

استقبل: أي إن وحدت هذه الأشياء قبل أن يقعد قدرالتشهد، أما بعده فلا؛ لأنه إما أن يمكث بعد صيرورته محدثاً بهذه العوارض في مكانه، فيصير مؤدّياً جزاً من الصلاة مع الحدث، أو يضطرب عندها، وذلك فعل منه، وبه تتم الصلاة عند أبي حنيفة، وإن لم يكن يقصده؛ لأن الفعل المفسد لا يختلف بين كونه مقصوداً أولا. (فتح القدير) النص: وهو قوله على: "من قاء أو رعف في صلاته" الحديث. (العناية) بحنزلة الكلام: في أن كلا منهما ينقل المعنى من ضميره إلى فهم السامع. (العناية) وهو قاطع: لأنه على قال: "ما لم يتكلم". (العناية) حصر الإهام: كل من امتنع عن شيء لم يقدر عليه فقد حصر عنه. (العناية) أجزأهم إلخ: وذكر أبو اليسر إنما يجوز الاستخلاف إذا كان يحفظ القرآن إلا أنه لَحِقه حوف أو خجل، فامتنعت عليه القراءة، وأما إذا نسي فصار أمّياً لم يجز الاستخلاف. [العناية ١/٣٣٤]

لا يُجزنهم: قال في "النهاية": بل يُتمها بدون القراءة كالأمي إذا أمّ قوماً أميين، ونسبه بعض الشارحين إلى السهو؛ لأن مذهبهما أنه يستقبل. لأنه: أي الحصر عن القراءة نادر الوجود، كالجنابة في الصلاة، فلم يكن في معنى ماورد به النص من الحدث الذي تعم به البلوى.(العناية) هنا ألزم: لأن المُحدث قد يجد في المسجد ماء، فيمكنه إتمامُ صلاته من غير استخلاف، أما الذي نسي جميع ما يحفظ لا يقدر على الإتمام إلا بالتذكير والتعليم. والعجز: حواب عن قولهما: أنه يندر وجوده.[العناية ٣٣٤/١] مقدار إلخ: وهو آية عنده، وثلاث آيات عندهما. لا يجوز: أي الاستخلاف، ولو فعل مع إمكان آية فسدت.(فتح القدير) وسلم: أي إن أراد إتمام الواحب.

وإن تعمد الحدث في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً ينافي الصلاة: تمت صلاته؛ لأنه يتعذر البناء لوجود القاطع، لكن لا إعادة عليه؛ لأنه لم يبق عليه شيء من الأركان. فإن رأى المتيمّم الماء في صلاته: بطلت، وقد مرّ من قبل. وإن رآه بعد ما قعد قدر التشهد، أو كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه، أو خلع خفيه بعمل يسير، أو كان أمّيا فتعلم سورة، أو عُرياناً فوجد ثوباً، أو مُومئاً فقدر على الركوع والسجود، أو تذكّر فائتة عليه قبل هذه، أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمّايًا، أو طلعت الشمس في الفجر،

في هذه الحالة: يعني بعد التشهد. (العناية) بطلت: للقدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف، بخلاف ما إذا أحدث المتيمم في الصلاة، فانصرف فوجد ماء، فإنه يتوضأ ويبني دون فساد؛ لأن انتقاض التيمم برؤية الماء باعتبار ظهور الحدث السابق، ورؤية الماء ههنا بعد انتقاضه بالحدث، فلم تُوجد القدرةُ حال قيامه، فلا يتحقق انتقاضه مستنداً. [فتح القدير ٢٥/١]

وقد مرً: في باب التيمم حبث قال: وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استعماله. [العناية ٢٣٥/١] وإن رآه إلح: بيان مسائل تسمى باثني عشرية، وهي مشهورة. (العناية) بعمل يسير: بأن كان الخف واسع الساق لا يحتاج في نزعه إلى المعالجة، وإنما قيد به؛ لأنه إذا كان ضيقاً فعالج بالنزع تمت صلاته بالاتفاق. فتعلم سورة: قيل: تذكر بعد النسيان؛ لأن التعلم لابد له من التعليم، وذلك فعل ينافي الصلاة، فتتم صلاته بالاتفاق، وقيل: سمعها بلا اختيار، وحفظها بلا صنع. (العناية)

فوجد ثوباً: أي من غير طلب منه. عليه: أي عليه أو على إمامه، وفي الوقت سعة. (فتح القدير) فاستخلف أمياً: قبل: هو اختيار المصنف على وأما على اختيار فخر الإسلام فلا فساد في الاستخلاف بعد التشهد بلاخلاف. [العناية ٣٣٥/١] في الفجر: يعني طلوعها مفسد فإذا طلعت بعد ما قعد قدر التشهد قبل أن يسلم فسدت عند أبي حنيفة خلافاً لهما. [فتح القدير ٣٣٥/١]

أو دخل وقت العصر وهو في الجمعة، أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن بُرء، أو كان صاحب عُذر فانقطع عذره كالمستحاضة، ومن بمعناها: بطلت صلاته في قول أبي حنيفة عليه، وقالا: تمت صلاته. وقيل: الأصل فيه أن الخروج عن الصلاة بِصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة عليه، وليس بفرض عندهما، فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة، وعندهما: كاعتراضها بعد التسليم.

في الجمعة: قيل: كيف يتحقق هذا الخلاف، ودخولُ العصر عنده إذا صار ظل كل شيء مثليه، وعندهما إذا صار مثله . وأحيب بأن هذا على قول الحسن بن زياد أن بين الظهر والعصر وقتاً مهملاً، فإذا صار ظل الشيء مثله تحقق الخروج عندهم، وتحت الصلاة عندهما، وعنده باطلة، وهذا يخالفُ قول المصنف: أو دخل وقت العصر في الجمعة، وقيل: يمكن أن يقعد في الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد إلى أن يصير الظل مثليه، فحينئذ يتحقق الخلاف. [العناية ٢ / ٣٣٥]

فسقطت عن بوء: لأن سقوطها بغير صنعها فيكون مُبطلاً؛ لأن الخروج من الصلاة بصنعه فرض عند الإمام في رواية كما بينا أنفاً لا عندهما. [مجمع الأفر ١٧٥/١] فانقطع عذره: والمراد بالزوال أن يستوعب الانقطاع وقتاً كاملاً. (مجمع الأفر) وهن بمعناها: نحو: من به سلس البول، وانطلاق البطن، وانفلات الريح. (البناية) قيل إلخ: هو قول أبي سعيد البردعي، وعليه العامة، وفيه إشارة إلى أن المحتار عند المصنف غيره وهو قول الكرخي، فإن فسادها بالأمور المذكورة عند أبي حنيفة ليس لذلك عند الكرخي؛ لأن الفعل قد يوجد معصية بأن قهقه أو كذب، ولا يجوز أن تكون المعصية فرضاً بل الخروج بفعل المصلي ليس بفرض بالاتفاق، وإنما عنده أن هذه الأشياء مغيرة للصلاة، ووجود المغير بعد التشهد كوجوده قبله؛ لما أنه في حرمة الصلاة، ولهذا إذا نوى المسافر في هذه الحالة الإقامة أنم، والمعنى بالمغير ما تجب الصلاة بعد وجوده على غير الصفة الواجبة هي عليها قبله، فإن الصلاة تجب بعد رؤية الماء، وانقضاء مدة المسح، ووجدان الثوب، وتعلم السورة بالوضوء، والغسل، واللبس، والقراءة، بعد أن كانت واجبة بطهارة التيمم والمسح والعرى وعدم القراءة، وقيل: المعنى به كون الصلاة جائزة؛ للاجتماع به وبضده فإلها تصح بالتيمم والمسح والإيماء وأضدادها. [العناية ١٣٣٦/١٣]

لهما: ما روينا من حديث ابن مسعود في . وله: أنه لا يُمكنه أداءُ صلاة أخرى إلا بالخروج من هذه، وما لايتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً. ومعنى قوله: "تمت" قاربت التمام، والا ستخلاف ليس بمُفسد، حتى يجوز في حق القارئ،

ماروينا: ولأن الخروج لوكان من الأركان كان لا يُتأدى إلا بقربة، كسائر الأركان من الركوع والسحود، ولا يقال: إنه يتأدى بالحدث العمد والقهقهة، فعلمنا أنه ليس بركن، ولأنه لوكان ركناً للصلاة لكان إذا ولت وحد في وسط الصلاة لا تفسد به الصلاة. (النهاية) حديث ابن مسعود فيه: يريد به قوله في "إذا قلت هذا أو فعلت هذا "الحديث. علن في التمام بأحدهما، فمن علق بثالث فقد خالف النص. العناية ٢٣٦/١ وله إلخ: الأوضح في التعليل من قبل أبي حنيفة أن يقال: إن إتمام الصلاة واحب؛ إذ تمامها منها، وهي واحبة، فكذا إتمامها، وتمامها بإتمامها، وإتمامها بما يضادها؛ إذ الشيء إنما ينتهي بماينافيه كالليل ينتهي بالنهار، والسواد بالبياض، كما لا يخفى. من هذه: أنه إذا تحرّم للظهر مثلاً فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر لزمه أداء العصر مثلاً ولا عليه أداءها إلا بعد الخروج عن تحريمة الظهر؛ لأن العصر لا يتأدى بحده التحريمة فيكون الخسروج عن تحريمة الظهر سبباً يتوصل به إلى أداء العصر وأداء العصر فرض، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً كالانتقال من ركن إلى ركن في باب الصلاة عدّ من الأركان، فرضا، ولا يخرج عن الأولى على وجه بقي صحيحاً إلا بصنع يوجد منه فكان فرضاً، وهذه النكتة منقولة فرض، ولا يخرج عن الأولى على وجه بقي صحيحاً إلا بصنع يوجد منه فكان فرضاً، وهذه النكتة منقولة عن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي. البناية ٢٠/٤٤]

يكون فرضاً: ومعلوم أن الطلب إنما يتعلق بفعل المكلّف بناءً على اختياره، لا بلااختيار. ومعنى: جواب عن استدلالهما بحديث ابن مسعود (العناية) قاربت التمام: وتقريره: أن معنى قوله علينا: "من وقف بعرفة فقد تم حجه" أي قارب النمام؛ لبقاء فرض بعده وهو طواف الزيارة بالاتفاق. وقال علينا: "لقنوا موتاكم..." الحديث أي الذي شارف الموت. (البناية) ليس بمفسد: هذا جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله: "أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً،" تقديره: أن يقال: ينبغي أن لا تفسد الصلاة عند أي حنيفة باستخلاف الأمي بعد قدر التشهد؛ لأن الاستخلاف عمل كثير مفسد للصلاة، وهو صنع منه فيحرج عن الصلاة باستخلاف، وتقدير الجواب: أن الاستخلاف نفسه ليس بمفسد بدليل أنه لو استخلف القارئ في صلاته لم يضره وهو معنى قوله: حتى يجوز في حق القارئ أي حتى يجوز الاستخلاف في حق المصلي القارئ، فعلم أن نفس الاستخلاف ليس بمفسد. [البناية ٢/٢٧٤]

وإنما الفساد ضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة. ومن اقتدى بإمام بعد السلام الفساد ضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة. ومن اقتدى بإمام بعد ما صلى ركعة، فأحدث الإمام فقدَّمه: أجزأه؛ لوجود المشاركة في التحريمة، والأولى لإيتقدم؛ للإمام: أن يُقدِّم مدركا؛ لأنه أقدرُ على إتمام صلاته، وينبغي لهذا المسبوق أن لايتقدم؛ من المسبوق من المسبوق

وإنحا الفساد إلخ: حاصله: أن الاستخلاف صنعة، وهي ليست بمفسدة نعم يثبت بالاستخلاف حكم شرعى، وهو عدم صلاحية الإمامة، وهو مفسد، فظهر أن الفعل ليس بمفسد، وما لزم منه مفسد.

حكم شرعي إلخ: يُشكل بما إذا استخلف امرأةً، وقد سبقه حدث، وخَلْفَه رجال ونساء، حيث يُفسِد صلاته وصلاة القوم؛ لاشتغاله باستخلاف من لايصلح للخلافة، فيُفسِد صلاته، وصلاة القوم، فلو لم يكن استخلاف من لايصلح للإمامة مُفسِداً، بل كان الفساد لعدم صلاحية الإمامة وجب أن لا تفسد صلاة الإمام في هذه المسألة بالاستخلاف، بل تفسد صلاة من لا تصلح المرأة لإماميته، وهم الرحال خاصة، كما هو مذهب زفر. قلت: معنى عبارة الشارح أن الاستخلاف بنفسه ليس بمُفسِد؛ إذ قد يحصل بالإشارة، أو يقال: إنه ليس بمفسد؛ لأنه سنة مُنهية متممة مُكملة ، وإنما الفساد ههنا لضرورة حكم شرعى، وهو عدم صلاحية الإمامة.

صلى ركعة: لوقال المصنف: بعد ما ركع، لكان أشمل؛ ليتناول ما بعد تمام ركعة، أو ركعتين، أو ثلاث ركعات، وما إذا ركع و لم يتم الركعة، والمقصود إثبات المسبوقية، وإنما قلنا: بعد ماركع؛ إذ لو كان قبل الفراغ من الركوع لم يكن مسبوقاً. أجزأه: قد يقال: يجب أن لايجوز؛ لورود الأمر بتقديم المدرك في قول النبي ﷺ: "وليقدم من لم يُسبَق بشيء". إلا أن يحمل على الاستحباب بدلالة أن تقديم المسبوق حائز بالإجماع.

في التحريمة: يعني أن صحة الإستخلاف بالمشاركة في التحريمة.(البناية) مدركاً: أي لأن المدرك أقدر من المسبوق عن السلام، المسبوق - إذا أتمّ صلاةً الإمام - يقدّم مدركاً آخر للسلام؛ لعجزه من السلام، أما المدرك فيسلم إذا أتم صلاة الإمام بدون استخلاف آخر فيثبت أنه أقدر من المسبوق.(البناية)

لأنه أقدر إلخ: أفاد التعليل أن الأولى أن لا يُقدم مقيماً إذا كان مسافراً، ولا لاحقاً؛ لألهما لا يقدران على الإتمام، وحينئذ فكما لا ينبغي للمسبوق أن يتقدم كذا هذان، وكما يقدّم مدركاً للسلام لو تقدم كذا الآخران.[فتح القدير ٣٣٧/١] إتمام صلاته: وقد قال النبي الله: من قلّد إنساناً عمداً وفي رعيته من هو أولى منه، فقد حان الله ورسوله.(النهاية)

لعَجْرِه عن التسليم. فلو تقدم يبتدئ من حيث انتهى إليه الإمام؛ لقيامه مقامه. وإذا انتهى إلى السلام يُقدم مدرِكاً يسلّم بهم، فلو أنه حين أتم صلاة الإمام قهقه، أو أحدث متعمداً، أو تحرج من المسجد: فسدت صلاته، وصلاة القوم تامة؛ لأن المفسد في حقه وتحد في خلال الصلاة، وفي حقهم بعد تمام أركافا. والإمام الأول إن كان فرغ لا تفسد صلاته، وإن لم يفرغ: تفسد، وهو الأصح، فإن لم يُحدث الإمام الأول، وقعد قدر كملاة القوم المنافعة، أو أحدث متعمداً: فسدت صلاة الذي لم يُدرك أول صلاته عند التشهد، ثم قهقه، أو أحدث متعمداً: فسدت صلاة الذي لم يُدرك أول صلاته عند أبي حنيفة. وقالا: لاتفسد، وإن تكلم أو خرج من المسجد: لم تفسد في قولهم جميعاً.

من حيث انتهى إلخ: فلذا قالوا: لو استخلف في الرباعية مسبوقاً بركعتين، فصلى الخليفة ركعتين، ولم يقعد فسدت صلاته. [فتح القدير ٢٣٧/١] يسلم بهم: يعني إذا انتهى إلى وقت السلام تأخر، وقدّم رحلاً من المدركين يسلم بهم؛ لأنه عاجز عن السلام؛ لبقاء الركعة عليه، فيستعين عمن يقدر عليه؛ لأن إتمامه بعد سلام الإمام، ثم يقوم هو، فيقضي ما بقي عليه من صلاته، وصلاة القوم تامة؛ لأنه لم يبق عليهم شيء (النهاية) تامة: لأنه لم يبق عليهم البناء، ولو ضحكوا بأنفسهم في هذه الحالة كانت صلاقم تامة، وضحك الإمام في حقهم لا يكون أكثر تأثيراً من ضحكهم. وجد: وفساد الجزء يستلزم عدم صحة البناء.

عام اركافا: فيُوجد ما يُفسد الجزء الأخير من غير استناده إلى أول الصلاة. تفسد: لأن الإمام الأول مقتد بالثاني، فكما أن المفسد وقع في أثناء صلاته وقع في أثناء صلاة الإمام الأول أيضاً، فيفسد صلاته وهو الأصح: احتراز عن رواية أبي حفص أن صلاته أيضاً تامة؛ لأنه مدرك أول صلاته، فيكون كالفارغ بقعدة الإمام قدر التشهد. (العناية) الإمام الأول: لفظ الأول هنا تساهل؛ إذ ليس في صورة هذه المسألة إمام ثان؛ إذ ليس فيها استخلاف بل حاصلها: رجل أمّ قوماً مسبوقين ومدركين، فلما انتهى إلى محل السلام قهقه، أو احدث متعمداً فسدت صلاة المسبوقين عند الكل. [فتح القدير ٢٣٨/١]

قدر التشهد: إنما قيد بذلك؛ لأن القهقهة والحدث العمد إذا وحدا قبله فسدت صلاة الجميع بالإتفاق. أول صلاته: وقيد بفساد صلاة المسبوق؛ لأن صلاة المدرك لا تفسد بالإتفاق، وفي صلاة اللاحق روايتان.[العناية ٣٣٨/١]

هما: أن صلاة المقتدي بناءٌ على صلاة الإمام جوازاً وفساداً، و لم تفسد صلاة الإمام، فكذا صلاته، وصار كالسلام والكلام. وله: أن القهقهة مُفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلاة الإمام، فيفسد مثله من صلاة المقتدي، غير أن الإمام لا يحتاج إلى البناء، والمسبوق علاقياء على الفاسد فاسد بخلاف السلام؛ لأنه مُنه، والكلام في معناه. وينتقض وضوء الإمام؛ لوجود القهقهة في حرمة الصلاة. ومن أحدث في ركوعه أوسجوده: توضاً وبين، ولايعتد بالتي أحدث فيها؛ لأن إتمام الركن بالانتقال، ومع الحدث لا يتحقق، فلا بد من الإعداد، ولو كان إماماً فقدم غيره، دام المقدم على الركوع؛ لأنه يُمكنه الإلمام بالاستدامة. ولو تذكر وهو راكع أو ساجد أن عليه سجدة، فانحط من ركوعه، أو رفع رأسه من سجوده فسجدها، يُعيد الركوع والسجود، وهذا بيان الأولى؛

مفسدة إلخ: لأنها كالحدث في إزالة شرط الصلاة، وهو الطهارة. (العناية) لأنه مُنه: وفي المجتبى: المراد من المنهي ما يكون متحققاً بالتحريمة إما بصفة الاتصال كالسلام، أو الانفصال كالخروج. [البناية ٢٥٥/٢] والمنهي ما اعتبره الشارع رافعاً للتحريمة عند الفراغ من الصلاة كالتسليم، والخروج بفعل المصلي، فإن الشرع اعتبرهما كذلك قال على: "وتحليلها التسليم"، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا تُضِيْتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾. (العناية) في معناه: من حيث إن السلام كلام مع القوم يمنة ويسرة؛ لوجود "كاف" الخطاب. وضوء الإمام: عند العلماء الثلاثة، خلافاً لزفر. (العناية) في حرمة المصلاة: أو في وقت بقي فيه ما حرم في الصلاة.

ولا يعتد: وفي بعض النسخ: يُعيد، وهما متقاربان؛ لأن عدم الاعتداد يستلزم الإعادة. لا يتحقق: لأن المنتقل إليه جزء من الصلاة، وأداء جزء منها بعد سبق الحدث مفسد. (العناية) من الإعادة: والقياس أن ينتقض بالحدث جيعُ ما أدى، لكن تركناه بالأثر الوارد في البناء، فبقي انتقاض الركن الذي سبقه الحدث فيه على القياس. (العناية) على الركوع: أي مكث راكعاً قدر ركوعه. بالاستدامة: لأن الاستدامة فيما يستدام كالإنشاء، فلا يحتاج إلى إنشاء الركوع. بيان الأولى: لأن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة ليست بركن. [البناية ٢٧٧/٢]

لتقع أفعالُ الصلوة مرتبةً بالقدر الممكن. وإن لم يُعد أجزأه؛ لأن الانتقال مع الطهارة شرط وقد وحد. وعن أبي يوسف على: أنه تلزمه إعادةُ الركوع؛ لأن القومة فوض عنده. قال: ومن أمَّ رَحلاً واحداً فأحدث، وخرج من المسجد، فالمأموم إمام، نوى أو لم ينو؛ لما فيه من صيانة الصلاة، وتعيين الأول لقطع المزاحمة،

بالقدر الممكن: وذلك؛ لأن السحدة سواء كانت تلاوتية أو صلاتية؛ لما كان محلها الركعة السابقة، ولم يؤد فيها كانت هذه السحدة كألها أديت في مكافحا، فكان اللائق أن لا يعتبر بين الترك وصنيع هذه السحدة، لكن لما تم بعض الأركان لم يمكن أن يحكم بعدم اعتبارها؛ لأنه كان تاماً، وأما ما لم يتم، فهو في محل الرفض والترك، فيحوز أن لا يعتد. والقدر الممكن إعادة الركوع والسحود لتحقق الترتيب على اعتبار أن يكون الأول محسوباً، ويجوز أن يكون المراد بقرب الركوع والسحود إلى محل بقدر الإمكان. [البناية ٢٧٧/٦] وإن لم يُعد إلى وعور أن يكون المراد بقرب الركوع والسحود إلى السحدة الصلبية بعد ما قعد قدر التشهد، وإن لم يُعد إلى القعدة، وكذا لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ القرآن، فعاد لقراءة القرآن ارتفض الركوع. وأحيب بأن القعدة إلى توفيه الإتيان بالسحدة؛ لأن النبي على على على الصلاة بالقعدة في قوله على: "إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلا تك" فلو قلنا: بجواز تأخير غيرها عنها، كان تمام الصلاة بذلك الغير، وهو خلاف النص. وكذلك لا يجوز تأخير القيام، أو الركوع عن السحود؛ لأن القيام وسيلة إلى الركوع، والركوع وسيلة إلى السحود، حتى إن من لم يقدر على الركوع والسحود، لا يجب عليه القيام، الركوع، والركوع وسيلة إلى السحود، حتى إن من لم يقدر على الركوع والسحود، لا يجب عليه القيام، أو الوسائل متقدمة على المقاصد، والقراءة زينة القيام، فكانت تابعة له. [العناية ٢٤١/١]

أجزأه: فرق بين هذا وبين ما تقدم فإنه لو لم يعد ههنا أجزأه، بخلاف الأول. (النهاية) فرض عنده: فحيث انحط من الركوع و لم يرفع رأسه فقد ترك الفرض فعليه الإعادة. (البناية) صيانة الصلاة: وذلك؛ لأن الإمامة يحتاج إليها، لتبقى صلاته جائزة، وليس معه أحد يصلح للإمامة، وهو يصلح لها، فيتعين إماماً. (النهاية) صيانة الصلاة: لا شك أن صلاة المأموم مرادة، هذا أما صلاة الإمام المُحْدِث فظاهر "النهاية" ألها هي المرادة بناءً على فساد صلاته إذا لم يستخلف حتى خرج، وقد قدمنا فيه روايتين، والشيخ أهم الصلاة، فيراد صلاته من كونه المأموم، أو الإمام على إحدى الروايتين. [فتح القدير ٢٤٣/١]

ولا مزاهمة ههنا. ويُتِمُّ الأولُ صلاتَه مقتدياً بالثاني كما إذا استخلفه حقيقةً، ولو المدت الحدث المدت المدت المدت المدت المدت المامة، لا يكن خلفه إلاصبي، أو الموأة، قيل: تفسد صلائه؛ لاستخلاف من لايصلح للإمامة، والله أعلم.

ولا مزاهمة: فكان التعيين موجوداً حكماً، وإذا تعين لذلك كان كالمستخلّف حقيقةً فتتم صلاته مقتدياً به.[العناية ٣٤٣/١] أو امرأة: أو أمي أي من لا يصلح للإمامة.(فتح القدير)

قيل: تفسد صلاته إلخ: احتلف المشايخ فيه، فقيل: تفسد صلاة الإمام فقط؛ لاستخلاف من لا يصلح للإمامة حكماً، فإنه لما تعين للإمامة، كان الإمام مقتدياً به، ومن اقتدى بمن لا يصلح للإمامة، فسدت صلاته، وقيل: لا تفسد صلاته؛ لأن الاستخلاف إنما يكون حقيقة، أوحكماً، ولا شيء منهما بموجود، أما حقيقة فظاهر؛ لأن الفرض عدمه، وأما حكماً؛ فلأنه يقتضي صلاحيته للإمامة، والفرض عدمها، ومنهم من يقول: تفسد صلاة لكل، ومنهم من يقول: تفسد صلاة لكل، ومنهم من يقول: تفسد صلاة الكل، ومنهم من يقول: تفسد صلاة المقتدي خاصة، وهو الصحيح؛ لأنه لما لم يصر مستخلفاً، لا حقيقة، ولا حكماً؛ لما ذكرنا، بقي الإمام منفرداً، فلا تفسد صلاته، وتفسد صلاة المقتدي؛ لخلوً مكان إمامه عن الإمامة. [العناية ٢/١٦]

باب ما يُفسِد الصلاة وما يُكره فيها

ومن تكلم في صلاته عامداً، أو ساهياً: بطلت صلاته، خلافاً للشافعي سلام في الخطأ والنسيان، ومَفْزَعُه الحديث المعروف. * ولنا: قوله عليم: "إن صلاتنا هذه لايصلُحُ فيها شيء من كلام الناس، وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن"، ** وما رواه محمول على رفع الإثم،

باب ما يُفسد إلى الباب البيان العوارض التي تَعرض في الصلاة باحتيار المصلي فكانت مكتسبة، وآخره عما تقدم؛ لكونها سماوية (العناية) ومن تكلم: قبل قعوده قدر التشهد (تنوير الأبصار) خلافًا: إلا إذا طال الكلام (العناية) في الخطأ والنسيان: ولم يفرِّق المصنف بين السهو والنسيان؛ لعدم التفرقة بينهما في حكم الشرع، والسهو: ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه والخطأ: ما لايتنبه بالتنبيه أو يتنبه بعد اتعاب. والنسيان: هو أن يخرج المدرك من الخيال [العناية المدينة] الحديث: "رفع عن أمي الخطأ، والنسيان وما استكرهوا عليه"، و المراد رفع الحكم؛ إذ هما يوجدان حسا، والخلف في خبره محال، والحكم نوعان: حكم الدنيا: وهو الفساد، وحكم العقبي: وهو الإثم، ومسمى الحكم يشملهما، فيتناولهما [الكفاية المدينة المدينة المدينة أي الصلاة المؤداة، وليس المراد منه الصلاة المعينة. لايصلح إلى: جعل عدم الكلام فيها من حقها، كما حعل وجود الطهارة فيها من حقها، فكما لا يجوز مع عدم الطهارة لا يجوز مع وجود الكلام [العناية المدينة المدينة على رفع الإثم - مراد إجماعاً فلم يبق حكم الدنيا مراداً، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حَمَا لَهُ فَعَا أَمُ العناية المحرة الله المدنيا مراداً، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حَمَا العناية المحرة الهناية المحرة الهناية المدنيا مراداً، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حَمَا العناية المحرة على المنيا مراداً، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حَمَا المناية المحرة على المنيا مراداً، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ

* يشير إلى قوله عليمة! "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان" وهذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ [نصب الراية ٢٤/٢] أخرج ابن ماجه في سنننه عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله عليه!" [تم تعاوز لي عن أمني الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه". [رقم: ٢٠٤٣، باب طلاق المكره والناسي] ** أخرجه مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال: بينما أنا أصلي مع رسول الله على إذ عطس رجل من القوم - إلى أن قال-: قال: "إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن". [رقم ١٩٩٩، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته]

بخلاف السلام ساهياً؛ لأنه من الأذكار، فيعتبر ذِكراً في حالة النسيان، وكلاماً في حالة التعمد؛ لما فيها من "كاف" الخطاب. فإنْ أنَّ فيها، أو تأوَّه، أو بكى فارتفع بكاؤه، فإن كان من ذكر الجنة، أو النار: لم يقطعها؛ لأنه يدلُّ على زيادة الخشوع، وإن كان من وَجَع، أو مصيبة: قطعها؛ لأن فيه إظهار الجَزَع والتأسشف، فكان من كلام الناس. وعن أبي يوسف: أن قولَه: "آه" لا يُفسد في الحالين، و"أوه" يفسد. وقيل: الأصل عنده

بخلاف السلام ساهياً: حواب عن قياس مقدر للشافعي على السلام ساهياً. (فتح القدير) لأنه من الأذكار إلى الستحسنا فيه؛ لمعنى لا يوجد ذلك في الكلام، وهو أن السلام من جنس أذكار الصلاة، فإن في التشهد يسلم على النبي على وعلى عباد الله الصالحين، وهو اسم من أسماء الله تعالى، وإنما أخذ حكم الكلام بـــ "كاف" الخطاب، وإنما يتحقق معنى الخطاب فيه عن القصد، فإذا كان ناسياً شبّهناه بالأذكار، وإذا كان عامداً شبهناه بالكلام، فأما الكلام فهو ليس من حنس أذكار الصلاة، فكان منافياً للصلاة على كل حال. (النهاية) فإن أنّ فيها: الأنين صوت المتوجع، وقيل: هو أن يقول: "آه"، والتأوه أن يقول: "أوه". (العناية) أو بكي: أي حصل به الحروف. (فتح القدير) فارتفع بكاؤه: وفيه إشعار بأنه لو خرج الدمع بلا صوت لم تفسد. (مجمع الأنمر) من ذكر الجنة إلى أن الأنين مذكر الجنة والنار تعريض بسؤال الجنة والإعادة من النار، ولو صرح به، فقال: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار، لم يضره، فكذلك ههنا، وإذا كان من وجع ومصيبة، فهو تعريض بإظهار الوجع، ولو صرح به فقال: النهم إني أسألك الجنة، ولو صرح به فقال: النهاية) عنوني وأدركوني، فإني مصاب، فسدت صلاته، فكذلك ههنا. (النهاية) قطعها: إلا لمريض لا يملك نفسه عن أنين، وتأوه؛ لأنه حينئذ كعُطاس وسُعال وحُشاء وتشاؤب، وإن حصل حروف؛ للضرورة. (الدر المختار) وأوه: لغاته أكثر من العشرة، كما في "الرضي". (مجمع الأهر).

الأصل عنده إلخ: وهذا؛ لأن أصل كلام العرب ثلاثة أحرف؛ لاحتياجه إلى حرف يبتدأ به، وحرف

يوقف عليه، وحرف يَفصل بينهما، فالحرف الواحد أقل الجملة، فلايطلق عليه اسم الكلام، والحرفان إن

كان أحدهما من الزوائد كذلك؛ لأنه نظراً إلى الأصل على حرف واحد، وأما إذا كانتا أصليتين، فقد

و جد الأكثر، وهو يقوم مقام الكل [العناية ٧/١]

أن الكلمة إذا اشتملت على حرفين - وهما زائدتان أو إحداهما - لاتفسد، وإن كانتا أصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قولهم: "الميوم تنساه"، وهذا لا يقوي؛ لأن كلام الناس في متفاهم العُرف يَتَبع وجود حروف الهجاء وإفهام المعنى، ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد. وإن تُنحنَح بغير عذر، بأن لم يكن مدفوعاً إليه، وحصل به الحروف: ينبغي أن يُفسد عندهما، وإن كان بعذر، فهو عفو كالعُطاس والجُشاء، إذا الحروف: ينبغي أن يُفسد عندهما، وإن كان بعذر، فهو عفو كالعُطاس والجُشاء، إذا فسدت صلاته؛ لأنه يجري في مخاطبات الناس، فكان من كلامهم، بخلاف ما إذا قال العاطس أو السامع: "الحمد لله"، على ما قالوا؛ لأنه لم يُتعارف جواباً.

وهما زائدتان: أي من جنس حروف الزوائد؛ لا ألهما زائدتان في الكلمة. حروف: والحروف الزوائد على معنى أن كل زائد لابد وأن يكون منها، لا عكسه. اليوم تنساه: وعلى هذا، قوله: "آه" لا تفسد؛ لألهما من الزوائد، و"أوه" تفسد؛ لأنه زائد على حرفين، فإنه في الزوائد على حرفين لا ينظر إلى الأصالة والزيادة. [العناية ٢٤٦/١] ينبغي أن يفسد: إنما لم يجزم بالجواب؛ لثبوت الخلاف فيما إذا لم يكن مدفوعاً له، بل فعله لتحسين الصوت، فعند الفقيه إسماعيل الزاهد تفسد، وعند غيره لا، وهو الصحيح؛ لأن ما للقراءة ملحق بها. [فتح القدير ٢٤٧/١] إذا حصل به حروف: كما في "المعراج" لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يتكلف إخراج حروف زائدة على ما يقتضيه طبيعة العاطس ونحوه، كما لو قال في تثاؤبه: "هاه هاه" مكرَّراً لها، فإنه منهي عنه بالحديث، تأمل. وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقاً، كما لو سَعَل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الأنف بلا حروف. (رد المحتار) فقال له آخر إلخ: احتراز عما إذا قال لنفسه: يرحمك الله، لا تفسد كقوله: يرحمني الله. [فتح القدير ٢٤٧/١] وهو في الصلاة: أي القائل في الصلاة. (النهاية)

فسدت صلاته: وعن أبي يوسف عن لاتفسد؛ لأنه دعاء له بالمغفرة والرحمة، وهما يتمسكان بحديث معاوية بن الحكم السابق أول الباب؛ فإنه في عين المتنازع فيه. (النهاية) على ما قالوا: وفي هذا اللفظ إشارة إلى خلاف البعض، وذكر في "المحيط": روي عن أبي حنيفة على أن العاطس يحمد في نفسه، ولا يحرّك لسانه، فإن حركه فسدت صلاته. [العناية ٢٤٧/١]

وإن استفتح، ففتح عليه في صلاته: تفسد، ومعناه: أن يفتح المصلّي على غير إمامه؛ لأنه لأنه تعليم وتعلَّم، فكان من جنس كلام الناس، ثم شرط التكرار في "الأصل"؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة، فيُعفَى القليلُ منه، ولم يشترط في "الجامع الصغير"؛ لأن الكلام بنفسه قاطع وإن قلَّ.

وإن استفتح إلخ: الاستفتاح طلب الفتح والاستنصار (العناية) في صلاته: إلا إذا أراد التلاوة (الدر المحتار) على غير إمامه: سواء كان ذلك الغير في الصلاة أو لا. (بحمع الألفر) لأنه تعليم وتعلم: لو قال: "أو تعلم" يجعل "أو" لمنع الخلو، لكان أولى ليشمل صورتي المسألة المذكورة، وتفصيل المقام: أن الاستفتاح والأخذ وكذا الفتح يُوحد في صور: الأولى: أن يكون الفاتح والمستفتحُ -سواء أخذ أو لا- خارجَ الصلاة، وهذه الصورة خارجة عما نحن بصددها. الثانية: أن يكون الفاتح خارجاً من الصلاة، والمستفتحُ في الصلاة، ففي هذه الصورة لو أحذ الإمام يفسد صلاته؛ لأنه تلقن ممن هو خارج من الصلاة، والتلقن من الغير مُفسد على ما صرَّح به الزيلعي وغيره، وإلا لم يفسد؛ لعدم التعلُّم. الثالثة: أن يكون الفاتح في الصلاة، والمستفتح القارئ في غير الصلاة، ففي هذه الصلاة يفسد صلاة المصلي، سواء أخذ القارئ أو لا؛ لأنه وجد منه التعليم للغير. الرابعة: أن يكون كل من الفاتح والمستفتح في الصلاة، لكن يكون صلاة كلُّ على حدة، بأن لا يكون أحدهما مقتدياً للآخر، ففي هذه الصورة يفسد صلاة الفاتح؛ لوجود التعليم، ويفسد صلاة القارئ إن أخذ؛ لوجود التلقي من الغير، وإلا لا. الخامسة: أن يكون أحدهما مقتدياً بالآخر، ففي هذه الصورة لا يفسد صلاة الفاتح، ولا صلاة القارئ، وإن أخذ، والله أعلم. هذا. قلت: ومن ههنا يعلم جواب ما كثرت عنه الفتيا من أنه ما حكم صلاة من يسمع قراءة الإمام في الصلاة بدون الحفظ ناظراً في المصحف بلا تقليب الأوراق، ويفتح منه؟ وتحرير الجواب: أنه يفسد صلاة الفاتح؛ لأنه تلقن من الغير، وهو المصحف، وصلاةً الإمام إن أخذ فتحه، وبه أجبت المسألتين مستعيناً بحبل رب العالمين، وقد صنفت في تحقيق هذه المسألة رسالة سميتها بــ "الڤول الأشرف في الفتح عن المصحف"، فليطلب تحقيقه منه. (الشيخ عبد الحي اللكنوي عِش) في الأصل: "قال في "الأصل": إذا فتح غير مرة فسدت صلاتُه، وفيه إشارة إلى أنه إذا لم يتكرر لا تفسد. العناية ١ /٣٤٨ وإن فتح على إمامه: لم يكن كلاماً مفسداً؛ استحساناً؛ لأنه مُضطر إلى إصلاح صلاته، فكان هذا من أعمال صلاته معنى. وينوي الفتح على إمامه دون القراءة، هو الصحيح؛ لأنه مرحّص فيه، وقراءتُه ممنوع عنها. ولو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى: تفسد صلاة الفاتح، وتفسد صلاة الإمام لوأخذ بقوله؛ لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة. وينبغي للمقتدي أن لا يُعَجِّل بالفتح، وللإمام أن لا يُلجئهم إليه، بل يركع إذا جاء أوائه، أو ينتقل إلى آية أحرى.

لم يكن كلاماً: وإطلاق هذا دليل على أن ما إذا قرأ الإمام مقدار ما تجوز به الصلاة، وما إذا لم يقرأ، سواء. لا تفسد صلاة الفاتح بالفتح ولا صلاة الإمام بالأخذ، ذكر قاضيخان يك في "شرح الجامع الصغير" فإن استفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ففتح عليه قالوا: فسدت صلاته، وإن أخذ الإمام بقوله فسدت صلاة الكل، والأصح ألها لاتفسد صلاته؛ لأنه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسداً فكان فيه إصلاح صلاته. [الكفاية ٢٤٨/١]

استحساناً: إما بالأثر، وهو ما روي أن رسول الله في قرأ في الصلاة سورة المؤمنين، فترك منها كلمة، فلما فرغ منها قال في: ألم يكن فيكم أبي بن كعب؟ فقال: بلى يا رسول الله! فقال في: "هلا فتحت على فقال: ظننت ألها تسخت، فقال على إلى نسخت لأنبأتكم". وإما بما قال في الكتاب (العناية) دون القراءة: فمنهم من قال: ينوي بالفتح التلاوة (العناية) هو الصحيح: هذا احتراز عن قول بعض المشايخ فإلهم قالوا: ينوي بالفتح على إمامه التلاوة، وهو سهو. وإنما هذا إذا أراد أن يفتح على غير إمامه فحينئذ ينبغي أن ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك كذا في "المبسوط". [الكفاية ١/٣٤٩-٣٤٩] تفسد ولا نخرى هل تفسد صلاة تقسد إلى آية أحرى هل تفسد صلاة الإمام؟ حكى عن القاضي الإمام أبي بكر الرازي بيك أنه قال: تفسد صلاته، وغيره من المشايخ قالوا: لا تفسد الكفاية ١/ ٣٤٩] لا تفسد الكفاية ١/ ٣٤٩] لا تفسد الكفاية ١/ ٣٤٩] لا تفسد إلكفاية ١/ ٣٤٩] لا يلجنهم: والإنجاء أن يردد الآية، أو يقف ساكتاً. إذا جاء أوانه: وإنما أطلق

الأوان ولم يقصل؛ لأن الرواية اختلفت فيه، في بعضها اعتبر الاستحباب، وفي بعضها اعتبر فرض القراءة.(الكفاية)

ولو أجاب رجلاً في الصلاة بـــ "لا إله إلا الله": فهذا كلامٌ مفسد عند أبي حنيفة ومحمد عليها. وقال أبويوسف عليه: لا يكون مفسداً،

ولو أجاب رجلاً إلخ: بأن قيل عنده: هل مع الله إله آخر؟ فأحاب أن لا إله إلا الله.[البناية ٢/١٩٨] الأصل في هذا الباب أن الكلام على ثلاثة أقسام: أحدهما: ما لا يكون عينه ولا معناه كلاماً، بل ذكراً، وثانيها: أن يكون عينه كلاماً، وكذا معناه. وثالثها: ما يكون عينه ذكراً، ومعناه كلاماً، فأما الذي يكون عينه ومعناه ذكراً، فلا تفسد به الصلاة، وإن وقع في غير محله، حتى لو قرأ في الركوع أو السحود، أو قرأ في التشهد لا تفسد صلاته، نعم تحب سجدة السهو إن فعل ذلك ناسياً، ولو قرأ التوراة والإنجيل فسدت كذا ق "البحرالرائق". وأما الذي يكون عينه ومعناه كلاماً، فيفسد به الصلاة، قلَّ أو كثر، لكن إن تكلم بحرف واحد لا تفسد على ما في "السراجية". وأما الذي يكون عينه ذكراً ومعناه كلاماً، بأن يقع حواباً، فهو مُفسد عندهما، خلافاً لأبي يوسف عليه، فإن استرجع عند سمع المصيبة، أو قال: لا إله إلا الله لما سئل عن وحدانية الله، أو سمع خبراً ساراً، فقال: الحمد لله، فإن قصد به إعلام أنه في الصلاة، لا تفسد اتفاقاً، وإن أراد به الجواب يفسد عندهما، خلافاً لأبي يوسف كله، والصحيح في جنس هذه المسائل قولهما كذا في "البناية". وبالجملة كل ما وقع جواباً صاركلاماً معنيّ، فيفسد على الصحيح، فلو سبَّح الله، أو هلُّل زجراً من فعل، أو أمراً به فسدت عندهما، ولو أراد إعلام من استأذن منه أنه في الصلاة لا تفسد، كذا في "البحرالرائق". ولو سمع اسم الله فعظمه، أو سمع اسم رسول الله على، فصلَّى عليه، أو قرأ الإمام، فقال: صدق الله ورسوله، أو دعا أحد فقال: آمين، تفسُّد عندهما. ولو لعن الشيطانُ، قيل: تفسد، وقيل: لا. ولو حُوقَل، فإن كان لأمور الدنيا تفسد، وإن كان لأمور الآخرة لا تفسد، كذا في "الدرالمختار". ولو أذَّن في الصلاة، فإن أراد به الأذان فسدت، وكذا لو سمع الأذَان فأجابه، وعند أبي يوسف كله لا تفسد، حتى يقول: "حي على الصلاة، حي على الفلاح"، ولو صلى على رسول الله ﷺ و لم يكن جواباً لغيره لا تفسد، كذا في "الحلاصة"، وذكر في "جامع المضمرات" أن المريض الذي يعتاد أن يقول: "بسم الله" عند الوجع، لوقال ذلك في الصلاة، قيل: تفسد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد %، والفتوى على أنه لا يفسد؛ لأنه ليس من كلام الناس انتهي. قال الشيخ اللكنوي: ولي في بعض هذه الفروع نظر... أوضحته في "السعاية" وقال أبويوسف: وبه قال الشافعي ه. (البناية)

وهذا الخلاف فيما إذا أراد به حوابه، له: أنه ثناء بصيغته، فلا يتغير بعزيمته. ولهما: أنه أخرج الكلام مخرج الجواب، وهو يحتمله، فيجعل جواباً كالتشميت، والاسترجاع على الحلاف في الصحيح. وإن أراد به إعلامه أنه في الصلاة: لم تفسله بالإجماع؛ لقوله عليمة: "إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبّح". * ومن صلى ركيعة من الظهر، ثم افتتح العصر أو التطوع، فقد نقض الظهر؛ لأنه صح شروعه في غيره، فيخرج عنه.

ثناء بصيغته: أي بما وضع له وكل ما هو كذلك لا يتغير بعزيمة المتكلم. (العناية) فلا يتغير بعزيمته: كما لم يتغير عند قصد إعلامه أنه في الصلاة مع أنه أيضاً قصد هناك إفادة معنى به ليس هو موضوعاً له. [فتح القدير ٢٤٩/١] وهو يحتمله: إنما قال: ذلك؛ لأنه لو لم يحتمل لم يفسد. فيجعل جوابا: والمشترك يجوز تعيين أحد مدلوليه. (العناية) كالتشميت: وهو متفق عليه؛ لاشتماله على "كاف" الخطاب. والاسترجاع: وهو القول بست: ﴿إِنَّا لِللَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاحِعُونَ ﴾ عند المصيبة. (البناية) في الصحيح: ومنهم من قال: هو على الوفاق، يعني أن أبا يوسف وافقهما في أن الاسترجاع مفسد، والفرق له أن الاسترجاع لإظهار المصيبة، وما شرعت الصلاة لأحله، والتهليل للتعظيم والتوحيد، والصلاة شرعت له. [العناية ٤٩/١]

أراد به إعلامه: أي وإن أراد الجيب إعلام ذلك الرحل القائل، أنه في الصلاة. (البناية)

ثم افتتح العصر: وذكر في "الحلاصة" أن هذا إذا نوى بقلبه أما إذا نوى بلسانه وقال: "نويت أن أصلي الظهر" انتقض ماصلى ولا يجتزأ به. [العناية ١/ ٣٥٠] "افتتح العصر إلخ" قيده بعضهم بأن يكون بلا رفع اليدين، ووجهوه بأنه لو رفع يديه تفسد صلاته؛ لأنه عمل كثير، وهو مردود بأن تفسير العمل الكشير عما يكون باليدين غير مُعَوَّل عليه، وفساد الصلاة برفع اليدين مما لا وجه له، كما بسطه القونوي في رسالته. أو التطوع: فإن كان صاحب الترتيب كان شارعاً في التطوع عندهما، خلافاً لمحمد على، أو لم يكن بأن سقط للضيق، أو للكثرة صح شروعه في العصر. [رد المحتار ٨٢/٤]

* أخرجه البخاري عن سهل بن سعد مطولاً، وفيه: فقال رسول الله ﷺ. مالى رأيتكم أكثرتم التصغيق؟! من رائه شيء في صلاته فليسبّح، فإنه إذا منح التفت إليه، وإنما التصفيق بالساء. [رقم: ٦٨٤، باب من دخل ليوم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته] ولو افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعةً: فهي هي، ويجتزئ بتلك الركعة؛ لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه، فلغت نيته، وبقي المنوي على حاله. وإذا قرأ الإمام من المصحف: فسدت صلاته عند أبي حنيفة عليه، وقالا: هي تامة؛ لأنها عبادة انضافت إلى عبادة أخرى، إلا أنه يُكره؛ لأنه تشبه بصنيع أهل الكتاب. ولأبي حنيفة عليه: أن حَمْل المصحف، والنظر فيه، وتقليب الأوراق عمل كثير، ولأنه تلقّن من المصحف، فصار كما إذا تلقن من غيره، وعلى هذا لا فرق بين المحمول والموضوع،

وإذا قرأ الإمام إلخ: قيد الإمام اتفاقي؛ لأن حكم المنفرد كذلك قيل: ويحتمل أنه قيده بالإمام؛ لأنه المحتاج إلى تطويل القراءة فربما يحتاج إلى النظر في المصحف ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يقرأ وهو مختلف فيه فمنهم من يقول: إذا قرأ مقدار آية تامة؛ لأن ما دونه غير معتبر قراءة، ومنهم من يقول: إذا قرأ مقدار الفاتحة، والظاهر أن القليل والكثير عنده في الإفساد سواء، وعندهما في عدمه سواء، فلهذا أطلقه في الكتاب. (العناية) وقالا: هي تامة: واحتجا بما روي من حديث ذكوان أنه يؤم عائشة في رمضان، وكان يقرأ من المصحف. (النهاية) انضافت إلى عبادة: أي انضمت إلى عبادة، وهو النظر في المصحف. [العناية ١/١٥]

لأنه تشبه: قلنا: إنما نُهينا عن التشبه بهم فيما لنا منه بد، كما يُكره للإنسان أن يصلي سادلاً ثوبه؛ لأنه صنيع أهل الكتاب. ولا فرق في الكتاب بين ما إذا قرأ قليلاً أو كثيراً، وقال بعض مشايخنا: إن قرأ مقدار آية تامة تفسد صلاته عند أبي حنيفة، وإلا فلا، وقال بعضهم: إن قرأ مقدار الفاتحة تفسد صلاته، وفيما دون هذا لا تفسد. [الكفاية ٢/١٥] بصنيع أهل الكتاب: فإنحم يفعلون كذا في صلاقم. [البناية ٢/٥٠] كما إذا تلقن: والتلقن من الغير مفسد لا محالة. (العناية)

من غيره: قد مر في المسائل الاثنا عشرية، وأنه لو تعلم أمي سورة بعد ما قعد قدر التشهد تفسد صلاته عند أبي حنيفة على، ولو كان التلقن منافياً للصلاة، لتمت الصلاة؛ لوجود الصنع منه، وحيث لا تتم به عُلم أنه ليس بمناف لها، وذلك بأن سمع رحلاً يقرأ فأخذ منه، والنظر في المصحف ثم الأخذ منه كالسماع من الغير، ثم الأخذ منه، وعن هذا قيل: إن المراد بالتعلم في المسائل الاثنا عشرية التذكر، دون التلقن. والموضوع: في مكان؛ لأنهما في التلقن سواء (العناية)

وعلى الأول يفترقان. ولو نظر إلى مكتوب وفهمه، فالصحيح: أنه لا تفسد ولم يقرأ بلسانه الأجماع، بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان، حيث يحنَثُ بالفهم عند محمد علله؛ لأن المقصود هنالك الفهم، أما فساد الصلاة، فبالعمل الكشير ولم يُوجد. وإن مرّت امرأة بين يَدَي المصلي: لم تقطع صلاته؛

وعلى الأول يفتوقان: فيحمل ما روي عن ذكوان مولى عائشة اللها أنه كان يؤم بها في شهر رمضان، وكان يقرأ من المصحف، على أنه كان موضوعاً، وعلى الثاني كون تلك مراجعة كانت قبيل الصلاة. (فتح القدير) لونظر إلى مكتوب: يعني إذا نظر إلى مكتوب سوى القرآن؛ فإنه إذا كان قرآناً لا خلاف لأحد في جوازه. [العناية ٢٥١/١] فالصحيح: احترازٌ عن قول من قال: إن كان مستفهماً فسدت على قول محمد ماله، خلافاً لأبي يوسف على قياساً على مسألة اليمين. [فتح القدير ٢٥١/١]

بالإجماع: أي إجماع العلماء الثلاثة على عدم الإفساد. فبالعمل الكثير: واختلفوا في حده، فقيل: ما يحصل بيد واحدة فهو قليل، وبيدين كثير، وقيل: لو كان بحال لو رآه إنسان من بعيد تَيقَّن أنه ليس في الصلاة، فهو كثير، وإن كان يشك أنه فيها أو لم يشك أنه فيها فقليل، وهو اختيار العامة، وقيل: يُفوَّض إلى رأي المصلي إن استكثره فكثير مفسد، وإلا لا قال الحلواني: هذا أقرب إلى مذهب أبي حنيفة. (فتح القدير)

ولم يوجد: الأولى أن يقول: فبالتكلّم ولم يوحد. وإن مرّت إلخ: إنما ذكر هذه المسئلة وإن لم يصدر من المصلي شيء يوحب فساد صلاته؛ ردّا لقول أصحاب الظاهر أن مرور المرأة بين يدي المصلي يفسد صلاته؛ لقوله على: "تقطع المرأة الصلاة والكلب والحمار". قلنا: أنكرته عائشة حين بلغها فقالت: "يا أهل العراق والشقاق والنفاق قرنتمونا بالحمر والكلاب كان رسول الله على يصلي وأنا معترضة بين يديه اعتراض الجنازة فإذا سحد خنست رجلي وإذا قام مددقا". [العناية ٢/١]

لم يقطع الصلاة: احتلف الرواية عن أحمد بن حنبل فيما إذا مر حنّي بين يدي المصلي، هل يقطع صلاته الأوي عنه أنه يقطعها؛ لأن النبي علينة حكم بقطع الصلاة بمرور الكلب الأسود؟ فقيل له: ما بال الأحمر من الأسود؟ قال: الكلب الأسود شيطان. والرواية الثانية: لا يقطعها، أقول: قوله عليلا: "لا يقطع الصلاة شيء" يرد حكم القطع، فإن النكرة تحت النفي تعم، وأما قوله عليلا! المروي في "الصحيحين": "إن عفريتاً من الجن تفلّت على البارحة ليقطع على الصلاة" الحديث، فمعنى القطع فيه إذهاب الكمال، كذا فسرة المحدثون.

لقوله على: "لا يقطعُ الصلاةَ مرورُ شيء" * إلا أن المارّ آثم؛ لقوله على: "لو علم المارُّ بين يَدَي المصلي ماذا عليه من الوزر لوقف أربعين". ** وإنما يأثم إذا مرَّ في موضع سجوده

موضع سجوده: هو احتيار شمس الأثمة السرخسي وشيخ الإسلام وقاضي خان، وقال فحر الإسلام بنه اذا صلى رامياً بيصره إلى موضع سجوده، فلم يقع عليه بصره لا يكره، ومنهم من قدره بأربعين، هذا إذا كان في للاثة، ومنهم من قدر بثلاثة أذرع، ومنهم من قدر بخمسة، ومنهم من قدره بأربعين، هذا إذا كان في الصحراء، فأما إذا كان في المسجد: فقيل: لا ينبغي لأحد أن يمر بينه وبين قبلة المسجد، وقيل: يمر ما وراء خمسين ذراعاً. [العناية ٢٩٣١] "موضع سجوده" المراد بقولهم: يكره المرور بين يدي المصلي، الكراهة التحريمية، كما في "البحر الرائق"؛ لأنه قد ورد في الأحاديث المنع عن المرور بين يدي المصلي. فروى ابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله في التي خطاها". وروى مالك عن كعب الأحبار أنه قال: "لو يعلم كان له أن يقيم مائة عام حيراً له من الخطوة التي خطاها". وروى مالك عن كعب الأحبار أنه قال: "لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يخسف به خيراً له من أن يمر بين يديه"، وفي رواية: "أهون عليه"، ثم المار بين يديه فلو لم يقدم المصلي، ومر المار بين المصلي والسترة، أو لم يكن السترة ولم يُجد طريقاً آخر، ومر بين يديه، فلو لم يقدم المصلي السترة في مواضع يظن المرور فيها، فلا بأس بالمرور بين يديه؛ لأن التقصير حاء من قبل المصلي، كما لو صلى بقارعة الطريق وسطه]، حيث يُجوز المرور بين يديه. وجوزوا المرور إلى الفرحة بين يدي المصلي، كما لو صلى بقارعة الطريق وسطه]، حيث يُجوز المرور بين يديه. وجوزوا المرور إلى الفرحة بين يدي الصف الثاني، وهذا الحكم عام في المسجد الحرام والكعبة، صرح به في "المرقاق". (السعاية)

** أخرجه البخاري عن أبي جهيم... قال رسول الله ﷺ: "لو يعلم المارّ بين يدى المصلي ما ذا عليه لكانا. أن يصف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه"، قال أبو النضر: لا أدري قال أربعين يوماً أو شهراً أو سنةً [رقم: ١٠٥، باب إثم المار بين يدي المصلي] على ما قيل، ولا يكون بينهما حائل، وتُحاذي أعضاء المار أعضاء لو كان يصلي على الدُّكَّان. وينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سُترة؛ لقوله عليه: "إذا صلى أحدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترة، ومقدارها ذراع فصاعداً؛ لقوله عليه: "أيعجز أحدُكم إذا صلى في الصحراء أن يكون أمامه مثل مُؤْخِرَة "الرَّحُل"، ** وقيل: ينبغي أن تكون في غلظ الإصبع؛ لأن مادونه لايبدُو للناظر من بعيد، فلا يحصل ينبغي أن تكون في غلظ الإصبع؛ لأن مادونه لايبدُو للناظر من بعيد، فلا يحصل المقصود. ويقرب من السترة؛ لقوله عليه: "من صلى إلى سترة فليدن منها"، ***

حائل: كأسطوانة أو جدار. (العناية) أعضاءه إلخ: إنما شُوط هذا فإنه لو صلى على الدكان، والدكان مثل قامة الرجل، فهو سترة فلا يأثم المار، وكذا السطح والسرير، وكل مرتفع من القامة. [الكفاية ٢٥٤/١] مثل مؤخرة: بضم الميم وكسر الخاء لغةً في "آخرته"، وهي الخشبة العريضة التي تُحاذي رأس الراكب وتشديد الخاء خطأ. [العناية ٢٥٥/١] وقيل: الظاهر أنه شيخ الإسلام. (البناية) ينبغي: وفي "البدائع": أنه لا اعتبار بالعرض، وظاهره أنه المذهب. (البحر الرائق)

^{*}هذا غريب بهذا اللفظ، ولكن روي فيه عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر، وسبرة بن معبد الجهني، وسهل بن أبي خثيمة الله البناية ٥١٢/٢] أخرج أبوداود حديث أبي سعيد عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: قال وسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدُنْ منها. [رقم: ١٩٨، باب ما يؤمر المصلي أن يدراً عن الممر بين يديه]

^{**} هذا غريب هذا اللفظ. [البناية ١٣/٢] أخرج أبوداود عن طلحة بن عبيد الله قال: قال رسول الله ﷺ: إذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل فلا بضرك من مرّ بين يديك. [رقم: ٦٨٥، باب ما يستر المصلي] *** رُوي من حديث سهل بن أبي خيثمة، ومن حديث الخدري، ومن حديث حبير بن مطعم، ومن حديث سهل بن أبي حيثمة يريدة. [نصب الراية ٢/٢] أخرج أبوداود حديث سهل بن أبي خيثمة عن نافع بن جبير عن سهل بن أبي خيثمة يبلغ به النبي ﷺ قال: إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لايقطع الشيطانُ عليه صلاته. [رقم: ٦٩٥، باب الدنو من السترة]

ويجعل السترة على حاجبه الأيمن، أو على الأيسر، وبه ورد الأثر، * ولا بأس بترك السترة إذا أمن المرور، و لم يواجه الطريق. وسترة الإمام سترة للقوم؛ لأنه عليمة صلى ببطحاء مكة إلى عَنزَة، و لم يكن للقوم سترة . ** ويُعتبر الغرازُ دون الإلقاء والخط؛ لأن المقصود

عنسزة: وهي عصا ذات زُجِّ،كذا "في المغرب"، الزُجِّ: الحديدة التي في أسفل الرُّمح. ويعتبر الغرز: وفي "مبسوط شيخ الإسلام" هي إنما يغرز إذا كانت الأرض رخوة، فأما إذا كانت الأرض صُلبة لا يمكنه الغرز، فإنه يضع وضعاً؛ لأن الوضع قد روي كما روي الغرز، لكن يضع طولاً، لا عرضاً؛ ليكون على مثال الغرز. [الكفاية ٥/٥١] والخط: فإن لم يكن معه خشبة أو شيء يضع هل يخط خطاً قال: لا يخط خطاً، وبه قال والخط ليس بشيء، هكذا روي عن محمد وهي، رواه عصمة، وقال الشافعي كي بأنه يخط خطاً، وبه قال بعض مشايخنا المتاحرين، وقالوا: يخط طولاً، لا عرضاً. [الكفاية ٥/١٥٥]

لأن المقصود: هو الدرّ، فلا يحصل بالإلقاء، ولا الخطّ ... وروي عن أبي عصمة عن محمد على: إذا لم يجد سترة، قال: لا يخط بين يديه، فإن الخط وتركه سواء؛ لأنه لا يبدو للناظر من بعيد. وقال الشافعي على بالعراق: إن لم يجد ما يغرز يخط حطاً طويلاً، وبه أخذ بعض المتأخرين؛ لحديث أبي هريرة أنه على قال: "إذا صلى أحدكم في الصحراء فليتخذ بين يديه سترة، فإن لم يكن فليخط خطاً". وفي "جامع التمرتاشي": عن محمد على يخط، وقيل في الخط: يخط طولاً، وقيل: عرضاً، وقيل: مدوراً كالمحراب، وقال إمام الحرمين: استقرت الأئمة أن الخط يكفي، وقال السروجي: إذا لم يجد ما يغرزه أو يضعه، هل يخط بين يديه خطاً؟ فالمنع هو الظاهر، وعليه الأكثرون من أصحابنا ومن غيرهم، وقال السروجي: لا نأخذ بالخط، قال المرغيناني: هو الضحيح. وفي "الحيط": الخط ليس بشيء، وفي "الواقعات": هو المختار، وكذا لا يعتبر الإلقاء. وفي "الذعيرة" للقرافي: الخط باطل، وهو قول الجمهور، وجوّزه أشهب في "العتبية"، وهو قول سعيد بن جبير، والأوزاعي، والشافعي على بالعراق، ثم قال بحصر: لا يخط. [البناية ٢/٣١٥]

* يشير إلى ما أخرجه أبوداود عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها قالت: قال: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلي إلى عُود ولا غمُود ولا شحرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا بصمُد له صمُداً. [رقم: ٦٩٣، بأب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها]

** أخرجه البخاري عن أبي جحيفة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة فأتي بوضوء، فتوضأ فصلى بنا الظهر والعصر وبين يديه عنـــزة، والمرأة والحمار يمرون من ورائها. [رقم: ٤٩٩، باب الصلاة إلى العنـــزة] وقوله: "و لم يكن للقوم سرة"، ليس في الحديث، فيحتمل أن يكون من كلام المصنف، وهو الأظهر. [نصب الراية ٨٤/٢]

لا يحصل به. ويدرأ المار إذا لم يكن بين يديه سترة، أو مرّ بينه وبين السترة؛ لقوله عليه: "ادرؤُوا ما استطعتم"، * ويدرأ بالإشارة، كما فعل رسول الله علي بولدي أمّ سلَمة هيء الدور أو يدفع بالتسبيح؛ لما روينا من قبل، ويكره الجمع بينهما؛ لأن بأحدهما كفاية.

فصل

ويُكره للمصلي أن يعبثُ بنوبه، أو بجسده؛ لقوله عليه: "إن الله تعالى كَرِهَ لكم ثلاثاً"، ***

بالتسبيح: وهذا في حق الرحال، أما النساء فيصفقن، يضربن بظهور أصابع اليد اليمني على صفحة الكف اليسرى؛ لما مر أن لهن التصفيق؛ لأن في صوقمن فتنة فلا يستحب لهن التسبيح. (العناية) بينهما: أي بين الإشارة والتسبيح. [العناية ٢/٦ ٣٥] فصل: أخره ذكراً؛ لقوة المفسد. (العناية) ويكره إلخ: كأنه أراد بالمكروه ههنا ما يكون غير مفسد للصلاة، وإن كان حراماً بدليل قطعي، فإنه حرام بالإجماع. أن يعبث: قال بدر الدين الكردري: العبث: الفعل الذي فيه غرض، لكنه ليس بشرعي، والسنّفه: ما لاغرض فيه أصلاً، وقال حميد الدين: العبث: كل عمل ليس فيه غرض صحيح، ولا نزاع في الاصطلاح، ولما كان العبث بالثوب أو الجسد أكثر وقوعاً قدّمه ولا معتبر بما قيل: "إنما قدمه؛ لأنه كلي يشمل ما بعده"؛ لأن العبث بالثوب لا يشمل ما بعده من تقليب الحصى وغيره؛ لقوله الكان: "إن الله كره لكم ثلاثاً، وذكر منها العبث في الصلاة". [العناية ٢/٦ ٣٥]

* أخرجه أبوداود عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: لايقطع الصلاة شيء، وادر ءوا ما استطعتم، فإنما هو شيطان.[رقم: ٧١٩، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء]

* أخرجه ابن ماجه عن أم سلمة قالت: كان النبي الله يصلي في حجرة أم سلمة فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة، فقال بيده هكذا، فمضت. فلما صلى رسول الله الله على الله عندنا حسن. [علاء السنن ١٩١/٥]

*** رواه القضاعي في "مسند الشهاب". عن يُجيى بن أبي كثير مرسلاً قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله كره لكم ثلاثا، العبث في الصلاة، والرفث في الصيام، والضحك في المقابر، انتهى. وذكره شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه "الميزان"، وعدَّه من منكرات إسماعيل بن عياش إلخ. [نصب الراية ٨٦/٢]، وقال ابن طاهر في كلامه على أحاديث "الشهاب": هذا حديث رواه إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار، =

وذكر منها العبث في الصلاة، ولأن العبث خارج الصلاة حرام، فما ظنك في الصلاة؟ ولا يُقلّب الحَصا؛ لأنه نوع عبث إلا أن لا يُمكنه من السحود، فيُسوِّيه موةً واحدةً؛ لقوله عليّة: "مرةً يا أبا ذر، وإلا فذر"، * ولأن فيه إصلاحَ صلاته. ولا يُفرقعُ أصابعه؛ لقوله عليّة: "لا تفرقع أصابعك وأنت تصلي. **

حوام: فيه نظر، فإن العبث في صلاته مكروه فخارج الصلاة يكون تاركاً للأولى، ولا يحرم ذلك عليه.(البناية) مرة واحدة: في "المحيط:" ولا يقلب الحصى إلا أن لا يمكنه من السجود، فيسوي موضع سجوده مرةً، أو مرتين، وكأنه أراد بالمرة ما دون الثلاثة. ولا يفرقع: الفرقعة تنقيض الأصابع بالغمز أو المد حتى تُصوت.(العناية) وأنت تصلي: ويكره خارج الصلاة أيضاً عند الأكثر.(جامع الرموز)

وسعيد بن يوسف عن يحي بن أبي كثير أن رسول الله الله وهذا مقطوع، وعبد الله بن دينار شامي من أهل حمص، وليس بالمكي. قلت: إسماعيل بن عياش عالم الشام و أحد مشايخ الإسلام، روى عنه مثل سفيان الثوري، ومجمد بن اسحاق، والليث بن سعد، والأعمش، وهم شيوخه، وقال يعقوب الفسوي: تكلم قوم في إسماعيل بن عياش، وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام أكثر ما تكلموا فيه. قالوا: يغرب عن ثقات الحجازيين، وعن ابن معين ثقة. وعبد الله بن دينار البهراني ويقال: الأسدي الحمصي وعن ابن معين ضعيف، وقال أبوعلي النيسابوري الحافظ: وهوعندي ثقة. ويحي بن أبي كثير أبونصر اليمامي أحد معين ضعيف، وقال أبوعلي النيسابوري الحافظ: وهوعندي ثقة. ويحي بن أبي كثير أبونصر اليمامي أحد الأعلام، روى عن جماعة من الصحابة مرسلاً وقد رأى أنساً هذه يصلي بمكة و لم يسمع منه، فإذا كان الأمر كذلك يتمثل هذا الحديث من مرسلات التابعين وهي حجة عندنا. [البناية ٢/١٥ - ٢٠٥]

"هذا الحديث لم يرد بمذا اللفظ. [البناية ٢/٢٥] أخرج أحمد بن حنبل في مسنده حديث أبي ذر عن أبي ذر

" هذا الحديث لم يرد هذا اللفظ. [البناية ٢٧٢/٢] أخرج أحمد بن حنبل في مسنده حديث أبي ذر عن أبي ذر قال: سألت النبي على عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى؛ فقال: واحدةً أو دع، قال مؤمل: عن تسوية الحصى أو مسح [رقم: ٢١٤٤٦، ٣٥١/٣٥] و(حديث الباب) روى الأئمة السنة في كتبهم عن معيقيب. الحصى أو مسح [رقم: ٢٠٤٤٦) أخرج البخاري حديث معيقيب عن أبي سلمة: حدثني معيقيب أن النبي تلكي قال في الرجل يسوي التراب حيث يسحد قال: إن كنت فاعلاً فواحدةً. [رقم: ٢٠٢٠، باب مسح الحصى في الصلاة]

** أخرجه ابن ماجه عن على أن رسول الله ﷺ قال: "لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة". [رقم: ٩٦٥، باب ما يكره في الصلاة] قلت: رجال إسناده ثقات، كما ترى غير الحارث، فإنه مختلف فيه، ولا يضر الاختلاف فيه. [إعلاء السنن ٥٨٥]

ولا يتخصَّرُ وهو: وضع اليد على الخاصرة؛ لأنه عليه له عن الاختصار في الصلاة، * ولأن فيه ترك الوضع المسنون. ولايلتفت؛ لقوله عليه: "لو عَلِمَ المصلي مَن يُناجي ما التفَتَ". ** ولو نظر بمُؤخر عينيه يَمْنةً ويسرة من غير أن يلوي عُنقه: لا يُكره؛

وضع اليد: وكراهته متفق عليه في حق الرجل والمرأة. (البناية) على الخاصرة والخصر وسط الإنسان. وقيل: التخصر هو التوكؤ على عصاً مأخوذ من المخصرة، وهي السوط والعصا ونحوها. [البناية ٢٣/٦] قوله: "على الخاصرة" هذا أحد تفاسير التخصر، وقيل: هو التوكئ على عصا، وقيل: المراد به أن يتخصر في السورة من أولها آية، أو آيتين، و قيل: هو أن يحذف آية السحدة، وقيل: غير ذلك لكن أصلح التفاسير هو الأول، وبه قال جمهور أهل اللغة والفقة والحديث، كذا في "تبيين الحقائق"، ثم الكراهة في التخصر تحريمية؛ لورود النهي. [البحر الرائق ٢٩٦٢-٣٧] وذكر صاحب "الدر المختار" أنه مكروه خارج الصلاة أيضاً، لكن الكراهة فيه تنزيهية.

بمؤخو عينيه: مؤخرة العين بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الخاء، طرفها الذي يلي الصُدُّغ، والمقدم بخلافه. أن يلوي عنقه أن يلوي عنقه أن يلوي عنقه عنقه: وهذا إنما يكره إذا كان لحاجة، وفي "المبسوط": حد الالتفات المكروه: أن يلوي عنقه حتى يخرج من جهة القبلة. والالتفات عن يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه، فلو انحرف بجميع بدنه تفسد. [البناية ٢٥/٢ه]

* أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه. [نصب الراية ٧/٢] أخرج أبوداود عن أبي هريرة قال: نمى رسول الله ﷺ عن الاختصار في الصلاة. [رقم: ٩٤٧، باب الرجل يصلي مختصراً] وأخرج البخاري عن أبي هريرة وقل قال: نمى عن الحصر في الصلاة، وقال هشام وأبوهلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. [رقم: ١٢١٩، باب الخصر في الصلاة]

** لم يرد حديث هذا اللفظ. [البناية ٢٤/٢] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي هريرة عن النبي على قال: "إذا قاء أحدكم إلى الصلاة فليقبل عليها حتى يسرع منها، وإياكم والالتفات في الصلاة! فإن أحدكم بناجي ربه مادام في الصلاة". [رقم: ٣٩٤٧، ٢٩٥٤] ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: سألت رسول الله على عن الالتفات في الصلاة فقال: هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العد. [رقم: ٧٥١، باب الالتفات في الصلاة] حديث آخر أخرجه أبوداود عن أبي ذر قال: قال رسول الله على "لايزال الله عزوجل مُقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت، فإذا التفت انصرف عنه". [رقم: ٩٠٩، باب الالتفات في الصلاة]

لأنه عليمًا كان يلاحظ أصحابه في صلاته بِمُوقِ عينيه. * ولا يُقعي ولا يَفترش ذراعيه؛ لقول أبي ذر: "لهاني خليلي عن ثلاث: أن أنقر نقر الديك، وأن أقعي إقعاء الكلب، وأن أفترش افتراش التَّعْلَب". * والإقعاء: أن يضع أليتيه على الأرض، ويَنصب ركبتيه نصباً، هو الصحيح.

"* الحديث ليس لأبي ذر، وإنما هو لغيره من جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة. [البناية ٢/ ٥٢٦] أحرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي هريرة هي قال: أمرني رسول الله ﷺ بثلاث، ونماني عن ثلاث: أمرني بركعتي التنسحى كل يوم، والوثر قبل النوم، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، ونماني عن نقرة كنقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب. [رقم: ٥ - ١٨، ٢ - ١٨] وإسناد أحمد حسن "مجمع الزوائد". [إعلاء السنن ١١٥]

ولا يرُدّ السلام بلسانه؛ لأنه كلام، ولا بيدد؛ لأنه سلام معنى، حتى لو صافح بنيّة التسليم تفسد صلائه. ولا يتربع إلا من عذر؛ لأن فيه ترك سنة القعود، ولا يعقص شعره، وهو أن يجمع شعره على هامته، ويَشُدُّه بخيط، أو بصَمْغ؛ ليَتَلَـبَد فقد روي: "أنه علي لهي أن يصلي الرجل وهو مَعقوص"، * ولا يكف ثوبَه؛ لأنه نوع تجبُّر.

بلسانه: قلت: رد السلام بلسانه من مفسدات الصلاة، وهذا الفصل لبيان ما يكره في الصلاة، فكان الصواب ذكر هذه المسألة في باب المفسدات دون فصل الكراهة مع أن ذكر هذه المسألة مع قوله: "ولا بيده"، رُبّهما يتوهم أن الرد باللسان، والرد باليد من وارد واحد، وليس كذلك؛ فإن الأول مُفسد، والثاني مكروه. حتى لو صافح إلى: وقد يُعتاج إلى الفرق بين رد السلام باليد، وبين السلام بالمصافحة من حيث إن الأول مكروه، والثاني مفسد أن كلا منهما كلام معنى. والفرق أن دلالة المصافحة على السلام؛ لأنها سنة بعد السلام، ويكون غالباً بعده، فجعل كالتسليم من كل وجه، وأما الإشارة باليد، فلا اختصاص له برد السلام، فحعل ردًّا من وجه دون وجه، فقلنا: بأن المصافحة بنية السلام يفسد، والإشارة باليد بنية السلام مكروه.

سنة القعود: أي سنيته في الصلاة، فيكره لا مطلقاً؛ لأنه من فعل الجبابرة، كما علّل؛ لأنه على كان جُلّ قعوده في غير الصلاة مع أصحابه التربغ، وكذا عمر هي [فتح القدير ٢٥٨/١] ولا يعقص شعره: ونقل في "الحلبة" عن النووي: أنما كراهة تنزيه، ثم قال: والأشبه بسياق الأحاديث أنما تحريم، إلا إن ثبت على التنزيه بالإجماع، "شرح المنية". [رد المحتار ١٤٤/٤] أي لا يصلي وهو معقوص الشعر؛ لأنه لو عقصه وهو في الصلاة فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير. [البناية ٢/٥٠٠] ولا يكف: وفي نسخة: يلف.

ثوبه: أي لا يمنع ثوبه من الوقوع على الأرض. "ولا يكف ثوبه" الأصل في هذا الباب أن كل فعل يكون فيها ترك الخشوع يكون مكروها، فإن ورد النهي عنه تكون الكراهة تحريمية، وقد ذكروا لهذا الأصل فروعاً من ذلك أنه يُكره التثاؤب في الصلاة، وأن يكون في فيه شيء وهو يصلي كالدرهم ونحوه بحيث لا يمنع عن القراءة، فإن منع فسدت، وذكر في "خزانة الرواية": أنه يُكره أن ينحرف أصابع رجليه عن القبلة في السجود وغيره، وكذا ذب الذباب إلا قليلاً، ويكره الالتفات والصلاة مشمراً كميه.

* هذا الحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" عن أبي رافع عن أم سلمة أن النبي ﷺ "نحى أن يصلي الرجل ورأسه معقوص". [رقم:٢١٣/ ٥٠ ٢ ٢٥٣]

ولا يَسدُل ثوبه؛ "لأنه علي أله علي عن السّد ل"، * وهو أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه، ثم يُرسل أطرافه من جوانبه. ولا يأكل ولا يشرب؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة، فإن أكل أو شرب عامداً أو ناسياً: فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير. وحالة الصلاة مذكرة. ولا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد، وسجودُه في الطّاق، ويُكره أن يقوم في الطاق؛ لأنه يُشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان،

ثم يرسل إلح: يصدُق على ما إذا كان المنديل مرسلاً من كتفيه، كما يعتاده. لا يأكل ولا يشوب: هذه المسألة لا يلايم هذا الفصل. فإن أكل إلح: أما إذا كان بين أسنانه شيء، فابتلعه لا تفسد صلاته؛ لأن ما بين أسنانه تبع لريقه، وهذا لا يفسد به الصوم، قال بعضهم: هذا إذا كان ما بين أسنانه قليلاً ما دون الحمَّصة، فأما إذا كان أكثر من ذلك تفسد صلاته، وسوَّى بينها وبين الصوم، وقال بعضهم: ما دون ملء الفم لا يفسد صلاته، وفرَّق بين الصلاة وبين الصوم كذا في "فتاوى قاضيخان" في. [الكفاية ٢٥٩٨] فسدت صلاته، وفرَّق بين الصلاة وبين الصوم كذا في "فتاوى قاضيخان" في. [الكفاية ٢٥٩٨] فسدت صلاته: فرضاً كانت، أو نفلاً. وعن سعيد بن جبير: أنه شرب، وعن طاؤوس: يجوز شربه في النفل، وهو رواية عن أحمد. (العناية) لأنه: أي لأن كل واحد من الأكل والشرب. (العناية) وحالة الصلاة: حواب عما يقال: ينبغي أن يكون النسيان عفواً، كما في الصوم. (العناية) مذكرة: فلا يكون الأكل فيها ناسياً كالأكل في الصوم ناسياً ليلحق به دلالة. (فتح القدير) وحمد مذكرة: فلا يكون الأكل فيها ناسياً كالأكل في الصوم ناسياً ليلحق به دلالة. (فتح القدير) الكراهة أحد الطريقين، والطريق الآخر: وهو المروي عن أبي جعفر، أن حاله يشتبه على من عن يمينه ويساره، وعلى هذا إذا كان بجنبي الطاق عمودان ووراء ذلك فُرجَة يطلع فيها من عن يمينه ويساره على حاله، فلا بأس به. [العناية / ٢٦١٩]

*الحديث أخرجه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انحى عن السدل في الصلاة، وأن يُغطّي الرحل فاه". [رقم:٦٤٣، باب السدل في الصلاة]، وعزاه العزيزي إلى الإمام أحمد والأربعة، ثم قال: بإسناد صحيح. [إعلاء السنن ١١٤/٥]

بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق. ويُكره أن يكون الإمام وحده على الدُكّان؛ لما قلنا، وكذا على القلب في ظاهر الرواية؛ لأنه ازدراء بالإمام. ولا بأس بأن يُصلّي المعاف به إلى ظهر رجُل قاعد يتحدث؛ لأن ابن عمر في ربما كان يستتر بنافع في بعض أسفاره.* ولا بأس بأن يصلّي وبين يديه مصحف معلّق أو سيف معلق؛ لأنهما لا يُعبدان، وباعتباره تَثبت الكراهة.

سجوده في الطاق: أي ورجلاه خارجها فإنه لا يُكره؛ لأن العبرة للقدم في مكان الصلاة حتى يشترط طهارته، رواية واحدة، بخلاف مكان السحود؛ إذ فيه روايتان. [فتح القدير ٣٦٠/١] وحده: احتراز عمّا إذا كان معه بعض القوم، فإنه لا يكره. (فتح القدير) الدكان: المراد من الدكان الموضع المرتفع بشيء ليجلس عليه مثل الدَّكة. و لم يذكر المصنف مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره عليه، وهو مقدَّر بقدر ذراع؛ اعتباراً بالسترة، قال قاضي خان: وعليه الاعتماد. (البناية) لما قلنا: من أنه تشبه بأهل الكتاب فإلهم يخصون إمامهم بالمكان المرتفع. (فتح القدير) وكذا على القلب: وكذا يكره على قلب الحكم المذكور أي عكسه، وهو أن يكون الإمام أسفل الدكان والقوم على الدكان. [البناية ١/١٤٥]

* هذا الأثر أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه عن نافع، قال: كان ابن عمر ﷺ إذا لم خد سبيلاً إلى سارية من سواري المسجد قال لي: ولّني ظهرك". [٢٧٩/١، باب الرجل يستر الرجل إذا صلى إليه أم لا] ورجاله رجال الجماعة إلا أن مسلماً لم يخرج لهشام هذا. [إعلاء السنن ١١٨/٥] ولا بأس بأن يصلي على بساط فيه تصاوير؛ لأن فيه استهانة بالصور. ولا يسجد على التصاوير؛ لأنه يشبه عبادة الصورة، وأطلق الكراهة في "الأصل"؛ لأن المصلّى مُعَظّم. ويُكره أن يكون فوق رأسه في السّقْف، أو بين يديه، أو بحذائه تصاوير، أو صورة معلّقة؛ لحديث حبريل عليّظ: "أنا لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة". * ولوكانت الصورة صغيرة بحيث لا تَبدُو للناظر: لا يكره؛ لأن الصغار جداً لا تُعبد، وإذا كان التمثال مقطوع الرأس أي محدو الرأس، فليس بتمثال؛ لأنه لا يُعبد بدون الرأس، وصاركما إذا صلى إلى شمع،

فيه تصاوير: في "المغرب": الصورة عام في ذي الروح وغيره، والتمثال حاص عثال ذي الروح، لكن المراد هنا ذو الروح، فإن غير ذي الروح لا يكره كالشجر. [فتح القدير ٢٦٢/١] واطلق: أطلق محمد الكراهة في "الأصل" أي لم يفصل بين أن يكون الصورة في موضع السجود أو في غيره، فإنه قال: فإن صلى على بساط فيه تماثيل يكره، وفصل في "الجامع الصغير" حيث قال: إن كان في موضع سجوده يكره، وإن كان في موضع جلوسه أو قيامه لا يكره. قال تاج الشريعة: والأصح ما ذكره ههنا يعني التفصيل. [البناية ٢/٥٥] معظم: من بين سائر البسط، فإذا كان فيه صورة كان نوع تعظيم لها ونحن أمرنا بإهانتها، فلا ينبغي أن يكون في المصلى مطلقاً، سجد عليها أو لم يسجد. [العناية ٢٦٣/١] لا تعبد: فليس لها حكم الوثن، فلا يكره في البيت. (فتح القدير)

روي من حديث ابن عمر، ومن حديث ميمونة، ومن حديث عائشة. [نصب الراية ٩٧/٢] أخرج البخاري في صحيحه حديث ابن عمر عن سالم عن أبيه، قال: وعد حبريل النبي الله فراث عليه حنى اشتد على النبي الله فخرج النبي الله فلقيه فشكا إليه ما وحد، فقال له: "إنا لا تدحل بيتاً فيه صورة ولا كلب". [رقم: ٥٩٦، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة]

أوسراج على ما قالوا. ولو كانت الصورة على وسادة مُلقاة، أو على بساط مفروش: لا يكره؛ لأها تُداس وتُوطأً، بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة، أو كانت على السُّترة؛ لأنه تعظيم لها، وأشلُّها كراهة أن تكون أمام المصلي، ثم من فوق رأسه، ثم على يمينه، ثم على شماله، ثم خلفه. ولو لبس ثوباً فيه تصاوير يكره؛ لأنه يُشبه حامل الصَّنم، والصلاة حائزة في جميع ذلك؛ لاستجماع شرائطها، وتُعاد على وجه غير مكروه

على ما قالوا: أشار به إلى أن فيه اختلاف المشايخ حيث قيل: يكره التوجه إلى السراج والشمع، والمختار أنه لا يكره. وفي "المحيط": إن توجه إلى سراج أو شمع لا يكره، وكذا ذكر في "فتاوى قاضي حان" من غير إشارة إلى خلاف، بخلاف ما إذا توجه إلى تنور أو كانون فيه نار تتوقد فانه يكره؛ لأنه يشبه العبادة؛ لأنه فعل المحوس فإلهم لا يعبدون إلا ناراً موقدة. وفي "الذخيرة": ثم من المشايخ من سوّى بين أن يكون التنور مفتوح الرأس أو غيره، ومنهم من فرق.[البناية ٩/٢] على وسادة إلخ: هذا مما لا دخل له في الصلاة لكن ذكره تقريباً. لا يكوه: ويُحكى عن الحسن البصري وعطاء الله أهما دخلا بيتاً فيه بساط عليه تصاوير، فوقف عطاء وحلس الحسن، وقال: تعظيم الصورة في ترك الجلوس عليها. [العناية ٣٦٣/١] أشدها إلخ: أي أشد الصورة من حيث الكراهة.... وأشار هذا إلى أن الكراهة مقول بالتشكيك يختلف آحادها بالشدة والضعف. والحاصل أن ذكره بكلمة ثم مكرراً إشارة إلى التنــزل لا إلى الترقي. وقيل: إذا كانت الصورة خلف المصلى لا تكره الصلاة ولكنه يكره كولها في البيت؛ لأن تنزيه مكان الصلاة عما يمنع من دخول الملائكة مستحب. وكذا يكـره اتخاذ الصورة على البساط ولكن الجلوس والنوم عليه لا بأس به؛ لأن فيه استهانة لها لا تعظيمها. [البناية ٢/٥٥٠] ولو لبس ثوبا: ويكره اتخاذ الصورة في البيوت، ويكره الدخول في مثل هذه البيوت والجلوس والزيارة، ولايكره بيع الثوب الذي فيه تصاوير. وفي الأقضية لا تقبل شهادة الذي يبيع الثياب المصورة أو ينسحها. وفي "الفتاوي الفضلي": لا يكره إمامة من في يده تصاوير؛ لأنها مستورة بالثياب لا تستبين فصارت مصورة نقش خاتم. البناية ٢/٢٥] لأنه يُشبه: إنما قال: يُشبه؛ لأن في الثوب ليس صنم في الواقع. وتعاد إلخ: صرح بلفظ الوجوب الشيخ قوام الدين الكاكبي في "شرح المنار"، ولفظ الخبر المذكور أعنى قوله: "وتعاد" يفيده أيضاً على ما عرف. والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم، فتحب الإعادة، أو تنسزيه فتستحب، فإن كراهة التحريم في رتبة الواجب. [فتح القدير ٣٦٤/١]

وهذا الحكمُ في كل صلاة أدِّيت مع الكراهة. ولا يُكره تِمثَالُ غيرذي الرُّوح؛ لأنه لايعبد. ولا بأس بقَتل الحية والعقرب في الصلاة؛ لقوله عليمًا: "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة"، * ولأن فيه إزالة الشغل، فأشبه دَرْءَ المارِّ، ويستوي جميعُ أنواع الحيات، هو الصحيح؛ لإطلاق ما روينا. ويُكره عدُّ الآي والتسبيحات باليد في الصلاة،

في كل صلاة إلخ: كما إذا ترك واجباً من واجبات الصلاة. (العناية) وقال أبو يوسف الترجماني: إن الإعادة أولى في الحالين. [مجمع الأنمر ١٨٩/١] بقتل الحية والعقرب: لم يفرق بين ما إذا أمكنه القتل بضربة واحدة، وبين ما إذا احتاج إلى ضربات، وهو اختيار شمس الأثمة السرخسي؛ لأن قوله يؤيلا: "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة" لم يفصل، ومنهم من قال: إن أمكنه القتل بضربة فعل، وإن ضرب ضربات استقبل الصلاة؛ لأنه عمل كثير، والجواب أنه عمل كثير، رخص فيه للمصلي، فهو كالمشي بعد الحدث، والاستقاء من البئر والتوضئ. [العناية ٢٩٤/١] سواء كانت حنية، وهي بيضاء لها ضفيرتان تمشي مستوية، أو غير حنية، وهي سوداء تمشى ملتوية. [مجمع الأفر ١٨٩/١]

هو الصحيح: وقيل: لا يحل قتل الجنبة كما في غيرها إلا إذا قيل: حَلّي طريق المسلمين، فإن أبت فحينئذ تقتل، والطحاوي يقول: إنه فاسد من حيث أن النبي على عاهد الجن بأن لا يظهروا لأمته في صورة الحيّة، ولا يدخلوا بيوتهم، فإذا انقضوا العهد يباح قتلها. وذكر صدر الإسلام الصحيح أن يحتاط في قتلها، حتى لا يقتل جنباً، فإنهم يؤذونه أذاء كثيراً، وإن واحداً من إخواني أكبر سناً مني قتل حية كبيرة بسيف في دار لنا، فضربه الجن حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريباً من الشهر، ثم عالجناه بإرضاء الجن، حتى تركوه فزال ما به، وهذا مما عاينته. [مجمع الأنهر ١٨٩/١]

ويُكره عدُّ الآي إلخ: ومحل الاختلاف هو العدّ باليد كما وقع التقييد به في "الهداية"، سواء كان بأصابعه أو بخيط يمسكه. أما الغمز برؤوس الأصابع أو الحفظ بالقلب، فهو غير مكروه اتفاقاً. والعد باللسان مفسدٌ اتفاقاً. وقيد بالآي والتسبيح؛ لأن عدَّ الناس وغيرهم مكروه اتفاقاً، كذا في "غاية البيان". وقيد بالصلاة؛ لأن العد خارج الصلاة لا يكره على الصحيح، كما ذكره "المصنف في المستصفى"؛ لأنه أسكن للقلب، = " أخرجه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ٢٠٠/٢] أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على الأسودين ولو كنتم في الصلاة الحية والعقرب". [٢٧/٢، رقم: ٩١٨، باب العمل في الصلاة]

وكذلك عدُّ السور؛ لأن ذلك ليس من أعمال الصلاة، وعن أبي يوسف ومحمد رها أنه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعاً؛ مراعاةً لسنة القراءة، والعمل بما جاءت به السنة. قلنا: يمكنه أن يعُدَّ ذلك قبل الشروع، فيستغني عن العدّ بعده، والله أعلم.

= وأجلب للنشاط، ولما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح الإسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع النبي على امرأة وبين يديها نؤى أو حصا تسبح به، فقال: أخبرك بما هو أيسرعليك من هذا أو أفضل، فقال: سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما بحلق في السماء وسبحان الله عدد ما بعن ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والحمد لله مثل ذلك، ولا إله إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك. فلم ينهها عن ذلك، وإنما أرشدها إلى ما هو أيسر وأفضل. ولو كان مكروها لبين لها ذلك. ثم هذا الحديث ونحوه مما يشهد بأنه لا بأس باتخاذ السبيحة المعروفة لإحصاء عدد الأذكار؛ إذ لا تزيد السبيحة على مضمون هذا الحديث إلا بضم النّوى ونحوه في خيط. ومثل هذا لا يظهر تأثيره في المنع، فلا حرم إن نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الأخيار، وغيرهم، اللهم إلا يظهر تأثيره في المنع، فلا حرم إن نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الأخيار، وغيرهم، اللهم إلا ذكر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيراً. ثم اعلم أن العلامة الحلمي ذكر أن كراهة العد باليد في الصلاة ذكر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيراً. ثم اعلم أن العلامة الحلمي ذكر أن كراهة العد باليد في الصلاة بين الفرض والنفل، وقد يصير العد عملاً كثيراً فيوجب فساد الصلاة. وما روي في الأحاديث: من قرأ في الصلاة كذا وكذا مرة: قل هو الله أحد، وكذا كذا تسبيحة فتلك الأحاديث لم يصححها الثقات، أما صلاة مباركة فيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة. فإنه يقدر أي يحفظ التسبيح فقد أوردها الثقات، وهي صلاة مباركة فيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة. فإنه يقدر أي يحفظ التسبيح فقد أوردها والثقات، وهي صلاة مباركة فيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة. فإنه يقدر أي يحفظ التسبيحة فتلك الأحديث لم يصححها الثقات، وهي صلاة مباركة فيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة. فإنه يقدر أي يحفظ

عر أبى يوسف إلخ: ذكره بكلمة عن إشارة إلى أن خلافهما ليس من ظاهر الرواية ولهذا لم يذكر أبو اليسر خلافهما أصلاً. (البناية) في الفواتض والنوافل: وقيل: الخلاف في المكتوبة، وأما النوافل فلا خلاف في أنه لا يكره، وقيل: الخلاف في النوافل ولا خلاف في المكتوبة أنه يكره. (العناية) السنة: الشراح كلهم ذكروا أن المراد من السنة ما جاء في صلاة التسبيح...قلت: لو فسروا قوله:.. بحديث ابن عمر... رأيت رسول الله على يعد الآي في الصلاة... لكان أنسب وأوجه. [البناية ٢/٥٥] الشروع: في الصلاة، وأما في صلاة التسبيح، فلا ضرورة أيضاً إلى العد باليد؛ لأنه يحصل بغمز رؤوس الأصابع. [العناية ٢/٥٦]

فصل

ويُكره استقبالُ القبلة بالفَرْج في الجَلاء؛ لأنه عليه للن المستدبرَ فرحَه غير موازٍ للقبلة، في رواية؛ لأن المستدبرَ فرحَه غير موازٍ للقبلة، وما ينحط أمنه ينحط إلى الأرض، بخلاف المستقبل؛ لأن فرجَه موازٍ لها وما ينحط منه ينحط إليها. وتُكره المجامعةُ فوق المسجد، والبولُ والتخلّي؛ لأن سطح المسجد له حكم المسجد، وليها. وتُكره المجامعةُ فوق المسجد، ولا يبطل الاعتكاف بالصعود إليه، ولا يحل للحُنب الوقوفُ عليه. ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد: ما أُعِدَّ للصلاة في البيت؛

فصل: لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيالها خارج الصلاة. (العناية) ويكوه: وهذه المسألة من مسائل "الجامع الصغير". (البناية) استقبال القبلة إلخ: لما كُره استقبال القبلة بالفرج يُكره للمرأة أن تمسك ولدها نحوها ليبول، وهذا كله إذا كان ذاكراً للقبلة، ولو غفل عن ذلك، وحلس يقضي حاحته، ثم وحد في نفسه، لا بأس به، لكن إن أمكنه الانحراف ينحرف. (النهاية)

الخلاء: بالمد: بيت التغوط، وأما بالقصر: فهو النبت. [البحر الرائق ٢٣/٢] في رواية إلخ: يعني عن أبي حنيفة وهو الأصح؛ لما فيه أي في الاستدبار من ترك التعظيم للقبلة، ولا يكره في رواية أي عن أبي حنيفة، وفي جامع الاسبيحابي عن أبي حنيفة في هذه المسألة ثلاث روايات: في رواية كره الاستقبال والاستدبار، وفي رواية: لم يكره هما وبه قال: داود، وفي كل ذلك جاءت الآثار. [البناية ٢/٩٥٥-، ٥] والتخلي: أي: والتغوط، دون ما يقوله الناس: إنه الخلوة بالمرأة. (البناية) له حكم المسجد: لأنه ثابت في العَرْصَة والهواء جميعاً. (البناية) بمن تحته: يعني يصح اقتداء من كان فوق المسجد بالإمام الذي تحته إذا كان يعلم حال الإمام. [البناية ٢/٣٥]

* أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٠٢/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال الله الذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يُولّها ظهره، شرَّقوا أو غرّبوا". [رقم: ١٤٤، باب: لا تستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند البناء، حدار أو نحوه]

لأنه لم يأخذ حكم المسجد، وإن نُدبنا إليه. ويُكره أن يُغلق باب المسجد؛ لأنه يُشبه المنع من الصلاة، وقيل: لا بأس به إذا خيف على متاع المسجد في غير أوان الصلاة. ولا بأس بأن يُنقش المسجدُ بالحِص والسَّاج وماء الذهب، وقوله: لا بأس يشير إلى أنه لا يُؤجرُ عليه، لكنه لا يأثم به، وقيل: هو قُربة، وهذا إذا فعل من مال نفسه، أما المتولّى فيفعل من مال الوقف ما يَرْجع إلى إحكام البناء، دون ما يرجع إلى النَّقش، حتى لو فعل يضمَن، والله أعلم بالصواب.

حكم المسجد: يعني لعدم الخلوص حتى يباع ويورث وإن ندبنا إليه أي إلى اتخاذ المسجد في البيت، فإنه يستحب لكل إنسان. [العناية ٣٦٧/١] لا بأس به: في غير أوان الصلاة لاختلاف أحوال الناس بحسب اختلاف الزمان ألا ترى أن النساء كن يحضرن الجماعات، ثم مُنعنَ من ذلك. [العناية ٣٦٨/١] إذا خيف إلى: لأن الغلبة لأهل الفساد، ويُخاف منهم على متاع المسجد بالليل. (النهاية) ولا بأس إلى: فيه أقوال ثلاثة. (النهاية) إنما ذكر هذه المسألة بهذه العبارة لاختلاف الناس فيها. (العناية) وقيل: هو قربة: لما فيه من التعظيم، وقبل هو مكروه؛ لقول النبي: "إن من أشراط الساعة تزيين المساجد". يضمن لأنه تعدى، وقبل: يضمن في التحصيص أيضاً، وعن الشيخ أبي بكر الزرنجري أنه يقول: هذا في زماهم، أما في زماننا لوصرف ما يفضل من العمارة إلى النقش يجوز قطعاً؛ للأطماع الفاسدة من الظلمة. [البناية ٢٤/٢]

باب صلاة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة عليه، وقالا: سنة؛ لظهور آثار السنن فيه، حيث لا يُكَفَّرُ جاحدُه، ولا يُؤذن له.

باب صلاة الوتر: لما فرغ من بيان المفروضات وما يتعلق بها من بيان أوقاتها، وكيفية أدائها، و الأداء الكامل والقاصر، شرع في بيان صلاة هي دون الفرض وفوق النفل، وهي صلاة الوتر. [العناية ٣٦٩/١] واجب: قال [أبوبكر] الأعمش: اتفقوا- مع اختلافهم في الوتر- ألها أدون درجة من الفرائض، حتى لا يُكفّر حاحده، وليس لها أذان ولا إقامة، وتجب القراءة في الركعة الثالثة، وأعلى درجة من السنة، حتى يجب القضاء بتركها ناسياً، أو عمداً وإن طالت المدة، ولا يُؤدّى على الراحلة من غير عذر، ولا يجوز إلا بنية الوتر دون التطوع وسائر السنن، ولو كانت سنة لكفتها نية الصلاة. (النهاية)

عند أبي حيفة على: وعن أبي حنيفة على والوتر ثلاث روايات: في رواية قال: هوواجب، وفي رواية قال: هوسنة، وفي رواية قال: هوفرض، والصحيح أنه واجب عنده، ومعناه أنه فرض عملاً لا اعتقاداً، حتى إن حاحده لا يُكفّر، وهو معنى قوله: فرض، على رواية: أنه فرض. ومعنى قوله: سنة - على رواية: أنه سنة -: أن وجوبه ثبت بالسنة. [المحيط البرهايي ٢٦٥/٢] قيل: ليس في الوتر رواية منصوص عليها في الظهر، ولكن روى يوسف بن خالد السمي عن أبي حنيفة على أكما واجبة، وهو الظاهر من مذهبه، وروى نوح بن أبي مريم عنه أكما سنة، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي على وروى حماد بن زيد عنه أكما فريضة، وبه أخذ زفر. [العناية ٢٩٩٨] سنة: أي ليس بفرض اعتقادي، ولا عملي، أما الأول: فلأنه لا يُكفّر حاحده، وأما الثاني: فلأنه لا يُوذّنُ له، وإذا انتفى ذلك كان سنة؛ لعدم القائل بكونما غير سنة، وغير فرض عملي. هذا على الرواية التي حاءت من قبل أبي حنيفة على أنه فرضاً لا يكفر جاحده: لا يفيد؛ إذ إثبات اللازم لا يستلزم إثبات الملزوم السنن أبي آثار عدم كونه فرضاً. لا يكفر جاحده: لا يفيد؛ إذ إثبات اللازم لا يستلزم إثبات الملزوم المعين إلا إذا ساواه، وهو ههنا أعم؛ فإن عدم الإكفار بالجحد لازم الوجوب كما هولازم السنة ... والحق أنه لم يثبت دليل الوجوب عندهما فنهياه، وثبت عنده. [فتح القدير ١٩ ٣٠٣-٣٠] ولا يؤذن له: له أن يقول: إنا لا نسلم أن عدم التأذين من خواص السنة؛ لوجوده في الواجب، كصلاة العيد. وفيه أن صلاة العيد ليست بواجبة عنده، فلا يصح النقض كها.

ولأبي حنيفة الله قوله عليه: "إن الله تعالى زادكم صلاةً، ألا وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفحر "* أمر، وهو للوجوب، ولهذا وجب القضاء بالإجماع.

ولأبى حنيفة على والشافى: ووجه الاستدلال من أوجه: أحدها: أنه أضاف الزيادة إلى الله تعالى والسنن إنما تضاف إلى رسول الله على والثانى: أنه قال: زادكم، والزيادة إنما تتحقق في الواجبات؛ لأنحا محصورة بعدد، لا فى النوافل؛ لأنه لا نحاية لها، والثالث: أن الزيادة على الشيء إنما تتحقق إذا كانت المزيد من جنس المزيد عليه لا يقال: زاد في ثمنه إذا وهب هبة مبتدأة، ولا يقال: زاد على الهبة إذا باع, والمزيد عليه فرض فكذا الزائد إلا أن الدليل غير قطعي فصار واجباً، والرابع: الأمر فإنه للوجوب. [العناية ١/٣٦٩-٣٧]

أن الدليل غير قطعي فصار واحبر في "الهداية" بأنه يجب قضائه إذا فاته باالإجماع. وصححه في "التحنيس"

بالإجماع: قال ابن النجيم: وصرح في "الهداية" بأنه يجب قضائه إذا فاته باالإجماع. وصححه في "التجنيس" وعلل له في "المحيط" يقوله: أما عنده فلأنه واجب، وأما عندهما فلقوله عليلا: "من نام عن وتر أونسيه فليصله إذا ذكره" اهـ وصرح في "الكافي" بأن وجوب قضائه ظاهر الرواية عنهما، وروي عنهما عدمه، وسيأتي أنه لايصلي خلف النفل اتفاقا: فظهر بجدا أنه لا فرق بين قوله: بوجوبه، وبين قولهما: بسنيته من جهة الأحكام، فإن السنة المؤكدة بمتزلة الواجب إلا في فساد الصبح بتذكره، وفي قضائه بعد طلوع الفحر قبل طلوع الشمس وبعد قبل طلوع الشمس: قال في "التجنيس": عند أبي حنيفة يقضيه بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر؛ لأنه واجب عنده فيجوز قضاؤه فيه كقضاء سائر الفرائض، وعندهما لا لأنه سنة عندهما. اهـ [البحرالرائق ٢٣/٢] وذكر الحافظ أبوجعفر الطحاوي أن وجوب الوتر إجماع من الصحابة، فعلى هذا لا يعتبر قوله: بالإجماع، أي بإجماع أصحابنا، وعلى ظاهر الرواية (البناية)

* أحرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن المبارك قال: أخبرنا سعيد بن يزيد، قال: حدثني ابن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني: أن عمروبن العاص خطب الناس يوم الجمعة فقال: إن أبابصرة حدثني أن النبي تقال: " له الله زادكم صلاة وهي الوتر، فصلوها فيما بين صلاه العشاء إلى صلاة الفحر". قال أبوتميم: فأحذ بيدي أبوذر فسار في المسجد إلى أبي بصرة، فقال له: أنت سمعت رسول الله الله يقول ما قال عمروا قال أبوبصرة: أنا سمعته من رسول الله الله المسادة عن العمراني رواه الحاكم والطبراني وإسناده صحيح. "آثار السنن". وقال الحافظ في "الدراية": وقد رواه ابن لهيعة عن عبدالله بن هبيرة عن أبي تميم عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة، أخرجه الحاكم ولم ينفرد به ابن لهيعة بل أخرجه أحمد والطبراني من وجهين جَيْدَين عن ابن هبيرة. الهـ قلت: فبطل تضعيف بعضهم حديث أبي بصرة وإعلاله والطبراني من وجهين جَيْدَين عن ابن هبيرة. اهـ قلت: فبطل تضعيف بعضهم حديث أبي بصرة وإعلاله إياه بابن لهيعة مع أنه حسن الحديث كما قد مر غير مرة. [إعلاء السنن ٩١٦-١]

وإثما لا يكفر حاحده؛ لأن وجوبه ثبت بالسنة، وهو المَعْنِيُّ بما روي عنه أنه سنة، وهو يُؤدَّى في وقت العشاء، فاكتفي بأذانه وإقامته. قال: الوتر ثلاث ركعات لا يَفصِلُ بينهن بسلام؛ لما رَوَت عائشةُ عَلَيْهَ: "أن النبي عَلَيْ كان يُوتر بثلاث"* وحكى الحسن على المسلمين على الثلاث، ** وهذا أحد أقوال الشافعي على وفي قولٍ: يُوتر بتسليمتين، وهو قول مالك على، والحجة عليهما ما رويناه.

وإنما لا يكفر إلى: حواب عن قولهما: حيث لا يكفر حاحده. (العناية) بالسنة: يعني غير المتواتر والمشهور. (العناية) وهو يؤدى إلى: حواب عن قولهما: ولا يُؤذّن له. (العناية) فاكتفي بأذانه وإقامته: كما في المزدلفة حيث يُؤدى المغرب والعشاء فيه بأذان وإقامة واحدة. ثلاث ركعات: الشافعي على قال: هو بالخيار، إن شاء أو تر بركعة، أو بثلاث، أو بخمس، أو بسبع، أو بتسع، أو بإحدى عشرة ركعة، ولا يزيد عليها، وقال الزهري: في شهر رمضان ثلاث ركعات، وفي غيره ركعة، والصحيح قولنا؛ لماروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وعائشة هم قالوا: كان رسول الله ملى يوتر بئلاث ركعات. [تحفة الفقهاء٢٠٢]

 ويَقنُت في الثالثة قبل الركوع، وقال الشافعي على: بعده؛ لما روي "أنه على قنت في آخر الوتر"،* وهو بعد الركوع. ولنا: ما رُوي "أنه على قنت قبل الركوع"،** وما زاد على نصف الشيء آخرُه. ويقنُتُ في جميع السَّنَة، خلافاً للشافعي في غير النصف الأخير من رمضان؛ لقوله على للحسن بن على على هذه حين علمه دعاء القنوت:

ويقنت في المثالثة: وأمادعاؤه فليس فيه دعاء مؤقت، كذا ذكر الكرخي في "كتاب الصلاة"؛ لأنه روي عن محمد عن الصحابة أدعية مختلفة في حال القنوت، ولأن الموقت من الدعاء يذهب بالرقة كما روي عن محمد فيبعد عن الإجابة، ولأنه لا يوقت في القراءة لشيء من الصلوات ففي دعاء القنوت أولى.... وقال بعضهم: الأفضل في الوتر أن يكون فيه دعاء موقت؛ لأن الإمام ربما يكون جاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فتفسد صلاته، وما روي عن محمد من أن التوقيت في الدعاء يذهب برقة القلب، محمول على أدعية المناسك دون الصلاة، كذا في "البدائع" ورجَّح في شرح "منية المصلي" قول الطائفة الثانية؛ لما ذكروا تبركاً بالماثور الوارد به الأخبار وتوارثه الخلف عن السلف في سائر الأعصار اهـ..[البحرالرائق ٢٩/٢]

وما زاد إلخ: هذا جواب ما رواه الشافعي يطله: أنه قنت في آخر الوتر، وتقريره: أن ما زاد على نصف الشيء فهو آخره قاله الأكمل، وسكت عن بيانه. قلت: المراد هو الأخر الحقيقي هو بعد التشهد وليس هذا بمراد بالإجماع. وقال تاج الشريعة: إن الآخر قد يكون قبل الركوع وقد يكون بعده. فما رواه يكون محتملا لما قبل الركوع وبعده، وما رويناه محكم فيحمل المحتمل على المحكم. [البناية ٢١/٣]

* أخرج الدارُ قطني في سننه عن سويد بن غفلة قال: سمعت أبابكر وعمر و عثمان وعلياً يقولون: فنت رسول الله على أخرج الدارُ قطني في أخر الوتر، وكانوا يفعُلون ذلك. [٢/٣٥، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه]

* أخرج ابن ماجه عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبي بن كعب رهيه أن رسول الله على كان يوتر فيقنت قبل الركوع. أرقم: ١١٨٨، باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده أو أخرج ابن أبي شببة في مصنفه عن ابراهيم، عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحاب النبي على كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع. [٢٩٧/٠، رقم: ٢٩١٠]

"اجعل هذا في وترك" من غير فصل، ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورةً؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، وإن أراد أن يقنُت كبَّر؛ لأن الحالة قد اختلفت، ورفع يدّيه وقنَت؛ لقوله عليمًا "لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن"** وذكر منها القنوت. ولا يقنت في صلاة غيرها خلافاً للشافعي في الفجر؛

لقوله تعالى: ذكر في "الكافي" ما يشعر إلى أن قوله "لقوله تعالى" دليل على إطلاق السورة، لا على تعيينها، ولا على قراءة فائحة الكتاب مع السورة حتى يفضى منه العجب. قد اختلفت: لقائل أن يقول: الأقوال دون الأفعال، لأنها المقصود بالذات، والأقوال زينة الأفعال حتى يجب الصلاة على العاجز عن الأقوال القادر على الأفعال دون العكس، وجوابه أنه ثبت بفعل الشارع. في الفجر: قال أبو نصر البغدادي: القنوت في الفجر سنة عند الشافعي، وفي غيرها إن حدثت حادثة، فإن لم تحدث فله قولان (العناية)

"أخرج النسائي في سننه عن موسى بن عقبة عن عبدالله بن علي عن الحسن بن علي قال: علمين رسول الله هؤلاء الكلمات في الوتر قال: "قل اللهم اهدي فيمن هديت وبارك في فيما أعطيت وتولين فيمن توليت وقني شرما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لايذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي محمد". [٣٤٨/٣] والم ١٣٤/١] قال النووي في "الخلاصة": وإسناده صحيح أو حسن. إنصب الرابة ١٢١/٢] وأما استدلال المصنف بقوله: "اجعل هذا في وترك من غير فصل" فليس له وجود في هذا الحديث فيعجبين كل العجب أن أحداً من الشراح لم يتعرض لهذا بل كلهم عللوا. [البناية٣/٣٦] وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي عبد الرحمن قال: علمنا ابن مسعود أن نقرأ في القنوت: "اللهم إنانستعينك ونستعفرك، ونؤمن بك، ونثي عليك الخير، ولا تكفرك، ونؤمن بك، ونشي عليك الخير، ولا تكفرك، ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق". [٢/٣، وقم: ٩٦/٣] سعى، وخفد نرجو رحمتك، ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق". [٢/٣، وقم: ٩٦/٣] حدثنا ابن أبي ليلي حدثنا أبي ليلي عرب النبي الله عن النبي قلل قال: لا ترفع الأيدى إلا حدثنا أبي حدثنا ابن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس شهما عن النبي قلل قال: لا ترفع الأيدى إلا حدثنا أبي حدثنا أبي ليلي عمد بن عمران ابن أبي ليلي

" أخرج الطبراني في "معجمه الكبير" عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن عمران ابن أبي ليلى حدثنيا أبي حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس اللها عن النبي الله قال: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن حين يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت، [حين يقوم على الصفا]، حين يقوم على المروة، وحين يقف مع الناس عشية عرفة، وبجمع، والمقامين حين يومي الحمرة". [٢١١]. ٣-٥٠] وليس فيه ذكر القنوت. أخرج البخاري في "جزء رفع اليدين" عن الأسود عن عبد الله (هو ابن مسعود) أنه كان يقرأ في آخر ركعة من الوثر قل هو الله أحد، ثم يرفع يديه فيقنت قبل الركعة. وقال: صحيح.

لما روى ابن مسعود عليه: "أنه عليم قنت في صلاة الفجر شهراً ثم تركه"، * فإن قنت الإمام في صلاة الفجر: يسكُتُ مَن خَلْفه عند أبي حنيفة ومحمد عليه، وقال أبو يوسف عليه: يتابعه؛ لأنه تَبَعٌ لإمامه، والقنوتُ مجتهدٌ فيه.

لماروي: حجة لنا على الشافعي يه، وجه الاستدلال به: أنه يدل على أن قنوت رسول الله ﷺ في الصبح إنما كان شهرًا وكان يدعوعلي أقوام ثم تركه فدل على أنه كان ثم نسخ.[البناية ٣٠/٣] يتابعه: كتكبيرات العيدين و سجود السهو إذا اقتدى بمن يزيد على الثلاث. (فتح القدير) مجتهد فيه: فلا يترك الأصل بالشك. (العناية) القنوت ليس مشروعاً عندنا في الفجر، إلا إذا نزلت نازلة كالطاعون وغيره، فإن الإمام حينة يقنت في الفجر، كما ذكره الشُّمُنيُّ، وفَصَّله ابنُ تُحيم في "الأشباه والنظائر"، وهل هو في الفحر فقط؟ أم في الصلوات كلها؟ ظاهر عبارات الفقهاء هو الأول، وهو الأصح، كما بسطه في "رد المحتار"، ثم القنوت في الفحر، هل هو قبل الركوع في الركعة الثانية كالوتر أم بعده؟ اختار الحموي في حاشية "الأشباه" الأول، واختار صاحب "رد المحتار" الثاني، وهو الأصح عندي؛ لموافقته الأحبار النبوية. = وأخرج عن أبي عثمان كان عسر عليه يرفع يديه في القنوت. وصححه، وعنه أيضاً بإسناد صحيح قال: كنا وعمر يؤم الناس ثم يقنت بنا عند الركوع يرفع يديه حتى يبدو كفاه ويخرج ضبعيه. قلت: فيه ثبوت رفع اليدين للقنوت في الوتر، وكذا في أثر عمر بعده، ولكنه مطلق عن الوتر وغيره، فإن حَمَلُه أحدٌ على قنوت النازلة في الفجر فقنوت الوتر قياس عليه، فاندحض بذلك ما زعمه بعض أهل العلم أن رفع اليدين للقنوت في الوتر لم يثبت فيه أثر صحيح عن تابعي حليل فضلاً عن صحابي، وفضلاً عن حديث صحيح. [إعلاء السنن ٨٥-٨٤] " أحرج الإمام أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ لم يقنت في الفجر قط إلا شهراً واحداً لم يُر قبل دلك ولا بعده، وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على أناس من المشر كين. (فتح القدير ٣٧٧/١) قلت: وأخرجه الطحاوي بطريق شريك بن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بلغظ: " لم يقت النبي على إلا شهراً لم يفنت قبله و لا بعده". وأعله الحازمي بأبي حمزة ميمون القصاب، وحكى تضعيفه عن عدة من الأئمة, قلت: ولكنه لم يتهم بكذب، وقال الترمذي: قد تكلم فيه من قبل حفظه، وقال يعقوب بن سليمان: ليس بمتروك الحديث ولا هو حجة. ملخصاً من "التهذيب"، ومثله يقبل حديثه لا سيما في المتابعات، وأصل احتجاجنا عما رواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، وهذا سند صحيح بلا شك وتعضده رواية أبي حمزة فصار الأثر قوياً بتعدد الطرق إلى إبراهيم، واندحض ما

قاله الحازمي، و لم يطلع على طريق أبي حنيفة عن حماد وإلا لم يقل ما قال. [إعلاء السنن ٣/٥٠١-١٠]

باب صلاة الوتر ٢٩٣

ولهما: أنه منسوخ، ولا متابعة فيه، ثم قيل: يقف قائماً؛ ليتابعه فيما تجب متابعته، وقيل: يقعد؛ تحقيقاً للمحالفة؛ لأن الساكت شريك الداعي، والأول أظهر. ودلّت المسألة على جواز الاقتداء

أنه منسوخ: لما روينا أنه على قنت شهراً ثم ترك. (العناية) ثم قبل إلخ: وإذا لم يتابعه ماذا يفعل؟، قال بعضهم: يقف قائماً. (العناية) يقعد إلج: وقبل: يركع ويقف فيه. لأن الساكت: أي غير المحالف شريك الداعي، فلا بد من المحالفة، وهي بالأركان قولاً غير ممكن لمكان الصلاة، فيحب المحالفة في الفعل بالقعود. شريك الداعي، قال قد أُجِيبَتْ دَعُونُكُماً ، وكان شريك الداعي، قال قد أُجِيبَتْ دَعُونُكُماً ، وكان موسى على يدعو، وهارون يؤمن، وسمي داعياً؛ لأنه كان شريك الداعي. [الكفاية ٢٨٠/١]

والأول إلخ: لأن فعل الإمام يشتمل على مشروع وغيره، فما كان مشروعاً يتبعه فيه، وما كان غير مشروع لا يتبعه فيه. وقال بعضهم: يُسلّم قبل الإمام؛ لأن الإمام اشتغل بالبدعة، فلا معنى لانتظاره، ولم يذكره المصنف؛ لأنه مخالفة ظاهرة للإمام فيما هو مشروع وهو السلام.[العناية ٢٨٠/١]

ودلّت المسألة إلخ: وحه الدلالة في الأول أن احتلافهم في أنه يتابعه أولاً فيقف ساكتاً، أو يقعد ينتظره حتى يسلم معه، أو يسلم قبله ولا ينتظره في السلام - اتفاق على أنه كان مقتدياً إذ ذاك وهو فرع صحة اقتدائه ثم إطلاق القانت يشمل الشافعي وغيره.[فتح القدير ٢٨١/١]

على جواز الاقتداء إلى بالجملة: فمذهب الحنفية: أنه لا وتر عندهم إلا بثلاث ركعات بتشهدين وتسليم. نعم لواقتدى حنفي بشافعي في الوتر وسلم ذلك الشافعي الإمام على الشفع الأول على مذهبه ثم أتم الوتر صح وترالحنفي عند أبي بكر الرازي وابن وهبان، وفيه يقول ابن وهبان في منطومته: ولوحنفي قام حلف مسلم لشفع ولم يتع وتم فمؤتر. [معارف السنن ١٧٤/٤] وكذا في. [عزيزالفتاوى ٢٣٩/١، رقم:٣٢٢] وقد ذكر بعض الأفاضل في رسالته "الإئتمام بمقلد كل إمام" في هذه المسألة ستة أقوال: ومنها: الجواز مطلقاً، وهو الحق عند المحققين كيف لا؟ والمتحالف لا يخلو إما أن يكون نحكم بإصابته، أو بخطئه، أو باحتمال خطئه وصوابه، فالأول والثاني باطلان؛ لما تقرر في مقره، إنا لا نقطع بإصابة مجتهد، أو بخطئه، بل نقول: كل محتهد يحتمل أن يكون مصياً، وأن يكون مخطئاً، والحق دائر بين المذاهب المختلفة، فتعين الشق الثائث، وإذا كان هذا هكذا، فلا وجه للحكم بعدم جواز الاقتداء بهم، فإن مذهبهم كمذهبنا في كونه محتملاً للخطأ والصواب، وما يدرينا أن مذهبنا في كل أمر صواب لا يحتمل خطأ، ومذهب غيرهم خطأ لا يحتمل الصواب، وأما اشتراط مراعاة مواضع الخلاف، ح

بالشفعوية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر. وإذا علم المقتدي منه ما يزعُمُ به فسادَ صلاته كالفصد وغيره: لا يُحزئه الاقتداء به. والمختار في القنوت الإخفاء؛ لأنه دعاء، والله أعلم.

= كما اختاره أكثر أصحابنا، فغير موجّه؛ إذ مراعاة ذلك مستحب، ليس بواحب عند أحد، فلو لم يراع، وفعل ما فعل على طبق مذهبه، لم يقدحه في ذلك قادح، فأي مانع في جواز الاقتداء به؟ فافهم هذا بنظر الإنصاف.اهـ بالشفعوية: وفي بعض النسخ "بالشافعية"، وهو الصواب؛ لما عرف من وجوب حذف ياء النسب إذا نسب إلى ما هي فيه، ووضع الياء الثانية مكافحا؛ حتى تتحد الصورة قبل النسبة الثانية وبعدها والتمييز حينئذ من خارج. [فتح القدير ٢٠٨١-٣٨١] وعلى المتابعة: وذكر الطحاوي أن القوم يتابعونه إلى قوله :إن عذابك الجد بالكفار ملحق فإذا دعا الإمام فعند أبي يوسف عليه يتابعونه، وعند محمد عليه يؤمنون. [المحيط البرهاني ٢٧٠/٢] والم عند أبي يوسف عليه فظاهر؛ لأنه يقول بالمتابعة في قنوت الفحر، وإنه منسوخ بحتهد فيه، ففي قنوت الوتر وإنه غير منسوخ أولى، وأما عند محمد عليه، فلأنه إنما لا يقول بالمتابعة في الفحر؛ والأصل في الأدعية المتابعة، فيتابعه.

في الوتو: ومن لم يحسن القنوت يقول: ﴿ رَبّنا آبنا في الدُّنيَا حَسَنةً وَفِي الْآجِزةِ حَسَنةً ﴾ وقال الشيخ الإمام الفقيه أبوالليث في: يقول: اللهم الخفرلي، ويكرر ذلك. [المحيط البرهائي ٢٧٠٨، رقم: ١٧٣٨] ما يزعم به إلى: وذكر شيخ الإسلام إذا لم يعلم منه هذه الأشياء بيقين يجوز الاقتداء به، والمنع إنما هو لمن شاهد ذلك. (فتح القدير) فساد صلاته: ولم يذكر حكم الفساد الراجع إلى زعم الإمام، وقد اختلف مشايخنا في ذلك، فقال الهندواني وجماعة: إن المقتدي إن رأى إمامه مَس امرأة، ولم يتوضأ لا يصح الاقتداء به، وذكر التمرتاشي أن أكثر مشايخنا جوزوه، وقال صاحب "النهاية": وقول الهندواني أقيس. [العناية ٢٨٢/٦] المختار إلخ: وقال بعض مشايخ زماننا هي إن كان الغالب في القوم ألهم لا يعلمون دعاء القنوت، فالإمام يجهر ليتعلموا منه، وقد صح أن رسول الله يش جهر به، والصحابة في: تعلموا القنوت من قراء ته، وإن كان الغالب ألهم يعلمونه يخفيه؛ لأنه دعاء والسبيل في الدعاء الإخفاء. (المحيط البرهاني) القنوت: ليس في القنوت دعاء معين. الاخفاء: مطلقاً سواء كان القانت إماماً، أو مقدياً أو منفرداً؛ لأنه القنوت: ليس في القنوت دعاء معين. الاخفاء: مطلقاً سواء كان القانت إماماً، أو مقدياً أو منفرداً؛ لأنه

دعاء، وخير الدعاء الخفي. (العناية)

باب النوافل

السنة: ركعتان قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وبعدها ركعتان، وأربع قبل العصر وإن شاء وكعتين، وركعتان بعد المغرب، وأربع قبل العشاء، وأربع بعدها، وإن شاء ركعتين، والأصل فيه قوله عليه "من ثَابَوَ على ثنتي عشرة وركعة في اليوم والليلة بني الله له بيناً في الجنة"، * وفُسِّر على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يَذكر الأربع قبل العصر،

باب: لما فرغ من يبان الفرض والواجب، شرع في بيان السنن والنوافل، وترجم الباب بالنوافل؛ لكونما أعم وأشمل.[العناية ٣٨٣/١] النوافل: المراد بالنافلة ههنا معنى يشمل السنة وغيرها.

السنة: ابتدأ بالسنن؛ لكونها أشرف. قبل الفجو: ابتدأ بسنة الفجر؛ لأنها أقوى السنن، حتى روى الحسن عن أبي حنيفة لو صلاها قاعداً من غير عذر لا يجوز، وقالوا: العالم إذا صار مرجعاً للفتوى جاز له ترك سائر السنن؛ لحاجة الناس إلا سنة الفجر. (فتح القدير) بعد المغرب إلخ: اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر، قال الحلواني: ركعتا المغرب، فإنه للله لم يدعهما سفراً، ولا حضراً، ثم التي بعد الظهر؛ لأنها سنة متفق عليها، بخلاف التي قبلها؛ لأنه قبل: هي للفصل بين الأذان والإقامة، ثم التي بعد العشاء، ثم التي قبل الظهر، ثم التي قبل العشاء، ثم التي قبل العشاء، أفتح القدير ١٣٨٣/١

قبل العشاء إلخ: يجب حمله على ما دعا إليه ﷺ من غير إيجاب، وهو أعم من السنة والمندوب، وهذا؛ لأنه عُدَّ منها ما قبل العصر، والعشاء، وذلك مستحب، لا سنة راتبة.[فتح القدير ٣٨٥/١]

والأصل فيه إلخ: أي في كون الصلاة سنة، لا في كون المذكورات سنة؛ لأن الدليل لا يدل عليها.

ثابر: والمثابرة المواظبة.(العناية) وفسر: أي النبي ﷺ (العناية) الكتاب: يعني المبسوط أو مختصر القدوري.(العناية) غير أنه إلخ: بيان ما هو المذكور في حديث المثابرة، فإن المذكور في الكتاب زائد على ثنتي عشرة.[العناية ٢٨٥/١]

" روى الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ١٣٨/٢] أخرج مسلم في صحيحه عن أم حيية تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بُني له بهن في الجنة، قالت أم حبيبة: فما تركتهن منذ سمعتهن من رسول ﷺ. [رقم: ١٦٩٤، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن] وزاد الترمذي: أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر، صلاة الغداة. [رقم: ٤١٥، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ...]

فلهذا سمّاه في "الأصل" حسناً، وخُيِّر لاختلاف الآثار، والأفضل هو الأربع، ولم يذكر الأربع قبل العشاء، فلهذا كان مستحباً؛ لعدم المواظبة، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء، وفي غيره ذكر الأربع، فلهذا خيِّر إلا أن الأربع أفضل خصوصاً عند أبي حنيفة على على ما عُرف من مذهبه، والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا، كذا قاله رسول الله على الله على الشافعي على على قبل المنافعي على الله ونوافل النهار إن شاء صلى بتسليمة ركعتين، وإن شاء أربعا، وتكره الزيادة على ذلك. وأما نافلة الليل، قال أبوحنيفة على: إن صلى على الله على النها و تكره الزيادة على ذلك،

فلهذا: أي فلأجل أنه لم يذكر الأربع قبل العصر في تفسير حديث المثابرة. (البناية) لاختلاف الآثار: فإنه أخرج أبو داود وأحمد وابن خزيمة وابن حبان، في "صحيحيهما" والترمذي عن ابن عمر على قال: قال رسول الله تنه الرحم الله المرأ صلى قبل العصر أربعاً"، قال الترمذي: حسن غريب، وأخرج أبو داود عن عاصم بن ضمرة عن علي على النبي الله النبي الله كان يصلي قبل العصر ركعتين". [فتح القدير ٢٨٦/١] وذكر فيه: أي في حديث المثابرة. (العناية) غيره: أي في غير حديث المثابرة. (فتح القدير)

الأربع. وهو ما عزى إلى سنن سعيد بن منصور من حديث البراء بن عازب عليه. (فتح القدير) خير عمد بن الحسن أو القدوري بقوله: وأربع بعدها وإن شاء ركعتين. (العناية) مذهبه: أي الأفضل عند أي حنيفة في باب النوافل أن يصلي أربعاً ليلاً ولهاراً. (البناية) نوافل النهار إلخ: لما فرغ من بيان السنن الرواتب، شرع في بيان النوافل. قال أبو حنيفة إلخ: يجوز أن يكون ذكر أبي حنيفة للاحتراز عن قول الشافعي، فإنه يقول: لا يزيد على أربع، ولو زاد كره له ذلك. [العناية ١٩٨١] غمان ركعات إلخ: لا خلاف بينهم في إباحة الثمان بتسليمة ليلاً، وكراهة الزيادة عليها على هذه الرواية، وقال السرحسي: الأصح أنه لا تكره الزيادة على الثمان أيضاً، وهو غير مقيد بقول أحد الثلاثة، بل تصحيح للواقع من مذهبهم. [فتح القدير ١٩٨٩]

^{*} أخرجه أبو داود في سننه عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: "أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء".[رقم: ١٢٧٠، باب الأربع قبل الظهر وبعدها]

وقالا: لا يزيد في الليل على ركعتين بتسليمة. وفي "الجامع الصغير": لم يذكر الثماني في صلاة الليل. و دليل الكراهة: أنه على لم يزد على ذلك، " ولولا الكراهة لزاد تعليماً للجواز. والأفضل في الليل عند أبي يوسف ومحمد على مثني مثني، وفي النهار أربع أربع. وعند الشافعي على فيهما مثني مثني. وعند أبي حنيفة على فيهما أربع أربع، للشافعي قوله على: "صلاة الليل والنهار مثني مثني". "* ولهما: الاعتبار بالتراويح، ولأبي حنيفة "أنه على كان يصلّي بعد العشاء أربعاً أربعاً". روته عائشة على الأربع في الضّحي، " ولأنه أدوم تحريمة، فيكون أكثر مشقة، وأزيد فضيلة، على الأربع في الضّحي، " "

وقالا: لا يزيد إلخ: ظاهره أنه نصب خلافاً بينهم في كراهة الزيادة على ركعتين، وليس كذلك، بل المراد وقالا: لا يزيد بالليل على ركعتين من حيث الأفضلية لكن العبارة تنبو عنه. [فتح القدير ٣٨٩/١-٣٩٠] الثماني: وإنما ذكر الست. (العناية) هثنى هثنى: التكرار للتأكيد؛ لأن معنى مثنى: اثنين اثنين. (العناية) أزيد فضيلة: قلت: على هذا يلزم أن يكون الست والثمان والعشر فصاعداً أيضاً بتسليمة أفضل؛ لأن الصلاة كلما كانت أكثر مشقة كانت أفضل فضيلة، وقوله: الأفضل عند أبي حنيفة فيهما الأربع، يدل على أن الزيادة ليست بأفضل، إلا أن يقال: معنى قوله: أن لا ينقص عنه لا أن يزيد.

[&]quot; وذكر هذا حديثاً غريباً ليس له أصل. [البناية ٢/٥١٦]

^{**} روي من حديث ابن عمر، ومن حديث عائشة، ومن حديث أبي هريرة ﴿.[نصب الراية ١٤٣/٢] أخرج أبو داود في سننه حديث ابن عمر عن علي عن عبد الله البارقي عن ابن عمر الله عن النبي الله الله اللهار] قال: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى".[رقم: ١٢٩٥، باب صلاة النهار]

^{**} أخرجه أبو داود في سننه عن زرارة بن أوفى أن عائشة سئلت عن صلاة رسول الله ﷺ في جوف الليل فقالت: "كان يصلي صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات، ثم بأوي إلى فراشه وينام" الحديث. [رقم: ١٣٤٦، باب في صلاة الليل]

^{****} أخرجه مسلم في صحيحه عن معاذة ألها سألت عائشة الله كم كان رسول الله على يصلي صلاة الضحى؟ قالت: " أربع ركعات ويزيد ما شاء". [رقم: ١٦٦٣، باب استحباب صلاة الضحى]

و فلذا لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمة لا يخرجُ عنه بتسليمتين، وعلى القلْب يخرج، والتراويح تُؤدّى بجماعة، فيراعى فيها جهةُ التيسير، ومعنى ما رواه: شفعاً لا وتراً، والله أعلم.

فصل في القراءة

القراءة في الفرض واجبة في الركعتين، وقال الشافعي عظه: في الركعات كلّها؛ لقوله عظم: "لا صلاة إلا بقراءة"، *

ولهذا: أي لكون الأربع أفضل. والتراويح! لخ: حواب عن اعتبارهما بالتراويح. (العناية) جهة التيسير: بالقطع بالتسليم على رأس الركعتين؛ لأن ما كان أدوم تحريمة كان أشق على الناس. [العناية ٢٩٢/١] ومعنى ما: حواب عن حديث الشافعي وقد ذكرناه. (العناية) شفعاً لا وتواً: بطريق اسم المنزوم على اللازم بجازاً. (البناية) فصل في القراءة: لما فرغ من بيان الصلوات المفروضات والواحبات والنوافل على الترتيب، شرع في بيان القراءة التي يختلف وحوها بحسب اختلاف هذه الصلوات. [العناية ٢٩٣/١] على الترتيب، شرع في بيان القراءة التي يختلف وحوها بحسب اختلاف هذه الصلوات. [العناية ٢٩٣/١] واجبة إلى الزمة و فريضة؛ إذ الواجب نوعان: قطعي وظني، فالقطعي هو الفرض، وهذا هو الواجب قطعي في حق العمل من ذوات الأربع من الفرائض. [البناية ٢٩٤/٢] في الوكعتين: وجعلها في الأوليين واجباً، هذا هو الصحيح من المذهب، وإليه أشار في الأصل، وقال بعضهم: ركعتان غير عين، وإليه ذهب القدوري كذا في البدائع. [فتح القدير ٢٩٣/١] وقال الشافعي إلى: وعن أبي بكر الأصم وسفيان بن عيينة القداءة ليست إلا سنة؛ لأن مبني الصلاة على الأفعال لا الأقوال. [فتح القدير ٢٩٣/١]

" أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: "لا صلاة إلا بقراءة" قال أبوهريرة: فما أعلن لنا رسول الله على أعلناه لكم، وما أخفاه أخفيناه لكم، ورقم: ٨٨٢، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وقوله: لكل ركعة صلاة ليس من الحديث، واستدلال المصنف هذا الحديث للشافعي على وجوب القراءة في كل ركعة ليس بقائم؛ لأنه ليس بصريح فيه، ونحن أيضاً نستدل به على وجوب القراءة في الصلاة، ولو استدل له بحديث المسمى في صلاته الذي أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين لكان أقوم وأصرح. [البناية ٢٢٥/٣-٢٢] أخرج البخاري حديثه عن أبي هريرة، وفيه: أنه عليه قال له: إذا قمت إلى الصلاة فكرر، ثم اقرأ ما تيسر معك أخرج البخاري وافعل ذلك في صلاتك كلها. [رقم:٧٥٧، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم]

وكل ركعة صلاة، وقال مالك على: في ثلاث ركعات؛ إقامة للأكثر مقام الكل؛ تيسيراً. ولنا: قوله تعالى: فأفاقر أواما تيسر من القراب والأمر بالفعل لايقتضي التكوار، وإنما أوجبنا في الثانية استدلالاً بالأولى؛ لأنهما يتشاكلان من كل وجه. فأما الأحريان فيفارقانهما في حق السقوط بالسفر، وصفة القراءة، وقدرها؛ فلا تلحقان بهما، والصلاة وهي الركعتان عرفاً والصلاة فيما روى مذكورة صريحاً فتنصرف إلى الكاملة، وهي الركعتان عرفاً كمن حلف لا يصلي صلاة بخلاف ما إذا حلف لا يصلي. وهو مخيّر في الأخريسين معناه: إن شاء سكت، وإن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، كذا روي عن أبي حنيفة على معناه: إن شاء سكت، وإن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، كذا روي عن أبي حنيفة على معناه: إن شاء سكت، وإن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، كذا روي عن أبي حنيفة على معناه:

وكل ركعة صلاة: بدليل لو حلف لا يصلي فصلى ركعة حنث. (العناية) في ثلاث وكعات إلى: هذا في الرباعية، وأما في الثنائية، فينبغي أن يكون في اثنين، وقال زفر والحسن البصري: في واحدة؛ لأن الأمر لا يقتضي التكرار . (فتح القدير) والأمر إلى: تقديره إن الله تعالى أمرنا للقراءة مما تيسر من القرآن وذلك في الصلاة بالإجماع، والأمر بالفعل يقتضي امتثاله، ولا يقتضي التكرار إعادة الشيء بعينه لا إعادة مثل الشيء فاقتضى ذلك بأن تكون القراءة في ركعة واحدة كما ذهب إليه الحسن البصري. [البناية ٢٧/٢] لا يقتضي التكرار: على ما عرف في الأصول. (العناية) فكان مؤاده افتراضها في ركعة. [فتح القدير ٢٩٣/١] استدلالا إلى: فيه أنه يقتضى أن يجب القراءة في الركعتين من الركعات، لا على سبيل التعيين؛ لأن الأمر يقتضى فرضيته القراءة في ركعة غير معينة، والمسألة مصرحة بخلافها في الذخيرة حيث قال: إذا كانت لكتوبة من ذوات الأربع، ففرض القراءة فيها في الركعتين الأوليين. ويمكن أن يجاب عنه أن الصلاة كانت ركعتين أولاً، كما روي في بعض الروايات، ثم زيدت في الحضر، فالركعتان الأخيرتان كأهما زائدتان، فلا يعتبر هما، فوجب بالقرآن فرضية القراءة في إحدى الركعتين، وقيست عليها الركعة الأخرى، فوجبت في الركعتين الأصليتين. وصفة القراءة في الجهر والإخفاء.

في كل شفع، لا في كل ركعة، كما زعمه الشافعي. بخلاف ما إذا إلخ: فإنه يحنث بركعة. (البناية)

وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة على "إلا أن الأفضل أن يقرأ؛ لأنه على داوم على ذلك، " وهذا لا يجب السَّهُو بتركها في ظاهر الرواية. والقراءة واجبة في جميع ركعات النول، وفي جميع ركعات الوتر، أما النفل؛ فلأن كلَّ شَفع منه صلاة على حدة، والقيام إلى الثالثة كتحريمة مُبتدأة، وهذا لا يجب بالتحريمة الأولى إلا ركعتان في المشهور عن أصحابنا على ولهذا قالوا: يستفتح في الثالثة، وأما الوتر؛ فللاحتياط. قال: ومن شرع

داوم على ذلك: يعني بترك، وإلا لكان واحباً (العناية) ولهذا: أي فلكون قراءة الفاتحة على وجه الأفضلية.(العناية) كل شفع إلخ: ولهذا وحبت القعدة الأولى عند محمد، غير أنا استحسنا بأن القعدة فرض لغيرها، وهو الخروج، وإذ ليس فليس. وهذا:أي ولكون كل شفع منه صلاة على حدة.(العناية) ركعتان في المشهور: احتراز عن قول أبي يوسف أولا على ما سيأتي.(العناية) ومن شرع إلخ: هذه هي المسألة المشهورة في أن الشروع في النفل صلاةً كان أو صوماً، عندنا خلافاً للشافعي، والعلماء أوردوا هذه المسألة في كتاب الصوم؛ لأن الآثار التي يحتج بها من الجانبين إنما وردت فيه، لكن الشيخ أبا الحسن القدوري لما رأى حكم المسألة فيهما واحداً، أوردها في كتاب الصلاة، وتابعه المصنف.[العناية ٣٩٦/١] " أما المأثور عن على وابن مسعود، فقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن شريك عن أبي إسحاق عن على وعبد الله ألهما قالاً: اقرأ في الأولبين، وسَبِّح في الأحربين.[٣٧٢/١، باب من كان يقول يُسَبِّحُ في الأخربين ولا يقرؤ] وفيه انقطاع كذا قال الزيلعي.[١٤٨/٢] قلت: رجاله رجال الجماعة إلا شريكاً لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا تعليقاً، وأبوإسحاق لم يسمع من على وابن مسعود، كما يستفاد من "التقريب" و"التهذيب"، وذلك لا يضر عندنا. [إعلاء السنن ٣/ ١٣٤- ١٣٥] وأما عن عائشة ﷺ فهو غريب لم يثبت، ولكن روي أن رجلًا سأل عائشة على عن قراءة الفائحة في الأخريين، قالت: اقرأها على جية الثناء [البناية ٢/٣٠] ** يشهد له حديث أبي قتادة رواه الجماعة إلا الترمذي. [نصب الراية ١٤٨/٢] أخرج البخاري حديث أبي قتادة عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتير الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين، يطول في الأولى، ويقصر في الثانية، وبُسمه الآية أحيانا، وكان يقرأ في العصر بفائحة الكتاب وسورتين، وكان لبذال في الأولى، وكان يطول في الركعة الأول من صلاة الصح، ويقصر في الثانية [رقم: ٧٥٩، باب القراءة في الظهر]

في نافلة ثم أفسلها: قضاها، وقال الشافعي على: لا قضاء عليه؛ لأنه متبرَّع فيه، ولا لزوم على المتبرع. ولنا: أن المؤدَّى وقع قُربةً، فيلزم الإثمامُ ضرورةَ صيانته عن البطلان. وإن صلَّى أربعاً، وقرأ في الأُولَيْن وقعد، ثم أفسد الأُخْرَيَيْن: قضى ركعتين؛ لأن الشَّفع الأول قد تَمَّ، والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريمةٍ مبتدأة، فيكون ملزَماً. هذا إذا أفسد الأخريين بعد الشروع فيهما، و لو أفسد قبل الشروع في الشَّفع الثاني: لا يقضي الأخريين. وعن أبي يوسف على: أنه يقضي؛ اعتباراً للشروع بالنذر. ولهما: أن الشروع يُلزِم

ثم أفسدها: وكذا إذا فسدت. ولا لزوم: لقوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينِ مِنْ سبيلُ ﴿ (العناية) ولنا إلخ: الأحاديث في هذا الباب متعارضة، فاستدل الفريقان بالرأي. أن المؤدى إلخ: والجواب أنه لا لزوم على المتبرع قبل شروعه، أو بعده، والأول مُسَلِّم، وليس الكلام فيه، والثاني عين النـــزاع.[العناية ٢/٦] ضرورة صيانته عن البطلان: وإبطال العمل حرام؛ لقوله تعالى:﴿وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾. والاحتراز عن إبطال العمل فيما لا يحتمل بالتحزي لا يكون إلا بالإتمام، ومن الدليل أن الشروع ما يلزم كالنذر المشروع في الحج فإنه يلزم بالاتفاق، وقياسه على المظنون فاسد؛ لأنه شرع مقطعاً لا ملتزماً، وكلامنا فيما إذا شرع ملتزماً. [البناية ٢٣٤/٢] وإن صلى أربعاً: أي شرع في صلاة ناوياً أربعاً. (العناية) وقعد: قيد به؛ لأنه لو لم يقعد وأفسد الأخريين وجب عليه قضاء أربع بالإجماع. (فتح القدير) الأخويين: بقى احتمال آخر لم يبينه، وهو أن يفسد الأوليين، فإنه يقضى الأربع عند أبي يوسف، وعندهما يقضي ثنتين. وعن أبي يوسف: وقد رجع أبو يوسف عن هذا القول.(فتح القدير) أنه يقضي: فيقضي أربعاً.(فتح القدير) اعتباواً إلخ: وذلك؛ لأن نية الأربع قارنت سبب الوجوب، وهو الشروع، فيلزم القضاء، كما إذا نذر، فإن نية الأربع قارنت سبب الوجوب، وهو النذر.[العناية ٢/١٣٩٦-٣٩٧] الشروع يُلزم إلخ: أن الشروع سبب لوجوب ما شرع فيه، وهو الركعة الأولى، و لوجوب ما لا يصح ما شرع فيه إلا به، وهو الركعة الثانية، لأن البتيراء منهي عنها، والشُّفع الثاني ليس ما شرع فيه؛ لأن المفروض، ولا ما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه، فلا يكون واحباً بالشروع في الشفع الأول، وما لا يكون واحباً لا يجب قضاؤه، وظهر من هذا أن النية لم تقارن سبب الوجوب، وهو الشروع؛ لأن الفرض أنه لم يشرع بخلاف النذر.[العناية ٧/١٣]

ما شرع فيه وما لا صحة له إلا به، وصحة الشَّفع الأول لا تتعلق بالثاني، بخلاف الركعة الثانية. وعلى هذا سنة الظهر؛ لألها نافلة، وقيل: يقضي أربعاً؛ احتياطاً؛ لألها بحنسزلة صلاة واحدة. وإن صلى أربعاً، ولم يقرأ فيهن شيئًا: أعاد ركعتين، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد عليه وعند أبي يوسف عليه: يقضي أربعاً، وهذه المسألة على ثمانية أوجه. والأصل فيها أن عند محمد عليه ترث القراءة في الأوليين أو في إحداهما يُوجب بطلان التحريمة؛ لأفعال. وعند أبي يوسف عليه: ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريمة، وإنما يوجب فساد الأداء؛ لأن القراءة وكن زائد،

وعلى هذا: أي وعلى هذا الخلاف الذي في النقل المطلق. (البناية) بمنسؤلة صلاة واحدة: ولذا ينهض في القعدة الأولى عند عبده ورسوله، فلا يستفتح في الثالثة، ولا تبطل شفعة الشفيع إذا علم في الشفع الأول منها بالانتقال إلى الشفع الثاني، ولا خيار المحيَّرة. [فتح القدير ٢٩٧/١] وإن صلى أربعاً إلح: هذه المسألة تلقب بمسألة الثمانية، والوجوه الآتية فيها سنة عشر: وهي أنه قرأ في الجميع، ترك في الجميع، ترك في الشفع الثاني، ترك في الركعة الأولى، ترك في الثانية، ترك في الثالثة، ترك في الرابعة، ترك في الثانية والثانية، ترك في الركعة الأولى والرابعة، ترك في الركعة الأولى والثنفع الثاني، ترك في الثانية والثالثة، ترك في الأولى والرابعة، ترك في الثانية والثالثة، ترك في الثانية والثالثة، ترك في القانية والثالثة، ترك في القانية والثالثة، ترك في القراءة، والمي يقرأ في جميعها ليست منها، وتداخلت منها سبعة أوجه في الباقية لاتحاد الحكم، فعادت القراءة، والمي تعمييز المتداخلة بالتفتيش في الأقسام المذكورة في الكتاب. [العناية ١٩٧/١]

لأفها تعقد للأفعال: والأفعال فسدت بترك القراءة، فيفسد ما عقد لها. [فتح القدير ١/ ٣٩٨-٣٩٨] فساد الأداء إلخ: لا بطلانه، وفساد الأداء لا يزيد على ترك الأداء بعد التحريمة. [البناية ٢٣٧/٢] ركن زائد: وإذا كان ركناً زائداً لايؤثر في إزالة أصل الصلاة. (العناية) ألا ترى أن للصلاة وجوداً بلونها، غير أنه لا صحة للأداء إلا بها، وفساد الأداء لا يزيد على تركه، فلا يُبطل التحريمة. وعند أبي حنيفة على: ترك القراءة في الأوليين يُوجب بطلان التحريمة، وفي إحداهما لا يوجب؛ لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة، وفسادُها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه، فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء، وحكمنا ببقاء التحريمة في حق لزوم الشفع الثاني؛ احتياطاً. إذا ثبت هذا نقول: إذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما؛ لأن التحريمة قد بَطلَت بترك القراءة في الشفع الأول عندهما، فلم يصح الشروع في الشفع الثاني، وبَقيَت عند أبي يوسف في فصح الشروع في الشفع الثاني، وبَقيَت عند أبي يوسف في فصح الشروع في الشفع الثاني، وبَقيَت عند أبي يوسف في فصح الشروع في الشفع الثاني، مُ إذا فسد الكل بترك القراءة فيه، فعليه قضاء الأربع عنده. ولو قرأ في الأوليين لا غيرَ: فعليه قضاء الأخويين بالإجماع؛ لأن التحريمة لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني، ثم فساده بترك القراءة لا يُوجب فساد الشفع الأول. ولو قرأ في الشفع الثاني، ثم فساده بترك القراءة لا يُوجب فساد الشفع الأول. ولو قرأ في الأخريين لا غيرَ: فعليه قضاء الأوليين بالإجماع؛

وجوداً بدولها: كما في حق الأخرس، وكما في حق المقتدي حيث يتحمل عنه الإمام.

لا يزيد على تركه: بأن شرع في الصلاة ولم يأت بأركان الصلاة حال كونه منفرداً، أو خلف الإمام، وكما إذا سبقه الحدث، فذهب ليتوضاً؛ لأن الفاسد ثابت الأصل فائت الوصف، فيكون أقوى من فائت الأصل والوصف. [الكفاية ٣٩٨/١] صلاة على حدة: فكان ترك القراءة فيه إخلاء للصلاة عن القراءة، فتكون فاسدة يجب قضاؤها، وبطل تحريمتها. [العناية ٣٩٨/١] مجتهد فيه: فإن عند الحسن البصري لا تجب القراءة إلا في الركعة الأولى كما ذكرناه. (البناية) فقضينا: كما في الفحر. (البناية)

عندهما: أي أي حنيفة ومحمد رجين. (البناية) قضاء الأخويين: يعني إذا قعد بينهما، وأما إذا لم يقعد فعليه أن يقضي أربعاً؛ لما أن الفساد في الشفع الثاني يسري إلى الأول. [العناية ٣٩٩/١] قضاء الأوليين: هذا مما اتحد فيه الجواب، واختلف التخريج، أشار إليه بقوله: لأن عندهما. (البناية)

لأن عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني، وعند أبي يوسف عليه: إن صح فقد أدّاها. ولو قرأ في الأوليين وإحدى الأخريين، فعليه قضاء الأخريين بالإجماع، ولو قرأ في الخريين وإحدى الأوليين: فعليه قضاء الأوليين بالإجماع، ولو قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الأخريين على قول أبي يوسف عليه قضاء الأربع. وكذا عند أبي حنيفة عليه؛ لأن التحريمة باقية، وعند محمد عليه: عليه قضاء الأوليين؛ لأن التحريمة قد ارتفعت عنده. وقد أنكر أبويوسف عليه هذه الرواية عنه، وقال: رَوَيْتُ لك عن أبي حنيفة عنه، أنه يلزمه قضاء ركعتين، ومحمد عليه لم يَرْجع عن روايته عنه.

في الشفع الثاني: حتى لو اقتدى به إنسان في الشفع الثاني لا يصح اقتداؤه، ولو قهقه لا تنتقض طهارته كذا ذكره قاضي خان في "الجامع الصغير". إن صح إلخ: أي الشروع في الشفع الثاني. [البناية ١٤١/٢] بالإجماع: أما عند الشيحين: فلصحة أداء الأجريين، وأما عند محمد على: فلعدم صحة الشروع في الشفع الثاني. قضاء الأربع: وعند محمد على يقضي: ركعتين. (العناية) وكذا إلج: إشارة إلى أن قوله: ليس باتفاق بينهما، بل إنما هو قوله على رواية محمد على. [العناية ١٩٩٨] باقية: بترك القراءة في إحدى الأوليين. وقد أنكر إلج: قد حرت محاورة بين أبي يوسف ومحمد حليًا في مذهب أبي حنيفة على فيما إذا قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الأخريين حين عرض عليه "الجامع الصغير"، فقال أبويوسف على: رويت لك عنه أن عليه قضاء ركعتين، وقال محمد على: بل رويت لي عنه أن عليه قضاء أربع ركعات، وقيل: ما حفظه أبويوسف على هو قياس مذهبه؛ لأن التحريمة ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة، فلا يلزمه الشفع أبويوسف الله هو قياس مذهبه؛ لأن التحريمة ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة، فلا يلزمه الشفع الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار بذلك ملزماً إياه. [الكفاية ١٩٩١-٣٠] الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار بذلك ملزماً إياه. [الكفاية ١٩٩١-٣٠]

صلى في جماعة ثم أدرك جماعة يعيد

ولو قرأ في إحدى الأوليين لا غيز: قضى أربعاً عندهما، وعند محمد حظه قضى ركعتين، ولو قرأ في إحدى الأخريين لا غير: قضى أربعاً عند أبي يوسف حظه وعندهما ركعتين، قال: وتفسيرُ قوله عليه: "لا يُصلَّى بعد صلاة مثلها"*

قضى أربعاً: عند الشيخين لبقاء التحريمة؛ لأن ترك القراءة في ركعة من الشفع الأول، لا يبطل التحريمة عند الإمام، وعند أبي يوسف لا يبطل التحريمة أصلاً بالترك، وقد أفسد الشفعين بترك القراءة فيقضي أربعاً. [بحمع الأنفر ١٩٩/١] قضى ركعتين: لبطلان التحريمة. قال إلخ: أورد بعد ذكر أن القراءة واحبة في جميع ركعات النفل، وما ترتب على ذلك من المسئلة الثمانية دليلاً على ذلك بما أوله إليه. [العناية ١٠٠/١] وتفسير إلخ: الأولى أن يُحمل على النهي عن تكرار الجماعة في مسحد. لا يُصلَّى: المتبادر من الحديث أنه إذا أدّى صلاة لا تعاد تلك الصلاة على وجه الوسوسة.

بعد صلاة مثلها: أي قال محمد في "الجامع الصغير": هذا اللفظ مروي عن النبي عليه وعن على وعبد الله بن مسعود في يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة أي النفل لا يشبه الفرض بحال، وإنما حملنا على هذا؛ لأنه حديث ثبت محصوصيته بالإجماع، فإن الرحل يصلي ركعتي الفحر ثم الفرض، ويصلي ركعتي الظهر في السفر ثم ركعتي السنة، وأربعاً قبل الظهر ثم الظهر في الإقامة فاستقام حمله على وجه صحيح، وقد قال بعض مشايخنا في: أن المراد به الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا تأويل حسن، فيكون حجة على الشافعي في، وقال بعضهم: أراد به أن لا يقضي المرء ما أداه من الفرائض بوسوسة فإن النبي في الله صلى الفحر ضحى النهار بعد ليلة التعريس قال له أصحابه: من الغد ألا نعيد صلاة الأمس فقال: إن الله تعالى ينهاكم عن الربا فيقبله منكم كذا ذكره فحر الإسلام في "الجامع الصغير". [الكفاية ٢٠٠١] "رفع هذا الخبر إلى النبي في لم يثبت، وإنما هو موقوف على عمر و ابن مسعود في. [البناية ٢٤٥٢] قال عمر: لا يُصلّى بعد صلاة مثلها. [وكذلك] عن إبراهيم والشعبي قال: قال عبدالله: لا يُصلّى على إثر صلاة مثلها. [نصب الراية ٢٨/٢] [وحديث الباب] أخرج أبوداود عن سليمان يعني مولى ميمونة قال: أتبت ابن عمر على البلاط وهم يصلون، فقلت: ألا تصلي معهم؟ قال: قد صليت إني سمعت رسول الله في قول: لا تصلوا صلاة في يوم مرنين. [رقم: ٢٥٥، باب إذا

يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة، فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها، ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام؛ لقوله عليه: "صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم"، * ولأن الصلاة خير موضوع، وربما يَشُقُ عليه القيامُ فيحوز له تركه؛ كيلا ينقطع عنه. واختلفوا في كيفية القعود، والمختار: أن يقعد كما يقعد في حالة التشهد؛ لأنه عُهد مشروعاً في الصلاة.

يعني ركعتين إلخ: هذا مع كونه متكلفاً يجعل لتقييد قوله: "بعد صلاة" ضائعاً للقطع بعدم جواز نفل مثلها أيضاً. فرضية القراءة إلخ: هذا مشكل؛ لأنه خبر الواحد، فكيف يقتضي الفرضية، ولئن كان مشهوراً، فهو مؤول، كما ذكرنا، فلا يوجب العلم، ولايقال: إنه بيان لما أجمل في النص فصار كخبر المسح على الرأس؛ لأنه ليس بمحمل لما عرف، ولو كان مجملاً لقيل بغرضية الفاتحة وضم السورة. [الكفاية ١/٠٠٤] ويصلى النافلة قاعداً. (العناية)

صلاة القاعد إلخ: التمسك بأن المراد منه - والله أعلم - أن صلاة القاعد متنفلاً مع القدرة على القيام على النصف من صلاة القائم؛ لإجماعهم على أن صلاة الفرض قاعداً مع القدرة على القيام لا يجوز، وعلى أن صلاة القاعد العاجز عن القيام كصلاة القائم. ولأن الصلاة: لا يناسبه المشقة. خير موضوع: أي مشروع لك ومرفوع عنك؛ لكولها غير واحبة (العناية) كيلا ينقطع عنه: أي عن فعل النافلة، وفي بعض النسخ: كيلا ينقطع به أي بسبب القيام عن الخبر؛ لأن القيام رعا يقضى إلى ذلك. [البناية ٢٤٨/٢]

واختلفوا إلخ: روى محمد عن أبي حنيفة على أنه يقعد كيف شاء؛ لأنه لما جاز له ترك أصل القيام، فترك صفة القعود أولى. وعن أبي يوسف على أنه يحتبي؛ لأن عامة صلاة رسول الله على في آخر عمره كان محتبياً، وعن محمد أنه يتربع؛ لأنه أعدل، وعن زفر أنه يقعد كما يقعد في حالة التشهد، وهو الذي اختاره الفقيه أبوالليث وشمس الأئمة السرخسي والمصنف على؛ لأنه عُهد مشروعاً في الصلاة. [العناية ١٠٠/١] والمختار أن يقعد: قال أبوا الليث: وعليه الفتوى. (رد المحتار)

* أخرجه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ١٥٠/٢] أخرج البخاري عن عمران بن الحصين وكان مبسوراً قال: سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً، فقال: إن صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القاعد، [رقم: ١١١٥، باب صلاة القاعد]

وإن افتتحها قائماً، ثم قعد من غير عذر: جاز عند أبي حنيفة على وهذا استحسان، وعندهما: لا يجزئه، وهو قياس؛ لأن الشروع معتبر بالنذر. له: أنه لم يباشر القيام فيما بقي، ولَمَّا باشر صَحَّت بدونه، بخلاف النذر؛ لأنه التزمه نصاً، حتى لو لم يُنُصَّ على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ على ومن كان خارج المصر: يَتَنَفَّل على دابته إلى أي جهة توجَّهَت يُومئ إيماء؛

وإن افتتحها: هنا صورتان: إحداهما: افتحها قاعداً، ثم قام، والأخرى: قلبه، ففي الأولى يجوز اتفاقاً. [فتح القدير ١/١ ٤] معتبر بالنذر: أي من حيث أن كل واحد منهما ملزم أداء الصلاة، ثم مَن نذر أن يصلي ركعتين قائماً لم يجزه أن يقعد فيهما من غير عذر، فكذلك إذا شرع قائماً. [الكفاية ١/١ ٤ - ٢ - ٤] أنه لم يباشر إلخ: وأبوحنيفة من يقول: القعود في التطوع بلا عذر كالقعود في الفرض بعذر، ثم هناك لا فرق بين حال الابتداء والبقاء، فكذلك ههنا، وهذا؛ لأنه مخبَّر بين القيام والقعود، وحياره فيما لم يؤد باق، والشروع إنما يلزمه ما باشر، وما لا صحة لما باشر إلا به، وللركعة صحة بدون القيام في الركعة الثانية، بدليل حالة العذر، فلم يلزمه القيام بالشروع. [الكفاية ٢/١ ٤] ولما باشر: أي لما باشر من القيام في الأولى صحة بدون القيام في الثانية بدليل حالة العذر، فلم يلزمه بدليل حالة العذر فلا يكون الشروع في الأولى قائماً موجباً للقيام في الثانية. [البناية ٢/ ٢ ٥]

حتى: يعني لو نص أن يصلي و لم يقل: قائماً أو قاعداً. (النهاية) عند بعض المشايخ: قال الفقيه أبوجعفر الهندواني: لا رواية فيما إذا نذر أن يصلي صلاة و لم يقل قائماً أو قاعداً ماذا يجب قائماً أو قاعداً، ثم اختلف المشايخ. [العناية ٢/١٤] يتنفل على دابته: يعني سواء كان بعذر، أو بغيره، توجه عند افتتاح الصلاة إلى القبلة، أو لم يتوجه؛ لإطلاق المروي، وكذا لا فرق بين أن يكون على دابته في موضع جلوسه، أو في ركابه نجاسة أو لا؛ لأن الركوع والسجود إذا سقط مع كوهما ركنين، فَلاَّن يسقط طهارةُ المكان، وهو شرط أولى، وفيه نظر؛ لأنه يستلزم جوازه بلا وضوء، وهو باطل. ولا يلزم من سقوط الشيء إلى خلف سقوط ما لا خلف له، فكان ما قال محمد بن مقاتل وأبو حفص الكبير: إذا كانت النجاسة في موضع الجلوس أوالركابين أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة، وهو القياس. [العناية ٢/١٤]

إلى أي جهة توجهت: و في "المحيط": من الناس من يقول: إنما يجوز التطوع على الدابة إذا توجهت إلى القبلة عند افتتاحها، ثم يترك التوجه والتحرف عن القبلة.[البناية ٢٥١/٢]

لحديث ابن عمر على قال: رأيت رسول الله على يصلي على حمار وهو متوجّه إلى خيبر، يومئ إيماء، ولأن النوافل غير مختصة بوقت، فلو ألزمناه النــزول والاستقبال تنقطع عنه القافلة، أو ينقطع هو عن القافلة. أما الفرائض فمختصة بوقت، والسنَنُ الرواتبُ نوافلُ. وعن أبي حنيفة على أنه ينــزِلُ لسنّة الفجر؛ لأنها آكد من سائــرها. والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر، والجواز في المصــر. وعن أبي يوسف على أنه يجوز في المصر أيضاً، ووجه الظاهر أن النص ورد خارج المصر، والحاجةُ إلى الركوب فيه أغلبُ. فإن افتتح التطوع راكباً ثم نزل يبني،

القافلة أو ينقطع إلى: إن لم ينزل أو لم يستقبل، أو ينقطع هو إن نزل أو استقبل. [فتح القدير ٢/٣٠٤] فمختصة بوقت: إشارة إلى أن الفريضة لا تجوز على الدابة ، فلا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة إلا من عذر، كخوف اللّص والسبع، وطين المكان، وكون الدابة حُموحاً، وكون المسافر شيخاً كبيراً لا يجد من يركبه. (العناية) والسنن الرواتب نوافل: وأما الوتر فعند أبي حنيفة هي لا يجوز؛ لأنه واحب، وعندهما يجوز؛ لأنه سنة أنه ينزل لسنة الفجر: قال ابن شحاع: يجوز أن يكون هذا لبيان الأولى يعني أن الأولى أن ينسزل لركعتي الفجر. [العناية ١/ ٣٠٤] والتقبيد إلى: روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف الله واز بوات التطوع على السدابة للمسافر خاصة؛ لأن الجواز بالإيماء للضرورة، ولا في الحضر. [البناية ٢/٤٥٢] التطوع على الشعر الله المصر فرسخين أو ثلاثة، فله أن يصلي على الدابة، وقال بعضهم: بقدر الميل، وإن كان أقل الأصل" إذا خرج من المصر فرسخين أو ثلاثة، فله أن يصلي على الدابة، وقال بعضهم: بقدر الميل، وإن كان أقل من ذلك لا يجوز كذا في "المحيط". [الكفاية ١/٤٠٤] وعن أبي يوسف: و عند محمد على يجوز ويكره. (الكفاية) أخرج مسلم حديث ابن عمر عن سعيد بن يسار عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله الله يصلي على أخرج مسلم حديث ابن عمر عن سعيد بن يسار عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله في السفر حيث توجهت أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" عن مالك عن الزهري عن أنس قال: رأيت النبي الله وهو متوجه إلى حير على يوميء إيماء انتهى، وسكت عنه وهذا لفظ الكتاب. [نصب الراية ٢/ ١٥٢]

باب النوافل

وإن صلى ركعة نازلاً، ثم ركب: استقبل؛ لأن إحرام الراكب انعقد مُجَوِّزاً للركوع والسحود لقدرته على النـزول، فإذا أتى بهما صح، وإحرام النازل انعقد لوجوب الركوع والسحود، فلا يَقْدر على ترك ما لزمه من غير عذر. وعن أبي يوسف على أنه يستقبل إذا نزل أيضاً، وكذا عن محمد علله إذا نزل بعد ما صلى ركعة، والأصح هو الأول، وهو الظاهر.

فصل في قيام شهر رمضان

يُستحب أن يجتمع الناسُ في شهر رمضان بعد العشاء، فيصلي بهم إمامُهم خمسَ تُوويحات كل ترويحة، شم يُوترُبهم، تُوويحات كل ترويحة بتسليمتين، ويُجلس بين كلّ ترويحتين مقدارَ ترويحة، شم يُوترُبهم، ذَكَرَ لفظ الاستحباب، والأصح: أنها سنة، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة عظيه؛

وإن صلى ركعة إلخ: وإنما قيد بقوله: صلى ركعة بطريق الاتفاق، فإنه لو لم يصل ركعة، فالحكم كذلك. [العناية ١/ ٤٠٤] فصل: لما ذكر باب النوافل اتبعه بفصل القراءة، والتراويح لزيادة تعلقها به. (النهاية) خمس ترويحات: الترويحة اسم لكل أربع ركعات، فإنما في الأصل إيصال الراحة، وهي الجلسة، ثم سميت الأربع ركعات في آخرها الترويحة. [العناية ٢/٦٠٤] ويجلس إلخ: ثم هو مخير، إن شاء سبّح، وإن شاء هلّل، وإن شاء سكت، أي فعل فهو حسن كذا قاله قاضي خان على، ولو صلى أربع ركعات كما هو فعل أهل المدينة أو طاف أسبوعاً بينهما كما فعل أهل مكة فأهل كل بلدة بالخيار، ولو استراح الإمام بعد خمس تريحات قيل؛ لا بأس به. [البناية ٢٦٠/٢]

لفظ الاستحباب: قلت: ذكر لفظ الاستحباب في احتماع الناس على التراويح، وأداءها بالجماعة، وأنه لا ينافي أن يكون التراويح نفسها سنة مؤكدة، حتى يكون ما هو الأصح من كونها سنة مؤكدة يخالف ما ذكر من لفظ الاستحباب، كما هو ظاهر المصنف. لأنه واظب عليها الخلفاء الراشدون. والنبي على بيَّن العذر في تركه المواظبة، وهو خشية أن تُكتب علينا. * والسنة فيها الجماعة، لكن على وجه الكفاية،

الخلفاء الواشدون: تغليب؛ إذ لم يرد كلهم، بل عمر وعثمان وعلياً. (فتح القدير) إنما يدل على سنيتها؛ لقوله بي العليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ". [العناية ٢٨٠، ٤] سئلت في ٢٨٦ الست والثمانين بعد الألف والمائين من الهجرة عمن صلى التراويح ثمان ركعات اقتداء بما روى ابن حبان وغيره أن النبي في إنما صلى في الليالي الثلاث في رمضان بإحدى عشرة ركعة مع الوتر ثلاث ركعات، هل يكون تاركاً للسنة. فأحيب بجواب بما محصله أن جمهور الأصوليين يعرفون السنة بما واظب عليه الرسول فحسب، فعلى هذا التعريف يكون السنة هو ذلك القدر المذكور، وما زاد عليه يكون مستحباً، وعليه مشى ابن الهمام في "فنع القدير"، ومحققوهم يعرفونها بما واظب عليه الرسول، أو خلفاءه، وإليه يشير عبارات الفقهاء في مواضع شتى، وهو المستفاد من حديث: "عليكم بسنتي وسنتة الخلفاء الراشدين"، أخرجه أبوداود وابن ماحه، فإن كلمة "عليكم" تدل على اللزوم، وكذا عطف" سنة الخلفاء "على "سنتي". وأشار بعض أعيان الدهلي في كتابه "إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء" فما في "فتح القدير" بأنه هذ ندب إلى سنة الخلفاء بمذا الثلاثة عليها، وإن لم يثبت مواظبة الرسول عليها، فمؤدّي ثمان ركعات يكون تاركاً للسنة المؤكدة. وورد في الثلاثة عليها، وإن لم يثبت مواظبة الرسول عليها، فمؤدّي ثمان ركعات يكون تاركاً للسنة المؤكدة. وورد في على وجه الكفاية: يعني إذا قام بها البعض بالجماعة سقطت عن الباقين حضور الجماعة؛ لأن الجماعة فيها على وجه الكفاية. [البناية ٢٩٣٢]

* أخرجه البحاري عن عروة أن عائشة الله أخبرته أن رسول الله الله على حرج ليلة من جوف الليل، فصلى في المسجد، فصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله الله فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عَجزَ المسجدُ عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفحر أقبل على الناس فتشهد، ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم لكني حشيت أن تفرض عليكم، فتعجزوا عنها. [رقم: ٩٢٤، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد] وفي رواية: وذلك في رمضان. [البحاري رقم: ١١٢٩، باب تحريض النبي الله على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب]

حتى لو امتنع أهلُ المسجد كلّهم عن إقامتها كانوا مُسيئين، ولو أقامها البعضُ فالمتخلّفُ عن الجماعة تارك للفضيلة؛ لأن أفراد الصحابة على رُوي عنهم التخلف، والمستحب في الجلوس بين التَرْوِيْحَتَيْن مقدار الترويحة، وكذا بين الخامسة وبين الوتر؛ لعادة أهل الحرمين، واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح، وقوله: "ثم يوتر بهم"، يشير إلى أن وقتها بعد العشاء قبل الوتر، وبه قال عامة المشايخ على ، والأصح: أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعده؛

امتنع أهل المسجد إلخ: هذه نتيجة كون الجماعة في التراويح سنة، على الكفاية. (البناية) مقدار الترويحة: أهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين أسبوعاً، وأهل المدينة يصلون بدل ذلك أربع ركعات، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون، أو يهللون، أو ينتظرون سكوتًا، وإنما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين؛ لأن التراويح مأخوذ من الراحة. [العناية ٨/١] خمس تسليمات: وهو نصف التراويح. (العناية) وليس بصحيح: بعد هذا يوجد في بعض النسخ هذه العبارة: والأحسن أن ينوي التراويح، أو سنة الوقت؛ احترازاً عن الاختلاف في تأدية السنة بمطلق النية، وكذا حكم كل سنة. يشير إلى إلخ: اختلف المشايخ في وقتها حكى عن الشيخ الإمام إسماعيل المستملي وجماعة من متأخري مشايخ بلخ بطئر أن جميع الليالي إلى طلوع الفحر قبل العشاء وبعده وقتها؛ لأنما سميت قيام الليل، فكان وقتها جميع الليل، وقال عامة مشايخ بخارا ﷺ: وقتها ما بين العشاء والوتر، فإن صلاها قبل العشاء، أو بعد الوتر لم يؤدها في وقتها؛ لأن التراويح عرفت بفعل الصحابة رهي، فكان وقتها ما صلوا فيها، وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر. وقال القاضي الإمام أبوعلي النسفي الله الصحيح أنه لو صلى التراويح قبل العشاء لا تكون تراويح، ولو صلى بعد العشاء، وبعد الوتر حاز، وتكون التراويح؛ لأنها تبع العشاء بمنــزلة السنة. [الكفاية ٢٠٨/١] * ذكر أن الطحاوي رواه عن ابن عمر وعروة وغيرهما. [نصب الراية٢/٤٥١] فأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الإمام في شهر رمضان، وكذلك أخرج الطحاوي عن عروة أنه كان يصلي مع الناس في رمضان، ثم ينصرف إلى منــزله فلا يقوم مع الناس. وكذلك أخرج الطحاوي عن عبيد الله بن عمر قال: رأيت القاسم وسالمًا ونافعًا ينصرفون من المسجد في رمضان، ولا يقومون مع الناس. [٧٤٣/١، باب القيام في شهر رمضان هل هو في المنــزل أفضل أم مع الإمام] لأنها نوافل سُنَّتُ بعد العشاء ولم يُذكر قدرُ القراءة فيها، وأكثر المشايخ على أن السنة فيها الخَتْمُ مرة، فلا يُترَكُ لكَسلِ القوم، بخلاف ما بعد التشهَّد من الدعوات، حيث يتركها؛ لأنها ليست بسنة. ولا يُصلّى الوترُ بجماعة في غير شهر رمضان وعليه إجماع المسلمين، والله أعلم.

قدر القراءة إلى اختلف المشايخ على فيه، قال بعضهم: يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب؛ لأن التطوع أخف من المكتوبة، فيعتبر بأخف المكتوبات قراءة، وهو المغرب، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحتم لا يُعصل بهذا القدر، والحتم في التراويح مرة واحدة سنة، وقال بعضهم: يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء؛ لأنها تَبَع العشاء. الحتم مرة وفي "الذخيرة": إذا حتم على العشرين مثلاً، فله أن يقرأ في بقية الشهر ما شاء الله.[البناية ٢/٣٦] فلا يترك: تأكيد في مطلوبية الحتم. (فتح القدير) بخلاف ما بعد التشهد إلى: إذا علم أنها تثقل على القوم. (فتح القدير)

باب إدراك الفريضة

ومن صلّى ركعةً من الظهر، ثم أقيمت: يصلي أخرى؛ صيانة للمؤدَّى عن البطلان، ثم يدخل مع القوم؛ إحرازاً لفضيلة الجماعة، وإن لم يُقيد الأولى بالسحدة: يقطع، ويشرعُ مع الإمام هو الصحيح؛ لأنه بمحلّ الرَّفْض، وهذا القطع للإكمال، بخلاف ما إذا كان في النفل؛ لأنه ليس للإكمال، ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فأقيم أو خطب: يقطع على رأس الركعتين، يُروى ذلك عن أبي يوسف، وقد قيل: يُتمُّها. وإن كان قد صلَّى ثلاثاً من الظهر: يُتمُّها؛ لأن للأكثر حكمَ الكل، فلا يحتمل النقض،

باب: وكله مسائل "الجامع الصغير". (فتح القدير) إدراك الفويضة: لما فرغ من بيان الفرائض والواجبات والنوافل على الترتيب شرع في بيان الأداء الكامل، وهو الأداء بالجماعة. (العناية) ثم أقيمت: أراد بالإقامة شروع الإمام في الصلاة، لا إقامة المؤذن. (الكفاية) إحرازاً لفضيلة الجماعة: قلت: لو افتتع الصلاة في مسحده، أو مسجد آخر يتمها ولا يقطعها، والتعليل يقتضي أن لا يقطعها. هو الصحيح: وإليه مال فنحر الإسلام. (العناية) إنما قال: ذلك؛ لأن بعضهم ذهب إلى أن يصلي الأخرى؛ لأنه عمل، والرفض حبيث. لأنه بمحل الرفض: يعني له ولاية الرفض في الجملة ما لم يقيد بالسجدة، ألا ترى أن من قام إلى الخامسة، ولم يقعد على الرابعة يرفض الخامسة ما لم يقيدها بالسجدة. [العناية ١/١٤] من القطع للإكمال: يعني هو تفويت وصف الفرضية؛ لتحصيله بوجه أكمل، فصار كهدم المسجد التحديده. [فتح القدير ١١/١٤] يقطع: احرازاً لفضيلة الجماعة. (العناية) على رأس الركعتين: وإليه مال السرحسي والبقالي والإسبيحابي، وقيل: يتم، وإليه أشار في "الأصل"، وحكي عن السعدي: كنت أفتي بأنه يتم المستد الظهر والجمعة أربعاً، يخلاف التطوع حتى وجدت في "النوادر" رواية عن أبي حنيفة ين إذا شرع في سنة الظهر والجمعة أربعاً، قال: إن صلى ركعة أضاف إليها أخرى ويسلم، فرجعت عن ذلك، ذكره التمر تاشي. (النهاية) يُتمها: لأن الأربع قبل الظهر بمنزلة صلاة واحدة. (العناية) فلا يحتمل النقض: فيثبت به شبهة الفراغ، ولو ثبت حقيقته لم يحتمل النقض، فكذا إذا ثبت شبهة. [العناية) فلا يحتمل النقض: فيثبت به شبهة الفراغ، ولو ثبت حقيقته لم يحتمل النقض، فكذا إذا ثبت شبهة. [العناية) فلا يحتمل النقض:

بخلاف ما إذا كان في الثالثة بَعْدُ ولم يُقيدها بالسجدة، حيث يقطعها؛ لأنه محل الرفض، ويتخير: إن شاء عاد فقعد وسلّم، وإن شاء كبّر قائماً ينوي الدخول في صلاة الإمام. وإذا أتمسها يدخل مع القوم، والذي يصلي معهم نافلة؛ لأن الفرض لا يتكرَّر في وقت واحد. فإن صلّى من الفجر ركعة، ثم أقيمت: يقطع ويدخل معهم؛ لأنه لو أضاف إليها أخرى تفوتُه الجماعة، وكذا إذا قام إلى الثانية قبل أن يُقَلِدها بالسجدة، وبعد الإتمام لا يشرع في صلاة الإمام؛ لكراهة التنقُل بعد الفجر، وكذا بعد العصر؛ لما قلنا، وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية؛ لأن التنقُل بالثلاث مكروه، وفي جعلها أربعاً مخالفة لإمامه. ومن دخل مسجداً قد أذّن فيه: يُكوه له أن يخوج

حيث يقطعها: بخلاف ما قدمنا من اختيار شمس الأثمة عدم قطع الأولى قبل السحود وضم ثانية؛ لأن ضمها ههنا مُفوِّت لاستدراك مصلحة الفرض بجماعة، فيفوت الجمع بين المصلحتين. فتح القدير ١١/١٤ ويتخير: قال السرخسي: يعود لا محالة؛ لأنه أراد الخروج من صلاة معتد بها، وذلك لم يشرع إلا في حالة القعود. وإذا أتمها: معطوف على قوله: يتمها. (العناية) يدخل: والأفضل الدخول؛ لأنه في وقت مشروع، ويندفع عنه قمة أنه ممن لا يرى الجماعة. [العناية ٢/١١] تفوتُه الجماعة: فيتم صلاة الصبح.

وكذا: أي لا يشرع في صلاة الإمام بعد ما صلى المغرب.(الكفاية) في ظاهر الوواية: وبه قال مالك، وقيد به؛ لأنه روي عن أبي يوسف: الأحسن أن يدخل مع الإمام، ويصلي أربع ركعات ثلاث مع الإمام، وأثم الرابعة بعد فراغ الإمام، وبه قال الشافعي وأحمد.[البناية ٢٧٩/٢] إلا أن هذا التغيير إنما وقع بسبب الاقتداء لا بأس به.[الكفاية ٢٣/١]]

لأن التنفُّل بالثلاث: أي بثلاث ركعات؛ لأن فيه مخالفة السنة؛ لورود النهي عن البتيراء، وقال قاضي خان: التنفل بالثلاث حرام. قلت: الوتر ثلاث وهو نفل عندهما، وذلك مشروع فكيف يكون مثله حرام. [البناية ٢٧٩/٢] يكره له أن يخرج: فيه قيد آخر، وهو أن يكون مسجد حبَّه، أو غيره، وقد صلوا في مسجد حبه، فإن لم يصلوا في مسجد حيه، فله أن يخرج إليه، والأفضل أن لا يخرج. [فتح القدير ١/ ٤١٣]

حتى يصلي؛ لقوله عليمًا: "لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع" قال: إلا إذا كان ممن ينتظم به أمر جماعة؛ لأنه ترك صورة، تكميل معنى. وإن كان قد صلى، وكانت الظهر أو العشاء: فلا بأس بأن يخرج؛ لأنه أجاب داعي الله مرة، إلا إذا أخذ المؤذن في الإقامة؛ لأنه يُتهم لمخالفة الجماعة عياناً. وإن كانت العصر، أو المغرب، أو الفجر: خرج، وإن أخذ المؤذن فيها؛ لكواهة العنقل بعدها. ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر،

حتى يصلي: فيه تفصيل، وذلك أن من دخل مسجداً قد أذن فيه، فإما أن يكون قد صلى، أو لا، فإن لم يصل فإما أن يكون مسجد حيه أو لا، فإن كان، كره له أن يخرج قبل الصلاة؛ لأن المؤذن دعاه ليصلي فيه، وإن لم يكن فإن صلى في مسجد حيه، فكذلك؛ لأنه صار بالدخول فيه من أهله، وإن لم يصل فيه وهو يخرج لأن يصلي فيه لا بأس به؛ لأن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حيه، وإن كان قد صلى، وكانت الظهر أوالعشاء، فلا بأس بالخروج إلى آخر ما ذكره في الكتاب، وهو واضح. [العناية ١٣/١]

ينتظم به: أي يستقيم به أمر جماعة بأن كان مؤذناً أو إمام مسجد تتفرق جماعة بسبب غيبته، فإنه يخرج ولا يخرج تحت الوعيد.[البناية ٦٨١/٢] تكميل معنى: تكميل للجماعة معنى، والاعتبار للمعنى.(البناية) لكواهة التنفل بعدها: لما روى ابن عمر عن النبي الله الخرب والصبح أنه أتبت إمام قوم، فصل معه إلا المغرب والصبح أ.

* أخرجه ابن ماجه بمعناه عن عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: من أدركه الأذان في المسجد، ثم خرج - لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة - فهو منافق. [رقم: ٧٣٤، باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج] وأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي هريرة الله قال: قال رسول الله ﷺ. لا يسمع النداء في مسجدي هذا، ثم يخرج منه إلا لحاجة، ثم لا يرجع إليه إلا منافق. [رقم: ٣٨٥٤، ٣٨٥٤، ٥-١٠] ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد)، وفي "الترغيب": رواته محتج بهم في الصحيح. [إعلاء السنن ٩٧/٧]

إن خشي أن تَفُوته ركعة ويُدرك الأحرى: يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل؛ لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين، وإن خشي فوهما: دخل مع الإمام؛ لأن ثواب الجماعة أعظم، والوعيد بالترك ألزم، * بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالتين؛

يصلى ركعتي الفجر إلخ: أما أنه يصلي، وإن كانت الجماعة قامت؛ لأن سنة الفجر من أقوى السنن وأفضلها، قال على: "صلوهما وإن طردتكم الخيل"، وقال على: "ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها"، وإدراك ركعة من الفجر، فقد أدرك الصلاة"، فكان جمعاً بين الفضيلتين، وأما أنه يصلي عند باب المسجد، فلأنه لو صلاهما في المسجد كان متنفلاً فيه عند اشتغال الإمام بالفريضة، وهو مكروه. (العناية) عند باب المسجد: فإن لم يكن عند باب المسجد موضع للصلاة يصليهما في المسجد خلف سارية من سواري المسجد، وأشدها كراهة أن يصليهما مخالطاً للصف، ومخالفاً للإمام والجماعة، والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف. [العناية ١٤/١] وإن خشي فوقهما: يشير إلى أنه إن كان يرجو إدراك القعدة لايدخل مع الإمام. (العناية)

دخل مع الإمام: الحاصل: أنه إذا أمكن الجمع بين الفضيلتين ارتكب الأرجح، وفضيلة الفرض بجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفجر. [فتح القدير ٤١٤/١ - ٤١٥] وحكي عن الفقيه أبي جعفر أنه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف على يصلي ركعتي الفجر؛ لأن إدراك التشهد عندهما كإدراك الركعة، أصله مسئلة الجمعة. (العناية) أعظم: لما روي أنه على قال: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجةً". (العناية) والوعيد بالترك ألزم: يريد به ما روي أن رسول الله على قال: " لقد هممت أن أستخلف من يصلي بالناس وأنظر إلى من لم يحضر الجماعة، فآمر بعض فتيان بأن يحرقوا بيوتهم". [العناية ١٤/١] في الحالتين: يريد بهما حالة حوف فوت كل الفرض، وحالة حوف فوت البعض. (العناية)

* والوعيد هو قوله عليم الذي أخرجه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله في قال: "والذي نفسي بيده لفد هممت أن آمر خطب ليحطب، ثم آمر بالصلاة فيؤدن طا. ثم آمر برحلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى محال، فأحرق عليهم بيوهم، والدي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقا سمينا أومر ماثين حسنتين لشهد انعشاء". [رقم: 32، باب وجوب صلاة الجماعة]

لأنه يمكنه أداؤها في الوقت بعد الفرض هو الصحيح. وإنما الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد حملًا في تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما، ولا كذلك سُنة الفجر على ما نُبيِّن إن شاء الله تعالى. والتقييد بالأداء عند باب المسجد يدلُّ على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة. والأفضل في عامة السنن والنوافل المنزل، هو المروي عن النبي عليمًة. * قال: وإذا فاتته ركعتا الفحر: لا يَقضيهما قبل طلوع الشمس؛

بعد الفرض: واختلف في أنه يكون سنة أو نفلاً. (النهاية)، نعم فيه خلاف الترتيب المسنون، وهو لا يعارض إحراز فضيلة الجماعة. هو الصحيح: احتراز عن قول بعضهم: إنه لا يقضيها، وهذا غير سديد؛ لأنه عليّة فاتته الأربع قبل الظهر، فقضاها بعده روته عائشة في [العناية ١٥/١] وإنما الاختلاف إلخ: ويقضيها في وقته قبل شفعه أي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض، قبل: هذا عند أبي يوسف عليه: بناء على أن الابتداء بالفائتة أولى، وفي "المحيط" ذكر الإمام الأعظم معه. وقال محمد: بعدهما؛ بناء على أن الأولى فاتت عن محلها ضرروة، فلا معنى لتفويت الثانية أيضاً اختياراً، وقبل: الاختلاف على العكس، وحكم صاحب "المجمع" بكونه أصح، وفيه إشارة إلى أنه ينوي القضاء، كما قبل، لكن الأولى أن ينوي السنة كما في "الحقائق"، وإلى أنه لا يقضي بعد الوقت، لا تبعاً ولامقصودة، وهو الصحيح. [بحمع الأفر ١/١١-٢١٣]

ولا كذلك سنة الفجر: يعني لا يمكن أداؤها بعد الفرض فحصل الفرق. (العناية) في عامة السنن: ذهب جماعة من أهل العربية إلى أن لفظ عامة" بمعنى الأكثر، وفيه خلاف. وذكر المشايخ أنه المراد في قولهم: "قال به عامة المشايخ" ونحوه ويجب اعتباره كذلك هنا بالنسبة إلى التراويح، وتحية المسجد في السنن، وأما في النوافل فلا، وعلى هذا فيجب كون النوافل عطفاً على لفظ "عامة" معمولاً للحرف لا على السنن. (فتح القدير) المنسزي: وبه أفتى الفقيه أبو جعفر قال: إلا أن يخشى أن يشتغل عنها إذا رجع، فإن لم يخف فالأفضل البيت. [فتح القدير ١/ ٤١٦] * ودليله مارواه البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت أن رسول الله الله الفيار الصلاه ملاة المرء في بيته عرفت الذي رأيت من صنيعكم فصلوا أيهاالناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاه ملاة المرء في بيته

إلا المكتوبة. [رقم: ٧٣١، باب صلاة الليل]

لأنه يبقى نفلاً مطلقاً، وهو مكروه بعد الصبح، ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف عليه الزوال؛ لأنه عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله التعريس.*

لأنه يبقى نفلاً مطلقاً؛ إذ السنة ما أدى رسول الله على ولم يؤده إلا قبل صلاة الفجر. أقول: قد احتلف في أن ما فات من السنة عن وقتها أيبقى سنة أم يكون نفلاً ؟ ومن ههنا قبل: إن الاختلاف في قضاء أربع ركعات سنة الظهر، هل يقضى قبل الركعتين بعد الظهر، أو بعده؟ مبني على هذا الاختلاف. فمن قال: إنه يبقى سنة يقول: بقضائها قبل الركعتين؛ لأنه حينئذ الركعتان وأربع ركعات سيًان في السنية، والفائتة أولى بالتقديم، ومن قال: إنه يكون نفلاً، يقول: إنه يقضى بعده؛ لأن السنة أولى بالتقديم، إذا عرفت هذا، فاعلم: أن دليل المصنف يعني قوله: "لأنه يبقى نفلاً إلخ" على أن لا يقضى سنة الفجر بعد الفجر قبل طلوع الشمس لا ينطبق إلا عند من يقول: بنفلية ما فات من السنة. وأما من يقول: إنما تبقى سنة لا يتم هذا الدليل، بل الدليل عنده ما أقول: إن الأصل في السنن أن لا تقضى، لا في الوقت، ولا بعده، لكن لما ورد أن النبي الله قضى الركعات التي قبل الظهر حكمنا بقضائها، ولما لم يُرو قضاء سنة الفجر استقلالاً قبل طلوع الشمس من النبي الله أبقيناه على أصله، والله أعلم بالصواب.

أحب إليُّ: أي إن لم يفعل فلا شيء عليه.(البناية) ليلة التعريس: أي النـــزول في آخر الليل.

"روي من حديث أبي قتادة، ومن حديث ذي مخبرة، ومن حديث عمران بن حصين، ومن حديث عمرو بن أمية الضمري، ومن حديث جبير بن مطعم، ومن حديث بلال، ومن حديث أنس، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ٢/٧٥] ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ٢/٧٥] أخرج مسلم حديث أبي قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال: خطبنا رسول الله الله الكاكم تسيرون عشيتكم وليلتكم، وتأتون الماء إن شاء الله غداً"، - وفيه -: ثم قال: احفظوا علينا صلاتنا، فكان أول من استيقظ رسول الله الله الله على والشمس في ظهره، قال: فقمنا فزعين، ثم قال: اركبوا فركبنا، فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل، ثم دعا بميضاة كانت معي فيها شيء من ماء، ثم قال لأبي قتادة: "احفظ علينا ميضاتك فسيكون لها نبأ"، ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله الله الفائة واستحباب تعجيل قضائها كما كان بصنع كل يوم.... الحديث. [رقم:٢٥٦، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها] حكما كان بصنع كل يوم.... الحديث. [رقم:٢٥٦، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها] حن طلعت النمس، فقال النبي الله المؤلفة كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منسزل حضرنا فيه الشيطان"، حتى طلعت النمس، فقال النبي المؤلفة كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منسزل حضرنا فيه الشيطان"،

ولهما: أن الأصل في السنة أن لا تُقضى؛ لاختصاص القضاء بالواجب، والحديث ورد في قضائهما تَبَعاً للفرض، فبقي ما وراءه على الأصل، وإنما تُقضى تبعاً له - وهو يصلي بالجماعة أو وحده - إلى وقت الزوال، وفيما بعده اختلاف المشايخ على وأما سائر السنن سواها، فلا تُقضى بعد الوقت وحدها، واختلف المشايخ في قضائها تبعاً للفرض. ومن أدرك من الظهر ركعة،

القضاء: لأن الأداء تسليم عين ما طلب شرعاً، والقضاء: فعل مثل ذلك. (فتح القدير) يصلي بالجماعة: أي يقضى صلاة الصبح بجماعة أو وحده على الخلاف إلى وقت الزوال. (فتح القدير) اختلاف المشايخ: أي مشايخ ماوراء النهر قال بعضهم: يقضيهما تبعاً ولا يقضيهما مقصودة، وقال بعضهم: لايقضيهما مطلقاً؛ لأن النص ورد في الوقت المهمل على خلاف القياس، فلا يقاس عليه وقت فرض آخر قيل: و هو الصحيح. [العناية ١٧/١٤] قال بعض أصحابنا: تُقضى السنة أيضاً، وهو أحد قولي الشافعي بطاله وكذا في سائر السنن. [الكفاية ١٧/١٤] سواها: أي سوى سنة الفجر، وفي بعض النسخ: سواهما أي سوى ركعتي الفجر. (العناية)

واختلف المشايخ إلخ: قال بعضهم: يقضيها؛ لأنه كم من شيء ثبت ضمناً، وإن لم يثبت قصداً، وفيه نظر؛ لأن مثل هذا يسمى تبعاً لا ضمناً، وقال بعضهم: لا يقضيها؛ لاختصاص القضاء بالواحب، وهو الصحيح. [العناية ١٨/١] ومن أدرك إلخ: قال الفقيه أبو جعفر: هذه المسألة جواب سؤال لم يذكر، وهو أن من قال: عبده حر إن صلى الظهر بجماعة، وأدرك ركعة من الظهر من الإمام، ما ذا حكمه؟ ولو قال: عبده حر إن أدرك الظهر بجماعة، ما حاله؟ فالجواب أنه يحتث في الثاني، وفي الأول لا يحنث.

من الظهر إلى: يعني من أدرك ركعة من الصلاة الرباعية، ولم يدرك الثلاث لم يُصل تلك الصلاة بجماعة بالتفاق بين أصحابنا، وأدرك فضل الجماعة أي صار محرزاً لثواب صلاة صليت بالجماعة بالاتفاق أيضاً بينهم، وعلى هذا يكون تخصيص قول محمد سطله بإدراك فضل الجماعة - غير مفيد. وأجيب عن ذلك بأنه إنما خصّة لدفع ما عسى أن يتوهم على قوله في الجمعة: "أن مدرك الإمام في التشهد ليس بمدرك للمحمعة، فيتمها أربعاً"، أن لا يدرك فضل الجماعة في هذه المسألة؛ لأنه مدرك للأقل، فكما أن إدراك الأقل حرمه إدراك الجمعة الجماعة فدفع هذا الوهم بتخصيصه بالذكر. [العناية ١٨/١]

= قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء، فتوضأ، ثم سجد سجدتين، وقال يعقوب: ثم صلى سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة. [رقم:١٥٦٢، باب قضاء الصلاة الفائنة]

ولم يُدرك النلاث، فإنه لم يصل الظهر بجماعة. وقال محمد عليه: قد أدرك فضل الجماعة؛ لأن من أدرك آخر الشيء فقد أدركه، فصار مُحرِزاً ثواب الجماعة، لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة، ولهذا يحنث به في يمينه: لا يدرك الجماعة، ولا يحنث في يمينه: لا يصلي الظهر بالجماعة. ومن أتى مسجداً قد صُلّي فيه: فلا بأس بأن يتطوع عبل المكتوبة ما بدا له ما دام في الوقت، ومراده: إذا كان في الوقت سعة، وإن كان فيه ضيق تركه. قيل: هذا في غير سنة الظهر والفجر؛ لأن لهما زيادة مزيّة، قال عليم في سنة الفجر: "صلّوها ولو طردَتْكم الحَيْلُ"*

ولم يدرك الثلاث: فلو كان صلى معه ثلاثاً، فعلى ظاهر الجواب لا يحنث أيضاً؛ لأنه لم يصلها، بل بعضها بحماعة، وبعض الشيء ليس بالشيء، واحتار شمس الأئمة أنه يحنث؛ لأن للأكثر حكم الكل، والظاهر الأول. [فتح القدير ٤١٨/١] أدرك فضل الجماعة: أي صار محرزاً لثواب صلاة صليت بالجماعة بالاتفاق. (العناية) لا يدرك الجماعة: لم يقل: "لم يدرك الجماعة"؛ لأنه يمين غموس لا يكون فيه كفارة إذا حنث. قد صلى فيه: يعني فاتنه جماعته، وصار بحيث يصلي الفرض منفرداً، فلا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له سنة أو نافلة ما دام في الوقت سعة، فإن كان فيه ضيق ولكن هو بحيث لا يخرج ترك التطوع. [فتح القدير ١٩٨١] فلا بأس إلى: وفيه تفصيل: فإن المصلي إما أن يؤدي الفرض بجماعة، أو منفرداً، ففي الأول يصلي الرواتب، ولا يتخير فيها مع الإمكان، وفي الثاني الجواب كذلك في رواية، وقيل: يتخير، والأول أحود وأصح. [محمع الأغر ٢١٢/١] ما بدا له: أي ما ظهر يعني ما أراد من التطوع. (البناية)

كان فيه ضيق: بأن لا يقع الكل فيه. قيل: وهذا قول فخر الإسلام، وشمس الأثمة السرخسي، وصاحب "المحيط"، وقاضي خان، والتمرتاشي، والحلواني. (العناية) قيل: هذا: أي الترك عند ضيق الوقت. (فتح القدير) أي قول محمد على "لا بأس" بأن يتطوع إنما هو في غير سنة الظهر والفجر؛ لأن التطوع قبل العصر والعشاء مندوب إليه، والناس في خيرة بين إتيانه وتركه، فلا بأس بالتطوع قبلهما، وأما التطوع قبل الفجر والظهر، فآكد من ذلك؛ لأن لهما زيادة مزية. [العناية ١٨/١] الخيل: والمراد بالخيل: جيش العدو. (البناية)

^{*} أخرجه أبوداود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تدعهما وإن طردَتْكم الخيلُ". [رقم: ٢٥٨، باب في تخفيفهما]

وقال في الأخرى: "من ترك الأربع قبل الظهر: لم تَنَلُه شفاعتي" وقيل: هذا في الجميع؛ لأنه علي واظب عليها عند أداء المكتوبات بالجماعة، ** ولا سنة دون المواظبة، والأولى أن لا يتركها في الأحوال كلها؛ لكونها مكمّلات للفرائض إلا إذا خاف فوات الوقت. ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبّر، ووقف حتى رفع الإمام رأسه لا يصير مدركاً لتلك الركعة، خلافاً لزفر هو يقول: "أدرك الإمام فيما له حكم القيام،

وقيل: وهو قول صدر الإسلام، و مثله روي عن الحسن بن زياد، والكرخي. (العناية) واظب عليها: يعني السنن الرواتب، قلت: هذا موقوف من الأحاديث، فلم يرو أن النبي الله ترك شيئًا من الرواتب إلا الركعتين بعد الظهر، وقضاهما بعد العصر، وركعتي الفجر، وقضاهما بعد طلوع الشمس. في الأحوال كلها: يعني سواء صلى بالجماعة أو منفرداً أو مقيماً أو مسافراً هكذا فعل الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة والتابعين، ولأن المنفرد أحوج اليها لإفتقاره إلى تكميل الثواب. ويؤدي الكامل إلا إذا عاف فوت الوقت فإنه بسبيل من تركها. [العناية ١٩/١] ووقف: وكان يمكنه الركوع أو لم يقف بل انحط فرفع الإمام قبل ركوعه لايصير مدركاً لهذه مع الإمام. (فتح القدير)

لا يصير مدركاً للركعة. (النهاية) خلافاً لو اقتدى في قومة الركوع لا يصير مدركاً للركعة. (النهاية) خلافاً لزفر: وهو قول سفيان الثوري، وابن أبي لبلى، وعبدالله بن المبارك عشر. [العناية ٢٠/١] هو يقول إلخ: إنما قال المصنف: وقف؛ لأن خلاف زفر فيه، قأما لو كان التكبير ورفع الرأس معاً، فلا خلاف لزفر فيه. فيما له حكم القيام: وهو الركوع، فإن له حكمه حتى لو شاركه فيه صار مدركا الركعة، ويأتي بتكبيرات العيد فيه، فصار كما لو أدركه في محض القيام. [فتح القدير ٢٠/١]

حكم القيام: قيل: لأن نصف الشخص قائم في الركوع، فصار في حكم القيام، أقول: ليس للنصف حكم الكل، حتى يكون في حكم القيام، فلا يُثبت هذا الدليل ما هو المطلوب، بل يُثبت أن الركوع حالة ثالثة متوسطة.

^{*} هذا ليس له أصل، والعجب من الشراح ذكروا هذا ولم يتعرضوا إلى بيان حاله، وسكتوا عنه. [البناية ٢٩٢/٢]
* هذا معروف من الأحاديث، ولم يرو أنه عليمة ترك شيئًا من الرواتب المذكورة في النوافل، إلا الركعتين
بعد الظهر، وقضاهما بعد العصر، وركعتي الفجر، وقضاهما بعد الفرض بعد الشمس. [نصب الراية ٢/٢٢، والبناية ٢/٣٢]

فصار كما لو أدركه في حقيقة القيام. ولنا: أن الشرط هو المشاركة في أفعال الصلاة، ولم يوجد، لا في القيام، ولا في الركوع. ولو ركع المقتدي قبل إمامه، فأدركه الإمام فيه: جاز، وقال زفر: لا يجزئه؛ لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتدّ به، فكذا ما يَبنيه عليه. ولنا: أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد، كما في الطرف الأول، والله أعلم.

هو المشاركة إلخ: قال على: "إنما جُعل الإمام ليُوتَمَّ به، فلا تختلفوا عليه فإذا كبَّر فكبِّروا"، وفيه: "وإذا ركع فاركعوا" الحديث. (فتح القدير) جاز: فعله ذلك ولا تفسد به صلاته (العناية) قيل: أي فعله ذلك، أقول: هذه العبارة ليست بجيدة؛ لأن هذا الفعل مكروه شنيع البتة، وإطلاق هذا اللفظ مما ينافيه، والأولى جازت. لا يجزئه: فيحب أن يعيد هذا الركوع، فإن لم يعده لم تجزه، كما لو رفع رأسه من هذا الركوع قبل ركوع الإمام. [فتح القدير ٢/١/١] غير معتديه: لكونه منهياً عنه (العناية) كما في الطرف الأولى: وهو أن يركع معه، ويرفع رأسه قبل الإمام (العناية)

باب قضاء الفوائت

ومن فاتَتُه صلاةً: قضاها إذا ذَكَرَها، وقدَّمها على فرض الوقت، والأصل فيه: أن الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحقٌ، وعند الشافعي مستحب؛ لأن كل فرض أصل بنفسه، فلا يكون شرطاً لغيره. ولنا: قوله ﷺ: "من نام عن صلاة أو نَسيَها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام: فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليُعد التي صلَّى مع الإمام". * ولو خاف فوت الوقت: يُقدِّم الوقتية، ثم يقضيها؛

باب: لما فرغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به وهو الأصل شرع في بيان أحكام القضاء وهو الخلف عنه. [العناية ٢٢/١] مستحب: ولا يرد عليه وحوب الترتيب بين الظهر والعصر يوم عرفة، فإنه لو قدَّم العصر لم يجز؛ لأنه يجب أداء الظهر شرطاً، فإنَّ وقت العصر لا يدخل إلا بعد أداء الظهر في ذلك اليوم خاصةً، حتى لو كان ناسياً للظهر لم يجز أيضاً، وهذا؛ لأن أوقات الأداء يترتب بعضها على بعض.

لأن كل فرض إلخ: قلنا: نحن لا نجعل الفائتة شرطاً للوقتية؛ إذ الشرط ما يجب تبعاً لغيره، ويسقبط لسقوطه، بل نجعل كلا من الفائتة والوقتية واحباً بصفة خاصة، فالفائتة تجب بصفة التقديم على الوقتية بمعنى أنه يلزمه أن يأتي بما بحيث لو أتى بها تقع قبلها، والوقتية تجب بصفة التأخر عن الفائتة. فلا يكون: هذا هو الأصل إلا ما أخرجه عنه دليل كما في الإيمان، فإنه أعظم الأصول، وهو شرط لكل العبادات. [فتح القدير ٢/١٤] شرطاً لغيره: لأن الشرط تبع، فكان بين أصالته وتبعيته منافاة. (العناية)

" أخرجه الدار قطني عن ابن عمر قال: "إذا نسي أحدكم صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليصل مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فليصل الصلاة التي نسي، ثم ليعد صلاته التي صلى مع الإمام. قال أبوموسى: وحدثناه أبو إبراهيم الترجماني ثنا سعيد به، ورفعه إلى النبي في وهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب. [٢١/١]، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى]، وأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عمر قال: قال رسول الله في من نسي صلاة فذكرها وهو مع الإمام فليتم صلاته، وليقض الذي نسي، ثم ليعد التي صلى مع الإمام. [رقم: ٢١/١، ١٤٤/١]، ورجاله ثقات إلا أن شيخ الطبراني محمد بن هشام المستملي لم أجد من ذكره، كذا في "مجمع الزوائد" قلت: وهو أيضاً ثقة على قاعدة "مجمع الزوائد". [إعلاء السنن ١٤٤/٧]

لأن الترتيب يَسقُطُ بضيق الوقت، وكذا بالنسيان، وكثرة الفوائت؛ كيلا يودِّي إلى تفويت الوقتية. ولو قدم الفائتة جاز؛ لأن النهي عن تقديمها لمعنى في غيرها، بخلاف ما إذا كان في الوقت سَعَة وقده الوقتية حيث لا يجوز؛ لأنه أدّاها قبل وقتها الثابت بالحديث. * ولو فاتته صلوات رَتَّبها في القضاء، كما وجبت في الأصل؛ لأن النبي عليظ شُغِل عن أربع صلوات يوم الحندق، فقضاهن مرتبًا،

وكذا بالنسيان: وإن لم يضق الوقت وقلّت الفوائتُ. جاز: يعني يصح لا أنه يحل له ذلك، كما لو اشتغل بالنافلة عند ضيق الوقت يكون آثماً بتفويت الفرض بها، ويحكم بصحتها. (فتح القدير) لمعنى في غيرها: وهو كون الاشتغال بما يُفوّتُ الوقتية، وهذا يوجب كونه عاصياً في ذلك، أما هي في نفسها، فلا معصية في ذاتما. (فتح القدير) كما في الصلاة في الأرض المغصوبة. (البناية) حيث لا يجوز: عند قلة الفوائت: لأن النهي عن أداء الوقتية قبل الفائنة لمعنى راجع إلى نفس الوقتية، وهو أن لا يقدم الصلاة عن وقتها. (النهاية)

قبل وقتها: أي أدى الوقتية قبل وقت الوقتية الذي ثبت ذلك الوقت لها بالحديث، وهو واحب العمل. (النهاية) ولو فاتته إلخ: هذه المسألة لبيان أن الترثيب كما أنه فرض بين الوقتية والفائتة، فكذا بين الفوائت نفسها. [العناية ٢٦/١] رتبها في القضاء: أي عند قلة الفوائت بدليل ما بعده"إلا أن تزيد"إلخ، كما أن مراعاة الترتيب بين الفوائت والصلاة الوقتية واحبة عند قلة الفوائت. (النهاية)

عن أربع صلوات: هي الظهر والعصر والمغرب والعشاء كما رواه الترمذي والنسائي والبزار وغيرهم، قال الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية: ظاهر الحديث أن العشاء أيضاً من الفوائت، فإنه قال: شُغل عن أربع صلوات، وذكر منها العشاء، وليس كذلك، وإنما صلاها النبي ﷺ في وقتها، لكن لما أخَرَها عن وقتها المعتاد له سماها الراوي فائتة مجازاً.

^{*} يشير إلى حديث أنس أخرجه الجماعة. [نصب الراية ١٩٣/٢] أخرج البخاري عن قتادة عن أنس بن مالك عن النبي الله قال: من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، لا كفارة لها إلا ذلك ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾. [رقم: ٥٩٧، باب من نسى صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة]

ثم قال: "صلّوا كما رأيتموني أصلّي" إلا أن تزيد الفوائت على ستّ صلوات؛ لأن الفوائت قد كثرت فيسقط الترتيبُ فيما بين الفوائت نفسها، كما سقط بينها وبين الوقتية،

صلّوا إلخ: ليس من تمام ما اتصل به، بل هو حديث آخر، فهو استدلال بمجموع فعله الترتيب بين الأربع، وأمره بالصلاة على الوجه الذي فعل، فلزم الترتيب، ولو قاله بالواو لكان أقل إيهاماً. [فتح القدير ٢٦/١] إلا أن تزيد إلخ: استثناء من قوله: رتبها في القضاء. (فتح القدير) أن تزيد: ومعناه إلا أن تصير الفوائت ستاً، واختلف الشارحون في تأويل كلامه؛ لأن ظاهره لا يفيد هذا المعنى لاستدعائه أن تكون الفوائت سبعاً؛ لأنه ذكر الفوائت بلفظ الجمع، والزائد غير المزيد عليه. [العناية ٢٧/١]

على ست صلوات: فيه أن الزيادة على الست غير ضرورية، بل يكفي ست صلوات، ويدفع ذلك بوجهين: أحدهما: أن يراد عن الزيادة الكثرة، ويجعل قوله: "على ست" ظرفاً مستقراً أي كائناً على ست، وثانيهما: أن يقدر مضاف. كما سقط إلخ: الظاهر أن يقال: إن الترتيب إنما يسقط بين الفوائت والوقتية؛ دفعاً للحرج، فإن فاتته الصلاة شهراً أو شهرين فصاعداً لا يتمكن من تقديم جميع الصلوات على الوقتية، ويتعسر أن يأتي بالفوائت ما استطاع إلا أن يضيق الوقت، فلا بد من القول بالسقوط عند كثرتها إلا أن الكثرة غير مضبوطة، فضبطناه بما يدخل به الصلاة في التكرار، وكما تعذر رعاية الترتيب بين الفوائت والوقتية عند الكثرة يتعذر في ما بين الفوائت أيضاً، فربما لا يحفظ المرء أول الفوائت بسبب كثرتها.

"روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث جابر. [نصب الراية ٢٩٤/٢] أخرج الترمذي حديث ابن مسعود عن أبي عبيدة بن عبد الله قال: قال عبدالله بن مسعود: إن المشركين شغلوا رسول الله على أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بالألا فأذنَ، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العشاء، قال أبوعيسى: حديث عبد الله ليس الظهر، ثم أقام فصلى العشاء، قال أبوعيسى: حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله. [رقم: ١٩٧٩، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ] قلت: قد تقدم أنه سمع من أبيه عند بعض أهل الحديث، فالإسناد حجة متصل. [إعلاء السنن ١٠/١٥] يبدأ] قلت: قد تقدم أنه سمع من أبيه عند بعض أهل الحديث، فالإسناد حجة متصل. [إعلاء السنن ١٠/١٥] وقوله في الحديث: "ثم قال صلوا كما رأيتموني أصلي" ليس هو في هذا الحديث ولو ذكره المصنف بالواو - لكان أجود، وهو في حديث مالك بن الحويرث. [نصب الراية ١٦٥/٢] أخرجه البحاري عن أبي قلابة قال: حدثنا مالك قال: أتينا إلى النبي الله النبي الله الله قال أنه قال وصلوا كما رأيتموني أصلي، الحديث. [رقم: ٣٣١، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة]

وحَدُّ الكثرة: أن تصير الفوائتُ ستًّا بخروج وقت الصلاة السادسة، وهو المراد بالمذكور في "الجامع الصغير"، وهو قوله: وإن فاتته أكثر من صلاة يوم وليلة: أجزأته التي بدأ بها؛ لأنه إذا زاد على يوم وليلة تصير ستًّا. وعن محمد عليه: أنه اعتبر دخول وقت السادسة، والأول هو الصحيح؛ لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار، وذلك في الأول. ولو الجتمعت الفوائت القديمة والحديثة، قيل: تجوز الوقتية مع تذكُّر الحديثة؛ لكثرة الفوائت، وقيل: لا تجوز، ويجعل الماضى كأن لم يكن؛ زَجراً له عن التهاون.

الفوائت ستًا: قال في "شرح الكنـز" وغيره: المعتبر أن تبلغ الأوقات المتخللة ستاً مذ فاتته الفائتة وإن أدى ما بعدها في أوقاتّها، وقيل: يعتبر أن تبلغ الفوائت ستاً ولو كانت متفرقة، وثمرة الخلاف تظهر فيمن ترك ثلاث صلوات مثلاً الظهر من يوم، والعصر من يوم، والمغرب من يوم، فعلى الأول يسقط الترتيب يعني بين المتروكات، وعلى الثاني لا؛ لأن الفوائت بنفسها يعتبر أن تبلغ ستاً، ومثل هذا ما ذكره في "المصفى".[فتح القدير ٢٧/١ع-٤٢٨]

لأن الكثرة إلى: فيه كلام، وهو أن الكثرة أمر إضافي حاز إطلاقها على ما هو أزيد مما دونه، فما وحه الدحول في حد التكرار؟ ويجوز أن يقال: أصل ذلك: القضاء بالإغماء، وقد ثبت أن علياً هيء أغمي عليه أقل من يوم وليلة، فقضى الصلوات، وعمار بن ياسر أغمي عليه يوماً وليلة، فقضاهن، وعبد الله بن عمر أغمي عليه أكثر من يوم وليلة، فلم يقضهن، فدل على أن التكرار معتبر. [العناية ٢٧/١٤-٢٤] في الأول: أي في خروج وقت السادسة. (النهاية) القديمة والحديثة: صورته: رحل ترك صلاة شهر سفها وبحانة، ثم نَدِم على ما صنع واشتغل بأداء الصلوات في مواقيتها، فقبل أن يقضي تلك الفوائت ترك صلوات دون ست، وصلى صلاة أخرى وهو ذاكر لهذه المتروكة الحديثة، قال بعض المتأخرين من مشايخنا، تجوز هذه الصلوات؛ لكثرة الفوائت والإشتغال بالحديثة ليس بأولى من الإشتغال بتلك، والإشتغال بالكل يفوّت الوقتية عن وقتها، قال في "النهاية": وعليه الفتوى. [العناية ٢٨/١٤]

ولو قضى بعض الفوائت حتى قُلَ ما بقي: عاد الترتيب عند البعض، وهو الأظهر؛ فإنه رُوي عن محمد على فيمن ترك صلاة يوم وليلة، وجعل يقضي من الغد مع كل وقتية فائتة، فالفوائت حائزة على كل حال، والوقتيات فاسدة إن قدَّمها؛ لدخول الفوائت فائتة، فالفوائت على كل حال، والوقتيات فاسدة إن قدَّمها؛ لدخول الفوائت في حدِّ القلة، وإن أخَرها فكذلك إلا العشاء الأخيرة؛ لأنه لا فائتة عليه في ظنَّه حال أدائها. ومن صلى العصر، وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر: فهي فاسدة إلا إذا كان في أخر الوقت، وهي مسألة الترتيب، وإذا فسدت الفرضية: لا يبطل أصل الصلاة عند أي حنيفة وأي يوسف على العمد: يبطل؛ لأن التحريمة عُقِدَتْ للفرض،

ولمو قضي إلخ: صورته: أن يترك الرجل صلاة شهر، ثم قضاها إلا صلاة أو صلاتين، ثم صلى صلاة دخل وقتها، وهو ذاكر لما بقي عليه، هل يجوز الوقتية، أو لم يجز؟ عن محمد فيه روايتان، في رواية: يجوز، واختارها شمس الأثمة السرخسي وفخر الإسلام على البزدوي، فإهما قالا: من سقط الترتيب لم يعد في أصح الروايتين، وهذا أخذ أيضاً أبو حفص الكبير، وفي رواية: لا يجوز، وإليه مال بعض المشايخ، أشار إليه بقوله: عند البعض أي عند بعض المشايخ منهم أبوعلي الدقاق والفقية أبو جعفر، واختاره المصنف. [البناية ٢٧١٣/٣-٢١] حتى قلّ: فكان كحق الحضانة إذا سقط بالتزوج، ثم ارتفعت الزوجية. (العناية)

على كل حال: يعني سواء قدَّمها على الوقتيات أو أخَرها عنها. (العناية) إن قدمها إلخ: لأنه متى أدّى صلاة من الوقتيات صارت هي سادسة المتروكات إلا أنه لما قضى المتروكة بعدها عادت المتروكات خمساً، ثم لا يزال هكذا، فلا يعود إلى الجواز. [العناية ٤٣٠/١] إلا العشاء الأخيرة: في "الكافي": أما العشاء الأخيرة فمحمولة على ما إذا كان الرجل حاهلاً؛ لأنه صلاها في ظنه جميع ما عليه، فصار كالناسي، فإن كان عالماً لم يجز العشاء الأخيرة أيضاً؛ لأنه صلاها وعنده أربع صلوات، هذا كلامه. في ظنه: إشارة إلى أنه إنما يجوز إذا لم تكن الوقتيات فائتةً في ظنه، أما إذا كان يظن فسادها في ظنه فلا.

وهي مسألة الترتيب: وإنما ذكرها ليصل به مسألة بطلان الوقت. (فتح القدير)

لا يبطل أصل الصلاة: وذلك؛ لأن الفريضة عنده بمنــزلة الفصل، وانعقاده بانعقاد الجنس، خلافاً لهما، فإن الفرض عندهما أمر عارض، ولا يلزم من انتقاء العارض انتفاء المعروض. فإذا بطلت الفرضية بطلت التحريمة أصلاً، ولهما: أنها عُقدَت لأصل الصلاة بوصف الفرضية، فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل. ثم العصر يَفسُد فساداً موقوفاً، حتى لو صلى ستَّ صلواتٍ، ولم يُعد الظهرَ: انقلب الكل جائزاً، وهذا عند أبي حنيفة حلله، وعندهما: يَفسُد فساداً باتًا لا جواز لها بحال، وقد عُرف ذلك في موضعه. ولو صلى الفجر، وهو ذاكر أنه لم يُوتر، فهي فاسدة عند أبي حنيفة حلله خلافاً لهما؛ وهذا بناءً على أن الوتر واحب عنده، سنة عندهما. ولا توتيب فيما بين الفرائض والسنن، وعلى هذا إذا صلى العشاء، ثم توضأ وصلى السنة والوتر، ثم تبين أنه صلى العشاء بغير طهارة، فعنده: يُعيد العشاءَ والسنة دون الوتر؛ لأن الوتر فرض على حدة عنده، وعنده، وعندهما: يعيد الوتر أيضاً؛ لكونه تبعاً للعشاء، والله أعلم.

تنبيه: الفتوى على قول أبي حنيفة يطله بأن الوتر واحب على حدة وليس بتابع للعشاء، كما في ردالمحتار.

فلم يكن من إلخ: يعني ليس الموجود مما يبطل أصل الصلاة كالحدث، بل وصف الفرضية، ولا تلازم بين بطلان الوصف، وبطلان الأصل كالمكفّر بالصوم إذا أيسر في خلال اليوم لا يبطل صومه فيصير مفطراً بل يبطل وصف وقوعه كفارة. [فتح القدير ٢/٣٤] انقلب الكل جائزاً: وجه قول أبي حنيفة بيات وهو الاستحسان - أن الترتيب يسقط بكثرة الفوائت، والكثرة تثبت بالسادسة، فإذا ثبت بها استندت إلى أولها، فيثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها، كما في تصرف المريض، وتعجيل الزكاة. (النهاية) لا جواز لها بحال: لأن سقوط الترتيب حكم الكثرة، وكل ما هو حكم لعلة يتأخر عن علته، فسقوط الترتيب إنما يكون فيما يقع من الصلوات بعد الكثرة لا فيما قبلها، وهو القياس. [العناية ٢/٣٦] في موضعه: أي في كتاب الصلوات في "المبسوط". (البناية) ولا ترتيب إلخ: يعني أن الترتيب المستحق هو ما يكون بين الفرائض لا غير. (العناية) وعلى هذا الاختلاف، وهو أن الوتر واحب عنده سنة عندهما. (العناية) لا يخفى أن بحرد الوجوب لا يكفى، بل يجب أن يقال: إن وقت العشاء والوتر واحد، ولو لم يكن واحداً، بل يكون وقته بعد العشاء لوجب إعادة الوتر. دون الوتر: لأن عنده يدخول وقت العشاء، إنما كان عليه مراعاة الترتيب، وقد سقط ذلك بالنسيان، وعندهما دخول وقت الوشاء على وجه الصحة و لم يوجد. (النهاية)

باب سجود السهو

يسحد للسهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام، ثم يتشهد ثم يُسلّم، * وعند الشافعي على يسجد قبل السلام؛ لما رُوي أنه على سجد للسهو قبل السلام. * ولنا: قوله على الكل سهو سجدتان بعد السلام"، ** ورُوي: "أنه على سجد سجدتي السهو بعد السلام"، ***

باب: لما فرغ عن ذكر القضاء والأداء، شرع في بيان ما يكون حابراً لنقصان يقع فيهما. (العناية) السهو: المراد من السهو: زوال الصورة، إما من المدركة، أو منها ومن الحافظة، فيشمل النسيان.

بعد السلام: نفي لقول مالك على فإنه يقول: إن كان سهوه عن نقصان سجد قبل السلام؛ لأنه جبر النقصان، وإن كان عن زيادة، يسجد بعد السلام؛ لأنه ترغيم للشيطان. (الكفاية)

ثم يتشهد إلخ: وسحود السهو يرفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة؛ لأن الأقوى لا يرتفع بالأدني.[الكفاية ٤٣٤/١]

^{*} أخرجه الأثمة الستة في كتبهم [نصب الراية ١٦٦/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن مولى ربيعة بن الحارث أن عبدالله بن بحينة، _ وهو من أزد شنوءة، وهو حليف لبني عبدمناف وكان من أصحاب النبي على ما أن النبي الله صلى بهم الظهر، فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس، فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة، وانتظر الناس تسليمه كبر وهو حالس، فسجد سجدتين قبل أن يسلم، ثم سلم. [رقم: ٢٩٨، باب من لم ير التشهد الأول واحباً]

^{**} أخرجه أبوداود في سننه عن ثوبان عن النبي الله قال: لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم. [رقم:١٠٣٨، باب من نسي أن يتشهد وهو حالس] ولم يضعفه، فهو حديث حسن. [إعلاء السنن ١٥٢/٧]

فتعارضت روايتا فعله، فبقي التمسك بقوله سالماً، ولأن سجود السهو مما لا يتكرَّر، فيؤخر عن السلام، حَتى لو سهى عن السلام ينجبر به، وهـذا الخلاف في الأوْلُويَّة،

فتعارضت روايتا فعله: أي فعل الرسول بلله بيان المعارضة بين الفعلين بين الحديثين الذين ذكرهما للشافعي، ولنا ظاهر؛ لأن حديث الشافعي بدل على أنه علي أنه سحد قبل السلام، وحديثنا بدل على أنه سحد بعد السلام. قال الشراح ــ منهم السغناقي والأتراري ــ: لمّا تعارض الفعلان عنه عليم تركناهما، فعملنا بقوله عليم لسلامته عن المعارض، وهو معني قول المصنف "فبقي" إلخ.[البناية ٢٢٥/٢]

فيقي إلخ: لا يقال: إن في المعارضة بين الحجتين إنما يصار إلى ما بعدهما من الحجة، لا إلى ما فوقهما، والقول فوق الفعل؛ لأن القول موجب والفعل لا، فكيف يصار إلى القول عند المعارضة بين الفعلين، لأنا نقول: إذا وقعت المعارضة بين الحجتين: إنما يصار إلى ما بعدهما عند انعدام الحجة فيما فوقهما، وإن كانت حجة فوقهما، فلا يحتاج حينه إلى المعارضة. [الكفاية ٢٥٥١-٤٣٦]

ولأن سجود إلخ: تقريره: أن القياس كان يقتضي أن لا يتأخر سجود السهو عن زمان وجود العلة، وهي السهو إلا أنه لما كان مما لا يتكرر، أخر عن السلام. [البناية ٧٢٧/٢] مما لا يتكرر: قال الأ ترارى: سجود السهو ليس يتكرر بالإجماع، قلت: ليس كذلك؛ لأن مذهب ابن أبي ليلى أن السجود يتكرر بعد السهو، قال الأوزاعي: إذا سهى سهوين يسجد أربع سجدات، ذكره النووي، ولو سهى في سجدات السهو لم يسجد، وهو قول الحسن والنجعي. [البناية ٧٢٧/٢]

سهى عن السلام: صورته: إذا شك في صلاته عند السلام، فلم يدر أثلاثاً صلى، أم أربعاً، فشغله تفكره، حتى أخر السلام، ثم ذكر أنه صلى أربعاً لزمه سجود السهو، فلو كان لم يسجد بسهو قبله، ووجد هذا، ثم سجد ينجبر به، ولو سجد ثم وجد هذا، فإن سجد له يتكرر سجود السهو، وهو خلاف المشروع، ولو لم يسجد بقى نقص لازم غير مجبور، فيُؤخّر عن السلام؛ كيلا يبقى نقص غير مجبور. [الكفاية ٢/١٤]

وهذا الخلاف: بيننا وبين الشافعي. (العناية) في الأولوية: أراد أن الأولى عندنا أن سحود السهو بعد السلام، وبجوز عندنا قبل السلام أيضاً، والأولى عنده قبل السلام، وبعد السلام يجوز أيضاً، هذا الذي ذكره المصنف، هو جواب ظاهر الرواية، وقد ذكر في "النوادر": أنه إذا سجد للسهو قبل السلام لا يجزيه؛ لأنه أتى به في غير محله، وفي "الذحيرة": لو سجد للسهو قبل السلام جاز عندنا، قال القدوري: هذا في رواية الأصول، قال: وروى عنهم: أنه لا يجزيه. [البناية ٧٢٨/٢]

ويأتي بتسليمتين: عن يمينه وعن شماله، وبه قال الثوري وأحمد.(البناية) هو الصحيح: احترز به عما نقل عن فخر الإسلام: وهو التسليم من جهة واحدة من تلقاء وجهه، وفي "المحيط": ينبغي أن يسلم تسليمة واحدة عن يمينه، وهو قول الكرخي، وهو الأصوب، وبه قال النخعي.[البناية ٧٢٨/٢]

وياتي: أي يأتي من عليه سجود السهو. (البناية) بالصلاة إلخ: وفي "الذحيرة": اختلفوا في الصلاة على النبي هي الدعوات ألها في قعدة الصلاة، أم في سجدتي السهو؟، ذكر أبوجعفر الأستروشي أن ذلك قبل سلام السهو، وذكر الكرحي في "مختصره" ألها في قعدة سجدتي السهو؛ لألها هي القعدة الأحيرة، واختار فحر الإسلام ما اختاره المصنف. [البناية ٧٢٩/٢] في قعدة السهو: أي سجود السهو. (البناية) ويلزمه السهو: هذا بيان ما ذكر في أول الباب بقوله: "يسجد للسهوللزيادة والنقصان". [البناية ٢٣٠/٢]

إذا زاد إلى: تكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو، فقيل: إنه تجب لستة أشياء بتقديم ركن كتقديم الركوع على الفاتحة أو السورة، وبتأخير ركن كتأخير السجدة الصلبية _ وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان _ أو القيام إلى الثالثة بتكرار التشهد، وبتكرار ركن كركوعين، أو ثلاث سجدات، وبتغير الواجب كالجهر فيما يخافت فيه وعكسه، وبنرك واجب كالقعدة الأولى، وبترك سنة مضافة إلى جميع الصلاة كالتشهد في القعدة الأولى. وذكر صدر الإسلام سطة أن سبب الوجوب واحد، وهو ترك الواجب، قال صاحب "المحيط": وهذا أجمع ما قيل فيه؛ لأن جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب، والأفعال والأذكار واحبة، وكذا التشهد في القعدة الأولى عنده، وعليه المحققون. [الكفاية ٢٩/١]

فتكون واحبة كالدماء في الحج، وإذا كان واحباً لا يجب إلا بترك واجب، أو تأخيره، أو تأخيره، أو تأخير ركن ساهياً، هذا هو الأصل، وإنما وجبت بالزيادة؛ لألها لا تَعْرَى عن تأخير ركن ساهياً، هذا هو الأصل، وإنما وجبت بالزيادة؛ لألها لا تَعْرَى عن تأخير ركن أو توك واجب. قال: ويلزمه إذا ترك فعلاً مسنوناً، كأنه أراد به فعلاً واحباً، إلا أنه أراد بتسميته سنة أنَّ وحوبَها ثَبت بالسنة. قال: أو ترك قراءة الفاتحة؛ لألها واحبة، أو القنوت، أو التشهد،

كالدهاء: عند وقوع الجناية. (البناية) إلا بترك واجب: نحو ما إذا ترك القعدة الأولى. (البناية) أو تأخيره: كتأخير سحدة صلبية من الأولى، أو تأخير القيام إلى الثالثة بسبب الزيادة على التشهد ساهياً

ولو بحرف من الصلاة على النبي الله وقيل: بل بتمامها وقيل: بل باللهم صل على محمد، والتحقيق اندراج الكل في مسمى ترك الواجب؛ لأن عدم التأخير واجب فالتأخير ترك واجب. إفتح القدير ١/٣٨٨] أو تأخير وكن: نحو ما إذا أتى بثلاث سجدات. (البناية)

ساهياً: لأن النبي على على إيجابها بالسهو بقوله: "لكل سهو سحدتان"، فلو أوجبنا ذلك في العمد لما لزمها الإضافة في السهو، وقال الشافعي: إلها تجب في العمد أيضاً. هو الأصل: يعني أن الأصل في وجوب سحدة السهو ترك الواجب أو تأخير الواجب أو تأخير الركن سهواً، فإن وجد واحداً منها يتحقق سبب الوجوب، فيجب سحود السهو. (البناية) وإنما وجبت إلخ: هذا حواب عما يقال: لا يجب بالزيادة أيضاً ولا ترك هناك و لا تأخير، فأجاب عن ذلك بقوله: لألها. [البناية ٢٣٢/٢]

عن تأخير ركن: كما في زيادة السحود. (البناية) أوتوك واجب: كما في تأخير القيام بأن قام إلى الخامسة ساهياً. (البناية) قراءة الفاتحة: أراد في الأوليين، وإن تركها في الأخريين من الفرض لا يجب إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة سطة. [الكفاية ٤٣٩/١] أوالقنوت: أي ترك القنوت لو تذكره بعد ما سحد عليه السهو، وكذا بعد ما رفع رأسه من الركوع، ويمضي ولا يقنت، ولو تذكر في الركوع، ففي عوده إلى القنوت روايتان. (البناية) أو التشهد: وفي "البنابيع": لو قعد قدر التشهد في القعدة الأحيرة، و لم يتشهد، فعن أبي يوسف ينظير روايتان في سحود السهو، ولو ترك بعض التشهد يجب السهو. [البناية ٢٣٣/٢]

أو تكبيرات العيدين؛ لأنها واجبات؛ فإنه عليمًا واظب عليها من غير تركها مرةً، * وهي أمارةُ الوجوب. ولأنها تُضاف إلى جميع الصلاة، فدَلَّ على أنها من خصائصها، وذلك بالوجوب، ثم ذكر التشهّد يحتمل القعدة الأولى والثانية، والسقراءة فيهما، وكل ذلك واجب، وفيها سجدةُ السهو هو الصحيح. ولو جهر الإمام فيما يُخافَتُ،

أو تكبيرات العيدين: وفي "التحفة" و "القنية": لا يجب السهو بترك الأذكار، - قال الإسبيحابي: كالثناء والتعوذ وتكبيرات الركوع والسحود - إلا في أربعة، وهي القراءة، والقنوت، والتشهد الأخير، و تكبيرات العيدين، وفي "الإسبيحابي": إلا في خمسة، وزاد تأخير السلام، وأطلق التشهد و لم يقيده بالأخير، ثم قال: "ويجب بتركه فيهما". [البناية ٧٣٤/٢] وذلك: أي الاختصاص إنما يكون بالوحوب. (البناية)

ثم ذكر التشهد: أي ذكر القدوري التشهد في مختصره بقوله: "أو "رك فائحة الكتاب". [البناية ٢/ ١٣٤] والقراءة فيهما: أي في الأولى والثانية وذلك؛ لأن التشهد يطلق على الدعاء الذي فيه ذكر الشهادتين، ويطلق على الفعدة: [البناية ٢/٣٥/٢] هو الصحيح: احترز به عن حواب القياس في هذه الأشياء، حيث لا يجب فيها شيء، كما لو ترك الثناء والتعوذ، كذا في [البناية ٢/٣٦/٢]، وقال في "الكفاية": قوله: هو الصحيح، احتراز عن حواب القياس في التشهد بأنه سنة، لا واحب، ولكن حواب الاستحسان هو واحب، وقال الأكمل: قوله: هو المصحيح، احتراز عما قيل: قراءة التشهد في القعدة الأولى سنة، وكذا واحب، وقال الأكمل: قوله: هو المصحيح، احتراز عما قيل: قراءة التشهد في القعدة الأولى سنة، وكذا المصنف، ثم افتخر على توجيهه. قال الشيخ اللكنوي عليه في حاشيته: أقول: كلامهم هو الصحيح، أو هو الأصح، ونحوه لا يكون احترازاً عن حواب القياس، بل يطلق مثل هذه الألفاظ في موضع يكون فيه اختلافاً ثابتاً، ويكون أحدهما صحيحا، والآخر غلطاً، أو ضعيفاً، كما لا يخفى على من يتحسس عادات الفقهاء. فظهر ضعف ما قال العيني: من أنه احتراز عن حواب القياس في هذه الأشياء، وأيضاً تبين ركاكة ما في "الكفاية" أنه احتراز عن حواب القياس في النشهد. وعلم أن الأوجه ما وجّه به الأكمل بأن ضمير هو يرجع إلى ما قال: إنه كل ذلك واحب، ويكون احتراز عن مذهب من قال بستية التشهد في القعدة الأولى، هذا ما ظهر لهذا العبد الضعيف، والله أعلم ما هو مراد المصنف.

^{*} مواظبة النبي ﷺ عليها معروفة و لم ينقل الترك.[البناية٢/٢٣] وكذلك في[نصب الراية٢/٢١]

أو خافَت فيما يُجهر: تلزمه سجدتا السهو؛ لأن الجهر في موضعه والمحافتة في موضعها من الواجبات، واختلفت الرواية في المقدار، والأصح: قدرُ ما تجوز به الصلاة في الفصلين؛ لأن اليسير من الجهر والإخفات لا يمكن الاحتراز عنه، وعن الكثير ممكن، وما تصح به الصلاة كثير، غير أن ذلك عنده آية واحدة، وعندهما ثلاث أيات، وهذا في حق الإمام دون المنفرد؛ لأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة. قال: وسهو الإمام يُوجب على المؤتم السحود؛

تلزمه: وهذا مذهبنا، وقال الشافعي هُ: لا يلزمه؛ واحتج في ذلك بما روى أبوقتادة أن النبي ﷺ كان يسمعنا الآية والآيتين في الظهر والعصر.(الكفاية) سجدتا السهو: وقال مالك وأحمد: إن جهر في موضع الإسرار يسجد للسهو بعد السلام، وإن أسر في موضع الجهر سجد قبل السلام، وعن أحمد: إن سجد فحسن، إن ترك فلا بأس. (البناية) واختلفت الرواية إلخ: أي اختلفت الرواية عن أصحابنا في مقدار ما يتعلق به السهو من الجهر فيما يخفي، والإخفاء فيما يجهر فذكر الحاكم الخليل عن ابن سماعة عن محمد عليه: أنه قال: إذا جهر بأكثر الفاتحة يسجد، ثم رجع، فقال: إذا جهر مقدار ما يجوز به الصلاة بحب، وإلا فلا، وروى أبو سليمان عن محمد كه: إن جهر بأكثر الفاتحة سجد. البناية ٢/٧٣٧ والأصح: احترز بقوله: "والأصح" عما ذكره شمس الأئمة السرخسي أنه يجب سجدتا السهو وإن كان ذلك كلمة. البناية ٧٣٧/٢] واحتراز عن رواية "النوادر" أنه إذا جهر في المخافتة فعليه السجود قلَّ أو كثر، وإن خافت في الجهرية، فإن كان في أكثر الفاتحة، أو ثلاث آيات من غيرها، أو آية قصيرة على مذهب أبي حنيفة كه، فعليه السحود، وإلا فلا. [فتح القدير ١/١٤٤] في الفصلين: أراد بهما جهر الإمام فيما يُخفى والإخفاء فيما يجهر (البناية) لايمكن الاحتواز: أراد بالإمكان وعدمه من حيث العادة (البناية) غير أن ذلك: أي الكثير الذي تصح به الصلاة. (البناية) وهذا: أي وجوب السحدة في الفصلين. (العناية) دون المنفرد: لأن المنفرد مخيَّر بين الجهر والإخفاء.(العناية) هذا الذي ذكره جواب ظاهر الرواية، وأما جواب رواية "النوادر": فإنه تجب عليه سجدة السهو.[الكفاية١/٤٤] على المؤتم: وإن كان مسبوقاً لم يدرك محل السهو معه، إلا أنه لا يسلم، بل ينتظره بعد سلامه حتى يسجد، فيسجد معه، ثم يقوم إلى القضاء، وعن هذا ينبغي أن لا يعجل بالقيام بل يؤخر حتى ينقطع ظنه عن سجود الإمام. [فتح القدير ٢/١]] لتقرَّر السبب الموجب في حق الأصل، ولهذا يلزمه حكمُ الإقامة بنية الإمام، فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المؤتمُّ؛ لأنه يصير مخالفاً لإمامه، وما التزم الأداء إلا متابعاً، فإن سها المؤتم: لم يلزم الإمام ولا المؤتم السجودُ؛ لأنه لو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه، ولو تابعه الإمام ينقلب الأصل تَبعاً. ومن سها عن القعدة الأولى، ثم تذكر، وهو إلى حالة القعود أقرب: عاد، وقعد وتشهّد؛ لأن ما يقرب من الشيء يأخذ حكمَه، ثم قيل: يسجد للسهو للتأخير، والأصح: أنه لا يسجد، كما إذا لم يقم،

السبب الموجب: وهو وجوب سحدة السهو في حق الإمام والمتابعة على القوم لازمة. (الكفاية) في حق الأصل: فلما وجب عليه، وجب على خلفه؛ لأن النقصان المتمكن في صلاته، متمكن في صلاة القوم؛ لأن صلاقم متعلقة بصلاته صحة وفساداً، فوجب عليهم السحود. (البناية) يلزمه: أي يلزم المؤتم، يعني إذا نوى الإمام في وسط صلاته الإقامة يصير فرضهم أربعاً، وإن لم يوجد من القوم النية. [البناية ٢/٣٩] لم يسجد المؤتم: يعني لا يجب عليه أن يسحد، وعند الشافعي ومالك وأحمد في رواية يسحد المؤتم. (البناية) مخالفاً لإمام، (البناية) ولو تابعه: أي لو تابع المقتدي إمامه. (البناية) عن القعدة الأولى: أي في الفرائض الثلاثية والرباعية. (البناية) أقرب: أي والحال أنه أقرب إلى القعود من القيام، وفي "الكافي": يعتبر ذلك بالنصف الأسفل، فإذا كان النصف الأسفل مستوياً، كان إلى القيام أقرب، وإلاً لا. [البناية ٢٤١٢]

يأخذ حكمه: كفناء المصر له حكم المصر في حق صلاة العيد والجمعة، وكحريم البئر له حكم البئر، وما قرب من العامر له حكم العامر في المنع عن الإحياء، كذا في "المحيط"، وعليه قوله عليه: "لقنوا موتاكم". [الكفاية ٢/٤٤١] ثم قيل: أشار بهذا إلى أن المشايخ اختلفوا في الصورة المذكورة، هل يلزمه شجود السهو أم لا؟ فقال الولوالجي وأبونصر السرخسي وغيرهما، والشافعي وأحمد: يسجد، وهو معيز قوله: "ثم قيل: يسجد للسهو". [البناية ٢/٢٤٧]

للتاخير: أي لتأخير القعدة التي هي واجبة؛ لأنه بمذا المقدار من القيام صار مؤخراً واجباً عن وقته.(البناية) والأصح: وهو اختيار أبي بكر محمد بن الفضل وبعض أصحاب الشافعي.(البناية) كما إذا لم يقم: لأنه إذا كان إلى القعود أقرب، كان له حكم القاعد فينتفي عنه إطلاق القيام عليه.(البناية)

ولو كان إلى القيام أقرب: لم يعد؛ لأنه كالقائم معنى، ويسجد للسهو؛ لأنه ترك الواجب، وإن سها عن القعدة الأخيرة، حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد؛ لأن فيه إصلاح صلاته، وأمكنه ذلك؛ لأن ما دون الركعة بمحل الرَّفْض. قال: وألغى الخامسة؛ لأنه رجع إلى شيء محلَّه قبلها فتُرتفض، وسحد للسهو؛ لأنه أخَّرَ واجباً. وإن قيَّدَ الخامسة بسجدة: بطل فرضه عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأنه استحكم شروعه في النافلة قبل إكمال أركان المكتوبة، ومن ضرورته خروجه عن الفرض؛

لأنه كالقائم معنى: يعني ولو كان حقيقة القيام لما عاد إلى القعدة بالاتفاق، فكذا ههنا؛ لأنه أخذ حكمه بقربه منه، ثم إنما لا يعود عنه في حقيقة القيام؛ لما أن القيام فرض، والقعدة الأولى واجبة، فلا يترك الفرض لأجل الواجب. وهو الواجب. وهو القعدة الأولى، وأما عند الشافعي فإن عنده لا يتعلق السهو بترك السنة سوى التشهد الأول، والقنوت، والصلاة على النبي في التشهد الأول. البناية ٢٢/٢] القعدة الأخيرة: في ذوات الأربع كالظهر والعصر حتى قام إلى الخامسة، أو في ذوات الثلاث، كالمغرب والوتر إلى الرابعة، أو في ذوات الإثنين كالظهر والعصر حتى قام إلى الثالثة. البناية ٢/٣٤٧] لأن في رجوعه إلى القعدة. (البناية) كالفحر، فقام إلى الثالثة. البناية ٢٤٣/٧] لأن فيه: أي لأن في رجوعه إلى القعدة. (البناية) ذلك: أي إصلاح صلاته. (البناية) عمل السرفض: لأنه ليس لــه حكم الصلاة، ولهـــــذا لا يحنت به في يمينه لا يصلي. (الكفاية) وألغى الخامسة: أي الركعة الخامسة التي قام إليها. (البناية) لأنه أو الجبأ: أراد به الواحب القطعي وهو الفرض. (الكفاية) خلافاً للشافعي: فإن عنده يعود إلى القعدة، ويتشهد ويسلم، الواحب القطعي وهو الفرض. (الكفاية) خلافاً للشافعي: فإن عنده يعود إلى القعدة، ويتشهد ويسلم، ويسحد سحدلي السهو، فتحزئه صلاته، هذا إذا قام إلى الخامسة ساهياً، فإن قام إليها عامداً، ولم يكن قعد قدر التشهد، فعلى قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلاته، كما لو قام إليها ساهياً، وقال قدر التشهد، فعلى قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلاته، كما لو قام إليها ساهياً، وقال قدر التشهد، فعلى قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلاته، كما لو قام إليها ساهياً، وقال

الشافعي: كما قام إلى الخامسة عامداً تفسد صلاته. [كفاية ٤٤٥/١] لأنه استحكم إلخ: والشروع في

النافلة قبل إكمال الفرض يفسد له. (البناية) ومن ضرورته: أي ومن ضرورة الشرع. (البناية)

وهذا لأن الركعة بسجدة واحدة صلاةً حقيقةً، حتى يحنَث بما في يمينه: لا يصلي، وتحوَّلَت صلاته نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ره اللها بحلافاً لمحمد والله على ما مو. فيضم اليها ركعة سادسة، ولو لم يَضُمَّ لا شيء عليه؛ لأنه مظنون، ثم إنما يَبطُل فرضُه بوضع الجَبهة عند أبي يوسف والله؛ لأنه سجود كامل. وعند محمد والله برفعها؛ لأن تمام الشيء بآخره - وهوالرفع - ولم يصح مع الحدّث، وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا سبقه الحدث في السجود: بنى عند محمد والله خلافاً لأبي يوسف والله،

وهذا إلخ: أي هذا الذي ذكرنا من الركعة بلا سجدة لا تبطل صلاته، وإن كانت(مع) سجدة تبطل. (البناية) وتحولت: أي الذي لم يقعد في الرابعة قدر التشهد، و قيد الخامسة بالسجدة تحوّلت أي صارت تلك الصلاة التي صلاها، نفلاً. [البناية ٧٤٤/٢] على ما مر: في باب قضاء الفوائت. (الكفاية) فيضم: عندهما؛ لأن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الأصل عندهما، خلافاً لمحمد يطله.

ركعة سادسة: يعني عندهما؛ لأن النفل شرع شفعاً لا وتراً؛ للنهي عن البتيراء، وهل يجب عليه سحدة السهو؟ لم يذكره، واختلفوا فيه، والأصح أنه لا يسجد؛ لأن النقصان بالفساد لايجبر بالسحدة. (البناية) لأنه مظنون: أي لأن الذي شرع فيه مظنون، والمظنون غير مضمون؛ لأنه قام على ظن ألها ثالثة، وهذا عند علمائنا الثلاثة، خلافاً لزفر كله. [البناية ٧٤٥/٢] لأنه سجود كامل: لكون السحود حقيقة في وضع الجبهة. (البناية) وعند محمد كله: وهو المحتار للفتوى. (الكفاية)

برفعها: أي برفع المصلي حبهته عن الأرض. (البناية) ولم يصح مع الحدث: أي لم يصح السحود مع الحدث بالاتفاق، إنما ذكر هذا؛ لأن محمداً لما قال: تمام الشيء بآخره، وهو الرفع، قال: لا خلاف بيننا أن الرفع لم يصح مع الحدث فلم يتم السحود. [البناية ٢٤٦/٢] فيما إذا سبقه الحدث: يعني إذا سبقه الحدث في هذا السحود، فذهب يتوضأ، ثم تذكر أنه لم يقعد في الرابعة يتوضأ، ويعود إلى القعدة، ويبني على صلاته عند محمد، يعني يتمها بالتشهد والسلام خلافاً لأبي يوسف بطلاء، فعنده لا يبني؛ لأن صلاته فسدت بوضع الجبهة، ولا بناء على الفاسد. [البناية ٢٤٦/٢]

ولو قعد في الرابعة، ثم قام، ولم يُسلّم: عاد إلى القعدة ما لم يسجد للحامسة، وسلّم؛ لأن التسليم في حالة القيام غير مشروع، وأمكنه الإقامة على وجهه بالقعود؛ لأن ما دون الركعة بمحل الرفض. وإن قيّد الخامسة بالسجدة، ثم تذكّر، ضم إليها ركعة أخرى، وثم فرضه؛ لأن الباقي إصابة لفظة السلام، وهي واجبة، وإنما يضم إليها أخرى؛ لتصير الركعتان نفلاً؛ لأن الركعة الواحدة لا تجزئه؛ لنهيه عليم عن البتيراء، "

ولم يسلم: على ظن أنما القعدة الأولى.(البناية) وهل يتبعه القوم في هذا القيام، قيل: نعم، فإن عاد عادوا معه، وإن مضى في النافلة تبعوه، والصحيح ما ذكره البلخي عن علمائنا لا يتبعونه في البدعة وينتظرونه، فإن عاد قبل السحدة تبعوه في السلام، وإن سحد سلموا في الحال. [فتح القدير ٧/١٤] إلى القعدة: لا يعيد التشهد. (فتح القدير) وسلم: لأن النبي على قام إلى الخامسة، فسبح، فعاد وسلم، وسحد سجدتي السهو. (البناية) وأمكنه الإقامة: أي أمكنه إقامة السلام. (البناية) بالقعود: يعني بالعود إلى القعود.(البناية) بمحل الوفض: كما لو أقام المؤذن وهو في الركعة الأولى، ولم يقيدها بالسحدة، فإنه يرفضها. [البناية ٧٤٧/٢] ثم تذكر: أنه زاد ركعة خامسة وأنه ترك السلام. (البناية) ضم إليها إلخ: وفي "المبسوط" ما يدل على الوجوب، فإنه قال: وعليه أن يضيف، وكلمة "على" للإيجاب. وعند الشافعي لا يضم؛ لأن الركعة الواحدة مشروعة عنده. [البناية ٧٤٧/٣] تمَّ فرضه: وعند الشافعي يعود إلى القعدة ولا يضيف السادسة فإن أضافها فسدت صلاته؛ لأنه انتقل إلى صلاة أحرى وعليه ركن؛ لأن إصابة لفظ السلام ركن عنده، وعندنا لايفسد ظهره؛ لأنه انتقل إلى صلاة أخرى، وليس عليه ركن؛ لأن إصابة لفظ السلام ليس بركن عندنا. وإضافة السادسة للاحتراز عن البتيراء المنهية. [البناية ٧/٧] *وواه أبوعمربن عبد البر في "التمهيد" عن عبد الله بن محمد بن يوسف عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسن بن سليمان من طريق عثمان بن محمد عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ تحي عن البتيراء أن يصني الرجل واحدة يوتربحا انتهى. وذكره عبدالحق في "أحكامه" من جهة ابن عبدالبر، وقال: الغالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم انتهي. وقال ابن القطان في كتابه: ليس دون الدراوردي من يغمض عنه، والحديث شاذ لا يُعرَّج عليه ما لم يعرف عدالة رواته.[نصب الراية ١٧٢/٢] قال الحافظ في "اللسان": يريد بذلك عثمان وحده، وإلا فباقي الإسناد ثقات مع احتمال أن يُخفي على ابن القطان حال بعضهم. =

ثم لا تنوبان عن سنة الظهر، وهو الصحيح؛ لأن المواظبة عليها بتحريمة مبتدأة. ويسجد للسهو استحساناً؛

لا تنوبان: أي هاتان الركعتان الزائدتان، لا تنوبان يعني لا تقومان ولا تحزئان. (البناية)

وهو الصحيح: احتراز عن قول من قال: تنوب. لأن المواظبة إلخ: وجه المختار أن السنة بالمواظبة، والمواظبة عليها منه ﷺ بتحريمة مبتدأة. استحسانا: وجه الاستحسان: أنه انتقل من الفرض إلى النفل إلا أن النفل بناء على التحريمة الأولى، فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كأنها صلاة واحدة، وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعاً بتسليمة واحدة، وقد سها في الشفع الأول سحد للسهو في آخر الصلاة، وإن كان كل شفع من التطوع صلاة على حدة لكن كلها في حق التحريمة صلاة واحدة، قالوا: وهذا القياس والاستحسان بناء على مسألة أخرى، وهي أن المسبوق إذا اشتغل بقضاء ما فاته، ولم يتابع الإمام في سجود السهو، هل يسجد في آخر الصلاة؟ القياس أن لا يسجد؛ لأن السهو وقع في صلاة الإمام، وانتقل إلى صلاة أخرى، وفي الاستحسان يجب؛ لأن صلاته بناء على صلاة الإمام.[الكفاية ٧/١]= = وقال الزيلعي بعد ما نظر في قول ابن القطان: فإن عبد الله بن محمد بن يوسف شيخ ابن عبد البر هو الإمام الثقة الحافظ، والحسن بن سليمان قال ابن يونس: كان ثقة حافظاً، وفي "الجوهر النقي": عثمان بن محمد بن ربيعة، قال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم، و لم يتكلم عليه أحد بشيء فيما علمنا غير العقيلي، وكلامه خفيف، وقد أخرج له الحاكم في "المستدرك". [إعلا السنن ٢٤/٦] وقال في "حاشية إعلاء السنن": قلت: لعلك قد عرفت بما ذكرنا في المتن من تحقيق السند والكشف عن رجاله أن الحديث لا علة له، سوى ما قد قيل في عثمان بن محمد بن ربيعة: إن الغالب على حديثه الوهم، وهذا تليين هيِّن كما لا يخفي على من عرف مراتب ألفاظ الجرح، ولم يتهمه أحد فيما علمنا بالكذب ولا بالسقوط، فاندحض بذلك ما نقله بعض الناس من قول ابن حزم بالمعنى: "إن النهي عن البتيراء لم يثبت عن النبي ﷺ، وحديثه ساقط وكاذب". قلت: وكيف يكون ساقطاً وكاذباً وليس أحد من رواته ساقطاً ولا كاذباً؟ بل كلهم ثقات إلا عثمان وليس هو بمتروك ولا كاذب، وابن حزم من المتعنتين في الجرح كما ذكرنا في المقدمة، فلا يُعرَّج على قوله، وأما قول ابن القطان: "والحديث شاذ لا يعرج عليه ما لم يعرف عدالة رواته". فقد عرفتَ في قول الحافظ أن باقي الإسناد ثقات، فلا يضرنا جهل من لم يعرف عدالتهم فقد عَرَفُها غيره، والشذوذ منتف بما للحديث من الشواهد، منها: ما سيأتي عن محمد بن كعب القرظي:"أن النبي ﷺ لهي عن البتيراء"، وهو وإن كان مرسلاً ضعيفاً ولكن تعدد الطرق يورث قوة. ومنها: ما تقدم عن ابن مسعود ١٠٠٠ أنه أنكر على سعد في الوتر بواحدة، وقال: "ما أجزأت ركعة قط"، وسنده صحيح إلخ. [إعلاء السنن ٦٣/٦-٦٥]

لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون، وفي النفل بالدحول لا على الوجه المسنون، ولو اقتدى به إنسان فيهما: الوجه المسنون، ولو اقتدى به إنسان فيهما: يصلي ستاً عند محمد عليه؛ لأنه المؤدّى بهذه التحريمة، وعندهما: ركعتين؛ لأنه الستحكم خروجه عن الفرض، ولو أفسده المقتدي، فلا قضاء عليه عند محمد عليه؛

= استحسانًا: والقياس أن لا يسجد؛ لأنه صار إلى صلاة غير التي سها فيها، ومن سها في صلاة لا يسجد في أخرى. وجه الاستحسان: أن النقصان دخل في فرضه عند محمد بتركه الواجب وهو السلام، وهذا النقل بناء على التحريمة الأولى، فيجعل في حق السهو، كألهما واحدة، كمن صلى ستا تطوعاً بتسليمة وسها في الشفع الأول يسجد في الآخر، وإن كان كل شفع صلاة واحدة بناء على الاتحاد الحكمي الكائن بواسطة اتحاد التحريمة، وعند أبي يوسف على النقصان في النقل بالدخول لا على الوجه الواجب؛ إذ الواجب أن يشرع في النفل بتحريمة مبتدأة للنفل وهذه كانت للفرض كذا في "الكافي". وبه ظهر أن قول المصنف؛ "لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون، وفي النفل بالدخول لا على الوجه المسنون"، مراده: مسنون الثبوت، فيعم الواجب، وهو المراد وهو تعليل على المذهبين، فالأول نحمد والثاني لأبي يوسف على وظهر أن كونه استحساناً يقابله قياس، إنما هو على قول محمد ينظيه، أما على قول أبي يوسف في فيسجد ولا تحريمة عمداً لم يعد ذلك نقصاناً في النفل؛ لأنه المحتار للفتوى، لأن من قام من الفرض إلى النفل بلا تسليم، ولا تحريمة عمداً لم يعد ذلك نقصاناً في النفل؛ لأنه أحد وجهي الشروع في النفل، بل في الفرض كذا ذكره فخر الإسلام، لكن أبو يوسف يمنع أنه أحد وجهي الشروع. [فتح القدير ١/ ٤٤٧ عدد]

الوجه المسنون: هو خروجه بإصابة لفظ السلام بعد أربع ركعات، وقد ترك ذلك فيكون نقصاناً في الفرض. [البناية ٧٤٩/٢] لم يلزمه القضاء: عندنا خلافاً لزفر. (البناية) لأنه مظنون: والمشروع من الصلاة أو الصوم على وجه الظن غير ملزم عندنا، خلافاً له (البناية) وعندهما ركعتين: هكذا ذكر في "خلاصة الفتاوى" لكن المذكور في "شرح الجامع الصغير" للصدر الشهيد، و "شرح الطحاوي" و"لمنظومة" وشروحها: أنه يصلي ستاً عند محمد على وركعتين عند أبي يوسف على و لم يذكر قول أبي حنيفة على وهو الصحيح. [البناية ٢٠٠٧] لأنه استحكم: فلا يلزمه غير هذا الشفع (البناية)

ولو أفسده: أي لو أفسد المقتدي ما شرع فيه. (البناية)

اعتباراً بالإمام، وعند أبي يوسف على: يقضي ركعتين؛ لأن السقوط بعارض يخص الإمام. قال: ومن صلى ركعتين تطوعاً، فسها فيهما وسجد للسهو، ثم أراد أن يصلي أخريش: لم يَبن؛ لأن السجود يَبطل؛ لوقوعه في وسط الصلاة، بخلاف المسافر إذا سجد للسهو، ثم نوى الإقامة حيث يَبني؛ لأنه لو لم يين يبطل جميع الصلاة، ومع هذا لو أدّى صح؛ لبقاء التحريمة، ويبطل سجود السهو، هو الصحيح. ومن سلم وعليه سجدتا السهو، فدخل رجل في صلاته بعد التسليم، فإن سجد الإمام كان داخلاً، وإلا فلا، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعشاً. وقال محمد على الصلاة أصلاً؟

اعتباراً بالإمام: يعني اعتبر محمد علله حاله بحال الإمام، فإن هذه الصلاة المظنونة غير مضمونة في حق الإمام، فلو صارت في حق المقتدي مضمونة، لصار بمنازلة اقتداء المفترض بالمتنفل، و هو باطل [البناية ٢٥٠/٢] فلو صارت في يوسف على: كان حقه أن يقول، وعندهما بدليل قوله أولاً، وعندهما ركعتين يعني أبا حنيفة وأبا يوسف على: ثم الفتوى هنا على قول أبي يوسف على. [فتح القدير ٢/٨٤] لأن السقوط: أي سقوط وصف الضمان (البناية) قال: أي محمد على في "الجامع الصغير". (البناية)

لم يبن: أي ليس له أن يبني. (فتح القدير) لأن السجود: لأن سحود السهولم يشرع، إلا في آخر الصلاة. (البناية) بخلاف المسافر إلخ: الحاصل أن نقض الواجب وإبطاله لا يجوز، إلا إذا استلزم تصحيحه نقض ما هو فوقه، ففي مسألة الكتاب امتنع البناء؛ لأنه نقض للواجب المذكور، وهو سحود السهو، ووجب البناء في المسافر. [فتح القدير ٤٤٨/١] هو الصحيح: وذكرنا أن الاختلاف في إعادة سحود السهو عند البناء. [البناية ٢٥٢/٢] ومن سلم: أو من سلم في آخر صلاته. (البناية)

وإلا فلا: يعني وإن لم يعد الإمام إلى السجود، فلا يكون الرجل داخلاً.(البناية) لا يخرجه: يعني لا حروجاً موقوفاً، ولا باتاً.(البناية)

لأنها وجبت جبراً للنقصان، فلا بد من أن يكون في إحرام الصلاة. وعندهما: يخرجه على سبيل التوقف؛ لأنه مُحلّل في نفسه، وإنما لا يعمل؛ لحاجته إلى أداء السجدة، فلا يظهر دونها، ولا حاجة على اعتبار عدم العود. ويظهر الاختلاف في هذا، وفي انتقاض الطهارة بالقهقهة، وتغيّر الفرض بنية الإقامة في هذه الحالة. ومن سلم يريد به قطع الصلاة وعليه سهو: فعليه أن يسجد لسهوه؛ لأن هذا السلام غير قاطع، ونيتُه تغيير المشروع فلغت ومن شك في صلاته، فلم يدر أثلاثا صلّى أم أربعاً، وذلك أول ما غوض له:

جبرا للنقصان: أي النقصان الكائن في نفس الصلاة.(فتح القدير) يخوجه: أي يخرج سلام الإمام إياه عن الصلاة.[البناية ٧٥٣/٢] محلل في نفسه: لقوله ﷺ: "تحليلها التسليم وبالإجماع أيضاً.(البناية)

لا يعمل: أي السلام لا يعمل عمله ههذا. (البناية) ولا حاجة: فيعمل عمله لتحقق المقتضي وزوال المانع. (البناية) في هذا: أي تظهر فائدة الاختلاف المذكور بين سجدة في المذكور من المسئلة. (البناية) بالقهقهة: يعني إن ضحك الذي سلم، وعليه سجود السهو تنقض طهارته عند محمد وزفر عهم؛ لأنه ضحك، وعندهما لا ينقض، وكذلك لو ضحك المقتدي في هذه الحالة. (البناية) وتغير الفوض بنية الإقامة: يعني المسافر إذا نوى الإقامة في هذه الحالة قبل سجود السهو، فعند محمد وزفر عهم يتغير فرضه أربعاً، كما نوى قبل السلام، وعندهما لا يتغير فرضه، سواء سجد للسهو أو لا. [البناية ٢/٤ ٧٥]

غير قاطع: وهذا؛ لأنه غيرمحلل عند محمد سلك، فمتى قصد تحليله فقد قصد تغيير المشروع، وعندهما هو محلل على سبيل التوقف، فمتى قصد أن يجعله محللاً على الثبات، فقد قصد تغيير المشروع فلغت. [الكفاية ١/٠٥٤] فلغت: بمخلاف نية الكفر، فإنها تؤثر إبطال الإيمان - والعياذ بالله تعالى - ؛ لأن ركنه عمل الباطن فقط عند المحققين. [فتح القدير ١/٠٥٤] في صلاته: قيد بالظرف؛ لأنه لو شك بعد الفراغ منها، أو بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر. [فتح القدير ٢/١٥٤] أول ما عرض له: اختلف المشايخ على معنى قوله: أول ما عرض له أو أول ما سهى قال بعضهم؛ معناه أن السهو ليس بعادة له، لا أنه لم يسه في عمره قط، وقال بعضهم: معناه أول سهو وقع له في عمره، و لم يكن سها في صلاته قط من حين بلغ، وقال بعضهم: معناه أول سهو وقع له في تلك الصلاة، والأول أشبه. [الكفاية ٢/٢٥٤]

استأنف؛ لقوله عليه: " إذا شكَّ أحدكم في صلاته أنه كم صلَّى فليستقبل الصلاةً"، " وإن كان يعرض له كثيراً بني على أكبر رأيه؛ لقوله عليه: "من شك في صلاته فليتحرَّ الصوابّ"، *** وإن لم يكن له رأي: بني على اليقين؛

استأنف: أي استقبل الصلاة, (البناية) ومذهب الشافعي أنه يبني على الأقل، وبه قال مالك في الأحوال كلها، وبه قال أحمد في المنفرد، وعن أحمد في الإمام روايتان: أحدها: أنه يبني على الأقل، والثانية: أنه يبني على غالب الظن، ويسجد للسهو. [البناية ٢٥٨/٢] فليتحر الصواب: ولفظ التحري وإن لم يروه مسعر والثوري وشعبة ووهيب بن خالد، وغيرهم فقد رواه منصور بن المعتمر الحافظ، واعتمد عليه أصحاب الصحيح. [فتح القدير ٢٥٣/١] على اليقين: أي على الأقل؛ لأنه هو ليتيقين، صورته: إذا وقع له الشك بين الركعة والركعتين يجعلها ركعتين وإن وقع بين الثلاث والأربع يجعلها ثلاثاً فيتم صلاته على ذلك. [البناية ٢/٣٠] ووفق أصحابنا بين الأحاديث، فحملوا حديث الاستقبال على الشك في أول أمره؛ لأنه لا حرج عليه فيه، وحملوا حديث ابن مسعود على ما إذا كان يعرض له الشك كثيراً، وله رأي؛ لأن في الاستثناف كل مرة حرجاً بيناً، وفي البناء على اليقين احتمال خلط النافلة بالفرض قبل علمه، وحملوا حديث أبي سعيد على من تكرر له الشك، وليس له ظن وترجيح. [البناية ٢٥٨/٢]

* هذا اللفظ غريب [البناية ٧٥٧/٢] وععناه أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر في الذي لا يدري ثلاثاً صلى أو أربعاً قال: يعيد حتى يعفظ. [٢٨/٢، باب من قال إذا شك فلم يدر كم صلى أعاد] وكذلك أخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين عن ابن عمر قال: أما أنا فإذا لم أدر كم صليت فإني أعيا. [٧٧٢و ٢٨، باب من قال إذا شك فلم يدركم صلى أعاد] وسكت عنه الحافظ في الدراية، وفي نيل أعيا. وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر، وعبدالله بن عمرو بن العاص من الصحابة، وإليه ذهب عطاء والأوزاعي والشعبي وأبوحنيفة. [إعلاء السنن ١٧٨/٧]

* أخرجه البخاري قال: قال عبد الله: صلى النبي على قال إبراهيم: لا أدري زاد أو نقص، فلما سلم قبل له يارسول الله على! أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا، فتني رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين، ثم سلم، فلما أقبل علينا بوجهه قال: إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسبت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فلبتحر الصواب فليتم عليه، ثم يسلم ثم يسجد سجدتين. [رقم: ١٠٤، باب التوجه نحو القبلة حيث كان]

لقوله عليمة: "من شك في صلاته فلم يدر أ ثلاثاً صلى أم أربعاً، بني على الأقل". * والاستقبال بالسلام أولى؛ لأنه عُرِف محلّلاً دون الكلام، ومجردُ النية يلغو، وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يَتوهَّم أنه آخرُ صلاته؛ كيلا يصير تاركاً فرضَ القعدة، والله أعلم.

والاستقبال إلى: هذا متعلق بقوله: استأنف يعني إذا استأنف الصلاة فيها إذا عرض له السهو مرة استأنف بالسلام، وهو أولى. (البناية) ومجرد النية: أي نفس النية بقطع الصلاة من غير اقتران السلام بها ليست بكافية للقطع. يلغو: لأن النية لوصف التحرد لا تأثير بها في الشيء الذي يتوقف تحققه على النية. [البناية ٢٦٢/٦] في كل موضع إلى: وبيان ذلك أن الشك إذا وقع في ذوات الأربع ألها الأولى أو الثانية عمل بالتحري، فإن لم يقع تحريه على شيء بني على الأقل، فيحعلها أولى ثم يقعد؛ لجواز ألها ثانيتها، والقعدة فيها واحبة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأنا جعلناها في الحكم ثانية ثم يقوم ويصلي ركعة أحرى ويقعد؛ لجواز ألها رابعتها في الحكم، والقعدة فيها فرض، لجواز ألها رابعتها في الحكم، والقعدة فيها فرض، وذوات الثلاث على هذا القياس، وإن وقع الشك بعد الفراغ من التشهد أو بعد السلام حمل على أنه أتم الصلاة حملاً لأمره على الصلاح، وهو الخروج منها على وجه التمام. [العناية ٢/١٥٤]

* أخرجه الترمذي عن عبدالرحمن بن عوف قال: سمعت النبي على يقول: إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو تُنتين فليهن على واحدة، فإن لم يدر تُنتين صلى أو تُلاثًا فليهن على تُنتين، فإن لم يدر تُلاثًا صلى أو أربعاً فليهن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن سدد. قال أبوعيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح. [رقم: ٣٩٨، باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان]

باب صلاة المريض

إذا عجز: وفي "المحيط": لم يرد بهذا العجز، العجز أصلاً، بحيث لا يمكنه القيام، بأن يصير مقعدا، بل إذا عجز عنه أصلاً، أو قدر عليه إلا أنه يضعفه ذلك ضعفاً شديداً، حتى يزيد عليه لذلك، أو يجد وجعاً لذلك، أو يخاف إبطاء البرء، فهذا وما لو عجز عنه أصلاً سواء. [كفاية ٢/٧٥١] فإن لم تستطع: يعني مستوياً، ولا مستنداً، فإنه إن قدر عليه مستنداً، لزمه القعود. (فتح القدير) لأنه: أي لأن الإيماء بالركوع والسجود. قائم مقامهما: أي مقام الركوع والسجود. فأخذ حكمهما: أي فأخذ الإيماء حكم الركوع والسجود وهو أن السجود يكون أخفض من الركوع. [البناية ٢٦٧/٢]

^{*} أخرجه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ١٧٥/٢] أخرج البخاري عن عمران بن حصين ولله كانت بي بواسير فسألت النبي الله؟ فقال: صلّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم نستطع فعلى جنب. [رقم: ١١١٧، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب]

^{**} روي من حديث جابر، ومن حديث ابن عمر. [نصب الراية ٢٥/٢] أخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" حديث حابر عن حابر بن عبد الله قال: عاد رسول الله فلل مريضاً وأنا معه فرآه بصلي ويسجد على وسادة، فنهاه، وقال: إن استطعت أن تسجد على الأرض فاسجد، وإلا فأوم إيماء، واجعل السجود أخفض من الركوع، رواه أبويعلى والبزار، ورجال البزار رجال الصحيح. [رقم: ٩٤٢٨، باب صلاة المريض وصلاة الجالس] وفي الدراية: بعد عزوه إلى البزار والبيهقي: ورجاله ثقات. [إعلاء السنن ٢٠٣/٧]

فإن فعل ذلك، وهو يخفض رأسه: أجزأه؛ لوجود الإيماء، وإن وضع ذلك على جبهته: لا يجزئه لانعدامه. فإن لم يستطع القعود: استلقى على ظهره، وجعل رجليه إلى القبلة، وأومأ بالركوع والسجود؛ لقوله عليه: "يصلي المريض قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى قفاه يؤمىء إيماء، فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه". *

فإن فعل ذلك: أي إن رفع إلى وحهه شيئًا يسجد عليه.(البناية) أجزأه: وفي "الأصل": يكره للمومئ أن يرفع عوداً، أو وسادة عليها، وفي "الينابيع": يكون شيئاً وتجوز صلاته إن وجد فيه تحريك رأسه، وإن لم يوجد لا يجوز.[البناية ٧٦٧/٢] لموجود الإيماء: الذي هو الفرض.(البناية) لانعدامه: أي لانعدام الإيماء.(الكفاية) استلقى على ظهره: أراد هذا أن توضع له وسادة تحت رأسه، حتى يكون شبه القاعد؛ ليتمكن من الإيماء بالركوع والسحود؛ إذ حقيقة الاستلقاء تمنع الأصحاء عن الإيماء، فكيف بالمرضى؟ كذا ذكره الإمام بدر الدين الكردري.(الكفاية) وجعل رجليه إلى القبلة: قيل: ينبغي للمستلقي أن ينصب ركبتيه إن قدر عليه حتى لا يمد رحليه إلى الكعبة. [الكفاية ١/٨٥١] العذر منه: أي بعذر التأخير هو الصحيح. (الكفاية) * هذا حديث غريب. [البناية ٧٦٩/٢] وأخرج الدار قطني في سننه عن على بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: يصلي المريض قائما إن استطاع، فإن نم يستطع قاعدا. فإن لم يستطع أن بسجد اوماً، وجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصني قاعدا صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة، فإن لم يستطع أن يصدي على حسه الأيمن ورجلاه مما يدي الفلة. [٢/٢]، باب صلاة المريض ومن رفع في صلاته كيف يستخلف أ وأعلمه عبدالحق في "أحكامه" بالحسن العسري. إنصب الراية٢/١٧٦ قلت: حديث على أيده حديث عمــران بن حصين برواية النسائي، وفيه: فإن لم تستطع فمستلقياً، ﴿لا يُكَلُّفُ اللَّهُ أَسُمُ إِلَّا وُسُعها﴾ وهو حديث صحيح لسكوت النسائي وسكوت الحافظ عنه، ولو كان فيه علة لصاحا بها، وهذا هو معين حديث على بعينه، وقوله: فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه. لم نجده هكذا في حديث ولا أثر، ولكن معناه ثابت بحديث ابن عباس الآتي، والله أعلم.[إعلاء السنن ١٩٤/٧] أخرج الطبراني حديث ابن عباس في المعجم الأوسط عن عطاء ونافع عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: يصلي المريض قائمًا، فإن نالته وقال: لم يروه عن ابن حريج إلا حلبش بن محمد الضبعي، قلت: و لم أحد من ترجمته وبقية رجاله ثقات،

كذا في مجمع الزوائد. [٣٤٨/٢] قلت: المستور من القرون الثلاثة مقبول. [إعلاء السنن ١٩٨/٧]

قال: وإن استلقى على جَنبه ووجهه إلى القبلة فأوماً: حاز؛ لما روينا من قبل، إلا أن الأولى هي الأولى عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأن إشارة المستلقى تقع إلى هواء الكعبة، وإشارة المضطجع على حنبه إلى حانب قدميه، وبه تتأدى الصلاة. فإن لم يستطع الإيماء برأسه: أُخِّرت الصلاة عنه ولايومىء بعيْسنيه، ولا بقلبه، و لابحاجبيه، خلافاً لزفر؛ لما روينا من قبل، ولأن نصب الإبدال بالرأي ممتنع. ولا قياس على الرأس؛ لأنه يتأدَّى به ركن الصلاة، دون العين وأختيها، وقوله: "أخرت عنه" إشارة إلى أنه لا تسقط الصلاة عنه، وإن كان العَجز أكثرَ من يوم وليلة إذا كان مفيقاً، هو الصحيح؛

على جنبه: هكذا وقع في كتب من أصحابنا بإطلاق لفظ الجنب، وفي "القنية": صرح بالتعميم، فقال: على جنبه الأيمن أو الأيسر. ووينا من قبل: أي من حديث عمران بن الحصين. (الكفاية) إلا أن الأولى هي الأولى: الأولى بفتح الهمزة بمعنى الأحرى والأجدر، و الأولى الثاني بضم الهمزة تأنيث الأولى، وأراد به الاستلقاء على الظهر، وفي بعض النسخ: الأولى بالضم يقدم على الأولى بالفتح وعلى هذا فسره الأكمل. [البناية ٢/٧٠] لأنه لما تعارض حديث عمران بن الحصين وحديث عبد الله بن عمر والحالة حالة عذر حاز العمل بكل منهما إلا أن ما ذكرنا أولى.[العناية ٤٥٩/١] **خلافا للشافعي: فإ**ن عنده هو الثاني كما ذكرنا. (البناية) وبه تتأدى الصلاة: أي بالإيماء الذي يدل عليه الإشارة. (الكفاية) أخوت الصلاة عنه: أي أخرت الصلاة عن هذا المريض عند عدم الاستطاعة على الإيماء برأسه. [البناية ٧٧٢/٢] ولا يومئ بعينيه إلخ: وقال زفر كه: يومئ بعينه وقلبه، وإذا صح يعيد، وذكر في المحتلفات قال زفر كلم: يومئ بالحاجبين أولاً لقربه من الرأس فإن عجز فبالعينين، فإن عجز فبقلبه، وقال الشافعي ١١٠٠ بعينه وقلبه، وقال الحسن ١١٠٠ بحاجبيه وقلبه، ويعيد إذا صح. [الكفاية ٧/١٥] خلافًا لزفو: وأحمد والشافعي ومالك. و أختيها: أراد بأختيها الحاجبين والقلب. (البناية) وقوله: أي قول القدوري في "مختصره". (البناية) هو الصحيح: قيل: الأصح إن عجزه إذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء، وإن كان ما دون ذلك يلزمه، كما في الإغماء؛ لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب، فقد ذكر محمد ﴿ أَنْ مَن قطعت يداه من المرفقين وقدماه من الساقين، لا صلاة عليه وهو اختيار شيخ الإسلام وفخر الإسلام وقاضي خان وغيرهم ﷺ، وفي "فتاوي قاضي خان": والأول أصح أي وجوب القضاء.[الكفاية ٥٩/١]] لأنه يَفهم مضمونَ الخطاب، بخلاف المُغمَى عليه. قال: وإن قدر على القيام، ولم يقدر على الركوع والسحود: لم يلزمه القيام، ويصلي قاعداً يومئ إيجاء؛ لأن ركنية القيام للتوسل به إلى السجدة؛ لما فيها من نهاية التعظيم، فإذا كان لا يتعقبه السحود، لا يكون ركناً، فيتخيّر. والأفضل هو الإيجاء قاعداً؛ لأنه أشبه بالسحود. وإن صلى الصحيح بعد صلاته قائماً، ثم حدث به مرضّ: يُتمُّنها قاعسانا يركع ويسحد، أو يوميء إن لم يقدر، أو مستلقياً إن لم يقدر؛ لأنه بني الأدنى على الأعلى، فصار كالاقتداء. ومن صلى قاعدا، يركع ويسجد لمرض، ثم صحّ: بني على صلاته قائماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف بهلياً.

لانه: أي هذا المريض. (البناية) بخلاف المغمى عليه: لعجزه عن فهم الخطاب. (البناية) لم يلزمه القيام: وقال زفر والشافعي: لا يسقط عنه القيام في هذه الحالة؛ لأنه ركن، فلا يسقط بالعجز عن إدراك ركن. البناية ٢٧٤/٧ ويصلي قاعدا: هذا لبيان الأفضلية، فإنه لو أوما قائماً يجوز. (الكفاية) يومئ إيماء: وقال خواهر زاده: يومئ للركوع قائماً، وللسجود قاعداً. (فتح القدير) للتوسل به إلى السحدة: فإنه بدونها غير مشروع عبادة، بخلاف العكس. لا يكون ركنا: يدل على نفي هذه الدعوى، أن من قدر على القعود والركوع والسجود لا القيام، وجب عليه القعود مع أنه ليس في السجود عقيبه تلك النهاية لعدم مسبوقيته بالقيام. (فتح القدير ٢/٠٦٤] فيتخير: أي المريض المصلي. (البناية) أي بين الإيماء قائماً، وبين الإيماء قاعداً، على ما ذكرنا. [الكفاية ٢/٠١٤] والمسجود عند عدم القدرة بعد ما افتتح قادراً عليهما فسدت. [فتح القدير ٢/٠٦٤] إن لم يقدر: على القعود. (البناية) بين الأدنى على الأعلى: أي في الصور الثلاث، وهو الإيماء قاعداً بالركوع والسجود عند عدم القدرة على الأدنى على الأعلى: أي في الصور الثلاث، وهو الإيماء قاعداً بالركوع والسجود عند عدم القدرة على الأدنى على الأعلى: أي في الصور الثلاث، وهو الإيماء قاعداً بالركوع والسجود عند عدم القدرة على الأدنى على الأعلى: أي فصار بناء المريض على أول صلاته كالاقتداء أي يجوز كما يجوز ذاك، فإنه يصح فصار كالاقتداء: أي فصار بناء المريض على أول صلاته كالاقتداء أي يجوز كما يجوز ذاك، فإنه يصح القددة القاعد بالقائم، والمومئ بالراكم والساجد. [البناية ٢٧٥/٧]

وقال محمد عليه: استقبل؛ بناءً على اختلافهم في الاقتداء، وقد تقدم بيائه. وإد. صلى بعض صلاته بإيماء، ثم قدر على الركوع والسجود: استأنف عندهم جميعاً؛ لأنه لا يجوز اقتداء الراكع بالمومئ، فكذا البناء. ومن افتتح التطوع قائماً، ثم أعيا: لا بأس بأن وكا على عصاً، أو حائط، أو يقعد؛ لأن هذا عذر، وإن كان الاتكاء بغير عذر: يُكره؛ لأنه إساءة في الأدب. وقيل: لا يكره عند أبي حنيفة عليه؛ لأنه لو قعد عنده بغير عذر؛ يجوز، فكذا لا يكره الاتكاء، وعندهما: يكره؛ لأنه لا يجوز القعود عندهما، فيكره الاتكاء. وإن قعد بغير عذر: يكره بالاتفاق، وتجوز الصلاة عنده، ولا تجوز عندهما،

بناء على اختلافهم: لأن من أصلهم حواز اقتداء القائم بالقاعد، وعند محمد على لا يجوز، فكذا هذا. وقد تقدم بيانه: أي بيان اختلافهم في الاقتداء في باب الإمامة. (البناية) استأنف إلخ: إلا على قول زفر على: فإن عنده يبني لما أن أصله أنه يجوز اقتداء الراكع بالمومئ، وعندنا لا يجوز، فكذا البناء في حق صلاة نفسه كذا في "المحيط". [الكفاية ٢/ ٤٦٠ - ٤٦] يكره: أي بالاتفاق، والفرق لأبي حنيفة على في القعود بلا عذر، والاتكاء بلا عذر أنه يخير في الابتداء بين أن يفتتح التطوع قائماً، وبين أن يفتتحه قاعداً، فيبقى هذا الخيار في الانتهاء من غير كراهة، وأما في حق الاتكاء: فهو غير مخير في الابتداء، بين أن يصلى متكتاً وبين أن يصلى غير متكي بل يكره له ذلك؛ لما فيه من سوء الأدب، وإظهار التجبر، فكذلك في الانتهاء. [الكفاية ٢٦١/١]

لا يكره الاتكاء: الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن لا يكره القعود، ويكره الاتكاء؛ لأنه يعد إساءة أدب دون القعود. [فتح القدير ٢١/١] وإن قعد: بعد ما شرع قائماً. (البناية) بالاتفاق: يخالف ما ذكره فخر الإسلام على "مبسوطه"، حيث قال: لو قعد في النفل من غير عذر لا يكره في الصحيح عنده؛ لأن الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء أولى. (الكفاية) ولا تجوز عندهما: وفي "الكافي": ثم قال: وإن قعد بلا عذر يكره اتفاقاً، وهذا مشكل على قولهما؛ لأهما قائلان بعدم الجواز، وهو لا يوصف بالكراهة، لكنا نقول: قوله؛ لا يجوز، يستلزم الكراهة. [الكفاية ٢١/١٤]

وقد مرَّ في باب النوافل. ومن صلى في السفينة قاعداً من غير علة: أجزأه عند أبي حنيفة حظه، والقيام أفضل. وقالا: لا يجزئه إلا من عذر؛ لأن القيام مقدور عليه، فلا يترك إلا لعلَّة، وله: أن الغالب فيها دورانُ الرأس، وهو كالمتحقق، إلا أن القيام أفضل؛ لأنه أبعدُ عن شبهة الخلاف، والخروجُ أفضل إن أمكنه؛ لأنه أسكنُ لقلبه. والخلاف في غير المربوطة، والمربوطة كالشَطِّ هو الصحيح. ومن أغمي عليه خمس صلوات، أو دولها قضي إذا صحّ، وإن كان أكثر من ذلك لم يقض، وهذا استحسان، والقياس: أن لا قضاء عليه إذا استوعبَ الإغماءُ وقتَ صلاة كاملاً؛ لتحقَّق العجز، فأشبه الجنونَ.

في السفينة: وينبغي أن يتوجه إلى القبلة كيفما دارت السفينة، سواء كانت عند الافتتاح، أو في خلال الصلاة؛ لأن التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر. [العناية ٢٦٢/١] في السفينة: قيد بالسفينة؛ لأنه لو صلى على العجلة على الدابة لا يجوز، أما لو كانت على الأرض يجوز. قاعداً: وقيد بقوله قاعداً؛ لأنه صلى مسافراً فيها بالإيماء لا يجوز، سواء كانت مكتوبة أو نافلة. [البناية ٧٧٨/٢] من غير علة: أي من دوران رأسه ونحوه. (البناية) أجزأه: قيل: هذا إذا كانت السفينة جارية، وإن كانت راسبة لا يجزئه اتفاقاً.

لا يجزئه: وبه قال الشافعي ومالك وأحمد. (البناية) فلا يتوك: كما لو كان على الأرض بحيث لا يجوز له ترك القيام مع القدرة عليه. (البناية) المربوطة: والمراد منها: المربوطة بالشط، فلو كان مربوطاً في لجة البحر، فعن التمرتاشي الأصح أنه كالجاري إن تحرك تحركاً شديداً، وكالساكن إن تحرك قليلاً.

هو الصحيح: احتراز عن قول بعضهم: بأنه أيضاً على الخلاف.(الكفاية) لم يقض: أي لم يقض تلك الصلوات التي هي أكثر من خمس صلوات. وقال بشر: عليه القضاء وإن طال، وقال الشافعي: إن استوعب الوقت فلا قضاء عليه، وعند أحمد الإغماء لا يمنع وحوب القضاء بحال؛ لأنه كالنوم. وفي "الحلية": وعند الشافعي إذا كان بمعصية لا يمنع وحوب القضاء، وإن كان بغير معصية واستوعب وقت الصلاة يمنع وحوب القضاء، وبه قال الشافعي ومالك.(فتح القدير)

لتحقق العجز: لأنه عجز مانع عن فهم الخطاب فنافي الوجوب إذا استوعب وقت صلاة كالجنون على قول البعض.[الكفاية٢/١ع-٤٦٣] وجهُ الاستحسان: أن المدة إذا طالت كثرت الفوائت، فيتحرَّج في الأداء، وإذا قصرت قلَّت، فلا حَرَج. والكثير: أن تزيد على يوم وليلة؛ لأنه يدخل في حد التكرار، والجنون كالإغماء، كذا ذكره أبوسليمان بخلاف النوم؛ لأن امتداده نادر، فيلحق بالقاصو، ثم الزيادة تُعتبر من حيث الأوقات عند محمد على لأن التكرار يتحقّق به، وعندهما من حيث الساعات، هو المأثور عن على وابن عمر على الله أعلم بالصواب.

* المأثور عن على غريب، وذكره أصحابنا في كتبهم أن علياً على الخمي عليه في أربع صلوات، فقصاهن.[البناية ٧٨٤/٢] والمأثور عن ابن عمر على أخرجه إبراهيم الحربي في أواخر كتابه "غريب الحديث" عن نافع قال: أغمي على عبد الله بن عمر هلى يوماً وليلة فأفاق فلم يقض ما فاته واستقبل. [إعلاء السنن ٢١٨/٢] قلت: رجاله رجال الصحيح، وفي "الدراية": إسناده صحيح.[إعلاء السنن ٢١٨/٢]

باب سجود التلاوة

قال: سحود التلاوة في القرآن أربع عشرة سحدةً: في آخر الأعراف، وفي الرعد، والنحل، وبني إسرائيل، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان، والنمل،

سجود التلاوة: شروطها شروط الصلاة، حتى لا يجوز أداؤها في الأوقات المكروهة إلا أن يقرأ في ذلك الوقت، صرح به قاضي خان. في القرآن: اعلم أن العلماء اختلفوا في عدد سجود القرآن على الني عشر قولاً: الأول: مذهبنا، وقد ذكرناه، الثاني: إحدى عشرة بإسقاط الثلاث من المفصل، وبه قال الحسن وابن المسيب وابن حبير وعكرمة وبحاهد وعطاء وطاؤوس ومالك في ظاهر الرواية والشافعي في القديم، الثالث: همس عشرة، وبه قال المدنيون. الرابع: أربع عشر، بإسقاط "ص"، وهو أصح قولي الشافعي وأحمد، والخامس: أربع عشرة بإسقاط سجدة "النجم"، وهو قول أبي ثور. [البناية ٢٨٨/٢]

أربع عشوة: وعند الشافعي كذلك لكن في الحج عنده سحدتان، وليس في سورة "ص" سحدة. [الكفاية ٢٦٤/١] في آخر الأعراف: عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِ مِنْ عَنْدَ رَبَّكَ لا يَسْتَكُبِرُ وَنَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسْتَجُونَهُ وَنَهُ يَسْجُدُونَ ﴾. وفي الرعد: عند قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْصِ طَوْعاً وَكُرْهاً وَظِلالُهُمُ بِالْغُدُورُ وَالْأَصَالِ ﴾. والتحل: عند قوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾.

والفوقان: عند قوله تعالى: ﴿إِذَا قِبِلَ لَهُمُ السُّجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ٱلْسُجُدُلِمَا تَأْمُرُنَا﴾. [البناية ٧٨٧/٧] والنمل: عند قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ على قراءة العامـــة، وقـــال الشافعي ومالك: عند قوله: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيْمِ﴾.

وآلم تنزيل، وص، وحم السجدة، والنجم، وإذا السماء انشقت، واقرأ، كذا كُتب في مصحف عثمان فيها، وهو المعتمد، والسجدة الثانية في الحج للصلاة عندنا، وموضع السحدة في حم السحدة عند قوله: ﴿لاَيسْأُمُوْنَ ﴾ في قول عمر، * وهو المأخوذ للاحتياط. والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع، سواء قصد سماع القرآن، أو لم يقصد؛

والمَّم تنسزيل: عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَانِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكَرُوا بِهَا خُرُّوا سُخَداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمُ وَهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾. وص: عند قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخُرُّ رَاكِعاً وَأَنَابَ ﴾، وبه قال الشافعي ومالك، وروي عنه عند قوله: ﴿وَخُسُنَ مَآبِ ﴾. (البناية) وحم المسجدة: عند قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبُّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ ﴾، وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد، وقال في القديم عند قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾، وبه قال مالك. [البناية ٢٨٨/٢] والنجم: عند قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِللّهِ وَاعْدُوا لِلللّهِ وَاعْدُوا لِللّهِ وَاعْدُوا لِللّهِ وَاعْدُوا لِلللّهِ وَاعْدُوا لِلْوَاللّهُ وَاعْدُوا لِللّهِ وَاعْدُوا لِللّهُ وَاعْدُوا لِللّهِ وَاعْدُوا لِلللّهِ وَاعْدُوا لِلللّهِ وَاعْدُوا لِللّهِ وَاعْدُوا لِللّهِ وَاعْدُوا لِللّهُ وَاعْدُوا لِلللّهِ وَاعْدُوا لِلللّهُ وَاللّهِ وَاعْدُوا لِلللّهُ لِلللّهُ وَلَا فَاقْلُوا وَلَا لَوْلُوا لَاللّهُ لِيسَ فَيه سَحِدَةً .

واقرا: باسم ربك عند قوله تعالى: ﴿ وَاسْجُدُوا فَتُرِبْ ﴾، وفي "مختصر البحر"؛ لو قرأ: واسحد، وسكت و لم يقل واقرب باسم ربك عند قوله تعالى: ﴿ وَاسْجُدُوا فَتُرِبْ ﴾، وفي "مختصر البحر"؛ لو قرأ: واسحد، وسكت و لم يقل واقترب تلزمه السحدة. [البناية ٧٨٨/٢] والسجدة الثانية: وهي قوله تعالى: ﴿ وَالْمَحُدُوا وَاسْجُدُوا ﴾. (البناية) واجبة: وعند الشافعي ومالك وأحمد وعند جماعة: سنة. (البناية) على التالي: وهل تجب السحدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها؟ ففيه احتلاف، و الصحيح أنه إذا قرأ حرف السحده و قبله كلمة أو بعده كلمة وحب السحدة ، وإلا فلا. [٤/٥٥٥] سواء قصد إلخ: إنما قيد بمذاك؛ لأن في بعض لفظ الآثار: "السحدة على من حلس لها"، وفيه إيهام أن من لم يجلس لها فليست عليه؛ قيد بذلك؛ دفعاً لذلك. [البناية ٧٩٣/٢]

*هذا وهم، وليس قول عمره [البناية ٧٩٣/٢] وإنما هو قول ابن عباس هذا أخرجه الحاكم في "مستدركه" عن سعيد بن جبير عن ابن عباس هذا أنه كان يسجد بآخر الآيثين من "حم السجدة". هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه [علاء السنن ٧/٧٤] تفسير سورة حم السجدة] وأقره عليه الذهبي [إعلاء السنن ٧/٧٤] وأخرج الطحاوي عن مجاهد قال: سجد رجل في الآية الأولى من حم فقال ابن عباس هذا غمّ هذا بالسجود. [٦٤٧/١، باب المفصل هل فيه سجود] ورجاله رجال الجماعة غير أبي بكرة، وهو ثقة كما مرغير مرة [إعلاء السنن ٧/٨٤]

لقوله على "السجدة على من سمعها وعلى من تلاها"، " وهي كلمة إيجاب، وهو غيرمقيّد بالقصد. وإذا تلا الإمام آية السحدة سجدها، وسحدها المأمومُ معه؛ لالتزامه متابعتَه. وإذا تلا المأمومُ: لم يسجد الإمامُ، ولا المأموم في الصلاة، ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف حلله وقال محمد حله: يسحدونها إذا فرغوا؛ لأن السبب قد تقرر ولا مانع، بخلاف حالة الصلاة؛ لأنه يؤدي إلى خلاف وضع الإمامة أو التلاوة. ولهما: أن المقتدي محجورٌ عن القراءة؛ لنفاذ تصرف الإمام عليه،

السجدة على من إلى: في "المبسوطين" و "الأسرار" و"المحيط" وشروح "الجامع الصغير": جعل هذا الذي رفعه المصنف إلى النبي على من ألفاظ الصحابة، لا من الحديث، فقال في "المبسوط": وعن عثمان وعلى وابن عباس وعمر في: ألهم قالوا: السحدة اختلفت ألفاظهم في هذه، وكذا في غيره، وقد غمز الأكمل على السغناقي في قوله: من أقوال الصحابة لا من الحديث، ثم قال: ولولا أنه يثبت عنده أنه من الحديث لما نقله حديثاً. قلت: كلامه هذا صادق من غير تأمل، فإن غيره أيضاً ادعى أنه ليس بحديث غاية ما في الباب أن المصنف قلد غيره، وإلا فرَّ من التقليد له. [البناية ٢٩٤٧] سجدها: لأنه إذا لم يسجد معه يلزم المحالفة بين الأصل و التبع، فلا يجوز. (البناية) ولا مانع: معناه زال المانع، وهو كولهم في الصلاة. (البناية) وضع الإمامة: وهذا؛ لأنه لو سجدها التالي وتابعه الإمام المتبوع تبعاً، والتع متبوعاً، وإن لم يتابعه الإمام، وتابعه التالي الماموء؛ وأيا ما كان يلزم خلاف موضع الإمامة. [الكفاية ٢٧٧٦ع] أو التلاوة: إن سجد الإمام، وتابعه التالي الماموء؛ لأن موضوع التلاوة أن يسجد التالي، ويتابعه السامع، ولذا قال للله للتالي الذي المسجد كنت أمامنا لو سجدت لسجدنا. [فتع القدير ٢١٧/١٤] عجوز عن القراءة: وراء الإمام شرعاً. (البناية) عن ابن عمر قال: إنما السجدة على من سمعها. [م/٢٠٤] عمول ابن عمر. أخرجه ابن أبي شببة عن عطية عن ابن عمر قال: إنما السجدة على من سمعها. ولعبد الرزاق مثله، ذكرهما الحافظ في "الدراية"...... وسكوت الحافظ عن أثر ابن عمر مشعر بحسه أو صحته عنده، فإنه أجل من أن يسكت عن شيء فيه علة. [إعلاء السنن ٢٧/٧٤]

و تصرف المحجور لا حكم له، بخلاف الجنب والحائض؛ لأهما منهيّان عن القراءة، إلا أنه لا يجب على الحائض بتلاوها، كما لا يجب بسماعها؛ لانعدام أهلية الصلاة بخلاف الجنب. ولو سمعها رجل خارج الصلاة: سجدها، هو الصحيح؛ لأن الحَجْرَ ثبت في حقهم، فلا يعدُوهم. وإن سمعوا وهم في الصلاة سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة: لم يسجدوها في الصلاة؛ لأنها ليست بصلاتية؛ لأن سماعهم هذه السجدة ليس من أفعال الصلاة، وسجدوها بعدها؛ لتحقق سببها، ولو سجدوها في الصلاة لم يَحزِهم؛ لأنه ناقص لمكان النَّهي، فلا يتأدى به الكامل. قال: وأعادوها؛ لتقرُّر سببها و لم يعيدوا الصلاة؛ لأن بحرد السجدة لا ينافي إحرام الصلاة، وفي "النوادر": ألها تفسد؛ لألهم زادوا فيها ما ليس منها، وقيل: هو قول محمد عليه. فإن قرأها الإمام وسمعها رجل ليس معه في الصلاة، فدخل معه بعد ما سجدها الإمام: لم يكن عليه أن يسجدها؛

بخلاف الجنب والحائض: حواب عما يقال: المقتدي في كونه ممنوعاً عن القراءة كالحائض والجنب، والسجدة بحب على من سمعها، فكذا على سمع المقتدي. (البناية) لأهما منهيان: وتصرف النهي له حكم كالملك بالبيع الفاسد بعد القبض، فأثر الحجر في تعطيل السبب، وأثر المنهي في حرمة الفعل دون التعطيل. (البناية) إلا أنه: استثناء من قوله: "لأهما منهيان" أشار بهذا إلى بيان الفرق بين الجنب والحائض. [البناية ٢٩٨/٧] ولو سمعها رجل: أي الذي ليس بإمام، ولا مؤتم. سجدها: سواء كان مصلياً، أولا.

هو الصحيح: احتراز عما قيل: لا يسجدها على قولهما للحجر بل على قول محمد. [فتح القدير ٢٦٨/١] لتحقق سببها: وهو السماع ممن ليس بمحجور. (البناية) لا ينافي: لأن سجدة التلاوة عبادة والصلاة لا تنافيها. (البناية) وقيل هو قول محمد: أي المذكور في النوادر قول محمد لا قولهما، بناء على أن زيادة سجدة تفسد عنده، وعندهما زيادة ما دون الركعة لا تُفسد. [فتح القدير ٢٩/٢]

لأنه صار مدركاً لها بإدراك الركعة، وإن دخل معه قبل أن يسجدها: سجدها معه؛ لأنه لو لم يسمعها سجدها معه، فههنا أولى، وإن لم يدخل معه سجدها وحده؛ لأنه لو لم يسمعها سجدها معه، فههنا أولى، وإن لم يدخل معه سجدها وحده؛ لتحقق السبب. وكلَّ سحدة وجبَتْ في الصلاة، فلم يسجدها فيها لم تُقض خارج الصلاة؛ لأنما صلاتية، ولها مزيَّة الصلاة، فلا تتأدَّى بالناقص. ومن تلا سجدة فلم يسجدها، حتى دخل في صلاة، فأعادها وسجد، أجزأته السجدة عن التلاوتين؛ لأن الثانية أقوى؛ لكونما صلاتية، فاستتبعَت الأولى. وفي "النوادر": يسجد أخرى بعد الفراغ؛ لأن للأولى قوة السبّق فاستويا. قلنا: للثانية قوة اتصال المقصود فترجَّحت بما، وإن تلاها فسجد، ثم دخل في الصلاة، فتلاها: سجد لها؛ لأن الثانية هي المستبعة، ولا وجة إلى إلحاقها بالأولى؛ لأنه يؤدِّي إلى سبق الحكم على السبب.

مدركاً لها: هذا إذا أدركه في آخر تلك الركعة، أما لو أدركه في الركعة الأخرى يسجدها بعد الفراغ؛ لأنه لم يصر مدركاً لتلك القراءة، ولا بما تعلّق بتلك القراءة. كفاية ١٩/١] في الصلاة: أي بتلاوة السجدة على من في تلك الصلاة. (فتح القدير) ولها مزية الصلاة: أي للصلاة مزية؛ لتأديبها في حرمة الصلاة. (فتح القدير) فلا تتأدى بالناقص: لأن الكامل لا يجوز أداؤه بالناقص. (البناية)

لأن الثانية أقوى: لأنما وحبت بتلاوة يتعلق بها حواز الصلاة. وفي النوادر: أي أراد به نوادر الصلاة التي رواها أبوسليمان.(البناية) قوة إلخ: وهو السحدة فكانت أقوى.(الكفاية)

وإن تلاها: أي وإن ثلا آية السحدة رحل وكان خارج الصلاة. (البناية) هي المستبعة: أراد أن المتلوة في الصلاة هي المستبعة؛ لقوتها للمثلو في عير الصلاة؛ لضعفها، فلوقلنا بعدم تعدد الوجوب بالحاق الثانية بالأولى يلزم استتباع التابع متبوعه، فلا يجوز (البناية) إلى إلحاقها بالأولى: قال الأكمل: لا وجه لإلحاق السحدة المفعولة بالأولى، أي بالتلاوة الأولى؛ لألها إذا لحقت بها، وهي تابعة للثانية، كانت السحدة ملحقة بالتلاوة الثانية، وذلك؛ لأنه يؤدي إلى سبق الحكم قبل السبب، فتبين أن التداخل في هذه الصورة متعذرة، فتحب سحدة ثانية للتلاوة الثانية. [البناية ٢/ ٢٠٠٨]

ومن كرَّر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد: أجزأته سجدة واحدة، فإن قرأها في مجلسه فسجدها، ثم ذهب ورجع، فقرأها سَجَدَها ثانية، وإن لم يكن سجد للأولى، فعليه سجدتان، فالأصل: أن مبنى السجدة على التداخل؛ دفعاً للحرج، وهو تداخل في السبب دون الحكم، وهذا أليق بالعبادات، والثاني بالعقوبات. وإمكان التداخل عند اتحاد المجلس؛ لكونه جامعاً للمتفرقات، فإذا اختلف عاد الحكم إلى الأصل، ولا يختلف محرد القيام، بخلاف المخيَّرة؛ لأنه دليل الإعراض،

سجدة واحدة: قيد بقوله: سحدة واحدة؛ لأنه إذا كرر سحدات مختلفة يجب لكل واحد سحدة، وبقوله: في مجلس؛ لأنه إذا كان في مجالس مختلفة تتعدد السجود.[البناية ٢/ ٨٠٦]

على التداخل: التداخل على ضربين: تداخل في الحكم: وهو في الحدود، فإها إذا اجتمعت من جنس واحد تداخل؛ لأن الجنس واحد، والمقصود متحد، وهو الانزجار فيتمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود، وتداخل في السبب: وهو في العبادات. [الكفاية ٤٧٤/١] بالعبادات: لأنه لو حكم بتعدد الأسباب، يلزمه ترك الاحتياط في أمر العبادة؛ لأنه يلزم الإسقاط بعد وجوب سبب الإثبات فلا يجوز؛ لأن العبادة تحتاط في إثباها، لا في إسقاطها. [البناية ٨٠٧/٢] والثاني: وقائدته تظهر فيما لو زني فحدً، ثم زني يُحدّ ثانياً، ولو تلا فسحد، ثم تلا لا يجب السحود ثانياً. [فتح القدير ٤٧٤/١]

بالعقوبات: لأنها ليست مما تحتاط فيها، بل في درئها، فيجعل التداخل في الحكم؛ ليكون عدم الحكم مع وحود الموجب مضافاً إلى عفو الله وكرمه. [البناية ٢٠٧/٢] اتحاد المجلس: شرط التداخل اتحاد الآية والمجلس؛ لأن النص والإجماع والحرج إنما يوجد في بحلس واحد وآية واحدة، فبقى ما وراءه على أصل القياس؛ لما روي أن النبي الله كان عليه ينزل حبرئيل بآية السجدة، فيسمع منه، ويقرأ على الصحابة، وكان يسجد لها سجدة واحدة. [الكفاية ٢٠٤١] بخلاف المخيرة: فإنما إذا قامت من بحلسها،

يبطل خيارها؛ لأن ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس، بل لوجود دلالة الإعراض.[الكفاية ١/٥٧١] المخيرة: وهي التي قال لها زوجها: اختاري، فقامت، فقالت: اخترت نفسي، لا يقع الطلاق.[البناية ١٨٠٨/٢]

وهو المبطل هنالك، وفي تسدية الثوب يتكرَّر الوجوبُ، وفي المنتقل من غصن إلى غصن كذلك في "الأصل"، وكذا في الدياسة؛ للاحتياط. ولو تبدل مجلسُ السامع دون التالي: يتكرر الوجوب على السامع؛ لأن السبب في حقه السماع، وكذا إذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل: والأصح: أنه لا يتكرَّر الوجوبُ على السامع؛ لما قلنا، ومن أراد السجود: كبَّرَ ولم يرفع يديه وسجد، ثم كبر و رفع رأسه؛ اعتباراً بسجدة الصلاة، وهو المروي عن ابن مسعود، * ولا تشهد عليه ولا سلام؛

وهو: أي الإعراض صريحاً، أو دلالةً (الكفاية) المبطل هنالك: ألا ترى ألها لو خيرت قائمة، فقعدت لا يخرج الأمر من يدها. [فتح القدير] في الأصل: قال التمرتاشي: واختلف في تسدية الثوب والدياسة، والذي يدور حول الرَّخى، والذي يسبح في الماء، والذي تلا في غصن ثم انتقل إلى آخر، والأصح الإيجاب؛ لتبدل المجلس. [فتح القدير ٢٧٦/١] لأن السبب: أي سبب وجوب السحدة. (البناية) والأصح: وظاهر "الكافي" ترجيح أنه يتكرر. (فتح القدير) لما قلنا: لأن السبب في حقه السماع. (فتح القدير) كار: التكبير ليس بواجب، كما في الصلاة، كنا في "المبسوط" لأبي يسير البزدوي بيض، وفي "المجيط"؛ وروى المخسن عن أبي حنيفة بيض، أنه لا يكبر عند الإنحطاط؛ لأن التكبير للانتقال من الركن، وعند الانحطاط عنده أن يسحد سحدة واحدة، فيكبر رافعاً يديه ناوياً، ثم يكبر للسحود، ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع عنده أن يسحد سحدة واحدة، فيكبر رافعاً يديه ناوياً، ثم يكبر للسحود، ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم. [الكفاية ٢٧٦/١] ثم كبر: قيل: يكبر في الابتداء بلا خلاف، وفي الانتهاء خلاف بين ويسف ومحمد على قول أبي يوسف لا يكبر، وعلى قول محمد يكبر. [البناية ٢٧٦/١] أو أخرج أبو داود في سننه عن عبد الرزاق أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله في قرأ علينا القرآن، فإذا مر بسحده، كبر و سحد، وسحدنا معه. [رقم: ١٤١٣) عمر قال: كان رسول الله في قرأ علينا القرآن، فإذا مر بسحده، كبر و سحد، وسحدنا معه. [رقم: ١٤١٣) عمر قال: كان رسول الله في قرأ علينا القرآن، فإذا مر بسحده، كبر و سحد، وسحدنا معه. [رقم: ١٤٤١،

وابراهيم النخعي وسعيد بن جبيرألهم كانوا لا يسلمون في السجدة. ارقم: ٤١٨١-٤١٨٦-٤١٨٠،

٣٦٤/١، باب من كان لا يسلم من السجدة

لأن ذلك للتحلُّل، وهو يستدعي سَبق التحريمة، وهي منعدمة. قال: ويُكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها، ويدَع آية السجدة؛ لأنه يُشبه الاستنكاف عنها. ولا بأس بأن يقرأ آية السحدة ويدَع ما سواها؛ لأنه مبادرة إليها، قال محمد عله: أحبُّ إليَّ أن يقرأ قبلها آية أو آيتين؛ دفعاً لوهم التفضيل، واستحسنوا إخفاءها؛ شفقة على السامعين، والله أعلم.

سبق التحريمة: وهي منعدمة؛ لأن هذه التكبيرة ليست للتحريمة، بل لمشائمة هذه السحدة بسحدة الصلاة، والتكبيرة فيها ليست للتحريمة بل للانتقال إلى السحود فكذا ههنا. [الكفاية ٢/٧/٢] لأنه يشبه الاستنكاف: أي الإعراض عن السحدة. (البناية) وهو حرام وكفر، فيكون مكروها. لوهم التفضيل: أي تفضيل آي السحدة على غيرها. (فتح القدير)

باب صلاة المسافر

السفر الذي يتغيّر به الأحكام: أن يقصد مسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل، ومَشي الأقدام؛ لقوله عليّة: يمسح المقيم كمالَ يوم وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها"، عمّت الرخصة الجنس، ومن ضرورته عموم التقدير، وقدّر أبويوسف عليه بيومين وأكثر اليوم الثالث، والشافعي عليه بيوم ولية في قول،

باب صلاة المسافر: السفر عارض مكتسب كالتلاوة، إلا أن التلاوة عارض هو عبادة في نفسه، بخلاف السفر، فلذا أخر هذا الباب عن ذاك. [فتح القدير ٢/٣] الأحكام: من نحو قصر الصلاة، وإباحة الفطر، وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام، وسقوط الجمعة والعيدين، وسقوط الأضحية، وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم، وإنما قيد بقوله الذي يتغير به الأحكام؛ لأن سير أدنى المسافة سفر في اللغة؛ لأنه عبارة عن الظهور، ولذا حمل أصحابنا عمليًا قوله عليًا: "ليس على الفقير والمسافر أضحية" على الخروج من بلدة أو قرية، حتى سقطت الأضحية بذلك القدر. [الكفاية ٢/٢] أن يقصد: ثم ذكر القصد وهو الإرادة الحادثة؛ لأنه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافراً، والقصد وحده غير معتبر، والفعل وحده كذلك. [الكفاية ٢/٢] مسيرة ثلاثة أيام: قدر أبويوسف بيومين، وأكثر الثالث. (البناية)

ولياليها: أخذ الليالي إشارة إلى اعتبار الاستراحات التي في خلال السفر معه؛ لأنه على الدوام ممتنع عادة. بسير الإبل: لا يُراد بالسير السير ليلاً ونهاراً، وإنما المراد السير نهاراً؛ لأن الليل للاستراحة، وليس الشرط ذهابه من الفحر إلى الفحر؛ لأن الآدمي لا يطبق ذلك، وكذا الدابة لا تطبق المشيء في بعض النهار. [البناية ٣/ ٤] لقوله عليتلا: قد مر الكلام مستوفي في باب المسح على الخفين. (البناية)

عمت الوخصة الجنس: ذكر المسافر محلى باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود، واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام ولياليها إلا وأن يكون أقل من مسح ثلاثة أيام ولياليها إلا وأن يكون أقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة، مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها؛ إذ لو كان أقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة، والزيادة عليها منفية إجماعاً. [الكفاية ٣/٣] وأكثر اليوم الثالث: وهو رواية المعلى عن أبي يوسف. (البناية) في قول: وفي قول: يومان وليلتان، وفي قول: اثنا عشر بريداً، كل بريد أربعة أميال، وكل ثلاثة أميال فرسخ، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً. [الكفاية ٤/٢]

وكفى بالسنة حجة عليهما. والسير المذكور هو الوَسَط، وعن أبي حنيفة عظه: التقدير بالمراحل، وهوقريب من الأول، ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح. ولا يُعتبر السيرُ في الماء، معناه: لايُعتبرُ به السير في البر، فأما المعتبر في البحر فما يليق بحاله، كما في الجبل. قال: وفرض المسافر في الرباعية ركعتان، لا يزيد عليهما.

وكفى بالسنة: وأراد بالسنة الحديث المذكور. (البناية) والسير المذكور: وفسره في "الجامع الصغير" بمشي الأقدام وسير الإبل. (البناية) بالمراحل: يعني روي عن أبي حنيفة أن مدة السفر تعتبر بثلاث مراحل وهو جمع مرحلة. (البناية) وهوقريب من الأول: أي التقدير بثلاث مراحل قريب إلى التقدير بثلاثة أيام؛ لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً في أقصر أيام السنة، كذا في "المبسوط". [الكفاية ٢/٥] ولا معتبر بالفراسخ: أراد أنه لا عبرة في تقدير المدة بالفراسخ وهو جمع فرسخ. (البناية)

هو الصحيح: احتراز عن قول عامة المشايخ، فإن عامة المشايخ قدَّروها بالفراسخ أيضاً، ثم اختلفوا فيما بعضهم قالوا: أحد وعشرون فرسخاً، بعضهم قالوا: ثمانية عشر، وقيل: خمسة عشر، والفتوى على ثمانية عشر؛ لأها أوسط الأعداد، كذا في "المحيط".[الكفاية ٥/٣] ملحوظة: يعتبر حد السفر اليوم بالميل ٤٨ ميلاً (٢٤٨٥،٧٧) كيلومتر) ولا يعتبر: هذا كلام القدوري.(البناية)

معناه إلخ: يعني لا يعتبر سير البرّ بسير الماء، بيانه؛ فيما إذا قصد إلى موضع له طريقان: أحدهما: من البر، والآخر: من البحر، ومن طريق البر مسيرة ثلاثة أيام، ومن طريق البحر أقل من ذلك، فلو سلك من طريق البرّ يترخص ترخص المسافرين، ولو سلك طريق البحر لا يترخص ولا يعتبر أحدهما بالآخر. [البناية ١٩٠٣] فما يليق بحاله: يعني يعتبر السير فيه ثلاثة أيام ولياليها، بعد أن كانت الريح مستوية لا ساكنة، ولا عالية. [البناية ١٠٠٢] كما في الجبل: فإنه يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في السير في الجبل، وإن كانت تلك المسافة في السهل تقطع بما دولها، كذا في "الخلاصة". [الكفاية ١٥/٥] وفوض المسافو: احترازاً عن السنن إذ لا يتصف فيها. (البناية) وكعتان: احترازاً من الفجر والمغرب والوتر، فإلها لا تصف. (البناية) القصر في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا، وربَّما عبر بعض المشايخ عنه بالعزيمة ورخصة حقيقية عند الشافعي عث أي رخصة ترفية وفرضه منه عندنا ركعتان لا يزيد عليهما. [العناية ٢/٥-٢]

^{*} تقدم في باب المسح على الخفين.

وقال الشافعي على: فرضه الأربع، والقصر رخصة؛ اعتباراً بالصوم. ولنا: أن الشفع الثاني لا يُقضى، ولايأتُم على تركه، وهذا آية النافلة، بخلاف الصوم؛ لأنه يُقضى. وإن صلى أربعاً، وقعد في الثانية قدر التشهد: أجزأته الأوليان عن الفرض، والأخريان له نافلة؛ اعتباراً بالفجر، ويصير مسيئًا؛ لتأخير السلام، وإن لم يقعد في الثانية قَدْرَها: بطلت؛ لاختلاط النافلة بها قبل إكمال أركانها. وإذا فارق المسافرُ بيوت المصر: صلى ركعتين؛ لأن الإقامة تتعلَّق بدخولها، فيتعلق السفر بالخروج عنها،

وقال الشافعي: وبه قال مالك، وأحمد في رواية. (البناية) والقصر رخصة: واستدل بقوله تعالى: ﴿فَايْسَ عَلَمُ مُنَا عَلَى مُنْ مُنْ وَاسَ الْعَلَامُ وَ الله عَلَى مُنْ الله عَلَى هَذَه الآية ، فسالت رسول الله على أن أصل الفريضة أربع، والقصر رخصة، وعن عمر مُنه أشكات على هذه الآية ، فسالت رسول الله على النا نقصر، وقد أمنا، ولا نخاف شيئا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ حَمْمُ الله الله عَلَى عَلَى الله عَلَى عَلَى الله الله عَلَى الله الله على على الله على الله على على القصر بالقبول وقد سماه صدقة، والمتصدق عليه يتخبر في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول حتماً فيما هو من الأركان الحمس، فكذا هذا. [الكفاية ٢/٥] اعتباراً بالصوم: فإن الصبام يتخبر فيه في السفر. (البناية) وهذا آية النافلة: يعني ليس معني كون الفعل فرضاً إلا كونه مطلوباً البتة قطعاً، أو ظناً على الخلاف الاصطلاحي، فإثبات التخبير بين أدائه وتركه رخصة في بعض الأوقات ليس حقيقته إلا نفي افتراضه في ذلك الوقت للمنافاة بينه وبين مفهوم الفرض، فيلزم بالضرورة أن ثبوت الترخص مع قيام الافتراض لا يتصور. [فتح القدير ٢/٣] بخلاف الصوم: هذا حوب عن قياس الشافعي بالصوم. (البناية) اعتباراً بالفجر: يعني إذا صلى الفحر أربعاً، بعد القعدة الأولى تجزئه صلاته إلا فلا. (البناية) بطلت: أي صلاته، وعند الشافعي ومالك وأحمد: لا تبطل. (البناية) وإذا فارق الخ: بيان لمبدأ القصر. (فتح القدير) بيوت المصر: يعني العمران التي كان فيه.

بالخروج عنها: ويعتبر في مفارقة المصر الجانب الذي يخرج منه المسافر من البلدة، لا الجوانب التي بحذاء البلدة حتى إنه إذا خلف البنيان الذي خرج منه قصر الصلاة، ولو كان القرى متصلة بريض المصر، قصر بالخروج. وقيل: لا، حتى يجاوزها ولو بفراسخ، إلا أن يكون بينهما انفصال، وحد الانفصال مائة ذراع، وقيل: قدر ما لم يسمع الصوت، وقيل: قدر غلوة، وقيل: قدر سكتة، فإن حاوز القرى المتصلة قَصر، =

وفيه الأثرُ عن على: "لوجاوزنا هذا الخص لقصرنا". * ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خسمة عشر يوماً، أو أكثر، وإن نوى أقل من ذلك: قصر؛ لأنه لابد من اعتبار مدة؛ لأن السفر يجامعه اللّبث، فقدرناها بمدة الطّهر؛ لأنهما مدتان موجبتان، وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر الله **

= وقيل: لا، حتى يَنأى عنها. وحد النائي كحد الانفصال، وقيل: كحد فناء المصر، قدر ميل، وقيل: حد الانفصال وحد الفناء، وحد النائي واحد، وهو قدر غَلُوَة ثلاث مائة ذراع إلى أربع مائة ذراع ، وهو الأصح. [الكفاية ٢/ ٨] وفيه الأثو: وهو أن علياً خرج من البصرة يريد الكوفة، وصلى الظهر أربعاً، ثم نظر إلى خُصَّ أمامَه، وقال: لو حاوزنا هذا الحُنصَّ لقصرنا. [الكفاية ٢/٨] الحنص: والخص بيت من القصب. (العناية) خسمة عشر يوماً: وعن الشافعي في قول سبعة عشر يوماً وعنه: ثمانية عشر يوماً وصححوه. (البناية)

أقل من ذلك قصر: وعن الشافعي مالك وأحمد في رواية: أربعة أيام، وعن أحمد خمسة أيام. (البناية) يجامعه اللبث: يعني أن المسافر ربما يلبث في بعض الموضع لمصلحة له كانتظار الرفقة، أو شراء السلعة، فلايعتبر ذلك، فلا بد من أن يقدر اللبث مدة. [البناية ٢٠/٣]

موجبتان: فإن مدة الطهر توجب إعادة ما سقط من الصوم والصلاة بحكم الحيض، ومدة الإقامة يُوجب ما سقط بحكم السفر فكما قدَّر أدن مدة الإقامة. [البناية ٢٠/٣]

" رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، أن عليا خرج من البصرة، فصلى الظهر أربعاً ثم قال: إذا لوجاوزنا هذا الخص لصلينا ركعتين. [رقم: ٨١٤٩، باب المسافر من كان يقصر الصلاة] رواته ثقات "آثار السنن".[إعلاء السنن ١١/٧-٣٠٤]

**ورواه عبد الززاق في مصنفه أخبرنا سفيان الثورى عن داود بن أبي هند أن علياً لما خرج إلى البصرة رأى خصا فقال: لولا هذا الحنص لصلينا ركعتين، فقلت: وما الخص؟ قال: بيت من قصب. [رقم: ٢٢١٩، باب المسافر متى يقصر اذا خرج مسافر ٢٩/٣] أخرج الطحاوي عنهما قالا: إذا قدمت بلدة، وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر ليلة، فأكمل الصلاة بما وإن كنت لا تدري متى تظعن فأقصرها. [نصب الراية ١٨٣/٣] وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد أن ابن عمر كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوما، أقم الصلاة. [٢٠٨/٣] ورقم: ٢٠٨٧، باب في المسافر يطبل المقام في المعرج]

والأَثَرُ في مثله كالخبر. والتقييد بالبلدة والقرية يشير إلى أنه لا تصح نية الإقامة في المفازة، وهو الظاهر. ولو دخل مصرًا على عزم أن يخرج غدًا أو بعد غد و لم ينو مدة الإقامة، حتى بقي على ذلك سنين قصر؛ لأن ابن عمر أقام بآذربيجان ستة أشهر، وكان يقصر ، وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك، ** وإذا دخل العسكر أرض الحرب، فنووا الإقامة بما قصروا، وكذا إذا حاصروا فيها مدينة، أو حصناً؛ لأن الداخل بين أن يهزم فيقر ، وبين أن يَنْهزم فيفر ، فلم تكن دار إقامة،

كالخبر: لأنه لا دخل للرأي فيه، فالظاهر أن الصحابي رواه عن النبي على المفازة: وفي "المحتبى": لا يبطل السفر إلا بنية الإقامة، أو دخول الوطن، أو الرجوع إليه قبل الثلاثة. وهو الظاهر: أي الظاهر من الرواية، احتراز عمّا روي عن أبي يوسف أن الرعاة إذا نزلوا موضعاً كثير الكلا والماء، ونووا الإقامة المسة عشر يوماً والكلا والماء يكفيهم لتلك المدة، صاروا مقيمين وكذلك أهل الأخبية. [العناية ٢٠/١] بأذربيجان: بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة موضع. (الكفاية) قصروا: وبه قال مالك وأحمد، وقال زفر: يتمون وهو رواية عن أبي يوسف شف. (البناية)

رواه عبد الرزاق في مصنفه عن نافع أن ابن عمر أفام بآذربيحان سنة أشهر يقصر الصلاة. قال: وكان يقول: إدا أزمعت إقامة فأنم. [رقم: ٥٣٢/٢ ،٤٣٣٩، باب الرجل يخرج في وقت الصلاة]

[&]quot;قوله: "وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك" أي مثل ما روي عن أنس أخرجه البيهقي في "السنس الكبرى" عن يحي بن أبي كثير عن أنس "أن أصحاب رسول الله الله القاموا برامه أمر نسعة أشهر يقصرون العملاة". [٣/٢٥١، باب من قال يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا] وإسناده حسن، وقال النووي: إسناده صحيح، وكذا صحح إسناده الحافظ في "الدراية"، وفيه عكرمة بن عمار مختلف فيه، واحتج به مسلم، كذا في "آثار السنن". [إعلاء السنن ٢/٣١] وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الرحمن بن سمرة قال: "كنا معه في بعض بلاد فارس سنتين، وكان لا يجمع ولا يزيد على ركعتين". [رقم: ٢٣٥٤، باب الرحل يخرج في وقت الصلاة] وإسناده صحيح. [إعلاء السنن ٧/ ٣٢٢]

وكذا إذا حاصروا أهل البغي في دار الإسلام في غير مصر، أو حاصروهم في البحر؛ لأن حالهم مبطل عزيمتهم، وعند زفر يصح في الوجهين إذا كانت الشوكة لهم؛ للتمكن من القرار ظاهراً، وعند أبي يوسف حله يصح إذا كانوا في بيوت المَدَر؛ لأنه موضع إقامة. ونية الإقامة من أهل الكَلا - وهم أهل الأخبية - قيل: لا تصح. والأصح: ألهم مقيمون، يُروى ذلك عن أبي يوسف حله؛ لأن الإقامة أصل، فلا تبطل بالانتقال من مَرْعًى إلى مَرْعًى.

أهل البغي: أهل البغي هم الذين خرجوا على السلطان. (البناية) في دار الإسلام إلخ: إنما ذكره وإن كان يعلم حكمه من حكم أهل الحرب لدفع ما عسى يتوهم أن نية الإقامة في دار الحرب إنما لم تصح؟ لأنها منقطعة عن دار الإسلام، فكانت كالمفازة بخلاف مدينة أهل البغي، فإنما في يد أهل الإسلام، فكان ينبغي أن تصح النية. [العناية ١١/٢] لأن: وهذا التعليل يدل على أن قوله: في غير مصر، وقوله: "في البحر" ليس بقيد. (العناية) مبطل عزيمتهم: لأنهم إنما أقاموا الغرض، فإذا حصل ذلك انزعجوا، فلا تكون عزيمتهم مستقرة، كنية العسكر في دار الحرب. (البناية)

في الوجهين: أي في محاصرة أهل البغي وأهل الحرب (العناية) الشوكة لهم: أي العسكر المسلمين (البناية) لأنه: أي لأن المذكور وهو بيوت المدر (البناية) وهم أهل الأخبية: أي أهل الكلأ: هم أهل الأحبية، الأخبية جمع خبايا بالكسر والمد، وهو من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، وهو على عمودين، أو ثلاثة وما فوق ذلك [البناية ٣/ ٢٦-٢٧] لا تصح: أبداً؛ لألهم ليسوا في موضع الإقامة (العناية)

مقيمون: ذكر في "المبسوط" اختلف المتأخرون في الذين يسكنون الأخبية في دار الإسلام كالأعراب والأتراك، فمنهم من يقول: لايكونون مقيمين أبداً؛ لألهم ليسوا في موضع الإقامة، والأصح ألهم مقيمون، وعلل فيه بوجهين: أحدهما: أن الإقامة للمرء أصل، والسفر عارض، فحمل حالهم على الأصل أولى. والثاني: أن السفر إنما يكون عند النية إلى مكان إليه مدة السفر، وهم لا ينوون السفر قط، وإنما ينتقلون من ماء إلى ماء، ومن مرعى إلى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الأصل. [الكفاية ٢/ ١١-١٢]

بالانتقال من مرعى إلى مرعى: هذا، لأن عادتهم المقام في المفاوز، فكانت في حقهم كالقرى في حق أهل القرى. (فتح القدير) وإن اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت أتم أربعا؛ لأنه يتغيَّر فرضه إلى أربع؛ للتبعية، كما يتغير بنية الإقامة؛ لاتصال المغيِّر بالسبب وهو الوقت، وإن دخل معه في فائتة: لم يحزه؛ لأنه لا يتغير بعد الوقت؛ لانقضاء السبب، كما لا يتغير بنية الإقامة، فيكون اقتداء المفترض بالمتنفَّل في حق القعدة، أو القراءة. وإن صلَّى المسافرُ بالمقيمين ركعتين: سلَّم، وأتم المقيمون صلاتَهم؛ لأن المقتدي التزم الموافقة في الركعتين، فينفرد في الباقي كالمسبوق، إلا أنه لا يقرأ في الأصح؛

وان اقتدى المسافر بالمقيم: سواء في ذلك اقتدى به في جزء من صلاته، أو كلها. [البناية ٢٨/٣] أثم أربعاً: كالعبد والجُندي يُصيران مقيمين بنية المولى والأمير؛ لثبوت التبعية في حقهما، والحكم في التبع يثبت بشرط الأصل، حتى لو نوى المولى الإقامة، ولم يعلم العبد حتى قصر أياماً، ثم علم قضى تلك الصلاة. [الكفاية ٢٣/٢] للتبعية: لكنه لو أفسد صلاته بعد الاقتداء صلى ركعتين؛ لأنه مسافر على حاله. (البناية) المغير: وهو الاقتداء. (فتح القدير)

وإن دخل معه إلخ: ولم يقل: وان اقتدى به في غير الوقت، لئلا يرد عليه ما إذا دخل مسافر في صلاة المقيم في الوقت، ثم ذهب الوقت، فإنها لم تفسد، وقد وجد الاقتداء بعده؛ لأن الإثمام لزمه بالشروع مع الإمام في الوقت، فالتحق بغيره من المقيمين.[العناية ١٣/٢]

فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل إلخ: وتقريره: لأنه لا يتغير بعد الوقت، وإذا لم يتغير كان اقتداؤه عقداً لا يفيد موجبه، لاستلزامه أحذ المحذورين؛ لأنه إن سلم على الركعتين، كان مخالفاً لإمامه وهو مفسد. وإن أتم أربعاً خلط النفل بالمكتوبة قصداً، والقعدة الأولى فرض في حقه، نفل في حق الإمام، وكذلك القراءة في الأخريين، "فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة" إن اقتدى به في أول الصلاة، "أو القراءة" إن اقتدى به في الشفع الثاني وكلمة "أو" لمنع لخلو دون مانعة الجمع؛ لجواز اجتماعهما. (العناية) الأصح: وإليه مال الكرحي. (الكفاية) احتراز عمّا قال بعض المشايخ من وحوب القراءة فيما يتمون؛ لأهم منفردون فيه، ولهذا يلزمهم سجود السهو، إذا سهوا فيه، فأشبهوا المسبوقين. [العناية ٢٣/٢]

لأنه مقتَد تحريمةً لا فعلاً، والفرضُ صار مؤدَّى، فيتركها احتياطاً، بخلاف المسبوق؛ لأنه أدرك قراءة نافلة، فلم يتأدَّ الفرضُ، فكان الإتيانُ أولى. قال: ويُستحب للإمام إذا سلم أن يقول: أعَّوا صلاتَكم فإنا قومٌ سفْو؛ لأنه علي قاله: حين صلّى بأهل مكة وهو مسافر. * وإذا دخل المسافر في مصره: أتمَّ الصلاة، وإن لم ينو المقام فيه؛ لأنه عليه وأصحابَه رضوان الله عليهم كانوا يسافرون ويعودون إلى أوطاهم مقيمين

فعلاً: أما أنه مقتد تحريمة، فإنه التزم الأداء معه في أول التحريمة، وأما أنه ليس مقتد فعلاً، فلأن فعل الإمام قد فرغ بالسلام على رأس الركعتين، وكل من كذلك فهو لاحق، ولا قراءة على اللاحق. [البناية ٣١/٣] احتياطاً: فإنه بالنظر إلى الاقتداء تحريمة حين أدركوا أول صلاة الإمام، تكره القراءة تحريماً، وبالنظر إلى عدمه فعلاً، إذا لم يفتهم مع الإمام ما يقضون وقد أدركوا فرض القراءة تستحب، وإذا دار الفعل بين وقوعه مستحباً، أو محرماً لا يجوز فعله بخلاف المسبوق. [فتح القدير ١٤/٢]

ناقلة: وهي قراءة الإمام في الشفع الثاني. (البناية) أن يقول إلخ: هذا يدل على أن العلم بحال الإمام بكونه مقيماً، أو مسافراً ليس بشرط؛ لأنهم إن علموا أنه مسافر فقوله هذا عبث، وإن علموا أنه مقيم كان كاذباً، فدل على أن المراد به إذا لم يعلموا حاله، وهو مخالف لما ذكر في "فتاوى قاضي خان" وغيره، أن من اقتدى بإمام لا يدري أنه مقيم أو مسافر؟ لا يصح اقتداؤه. والتوفيق بينهما ما قيل: إن ذلك محمول على ما إذا بنوا أمر الإمام على ظاهر حال الإقامة، والحال أنه ليس بمقيم، وسلم على رأس الركعتين، وتفرقوا على ذلك لاعتقادهم فساد صلاة الإمام، وأما إذا علموا بعد الصلاة بحال الإمام، حازت صلاتهم، وإن لم يعلموا بحله وقت الاقتداء. [العناية ٢/٤/٢]

سَفُّر: بفتح السين وسكون الفاء: جمع مسافر.(البناية) وإذا دخل المسافر في مصره إلخ: وهذا في مسره مسافر استكمل سير ثلاثة أيام، وفي "المحيط": وإن خرج من مصره مسافراً، ثم بدا له أن يرجع إلى مصره حاجة قبل أن يتم ثلاثة أيام، صلى صلاة المقيم في انصرافه.[البناية ٣٣/٣]

[&]quot; الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن عمران بن حصين، قال: غزوت مع رسول الله ﷺ وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة ثماني عشرة لبلة لا يصلي إلا ركعتين، يقول:يا أهل البلد! صلوا أربعاً، فإنا قوم سَفّر. [رقم: ١٢٢٩، باب متى يتم المسافر]

من غير عزم جديد. * ومن كان له وطن، فانتقل عنه، واستوطن غيره، ثم سافر فدخل وطنه الأول: قصر؛ لأنه لم يبق وطناً له، ألا يرى أنه عليم بعد الهجرة عدَّ نفسه بمكة من المسافرين، ** وهذا؛ لأن الأصل أن الوطن الأصلي يبطل بمثله، دون السفر،

من غير عزم جديد: وفيه نظر؛ لأن العزم فعل القلب، وهو أمر باطن، وليس له سبب ظاهر يقوم مقامه، بل الظاهر من حال المسافر العائد إلى وطنه أن يكون في عزمه المقام فيه، ولعل المراد عزم حديد لمدة الإقامة خمسة عشر يوماً، فإن الظاهر عدمه.[العناية ٢٥/٢] فانتقل عنه: أي بالكلية حتى لو انتقل بنفسه، وأخذ وطناً في بلدة أخرى، يصير كل واحد منهما وطناً أصلياً.(البناية)

واستوطن غيره: اعلم أن عامة المشايخ قسموا الأوطان على ثلاثة: وطن أصلي، وهو مولد الرجل أو البلد الذي تأهل فيه، ووطن إقامة: وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة خمسة عشر يوماً، ويسمى وطن سفر أيضاً، ووطن السكنى: وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً، والمحققون منهم قسموا إلى الوطن الأصلي، ووطن الإقامة، ولم يعتبروا وطن السكنى وهو الصحيح. [العناية ٢/٣،١٦] عد نفسه: هو في الحديث المذكور آنفاً حيث قال: فإنا قوم سفر.(فتح القدير)

دون السفر: وهو أن يخرج قاصداً مكاناً يصل إليه في مدة السفر؛ لأن الشيء إنما يبطل بما فوقه أو ما يساويه، وليس فوقه شيء، فيبطل بما يساويه. [العناية ١٦/٢]

"هذا ليس له شاهد، ولا ندري من أين أخذه المصنف، ولا اشتغل به أكثر الشراح ولا ذكره. [البناية ٣٤/٣] أخرج الطحاوي عن سعيد بن شفي قال: جعل الناس يسألون ابن عباس عن الصلاة فقال: كان رسول الله عليه الله عليه إذا خرج من أهله لم يصل إلا ركعتين حتى يرجع إليهم. [٢٧٨/١، باب صلاة المسافر] وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن ابن عباس أنه أتاه رجل فقال: أقصر من مرو قال: لا، قال: أقصر من عرفات، قال: لا، قال: أقدر من حدة، قال: نعم، قال: نعم، قال: نعم، قال: فإذا أتيت أهلك أو ماشيتك فأتم الصلاة. [٣/٣٥١، باب المسافر ينتهي إلى الموضع الذي يريد المقام به]

** يشهد له حديث أنس. [نصب الراية ١٨٨/٢] وقد أخرجه البخاري عن يحي بن أبي إسحاق قال: سمعت أنساً يقول: خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة، قلت: أقمتم بمكة شيئًا ؟ قال: أقمنا بما عشراً.[رقم: ١٠٨١، باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر]

ووطنُ الإقامة يبطل بمثله، وبالسفر وبالأصليِّ، وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً: لم يُتم الصلاة؛ لأن اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع، وهو ممتنع؛ لأن السفر لا يَعرَى عنه إلا إذا نوى المسافر أن يقيم بالليل في أحدهما، فيصير مقيماً بدخوله فيه؛ لأن إقامة المرء مضافة إلى مَبيته. ومن فاتته صلاة في السفر: قضاها في الحضر وكعتين، ومن فاتته في الحضر: قضاها في السفر أربعاً؛ لأن القضاء بحسب الأداء، والمعتبرُ في ذلك آخرُ الوقت؛

ووطن الإقامة يبطل بمثله: صورته: حراساني قدم الكوفة، فأقام بها، وأتم الصلاة، ثم حرج إلى البصرة، فوطن نفسه على الإقامة خمسة عشر يوماً فأقام بالبصرة أياماً على تلك النية، ثم يريد حراسان، ومر بالكوفة، فإنه يقصر الصلاة؛ لأنه انتقض وطنه الحادث بالكوفة توطنه الحادث بالبصرة.[البناية ٣٥٣-٣٦] وبالسفر: أي يبطل وطن الإقامة بالسفر، يعني بانشائه؛ لأن السفر ضده. (البناية)

وبالأصلى: أي يبطل وطن الإقامة بالوطن الأصلي؛ لأنه أقوى منه. (البناية) لم يتم الصلاة: لأنه لم ينو الإقامة في كل واحد منهما خمسة عشر يوماً. (البناية) وهو ممتنع: يعني لو صح نيته بموضعين، يصح بمواضع، فيؤدي ذلك إلى القول بأن السفر لا يتحقق؛ لأنك إذا جمعت إقامة المسافر في المراحل ربما يزيد ذلك على خمسة عشر يوماً.

مضافة إلى مبيته: ألا ترى أنك إذا قلت للسوقي: أين تسكن؟ يقول: في محلة كذا، وهو بالنهار يكون في السنوق.[الكفاية ١٨/١] ركعتين: هو أيضاً قول مالك والشافعي في القديم، وقال في الجديد: لا يقصر في الحضر، واختاره المزي، وبه قال أحمد وأبو داود؛ لأن المرخص هو السفر، وقد زال.(البناية)

قضاها في السفر أربعا: لا أعرف فيه خلافاً. [البناية ٣٨/٢] بحسب الأداء: يعني أن كل من وجب عليه أداء أربع، قضى أربعاً، ومن وجب عليه أداء ركعتين، قضى ركعتين. (العناية) آخر الوقت: أي في الأداء آخر الوقت، وهو قدر التحريمة يعتبر حال المكلف من السفر والإقامة والحيض والطهر، والبلوغ والإسلام في ذلك الجزء. [الكفاية ١٨/٢]

لأنه المعتبر في السببية عدم الأداء في الوقت. والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء، وقال الشافعي: سفرُ المعصية لا يُفيدُ الرخصة؛ لأنها تثبت تخفيفاً، فلا تتعلَّق بما يُوجب التغليظ. ولنا: إطلاق النصوص، ولأن نفس السفر ليس بمعصية، وإنما المعصية ما يكون بعده، أو يجاوره، فصلح تعلَّق الرخصة. والله أعلم.

لأنه المعتبر إلخ: لا يقال: عند عدم الأداء في كل الوقت يضاف الوجوب إلى كل الوقت، لا إلى الجزء الأخير، و فذا لم يجز عصر أمسه عند غروب الشمس؛ لأنا نقول: المعتبر في السببية هو الجزء الأخير عند عدم الأداء في كل الوقت بالنظر إلى حال المكلف، وإن لم تعتبر صفة الجزء الأخير بعد الفوات. [الكفاية ١٩-١٩-١] والعاصي: هو الذي يخرج لقطع الطريق أو الإباق. (البناية) الرخصة: وبه قال مالك وأحمد. (البناية) تخفيفا: أي لأحل التخفيف على المكلف. (البناية) التغليظ: أي الذي يوجب التغليظ هو المعصية. (البناية) وطلاق النصوص: قوله على: "صلاة المسافر ركعتان". (الكفاية) أي نصوص الرخصة، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُربِضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَةً مِنْ أَيَّامٍ أَخَرَ ، وقال عائلًا: "يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها" الحديث، وما قدمنا من الأحاديث المفيدة تعليق القصر على مسمى السفر. [فتح القدير ١٩/٢] الحديث، وهو قطع الطريق. (الكفاية) أو يجاوره: كما في الإباق وعقوق الوالدين. (البناية)

باب صلاة الجمعة

لا تصح الجمعةُ إلا في مصرٍ جامع، أو في مصلّى المصر، ولا تجوز في القرى؛ لقوله عليتًا: "لا جمعةً، ولا تشريقَ، ولا فطرَ، ولا أضحى إلا في مصرٍ حامعٍ"،*

صلاة الجمعة: مناسبته مع ما قبله تنصيف الصلاة لعارض إلا أن التنصيف هنا في خاص من الصلاة، وهو الظهر، وفيما قبله في كل رباعية، وتقليم العام هوالوجه. [فتح القدير ٢١/٢] مصر جامع: شرائط لزوم الجمعة اثني عشر، ستة في نفس المصلي، وهي: الحرية، والذكورة، والإقامة، والصحة، وسلامة الرَّحلين، والبصر، وقال: يجب على الأعمى إذا وجد قائداً، وستة في غير نفس المصلي، وهي: المصر الجامع، والسلطان، والجماعة، والخطبة، والوقت والإظهار، حتى إن الوالي لو أتى على باب المصر، وجمع فيه بحثمة، ولم يأذن الناس بالدخول لم يجز، كذا ذكره التمرتاشي عليه. [البناية ٢٧/٣هـ٨٤]

أو في مصلي: نحو مصلى العيد. (البناية) المصر: أعني فناءه. (فتح القدير) ولا تجوز في القرى: إنما قال: لا يجوز في القرى مع أنه مستعار من قوله: لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع؛ نفياً لمذهب الشافعي كله فإنه لا يشترط المصر، بل يجوزها في كل موضع إقامة أسكنه أربعون رحلاً أحراراً لا يظعنون منه شتاء ولا صيفاً، وبه قال أحمد، وقال مالك: تقام بأقل من أربعين. [البناية ٩/٣]

"قال الزيلعي: هذا مرفوعاً غريب، وإنما وجدناه موقوفاً عن علي هله، وأخرجه البيبهقي في "المعرفة" عن شعبة عن زبيد الأيامي به، قال: وكذلك رواه الثوري عن زبيد به، وهذا إنما يروى عن علي موقوفاً، فأما النبي الله فإنه لا يروى عنه في ذلك شيء. قلت: قال الزيلعي: وجدناه موقوفاً وقوف البيهقي لم يرو عن النبي النبي لله لا يستلزم عدم وقوف غيره على كونه مرفوعا، والإثبات مقدم على النفي، وقد ذكر الإمام خواهؤ زاده في "مبسوطه" أن أبا يوسف ذكره في الإملاء مسنداً مرفوعاً إلى النبي عليم وأبو يوسف إمام الحديث حجة إلح. [البناية ٣/ ٥١] أي فيكون رفعه حجة؛ لأنه زيادة من ثقة، فتقبل. [علاء السنن ١/٨] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي عبد الرحمن قال: قال على: "لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة". [علاء السنن ١/٨]

٣٧٢ باب صلاة الجمعة

والمصر الجامع: كل موضع له أمير وقاضٍ يُنفّذُ الأحكام، ويُقيم الحدود، وهذا عند أبي يوسف كله، وعنه: ألهم إذا احتمعوا في أكبر مساجدهم لم يَسَعْهم، والأول احتيار الكرخي، وهو الظاهر، والثاني اختيار الثلجي، والحكم غير مقصور على المصلّى، بل يجوز في جميع أفنية المصر؛ لأنها بمنزلته في حوائج أهله، وتجوز بمني المصلّى، بل يجوز في جميع أفنية المصر؛ لأنها بمنزلته في حوائج أهله، وتجوز بمني

والمصر الجامع إلخ: وقد اختلفوا فيه: فعن أبي حنيفة هو ما يجتمع فيه مرافق أهله دنيا وديناً، وعن أبي يوسف: كل موضع فيه أمير وقاض ينفذ الأحكام، ويقيم الحدود فهو مصر تجب على أهله الجمعة، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة في كتاب صلاته، وفيه أيضاً: قال سفيان الثوري: المصر الجامع ما يعده الناس مصراً، عند ذكر الأمصار المطلقة، كبخارى، وسمرقند. وقال الكرخي: المصر الجامع ما أقيمت فيه الحدود، ونفذت فيه الأحكام، وهو اختيار الزمخشري، وعن أبي عبد الله البلخي أنه قال: أحسن ما سمعت إذا اجتمعوا في أكبر مساحدهم فلم يسعوا فيه، فهو مصر جامع، وعن أبي حنيفة كله: هو بلدة كبيرة فيها سكك و أسواق، ولها رساتيق، ويرجع الناس إليه فيما وقعت لهم من الحوادث. [البناية ١/٣٥٠] له أمير: والمراد بالأمير: وال يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم.(العناية) ينفذ الأحكام: أي يقدر على ذلك. ويقيم الحلود؛ وذكر إقامة الحدود مع أنها تستفاد من قوله: ينقذ الأحكام لزيادة خطرها، وعلو شأنمًا؛ إذ لا تقام هي بدليل فيه شبهة، ولأنه لا يلزم من جواز تنفيذ الأحكام جواز إقامة الحدود، فإن المرأة إذا كانت قاضية يجوز قضاؤها في كل شيء من الأحكام، ولا يَجوز في الحدود والقصاص. [الكفاية ٢٣/٦] الظاهر: أي من المذهب. (فتح القدير) الثلجي: وهو الإمام محمد بن الشجاع أحد أصحاب أبي حنيفة عظم، ونسبته إلى ثلج بالثاء المثلثة.[البناية ٣/ ٥٣] في جميع أفنية المصر: وفي "المحيط": اختلف الناس في تقدير فناء المصر، فقدره محمد في "النوادر"، بالغلوة، وفي "المغرب": الغلوة ثلثمائة ذراع إلى أربعمائة، وقدر أبويوسف كله الفناء يميل، أوميلين. [الكفاية ٢٤/٣] وتجوز بمني إلخ: لهما في ذلك طريقان: أحدهما: أن مني من فناء مكة، فإنه من الحرم قال الله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغُ الْكُغْبَةِ﴾ سماه باسم الكعبة؛ لكونه تبعاً لها، لما أن الهدايا والضحايا لا تنحر بمكـة، بل بمني، فــدل ذلك على أنه في حكمها، أو في فنائها، وإقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائه، أما عرفات فليس من فناء مكة، بل هي من الحل، وبينها وبين مكة أربعة فراسخ. والثاني: أن مني تتمصر في أيام الموسم؛ لاجتماع شرائط المصر من السلطان والقاضي، والأبنية والأسواق، قيل: إن فيها ثلاث سكك إلا أنها لا تبقى مصراً بعد انقضاء الموسم، وبقاؤه مصراً بعد ذلك ليس بشرط؛ لأن الناس بأسرهم على شرف الرحيل من دار الفناء إلى دار البقاء، أما عرفات فمفازة ليس فيها بناء، فلا يأخذ حكم المصر. [الكفاية ٢٤/٢ ٢-٢٦]

إن كان الأمير أمير الحجاز، أو كان الخليفة مسافراً، عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعظا، وقال محمد ين لا جمعة بمن القرى حتى لا يُعَسيّد بها. ولهما: ألها تتمصّر في أيام الموسم، وعدم التعييد؛ للتخفيف. ولا جمعة بعرفات في قولهم جميعاً؛ لألها فضاء، وبمنى أبنية. والتقييد بالخليفة وأمير الحجاز؛ لأن الولاية لهما، أما أمير الموسم فيلي أمور الحج لا غير. ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان، أو لمن أمره السلطان، لألها تقام بجمع عظيم، وقد تقع في غيره، فلا بد منه؛ تتميماً لأمره.

أمير الحجاز: هو ما بين تهامة ونجد سمي حجازاً؛ لأنه يحجز بينهما، والتهامة الناحية الجنوبية من الحجاز، وما وراء ذلك إلى مكة وحده تهامة، وفي "شرح الطحاوي": إن كان الأمير أمير الحجاز، أو أمير العراق، أو أمير المكة، أو الخليفة معهم مقيمين كانوا أو مسافرين جاز إقامة الجمعة عندهما، وإن كان أمير الموسم، إن كان مقيماً جاز، وإن كان مسافراً لم يجز. [البناية ٤/٣] أو كان الخليفة مسافراً: وإنما قيد بكونه مسافراً؛ لأحد الأمرين، إما للتنبيه على أنه إذا كان مقيماً كان بالجواز أولى، وإما لنفي توهم أن الخليفة إذا كان مسافراً وفيه إشارة إلى أن الخليفة أوالسلطان، إذا طاف في ولايته، كان عليه الجمعة في كل مصر. [العناية ٢٤/٢]

لأها: يعنى: منى على تأويل القرية. (العناية) ظاهر التعليل وحوب العيد بمكة، وقد ذكر البيري في كتاب الأضحية، أنه هو من أدركه من المشايخ لم يصلوها فيها، قال: والله أعلم ما السبب في ذلك انتهى، قلت: لعل السبب أن من له ولاية إقامتها العيد يكون حاجاً في منى. [رد المحتاره/٢٨] حتى لا يعيد بها: حتى لا يصلي فيها صلاة العيد فلا يصلي فيها الجمعة. (البناية) للتخفيف: لا لانتفاء المصرية، بل للتخفيف، فإن الناس مشتغلون بالمناسك، والعيد لازم فيها، فيحصل من الزامه مع اشتغالهم بما هم فيه الحرج، أما الجمعة: فليست بالازمة، بل إنما تنفق في أحيان من الزمان، فلا حرج مع ألها فريضة والعيد سنة أو واجب. [فتح القدير ٢٥/٢-٢٦] الولاية لهما: في إقامة الجمعة. (البناية) غير: يعني ليس له ولاية غير الحاج. (البناية)

للسلطان: أراد بالسلطان الخليفة.(البناية) السلطان: يعني إن لم يكن السلطان يكون إقامتها لمن أمر السلطان وهو الأمير أو القاضي أوالخطباء.[البناية ٥٦/٣] تقع في غيره: من نحو أداء من سبق إلى الجامع، ومن الأداء في أول الوقت وآخره، ومن نصب الخطيب.[الكفاية ٢٧/٢]

ومن شرائطها: الوقتُ: فتصح في وقت الظهر، ولا تصح بعده؛ لقوله عليه: "إذا مالت الشمسُ فصل بالناس الجمعةً"، * ولو حرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر، ولا يبنيه عليها؛ لاختلافهما. ومنها: الخطبة؛ لأن النبي على ما صلاها بدون الخطبة في عمره، **
وهي قبل الصلاة بعد الزوال، به وردت السنة. ***

لقوله عليلا: لمصعب بن عمير.(فتح القدير) لاختلافهما: أي لاختلاف الظهر والجمعة.(العناية) من حيث الكمية والشرائط، وهذا؛ لأن الظهر أربعة، والجمعة ركعتان، ويخص الجمعة بشروط لا تشترط للظهر، والظهر يخفى فيه، والجمعة يجهر فيها.[البناية ٣/٣] الخطبة: بقيد كونما بعد الزوال على ماذ كرناه.(فتح القدير) به وردت السنة عن النبي على النباية)

* غريب. [نصب الراية١٩٦/٢] وأخرج البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك ، "أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس". [رقم: ٩٠٤، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس]

" ذكره البيهقي [نصب الراية ١٩٦/٢] أي قال البيهقي: وأنه إذا لم يخطب صلى الظهر أربعاً؛ لأن بيان الجمعة أخذ من فعل النبي الله و في يصل الجمعة إلا بالخطبة. [السنن الكبرى ١٩٦/٣ باب وحوب الخطبة] وأيضاً ذكر البيهقي في "السنن الكبرى" عن الزهري قال: بلغنا أن أول ما جمعت بالمدينة قبل أن يُقَدّمها رسول الله يلك فحمع بالمسلمين مصعب بن عمير قال: وبلغنا أنه لا جمعة إلا بخطبة فمن لم يخطب صلى اربعا. [١٩٦/٣]، باب وحوب الخطبة]

*** يمكن أخذ هذا في اثنين: أحدهما: حديث السائب بن يزيد، والآخر؛ حديث أبي موسى الأشعري. [البناية ٣٣/٣] أخرج البخاري حديث السائب بن يزيد عن الزهري قال: سمعت السائب بن يزيد يقول: وإن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله الله وأبي بكر وعمر الله الأذان يوم الجمعة على المنبر في خلاقة عثمان بن عفان في وكُـثُروا أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث، فأذن به على الزوراء، وثبت الأمر على ذلك. [رقم: ٩١٦، باب التأذين عند الخطبة] ووجهه: أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة، فإذا كان حين يجلس الإمام على المنبر للخطبة دل على أن الصلاة بعد الخطبة. [البناية ٣/ ٦٣] وأخرج مسلم حديث أبي موسى الأشعري عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: قال لي عبد الله بن عمر: أسمعت مسلم عديث عن رسول الله على أن تقضى الصلاة. [رقم: ١٩٧٥، باب في الساعة التي يوم الجمعة] يقول: هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة. [رقم: ١٩٧٥، باب في الساعة التي يوم الجمعة]

و يخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة، به جرى التوارُثُ، * و يخطب قائماً على الطهارة؛ لأن القيام فيهما متوارث، ثم هي شرط الصلاة، فيستحب فيها على طهارة كالأذان، ولو خطب قاعداً، أو على غير طهارة جاز؛ خصول المقصود، إلا أنه يكره؛ لمخالفته التوارث، وللفصل بينهما، وبين الصلاة، فإن اقتصر على ذكر الله: جاز عند أبي حنيفة عليه، وقالا: لابد من ذكر طويل يُسمَّى خطبة؛ لأن الخطبة هي الواجبة، والتسبيحة أو التحميدة لا تسمى خطبة.

بقعدة: مقدار ثلاث آيات في ظاهر الرواية، وقال الطحاوي: مقدار ماسمي جلوسه على المنبر. (البناية) قائماً على الطهارة: أما القيام: فإنه سنة عندنا، وعند الشافعي لا تصح الخطبة قاعداً، وبه قال مالك في رواية، وعنه كقولهما، وبه قال أحمد. وأما الطهارة: سنة عندنا، لا شرط خلافاً لأبي يوسف والشافعي، حتى إذا خطب على غير طهارة يكره، وعندهما لا يجوز، وقال الشافعي في القديم كقولهما، وبه قال مالك وأحمد. [البناية ٣/٥] كالأذان: وجه التشبيه بالأذان أن الخطبة ذكرها شبه بالصلاة، من حيث أقيمت مقام شطرها، وتقام بعد دخول الوقت، والأذان أيضاً يقام بعد دخول الوقت. [البناية ٣/٥]

خصول المقصود: وهو الوعظ والتذكير. [الكفاية ٢٩/٢] لمخالفته التوارث: متعلق بقوله: خطب قاعداً. (العناية) أراد بالتوارث ما نقل عن النبي على ومن الأئمة بعده من القيام في الخطبة. [البناية ٣٦/٣] وللفصل بينهما: يتعلق بقوله: أو على غير طهارة. (العناية) على ذكر الله: يعني إذا ذكر الله تعالى على قصد الخطبة، فقال: الحمد لله، أو سبحان الله، أو لا إله إلا الله، جاز عند أبي حنيفة، وأما إذا قال ذلك لعطام أو تعجب: فلا يجوز بالاتفاق. [العناية ٣٠/٣] وقالا: وبه قال عامة العلماء. (البناية)

لابد من ذكر طويل إلخ: وقال الإمام أبو بكر: أقل ما سمى خطبة عندنا مقدار التشهد من قوله: "التحيات لله" إلى قوله: "عبده ورسوله"، وفي "التحنيس": مقدار الجلوس بين الخطبتين، وعند الطحاوي مقدار ما سمى موضع جلوسه المنبر، وفي ظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات.[البناية ١٨/٣-٦٩]

^{*} قلت: فيه أحاديث. [نصب الراية ١٩٦/٢] أخرج البخاري عن ابن عمر اللها قال: "كان النبي ﷺ يخطب قائما ثم يقعد، ثم يقوم كما تفعلون الآن". [رقم: ٩٢٠، باب الخطبة قائماً]

وقال الشافعي على: لا يجوز حتى يخطب خطبتين؛ اعتباراً للمتعارف، وله قوله تعالى: فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ مَن غير فصل، وعن عثمان أنه قال: الحمدالله فأرتبح عليه، فنزل وصلى، ومن شرائطها: الجماعة؛ لأن الجمعة مشتقة منها، وأقالهم عند أبي حنيفة على ثلاثة سوى الإمام. وقالا: اثنان سواه، قال: والأصح أن هذا قول أبي يوسف على وحده، له: أن في "المثنى" معنى الاجتماع، وهي منبئة عنه. ولهما: أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاث؛ لأنه جمع تسمية ومعنى، والجماعة شرط على حدة، وكذا الإمام فلا يُعتبر منهم. وإن نَفَر الناسُ قبل أن يركع الإمام ويسحد، ولم يبق وكذا الإمام فلا يُعتبر منهم. وإن نَفَر الناسُ قبل أن يركع الإمام ويسحد، ولم يبق إلا النساء والصبيان، استقبل الظهر عند أبي حنيفة عليه.

خطبتين: تشتمل الأولى على التحميدة والصلاة على النبي هذا والوصية بتقوى الله، وقراءة آية، وكذلك الثانية إلا أن فيها بدل الآية الدعاء للمؤمنين والمؤمنات. العناية ٢٠/٣ اعتباراً للمتعارف: أي للعادة؛ لأن الذي يخطب بأقل من ذلك لا يسمي خطبة في عادة الناس، ولا تخطب بها خطيباً. [البناية ٢٩/٣] قوله تعالى إلخ: والمراد به الخطبة باتفاق المفسرين. (العناية) فكان الشرط الذكر الأعم بالقاطع، غير أن المأثور عنه على احتيار أحد الفردين، أعني الذكر المسمى بالخطبة. إفتح القدير ٢٠/٣ الفقدة: م تعرف في كتب الحديث، بل في كتب الفقه. (فتح القدير) فأرتج: بضم الهمزة وسكون الراء، وكسر التاء المثناة من فوق، وتخفيف الجيم، ومعناه: وقع في وجه أي احتلاط. [البناية ٢٧٢٧] مشتقة منها: فلا يتحقق بدوله، كالضارب لما كان مشتقاً من الضرب لم يتحقق بدوله، وكذا في سائر المشتقات. [البناية ٢٧٣] ثلاثة: وبه قال زفر والليث بن سعد. (البناية) اثنان سواه: وبه قال أبو ثور وأحمد معنى الاجتماع: لأن فيه احتماع واحد مع آخر. (البناية) منبئة عنه: لما ذكر أن الجمعة مشتقة من الجماعة. (البناية) لأنه جمع تسمية ومعنى: والمثنى وإن كان جمعاً معنى، فليس بجمع اسما؛ إذ أهل اللغة فصلوا بين التثنية والجمع. [الكفاية ٢٠/٣] والجماعة شوط على حدة: أي وحدها دون الإمام. (البناية) فصلوا بين التثنية والجمع. [البناية)

وقالا: إذا نفروا عنه بعد ما افتتح الصلاة: صلى الجمعة. فإن نفروا عنه بعد ما ركعة وسجد سجدة بني على الجمعة، خلافاً لزفر عليه هو يقول: إنما شرط، فلا بد من دوامها كالحقت، ولهما: أن الجماعة شرط الانعقاد فلا يُشترط دوامها كالخطبة. ولأبي حنيفة عليه: أن الانعقاد بالشروع في الصلاة، ولا يَتم ذلك إلا بتمام الركعة؛ لأن ما دولها ليس بصلاة، فلا بد من دوامها إليها، بخلاف الخطبة؛ فإلها تنافي الصلاة، فلا يُشترط دوامها، ولا معتبر ببقاء النسوان وكذا الصبيان؛ لأنه لا تنعقد بهم الجمعة، فلا تتم بهم الجماعة. ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا امرأة، ولا مريض، ولا عبد، فلا تتم بهم الجماعة. ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا المرأة، ولا مريض، والعبد مشغول فلا أعمى؛ لأن المسافر يحرّج في الحضور، وكذا المريض والأعمى، والعبد مشغول بخدمة المولى، والمرأة بخدمة الزوج، فعُذرُوا؛ دفعاً للحرّج والضرر. فإن حضروا فصلوا مع الناس: أجزأهم عن فرض الوقت؛ لأفهم تحمّلوه فصاروا كالمسافر إذا صام.

خلافاً لزفر: فعنده يصلي الظهر (البناية) فلا بد من دوامها: كما في سائر الشروط (البناية) كالوقت: ودوامه شرط لصحة الجمعة فكذا دوامها. (العناية) شرط الانعقاد: لأن الأداء قد ينفك عنها كما في المسبوق واللاحق وما هو كذلك لا يشترط دوامها كالخطبة [العناية ٢١/٣] ليس بصلاة: لكونه في محل الرفض؛ لأن ما دون الركعة معتبر من وجه دون وجه [البناية ٢٩/٣] بخلاف الخطبة: حواب عن قياسهما الجماعة بها (العناية) فإلها تنافي الصلاة: حتى لو خطب فيها تفسد صلاته فلم يشترط دوامها [الكفاية ٢١/٣] ولا مريض: والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض، فلا تجب عليه (فتح القدير) ولا عبد: وقد اختلفوا في المكاتب والمأذون، والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة إذا لم يخل بالحفظ، وينبغي أن يجري الخلاف في معتق البعض إذا كان يسعى [فتح القدير ٢٢/٣]

مشغول: فصار كالحج والجهاد. (البناية) إذا صام: في رمضان يسقط عنه الفرض فكذا هؤلاء يسقط عنه الفرض بحضورهم صلاقم الجمعة. [البناية ٨٤/٣]

ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤم في الجمعة، وقال زفر صلك: لا يجزئه؛ لأنه لا فرض عليه، فأشبه الصبي والمرأة. ولنا: أن هذه رخصة، فإذا حضروا يقع فرضاً على ما بيناه. أما الصبي: فمسلوب الأهلية، والمرأة لا تصلح لإمامة الرجال. وتنعقد بمم الجمعة؛ لأنهم صلُحوا للإمامة، فيصلحون للاقتداء بطريق الأولى. ومن صلى الظهر في منسزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام، ولا عذر له كُره له ذلك، وجازت صلاته. وقال زفر عليه: لا يجزئه؛ لأن عنده الجمعة هي الفريضة أصالة، والظهر كالبدل عنها، ولا مصير إلى البدل مع القدرة على الأصل. ولنا: أن أصل الفرض هو الظهر في حق الكافة،

أن يؤم في الجمعة: وبه قال الشافعي في أصح قوليه.(البناية) فأشبه الصبي والمرأة: في عدم حواز إمامتهما.(البناية) وخصة: وإنما كان السقوط رخصة لهم؛ دفعا للحرج.(البناية) مابيناه: إشارة إلى قوله: لألهم تحملوه إلخ. إفتح القدير ٢٣/٢] فمسلوب: فلم يتناوله الخطاب.(العناية)

وتنعقد بهم الجمعة: أي بالمسافر والعبد والمريض، إشارة إلى رد قول الشافعي: إن هؤلاء تصح إمامتهم، لكن لا يعتد بهم في العدد الذي تنعقد به الجمعة. [العناية ٣٣/٢] صلاة الإمام: قيد به؛ لأنه إذا صلى الظهر في منسزله بعد ما يصلي الإمام الجمعة جاز بالاتفاق. (البناية) ولا عدر له: قيد به؛ لأن المعدور إذا صلى الظهر قبل صلاة إمام الجمعة يجوز بالاتفاق. [البناية ٨٥/٣]

كره له ذلك: لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك، وصحت الظهر؛ لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي هو آكد من الظهر، فكيف لا يكون مرتكباً محرماً؟. إفتح القدير ٣٣/٣] هي الفريضة أصالة: لأنه مأمور بالسعي إليها منهي عن الاشتغال عنها بالظهر ما لم يتحقق فوت الجمعة، وهذا صورة الأصل والبدل. (العناية) هو الظهر: بالنص وهو قول النبي الله "وأول وقت الظهسر حين تزول الشمس" مطلقاً في الأيام. في حق الكافة: لأن التكليف بحسب القدرة، والمكلف بالصلاة في هذا الوقت متمكن بنفسه من أداء الظهر دون الجمعة؛ لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده، فكان التكليف بالجمعة تكليفاً بما ليس في الوسع، إلا أنه أمر بإسقاط الظهر بأداء الجمعة عند استجماع شرائطها فكان العدول عنها مع القدرة مكروهاً. [العناية ٢٤/٣]

هذا هو الظاهر إلا أنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة، وهذا؛ لأنه متمكّن من أداء الظهر بنفسه دون الجمعة؛ لتوقفها على شرائط لا تَتم به وحده، وعلى التمكن يدور التكليف. فإن بدا له أن يحضرها، فتوجه إليها والإمام فيها: بطل ظهره عند أبي حنيفة سطيم بالسعي. وقالا: لا يبطُل حتى يدخل مع الإمام؛ لأن السعي دون الظهر، فلا ينقضه بعد تمامه، والجمعة فوقها فينقضها، وصار كما إذا توجّه بعد فراغ الإمام. وله: أن السعي إلى الجمعة من خصائص الجمعة، فيُنَــزّلُ منــزلتها في حق ارتفاض الظهر؛ احتياطاً، بخلاف ما بعد الفراغ منها؛ لأنه ليس بسعي إليها.

هذا هو الظاهر: ظاهر المذهب عند أصحابنا الثلاثة، وأشار به إلى أن في هذا اختلاف الرواية، ففي "الذخيرة": فرض الوقت الظهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعليًا، وهو قول محمد عليه الأول، وفي قوله الآخر: الفرض أحدهما غير عين، وإنما يتعين بالفعل إلا أن الجمعة آكد من الظهر. [البناية ١٨٦/٣] وهذا: أي ما ذكرنا من كون الظهر هو الأصل، وكونه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة. (البناية) فإن بدا له: أي بدا لمن صلى الظهر في منسزله قبل صلاة الإماء معذوراً كان أو غيره. (العناية) بطل ظهره: الذي صلاها في منسزله. (البناية) ه قالا: الحن ذكر الإماء النم تاشر على وكذا الخلاف في المعذور أكان أو غيره كذا الخلاف في المعذور أكان أو غيره كذا الخلاف في المعذور ألها أيضاً في منسزله أيضاً في المعذور ألها المنابقة المعادية ا

وقالا: إلخ: ذكر الإمام التمرتاشي حقى، وكذا الخلاف في المعذور لو صلى، ثم توجه إليها، وكذا أيضاً في "المحيط". (الكفاية) يدخل مع الإمام: وفي هذا اللفظ إشارة إلى أن الإتمام مع الإمام ليس بشرط؛ لارتفاض الظهر عندهما. (الكفاية) لأن السعي: إذ هو ليس بمقصود بنفسه بل هو وسيلة إلى أدا الجمعة، والظهر فرض مقصود وما هو دون الشيء. [العناية ٣٤/٢]

فلا ينقضه: أي فلا ينقض السعي الظهر بعد تمام الظهر؛ لأن الأعلى لا ينتقض بالأدنى.[البناية ٣٨٨] وصار: أي هذا الذي بدا له أن يتوجه والإمام فيها، و لم يدخل معه.(البناية)

من خصائص الجمعة: لكونها صلاة مخصوصة بمكان لا تمكن الإقامة إلا بالسعي إليها فكان السعي مخصوصاً ها، بخلاف سائرالصلوات. [العناية ٢٤/٢] احتياطاً: إذ الأقوى يحتاط في إثباته ما لا يحتاط في إثبات الأضعف. (البناية) بخلاف: حواب عن قياسهما وهو واضح. (العناية) بسعي إليها: أي إلى الجمعة، فلا يبطل الظهر. (البناية)

ويكره أن يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر، وكذا أهل السحن؛ لما فيه من الاخلال بالجمعة؛ إذ هي جامعة للجماعات، والمعذور قد يقتدي به غيره، بخلاف أهل السواد؛ لأنه لا جمعة عليهم، ولو صلى قوم أجزأهم؛ لاستجماع شرائطه. ومن أدرك الإمام يوم الجمعة: صلى معه ما أدركه، وبني عليها الجمعة، لقوله عليها: "ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا". * وإن كان أدركه في التشهد، أو في سحود السهو: بني عليها الجمعة عندهما. وقال محمد حلله: إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية: بني عليها الجمعة، وإن أدرك أقلها بني عليها الظهر؛ لأنه معه أكثر الركعة الثانية: بني عليها الجمعة، وإن أدرك أقلها بني عليها الظهر؛ لأنه معه من وجه، ظهر من وجه؛ لفوات بعض الشوائط في حقه، فيصلى أربعاً؛

أن يصلى المعذورون: سواء قبل فراغ الإمام أو بعده، وذكر الإمام التمرتاشي سلاما مريض صلى الظهر في منسزله يوم الجمعة بأذان وإقامة، قال محمد ينه: هو حسن، وكذا حماعة المرضى، خلاف المسحونين. [الكفاية ٢/٣٥] إذ هي جامعة للجماعات: هذا الوجه هو مبنى عدم جواز تعدد الجمعة في المصر الواحد، وعلى الرواية المختارة عند السرخسي وغيره من جواز تعددها، فوجهه أنه ربما يتطرق غير المعذور إلى الاقتداء بهم، وأيضاً فيه صورة معارضة الجمعة بإقامة غيرها. [فتح القدير ٢٥/٣] غيره: أي غير المعذور فلا يذهب إلى الجمعة فبخل بالجمعة (البناية) أهل السواد: وهم أهل القرى. (البناية) وقال محمد سلام: بقول محمد قال الزهري وزفر والشافعي ومالك وأحمد بالجمعة الثانية. (البناية) الركعة الثانية. (الكفاية) في الركوع. (الكفاية) قالم بعد ما رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية. (الكفاية)

* أخرجه الأثمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٠٠/٣] أخرج البخاري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون، وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فانكم فأتموا". [رقم: ٩٠٨، باب المشي إلى الجمعة]

اعتباراً للظهر، ويقعد لامحالة على رأس الركعتين؛ اعتباراً للجمعة، ويقرأ في الأخريين؛ لاحتمال النفلية. ولهما: أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة، حتى يشترط نية الجمعة، وهي ركعتان، ولا وجه لما ذكر؛ لألهما مختلفان، فلا يُسنى أحدُهما على تحريمة الآخر. وإذا خرج الإمام يوم الجمعة: ترك الناس الصلاة والكلام، حتى يفرغ من خطبته. قال: وهذا عند أبي حنيفة عليه. وقالا: لا بأس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يخطب، وإذا نول قبل أن يُكبِّر؛ لأن الكراهة للإخلال بفرض الاستماع، ولا استماع هنا، بخلاف الصلاة؛ لألها قد تَمتدُّ.

لا محالة: بفتح الميم معناه لا بد، والميم زائدة، فعلى هذا يجوز أن يكون من المحيلة وهو الحيلة، وأن يكون الحول، وهو القوة والحركة. [البناية ٩٤/٣] ويقرأ في الأخويين: والحاصل: أنه يعمل بالشبهين، ولزوم القعدة الأولى رواه الطحاوي عن محمد سطله، كما هو لازم للإمام، وفي رواية المعلى عنه لايلزم القعدة الأولى، لأنما ظهر من وجه، فلا تكون القعدة الأولى واجبة، وقيل: وجوبها للإحتياط. أنه مدرك: لأنه لا بد له من نية الجمعة، حتى لو نوى غيرها لم تصح اقتداؤه. (العناية) مختلفان: حقيقة وحكماً؛ لأن الجمعة ركعتان، فيشترط فيها ما لايشترط في الظهر والظهر أربع ركعات، فالأربع الإثنين. (البناية)

خوج الإمام: يعني إذا خرج من منزله، أو من بيت الخطابة لأجل الخطبة، ويقال: المراد بخروجه صعوده على المنبر. (البناية) الصلاة: والمراد من الصلاة: صلاة النطوع، وأما الفائتة فتحوز وقت الخطبة من غير كراهة. [الكفاية ٢/٣٧-٣٨] عند أبي حنيفة: اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة حلله قال بعضهم؛ غير كراهة الكلام الذي هو من كلام الناس، أما التسبيح وأشباهه فلا، وقال بعضهم: كل ذلك يكره، والأول أصح، كذا في "مبسوط شيخ الإسلام"، وقال في "العيون": المراد من الكلام إجابة المؤذن، أما غيره من الكلام يكره إجماعاً. [الكفاية ٢/٨٣] قبل أن يخطب: وفي "جوامع الفقه": عند أبي يوسف حلله يباح الكلام عند حلوسه إذا مكث، وعند محمد حلله لا يباح. [البناية ٩٩/٣] نزل: الخطيب من المنبر. (البناية) للإخلال: لكونه في نفسه مباحاً. (العناية)

لأبي حنيفة عليه قوله عليمًا: "إذا خرج الإمامُ فلا صلاة ولا كلام" من غير فصل، ولأن الكلامَ قد يمتد طبعاً، فأشبه الصلاة. وإذا أذّن المؤذنون الأذانَ الأول،

إذا خرج الإمام: وفي "المبسوط": استدل أبو حنيفة بما روي أنه علين قال: "إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المساجد يكتبون القوم الأول فالأول" إلى أن قال: "فإذا خرج الإمام طووا الصحف وجاؤوا يستمعون الذكر"، وإنما يطوون الصحف إذا طوى الناس الكلام، فأما إذا كانوا يتكلمون فهم يكتبون، قال تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قُوْلِ إِلَّا لَدَيْهِ رقيبٌ عَنِيدٌ ﴾. انتهى، وروى الطحاوي من حديث عوف بن قيس عن أبي الدرداء أنه قال: جلس رسول الله ﷺ في يوم الجمعة على المنبر يخطب الناس، فتلى آية وإلى حنبي أيُّ بن كعب، فقلت له: يا أبي! متى أنزلت هذه الآية؟ فأبي أن يكلمني، حتى نزل رسول الله ﷺ عن المنبر، فقال: "مالك من جمعتك إلا ما لغوت"، ثم انصرف رسول الله فجئته فأخبرته، فقلت: يا رسول الله! إنك تلوت آية وإلى حببي أبي بن كعب، فسألته متى نزلت هذه الآية فأبي أن يكلمني حتى إذا نزلتَ زعم أنه ليس من جمعتي إلا ما لغوتُ، فقال: "صدق فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى ينصرف". وأحرجه أحمد أيضاً في "مسنده" نحوه غير أن لفظه "فأنصت حتى يفرغ"، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" من حديث الشعبي أن أبا ذر و الزبير بن العوام سمع أحدهما من النبي ﷺ أنه يقرأ، وهو على المنبر يوم الجمعة، قال: فقال لصاحبه: مين أنزلت هذه الآية؟ قال: فلما قضي صلاته قال له عمر بن الخطاب: "لا جمعة لك" فاتي البي ﷺ بعد أن يخطب، فذكر ذلك له، فقال: "صدق عمر". [البناية ١٠٠٣-١٠٠] من غير فصل: أي بين أن يكون ترك الصلاة والكلام إذا حرج قبل أن يخطب، وبين أن يكون تركهما بعد أن يخطب.(البناية) ولأن الكلام: حواب عما قالا: إن الصدقة قد تمت والكلام لا يمتد؛ لأنه يمكن قطعه.(البناية) المؤذنون: ذكر المؤذنون بلفظ الجمع وإن كان لا يحتاج إليه؛ إحراجا للكلام مخرج العادة، فإنه كان المتوارث اجتماع المؤذنين يسمع أصواقم إلى أطراف المصر الجامع.[البناية ٢٠٤/٣]

" غريب مرفوعاً. [نصب الراية ٢٠١/٢] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر ألهما كان يكرهان الصلاة والكلام يوم الجمعة بعد خروج الإمام. [٢٤/٣]، باب في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب] وأخرج مالك في "الموطأ" عن تُعلبة بن أبي مالك القُرظي أنه أخبره ألهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر، وأذن المؤذنون، قال تُعلبة: حلسنا نتحدث، فإذا سكت المؤدنون وقام عمر يخطب أنصتنا فلم يتكلم منا أحد. قال ابن شهاب: فخروج الإمام يقطع الكلام. [ص ٨٨، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب]

ترك الناسُ البيعَ والشراء، وتوجهوا إلى الجمعة؛ لقوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذُرُواالْبَيْعَ ﴾ وإذا صعد الإمام المنبر: جلس، وأذَّن المؤذنون بين يدي المنبر.

وإذا صعد: أقول: ههنا أمور يجب ذكرها: الأول: أن الخطبة على المنبر سنة، به حرى التوارث، وما اعتبد في زماننا من أن الإمام ينسزل في الخطبة الثانية إلى درجة سفلى من درجات المنبر، ثم يعود، بدعة قيبحة شنيعة، لا أصل له في الشرع.

الثاني: حرى الرواج في زماننا أن الإمام يسلم على القوم حين يرقى على المنبر، وهو أمر لا أصل له في الشرع، كذا ذكره على القاري في "شرح المشكاة"، وقد ورد في بعض الأحاديث ذلك إلا ألها ضعيفة. (كما بسطه الزيلعي وغيره)

الثالث: قراءة الخطبة بالفارسية يجوز عند أبي حنيفة، وعندهما لا، إلا للعاجز عن العربية، ومنه يعلم حكم قراءة الأشعار الفارسية في الخطبة، والأولى ترك ذلك لمخالفة فعل صاحب الشرع.

الرابع: ما يفعله بعض الخطباء في المدينة المنورة، من تحويل الوجه جهة اليمين، وجهة اليسار عند الصلاة على النبي في الخطبة الثانية بدعة، ينبغي تركها ذكره في "رد المحتار"، ويؤيده قول صاحب "البدائع" من السنة: أن يستقبل الناس بوجهه، ويستدبر القبلة. انتهى. الخامس: بعض الخطباء يقرؤن في الخطبة الثانية "وارض عن عمي نبيك الحمزة والعباس"، بإدخال اللام في الحمزة، وإبقاء منع صرفه، وهذا خطأ فاحش. السادس: ما يفعله المؤذنون في الحرمين من الترضي على الصحابة، والصلاة على النبي في حين ذكر الخطيب أسماءهم بدعة ومكروه اتفاقاً.

السابع: يكره الصلاة مطلقاً إلا قضاء الصبح لصاحب الترتيب من حين صعود الإمام على المنبر إلى تمام الصلاة، الصلاة، فما يفعله العوام من أداء سنة الجمعة في الخطبة الثانية، أو بين الخطبتين، أو بين الخطبة والصلاة، يجب على الخطباء تهيهم عنه.

الثامن: يكره الكلام مطلقاً، دينياً كان أو دنيوياً، من حين شروع الإمام في الخطبة اتفاقاً، وأما قبل الشروع بعد صعوده على المنبر، فيكره الكلام الدنيوي اتفاقاً، وأما الكلام الديني كالتسبيح والتهليل فلا يكره عندهما، وروى بعض المشايخ عنه أنه يكره، والأصح أنه لا يكره عنده أيضاً. فعلى هذا لا يكره إحابة الأذان الثاني، ودعاء الوسيلة بعده، ما لم يشرع الإمام في الخطبة، كيف وقد ثبت ذلك من فعل معاوية هذه في "صحيح البخاري". فما في "الدر المختاز" في باب"الأذان" وينبغي أن لا يجيب بلسانه اتفاقاً في الأذان بين يدي الخطيب انتهى خطأ فاحش.

بذلك جرى التوارث، ولم يكن على عهد رسول الله الله الا هذا الأذان، * ولهذا قيل: هو المعتبر هو الأول إذا كان بعد الزوال؛ لحصول الإعلام به، والله أعلم.

جرى التوارث: من زمن عثمان بن عفان إلى يومنا هذا. (البناية) ولهذا قيل: قال بعضهم: وهو الطحاوي. (البناية) هو المعتبر: وفي "فتاوى العتابي": هو المختار، وبه قال الشافعي وأحمد، وأكثر فقهاء الأمصار. (البناية) والأصح أن المعتبر: وهو اختيار شمس الأثمة السرحسي. (البناية) هو الأول: لأنه لو انتظر الأذان عند المنبر تفوته أداء السنة، وسماع الخطبة. (العناية)

^{*} أخرجه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ٢/ ٢٠٤] أخرج البخاري في صحيحه عن السائب بن يزيد قال: كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي على وأبي بكر وعمر واللها، فلما كان عثمان عليه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء. [رقم: ٩١٢، باب الأذان يوم الجمعة] قال النووي: إنما جعل ثالثاً؛ لأن الإقامة تسمى أذاناً. [نصب الراية ٢٠٥/٢]

باب صلاة العيدين

قال: وبحب صلاة العيد على كل من تَجِب عليه صلاةُ الجمعة، وفي "الجامع الصغير": عيدان احتمعا في يوم واحد، فالأول: سنة، والثاني فريضة، ولا يترك واحد منهما. قال: وهذا تنصيص على السنة، والأول على الوجوب، وهو رواية عن أبي حنيفة هيه. وجه الأول: مواظبة النبي على عليها،*

باب صلاة العيدين: لا خفاء في وجه المناسبة بين صلاة العيد والجمعة، ولما اشتركت صلاة العيد والجمعة في الشروط، حتى الإذن العام إلا الخطبة، لم تجب صلاة العيد إلا على من تجب عليه الجمعة. [فتح القدير ٣٩/٢] تجب عليه صلاة الجمعة: أشار هذا إلى أن صلاة العيد واحبة، كما رواه الحسن عن أبي حنيفة كله، ذكر هذه الرواية في "المبسوط"، قلت: ظاهر مذهب أحمد أنما فرض كفاية. [البناية ٢١٢٣] وفي "الجامع الصغير": ذكره لتنصيصه على السنية، وفي "النهاية": لمخالفته لما في "القدوري"، وهو دأبه في كل ما تخالف فيه رواية "الجامع" و"القدوري". وهذا سهو، فإن القدوري لم يتعرض لصفة صلاة العيد أصلاً، وقوله: وتجب صلاة العيد على من تجب عليه الجمعة، زيادة في البداية. أفتح القدير ٢٩/٢-٤٠] عيدان: أراد العيد والجمعة إلا أنه سماها عيداً.... أو لأن الجمعة يعاد إليها في كل جمعة، كما أن العيد يعاد إليه في كل سنة، أو لأن الله يعود إلى عباده بالمغفرة فيه، وفي الجمعة كذلك، ففي الحديث "الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما"، أو هو على التغليب كالقمرين والعمرين. [الكفاية ٢٩/٢] تنصيص على السنة: وقال مالك و الشافعي: هي سنة مؤكدة.(البناية) وهو: رواه عنه الحسن.(البناية) * هذا معروف.[نصب الراية ٣٠٨/٢] أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، الحديث. أرقم: ٩٥٦، باب الخروج إلى المصلى بغير منبراً وكذلك أخرج البخاري عن البراء قال: سمعت النبي ﷺ يخطب فقال؛ إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر، فمن فعل فقد أصاب سنتنا. [رقم: ٥٥١، باب سنة العيدين لأهل الإسلام]

ووجه الثاني: قوله ﷺ في حديث الأعربي عقيب سؤاله: هل علي عيرهن؟ فقال: "لا، إلا أن تطوع". * والأول أصح، وتسميته سنة؛ لوجوبه بالسنة. ويُستحب، في يوم الفطر: أن يَطعم قبل الحروج إلى المُصلّى، ويغتسل، ويستاك، ويتطيّب؛ لما روي "أنه ﷺ كان يطعم في يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلّى، وكان يغتسل في العيدين "** ولأنه يوم احتماع، فيُسنَنُ فيه الغُسل والتطيب كما في الجمعة، ويلبس أحسن ثيابه؛ "لأن النبي ﷺ كان له جُبّة فَنَك، أو صوف يلبسها في الأعياد"، *** ويؤدي صدقة الفطر؛ إغناءً للفقير؛ ليتفرغ قلبه للصلاة، ويتوجّه إلى المصلّى،

والأول أصح: رواية ودراية للمواظبة بلاترك. وحديث الأعرابي إما لم يكن علَّمه؛ لأنه من أهل البوادي، ولا صلاة عيد فيها أو كان قبل وحوبها.(فتح القدير) أن يطعم: الإنسان، ويستحب كون ذلك المطعوم حلواً.(فتح القدير) فنك: بفتح الفاء والنون.(البناية)

* أخرجه البخاري عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله عن أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله على عبرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع". الحديث. [رقم: ٤٦، باب الزكاة من الإسلام]

** هما حديثان. [نصب الراية ٢٠٨/٢] فالأول: أخرجه البخاري عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله على الله الله الله عدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات، وقال مرجي بن رجاء: حدثني عبيد الله قال: حدثني أنس بن مالك عن النبي الله ويأكلهن وتراً. [رقم: ٩٥٣، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج] والثاني: أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس قال: كان رسول الله على يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى. [رقم: ١٣٥١، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين] وسنده لا بأس به. [إعلاء السنن ٢٤١/١]

*** هذا الحديث غريب. [البناية ١١٨/٣] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عباس قال: "كان رسول الله على البس يوم العيد بردة حمراء". [رقم: ٧٦٠٥، ٨/ ٢٩٥] ورجاله ثقات. [مجمع الزوائد ٢٣١/٢]

ولا يكُسبرُ عند أبي حنيفة على في طريق المصلّى. وعندهما يكبّر؛ اعتباراً بالأضحى. وله: أن الأصل في الثناء الاخفاء، والشرع ورد به في الأضحى؛ لأنه يوم تكبير، ولا كذلك يوم الفطر. ولا يتنفّل في المصلّى قبل صلاة العيد؛ لأن النبي على لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلاة، * ثم قيل: الكراهة في المصلّى خاصةً، وقيل: فيه وفي غيره عامة؛ "لأنه على لم يفعله". ** وإذا حَلَّت الصلاةُ بارتفاع الشمس: دخل وقتُها إلى الزوال، وإذا زالت الشمس: خرج وقتها؛ "لأن النبي على كان يصلي العيد والشمس ألزوال، وإذا زالت الشمس: خرج وقتها؛ "لأن النبي على كان يصلي العيد والشمس ألوال، وإذا زالت الشمس: خرج وقتها؛ "لأن النبي الله كان يصلي العيد والشمس ألوال، وإذا زالت الشمس:

ولا يكبر إلخ: الخلاف في الجهر بالتكبير في الفطر، لا في أصله؛ لأنه داخل في عموم ذكر الله تعالى، فعندهما يجهر به كالأضحى وعنده لا يجهر، وعن أبي حنيفة كقولهما، وفي "الخلاصة": ما يفيد أن الخلاف في أصل التكبير، وليس بشيء. [فتح القدير ٢/١٤] في الثناء الاخفاء: لقوله تعالى: {وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ نَضَرُعاً وَجِيْفَة}. (البناية) ثم قيل إلخ: وعامة المشايخ على كراهة التنفل قبلها في المصلى والبيت، وبعدها في المصلى خاصة. [فتح القدير ٢/ ٤٢] وإذا حلت إلخ: هو من الحل لا من الحلول؛ لأن الصلاة قبل ارتفاع الشمس كانت حراماً؛ لما جاء في الحديث: ثلاثة أوقات نمانا رسول الله ﷺ. (الكفاية) لأن النبي ﷺ: دليل دخول الوقت. (العناية)

^{*} أخرجه الأثمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢١٠/٢] أخرج البخاري عن ابن عباس أن النبي الله صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين، تلقى المرأة خرصها وسخابها. [رقم: ٩٦٤، باب الخطبة بعد العيد]

^{**} هذا يشهد له حديث أبي سعيد. [نصب الراية ٢١١/٢] أخرج ابن ماجه حديث أبي سعيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله على لا يصلي قبل العيد شيئًا، فإذا رجع إلى منسزله صلى ركعتين. [رقم: ١٢٩٣، باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها] وفي "الزوائد" هذا إسناد حيد حسن قاله السندي. وفي "فتح الباري" بعد نقله ما لفظه: بإسناد حسن، وقد صححه الحاكم. [إعلاء السنن ١٢٠/٨]

على قِيْدِ رُمح أو رمحين، * ولما شهدوا بالهلال بعد الزوال أمر بالخروج إلى المصلَّى من الغد". ** ويصلي الإمام بالناس ركعتين، يكبر في الأولى للافتتاح، وثلاثاً بعدها، ثم يقرأ الفاتحة وسورة، ويكبر تكبيرة يركع بها، ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة، ثم يكبر ثلاثاً بعدها، ويكبر رابعة يركع بها،

قيد: بكسر القاف وسكون الياء.(البناية) وكما شهدوا: دليل حروج الوقت.(العناية) أمر بالخروج: من الغد. ولو حاز الأداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى؛ إذ لا يجوز تأخيرها بدون العذر السماوي.[الكفاية ٢/٢٤-٤٣] للافتتاح: وهي تكبيرة الإحرام.(البناية)

" حديث غريب والمصنف استدل به، وبالحديث الذي بعده، على أن وقت العيد من حين ارتفاع الشمس إلى زوال الشمس. [نصب الراية ٢١١/٢] وأخرج أبو داود عن يزيد بن خمير الرجبي قال حرج عند الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ مع الناس في يوم عيد قطر أو أضحى فأنكر ابطاء الإمام فقال: إنا كنا قد فرغنا ساعننا هذه، وذلك حين التسبيح. [رقم: ١١٣٥، باب وقت الخروج إلى العبد] وفي "النيل"؛ سكت عنه هو والمنذري، ورجال إسناده ثقات. [إعلاء السنن ١٢٢/٨] وقال النووي في "الخلاصة"؛ إسناده صحيح على شرط مسلم. [نصب الراية ٢١١/٢]

** روى أبو داود والنسائي وابن ماجه. [نصب الراية ٢١١/٢] أخرج ابن ماجه عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال: حدثني عمومتي من الأنصار من أصحاب رسول الله الله قالوا: أغمى علينا هلال شوال فأصبحنا صياماً فجاء راكب من آخر النهار، فشهدوا عند النبي الله أخم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم رسول الله الله في يفطروا، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد. [رقم: ٣٥٦، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال وكذلك أخرج الطحاوي عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال: أخبرني عمومتي من الأنصار أن الهلال خفي على الناس في آخر ليلة من شهر ومضان في زمن النبي في فأصبحوا صياماً فشهدوا عند النبي بعد زوال الشمس ألهم رأوا الهلال الليلة الماضية فأمر رسول الله في بالفطر، فأفطروا تلك الساعة وحرج بعد زوال الشمس ألهم رأوا الهلال الليلة الماضية فأمر رسول الله في بالفطر، فأفطروا تلك الساعة وحرج بهم من الغد فصلى بحم صلاة العيد هل يصليها من الغد أم لا] ورجاله ثقات، أما فهد فهو ابن سليمان، وثقه في "الجوهر النقي"، وعبد الله بن صالح هو كاتب الليث حسن الحديث، وهشيم وأبو بشر من رجال الصحيح، وأبو عمير قبل: اسمه عبدالله ثقة من الرابعة، كما في "الخديث، حسن، إعلاء السنن ١٢٣/٨، ١٢٤]

وهذا قول ابن مسعود وهيه قولنا، وقال ابن عباس هيد: " يُكبِّر في الأولى للافتتاح، وخمساً بعدها، وفي الثانية: يكبر خمساً، ثم يقرأ"، وفي رواية: " يكبر أربعاً ". ** وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس هيما، لأمرٍ بَيّنه الحلفاء، فأما المذهب فالقول الأول؛

وهذا: وهو رواية عن أحمد. (البناية) قول ابن مسعود: وبقوله قال أبو موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير. (البناية) وفي الثانية يكبر خمساً، ثم يقرأ: فالحلاف بين قول ابن مسعود وابن عباس عباس الله عند ابن مسعود ست، وعند ابن عباس عباس الإخر في موضعين، أحدهما: في عسدد تكبيرات الزوائد، فعند ابن مسعود ست، وعند ابن عباس عشر، والآخر: أن تكبيرات الزوائد عند ابن مسعود بعد القراءة، وعند ابن عباس قبلها. [البناية ۱۲۷/۳] يكبر أربعاً: في الركعة الثانية. (البناية) الأمو بسينه إلى وذلك؛ لأن الولاية لما انتقلت إلى بني العباس أمروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول حدهم، وكتبوا في مناشيرهم، وهو تأويل ما روي عن أبي يوسف سلام أنه قدم بغداد فصلى بالناس صلاة العيد، وخلفه هارون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس، وروي عن محمد سلك هكذا. الكفاية ۲/۲۶] فالقول الأول: وهو قول ابن مسعود، وهو مذهب عمر، وأبي موسى الأشعري، وحذيفة، وابن الزبير، وأبي هريرة، وأبي مسعود الأنصاري. العناية ۲/۲۶]

* قول ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن علقمة والأسود بن يزيد أن ابن مسعود كان بكبر في العيدين تسعاً تسعاً، أربعاً قبل القراءة، ثم كبر، فركع، وفي الثانية يقرأ فإذا فرع كبر أربعاً ثم ركع. أرقم: ١٣١/٦ إحلاء السنن ١٣١/٨ أرقم: ١٣١/٥، باب التكبير في الصلاة يوم العيد] وإسناده صحيح كذا في "الدراية". إعلاء السنن ١٣١/٥ عشرة، قول ابن عباس أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه عن عطاء عن ابن عباس كبر في عبد ثلاث عشرة، الأولى، وستاً في الآخرة. [٢/ ١٧٣، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه] أي سبع في الأولى الزوائد حمس، وثنتان تكبيرة الافتتاح والركوع، وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات، واحدة أصلية، فالجملة ثلاث عشرة. وفي رواية: " يكبر أربعاً" أي في رواية أخرى عن ابن عباس شما أنه يكبر أربع تكبيرات في الركعة الثانية فتكون الجملة ثني عشرة تكبيرة، منها: سبعة في الأولى، وهي تكبيرة الإحرام، وخمس بعدها الزوائد وتكبيرة الركوع، وأربع زوائد في الركعة الأخرى، وواحدة أصلية فالجملة ثني عشرة. [البناية ٢٧/٢] وقول الثاني لابن عباس كبر في عيد ثني عشرة وقول الثاني لابن عباس كبر في عيد ثني عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى، وخمساً في الآخرة. [٢٧/٢، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه]

لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المعهود، فكان الأخذ بالأقل أولى. ثم التكبيرات من أعلام الدين، حتى يجهر بها، فكان الأصل فيها الجمع، وفي الركعة الأولى: يجب إلحاقها بتكبيرة الافتتاح؛ لقوتها من حيث الفرضية والسبق، وفي الثانية: لم يوجد إلا تكبيرة الركوع، فوجب الضم إليها، والشافعي أخذ بقول ابن عباس هيما، إلا أنه حمل المروي كلّه على الزوائد، فصارت التكبيرات عنده خمس عشرة أو ست عشرة. قال: ويرفع يديه في تكبيرات العيدين، يريد به ما سوى تكبيرتي الركوع؛

ورفع الأيدي: من حيث المجموع (العناية) خلاف المعهود: في الصلوات (العناية) حتى يجهر ها: كتكبيرة الافتتاح (العناية) المجمع: لأن المحنسبة علة الضم (العناية) لقوقاً الخ: تقريره: أن تكبيرات العيد لم تؤخر في الركعة الأولى عن القراءة الحاقاً لها بتكبيرة الركوع، كما هو قول على الله المدمت على القراءة الحاقاً لها بتكبيرة الافتتاح القرى من حيث ألها سايقة (البناية ١٩٣٣] مهل المروي كله على الزوائد: ثم ألحق الأصليات ها، وذكر في "المبسوط": والمشهور عنه روايتان: عمل المروي كله على الزوائد: ثم ألحق الأصليات ها، وذكر في "المبسوط": والمشهور عنه روايتان: في الأولى، وحمس في الثانية. وفي الرواية الأخرى: ثنتا عشرة تكبيرة، تكبيرة الافتتاح، وتكبيرتا الركوع، وعشر زوائد، حمس والثانية. وفي الرواية الأخرى: ثنتا عشرة تكبيرة الزوائد عملاً بظاهر لفظ الرواة أن ابن عباس يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة، أو ثنني عشرة تكبيرة. [الكفاية ٤/٢]

ابن عباس يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة، أو ثنني عشرة تكبيرة. [الكفاية ٤/٤٤]

لا يرفع يديد: وبه قال الشافعي وأحمد وهو مذهب عطاء والأوزاعي، وقال الثوري وابن أبي لبلي ومالك: لا يرفع، وهو مذهب الظاهرية أيضاً. [البناية عمل من التكبيرة الثائلة في الركعة الثانية، فهل يرسل اليدين فيما يين تكبيرات المهدين، وسلطت إذا فرغ الإمام من التكبيرة الثالثة في الركعة الثانية، فهل يرسل اليدين فيما فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع فقيه الوضع كالقيام، وما لا فلا، وهذا قيام ليس فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع ظهيه الموضع كالقيام، وما لا فلا، وهذا قيام ليس فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع ظهيه الموضع كالقيام، وما لا فلا، وهذا قيام ليس فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع

لقوله على: "لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن"، * وذكر من جملتها تكبيرات الأعياد. وعن أبي يوسف على أنه لا يرفع، والحجة عليه ما روينا. قال: ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين، بذلك ورد النقل المستفيض. ** يُعلّم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها؛ لألها شُرِعَت لأجله، ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يَقضِها؛

ما روينا: وهو الحديث المذكور. (البناية) بعد الصلاة: بتقديم الصلاة على الخطبة، قال أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى والمغيرة وابن عباس وابن مسعود هذه وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبي ثور وإسحاق، وجمهور أهل العلم هذ، وعن عثمان أنه لما كثر الناس خطب قبل الصلاة، ومثله عن ابن الزبير ومروان بن الحكم. [البناية ١٣٧/٣] ومن فاتته إلخ: حاصله: أدى الإمام صلاة العيد، ولم يؤدها هو، وأما إذا فاتت الإمام أيضاً يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني. (البناية) لم يقضها: عندنا خلافاً للشافعي فإنه قال: يصلى وحده كما يصلى مع الإمام؛ لأن الجماعة والسلطان ليس بشرط عنده. (العناية)

"تقدم في صفة الصلاة وليس فيه تكبيرات العيدين. [نصب الراية ٢٢٠/٢] اعلم أن أصحابنا ذهبوا إلى رفع البدين عند كل تكبيرة، وفي "التلخيص الحبير": قوله: عن عمر في أنه كان يرفع يديه في التكبيرات. رواه البيهقي. وفيه ابن لهيعة. قلت: تقدم أنه مختلف فيه وحسن الحديث، إلا أن السياق لم يعرف، فلم يعلم ألها تكبيرات العيدين أو الجنائز، وإن كان نقله صاحب "التلخيص الحبير" في العيدين. فيحتمل أنه فهمه بالقرائن وصحتها محتملة، فإن ثبت عن عمر يكون حجة عندنا، وليس مما لا يدرك بالرأي، وفي "زاد المعاد": وكان ابن عمر مع تحريه للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة، حكاه ابن القيم حازماً به ومثله لا يجزم بالضعيف، فهو حجة. [إعلاء السنن ١٤٢/٨] وقد أخرج الطحاوي عن ابراهيم النخعي، قال: ترفع الأيدي في سبع مواطن: في افتتاح الصلاة، وفي التكبير لقنون العيدين، وعند استلام الحجر، وعلى الصفا والمروة، وجمع وعرفات، وعند المقامين عند الحمر تين. [٢٤٧/١]، باب رفع اليدين عند رؤية البيت] قال صاحب "آثار السنن": إسناده صحيح. عند الحمر تين. وقد تقدم أن قول إبراهيم حجة عندنا، لاسيما فيما لا يدرك بالرأي؛ لكونه لسان ابن مسعود، وأصحابه. كيف؟ وقد تأيد قوله بالرفع في العيدين بفعل عمر، وابن عمر شها. [إعلاء السنن ١٤٤/١] أخرج البخاري عن ابن عمر، قال: "كان رسول الله المؤلمة وأبو بكر وعمر شه يصلون العيد قبل الحظية بعد العيد]

لأن الصلاة بهذه الصفة لم تُعرف قُربةً إلا بشرائط لا تتم بالمنفرد. فإن غُمَّ الهلال وشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال: صلَّى العيدَ من الصلاة في اليوم الثاني: لم بعذر، وقد ورد فيه الحديث *. فإن حدث عذر يمنع من الصلاة في اليوم الثاني: لم يصلها بعده؛ لأن الأصل فيها أن لا تُقضى كالجمعة إلا إنَّا تركناه بالحديث، وقد ورد بالتأخير إلى اليوم الثاني عند العذر. ويُستحب في يوم الأضحى أن يغتسل ويتطيَّب؛ لما ذكرناه، ويؤخر الأكلَ حتى يفرغ من الصلاة؛ لما روي "أن النبي الله وهويكبر؛ لأنه عليه: "كان يكبّر في الطريق"، *** ويتوجه إلى المصلى وهويكبر؛ لأنه عليه: "كان يكبّر في الطريق"، ***

إلا بشوائط: مخصوصة من الجماعة والسلطان (العناية) فإن غم: بضم الغين المعجمة على ما لم يسم فاعله، معناه إذا ستره عنهم غيم، أو غيره فلم يُر (البناية) ورد فيه الحديث: المذكور عند قوله: "ولما شهدوا بالهلال" إلى (البناية) عند العذر: وعند عدم العذر يقتصر على القياس (البناية) لما ذكوناه: أراد به عند قوله: وكان يغتسل في العيدين أي كان رسول الله ﷺ (البناية) وهويكبر: بلا توقف، فإذا انتهى إليه يترك، كذا في "التحقة"، وفي "الكافي": لا يقطعه حتى يشرع الإمام في الصلاة (البناية)

^{*} يشير إلى حديث أبي عمير قد سبق تخريجه.

^{**} أخرجه الدار قطني عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي الله كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، وكان لا يأكل يوم النحر شيئًا حتى يرجع فيأكل من أضحيته. [٢/٥٤، باب كتاب العيدين] وصححه ابن القطان كما في "نصب الراية" [٢٢١/٢]

^{***} قوله: "لأنه عليم كان يكبر في الطريق" قلت: كأنه يريد الجهر بالتكبير، وهذا غريب. [نصب الراية ٢٣٣/٣] هذا غريب، و له يتعرض إليه أحد من الشراح، ولكن روى البخاري في "الصحيح"، وقال: كان ابن عمر وأبوهريرة الله يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما. [البناية ٢٢/٣] =

ويصلي ركعتين كالفطر، كذلك ثقل، * ويخطب بعدها خطبتين؛ "لأنه الله كذلك فعل"، ** ويُعلّم الناس فيها الأضحية، وتكبير التشريق؛ لأنه مشروع الوقت، والخطبة ما شرعت إلا لتعليمه. فإن كان عُذر يمنع من الصلاة في يوم الأضحى صلاًها من الغد وبعد الغد، ولا يصليها بعد ذلك؛ لأن الصلاة موقّتة بوقت الأضحية،

كذلك نقل: أي جماعة من الصحابة، وهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأبوموسى الأشعري وحذيفة وآخرون الله البناية ١٤٢/٣] كذلك فعل: فيه أحاديث كثيرة. الأضحية: من كونما واحبة أو سنة وما يتعلق بما من أحكامها. (البناية) مشروع الوقت: أي لأن كل واحد من الأضحية وتكبير التشريق أيام الأضحية. (البناية) وبعد الغد: يعني ثلاثة أيام. (البناية)

= أخرج الدار قُطني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلى، ثم يكبر حتى يأتي الإمام [سنن الدار قطني ٢/٥٤] قال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر، وقد روي مرفوعاً وهوضعيف. [إعلاء السنن ١١٤/٨] وكذلك أخرج الدار قطني عن حنش بن المعتمر قال: رأيت علياً يوم أضحى لم يزل مكبراً حتى أتى الجبانة . [٢/٤٤ كتاب العيدين] قلت: فيه دلالة على التكبير في طريق المصلى يوم الأضحى، وأن غايته الانتهاء إلى المصلى. [إعلاءالسنن ١١٨/٨]

* قوله: "كالفطر كذلك نقل" يعني في عبد الأضحى. قلت: إن أراد بقوله: "كالفطر" مجرد العدد فشاهده ما أخرجه البخاري ومسلم عن الشعبي عن البراء بن عازب إلخ. [نصب الراية: ٢٢٢/٢] أخرج البخاري عن البراء قال: "خرج النبي الله يوم أضحى فصلى العبد ركعتين، ثم أقبل علينا بوجهه؛ إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد وافق سُنَّتنا، ومن ذبح قبل ذلك فإنه شيء عجَّله لأهله ليس من النَّسك في شي". الحديث. [رقم: ٣٧٦، باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد] وإن أراد عدد التكبير، وترك الصلاة قبلها وبعدها، وغير ذلك من الأحكام المتقدمة في عيد الفطر فتقدم كل حديث في موضعه. إنصب الراية ٢٢٢/٢]

** أخرجه البخاري عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي في الأضحى والفطر ثم يخطب بعد الصلاة. [رقم: ٩٥٧، باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة]

فتتق يد بأيامها، لكنه مسيء في التأخير من غير عذر؛ لمخالفة المنقول. والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء، وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة؛ لأن الوقوف عُرِف عبادةً مختصةً بمكان مخصوص، فلا يكون عبادةً دونه كسائر المناسك.

فصل في تكبيرات التشريق

ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، ويختم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة كالله، وقالا: يختم عقيب صلاة العصر من آخر يوم أيام التشريق.

لمخالفة المنقول: يصح أن يكون جواباً من سؤال مقدر، وهو أن يقول: لما كانت الصلاة موقتة بوقت، فلو أخرها بغير عذر فكيف يكون مسيئًا، فأجاب بقوله: لكنه مسيء؛ لمخالفة ما نقل عن النبي رُّهُ أَ. [البناية ١٤٣/٣] الذي يصنعه الناس: وفي "المغرب": التعريف المحدّث هو التشبيه بأهل عرفة في غير عرفة، وهو أن يخرجوا إلى الصحراء فيدَعُوا ويتضرعوا.[البناية ١٤٣/٣] ليس بشيء: ظاهر مثل هذا اللفظ أنه مطلوب الاجتناب، وقال في "النهاية": أي ليس بشيء يتعلق به الثواب، وهو يصدق على الإباحة. افتح القدير ٢٧/٢ كسائر المناسك؛ مثل الطواف والسعى بين الصفا والمروة.(البناية) فصل: تكبير التشريق لما كان ذكراً مختصاً بالأضحى ناسب ذكره في فصل على حدة. (العناية) في تكبيرات التشويق: والتشريق من شَرَّق اللحمَ، إذا بسطه في الشمس ليحفُّ، وسميت بذلك أيام التشريق؛ لأن لحم الأضاحي كانت تُشرق فيها بمنيَ.[البناية ١٤٥/٣] بتكبير التشويق؛ قال شمس الإثمة الكردري عله: هذه الإضافة إنما تستقيم على قولهما؛ لأن بعض التكبيرات يقع في أيام التشريق، وعلى قول أبي حنيفة ساك لا يقع شيء من التكبيرات فيها. [الكفاية ٢٨/٣] بعد صلاة الفجر: اختلف الصحابة في ابتداء التشريق وانتهائه، فأما ابتداؤه، فكبار الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود رهي، قالوا: يبدأ بالتكبير بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، وبه أحذ علماؤنا في ظاهر الرواية. وصغارهم كعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ﴿ قَالُوا: يبدأ بالتكبير من صلاة الظهر من يوم النحر. [العناية ٤٨/٣] صلاة العصر من يوم النحر: وهو قول عبدالله بن مسعود والأسود والنجعي. (البناية) صلاة العصو من آخو يوم: وهو قول عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ﷺ: وبه قال سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأبو ثور وأحمـــد والشافعي ﷺ [البناية ٣/٣٤] والمسألة مختلفة بين الصحابة، فأخذا بقول على * أحذاً بالأكثر؛ إذ هو الاحتياط في العبادات، وأخذ بقول ابن مسعود في الخير أخذاً بالأقل؛ لأن الجهربالتكبير بدعة، والتكبير: أن يقول مرة واحدة: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد. هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه، *** وهو عقيب الصلوات المفروضات،

مختلفة بين الصحابة: وهم الشيوخ منهم والصبيان. (البناية) فأخذا: وعليه الاعتماد والعمل والفتوى. (الدر المختار) إذ هو الاحتياط: لأن الإتيان بشيء ليس عليه أولى من أن يترك شيئًا واجباً عليه. [الكفاية ٤٩/٢] وأخذ: أي أخذ أبو حنيفة. (البناية) والتكبير أن يقول إلخ: احتراز عن قول الشافعي عليه، فإنه يذكر التكبير ثلاث مرات، وله في ذكر التهليل قولان. [العناية ٤٩/٢]

هو المأثور عن الخليل: قال الزيلعي: لم أحده مأثوراً عن الخليل، ولكنه مأثور عن ابن مسعود. وفي "المبسوط" و"قاضي حان": أصله أن إبراهيم على لما اشتغل بمقدمات ذبح ولده، وجاء حبرئيل على بالفداء من السماء حاف من العجلة، فنادى: الله أكبر الله أكبر، فلما سمع إبراهيم ذلك رفع رأسه إلى السماء، فعلم أنه جاء بالفداء، فقال: لا إله إلا الله والله أكبر، فسمعه الذبيح، فقال: الله أكبر ولله الحمد، فصار ذلك سنة إلى يوم القيامة. [البناية ٣/١٥٠-١٥١] المفروضات: إشارة إلى أنه لا يكبر بعد الوتر، وصلاة العيد، والنافلة، وقيد بالإقامة؛ لأن المسافر لا يكبر إلا إذا اقتدى بمقيم، وقيد بالأمصار؛ لأنه لا يكبر في القرى، وقيد بالحماعات؛ لأنه لا تكبير على المنفرد، وقيد بالمستحبة؛ احترازاً عن جماعة النساء؛ فإنه لا تكبير عليهن إذا لم يكن معهن رجل. [العناية ٢/٥٠]

^{*} قول علي ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي عبد الرحمن عن علي أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر. [١٦٥/٣، باب التكبير من أيّ يوم هو إلى أيّ ساعة] وفي "الدراية": إسناده صحيح.[إعلاء السنن ١٤٩/٨]

^{**} قول ابن مسعود ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر. [٢٦٥/١_٢٦، باب التكبير من أي يوم هو إلى أي ساعة] *** قلت: لم أحده مأثوراً عن الخليل. [نصب الراية ٢٢٤/٢] ولكنه مأثور عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي الأحوص عن عبد الله أنه كان يكبر أيام التشريق الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد. [١٥٦/٣، باب كيف يكبر يوم عرفة] وسنده صحيح. [إعلاء السنن ١٥٦/٨]

على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة، وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل، ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم. وقالا: هو على كل من صلى المكتوبة؛ لأنه تَبْع للمكتوبة. وله: ما روينا من قبل، والتشريق: هو التكبير، كذا نقل عن الخليل بن أهما، ولأن الجهر بالتكبير خلاف السنة، والشرعُ ورد به عند استجماع هذه الشوائط، إلا أنه يجب على النساء إذا اقتدين بالرجال، وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية. قال يعقوب: صليتُ هم المغرب يوم عرفة فَسَهَوْتُ أن أكبّر، فكبّر أبو حنيفة على، ذلّ أن الإمام وإن ترك التكبير لا يتركه المقتدي، وهذا؛ لأنه لا يؤدّى في حرمة الصلاة، فلم يكن الإمام فيه حتماً، وإنما هو مستحب.

ها روينا: وهو الذي ذكره في أول باب صلاة الجمعة "ولاتشريق ولا فطر إلا في مصر حامع".(البناية) الخليل بن أحمد: وهو من أنمة اللغة.(البناية) استجماع هذه الشوائط: أشار به إلى الفرض، والإقامة، والمصر، والجماعة، والذكورية.(البناية) قال يعقوب: هو أبو يوسف ك.(فتح القدير)

صليت هم: أي بالمسافرين.(البناية) لا يؤدى في حرمة الصلاة: أي في خريمتها بخلاف سجدتي السهو، إذا تركها الإمام لا يسجد المقتدي؛ لأن السجود يؤتى به في حرمة الصلاة بخلاف التكبير.|الكفاية ١٠/٢| هو مستحب: أي وجوده في التكبير فيكبر إذا تركه إمامه.(البناية)

^{*} كأنه يريد الجهر بالتكبير، وهذا غريب. [نصب الراية ٢٢٢/٢] أخرج الدار قطني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلى، ثم يكبر حتى يأتي الإمام. [٢٥/٨ كتاب العيدين] قال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر، وقد روي مرفوعاً وهو ضعيف. [إعلاء السنن ١١٤/٨] وكذلك أخرج الدار قطني عن حنش بن المعتمر قال: رأيت علياً يوم أضحى لم يزل مكبراً حتى أتى الجبانة. [٢١٤/٤، كتاب العيدين] وسنده حسن. قلت: فيه دلالة على التكبير في طريق المصلى يوم الأضحى وأن غايته الانتهاء إلى المصلى. [إعلاء السنن ١١٨/٨]

باب صلاة الكسوف

قال: إذا انكسفت الشمسُ: صلى الإمام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوغ واحد، وقال الشافعي عليه: ركوعان. له: ما روَت عائشة عليها،*

باب صلاة الكسوف: والأشهر في سنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس، والخسوف بالقمر، وهو الأفصح، وجه المناسبة بين البابين من حيث أهما يؤديان بالجماعة في النهار، بغير أذان ولا إقامة، وأخرها من العيد؛ لأن صلاة العيد واجبة على الأصح، كما ذكرناه فيما مضى. والتناسب بين هذه الأبواب الثلاثة أعني باب صلاة العيد، والكسوف، والاستسقاء ظاهر، وأوردها حسب رتبها، وقَدَّم العيد؛ لكثرة وقوعها، وكذلك قَدَّم الكسوف على الاستسقاء لهذا. [البناية ٢/٧٥] صلى الإمام إلخ: أجمعوا على ألها تصلى بجماعة في المسجد الجامع، أو مصلى العيد، ولا تصلى في الأوقات المكروهة. (فتح القدير) النافلة: أي بلا أذان ولا إقامة ولاحطبة. (فتح القدير) يحتمل أن يكون احترازاً عن قول أبي يوسف كله المنافلة:

النافلة: أي بلا أذان ولا إقامة ولاخطبة.(فتح القدير) يحتمل أن يكون احترازاً عن قول أبي يوسف كه فإنه قال: كهيئة صلاة العيد.(الكفاية) ركوع واحد: وبه قال النخعي والثوري وابن أبي ليلى، وهو مذهب عبد الله بن الزبير.(البناية) وقال الشافعي: وبه قال مالك وأحمد ك (البناية)

ركوعان: وصورة صلاة الكسوف عنده: أنه يقوم في الركعة الأولى، ويقرأ فيها بفاتحة الكتاب، وسورة البقرة إن كان يخفظها، وإن كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك، مما يعدلها، ثم يركع، ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه، ثم يرفع رأسه ويقوم، ويقرأ سورة آل عمران إن كان يخفظها، وإن كان لا يخفظها يقرأ غيرها مما يعدلها، ثم يركع ثانياً ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا، ثم يرفع رأسه، ثم كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما يعدلها، ثم يركع ثانياً ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه، ثم يسحد سحدتين، ثم يقوم فيمكث في قيامه، ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركوع، ثم يرفع رأسه، ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في الركوع، ثم يرفع رأسه، ويقوم ويمكث في مركوعه مثل ما مكث في الركوع، ثم يرفع رأسه، ويقوم مثل ثلثى قيامه في القيام الأول من هذه الركعة الألنية ثم يسجد سجدتين ويتم الصلاة. [الكفاية ٢/٢٥]

* أخرجه الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢٢٥/٢] أخرج البخاري عن عائشة ألها قالت: خسفت الشمس في عهد رسول الله على رسول الله على بالناس فقام فأطال القيام، ثم ركع فأتاال الركوع، ثم قام فأطال القيام، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم سحد فأطال السحود، ثم فعل في الأولى ثم انصرف... الحديث. [رقم: ١٠٤٤، باب الصدقة في الكسوف]

ولنا: رواية ابن عمر هاماً والحال أكشف على الرجال؛ لقُرهم، فكان الترجيخ لروايته. ويُطوّلُ القراءة فيهما، ويُخفي عند أبي حنيفة عليه، وقالا: يجهر، وعن محمد عليه مثلُ قول أبي حنيفة عليه.

رواية ابن عمر: قبل لعله ابن عمرو، يعني عبد الله بن عمرو بن العاص، فتصحف على بعض النساخ؛ لأنه لم يوجد عن ابن عمر، أخرج أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص. [فتح القدير ٥٣/٢] أكشف على الرجال: لأهم يقومون قبل صف النساء، ومن هذا أحذ محمد بن الحسن على في "الآثار"، فقال: يحتمل أنه علية أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوات، فرفع أهل الصف الأول رؤوسهم، ظناً منهم أنه علية رفع رأسه من الركوع، ورفعوا عن خلفهم ورفعوا رؤوسهم، فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله على راكعاً، ركعوا ثمة خلفهم ركعة، فلما رفع رسول الله على رأسه من الركوع رفع القوم رؤوسهم ومن خلف الصف الأول ظنوا أنه ركع ركوعين. [البناية ١٦٤/٣]

لقريجم: وهو يتم لو لم يرو حديث الركوعين أحد غير عائشة الله من الرجال، لكن قد سمعت من رواه، فالمعول عليه ما صرنا إليه. [فتح القدير ٥٥/٢] ويخفي عند أبي حنيفة: وبه قال الشافعي ومالك عليه. (البناية) يجهر: وبه قال أحمد ومالك في رواية. (البناية)

"حديث ابن عمر بدون الواو في عمر لم بحده، وإنما المروي حديث ابن عمرو هو عبد الله بن عمرو بن العاص الله ولعل الخطأ من الناسخ. [البناية ١٦٣/٣] أخرج أبو داود حديث ابن عمرو عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله الله فقام رسول الله الله الله بن لم يكد يركع، ثم ركع، فالم يكد يرفع، ثم رفع فلم يكد يسجد، ثم سجد فلم يكد يرفع، ثم رفع وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ... الحديث. [رقم: ١١٩٤، باب من قال يركع ركعتين] وكذلك أخرج أبو داود عن قبيصة الهلالي قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله في فخرج فزعاً يجرر ثوبه وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام، ثم انصرف وانجلت فقال: إنما هده الآيات يخوف الله عز وحل بها، فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة. [رقم: ١١٨٥، باب من قال أربع ركعات] وسكت عنه هو والمنذري، وفي "النيل": رحاله رحال الصحيح. [إعلاء السنن ١٦٦٨]

أما التطويل. في القراءة فيانُ الأفضل، ويُحَفَّف إن شاء؛ لأن المسنون استيعابُ الوقت، بالصلاة والدعاء، فإذا خفَّف أحدَهما طوَّل الآخر. وأما الإخفاء والجهر، فلهما رواية عائشة هيا، أنه على جهر فيها، ولأبي حنيفة في رواية ابن عباس، ** وسَمُرة بن جندب في ، *** والترجيح قد مرَّ من قبل، كيف وإنها صلاة النهار، وهي عَجماء، ويدعو بعدها حتى تنجلي الشمس؛ لقوله على "إذا رأيتم من هذه الأفزاع شيئاً فارغبوا إلى الله بالدعاء، "****

فبيان الأفضل: لأن فيه متابعة النبي على الدالية استيعاب الوقت: أي وقت الكسوف (الكفاية) قد مر من قبل: وهو قوله: والحال أكشف على الرجال لقرهم (الكفاية) عجماء: أي ليس فيها قراءة مسموعة، أخذ من العجماء، التي هي البيهمة، سميت به؛ لأنما لاتتكلم، وكل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم [البناية ١٦٩/٣] يدعو بعدها: إن شاء جالساً مستقبل القبلة، وإن شاء قائماً مستقبل القوم.

^{*} الحديث أخرجه البخاري عن عائشة ﴿ قالت: جهر النبي ﷺ في صلاة الحسوف بقراءته، فإذا فرغ من قراءته كبر فركع وإذا رفع من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد... الحديث.[رقم: ١٠٦٥، باب الجهر بالقراءة في الكسوف]

^{**} حديث ابن عباس أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس قال: صليت مع وسول الله على الله الله الله الله الله الكسوف فلم اسمع منه فيها حرفاً من القرآن". [٤١٣٠/٤]

^{***} وحديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود عن تعلبة بن عباد العبدي من أهل البصرة أنه شهد خطبة يوماً لسمرة بن جندب قال: قال سمرة: بينما أنا وغلام من الأنصار نرمي غرضين لنا حتى إذا كانت الشمس قيد رمين أو ثلاثة في عين الناظر من الأفق اسودت حتى أصبحت كأنما تنومة، فقال أحدنا لصاحبه: انطلق بنا إلى المسجد فو الله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله على أمته حدثًا، قال: فدفعنا فإذا هو بارز فاستقد، فصلى فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاً... الحديث. [رقم: ١١٨٤، باب من قال أربع ركعات]

والسنة في الأدعية تأخيرُها عن الصلاة.* ويصلي بهم الإمام الذي يصلي بهم الجمعة، فإن لم يحضر صلّى الناسُ فُرادَى؛ تحرزاً عن الفتنة، وليس في خسوف القمر جماعة؛ لتعذر الاجتماع في الليل، أو لخوف الفتنة، وإنما يصلي كل واحد بنفسه؛ لقوله على: "إذا رأيتم شيئًا من هذه الأهوال فافزعوا إلى الصلاة"** وليس في الكسوف خطبة؛ لأنه لم يُنقَل. ***

تحرزًا عن الفتنة: أي فتنة التقديم والتقدم، والمنازعة فيهما. (الكفاية) جماعة: وقال الشافعي يطله: يصلي في خسوف القمر بجماعة أيضاً. (الكفاية) لخوف الفتنة: إما من جهة وقوع الزحام، وإما من جهة الحتيار الإمام. (البناية) فافزعوا إلى الصلاة: فليس فيه تصريح بالجماعة فيه، والأصل عدمها حتى يثبت التصريح به، وما ذكره من المعنى يكفي لنفيها. [فتح القدير ٧/٢ه]

* قوله: والسنة في الأدعية تأخيرها عن الصلاة. أخرج الترمذي عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: "جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات". قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.[رقم: ٣٤٩٩، الباب التاسع من باب عقد التسبيح باليد]

** غريب هذا اللفظ.[نصب الراية ٢٣٦/٢] وأخرج البخاري عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ فحرج إلى المسجد- وفيه- ثم قال: هما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة.[رقم: ٢٠٤٦، باب خطبة الإمام في الكسوف]

"*" قوله: لأنه لم ينقل أي لأن كون الخطبة في كسوف الشمس لم ينقل، وهذا غير صحيح. [البناية ١٧١/٣] لما أخرج البخاري عن أسماء قالت: فانصرف رسول الله على وقد تجلت الشمس فخطب فحمد الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد. [رقم: ١٠٦١، باب قول الإمام في خطبة الكسوف] قلت: الصواب استحباب الخطبة في الكسوف. وذهب إليه بعض أصحابنا، كما ورد في "رد المحتار" تحت قول "الدر المختار": "ولا خطبة"، ونقله عن "التحفة" "والمحيط"... لكن في "النظم" يخطب بعد الصلاة بالاتفاق، ونحوه في "الخلاصة" "وقاضي خان". [إعلاء السنن ١٧٥/٨]

باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة كله: ليس في الاستسقاء صلاةً مسنونة في جماعة، فإن صلى الناس و حداناً: حاز، وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار؛ لقوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ الآية، ورسول الله على: "استسقى ولم تُرو عنه الصلاة"*

باب الاستسقاء: يخرجون للاستسقاء ثلاثة أيام ولم ينقل أكثر منها، متواضعين متحشعين في ثياب خلِّق مشاة يقدمون الصدقة كل يوم بعد التوبة إلى الله إلا في مكة وبيت المقدس فيحتمعون في المسجد. [فتح القدير ٧/٢٥] قال أبو حنيفة: وبه قال أبراهيم النخعي وأبو يوسف ١١٤٠ في رواية.(البناية) وُحداثًا: بضم الواو جمع واحد كركبان جمع راكب.(البناية) لقوله تعالى: علق نزول الغيث بالاستغفار لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة.[البناية ١٧٦/٣] ولم ترو عنه الصلاة: يعني في ذلك الاستسقاء، فلا يرد أنه غير صحيح، كما قـــال الإمام الزيلعي المخرج، ولو تعدى بصره إلى قدر سطر، حتى رأى قوله في جواهِما: "قلنا: فعله مرة وتركه أخرى، فلم يكن سنة" لم يحمله على النفي مطلقًا. [فتح القدير ٥٨/٢] " وقوله"ورسول الله ﷺ استسقى و لم نرو عنه الصلاة" يعنى في هذا الحديث الذي ذكره، ونيه عليه بقوله: ورسول الله ﷺ استسقى ولا يظن أنه قوله: و لم ترو عنه الصلاة على الإطلاق، فإنه رويت أحاديث كثيرة بأنه ﷺ صلى صلاة الاستسقاء. [البناية ١٧٧/٣] والحديث الذي ذكر فيها الاستسقاء دون الصلاة أخرجه البخاري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبل رسول الله ﷺ قائما، فقال: يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا قال: فرفع رسول الله ﷺ بديه، فقال: اللهم اسقنا اللهم اسقنا، قال أنس: ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة ولا شيئًا، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من وراثه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت، قال: والله ما رأينا الشمس ستاً، ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبله قائمًا، فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادع الله يمسكها، قال: فرفع رسول الله علي يديه ثم قال: اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الأكام والجُبال، والآجام والظّراب، والأودية ومنابت الشجر، قال: انقطعت وحرجنا نمشي في الشمس. قال شريك: فسألت أنس بن مالك، أ هو الرجل الأول؟ قال: لا أدري. [رقم: ١٠١٣، باب الاستسقاء في المسجد الجامع] وقالا: يصلي الإمام ركعتين؛ لما روي "أن النبي الله صلّى فيه ركعتين كصلاة العيد" رواه ابن عباس الله الفيدة في الأصل" قول محمد على وحده، ويجهر فيهما بالقراءة؛ اعتباراً بصلاة العيد، ثم يخطب؛ لما رُوي "أن النبي الله خطبة واحدة، ولا خطبة عند عمد على وعند أبي يوسف على خطبة واحدة، ولا خطبة عند أبي حنيفة عنده؛ لألها تَبَع للحماعة، ولا جماعة عنده. ويُستقبل القبلة بالدعاء؛

وقالا: وبه قال ومالك والشافعي وأحمد ﴿ إلا أن عندهما ومالك يكبر، وعن أحمد لا يكبر. [البناية ٢٧٧/٣] وتوكه أخرى: فلم يكن فعله أكثر من تركه. (العناية) بدليل ما روي في الصحيحين أن رجلاً دخل المسجد ورسول الله ﴿ قائم يخطب، فقال: يا رسول الله! هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يغيثنا، فقال ﴿ اللهم اغتنا، اللهم اغتنا". [فتح القدير ٢/٩٥] قول محمد على وحده: وذكر في "الأسرار" و "التحفة" أن محمداً مع أبي يوسف فيه، وأبو حنيفة وحده. (البناية) ثم يخطب: أي بعد الصلاة يخطب الإمام. (البناية) كخطبة العيد: يعني يفصل بينهما بجلسة، وبه قال الشافعي. (البناية) خطبة واحدة: لأن المقصود الدعاء، فلا يقطعها بالجلسة كذا في "المبسوط". (الكفاية) و لا خطبة: وبه قال مالك وأحمد ﴿ (البناية)

^{*} أخرجه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ٢٣٩/٢] أخرج أبو داود عن إسحاق بن عبد الله قال: أرسلني الوليد بن عتبة – قال عثمان بن عقبة: وكان أمير المدينة – إلى ابن عباس أسأله عن صلاة رسول الله تلله في الاستسقاء فقال: خرج رسول الله تلله متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى – فلم يخطب خطبكم هذه – و لكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد. [رقم: ١١٦٥، باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها]

^{**} أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة قال: حرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان وإقامة، ثم خطبنا ودعا الله وحُوَّل وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلب ردائه فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن.[رقم: ١٢٦٨، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء] قال السندي: وفي "الزوائد:" إسناده صحيح، ورجاله ثقات.[إعلاء السنن ١٨٣/٨]

لما روي "أنه على استقبل القبلة، وحَوَّل رداءه" ويَقلِب رداءه؛ لما روينا. قال: هذا قول محمد عله. أما عند أبي حنيفة عليه: فلا يقلب رداءه؛ لأنه دعاء، فيعتبر بسائر الأدعية، وما رواه كان تفاؤلاً، ولا يقلب القوم أرديتهم؛ لأنه لم ينقل أنه أمرَهم بذلك، ولا يحضرُ أهلُ الذمة الاستسقاء؛ لأنه لاستنزل الرحمة، وإنما تنزل عليهم اللعنة.

رداءه: وصفة القلب إن كان الرداء مربعاً، أن يجعل أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه، وإن كان مدوراً بأن كان حبة أن يجعل الأيمن أيسر، والأيسر أيمن.(العناية) لما روينا: يريد به قوله: لما روي أنه عليه استقبل القبلة وحول رداءه. [العناية ٢١/٣] هذا قول محمد عليه: وبه قال مالك والشافعي وأحمد والأكثرون عليه.(البناية) لأنه دعاء: ﴿ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلالٍ ﴾ . [الكفاية ٢٢/٣] كان تفاؤلاً: ليقلب حالهم من الجدب إلى الخصيب.[البناية ٢٨٣/٣]، اعتراف بروايته، ومنع استنانه؛ لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معين العبادة. [فتح القدير ٢١/٣]

^{*} أحرجه البخاري عن عباد بن تميم، عن عمه، قال: رأيت النبي الله يوماً خرج ويستسقى، قال: فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو، ثم حول رداءه. [رقم: ١٠٢٥، باب كيف حول النبي الله ظهره إلى الناس]

باب صلاة الخوف

إذا اشتد الخوف: جعل الإمامُ الناسَ طائفتين: طائفةً إلى وجه العدو، وطائفة خلفه، فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو، وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمامُ ركعة وسجدتين، وتشهّد وسلم، ولم يُسلّموا وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأولى، فصلوا ركعة وسجدتين وحسانا بغير قراءة؛ لأهم لاحقون، وتشهّدوا وسلّموا، ومضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلّوا ركعة وسجدتين بقراءة؛ لأهم مسبوقون، وتشهّدوا وسلّموا، والأصل فيه رواية ابن مسعود: "أن النبي عليّا صلى صلاة الخوف على الصفة التي قلنا"*

باب صلاة الخوف في الاستسقاء سماوي، وهنا اختياري للعباد، وهو كفر الكافر، وظلم الظالم. [فتح القدير ٢٢/٢] هذا الخوف في الاستسقاء سماوي، وهنا اختياري للعباد، وهو كفر الكافر، وظلم الظالم. [فتح القدير ٢٢/٢] إذا اشتد الخوف إلى واشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة العلماء من أصحابنا، فإنه جعل في "التحفة" والمبسوط" و"المحيط"سبب جوازها نفس قرب العدو من غير ذكر الاشتداد. [البناية ٢٨٧/٢] فيصلي بحذه الطائفة: وهم الذين جعلهم حلفه. (البناية) مضت هذه الطائفة: يعني مشاة، فإن ركبوا في ذهاهم فسدت صلاهم. (فتح القدير) جاءت تلك الطائفة: وهم الذين كانوا واقفين تبحاه العدو. (البناية) فسدت صلاهم. (فتح القدير) جاءت تلك الطائفة: وهم الذين كانوا واقفين تبحاه العدو. (البناية) وكحسة وسجدتين: من الرباعية إن كان مسافراً، أو كانت الفحر، أو الجمعة، أو العيد. (فتح القدير) المنفرد فيما عليه من الصلاة. [البناية ٢٨٩/٣]

أ أخرجه أبو داود عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: صلى بنا رسول الله فلى صلاة الخوف، فقاموا صفاً خلف رسول الله على وصفت مستقبل العدو، فصلى بحم رسول الله على ركعة. تم حاء الأخرون فقاموا مقامهم، واستقبل هؤلاء العدو، فصلى بحم البي على ركعة. تم سلم. فقام هؤلاء العدو، فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا، ثم دهبوا، فقاموا مقام أولئك مستقبل العدو، ورجع أولئك إلى مقامهم، =

وأبو يوسف وإن أنكر شرعيتَها في زماننا، فهو محجوجٌ عليه بما روينا. قال: فإن كان الإمام مقيماً صلّى بالطائفة الأولى ركعتين، وبالطائفة الثانية ركعتين؛ لما روي "أنه على صلى الظهر بالطائفتين ركعتين وكعتين" ويصلّي بالطائفة الأولى من المغرب ركعتين، وبالثانية ركعة واحدة؛ لأن تنصيف الركعة الواحدة غيرُ ممكن، فجعلُها في الأولى أولى بحكم السّبق. ولا يُقاتلون في حال الصلاة، فإن فعلوا بطلت صلاتُهم؛

وإن أنكر شرعيتها إلخ: كان أبويوسف علله يقول أولاً مثل ما قالا، ثم رجع، فقال: كانت في حياة النبي علنة خاصة، ولم تبق مشروعة.[الكفاية ٦٣/٢] بما روينا: أي رواية ابن مسعود.

فإن كان الإمام مقيماً: وإنما اختص الإمام؛ لأنه لو كان مقيماً تصير صلاة من اقتدى به أربعاً. [البناية ١٩٥/٣] وبالثانية: وهذا قول عامـــة أهل العلم، وقال الثوري: يصلي بالطائفة الأولى ركعة، وبالثانية ركعتين، وهو أحد قولي الشافعي، وأصحهما الأول. [البناية ١٩٧/٣]

فجعلها في الأولى: أي في الطائفة الأولى.(البناية) ولا يقاتلون إخ: وبه قال ابن أبي ليلي. وقال الشافعي: يقاتلون، وعليهم الإعادة، وقال ابن شريح: لا إعادة عليهم.[البناية ١٩٩/٣]

بطلت صلاقهم: وقال مالك عليه: لا يفسد، وهو قول الشافعي الله في القديم؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿ وَلَيْأَخُذُوا حَذَرَهُمْ وَاسْلَحْتَهُمْ ﴾ [الكفاية ٢٦/٢]

= فصلوا الأنفسهم ركعةً ثم سلموا. [رقم: ١٣٤٤، باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ثم يسلم] خصيف مختلف فيه، وتقدم الاختلاف في سماع أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عليه فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٩٦٨] أخوجه مسلم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابراً أخبره أنه صلى مع رسول الله في صلاة اخوف فصلى و مسول الله في بإحدى الطائفتين ركعتين. ثم صلى بالطائفة الأخوى ركعتين. فصلى و مسول الله في أربع ركعات، وصلى بكل طائفة ركعتين. [رقم: ١٩٥٠، باب صلاة الخوف] وليس فيه ذكر الظهر، وهو عند أبي داود أخرجه عن الحسن عن أبي بكرة، قال: صلى النبي في خوف الظهر، الحديث. [رقم: ١٢٤٨، باب من قال يصلى بكل طائفة ركعة و لا يقضون]

"لأنه على شُغِل عن أربع صلوات يوم الخندق" ولو جاز الأداء مع القتال لما تركها، فإن اشتدَّ الحنوف صلوا ركباناً فوادَى، يُومِئون بالركوع والسجود، إلى أيِّ جهةٍ شاؤا إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ﴾، وسقط التوجه؛ للضرورة، وعن محمد على ألهم يصلون بجماعة، وليس بصحيح؛ لانعدام الاتحاد في المكان.

عن أربع: قلت: تقدم في قضاء الفوائت، المصنف استدل به على أنه لا يجوز القتال في حالة الصلاة، وفيه نظر؟ لأن صلاة الخوف إنما شرعت بعد يوم الأحزاب، صرح به القرطبي في "شرح صحيح مسلم"، وقال النووي في "شرحه": قيل إنها شرعت في ذات الرقاع، وقيل: شرعت في غزوة بني النضير، وروى النسائي بأن صلاة الأحزاب كانت قبل نزول صلاة الخوف. فوادى: ولا يجوز في جماعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف عينا، وبه قال ابن أبي ليلى. (البناية) بالوكوع والسجود: ويجعلون السحود أخفض من الركوع. [البناية ٢٠١/٣] فرجالا: جمع راحل وهو الماشي جمع رحل. (البناية) يصلون بجماعة: يعني عند محمد يجوز، وبه قال الشافعي. (البناية) في المكان: أي في مكان الصلاة. (البناية)

* أخرجه الترمذي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: قال عبد الله بن مسعود: إن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر ثم أقاء فصلى الغرب، ثم أقام فصلى العشاء.[رقم: ١٧٩، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ]

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل: وُجِّه إلى القبلة على شِقه الأيمن؛ * اعتباراً بحال الوضع في القبر؛ لأنه أشرف عليه. والمختار في بلادنا الاستلقاء؛ لأنه أيسر لخروج الرُّوح، والأول هو السنة، **

باب الجنائز: الجنازة بالفتح الميت، وبالكسر: السرير (الكفاية) لما كان الموت أحر العوارض، ذكر صلاة الجنازة آخراً للمناسبة، إلا أن هذا يقتضي أن يذكر الصلاة في الكعبة قبلها، ولكن أخَّرها ليكون ختم كتاب الصلاة بما يُتبرَّك بما حالاً ومكاناً.[العناية ٦٧/٢] إذا احتضر الرجل: والمحتضر من قرب من الموت، وصف به لحضور موته، أو ملائكة الموت. وعلامات الاحتضار أن تسترخي قدماه، فلا ينتصبان، ويتعوج أنفه، وتنحسف صدغاه وتمتد جلدة خُصَّيتيه؛ لانشمار الخصيتين بالموت.[فتح القدير ٦٨/٢] وجه: وعليه نص الشافعي وأكثر أصحابه، وبه قال مالك وأحمد. (البناية) اعتبارًا بحال الوضع في القبر: يعني يعتبر توجيه من أشرف على الموت إلى القبلة على شقه الأيمن؛ اعتباراً بحال وضع الميت في قبره، فإنه في قبره يوجه إلى القبلة على شقه الأيمن.[البناية ٣/٥/٣] لأنه أشرف عليه: الإشراف على الشيء: الدنو منه (البناية) والمختار في بلادنا: أي عند مشايخنا صالر. [الكفاية ٦٨/٢] الاستلقاء: أي استلقاء المحتضر على قفاه (البناية) والأول هو السنة: أما توجيهه: فلأنه عاجة لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي وأوصى بثلثه لك، وأوصى أن يوجب إلى القبلة لما احتضر، فقال ﷺ: "أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده". رواه الحاكم. وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن، فقيل: يمكن الاستدلال عليه بحديث النوم في "الصحيحين" عن البراء بن عازب عنه عليم قال: "إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم إني أسلمت نفسي إليك" - إلى أن قال-: "فإن مُتَّ متَّ على الفطرة". وليس فيه ذكر القبلة.[فتح القدير ٦٨/٢] * أما توجيه المحتضر أخرجه الحاكم في "مستدركه" عن يحي بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور فقالوا: توفي وأوصى بثلثه لك يا رسول الله! وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال رسول الله على "أصاب الفطرة، وقد رددتُ ثلثُه على ولده، ثم ذهب فصلى عليه" الحديث، وقال: هذا حديث صحيح. ولا أعلم في توجيه المحتضر إلى القبلة غير هذا الحديث. [١/ ٣٥٣، ٣٥٤، باب يوجه المحتضر إلى القبلة]

** وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن، فيستأنس له بحديث النوم، أخرجه البخاري عن البراء بن عازب،=

ولُقَن الشهادتين، لقوله على القنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله"، والمراد الذي قرب من الموت، فإذا مات: شُدَّ لحياه، وغُمِّض عيناه بذلك حرى التوارث، ثم فيه تحسينه فيستحسن.

فصل في الغسل

وإذا أرادوا غسله وضعوه على سوير، لينصب الماء عنه، وجعلوا على عورته خرقة؛ إقامةً لواجب الستر، ويُكتفى بستر العورة الغليظة،

ولقن الشهادتين: وتلقينها أن يقال عنده، وهو يسمع، ولا يقال له قل؛ لأن الحال صعب عليه فربما يمتنع عن ذلك، والعياذ بالله. (العناية) والمواه الذي قرب من الموت: دفع لوهم من يتوهم أن المراد به قراءة التلقين على القبر، كما ذهب إليه بعض. (العناية) شد لحياه. بفتح اللام تثنية لحي، وهو الحنك. (البناية) أم فيه تحسينه: أي فيما ذكر من شد اللحيين وتغميض العينين تحسين صورة الميت. (البناية) لأنه إذا ترك مفتوح العين يصير كريه المنظر، ويقبح في أعين الناس. [العناية ٢٨/٦] وضعوه على سويو: قيل: طولاً إلى القبلة، وقيل: عرضاً، قال السرخسي: الأصح كيفما تيسر. [فتح القدير ٢٠/٧] لينصب الماء عنه: أي لينسزل الماء عنه إلى أسفل. (البناية) عورته خرقة: والآدمي محترم حياً وميتاً. (البناية) العورة الغليظة: وهي القبل والدير. (البناية)

= قال: قال رسول الله ﴿ [الله على مضحعك فته ضا ، ضه عاد للتملاة، تم اضطحع على شقات الأبحى، تم قال: اللهم أسست ، حهى البات - إلى أن قال-: "فإن سُت مُت على الفطرة". [رقم: ٢٣١١، باب إذا بات طاهرا] قوله: عن البراء إلخ، وجه الاستدلال به على استقبال المحتضر عند الموت أن النوم مظنة الموت، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: "فإن مت" إلخ بعد قوله: " ثم اضطجع على شقك الأيمن" فإنه يظهر منها أنه ينبغي أن يكون المحتضر على تلك الهيئة، كذا أفاده القاضى الشوكاني في "النيل". [إعلاء السنن ٢٠٨٨]

ُ روي من حديث الخدري، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وعبد الله بن جعفر، ووائلة بن الأسقع، وابن عمر. [نصب الراية ٢٥٣/٣] أخرج مسلم حديث الخدري عن يحي بن عمارة، قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ؛ "لقنوا موتاكم لا إله إلا الله]

هو الصحيح؛ تيسيراً؛ ونزعوا ثيابه، ليمكنهم التنظيف، ووَضَّؤوه من غير مضمضة واستنشاق؛ لأن الوضوء سنة الاغتسال، غير أن إخراج الماء منه متعذر فيتركان. ثم يفيضون الماء عليه؛ اعتباراً بحال الحياة، ويجَمَّو سريره وتراً؛ لما فيه من تعظيم الميت، وإنما يوتر؛ لقوله ﷺ: "إن الله وتر يحب الوتر"، * ويُغلى الماء بالسدر أو بالحُوْض؛ مبالغةً في التنظيف،

هو: وبه قال مالك أيضاً. (البناية) هو الصحيح: احتراز عن رواية "النوادر" فإنه قال فيها: ويوضع على عورته خرقة من السرة إلى الركبة. (العناية) تيسيراً: لأنه ربما يشق عليهم غسل ما تحت الإزار. (العناية) ليمكنهم التنظيف: وعند الشافعي السنة أن يغسل في قميص واسع الكمين. (فتح القدير) وهذا؛ لأن المقصود من الغسل هو التطهير، والتطهير لا يحصل إذا غسل مع ثيابه؛ لأن الثوب متى تنجس بالغسالة، تنحس به بدنه ثانياً بنجاسة الثوب، فلايفيد الغسل فيجب التجريد. [العناية ٢١/٢]

من غير مضمضة واستنشاق: هذا عندنا وقال الشافعي على: يمضمض ويستنشق؛ اعتباراً بالغسل حالة الحياة، ومن العلماء من قال: يجعل الغاسل على إصبعه خرقة رقيقة، ويدخل في فمه، ويمسح بما أسنانه ولسانه وشفتيه، وينقيها ويدخل في مُنخريه أيضاً، قال شمس الأئمة الحلواني بلك: وعليه الناس اليوم. [الكفاية ٢٢/٧] إخراج الماء منه: من الفم والأنف. (البناية) يجمو سويوه: أي ويبخر. (البناية) وهو أن يدور من يبده المحمرة حول سريره ثلاثًا، أو خمساً، أو سبعاً. [فتح القدير ٢٧/٧] لما فيه: وإكرامه بالرائحة الطيبة، ولدفع الرائحة الكريهة. (البناية) بالحوض: بضم الحاء المهملة وسكون الراء بعد الضاد المعجمة: وهو الأشنان. (البناية)

روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث علي، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث الحدري. [نصب الراية ٢٥٥/٢] اخرج مسلم حديث أبي هريرة عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي الله تساء الله تسعة وتسعون اسما من حفظها دخل الجنة، والله وتر جب الوتر". [رقم: ٦٨٠٩، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها] وأخرج أبو داود حديث علي عن عاصم عن علي قال: قال رسول الله تلكي: "يا أهل القرآل أوزه عن الله وتر يُحب الوتر". [رقم: ١٤١٦، باب استحباب الوتر]

فإن لم يكن فالماء القراح؛ لحصول أصل المقصود، ويغسل رأسه و لحيته بالخطميّ؛ ليكون أنظف له، ثم يُضحع على شقه الأيسر، فيُغسل بالماء والسّدر، حتى يُرى أن الماء قد وصل؛ إلى ما يلي التخت منه ثم يُضحَع على شقه الأيمن فيغسل، حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه؛ لأن السنة هو البداية بالميامن. * ثم يُحلسه ويُسنده إليه، ويمسح بطنه مسحاً رفيقاً؛ تحرزاً عن تلويث الكفن، فإن خرج منه شيء: غسله، ولا يُعيد غسله، ولا وضوءه؛ لأن الغسل عرفناه بالنص، وقد حصل مرة، ثم يُنشّفه بثوب؛ كيلا تَبْتَلَّ أكفانه، ويجعله أي الميت في أكفانه، ويجعله أي الميت في أكفانه، ويجعله أي الميت في أكفانه، ويجعل الحَنُوط على رأسه و لحيته، والكافور على مساحده؛ لأن التطبّب سنة، ***

فالماء القراح: بفتح القاف: وهو الخالص. (البناية) هذا الترتيب يوافق رواية "مبسوط شمس الألمة السرخسي" في الخالص، ثم بالماء الذي السرخسي" في الخالص، ثم بالماء الذي يقل له: كنار، وفي الثالثة يجعل الكافور في الماء ويغسل. [الكفاية ٢٣/٧] يطرح فيه السدر، وهو ورق النبق الذي يقال له: كنار، وفي الثالثة يجعل الكافور في الماء ويغسل. [الكفاية ٢٣/٧] أصل المقصود: وهو التطهير. (البناية) بالخطمي: بكسر الخاء المعجمة، وهو خطمي العراق؛ لأنه مثل الصابون في التنظيف، وللشافعي في استعمال السدر والخطمي في غسل لحيته ورأسه وجهان. [البناية ٣١٦/٣] التخت منه: وهو الحانب الأيسر. (فتح القدير) رفيقاً: بالفاء من رفق به، أي مسحاً ليناً بغير عنف. (البناية) ثم ينشفه بثوب: أي يأحد ماءه عنف. (البناية) و لا يعيد غسله: وبه قال الثوري ومالك والمزني. (البناية) ثم ينشفه بثوب: أي يأحد ماءه

" قوله: "لأن السنة" إلخ فيه حديث عائشة أخرجه البخاري عن مسروق عن عائشة قالت: "كان النبي على يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره، وي شأنه كله". [رقم: ١٦٨، باب التيمن في الوضوء والغسل] وفيه أيضاً حديث أم عطية أخرجه البخاري عن محمد عن أم عطية الله قالت: دخل علينا رسول الله على وخن بغسل ابنته فقال: اغسلنها ثلاثاً أو حمساً أو أكثر من ذلك بماء وسادر. الحديث وفيه: أنه قال: اندأن يعسل وبرا]

حتى يجف، من نشف الماء أخذه بخرقة (الكفاية) الحنوط: عطر مركب من أشياء طيبة (الكفاية)

** أخرج الحاكم في "المستدرك" عن أبي وائل قال كان عند عليّ مسك فأوصى أن يُخلط به، قال: وقال على: وهو فضل حنوط رسول الله ﷺ[٢١٩/٦، باب المسك أطيب الطيب] وسكت عنه ورواه البيهقي في سننه، وقال النووي: إسناده حسن.[إعلاء السنن ٢١٩/٨]

والمساجد أولى بزيادة الكرامة، ولا يُسَرَّح شَعر الميت، ولا لحيته، ولا يُقَصُّ ظفره، ولا شعره؛ لقول عائشة على: "علامَ تَنْصُونَ مَيِّتكم"؟ * ولأن هذه الأشياء للزينة، وقد الستغنى الميت عنها، وفي الحيِّ كان تنظيفاً لاجتماع الوسخ تحته، وصار كالحتان.

فصل في التكفين

السنة أن يُكفُّن الرجل في ثلاثة أثواب: إزار، وقميص، ولفافة؛

ولا يسوح: التسريح حَلُ بعض الشعسر عن بعض، وقيل: تخليله بالمِشط. (البناية) علام: أصله: على ما دخل حرف الجرعلى "ما" الاستفهامية فأسقط ألفها. (العناية) تنصون مبتكم: من نصوت الرحل إذا مددت ناصيته، فأرادت عائشة هيء أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس، وعبرت بالأخذ بالناصية. (فتح القدير) وقد استغنى الميت: لأنه فارقها وفارق أهلها. (البناية) وفي الحي إلخ: قال صاحب "الدراية": هذا جواب عن قول الشافعي: "إنه يتنظف بما كالحي، وقال السغناقي: هذا جواب إشكال أي لا يشكل علينا الحي حيث يسرح شعره، ويقص ظفره؛ لأنه يخرج إلى المدينة ولا يعتبر في حقه زوال الجزء، بخلاف الميت، فإنه لا يسن فيه إزالة الجزء، قلت: الذي ذكره السغناقي هو الصواب؛ لأن خلاف الشافعي لم يذكر في الكتاب حتى يجاب عنه. [البناية ٢٢٢٣] فصل في التكفين: تكفين الميت لغه بالكفن، رتب هذه الفصول على حسب ترتيب ما فيها من الأفعال. [العناية ٢٦/٢]

السنة أن يكفن الرجل إلخ: أراد أن الثلاثة سنة، لا أن يكون أصل التكفين سنة، ويجوز أن يكون الشيء في أصله فرضاً، أو واحباً، وله سنن في هيآته وكيفياته، كما في سنة تثليث الوضوء وغيره، والمسائل تدل على أنه واحب منها: تقديمه على الدَّين والوصية والإرث إلخ.[الكفاية ٢٦/٢-٧٧]

في ثلاثة أثواب: ثم التكفين إما أن يكون في حالة الضرورة أو لا، فإن كان الأول كفن بما وحد؛ لما روي أن مصعب بن عمير صاحب راية رسول الله ﷺ استشهد يوم أحد، وترك نمرة، وهي كساء فيه خطوط بيض وسود، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك، فأمر بأن يكفن فيها. وإن كان الثاني فهو على نوعين: كفن سنة، =

* أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في اكتاب الآثار" عن إبراهيم أن عائشة أم المؤمنين في ارأى ميتاً يسرح رأسه، فقالت: علام تنصون ميتكم؟.[رقم: ٢٢٦، باب الجنائز وغسل الميت] قلت: رحاله ثقات، إلا أنه منقطع بين النخعي وعائشة في، ومراسيله صحاح.[إعلاء السنن ٢١٩/٨] لما روي أنه على كُفّن في ثلاثة أثواب بيض سَحُولية، ولأنه أكثر ما يلبسه عادة في حياته، فكذا بعد مماته، فإن اقتصروا على ثوبين جاز، والثوبان: إزار ولفافة، وهذا كفن الكفاية؛ لقول أبي بكر: "اغسلوا ثوبيَّ هذين وكفنوني فيهما"،

= وهو في حق الرجل ثلاثة أثواب، إزار وقميص ولفافة؛ لما ذكر في الكتاب، وفي حق النساء خمسة أثواب، إزار ودرع، و خمار ولفافة، وخرقة تربط فوق ثدييها. وكفن كفاية، وهي في حق الرجل ثوبان، إزار ولفافة، وفي حق المرأة ثلاثة أثواب; قميص وإزار، وخمار.[العناية ٧٧/٣-٧٨]

سحولية: منسوبة إلى السحول وهو قرية باليمن، والفتح وهو المشهور، وعن الأزهري بالضم.(الكفاية) ولأنه: أي عدد الثلاث.(فتح القدير) كفن الكفاية: لأن الأكفان على ثلاثة أقسام: كفن السنة، وكفن الكفاية، وكفن الضرورة.[البناية ٣٣١/٣]

رواه الأثمة السنة في كتبهم من حديث عائشة. إنصب الراية ٢٦٠/٢ أخرج البخاري حديث عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة الله قالت: "إن معلى الله الله الراب بمانية بيص سحولية من تصدي إرقم: ١٢٦٤، باب الثياب البيض للكفن والأصحابنا حديث آخر أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن حابر بن سمرة، قال: نقل النبي الله في للائة أثراب فميص وإزار الخافة انتهى، وضعف ناصح بن عبد الله عن النسائي، ولينه هو، وقال: هو يكتب حديثه انتهى. إنصب الراية ٢٦١/٢] فلت: روى عنه أبو حنيفة، وقال الحسن بن صالح: ناصح بن عبد الله نعم الرجل كذا في "التهذيب"، وقد ذكرنا في المقدمة أن شبوخ أبي حنيفة عندنا ثقات كلهم لما عرف من تشديده في باب الرواية، وورعه وصيانته، ومعرفته بالرجال، فناصح هذا ثقة عندنا، لا سيما وقد أثني عليه غير أبي حنيفة، فلا يلتفت إلى تضعيف بعضهم إياه من غير سبب مفسر، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ٨/ ٢٣٨]

" أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عائشة قالت: قال أن مك لثوبيه اللذين كان يمرض ببدا اعساء من وكفنوني فييما"، فقالت عائشة: "ألا نشترى لك جديدا" اقال: "لا، إن الحراح أحر إلى الجديد من المنت". [رقم: ٢٤٢/٨، باب الكفن] وقال الحافظ في "الدراية": إسناده صحيح. [إعلاء السنن ٢٤٢/٨] ومما يدل على أن أبا بكر كفن في ثوبين ما رواه الإمام أحمد في "كتاب الزهد" عن عائشة قالت: نا احتضر أبو بكر قال: انظروا ثوبي هذين فاغسلوهما ثم كفنوبي فيهما، فإن الحي أحوج إلى الجديد منهما. وهذا سند حسن، فإن عبد الله البهي من رجال مسلم صدوق كما في "التقريب"، والباقون من رجال الصحيح ثقات. [إعلاء السنن ٢٤٤/٨]

ولأنه أدنى لباس الأحياء، والإزار من القرن إلى القدم، واللفافة كذلك، والقميص من أصل العنق إلى القدم، وإذا أرادوا لف الكفن: ابتدعوا بجانبه الأيسر، فلفوه عليه، ثم بالأيمن، كما في حال الحياة. وبسطّه: أن تبسط اللفافة أولا، ثم يبسط عليها الإزار، ثم يُقمُّص الميت، ويوضع على الإزار، ثم يُعطف الإزار، من قبل اليسار، ثم من قِبل اليمين، ثم اللفافة كذلك، وإن خافوا أن ينتشر الكفن عنه: عقدوه بخرقة؛ صيافة عن الكشف. وتُكُفّن المرأة في خمسة أثواب: درع، وإزار، وخمار، ولفافة، وخرقة تربط فوق ثدييها؛ لحديث أم عطية أن النبي على أعطى اللواتي غسَّلن ابنته خمسة أثواب، "

لباس الأحياء: فيقتصر أيضاً في التكفين على ثوبين؛ لأهما كسوته بعد الوفاة، فيعتبر بكسوته في الحياة. (البناية) القون: أراد بالقرن الرأس. (البناية) واللفافة كذلك: لا إشكال في أن اللفافة من القرن إلى القدم، وأما كون الإزار كذلك، ففي نسخ من "المُعتار" وشرحه: اختلاف في بعضها: يقمص أولا، وهو من المنكب إلى القدم، ويوضع على الإزار، وهو من القرن إلى القدم ويعطف عليه إلى أخره. وفي بعضها: يقمص ويوضع على الإزار، وهو من المنكب إلى القدم ثم يعطف، وأنا لا أعلم وجه مخالفة إزار الميت إزار الحي من السنة. [فتح القدير ٧٩/٢] من أصل العنق: بلا حيب، ودخريص، وكمين كذا في "الكافي" (فتح القدير) ابتدءوا: ليقع الأيمن فوقه. (فتح القدير) صيانة عن الكشف: لاسيما في المرأة. (البناية)

غسلن ابنته: الصحيح أن هذه القضية في زينب. (البناية)

^{*} غريب من حديث أم عطية. [نصب الراية ٢٦٣/٢] وأخرج أبو داود عن نوح بن حكيم الثقفي، وكان قارئاً للقرآن عن رجل من بني عروة بن مسعود يقال له: داود قـــد ولدته أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج النبي ﷺ أن ليلي بنت قــانف الثقفية قــالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم ابنة رسول الله ﷺ عند وفاتما، فكان أول ما أعطانا رسول ﷺ الحقاء ثم الدرغ، ثم الخمار، ثم الملحقة، ثم أدرجت بعد في الثوب الأخر، قالت: ورسول الله ﷺ حالس عند الباب معه كفنها يناولناها ثوبًا ثوبًا. [رقم: ٣١٥٧، باب في كفن المرأة] وسكت عنه وحسنه النووي، كذا في "فتح القدير". [إعلاء السنن ٢٤٨/٨]

ولأها تخرج فيها حالة الحياة فكذا بعد الممات، ثم هذا بيان كفن السنة. وإن اقتصروا على ثلاثة أثواب: حاز، وهي ثوبان، وخمار، وهو كفن الكفاية، ويكره أقل من ذلك، وفي الرجل: يكره الاقتصار على ثوب واحد، إلا في حالة الضرورة؛ لأن مصعب بن عمير حين استشهد كُفّن في ثوب واحد، وهذا كفن الضرورة. وتلبس المرأة الدرع أولا، ثم يجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع، ثم الخمار فوق ذلك، ثم الإزار تحت اللفافة. قال: وتُحمر الأكفان قبل أن يدرج فيها الميت وتراً؛ لأنه على أمر بإجمار أكفان ابنته وتراً، والإجمار: هو التطييب، فإذا فرغوا منه صلوا عليه؛ لأنها فريضة.

ثوبان: والمراد من الثوبان: الإزار واللفافة، صرح بذلك في "الينابيع", (البناية) ثوب واحد: لأنه لا يستر كما ينبغي. (البناية) وتلبس المرأة إلخ: لم يذكر موضع الخرقة، وفي "شرح الكنـــز": فوق الأكفان؛ كيلا ينتشر، وعرضها ما بين ثدي المرأة إلى السرة، وقيل: ما بين الثدي إلى الركبة؛ كيلا ينتشر الكفن عن الفحذين وقت المشي. [فتح القدير ٨٠/٣] فويضة: أي فرض كفاية. (الكفاية)

^{*} أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه. [نصب الراية ٢٦٤/٢] أخرج البخاري عن أبي وائل يقول: عدنا خباباً فقال: هاجرنا مع النبي ﷺ نريد وجه الله فوقع أجرنا على الله فمنا من مضى، لم يأخذ من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، وترك نَمرة فكنا إذا غطينا بها رأسه بدت رحلاه، وإذا غطينا رحليه بدا رأسه، فأمرنا رسولُ الله ﷺ أن نغطي رأسه ونجعل على رجليه شيئًا من إذخر، ومنا من أينعت له محرة النبي وأصحابه إلى المدينة]

^{**} هذا غريب لم يرد على هذا الوجه. [البناية ٣٣٨/٣] لكن أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن حابر قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أجمرتم الميت فاوتروا". وروي "جمروا كفن الميت ثلاثاً". [٣٠٥/٣، باب الحنوط للميت قال النووي: وسنده صحيح. [إعلاء السنن ٩/٨]

فصل في الصلاة على الميت

وأولى الناس بالصلاة على الميت السلطان إن حضر؛ لأن في التقدم عليه ازدراء به، فإن لم يحضر: فالقاضي؛ لأنه صاحب ولاية، فإن لم يحضر، فيستحب تقديم إمام الحي؛ لأنه رضيه في حال حياته. قال: ثم الولي، والأولياء على الترتيب المذكور في النكاح، فإن صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي، يعني إن شاء؛ لما ذكرنا أن الحق للأولياء، وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلي بعده؛ لأن الفرض يتأدّى بالأول، والتنفّل بها غير مشروع،

وأولى الناس بالصلاة إلى: وذكر الحسن عن أبي حنيفة على أن الإمام الأعظم – هو الخليفة - أولى إن حضر، وإن لم يحضر فساحب الشرط ولى، فإن لم يحضر فالقاضي أولى، فإن لم يحضر فصاحب الشرط أولى، فإن لم يحضر فإمام الحي أولى، فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته، وهذه الرواية أخد كثير من مشايخنا على [الكفاية ٢٧/٢] السلطان: يجوز أن يراد به الإمام الأعظم إن حضر، فإن لم يحضر فإمام المصر. (العناية) إمام الحي: أي لأن الميت رضيه إماماً في حال حياته، فكذا بعد مماته. (البناية) على الترتيب المذكور في النكاح: يعتبر الأقرب فالأقرب من ذوي الأنساب، فإن تساويا في القرابة فأسنهما أولى. (البناية) في النكاح: يستثني منه الأب مع الابن، فإنه لو احتمع للميت أبوه وابنه، فالأب أولى بالاتفاق على الأصح، وقيل: تقديم الأب قول محمد عليه، وعندهما الابن أولى على حسب اختلافهم في بالاتفاق على الأصح، وقيل: تقديم الأب قول محمد عليه، وعندهما الابن أولى على حسب اختلافهم في النكاح. [فتح القدير ٢/٣٨] أو السلطان: قيد بالسلطان؛ لأنه لو صلى السلطان فلا إعادة لأحد. (البناية) لما ذكرنا: فيكون لهم الخيار في ذلك. (البناية) وإن صلى الولي إلى الصلاة على الميت ممن والحربية والتحبيس". [البناية ٢/٣٨] تخصيص الولي ليس بقيد؛ لما أنه لو صلى السلطان أو غيره ممن هو أولى من الولي في الصلاة على الميت ممن فركرنا ليس لأحد أن يصلي بعده أيضاً، على ما ذكرنا من رواية "الولوالجي" والتحبيس". [العناية ٢/٣٨] يتأدى بالأول: أي فرض الصلاة على الميت تأدى بالصلاة الأولى؛ لألها فرض كفاية ولا معنى للثانية.

ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبي الله وهو اليوم كما وضع، وإن دُفن الميت و لم يصل عليه: صلى على قبره؛ لأن النبي الله صلى على قبر امرأة من الأنصار، ويصلى عليه قبل أن يتفسخ، والمعتبر في معرفة ذلك أكبر الرأي هو الصحيح؛ لاختلاف الحال، والزمان والمكان. والصلاة: أن يكبر تكبيرة يحمد الله عقيبها، ثم يكبر تكبيرة يصلي فيها على النبي الله شم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه،

عن آخرهم: وإنما صلى النبي الله الله الحق كان له قال الله تعالى: ه كن مشغولاً بتسوية الأمور، وليس لغيره ولاية الإسقاط، وهكذا تأويل فعل الصحابة، فإن أبا بكر به كان مشغولاً بتسوية الأمور، وتسكين الفتنة، فكانوا يصلون عليه قبل حضوره، وكان الحق له؛ لأنه هو الخليفة، فلما فرغ صلى عليه، ثم لم يصل عليه أحد بعده، كذا في "المبسوط". [العناية ٢/٣٨-١٨] كما وضع: لأن الأرض لا تأكل أحساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. (البناية) معرفة ذلك: أي في كونه قبل التفسخ. (البناية) هو الصحيح: احتراز عما روي في "الأمالي" عن أبي يوسف ش، أنه يصلى على الميت في القبر إلى ثلاثة أيام وبعد ما مضت لا يصلى عليه. [الكفاية ٢/٥٨] لاختلاف الحال: أي لأجل اختلاف حال الميت بالسمن والهزال، فإنه إذا كان سميناً يتفسخ عن قريب، وإن كان مهزولاً يبطئ في التفسخ. [ابناية ٣/٠٥] بالرمان: من الحر والبرد. (الكفاية) والمكان من الصلابة والرّخاوة. (الكفاية) يحمد الله عقيبها: فقال بعضهم: يقول "سبحانك اللهم وبحمدك" إلخ، كما في الصلاة يحمد الله كما ذكره في ظاهر الرواية، وقال بعضهم: يقول "سبحانك اللهم وبحمدك" إلخ، كما في الصلاة المعهودة وأرى أنه مختار المصنف، حيث أشار إليه بقوله: والبداية بالثناء. [العناية ٢٥/٨]

يصلى فيها على النبي الله واعتبر هذا بالتشهد في الصلاة. (الكفاية)

* أخرجه ابن حبال في صحيحه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت وكان أكبر من زيد قال: خرجنا مع رسول الله على فلما وردنا البقيع إنا هو بقبر فسأل عنه فقالو فلانة فعرفها فقال: ألا آذنتموني مما " قالوا؛ كنت قائلا صاتما، قال: فلا تفعلوا لا أعرفن ما مات منكم ميت، ما كنت من أصب كه إلا أدنيم لي م، في عسلاني عليه مهة، قال: ثم أتى القبر فصففنا خلفه وكبر عبيه أربعاً. [رقم: ٣٠٨٧، باب ذكر الخبر الدال على أن العلة في صلاة المصطفى على القبر لم يكن دعاؤه وحده دون دعاء أمنه إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير عثمان بن حكيم، فإنه من رجال مسلم. [الحاشية على صحيح ابن حبان ٢٥٧/٧]

وللميت، وللمسلمين، ثم يكبر الرابعة ويسلم؛ لأنه على كبر أربعاً في آخر صلاة صلاها، * فنسخت ما قبلها، ولو كبر الإمام خمساً لم يتابعه المؤتم خلافاً لزفر؛ لأنه منسوخ؛ لما روينا، وينتظر تسليمة الإمام في رواية، وهو المختار. والإتيان بالدعوات استغفار للميت، والبداية بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء، **

ويسلم: عن يمينه وعن يساره.(البناية) خلافًا لزفر: بقول زفر قال أحمد وابن أبي ليلي والظاهرية والشيعة.(البناية) تسليمة الإمام: أشار بهذا إلى أنه اذا لم يتابعه المقتدي في الزيادة ماذا يصنع، فقال: ينتظر تسليم الإمام، يعني لا يتابعه في الزيادة.[البناية ٢٥٨/٣] وهو المختار: وفي أخرى يسلم كما يكبر الخامسة. (فتح القدير) سنة الدعاء: يفيد أن تركه غير مفسد فلا يكون ركناً. [فتح القدير ٢/٧٨] * روي من حديث ابن عباس، ومن حديث عمر بن الخطاب، ومن حديث ابن أبي حثمة، ومن حديث أنس الله الله الراية ٢٦٧/٢] أخرج ابن عبد البر حديث ابن أبي حثمة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً، حتى جاءه موت النجاشي، فخرج إلى المصلى، فصف الناس وراءه، كبر عليه أربعاً، ثم ثبت النبي ﷺ على أربع حتى توفاه الله تعالى. [نصب الراية ٢٦٨/٢] قلت: رجاله كلهم ثقات، أما عبد الوارث فلم نر أحداً ممن صنف في الضعفاء ذكره بجرح ولا تعديل، وقاسم هو ابن أصبغ حافظ متقن ذكره الذهبي في "التذكرة"، وابن وضاح هو الحافظ محدث الأندلس صدوق في نفسه رأس في الحديث، كما في "اللسان"، وفيه أيضاً: عن ابن عبد البر، أن محمد بن وضاح كان ثقة، والباقون من رجال الصحيح، معروفون، والحديث أورده الحافظ أيضاً في "الدراية" و"التلخيص"، وسكت عنه فهو صحيح عنده أو حسن. [إعلاء السنن ٢٦٣/٨] وأخرج الحاكم في "المستدرك" حديث ابن عباس عن ميمون عن عبد الله بن عباس قال: آخر ما كبر رسول الله ﷺ على الجنائز أربعاً، وكبر عمر على أبي بكر أربعاً وكبر عبد الله بن عمر على عمر أربعاً، وكبر الحسن بن على على على أربعاً، وكبر حسين بن عليّ على الحسن أربعاً، وكبرت الملائكة على آدم أربعاً، (وقال:) لست مما يخفي عليه أن الفرات بن السائب ليس من شرط هذا الكتاب، وإنما أحرجته شاهداً.[١/٣٨٦، باب التكبير على الجنائز أربعاً] ** قوله: " والبداية بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء"، دليله: ما أخرجه أبو داود عن فضالة بن عبيد صاحب رسول الله ﷺ يقول: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته، لم يمحد الله، و لم يصل على النبي ﷺ، فقال رسول الله علام: " عَجل هذا"، ثم دعاه فقال له أو لغيره: " إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه، والثناء عليه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بعد بما شاء".[رقم: ١٤٨١، باب الدعاء] ولا يستغفر للصبي، ولكن يقول: اللهم اجعله لنا فرَطاً، واجعله لنا أجراً وذُخراً، واجعله لنا أجراً وذُخراً، واجعله لنا شافعاً ومشقعاً". ولو كبر الإمام تكبيرة أو تكبيرتين: لا يكبر الآتي حتى يُكبر أخرى بعد حضوره عند أبي حنيفة ومحمد بهها، وقال أبو يوسف بكبر حين يحضر؛ لأن الأولى للافتتاح، والمسبوق يأتي به، ولهما: أن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة، والمسبوق لا يبتدئ بما فاته؛ إذ هو منسوخ، * ولو كان حاضراً، فلم يكبر مع الإمام: لا ينتظر الثانية بالاتفاق؛

ولا يستغفر للصبي: لأن الصبي مرفوع القلم عنه. فوطأ: المراد ههنا المتقدم في أمر الآخرة. مشفعا: أي مقبول الشفاعة.(البناية) والمسبوق يأتي به: أي تكبيرة الافتتاح بلا انتظار كما في غير صلاة الجنازة، وبقوله قال الشافعي و أحمد في رواية، وعن أحمد أنه يكبر.[البناية ٢٦١/٣] مقام ركعة: فلا يُجوز للمسبوق أن يقضى الفائت قبل أن يشرع مع الإمام.(البناية) ولذا لو ترك تكبيرة واحدة منها فسدت صلاته، كما لو ترك ركعة من الظهر. [فتح القدير ٨٨/٢] إذ هو منسوخ: كان ذلك في صدر الإسلام ثم نسخ. (البناية) * قوله: والمسبوق لا يبتدئ بما فاته إذ هو منسوخ. روي مسنداً ومرسلاً فالمسند روي من حديث معاذ، ومن حديث أبي أمامة. [نصب الراية ٢٧٢/٢] أخرج أبو داود حديث معاذ عن عمرو بن مرة قال: سمعت ابن أبي ليلي قال: أحيلت الصلاة للاثة أحوال - وفيه - قال: وكان الرجل إدا جاء يسأل فيحبر تما سبق من صلاته، وأنهم قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم، وراكع وقاعد، ومصل مع رسول الله ﷺ. قال ابن المُثنىٰ: قال عمرو: وحدثنيٰ بما حصين عن ابن أبي ليلي حتى جاء معاذ، قال شعبة: وقد سمعتها من حصين فقال: لا أراه على حال إلى قوله:" كذلك فافعلوا"، قال أبو داود: ثم رجعت إلى حديث عمرو بن مرزوق قال: فجاء معاذ فأشاروا إليه، قال شعبة: وهذه سمعتها من حصين قال: فقال معاذ: لا أراه على حال إلا كنت عليها، قال: فقال: إن معاذا قد سن لكم سنه كذلك فافعلوا... الحديث. [رقم: ٥٠٦، باب كيف الأذان] وفي "عون المعبود": قال ابن رسلان في "شرح السنن": قـــال شيخنا الحافظ ابن حجر في رواية أبي بكر بن أبي شيبة وابن حزيمة، والطحاوي والبيهقي: حدثنا أصحاب محمد ﷺ . ولهذا صححها ابن حزم، وابن دقيق العيد. انتهي. [إعلاء السنن ٤/٥٠٠] لأنه بمنزلة المدرك. قال: ويقوم الذي يصلي على الرجل والمرأة بحذاء الصدر؛ لأنه موضع القلب، وفيه نور الإيمان، فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه. وعن أبي حنيفة حشه: أنه يقوم من الرجل بحذاء رأسه، ومن المرأة بحذاء وسطها؛ لأن أنساً فعل كذلك، وقال: هو السنة. * قلنا: تأويله: أن جنازها لم تكن منعوشة، فحال بينها وبينهم، فإن صلوا على جنازة ركباناً: أجزأهم في القياس؛ لألها دعاء.

لأنه بمنسزلة المدرك: لتلك التكبيرة ضرورة العجز عن المقارن.(البناية) لإيمانه: يعنى إشارة إلى أن يشفع لإيمانه.(البناية) وعن أبي حنيفة: وبه قال ابن أبي ليلى و هو قول النجعي.(البناية) قلنا إلخ: هذا التأويل غير صحيح؛ لأن في رواية أبي داود: فقربوها، وعليها نعش أخضر، فكيف يقال: إن جنازتما لم تكن منعوشة!... ولكن يمكن أن يقال: إن المرأة التي صلى عليها أنس، كانت جنازتما منعوشة ولا يلزم من ذلك أن يكون النساء اللاتي صلى عليها رسولُ الله عليها رسولُ الله عنائزهن منعوشات.[البناية ٢٦٥/٣]

أجزأهم في القياس: وبه قال بعض المالكية.(البناية) لأنها دعاء: يعني في الحقيقة، ولهذا لم يكن لها قراءة ولا ركوع، ولا سجود، فيسقط القيام كسائر الأركان. [العناية ٨٩/٢]

" أخرجه أبو داود عن نافع أبي غالب. وفيه قالوا: هذا أنس بن مالك، فلما وضعت الجنازة قام أنس فصلى عليها، وأنا خلفه، لا يُعول بيني وبينه شيء، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات، لم يطل و لم يسرع، ثم ذهب فيقعد، فقالوا: يا أبا حمزة! المرأة الأنصارية، فقربوها وعليها نعش أخضر، فقام عند عجيزها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس فقال العلاء بن زياد: يا أبا حمزة! هكذا كان رسول الله على عليها يحبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل، وعجيزة المرأة؟ قال: نعم. [رقم: ٣١٩٤، باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه]

وفي الاستحسان: لا تجزئهم؛ لألها صلاة من وجه؛ لوجود التحريمة، فلا يجوز تركه من غير عذر؛ احتياطاً، ولا بأس بالإذن في صلاة الجنازة؛ لأن التقدّم حق الولي، فيملك إبطاله بتقديم غيره. وفي بعض النسخ: لا بأس بالأذان، أي الإعلام، وهو أن يُعلم بعضاً؛ ليقضوا حقه، ولا يُصَلى على ميت في مسجد جماعة؛ لقول النبي علي: "من صلى على جنازة في المسجد: فلا أجر له"،*

لأنها صلاة من وجه: حتى اشترط لها ما سوى الوقت مما يشترط للصلاة، فكما أن ترك التكبير والاستقبال يمنع الاعتداد بما كذلك ترك القيام والنـزول احتياطاً، اللهم إلا أن يتعذر النـزول كطين ومطر فيجوز.[فتح القدير ٨٩/٢] ولا بأس بالإذن: قيل معناه: إذن الولى للناس في الرجوع إلى منازلهم بعد الفراغ من الصلاة عليه؛ فإلهم إذا فرغوامنهافعليهم أن يمشواخلف الجنازة إلى أن ينتهوا إلى القبر.(الكفاية) أي لا بأس بإذن الولى لغيره بالإمامة، إذا حسن ظنه بشخص أن في تقديمه مزيدخير وثواب وشفاعة أرجى له. [البناية ٤٩٨/٣] وفي بعض النسخ: أي وفي بعض نسخ "الجامع الصغير": لا بأس بالأذان. وقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الأسواق للجنازة التي يرغب الناس في الصلاة عليهاوكره ذلك بعضهم .والأصح هوالأول كذافي [شرح] "الجامع الصغير" لقاضي خان ك. [الكفاية ٢/١٦] ولا يصلي: وبه قال مالك وابن أبي ذئب، وقال الشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور: لا بأس بها إذا لم يُخف تلويثه. [البناية ٢٦٧/٣] في مسجد جماعة: احترز به عن المسجد الذي بني لأجلها.(البناية) إذا كانت الجنازة في المسجد فالصلاة عليها مكروهة باتفاق أصحابنا، وإن كانت الجنازة والإمام وبعض القوم خارج المسحد والباقي فيه لم تكره بالاتفاق، وإن كانت الجنازة وحدها خارج المسجد، ففيه اختلاف المشايخ.[العناية ٩٠/٢] * أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه. [رقم: ٣١٩١، باب الصلاة على الجنازة في المسجداً وسكت عنه ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: فلا صلاة له، وفي "زاد المعاد": وهذا الحديث حسن.[إعلاء السنن ٢٧٦/٨] وقال في: حاشية "اعلاء السنن": ولفظ "ابن ماجه": فليس له شيء، وقال الخطيب: المحفوظ: فلا شيء له، وروي: فلا شيء عليه، وروي: فلا أجر له. قال ابن عبد البر: رواية "فلا أجر له" خطأ فاحش، والصحيح "فلا شيء له" ...قلت: فالحديث سالم عن الجرج، =

ولأنه بُني لأداء المكتوبات، ولأنه يُحتمل تلويث المسجد، وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ، ومن استهل بعد الولادة: سُمّي وغُسل وصلّي عليه؛ لقوله عليه؛ "إذا استهل المولود صلي عليه وإن لم يستهل لم يصل عليه"، " ولأن الاستهلال دلالة الحياة، فتحقّق في حقه سنة الموتى، ومن لم يستهل أدرج في خرقة؛ كرامة لبني آدم، و لم يصل عليه؛ لما روينا، ويغسل في غير الظاهر من الرواية؛ لأنه نفس من وجه، وهو المختار.

تلويث المسجد: وقد أمرنا بتنظيفه. (البناية) اختلف المشايخ: بعضهم قالوا: يكره منهم السيد الإمام أبو الشبحاع؛ لما أن المسجد بني لأداء المكتوبات. وقال بعضهم: لا يكره؛ لأن المعنى الموجب للكراهة - وهو احتمال تلويث المسجد- مفقود. [البناية ٢٧١/٣] ومن استهل: استهلال الصبي: أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته. (الكفاية) لما روينا: إشارة إلى قوله عليه السلام: "إذا استهل المولود". (البناية)

ويغسل: وبه أخذ الطحاوي، وعن محمد لا يغسل ولا يصلى عليه وهو ظاهر الرواية، وبه أخذ الكرخي.[البناية ٣/٢٧٤–٢٧٥] غير ا**لظاهر من الرواية**: وهي عن أبي يوسف.(العناية)

لأنه نفس من وجه: ولا يلزم من سقوط الصلاة سقوط الغسل، كما في الكافر.(البناية)

= وأما لفظ "فلا شيء عليه" غير محفوظ كما سبق عن الخطيب، ويؤيده رواية ابن ماجه، وإن ثبت تحمل لفظة "عليه" على معنى اللام لئلا تختلف الروايات، وفيه الاحتياط كما لا يخفى، دلالته على النهي عن صلاة الجنازة في المسجد ظاهرة.[إعلاء السنن ٢٧٦/٨، ٢٧٧]

" روي من حديث جابر، ومن حديث علي، ومن حديث ابن عباس فلى. [نصب الراية ٢٧٧/٢] أخرج الترمذي حديث جابر عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي فلا قال: "الطفل لا يصلى عليه، ولا يوث، ولا يورث حتى يستهل". [رقم: ١٠٣٢، باب ما جاء في ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل] وصححه ابن حبان، والحاكم. [إعلاء السنن ٢٧٩/٨] وأخرج ابن عدي حديث ابن عباس عن عطاء عن ابن عباس عن النبي فلا قال: "إذا استهل الصبى صلى عليه، وورث". [نصب الراية ٢٧٨/٢] وإسناده حسن. [إعلاء السنن ٢٧٩/٨]

وإذا سُبي صبي مع أحد أبويه ومات: لم يصل عليه؛ لأنه تبع لهما، إلا أن يُقرَّ بالإسلام وهو يعقل؛ لأنه صح إسلامه استحساناً، أو يُسلم أحد أبويه؛ لأنه يتبع خير الأبوين ديناً، وإن لم يُسب معه أحد أبويه، صُلّي عليه؛ لأنه ظهرت تبعية الدار، فحكم بالإسلام كما في اللقيط، وإذا مات الكافر وله ولي مسلم فإنه يغسله ويكفنه ويدفنه، بذلك أمِر علي ها في حق أبيه أبي طالب " لكن يغسل غسل الثوب النجس، ويُلف في خرقة وتحفر حفيرة من غير مراعاة سنة التكفين واللَّحد ولا يوضع فيه بل يُلقى.

وإذا سبي صبي إلح: يعني إذا سبي صبي فلا يخلو: إما أن يكون مع أحد أبويه، أو لا، فإن كان الأول فمات لم يصل عليه؛ لأنه كافر تبعاً للأبوين؛ لقوله على: "الولد يتبع خير الأبوين دينا" فإن فيه دلالة ظاهرة على متابعة الولد للأبوين، إلا أن يقر بالإسلام، وهو يعقل صفة الإسلام المذكورة في حديث حبريل شخلا، أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وقيل: معناه يعقل المنافع والمضار، وأن الإسلام هدى واتباعه خير، والكفر ضلالة واتباعه شر؛ لأنه صح إسلامه استحساناً، وإن لم يصح قياساً، كما هو مذهب الشافعي، على ما عرف في الأصول. [العناية ٩٣/٣]

وإن لم يُسب إلخ: وبه قال بعض أصحاب الشافعي تبعاً للسابي حتى لو مات في دار الحرب بعد ما وقع في يد مسلم، يُصلَى عليه، وقال بعضهم: هو على حكم الكفر، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وبه قال مالك. [البناية ٢٧٦/٣] غسل التوب النجس: بإفاضة الماء عليه وبغير وضوء، وغير البداية بالميامن، وغير التثليث. (البناية) بل يلقى: في الحفيرة كما تلقى الجيفة، وبقولنا قال الشافعي. (البناية)

[&]quot; أحرجه أبو داود عن علي: قال: قلت للنبي الله إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: آدهب فوار أناك، ثم لا تحدثن شيئا حتى تأتيبيي المعدسة فواريته وحتته، قأمري فاعتسلت ودعسا بي [رقم: ٣٢١٤، باب الرجل يموت نسه قرابة مشرك] وسكت عنه هو والمنذري. [إعلاء السنن ٢٨٢/٨] وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: لما مات أبو طالب جاء علي إلى النبي الله فقال: إن عمك الشبح الكافر قد مات فما نرى فيه قال: " أرى أن تغسله". وأمرد بالعسل (٣٤٨/٣ باب في الرجل يموت له القرابة المشرك يحضره أم لا]

فصل في حمل الجنازة

وإذا حملوا الميت على سريره أخذوا بقوائمه الأربع؛ بذلك وردت السنة، * وفيه تكثير الجماعة، وزيادة الإكرام والصيانة، وقال الشافعي يطلم: السنة أن يحملها رجلان يضعها السابق على أصل عُنقه، والثاني على أعلى صدره؛ لأن جنازة سعد بن معاذ عليه هكذا حُملت، ** قلنا: كان ذلك لازدحام الملائكة عليه، ويمشون به مُسرعين دون الخَبَب؛ لأنه علي حين سئل عنه قال: "ما دون الخَبَب! ****

وفيه تكثير الجماعة: أي وفي الأخذ بقوائمه الأربع تكثير الجماعة حتى لو لم يتبعه أحد كان هؤلاء جماعة.[البناية ٢٨٢/٣] هكذا: يعني بين العمودين.(البناية) لازدحام الملائكة: وكان الطريق ضيفاً حتى روي أنه على رؤوس أصابعه، وصدور قدميه.(العناية) الخبب: بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة: وهو ضرب من العَدُّو. (البناية)

" فيه حديث أخرجه ابن ماجه عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله بن مسعود: من أتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها، فإنه من السنة، ثم إن شاء فلينطوع وإن شاء فليدع. [رقم: ١٤٧٨، باب ما جاء في شهود الجنائز] وفي "الزوائد": رجال الإسناد ثقات، لكن الحديث موقوف حكمه الرفع، وأيضاً هو منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، قلت: قد احتج بروايته عن أبيه جماعة، وقد تقدم يسطه، فالإسناد مقارب. [إعلاء السنن ١٨٩٨] ** أخرجه ابن سعد في "الطبقات" في ترجمة سعد بن معاذ، عن شيوخ من بني الأشهل، أن رسول الله من ازدحام جنازة سعد بن معاذ من بيته بين العمودين حتى خرج به من الدار. [نصب الراية ٢٨٧/٢] وحديث ازدحام الملائكة في جنازته أخرجه ابن سعد أيضاً عن ابن عمر قال: قال رسول الله من في سعد بن معاذ: لقد شهده سبعود الف ملك، ثم له يترلوا إلى الأرض قبل ذلك، ولقد ضم ضمة ثم حرج عنه.[نصب الراية ٢٨٩/٨] سبعود الف ملك، ثم له يترلوا إلى الأرض قبل ذلك، ولقد ضم ضمة ثم حرج عنه.[نصب الراية ٢٨٩/٨] ** أخرجه أبو داود عن ابن مسعود، قال: سألنا نبينا من عن المشي مع الجنازة، فقال: ما دون الحب، إن يكن خيرا تُعجَل إليه، وإن يكن غير ذلك فبعداً لأهل النار، والجنازة متبوعة ولا تتبع، ليس معها من تقدمها.[رقم: ٢٨٩٦] باب الإسراع بالجنازة] وفيه يحي بن عبد الله الجابر، ويقال المجبر وثقه الترمذي، الزيلعي) وقال أحمد وابن عدي: لا بأس به، "التهذيب" وشيخه أبو ماحد الحنفي بحمول، ولكن جهالة (الزيلعي) وقال أحمد وابن عدي: لا بأس به، "التهذيب" وشيخه أبو ماحد الحنفي بحمول، ولكن جهالة الرواة في القرون الثلاثة لا تضرنا كما ذكرنا.[إعلاء السنن ١٨٥٨]

وإذا بلغوا إلى قبره يُكره أن يجلسوا قبل أن يوضع عن أعناق الرجال؛ لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون والقيامُ أمكن منه. قال: وكيفية الحمل أن تضع مقدم الجنازة على يمينك، ثم مؤخرها على يسارك؛ ثم مؤخرها على يسارك؛ إيثاراً للتيامن، وهذا في حالة التناوب.

فصل في الدفن

ويُحفر القبر ويُلحد؛ لقوله ﷺ: "اللحد لنا والشَّق لغيرنا". * ويُدخل الميت مما يلي القبلة،

أن يجلسوا قبل أن يوضع إلخ: هذا في حق الماشي معها، أما القاعد على الطريق إذا مرت به، أو على القبر إذا حيء به فلا يقوم لها، وقبل: يقوم أفتح القدير ٩٧/٢] أن تضع مقدم الجنازة إلخ: هو حكاية خطاب أي حنيفة لأبي يوسف على (فتح القدير) وإنما بدأ بالمقدم؛ لأن المقدم أولى، والابتداء بالأولى أولى، وإنما بدأ بالميامن؛ لأن المقدم أولى، والابتداء بالأولى أولى، وإنما بدأ بالميامن؛ لأن المقدم أولى، والمبادن بالميامن: عين الميت، الميت، الميت على يسار الجنازة، ويساره على بمين الجنازة. [البناية ٢٨٦/٣-٢٨٧]

في حالة التناوب: يعني حملها على الوجه المذكور، إذا تناوب الحاملون (البناية) ويلحد: واللحد أن يحفر في حانب القبلة من القبر حفرة، فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف، وصفة الشق: أن يحفر حفيرة في وسط القبر، فيوضع فيها الميت. الكفاية ٩٨/٢ والشق لغيرنا: لأن الشق فعل اليهود والتشبه هم مكروه فيما منه بد. (الكفاية) مما يلي القبلة: يعني يوضع الجنازة في حانب القبلة من القبر، ويحمل منه الميت، فيوضع في اللحد، وهو مذهب على بن أبي طالب، ومحمد بن الجنفية، وإسحاق بن راهويه، وإبراهيم التيمي، وابن حبيب. [البناية ٢٩٠/٣]

* روي من حديث ابن عباس، ومن حديث حرير، ومن حديث حابر بن عبد الله في.. [نصب الراية ٢٩٦/٢] أخرج أبو داود حديث ابن عباس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قال: قال رسول الله في: اللحد لنا والشق لغيرنا. [رقم: ٣٢٠٨، باب في اللحد

خلافاً للشافعي، فإن عنده يُسل سلاً؛

خلافاً للشافعي: أقول: اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الحنفية وإليه يذهب على، والنجعي، وإسحاق بن راهويه، ويشهد له كثير من الأحبار، فأخرج الترمذي وأبو نعيم عن ابن عباس، قال: دخل رسول الله قبرَ عبد الله ذي البحادين ليلاً، فأخذه من قبل القبلة. والمذهب الثاني: مذهب الشافعية، وإليه ذهب أحمد بن حنبل مستدلين بأن السَلِّ أسهل، وشهدت له بعض الأخبار أيضاً، فروى ابن ماجه عن أبي رافع، قال: سل رسول الله ﷺ سعداً ورشَّ عليه ماء. والثالث: مذهب مالك، وهو التخيير بين الإدخال من حانب القبلة، وبين السل، والتحقيق في هذا المقام أن مذهبنا أدق نظراً، وأحسن سراً؛ لأن الأخبار القولية والفعلية فيه هذا الباب متعارضة، وكذا الأحبار الواردة في إدخال رسول الله ﷺ على ما مر ذكرها، فلما تعارضت الأخبار صرنا إلى الترجيح، فوجدنا أن مذهبنا هو المرجح؛ لما ذكرنا من أن جانب القبلة معظم، وما ذكره الشافعية من أن السل أسهل، فحوابه أن اعتبار الأمر الشرعي أولى من اعتبار السهولة، وما ذهب إليه مالك من التخيير فإن أراد به إباحة كلا الأمرين فخارج عن محل النـــزاع؛ لأن النـــزاع إنما هو في الاستحباب، ولا خلاف لأحد في حواز كلا الأمرين، وإن أراد به التخيير في الاستحباب، فغير مقبول؛ لما ذكرنا هذا ما حضر عندي في ترجيح مذهب الحنفية من المذاهب الثلاثة، وقال العيني في "شرح الهداية": أحاديث السل غير صحيحة، ولئن سلمنا، فالجواب من وجوه إلخ. قلت: العجب منه أنه مع حلالة قدره، واستنكافه عن تبعية شراح "الهداية" الذين مضوا قبله قد تبعهم في هذا المقام: و لم ينظر ما في هذه الوجوه من السخافة. وأما الوجه الأول: فلثبوت السل عن رسول الله ﷺ في رواية ابن ماجه، وأما الثاني: فلأن باب الاحتمال وسيع يجب سده، فإن الخصم يقول: السل وهو السنة، والأحذ من جانب القبلة إنما كان فيما كان للضرورة، وأما الثالث: فلأن رسول الله ﷺ لم يتوف ملصقاً مع الجدار، بل مستنداً إلى عائشة ﷺ، على ما دلت عليه أخبار الصحيحين، وهو يقتضي كونه متباعداً عن أصل الجدار، ومن المعلوم أن قبره كان لحداً، فغاية الأمر أن يكون موضع اللحد ملصقاً إلى أصل الجدار، ومنــزل القبر قبله، وليس الإدخال من حانب القبلة إلا بوضع الجنازة على سقف اللحد، فالقول بعدم إمكان ذلك ليس كما ينبغي كما لا يخفى. يسلُّ سلاًّ: وصفة ذلك: أن توضع الجنازة في مؤخر القبر، حتى يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه من القبر، ثم يدخل الرجل الآخذ القبر، فيأخذ برأس الميت، ويدخله القبر أولاً، ويسل كذلك، كذا في "مبسوط شيخ الإسلام ١٠٠٠ و "فتاوي قاضي خان"، و "الخلاصة الغزالية"، وقال شمس الأثمة الحلواني ك: صورة السل: أن توضع الجنازة في مقدم القبر، حتى يكون رجلا الميت بإزاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الآخذ

القبر فيأخذ برجلي الميت ويدخلهما القبر أولاً ويسل كذا في "المحيط" و"شرح الطحاوي".[الكفاية ٩٨/٢]

لما روي أنه على سل سلاً. * ولنا: أن جانب القبلة معَظَّم فيستحب الإدخال منه، واضطربت الروايات في إدخال النبي على فإذا وضع في لحده يقول واضعه: بسم الله وعلى ملة رسول الله، كذا قاله رسول الله على حين وضع أبا دجانة هي القبر. ** ويُوجّه إلى القبلة؛ بذلك أمر رسول الله على *** وتُحل العقدة؛ لوقوع الأمن من الانتشار. ويُسوى اللّبنُ على اللحد؛

الإدخال: الخطأ الفاحش ما صدر عن العيني في "منحة السلوك شرح تحفة الملوك" عند قول الماتن، ويدخل من حانب القبلة؛ لأنه الله الحد أبا دحانة من قبل القبلة انتهى، فإن أبا دحانة قتل في زمن أبي بكر الصديق هد، والصحيح: ذو البحادين. واضطربت الروايات: ووجه الاضطراب: ما روي أنه سُلً سلاً، وما روي أنه أدخل من قبل القبلة، فلما تعارضت الروايات لا يكون المحتمل حجة للخصم على أنا نقول: أحاديث السل غير صحيحة، ولئن سلمنا، فالجواب عنها من وجوه، الأول: أن ما رواه الخصم إما فعل بعض الصحابة، أو قوله، وما رويناه فعل رسول الله الله على الحد كلام معه.

الثاني: أنه يحتمل أن ما رواه فعل خوفاً من الهيارها لرخاوة الأرض. الثالث: لم يكن من جهة القبلة ما يسع فيه وضع الجنازة لقرب الحائط.[البناية ٣٩٢/٣] أبا دجانة: والذي وضعه النبي الله في قبره هو ذو البحادين واسمه عبد الله.(البناية) تُحل العقدة: يعني عقدة الكفن مخافة الانتشار؛ لوقوع الأمن منه.(العناية)

" أخرجه الشافعي في مسنده عن ابن عباس قال: "سل رسول الله ﷺ من فيل رأسه".[نصب الراية ٢٩٨/٢]
" أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ إدا أدخل الميت القبر، قال: بسم الله وعلى ملة رسول الله.[رقم: ١٥٥٠، بسم الله وعلى سنة رسول الله.[رقم: ١٥٥٠، باب ما جاء في إدخال الميت القبر]

*** ورود الأمر بذلك من رسول الله على غيبت، ولكن يستأنس له بحديث أخرجه أبو داود عن عبيد بن عمير عن أبيه أنه حدثه وكان له صحبة، أن رحلاً سأله، فقال: با رسول الله ما الكبائر؟ قال: هن تسه فذكر معناه، زاد: وعفوق الوالدين المسلمين، واستحلال البيت الحرام قبلتكو أحياء وأموانا. [رقم: ٢٨٧٥، باب ما جاء في التشديد في أكل مال البتيم]

لأنه ﷺ جُعل على قبره اللّبِن، * ويُستجّى قبرُ المرأة بثوب، حتى يجعل اللبن على اللحد، ولا يُستجّى قبر الرجل؛ لأن مبنى حالهن على الستر، ومبنى حال الرجال على الانكشاف، ويكره الآجُو والخشب؛ لأهما لإحكام البناء والقبر موضع البلى، ثم بالآجو أثر النار، فيكره تفاؤلاً، ولا بأس بالقصب. وفي "الجامع الصغير": ويستحب اللّبِن والقَصَب؛ لأنه على جُعل على قبره طُنُّ من قصَب. ** ثم يُهال التراب ويُسنَّم القبر ولا يُسَطَّحُ، أي: لا يربع؛

ويُسجَى: التسجية التغطية. (الكفاية) ولا يسجى قبر الرجل: وبه قال مالك وأحمد، والمشهور من مذهب الشافعي أن يسجى قبر الرحل والمرأة آكد. [البناية ٢٩٧/٣] الآجُر: بضم الجيم وتشديد الراء. (البناية) المبلى: من بلي الثوب يبلي. (البناية) ثم بالآجر إلى: وهذا إشارة إلى أن بعضهم قد فرق بعضهم بين الآجر والحشب في التعليل، فكره الآجر لمناسبة النار دون الخشب. (البناية) فيكره تفاؤلاً: قال الجزلي: هذا ليس بشيء؛ لأنه يكفن في ثوب قصرة القصار، وإن كان به أثر النار، وكذا يُغلى الماء. [الكفاية ٢/٠٠/] وفي "الجامع الصغير": إنما صرح بلفظ "الجامع الصغير"؛ لمخالفة روايته لرواية القدوري؛ لأن رواية القدوري لا تدل على الاستحباب بل على نفي الشدة لا غير، ورواية "الجامع الصغير" تدل عليه، ولأن رواية القدوري لا تدل على حواز الجمع بينهما، ورواية "الجامع الصغير" تدل. [العناية ٢/٠٠/] طُنَّ: وفي "المغرب": الطن بالضم الحزمة من القصب. (البناية)

^{**} أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي أن النبي ﷺ جعل على لحده طن قصب.[٣٣٣٣، باب ما قالوا في القصب يوضع على اللحد]

لأنه ﷺ لهي عن تربيع القبور، * ومن شاهد قبره عليه أخبر أنه مُستَّم. **

* أخرجه الإمام محمد بن الحسن على في "كتاب الآثار" عن أبي حنيفة على قال: حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي الله الله الله عن تربيع القبور، وتجصيصها. [رقم: ٢٥٧، باب تسنيم القبور وتجصيصها] وفيه مجهول كما ترى، فهو منقطع إلا أنه من مراسيل القرن الثاني أو الثالث، فهو حجة عند الأصحاب. [إعلاء السنن ٢٣٨٨]

" فيه أحاديث. [نصب الراية ٢٠٤/٣] منها: ما أخرجه البخاري عن سفيان التمار، أنه حدثه أنه رأى قبر النبي على مستماً. [رقم: ١٣٩٠، باب ما جاء في قبر النبي على وأبي بكر وعمر على] ومنها: ما أخرجه الإمام عمد بن الحسن على في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: أخبرين من رأي قبر النبي على وقبر أبي بكر على، وقبر عمر عليه: مسنمة ناشزة من الأرض، عليها فلق من مدر أبهى . [رقم: ٢٥٥، باب تسنيم القبور وتحصيصها] وهو فيه مجهول كما ترى، ورجاله ثقات، ومراسيل إبراهيم صحاح. [إعلاء السنن ٢٣٣/٨]

باب الشهيد

الشهيد من قَتله المشركون، أو وُجد في المعركة وبه أثر، أو قتله المسلمون ظلماً، ولم يجب بقتله دية. فيُكفَّن ويُصلَّى عليه، ولا يُغَسَّل؛ لأنه في معنى شهداء أحد، وقال على فيهم: "زَمِّلُوهم بكُلومهم ودمائهم ولا تُغَسِّلوهم" فكلُّ من قُتل بالحديدة ظلماً، وهو طاهر بالغ، ولم يجب به عوض ماليًّ،

باب الشهيد: وإنما أفرد هذا الباب عما قبله، وإن كان الكل في حكم الموتى؛ لأن حكم الشهيد يخالف حكم غيره من الموتى في حق التكفين والغسل البناية ٣٠٧٣] من قتله: يعني بأية آلة كانت (العناية) المشوكون: وفي معناهم أهل البغي وقطاع الطريق للخروج عن طاعة الإمام (العناية) وبه أثر: أي حراحة ظاهرة أو باطنة كخروج الدم من العين أونحوها (العناية) ظلماً: احتراز عما قتله المسلمون رجماً، أو قصاصاً (العناية) ولم يجب: لا يرد عليه الأب إذا قتل ابنه عمداً بآلة حارحة؛ لأنه لم يجب هذا القتل دية، وإنما وجب القصاص، لكن سقط لحرمة الأبوة، ووجبت الدية، فيكون شهيداً [الكفاية ١٠٣/٢] والمتابقة واحترز به عن شبه العمد والخطأ (البناية) ويصلى عليه: عندنا خلافاً للشافعي (العناية) العقل أيضاً كما اشترط البلوغ والطهارة؛ إذ الثلاثة شرط عند أبي حنيفة هي الكذيك كان ينبغي أن يشترط أعمد بن حنيل في مسنده عن عبد الله بن ثعلبة أن النبي أشرف على قتلي أحد، فقال: إني أخرجه أحمد بن حنيل في مسنده عن عبد الله بن ثعلبة أن النبي أشرف على قتلي أحد، فقال: إني رجاله ثقات رجال الصحيح [مسند أحمد ٢٣٦٥] وفي ترك غسل الشهداء أحاديث، منها: ما أخرجه واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على

فهو في معناهم فيلحق بهم، والمراد بالأثر: الجراحة؛ لأنها دلالة القتل، وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها. والشافعي كله يخالفنا في الصلاة، ويقول: السيف مَـحَّاء للذنوب، فأغنى عن الشفاعة، ونحن نقول: الصلاة على الميت لإظهار كرامته، والشهيد أولى بها، والطاهر عن الذنوب لا يَستغني عن الدعاء كالنبي والصبي. ومن قتله أهل الحرب أو أهل البغي أو قُطّاع الطريق، فبأي شيء قتلوه لم يُغسَّل؛ لأن شهداء أحد ما كان كُلُهم قتيل السيف والسلاح.

فهو في معناهم: وهاهنا قيود: الأول: أن يكون القتل ظلما؛ احترازاً عن القتل بحق، على ما ذكرناه، والثاني: التقتيل بالحديدة، وإنما يشترط هذا القيد إذا كان القتل بين المسلمين، وأما من أهل الحرب والبغي وقطاع الطريق، فليس بشرط، فبقتلهم شهيد بأي شيء قتل. والثالث: أن يكون طاهرا، فلا يكون حنباً وحائضاً، الرابع: أن يكون بالغاً، ولا يكون صبياً، وفي هذين خلاف بين أبي حنيفة هي وصاحبيه، والقيد الخامس: أن لا يجب بقتله عوض مالي. [البناية ٣/١٥-٣١] ونحوها: مثل الأذن والسرة. (البناية) محاء: على وزن فعال، مبالغة ماحي من محا يمحو محوا، ومحي يمحيه محبا. (البناية)

فأغنى عن الشفاعة: تقريره: إذا كان السيف محاء للذنوب لا يبقى للشهيد ذنب، فيستغني عن الشفاعة التي كانت الصلاة لأحلها. (البناية) لإظهار كرامته: لا يخفى أن المقصود الأصلي من الصلاة نفسها الاستغفار له، والشفاعة والتكريم يستفاد إرادته من إيجاب ذلك على الناس، فنقول: إذا أوجب الصلاة على الميت على المكلفين تكريماً له، فلأن يوجبها عليهم على الشهيد أولى؛ لأن استحقاقه للكرامة أظهر. (فتح القدير) عن الذنوب: هذا جواب عن قول الشافعي على السيف محاء للذنوب. (البناية) كالنبي والصبي: لو اقتصر على النبي كان أولى، فإن الدعاء في الصلاة على الصبي لأبويه. [فتح القدير ٢/٥٠١]

لأن شهداء أحد إلخ: ولا حاجة إليه في ثبوت ذلك الحكم، إذ يكفي فيه ثبوت بذله نفسه ابتغاء مرضاة الله، إذ هو المناط في قتيل المشركين.[فتح القدير ٢٠٥/٢] ما كان كلهم قتيل السيف: الله أعلم بذلك.(فتح القدير) والسلاح: كان فيهم من دمغ رأسه بالحجر، وفيهم من قتل بالعصا.(الكفاية)

وإذا استُشهد الجنب؛ غُسِّل عند أبي حنيفة على. وقالا: لا يغسل؛ لأن ما وجب بالجنابة سَقَط بالموت، والثاني لم يجب للشهادة؛ ولأبي حنيفة على: أن الشهادة عرفت مانعة، غير رافعة، فلا ترفع الجنابة، وقد صح أن حنظلة على لما استُشهد جُنباً غَسَّلَتُه الملائكة، وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء إذا طهرتا، وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية، وعلى هذا الخلاف الصبي. لهما: أن الصبي أحق بجذه الكرامة،

غسل: وبه قال أحمد (البناية) لا يغسل: وبه قال الشافعي (البناية) سقط بالموت: أي الغسل بسبب الموت؛ لأنه خرج عن كونه مكلفا بالغسل عن الجنابة (العناية) غير رافعة: ألا ترى أنه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة، ولا يغسل الله عنه [الكفاية ٢/٦،١] وقد صح إلخ: والحق أن الدفع ليس إلا بالنص، وهو حديث حنظلة؛ لأن لهم أن يدفعوا هذا بأن الوجوب قبل الموت كان متعلقا به، وبعده بغيره، فهو غيره أو لا ينتقل إلى غيره إلا بدليل، فنرجع في إيجادهم ذلك الدليل إلى حديث حنظلة [فتح القدير ٢/٦،١] الصحيح من الرواية: فإنه عن أبي حنيفة على فيه روايتان: في رواية: لا يغسلان؛ لأن الاغتسال ما كان واحبا عليهما قبل الانقطاع، وفي رواية: وهو الصحيح يغسلان؛ لأن الانقطاع حصل بالموت، والدم السائل يوجب الاغتسال عند الانقطاع والعناية) الصبي: وكذلك المحنون أحق بحذه الكرامة: أي بسقوط الغسل، فان سقوط الغسل عن الشهيد لابقاء أثر مظلوميته في القتل فكان اكراماله، والمظلومية في حق الصبي أشد فكان أولى بحذه الكرامة [العناية ٢٠٧/٢]

* روي من حديث ابن الزبير، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث محمود بن لبيد. [نصب الراية ٢/٥١٦- ٣١٦] أخوج الحاكم حديث ابن الزبير في "المستدرك" عن يجيى بن عباد بن عبد الله عن أبيه عن حده علله أخوج الحاكم حديث ابن الخارث حين علاه سمعت رسول الله على يقول عند قتل حنظلة بن أبي عامر بعد أن التقى هو وأبو سفيان بن الحارث حين علاه شداد بن الأسود بالسيف فقتله، فقال رسول الله على: إن صاحبكم نفسله الملائكة فسألوا صاحبته فقالت: إن حاحبكم نفسله الملائكة وهو حنب، فقال رسول الله على: لذلك غسلته الملائكة. وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، و لم يخرجاه. [٢٠٤/٣]، باب ذكر شهادة حنظلة بن عبد الله حنباً وغسل الملائكة له]

وله: أن السيف كفى عن الغسل في حقّ شهداء أحد بوصف كونه طهرة، ولا ذنب على الصبيّ فلم يكن في معناهم. ولا يُغسل عن الشهيد دمه، ولا يُنسزع عنه ثيابه؛ لما روينا، ويُنسزع عنه الفرو والعحشو والقلنسوة والسلاح والخفّ؛ لألها ليست من جنس الكفن، ويزيدون وينقصون ما شاءوا؛ إتماماً للكفن. ومن ارتُث غُسل، وهو من صار خلقاً في حكم الشهادة؛ لنيل مرافق الحياة؛ لأن بذلك يَخِفُ أثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء أحد، والارتثاث: أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو يُنقل من المعركة حياً؛ لأنه نال بعض مرافق الحياة، وشهداء أحد ماتوا عُطاشاً، والكاس تُدار عليهم، فلم يقبلوا حوفاً من نقصان الشهادة إلا إذا حُمِل من مصرعه؛ كيلا تَطاَهُ الخيول؛ لأنه ما نال شيئًا من الراحة،

والحشو: أراد بالحشو: الثوب المحشو بالقطن، وهو بحسب اصطلاح الناس لا بحسب اللغة. [البناية ٣/ ٣٠] ويزيدون: إذا كان ناقصا عن عدد المسنون. (البناية) وهن ارتث: على صبغة المجهول، بالتاء المثناة من فوق المضمومة ثم الثاء المثلثة، وهو من قولهم: ثوب رث، أي خلق. [البناية ٣٢١/٣] خلقا: بفتح اللام أي بلي. (البناية) لأن بذلك: أي بذلك النيل. (البناية) أن يأكل: وفي البدائع: أو باع أو ابتاع، أو تكلم بكلام طويل. (البناية) والكأس: قال الجوهري: الكأس كل إناء فيه شراب. (البناية)

[&]quot; كون هذا وقع لشهداء أحد. الله أعلم به. [فتح القدير ١٠٨/٢] وروى البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الثاني والعشرين منه بسنده عن أبي جهم بن حذيفة العدوي قال: انطلقت يوم يرموك أطلب ابن عمي، ومعي شنة من ماء أو إناء، فقلت: إن كان به رمق سقيته من الماء أو مسحت به وجهه، فإذا أنابه ينشع، فقلت: أسقيك فأشار أي بعم، فإدا رجل يقول: أه أشار ابن عمي أن أنطلق به إليه فإدا هو هشام بن العاص، أخو عمرو فأتيته فقلت: أسقيك فسمع آخر، فقال: أه فأشار هشام أن أنطلق به إليه فجئته فإذا هو قد مات، فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات، فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات، فرجعت إلى هشام

ولو آواه فسطاط أو خيمة، كان مُرْتَتًا؛ لما بينا. ولو بقي حياً حتى مضى وقت صلاة وهو يعقل: فهو مُرْتَتٌ؛ لأن تلك الصلاة صارت دَيناً في ذمته، وهو من أحكام الأحياء. قال: وهذا مروي عن أبي يوسف على ولو أوصى بشيء من أمور الآخرة كان ارتثاثاً عند أبي يوسف على لأنه ارتفاق. وعند محمد على: لايكون؛ لأنه من أحكام الأموات. ومن وُجد قتيلاً في المصر: عُسِّل؛ لأن الواجب فيه القسامة والدية، فَحَفَّ أثرُ الظلم، إلا إذا عُلم أنه قتل بحديدة ظلماً؛ لأن الواجب فيه القصاص وهو عُقُوبة، والقاتل لا يتخلص عنها ظاهراً إما في الدنيا، وإما في العُقبى، وعند أبي يوسف ومحمد على:

آواه: بالمد أي لو ضمه.(البناية) فسطاط: وهي الخيمة الكبيرة.(البناية) وهو يعقل: احترز به إذا بقي مغمى عليه؛ لأنه لايكون مرتثا، كذا روي عن أبي يوسف ك. (البناية)

عن أهور الآخرة: اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال: الاختلاف فيما إذا أوصى بشيء من أمور الآخرة، فأما إذا أوصى بأمور الآخرة لا يغسل الآخرة، فأما إذا أوصى بأمور الآخرة لا يغسل اتفاقا، والخلاف فيما إذا أوصى بأمور الدنيا. [الكفاية ١٠٩/٢-١٠]

ومن وجد قتيلا إلخ: في [شرح الوقاية ٢٦٣/١] أقول: هذه الرواية مخالفة لما ذكر في "الذحيرة"؛ لأن رواية الهداية فيما إذا لم يعلم القاتل، ففي صورة عدم العداية فيما إذا لم يعلم القاتل، ففي صورة عدم العلم بالقاتل إذا علم أن القتل بالحديدة، ففي رواية الهداية لا يغسل؛ لأن نفس هذا القتل أوجب القصاص، وأما وجوب الدية والقسامة: فلعارض العجز عن إقامة القصاص، فلا يخرجه هذا العارض عن أن يكون شهيدا، وأما على رواية "الذخيرة" فيغسل، انتهى. أقول: - وبالله التوفيق إن محشي هذا الكتاب قد قيدوا قوله: إلا إذا علم أنه قتل بحديدة ظلما بقولهم: ويعلم قاتله عينا، وقد صرح في "العناية" أنه إن قتل ظلما بحديدة، ولا يعلم قاتله يغسل، لأن الواجب هناك الدية والقسامة، ولفظ الكتاب يشير إلى ذلك حيث قال: بوجوب القصاص، ولا قصاص إلا على القاتل المعلوم، فما قال شارح الوقاية لا يسمع، والله أعلم.

عُلم: قيل: هذا إذا علم قاتله عينا، وأما إذا علم أنه قتل بحديدة ظلما ولكن لم يعلم قاتله يغسل.(العناية) إما في الدنيا: إن وحد وإما في الآخرة إن لم يوحد.(البناية)

ما لا يلبث بمنزلة السيف، ويُعرف في الجنايات إن شاء الله تعالى، ومن قُتل في حد أو قصاص: غُسل وصُلّي عليه؛ لأنه باذل نفسه لإيفاء حق مستحق عليه، وشهداء أحد بذلوا أنفسهم لابتغاء مرضات الله تعالى، فلا يُلحق بهم، ومن قُتِل من البغاة أو قُطّاع الطريق: لم يُصَلّ عليه؛ لأن علياً هُلِيه لم يُصلّ على البغاة.*

ما لا يلبث بمنسزلة السيف: يعني لا يشترط في قنيل وجد في المصر، أن يقتل بحديدة عندهما، بل المثقل من الحجر والخشب مثل السيف عندهما، حتى لا يغسل القتيل ظلما في المصر، إذا عرف قاتله، وعلم أنه قتله بالمثقل لوجوب القصاص عندهما، وعند أبي حنيفة على: لا يجب القصاص في القتل بالمثقل، ويعرف في الجنايات. [العناية ٢/٩/١] غسل وصلى عليه: هذا بالإجماع إلا أن مالكا يقول: لم يصل الإمام على المرجوم، والمقتول قصاصاً، وصلى عليه غيره؛ لأنه على على على عاص، وصلى عليه غيره، وقال الزهري: لا يصلى على المرجوم أصلاً. (البناية) من البغاة: بضم الباء الموحدة جمع باغ، وهو الذي يخرج عن طاعة الإمام. [البناية ٣٢٧/٣]

" قلت: غريب، وذكر ابن سعد في "الطبقات" قصة أهل النهروان وليس فيها ذكر الصلاة، ولفظه: قال لما كان بين علي ومعاوية الله ما وقع بصفين في سفر سنة سبع وثلاثين ورجع على على الكوفة خرجت عليه الخوارج من أصحابه وعسكروا بحروراء فلذلك سموا الحرورية، فأرسل إليهم عبد الله بن عباس فخاصمهم، وحاجهم، فرجع منهم كثير، وثبت آخرون على رأيهم، ثم ساروا إلى النهروان، فعرضوا للسبيل وقتلوا عبد الله بن خباب الأرت، فسار إليهم على على على فقلتهم بالنهروان، وقتل منهم ذا الثدية، وذلك سنة ثمان وثلاثين، ثم رجعوا إلى الكوفة فلم يزالوا يخافون عليه من الخوارج حتى قتل على (نصب الراية) قلت: وأما أهل الحمل والصفين، فالظاهر من الآثار أن عليا على صلى على قتلى الطائفتين، قال ابن تيمية في منهاج السنة: وقد تواتر عن على يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يتبع مدبرهم، و لم يجهز على حريحهم، و لم يغنم لهم الله، و لم يسب لهم ذرية، وأمر مناديه ينادي في عسكره بذلك كله، وكان يقول في أصحاب الجمل: إعلاء السند ١٤٧٤/٨

باب الصلاة في الكعبة

الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها، خلافاً للشافعي على فيهما، ولمالك في الفرض؛ لأنه على صلّى في حوف الكعبة يوم الفتح، ولأنها صلاة استجمعت شرائطها؛ لوجود استقبال القبلة؛ لأن استيعابها ليس بشرط، فإن صلى الإمام بجماعة فيها، فحعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام: جاز؛ لأنه متوجّه إلى القبلة، ولا يعتقد إمامَه على الحظا، بخلاف مسألة التحرّي، ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام: لم تجز صلاته؛ لتقدمه على إمامه، وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام فتَحَلَّق الناس حول الكعبة وصلوا بصلاة الإمام، فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام: حازت صلاته إذا لم يكن في جانب الإمام؛ لأن التقدّم والتأخّر إنما يظهر عنه اتحاد الجانب.

باب: قد تقدم في أول باب صلاة الجنازة وجه تأخير هذا الباب فلا نعيده. (العناية) الكعبة: سمي البيت الحرام بذلك؛ لتربعه من قولهم: برد مكعب إذا كان فيه شيء مربع. (البناية) خلافا للشافعي: قال العلامة صاحب "النهاية": ولم يورد أحد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب "كالمسوطين" و"الأسرار" و"الإيضاح" و"الحيط" وشروح "الجامع الصغير". (الكفاية) لأن استيعابها: استقبال الكل ليس بممكن. (البناية) بخلاف مسألة التحري: يعني إذا صلوا في ليلة مظلمة، فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام، وقد علم حال إمامه لا تجوز صلاته؛ لأنه اعتقد إمامه على الخطأ. [البناية ٣٣٥/٣]

ومن جعل منهم ظهره: قيد به؛ لأنه إذا كان وجهه إلى وجه الإمام حازت صلاته كما ذكرنا، وفي "الإيضاح": ينبغي لمن يواجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترة؛ احترازاً بالتشبيه بعابد الصورة.(البناية) فمن كان منهم إلخ: حزاء إذا صلى الإمام.(العناية) في جانب الإمام: فصار كمن صلى خلفه.(البناية)

^{*} أخرجه البخاري عن سالم عن أبيه أنه قال: دخل رسول الله ﷺ البيت وهو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته: هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال: نعم، بين العمودين اليمانيين. [رقم: ١٥٩٨، باب إغلاق البيت ويصلي في أي نواحي البيت شاء]

ومن صلى على ظهر الكعبة: جازت صلاته خلافاً للشافعي؛ لأن الكعبة: هي العَرْصَةُ والهواء إلى عَنان السماء عندنا، دون البناء؛ لأنه يُنقل، ألا ترى أنه لو صلى على جبل أبي قُبيس: جاز، ولا بناء بين يديه، إلا أنه يُكرَه؛ لما فيه من ترك التعظيم، وقد ورد النهي عنه عن النبي على **

جبل أبي قُبيس: وكذا لو صلى على غيره من المواضع العالية. (البناية)

أخرجه الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ هي أن يصني في سنعة مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة،
 وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله. [رقم: ٣٤٦، باب ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه]

المجلدالأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٠٨	باب الأذان	٥	مقدمة
ي تتقدمها			ديباحة الكتاب
١٨١	باب صفة الصلاة		كتاب الطهارات
Y19	فصل في القراءة		
TTT	باب الإمامة		فصل في نواقض الوضوء فصل في الذيا
7 2 9	باب الحدث في الصلاة		فصل في الغسل العمال الذي أن من الما
ما یکره			باب الماء الذي يجوز به ا نسان شاه
ځ ځ۷۲			فصل في البئر
قبله ۲۸۰			فصل في الآسار وغيرها.
۲۸۷			باب التيمم
790			باب المسح على الخفين.
۲۹۸			باب الحيض والاستحاض
بان ۹۰۰۰			نصل في الاستحاضة
٣١٣			فصل في النقاس
۳۲۳			باب الأنجاس وتطهيرها .
٣٢٩		144	فصل في الاستنجاء
٣٤٥		1	كتاب الصلاة
۳۰۲		1 £ 1	باب المواقيت
٣٦٠			نصل ويستحب الإسفار
٣٧١			نصل في الأوقات التي تك

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤١١	فصل في التكفين	۲۸۰	باب صلاة العيدين
ى الميت ١٥٠	فصل في الصلاة عل	ريق	فصل في تكبيرات التشر
٤٢٣	فصل في حمل الجناز	T9Y	باب صلاة الكسوف
£Y£	فصل في الدفن	٤٠١	باب الاستسقاء
٤٢٩	باب الشهيد	٤٠٤.,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	باب صلاة الخوف
عبة ٢٣٥	باب الصلاة في الك	£ . V	باب الجنائز
		5 . A	فصا فالفسا



المطبوعة

ون مقوي	ملونة كرت	بجلدة	ملونة ه
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	(۷ مجلدات)	الصحيح لمسلم
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	(مجلدین)	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	المرقاة	(۳ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
دروس البلاغة	زاد الطالبين	(۸ مجلدات)	الهداية
الكافية	عوامل النحو	(\$مجلدات)	مشكاة المصابيح
تعليم المتعلم	هداية النحو	(۳مجلدات)	تفسير الجلالين
مبادئ الأصول	إيساغوجي	(مجلدين)	مختصر المعاني
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل	(مجلدين)	نور الأنوار
هداية الحكمة	المعلقات السبع	(۳مجلدات)	كنز الدقائق
ارين)	ا هداية النحو رمع الخلاصة والتم	تفسير البيضاوي	التبيان في علوم القرآن
سافي	متن الكافي مع مختصر الث	الحسامي	المسند للإمام الأعظم
ستطبع قريبا بعون الله تعالى		شرح العقائد	الهدية السعيدية
		القطبي	أصول الشاشي
ون مقوي	ملونة مجلدة/ كرت	نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
نامع للترمذي	الصحيح للبخاري الج	مختصر القدوري	شرح التهذيب
سهيل الضروري	شرح الجامي الت	نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
		ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
		المقامات الحريرية	ديوان المتنبي
		آثار السنن	النحو الواضح والإستانية التاتوية)
		شرح نخبة الفكر	رياض الصالحين رمجلنةغر ملونهم
Roc	ks in English	Other	Languages

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding) Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مَكْمَا لِلْكُنْفِيْكِعُ طبع شده

ا کیا	فصول اكبري
پندنامه	ميزان ومتشعب
B 79- 8	تماز ولل
) سورة يس	تورانی تاعده (جیونا/ برا)
عم پاره دري	بغدادی قاعده (چمونا/برا)
آسان نماز	رحمانی قاعده (جبونا/بوا)
تمازحنفي	تيسير المبتدي
مسنون دعا تيں	منزل
خلفائے راشدین	الانتإبات المفيدة
امت مسلمه کی ما نمیں	سيرت سيدالكونين طلحاتيا
و فضائل امت محربیه	رسول الله الله على الله على الصيحتير
عليكم بسنتي	حیلے اور بہائے
لعبادي فكرسيجي	اكرام أمسلمين مع حقوق ا
/ مجلد	كارد كور
فضائل اعمال	اكرامسلم
منتخب احاديث	مفتاح لسان القرآن
	(ונטונטויס)
2	23
فضائل درودشريف	علامات تيامت
فضأئل صدقات	حياة الصحاب
7 نمیزنما ز	جوابر الحديث
فضائل علم	مبهتی زیور (تمثل دیدل)
التى الخاتم للكيني	تبلغ دين
بیان القرآن (نمنل)	اسلامی سیاست مع تکمله
مکتل قرآن حافظی ۱۵سطری	کلیدجد پدعر بی کامعلّم (حقداول تاچهادم)

مجلد	رنكين
معلم الحجاج	تفسيرعثاني (٢ جلد)
فضائل حج	خطبات الاحكام كجمعات العام
تعليم الاسلام (مكتل)	الحزب الاعظم (مبينے کی زتيب پرکمنل)
	الحزب الأعظم (يضة كي زتيب ريكتل)
	لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
	خصائل نبوی شرح شائل ترندی
	بہشتی زیور (تین هنے)

ارۇكور	رتگین کا
آ داب المعاشرت	حياة السلمين
زادالسعيد	تعليم الدين
جزاء الاعمال	خيرالاصول في حديث الرسول
روضة الاوب	الحجامه (پچچنالگانا) (جدیدایدیشن)
آسان أصولي فقد	الحزب الاعظم (مينے کی زئیب پر) (میری)
معين الفلسفه	الحرّب الاعظم (پنج كارتيب) (مبيي)
معين الاصول	عربی زبان کا آسان قاعدہ
تيسير المنطق	فارى زبان كا آسان قاعده
تاریخ اسلام	علم الصرف (اولين ،آخرين)
بهشتی کو ہر	تشهيل المبتدى
فوائد مكيه	جوامع الكلم مع چبل ادعيه مسنونه
علم الثحو	عربي كامعلم (اول،دوم،موم، چارم)
جمال القرآن	عر في صفوة المصادر
pros	صرف بير
تعليم العقائد	تبيسير الابواب
سيرالصحابيات	نام حق